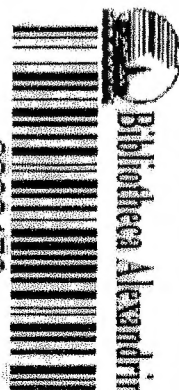


# المَدَائِقُ الْبَاطِنَةُ

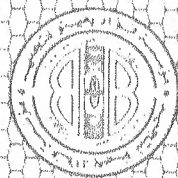
في  
أحكام العترة الطاهرة

تأليف  
الْفَقِيهِ الْحَدِيثِ الشَّيْخِ يُونُسَ الْبَحْرَانِي  
مُهَيَّيَّةٌ وَعَلَى عَالِمِهِ، مُحَمَّدُ تَقِي الْأَمِيرِي

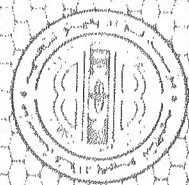
دار الأضواء  
بيروت



0020472











الحمد لله الذي  
أحياهم بعد موتهم

الطبعة الثانية مصححة  
جميع الحقوق محفوظة  
١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م

دار الأضواء

بيروت - الغنيم - مشارط عبد الله الحاج - بناية الرومبة  
ص.ب. ٢٥/٤٠ - بريقيا، الغنيم - حستار

# الْحَدَائِقُ وَالْبَصَائِرُ

في أحكام العترة الطاهرة

تأليف

الفقيه المحدث الشيخ يوسف الجبراني

الطوفى ١١٨٦ هـ

حَقَّقَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ مُحَمَّدُ تَيْيَبُ الْاِيْرَوَانِي

الجزء الثاني

دار الأضواء

بيروت • لبنان



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## الباب الثاني في الوضوء

والبحث في اسبابه وغاياته وكيفيته واحكامه يقع في مطالب اربعة :

### المطلب الاول

في الاسباب ، وحيث جرت عادة الفقهاء (رضوان الله عليهم ) بالبحث عن احكام الخلوة امام الوضوء ، كان الانسب تقديمها هنا ، لترتب غالب الاسباب عليها ، وليكون تقديمها ذكراً على نحو تقديمها خارجاً . وحينئذ فالكلام في هذا المطلب يقع في فصلين :

## الفصل الاول

في آداب الخلوة ، ومنها - الواجب والمحرم والمستحب والمكروه ، والبحث فيها يقع في موارد اربعة :

### المورد الاول

في الآداب الواجبة ، ومنها - ستر العورة على المتخلى حال جلوسه عن ناظر محترم اجماعاً فتوى ورواية . ووجوب ستر العورة وان كان لا اختصاص له بالمتخلى لكن لما كان انكشاف العورة من لوازم الخلاء ذكروا هذا الحكم فيه بخصوصه .

وبما يدل على وجوب سترها ما رواه في الفقيه (١) مرسلًا عن الصادق (عليه السلام) أنه « سئل عن قوله تعالى : « قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك أزكى لهم ... » (٢) فقال : كل ما كان في كتاب الله من ذكر حفظ الفرج فهو من الزنا إلا في هذا الموضع ، فإنه للحفظ من أن ينظر إليه »

وما رواه فيه في باب ذكر جل من مناهي النبي (صلى الله عليه وآله) (٣) قال : « إذا اعتسل أحدكم في فضاء من الأرض فليحاذر على عورته » .

والأخبار في ذلك كثيرة مذكورة في باب دخول الحمام .

ولا ينافي ذلك صحيحة عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله (عليه السلام) (٤) قال : « سألت عن « عورة المؤمن على المؤمن حرام » فقال : نعم . قلت : يعني سفليه ؟ فقال : ليس حيث تذهب ، إنما هو اذاعة سره » .

ورواية حذيفة بن منصور (٥) قال : « قلت لأبي عبدالله (عليه السلام) : شيء يقوله الناس : عورة المؤمن على المؤمن حرام ؟ فقال : ليس حيث يذهبون ، إنما عورة المؤمن أن يزل زلة أو يتكلم بشيء يعاب عليه فيحفظ عليه ليعبر به يومًا ما » ومثلها رواية زيد الشحام (٦) .

( اما أولاً ) - فوجود ما يدل على التحريم مما ذكرناه . وغاية ما يلزم من ذلك اطلاق العورة على معنيين ، قد ذكر في تلك الأخبار حكم أحدهما وفي هذه الأخبار حكم الثاني . واطلاق العورة على هذا المعنى في الأخبار غير عزيز .

و ( اما ثانيًا ) - فبان يقال إن كلامهم (عليهم السلام) له باطن وظاهر

(١) في الصحيفة ٢٣ ، وفي الوسائل في الباب - ١ - من أبواب احكام الخلوة .

(٢) سورة النور . الآية ٣١ .

(٣) في أول الجزء الرابع ، وفي الوسائل في الباب - ١ - من أبواب احكام الخلوة .

(٤) و (٥) و (٦) المروية في الوسائل في الباب - ٨ - من أبواب آداب الحمام .

كما ورد في الأخبار ، وقولهم : « عورة المؤمن على المؤمن حرام » جائز الحل على كل من المعنيين ، وتخصيصه في هذه الأخبار بهذا المعنى - بقوله ( عليه السلام ) : « ليس حيث تذهب إنما هو ... الخ » مما يدل بظاهرة على الانحصار في هذا المعنى - محمول على نفي الاختصاص بذلك المعنى المشهور ، وتأكد التحريم في هذا المعنى والمبالغة فيه حيث أنه في الواقع أضر على المؤمن ، فتجريمه حينئذ أشد ، فكأنه هو المراد من اللفظ خاصة . ومثله في باب المبالغة غير عزيز في كلامهم ( عليهم السلام ) كقولهم : « المسلم من سلم الناس من يده ولسانه » (١) .

ويدل على ذلك موثقة حنان (٢) قال : « دخلت انا وابي وجدتي وعمي حماماً بالمدينة ، فاذا رجل في بيت المسالخ ، فقال لنا : ممن القوم ؟ فقلنا : من أهل العراق . فقال : واي العراق ؟ قلنا : كوفيون . فقال : مرحباً بكم يا أهل الكوفة انتم الشعار دون الدثار . ثم قال : ما يمنعكم من الازر ؟ فان رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) قال : عورة المؤمن على المؤمن حرام . الى ان قال : فسألنا عن الرجل ، فاذا هو علي بن الحسين ( عليهما السلام ) » .

وبذلك يظهر لك ما في كلام بعض فضلاء متأخري التأخرين ، حيث دخل عليه الاشكال برود هذه الأخبار في هذا المجال ، فقال : « ولو لم يكن مخافة خلاف

(١) رواه صاحب الوسائل في الباب - ١٥٢ - من ابواب احكام العشرة في حديث عن الكليني بسنده عن ابي جعفر ( عليه السلام ) عن النبي ( صلى الله عليه وآله ) هكذا : « ... والمسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه ... » ورواه بهذا النص السيوطي في الجامع الصغير ج ٢ ص ١٨٥ إلا انه بتقديم اللسان على اليد ، وكذا مسلم في صحيحه ج ١ ص ٣٦ والبخاري في صحيحه ج ١ ص ٧ . نعم رواه النسائي في سننه ج ٢ ص ٢٦٧ هكذا : « المسلم من سلم الناس من لسانه ويده » .

(٢) المروية في الوسائل في الباب - ٩ - من ابواب آداب الحمام .



الاجماع لا يمكن القول بكراهة النظر ذون التحريم ، كما يشير اليه ما رواه في الفقيه (١) عن الصادق (عليه السلام) انه قال : « إنما كره النظر الى عورة المسلم . فاما النظر الى عورة من ليس بمسلم مثل النظر الى عورة الحمار » فيسهل الجمع بين الروايات حينئذ كما لا يخفى وجهه » انتهى .

وفيه - زيادة على ما عرفت - ان استعمال الكراهة فيما ذهب اليه عرف طارىء من الاصوليين لا يتحتم حمل أخبارهم (عليهم السلام) عليه ، واكثر اطلاق الكراهة في كلامهم إنما هو على التحريم كما لا يخفى على المتتبع .

ومن هذه الرواية المنقولة عن الفقيه يظهر اختصاص تحريم النظر بعورة المسلم . ومثلها حسنة ابن أبي عمير عن غير واحد عن أبي عبدالله (عليه السلام) (٢) قال : « النظر الى عورة من ليس بمسلم مثل النظر الى عورة الحمار » .

وبذلك جزم المحدث الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي في كتاب البداية . وشيخنا الشهيد في الذكري صرح بالتحريم فيها كعورة المسلم ، ثم قال : « وفيه خبر بالجواز عن الصادق (عليه السلام) » .

ولعل الجواز في الخبرين المذكورين مقيد بعدم اللذة والفتنة كما يشير اليه التمثيل بعورة الحمار .

والمراد بالعورة هي القبل والدبر والبيضتان ، لمرسلة أبي يعقوب الواسطي عن أبي الحسن الماضي (عليه السلام) (٣) انه قال : « العورة عورتان : القبل والدبر . والدبر مستور بالآيتين ، فاذا سترت القضيب والبيضتين فقد سترت العورة » .

(١) في الصحيفة ٦٣ ، وفي الوسائل في الباب - ٦ - من ابواب آداب الحمام .

(٢) المروية في الوسائل في الباب - ٦ - من ابواب آداب الحمام .

(٣) المروية في الوسائل في الباب - ٤ - من ابواب آداب الحمام .

وتقل عن ابن البراج انها من السرة الى الركبة . وعن ابي الصلاح انها من السرة الى نصف الساق .

ولم افق لهما على دليل ، بل ظاهر الأخبار يدفعهما ، كالرواية المذكورة ، ورواية الميثمي عن محمد بن حكيم (١) قال : « لا اعلمه إلا قال : رأيت أبا عبد الله (عليه السلام) أو من رآه متجرداً وعلى عورته ثوب ، فقال : ان التخذ ليست من العورة » الى غير ذلك من الأخبار .

نعم ربما يدل على ما ذكره ابن البراج رواية بشير النبال (٢) قال : « سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن الحمام . فقال : تريد الحمام ؟ قلت : نعم . فامر باسغان الحمام ، ثم دخل فاتزر بازار وغطى ركبتيه وسرته ، ثم أمر صاحب الحمام فطلى ما كان خارجاً من الازار ، ثم قال اخرج غني ، ثم طلى هو ما تحته بيده ثم قال : هكذا فافعل . »

وقضية الجمع بين الأخبار تقتضي حمل هذا الخبر على الاستحباب . إلا انه قد روى في الفقيه (٣) مثل هذه الحكاية عنه (عليه السلام) وانه كان يطلي عانته وما يليها ، ثم يلف ازاره على طرف احليله ويدعو قيم الحمام فيطلي سائر بدنه . والمراد بالناظر المحترم من يحرم نظره ، فلا يجب الستر عن الزوجة والطفل والجارية التي يباح وطؤها .

(١) المروية في الوسائل في الباب - ٤ - من ابواب آداب الحمام . والمذكور في كتب الحديث هكذا : قال الميثمي : لا اعلمه ... الحديث . والضمير في « اعلمه » ، و « قال » ، اجمع الى محمد بن حكيم .

(٢) المروية في الوسائل بنحو التقطيع في الباب - ٥ و ٢٧ و ٣١ - من ابواب آداب الحمام .

(٣) في الصحيفة ٦٥ .

و ( منها ) — الاستنجاء من البول بالماء خاصة اجماعاً فتوى ورواية ، فلا يجزئ المسح بمخاط أو تراب أو يد أو غير ذلك ولو حال الاضطراب ، بل غاية منع التعدي للمخاط كما دلت عليه موثقة ابن بكير عن الصادق ( عليه السلام ) ( ١ ) « في الرجل يبول ولا يكون عنده الماء فيمسح ذكره بالمخاط ؟ فقال : كل شيء يابس ذكي » .  
وبدل على أصل الحكم قول أبي جعفر ( عليه السلام ) في صحيحة زراوة ( ٢ ) :  
« ويجزئك من الاستنجاء ثلاثة احجار ، بذلك جرت السنة من رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) اما البول فانه لا بد من غسله » .

وقوله ( عليه السلام ) ايضاً في رواية يزيد بن معاوية ( ٣ ) : « ولا يجزئ من البول إلا الماء » .

وبدل عليه ايضاً الأخبار الدالة على وجوب غسل الذكر على من صلى قبل غسل ذكره من غير استئصال .

ومنها — صحيحة عمرو بن ابي نصر ( ٤ ) قال : « قلت لابي عبدالله ( عليه السلام ) : ابول واتوضأ وانسى استنجائي ثم اذكر بعد ما صليت ؟ قال : اغسل ذكرك واعد صلاتك ولا تعد وضوءك » .

وصحيحة ابن اذينة ( ٥ ) قال : « ذكر أبو مریم الأنصاري : ان الحكم ابن عتيبة ( ٦ ) بال يوماء ولم يغسل ذكره متعمداً ، فذكرت ذلك لابي عبدالله ( عليه السلام )

( ١ ) المروية في الوسائل في الباب - ٣١ - من ابواب احكام الخلوة .

( ٢ ) المروية في الوسائل في الباب - ٩ - من ابواب احكام الخلوة .

( ٣ ) المروية في الوسائل في الباب - ٩ و ٣٠ - من ابواب احكام الخلوة .

( ٤ ) و ( ٥ ) المروية في الوسائل في الباب - ١٨ - من ابواب نواقض الوضوء .

( ٦ ) قال في الوافي ج ٤ ص ٢٥ : « بيان - ابن عتيبة بالثلاثة من فوق بعد المهمة ثم الثلاثة من تحت تم الموحدة .. الخ » وفي بعض حواشي التهذيب ص ١٤ هكذا : « في نسخة التهذيب والاستبصار عتيبة بايائين أولاً قبل النون . وفي كتب الرجال بالتاء قبل الياء والباء بعدها » .



فقال : بأْس ما صنع ، عليه أن يغسل ذكره ويعيد صلاته ، ولا يعيد وضوءه .  
وبعضونها أخبار آخر سياقي ذكرها ان شاء الله تعالى .

واما رواية سماعة (١) قال : « قلت لابي الحسن موسى ( عليه السلام ) : اني  
أبول ثم اتمسح بالأحجار فيجنيء مني البلل ما يفسد سراويلي ؟ قال : ليس به بأس .  
وموتة حنان (٢) قال : « سمعت رجلا سأل أبا عبد الله ( عليه السلام ) فقال :  
اني ربما بلت فلا أقدر على الماء ويشد ذلك علي ؟ فقال : اذا بلت وتمسحت فامسح  
ذكرك بريقك ، فان وجدت شيئا فقل هذا من ذاك » .

فانها بحسب ظاهرهما منافيان لما قدمنا من الاخبار ، لدلالة ظاهر الاولى  
على الاكتفاء بالتمسح بالأحجار ، بقرينة نفي البأس عما يفسد سراويله من البلل بعد  
التمسح ، والثانية على الاكتفاء بالتمسح بقرينة مسح الذكر .

والجواب عنها - بعد الاغراض عن المناقشة في السند بعدم المقاومة لما تقدم  
من الاخبار الصحاح - بالطعن في الدلالة .

( اما الاولى ) فبما أجاب الشيخ ( قدس سره ) في الاستبصار (٣) من انه ليس  
في الخبر انه قال : يجوز له استباحة الصلاة بذلك وان لم يغسله ، وإنما قال : ليس  
به بأس ، يعني بذلك البلل الذي يخرج منه بعدم الاستبراء ، وذلك صحيح ، لانه  
المذی ، وهو طاهر .

واجاب بعض محققي مشايخنا من متأخري المتأخرين - وتبعه والذي ( قدس  
سرّه ) في بعض فوائده لكن نسبه الى البعد - بان وجدان ما يفسد سراويله من البلل  
لسكرته - مع عدم القطع بخروجه من مخرج البول الباقي على النجاسة - لا بأس به ،  
لاصالة الطهارة واحتمال كونه من غير المخرج وغير متصل به .

(١) والمروية في الوسائل في الباب - ١٣ - من ابواب نواقض الوضوء .

(٣) في الصحيفة ٥٦ .

اقول : ويحتمل ان يكون مورد الخبر بالنسبة الى من كان فاقداً للماء وتيمم بعد الاستبراء والتجفيف بالاحجار ، فانه لا بأس بالخارج بعد ذلك بمعنى انه لا يكون ناقضاً للتيمم وان كان نجساً باعتبار ملاقة المحل النجس إلا انه غير واجد للماء ، وربما يستأنس لذلك بالتمسح بالاحجار . وظني ان هذا الجواب أقرب مما ذكره شيخنا المتقدم .

و ( اما الثانية ) فالظاهر منها ان السائل شكى اليه انه ربما بال وليس معه ماء ، ويستد ذلك عليه بسبب عرق ذكره بعد ذلك أو بلل يخرج منه ، فيلاقي يخرج البول فينجس به ثوبه وبدنه ، فعلمه ( عليه السلام ) حيلة شرعية يتخلص بها من ذلك ، وهو ان يمسح غير المخرج من الذكر اغني المواضع الطاهرة منه من بلل ريقه بعد ما ينشف المخرج بشيء . حتى لو وجد بللاً بعد ذلك لقدر في نفسه انه يجوز ان يكون من بلل ريقه الذي وضعه وليس من العرق ولا من المخرج . فلا يتيقن النجاسة من ذلك البلل حينئذ . وبالجملية الحكمة في الامر بمسح الذكر بالريق فعل امر يجوز العقل استناد ما يجده من البلل اليه ، ليحصل عنده الاشتباه وعدم القطع بمحصوله من المخرج او ملاقاته ، ومع الاشتباه يبنى على اصاله الطهارة . فكل شيء طاهر حتى يعلم انه قدر (١) . والناس في سعة ما لم يعلموا (٢) . وما ابالي أبول اصابني او ماء اذا

(١) هذا ممنون موثقة عمار عن ابي عبد الله ( عليه السلام ) ونصها - كما في التهذيب ج ١ ص ٨١ والوسائل في الباب - ٣٧ - من ابواب النجاسات - هكذا : « كل شيء نظيف حتى تعلم انه قدر ، فاذا علمت فقد قدر ، وما لم تعلم فليس عليك ، وسيتعرض لها في التنبيه الثاني من تنبيهات المسألة الثانية من البحث الاول من احكام النجاسات .

(٢) لم نقف على حديث بهذا النص بعد الفحص عنه في مظانه ، والذي وجدناه بهذا المضمون خبر السكوني عن ابي عبد الله ( عليه السلام ) المروي في السكافي في الباب - ٤٨ - من كتاب الاطعمة ، وفي الوسائل في الباب - ٥٠ - من ابواب النجاسات . وفي الباب - ٣٨ - من ابواب الذبائح وفي الباب - ٢٣ - من كتاب المقلة .

لم أعلم (١) وهذه حكمة ربانية لدفع الوسواس الشيطانية ، ومثلها في الأخبار غير عزيز .  
واجاب في المدارك عن هذه الرواية - بعد الطعن في السند - بالحل على التقية ،  
أو على ان المراد نفي كون البلل الذي يظهر على المحل ناقضاً .  
وفيه ان الظاهر بعد الحل على التقية . لان المسح بالتراب معطر عند العامة (٢)  
واما الجواب الثاني فسيظهر ما فيه .

### تنبيهات

( الاول ) - تفرد المحدث الكاشاني ( قدس سره ) بمسألة ذهب اليها واستند  
الى هذين الخبرين في البلالة عليها . وهي ان المتنجس بعد ازالة عين النجاسة عنه  
بالمسح لا تعدى نجاسته الى ما يلاقيه برطوبة . وقد اشبعنا الكلام معه في جملة

(١) هذا حديث - فخر بن غياث عن جعفر عن ابيه عن علي ( عليهما السلام ) كما  
في الوسائل في الباب - ٣٧ - من ابواب النجاسات .

(٢) عند الحنفية كصاحب بدائع الصنائع ج ١ ص ١٨ والبحر الرائق ج ١ ص ٢٤١  
ويجمع الانهر ج ١ ص ٦٥ د يسن الاستنجاء عما يخرج من السيلين من البول والغائط  
والدم والمني والوذى والودي بالحجر والتراب والمدر والطين اليابس ، ولا يسن فيه غدد ،  
وفي البحر الرائق د غسله بالماء أحب ، ويجب بالماء ان جاوز النجس المخرج ، ولا يسن  
للريح الخارج ، وقال الشافعي في الام ج ١ ص ١٨ : د من نخل أو بال لم يجز إلا ان  
يتمسح بثلاثة احجار ثلاث مرات أو أجرات أو ما كان طاهراً نظيفاً مما ينقى نقاء الحجارة اذا  
كان مثل التراب والحشيش والخزف وغيرها ، وقال الشيرازي في المهذب ج ١ ص ٢٦ :  
د يجب الاستنجاء من البول والغائط بثلاثة احجار ، والماء افضل والافضل الجمع بينهما ،  
وعند الحنابلة كبن قدامة في المغني ج ١ ص ١٥٠ د يجب الاستنجاء عما يخرج من السيلين  
معتاداً كالبول والغائط أو نادراً كالخصي والدود والشعر ، ويجزئ بين الماء والاحجار .  
والماء ابلغ في التنظيف ، ويجزي الافتصار على الحجر بغير خلاف بين أهل العلم .

من فوائدنا ، ولا سيما في رسالتنا قاطعة القال والقال في نجاسة الماء القليل ، فانا قد احطنا فيها باطراف الكلام بابرار النقض وتقض الابرام ، ونشر هنا الى نبذة من ذلك كافلة بتحقيق ما هنالك .

فنقول : قال الفاضل المذكور في كتاب الوافي - بعد نقل موثقة حنان المذكورة (١) وذكر المعنى الذي حملنا عليه الخبر اولاً - ما صورته : « ويحتمل الحديث معنى آخر : وهو ان تكون شكايته من انتقاض وضوئه بالبلل الذي يجده بعد التمسح لاحتمال كونه بولاً كما يستفاد من اخبار الاستبراء . وذكر العجز عن الماء على هذا التقدير يكون لتعذر ازالة البلل عن ثوبه وسائر بدنه بحيث ، فانه قد تعدى من المخرج اليهما وهذا كما ذكر العجز في حديث محمد السابق في الاستبراء (٢) . وعلى هذا لا يحتاج الى تكلف تخصيص التمسح بالريق بالمواضع الطاهرة ، ولا الى تكلف تعدي النجاسة من المتنجس ، بل يصير الحديث دليلاً على عدم التعدي منه ، فان التمسح بالريق مما يزيداه تعدياً . وهذا المعنى أوفق بالأخبار الاخر . وهذان الأمران - اعني عدم الحكم بالنجاسة إلا بعد التيقن وعدم تعدي النجاسة من المتنجس - بابان من رحمة الله الواسعة فتحها لعباده رافة بهم ونعمة لهم ولا يمكن اكثرهم لا يشكرون . ثم نقل خبر سماعة المتقدم (٣) ، وقال بعده : لا يخفى على من فك رقبته من ربقة التقليد ان هذه الأخبار وما يجري مجراها صريحة في عدم تعدي النجاسة من المتنجس الى شيء قبل تطهيره وان كان رطباً اذا ازيل عنه عين النجاسة بالتمسح ونحوه ، وانما المنجس للشيء عين النجاسة لا غير . على انا لا نحتاج الى دليل في ذلك . فان عدم الدليل على وجوب

(١) و(٣) في الصحيفة ٨ .

(٢) وهو حسن محمد بن مسلم الآتي في الاستبراء والمروى في الوسائل في الباب

- ١١ - من ابواب احكام الخلوة .

الفصل دليل على عدم الوجوب ، اذ لا تكليف إلا بعد البيان » ونحوه ذكره في كتاب المغايب .  
اقول : ما ذكره (قدس سره) في هذا المقام غير تام ، لتوجه البحث اليه من وجوه :

(أحدها) - انه لا دلالة في خبر حنان (١) على هذا الوصف الذي بنى عليه هذه المباني المتعسفة ، وارتكب فيه هذه الاحتمالات المتكلفة .

و (ثانيها) - انه لو كانت شكاية السائل إنما هي من حيث خوف انتقاض وضوئه بالبلل الخارج من جهة احتمال كونه بولاً ، لكان جوابه بالأمر بالاستبراء بعد البول ، فان حكمة الاستبراء هو البناء على طهارة ما يخرج بعده وعدم نقضه .

و (ثالثها) - انه لو كان وجه الحكمة في الأمر بوضع الريق على مخرج البول هو عدم انتقاض الطهارة - بمعنى ان ينسب ذلك البول الذي يجمد الى الريق ليكون غير ناقض ، ولا ينسب الى الخروج من الذكر فيكون ناقضاً - فاي فرق في ذلك بين الحكم بتعدي النجاسة من المخرج بعد مسحها وعدم تعديها ؟ فان وجه الحكمة يحصل على كلا التقديرين ، فانا لو قلنا بالتعدي ومسح المخرج بريقه لقصد هذه الحكمة وكون الخارج غير نقض امكن وان كان نجساً . وبالجملة فانه لا منافاة بين حصول هذه الحكمة وبين القول بتعدي النجاسة .

و (رابعها) - ان ما ادعاه - من اوفقية هذا المعنى بالاخبار - غير ظاهر ، فان من جملة تلك الاخبار رواية حكم بن حكيم الصيرفي (٢) قال : « قلت لابي عبد الله (عليه السلام) : ابول فلا اصيب الماء ، وقد أصاب يدي شيء من البول فامسحه بالخائط

(١) المتقدم في الصحيفة ٨ .

(٢) المروية في الوسائل في الباب ٦ - من ابواب النجاسات



أوالتراب ، ثم تعرق يدي فامسح وجهي أو بعض جسدي أو يصيب ثوبي ؟ قال : لا بأس به « وعجز صحيحة العيص بن القاسم عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) (١) حيث قال فيها : « وسألته عن مسح ذكره بيده ثم عرقت يده فاصاب ثوبه بغسل ثوبه ؟ قال : لا « ولا دلالة فيهما على كون اصابة الثوب ومسح الوجه أو بعض الجسد بذلك الموضع النجس ، ولا على كون النجاسة شاملة لليد كمالا ، حتى تستلزم الاصابة ببعض منها ذلك ، بل هما أعم من ذلك . ونفي البأس فيهما إنما وقع لذلك ، لانه ما لم يعلم وصول النجاسة الى شيء ومباشرتها له برطوبة فلا يحكم بالنجاسة . وهذا بحمد الله ظاهر لا ستره عليه .

والحل على ما ذكرنا نظيره في الأخبار غير عزيز ، فان كثيراً من الأخبار ما يوم بظاهرها ما اومئ بهان الخبران مما هو مخالف لما عليه الفرقة الناجية ( أنار الله برهانها ) ويحتاج في تطبيقه الى نوع تأويل .

مثل صحيحة زرارة (٢) قال : « سأله عن الرجل يجنب في ثوبه ، أيتجنف فيه من غسله ؟ فقال : نعم لا بأس به إلا ان تكون النطفة فيه رطبة ، فان كانت جافة فلا بأس « .

قال الشيخ ( قدس سره ) : « ان التجنيف المذكور في هذا الخبر محمول على عدم اصابة محل المني « انتهى .

وربما اشكل ذلك بانه لا وجه حينئذ لاستثنائه النطفة الرطبة دون الجافة ، لا شترأكما في حصول البأس مع الاصابة لهما وانتفائه مع عدم اصابتهما . ويمكن ان يقال ان الرطوبة مظنة التعدي في الجملة .

(١) المروي في الوسائل في الباب - ٦ - من ابواب النجاسات

(٢) المروية في الوسائل في الباب - ٢٧ - من ابواب النجاسات

وصحيحة أبي اسامة (١) قال : « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : تصيبني السماء وعلى ثوب فتبله وأنا جنب ، فيصيب بعض ما أصاب جسدي من المني ، أفأصلي فيه ؟ قال : نعم » .

ويمكن تأويله بأن البلل جاز أن لا يعم الثوب بامره وتكون إصابة الثوب ببعض منه ليس فيه بلل ، ويجوز أن يكون البلل قليلاً بحيث لا تعدى معه النجاسة وإن كان شاملاً للثوب بامره ، كذا أفاده والذي ( قدس سره ) في بعض فوائده . ومثل ذلك في الأخبار كثير يقف عليه المتتبع . والغرض التنبيه على قبول ما استدل به للتأويل كما في نظائره الواردة من هذا القبيل ، فلا يحتاج به إذاً على خلاف النهج الواضح السبيل الذي عليه عامة العلماء جيلاً بعد جيل .

و (خامساً) — أن صدر صحيحة العيص (٢) المتقدم نقل مجزهاً — حيث قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل بال في موضع ليس فيه ماء فمسح ذكره بمجر وقد عرق ذكره وغضاه . قال : يغسل ذكره وغضيه ... الحديث » — واضح الدلالة في إبطال هذه المقالة ، فإن ظاهر جملة « وقد عرق ذكره .. الخ » أنها معطوفة على ما تقدمها ، وحينئذ فتدل الرواية على أن العرق إنما وقع بعد البول ومسح الذكر ، وقد أمر (عليه السلام) بغسل الذكر والغضين لذلك العرق المتعدي من مخرج البول بعد مسحه ، وهو دليل على تعدي النجاسة بعد المسح .

وأما ما توهمه بعض مشايخنا المحققين من متأخري المتأخرين — من أن الرواية المذكورة بطرفها مما يمكن أن يستدل به على ما ذهب إليه المحدث الكاشاني . بأن يقال : الفرق بين الذكر والغض عند عرقها قبل التطهير الشرعي وبين الثوب عند

(١) المروية في الوسائل في الباب - ٢٧ - من أبواب النجاسات

(٢) المروى في الوسائل في الباب - ٣١ - من أبواب أحكام الخلوة ، وفي الباب

- ٢٦ - من أبواب النجاسات

اصابته بعرق اليد المماسحة للذكر قبله - بالأمر بغسلها دونه - لا وجه له ظاهراً سوى الفرق بين ما يلاقي المتنجس وما يلاقي عين النجاسة . فان غسلها إنما هو لملاقاتها بالرطوبة للمحل النجس قبل زوال عين النجاسة بالمسح بالحجر ، كما ترشد اليه واوالحال وذلك يقتضي تعديها من المحل الى ما يجاوره ويلصقه من بقية اجزاء الذكر والفخذ . بخلاف الثوب ، فان ملاقاته إنما وقعت بالمتنجس وهي اليد المماسحة بعد زوال عين النجاسة من الماسح والممسوح - فهو ظاهر السقوط ، فان مفاد عطف مسح الذكر على البول بالغاء التي مقتضاها الترتيب بغير مهلة هو كون المسح وقع عقيب البول بلا فصل ، ولا يعقل على هذه الحال حصول العرق للذكر والفخذ على وجه يتعدى من الذكر اليه قبل المسح ، حتى يتم ما ذكره من ان غسلها إنما هو لملاقاتها بالرطوبة للمحل النجس قبل زوال عين النجاسة بالمسح بالحجر ... الخ ، وكذا لا يعقل انه تركه بغير مسح حتى يتردد في المغدى والمجبي . على وجه يعرق ذكره وفخذه وعين البول باقية ضمن تلك المدة ، حتى انه بسبب العرق تتعدى نجاسة البول الى فخذه مثلاً ، بل من المعلوم انه بمجرد المغدى والمجبي . تتعدى النجاسة مع وجود عينها من غير حصول عرق الى سائر بدنه وثيابه ، بل الوجه الظاهر بين الظهور - ان تنزلنا عن دعوى القطع الذي ليس بمستبعد ولا منكور - ان المراد من الخبر إنما هو السؤال عن انه متى بال ولم يكن معه ماء فمسح ما بقي على طرف ذكره من البول لئلا يتعدى الى ثوبه أو بدنه فينجسه ، ثم انه بعد ذلك حصل عرق في ذكره وفخذه بحيث علم تعدي العرق من المحل المتنجس الى الفخذ وملاقاة أحدهما للآخر برطوبة ، فاجاب ( عليه السلام ) بوجوب غسل ذكره وفخذه لتعدي النجاسة على ما ذكرنا ، وحينئذ فجملة « وقد عرق » معطوفة كما ذكرنا لاهالية كما ذكره ( قدس سره ) واما قوله : « بخلاف الثوب فان ملاقاته إنما وقع بالمتنجس » ففيه ما عرفت آنفاً .

و (سادسها) — ان ما ذكره — من ان عدم الدليل دليل على العدم — مسلم لو لم يكن ثمة دليل . والادلة على ما ندعيه — بحمد الله — واضحة واعلامها لاثمة .

فمن ذلك — صحيح العيص المذكور (١) — على ما اوضحناه من الوجه النير الظهور . ومن ذلك — استفاضة الأخبار بغسل الأواني والفرش والبسط ونحوها متى تنجس شيء منها ، فان من المعلوم ان الأمر بغسلها ليس إلا لمنع تعدي نجاستها الى ما يلاقيها برطوبة مما يشترط فيه الطهارة . ولو كان مجرد زوال العين كافياً في جواز استعمال تلك الاشياء لما كان للأمر بالغسل فائدة ، بل ربما كان محض عبث . لان تلك الاشياء بنفسها لا تستعمل فيما يشترط فيه الطهارة كالصلاة فيها ونحوه حتى يقال ان الأمر بغسلها لذلك . فلا يظهر وجه حسن هذا التكلف . هذا مع بناء الشريعة على السهولة والتخفيف .

ومن ذلك — أخبار نجاسة الدهن واللبس المائعين ونحوها بموت الفأرة ونحوها (٢) — وربما خص بعضهم موضع خلافة في هذه المسألة بالاجسام الصلبة بعد ازالة عين النجاسة عنها بالتمسح ونحوه ، كما هو مورد الوثقة التي استند اليها وعول في المقام عليها (٣) .

وربما ايد ايضاً بقوله فيما قدمنا نقله عنه : « اذا ازيل عنه عين النجاسة بالتمسح ونحوه . وفيه ان قوله في تنمة العبارة المذكورة — : « وانما المتنجس للشيء عين النجاسة لا غير » — صريح في العموم .

وبدل ايضاً عليه باوضح دلالة ما صرح به في كتاب المفاتيح في مفاتيح النجاسات حيث قال بعد ذكر النجاسات العشر في مفاتيح متعددة — ما صورته : « مفتاح —

(١) في الصحيفة ١٤

(٢) المروية في الوسائل في الباب — هـ — من ابواب الماء المضاف .

(٣) وهي موثقة حنان المتقدمة في الصحيفة ٨ .

ج ٢ ﴿أقل ما يجزى من الماء في الاستنجاء من البول﴾ — ١٧ —

كل شيء غير ما ذكر فهو طاهر ما لم يلاق شيئاً من النجاسات برطوبة ، للأصل السالم من المعارض ، وللموثق : « كل شيء نظيف حتى تعلم أنه قد ر... » (١) « فان تخصيصه الاستثناء بما يلاقي شيئاً من النجاسات خاصة يدل على ان ما لاقى المتنجس صلباً كان او مائعاً بعد ازالة عين النجاسة فهو داخل في كلية الطهارة بلا اشكال . وانما اطلاق الكلام وان كان خارجاً عن المقام لسر بان الشبهة في اذهان جملة من الاعلام .

( الثاني ) — اختلف الاصحاب في أقل ما يجزى من الماء في الاستنجاء من البول . فنقل عن الشيخين - في المبسوط والنهاية والمقنعة - ان أقل ما يجزى مثلاً ما على رأس الحشفة ، ونقله في المختار عن الصدوقين ايضاً ، واليه ذهب المحقق في المعبر والسرائع ، والعلامة في القواعد والتذكرة ، بل صرح بعض مشايخنا بأنه قول الاكثر . ونقل عن ابي الصلاح ان أقل ما يجزى ما ازال العين عن رأس الفرج . وقال ابن ادريس في السرائر أقل ما يجزى من الماء لغسله ما يكون جارياً ويسمى سحلاً . والظاهر اتحاد كلاهما ابي الصلاح وابن ادريس . كما فهمه العلامة في المختلف ومال اليه فيه ايضاً وفي المنتهى . ونقله عن ظاهر ابن البراج ايضاً .

ويدل على القول الأول رواية نشيط بن صالح عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٢) قال : « سألتكم كم يجزى من الماء في الاستنجاء من البول ؟ فقال : مثلاً ما على الحشفة من البلل » .

والرواية مع ضعف السند معارضة بما رواد ايضاً في هذا الباب عن بعض اصحابنا عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٣) « قال يجزى من البول ان يغسل به ثمة » .

وما رواد في السكافي (٤) مرسلاً مضمراً أنه « يجزى ان يغسل به ثمة من الماء

(١) وهو موثق عمار المروى في الوسائل في الباب - ٣٧ - من ابواب النجاسات .

(٢) و(٣) المروية في الوسائل في الباب - ٢٦ - من ابواب احكام الخلوة .

(٤) ج ١ ص ٧ وفي الوسائل في الباب - ٢٦ - من ابواب احكام الخلوة . وفي الباب

- ١ - من ابواب النجاسات .

إذا كان على رأس الحشفة وغيره .

وما رواه ابن المغيرة في الحسن عن ابى الحسن ( عليه السلام ) (١) قال :  
« قلت له : للاستنجاء حد ؟ قال : لا حتى ينقى ما ثمة » .

وبإطلاق الأمر بفعله في جملة من الاخبار الحاصل امتثاله بما يحصل به النقاء  
ولو بالمثل ، والاصل عدم التقييد . والمقيد مع ضعف سنده معارض بما عرفت ، بل  
يمكن الطعن في دلالته بان الاجزاء في المثليين لا يقتضي سلب الاجزاء عما دونه والمراد اجزاء  
الفرد الاكمل . وبذلك يظهر قوة القول الثاني .

إلا انه يمكن ان يقال : ان اطلاق الأخبار - بالغسل في بعض والصب في آخر  
والتحديد بالنقاء في ثالث - لا ينافي عند التأمل خبر المثليين . فان الظاهر ان الغسل  
لا يصدق إلا بما يقهر النجاسة ويغلب عليها . ولا يحصل ذلك باقل من المثليين . ومثله  
الصب بطريق اولى . واطهر من ذلك النماء المستلزم للغلبة البتة . نعم يبقى خبرا المثل  
منافضين لذلك ، وهما لا يبلغان قوة المعارضة ، سيما مع تأييد هذه الأخبار  
بموافقة الاحتياط .

واما ما أجاب به الشيخ ( رحمه الله ) في كتابيه عن خبر المثل - حيث اعتمد  
على خبر المثليين . واقتضاه المحدث الحر العاملي ( قدس سره ) في كتاب الوسائل . من احتمال  
رجوع ضمير « مثله » الى البول الخارج كمالا - ففيه ان ضميري « يغسله » و « بمثله »  
لا مرجع لهما إلا لفظ البول المتقدم ، وتعلق الغسل بالبول الخارج كمالا لا معنى له .  
بل المغسول إنما هو المتخلف على المخرج ، وحيزه فالوجه حمل البول في الرواية على المتخلف ،  
والمعنى انه يجزى من ازالة البول أو من غسل البول ان يغسله بمثله .

ولو قيل : انه يمكن تصحيح ما ذهب اليه الشيخ بنوع من الاستخدام ، يجعل

---

(١) رواه صاحب الوسائل في الباب - ١٣ و ٢٥ - من ابواب احكام الخلوة .  
وفي الباب - ٢٥ - من ابواب النجاسات .

ضمير « يغسله » لبول المتخلف ، وضمير « مثله » لمجموع الخارج .  
 فيه ( أولاً ) — انه لا قرينة تدل عليه ، ولا ضرورة توجب المصير اليه .  
 و ( ثانياً ) — ان القول بوجود المثلين دون الاقل منه إنما نشأ من لفظ الاجزاء  
 في الرواية المستدل بها على ذلك الذي هو عبارة عن الاكتفاء باقل المراتب ، وحينئذ  
 يلزم — بناء على ما ذكره من التأويل في الرواية الثانية — انه لا يكفي أقل من مثل البول  
 الخارج كلاً ، وهو بعيد جداً ، والاعتذار بحمل الزائد على المثلين على الاستحباب  
 — مع منافاة لفظ الاجزاء له وكون الزيادة الى ذلك المقدار ربما تبلغ حد الأسراف —  
 ابعد . على ان ذلك لا يكون حينئذ ضابطاً ولا حكماً منضبطاً ، لزيادة البول الخارج  
 تارة وتقصانه اخرى . فالظاهر حينئذ هو ما ذكرناه .

( الثالث ) — هل المراد بالمثلين في الخبر مجرد الكناية عن الغسلة الواحدة ،  
 لاشتراط الغلبة في المظهر وهي لا تحصل بالمثل كما قدمنا ذكره ، أو المراد به بيان التعدد  
 وجوب غسل مخرج البول مرتين ، والتعبير بالمثلين هنا لبيان اقل ما يجزى  
 فيه ؟ قولان :

اظهرهما الأول ، وبعضه ( اولاً ) — ان الرواية لا ظهور لها في كون المثلين  
 دفعة أو دفعتين .

و ( ثانياً ) — ما قدمنا (١) من حسنة ابن المغيرة ، واطلاق الاخبار بالغسل  
 والصعب المقتضى ذلك للقلبة والزيادة في الغسلة .

و ( ثالثاً ) — ان جعل المثل غسلة — مع اعتبار اغلبية ماء الغسلة على النجاسة  
 واستيلائه عليها كما عرفت — مما لا يرتكبه محصل .

نعم يبقى هنا شيء وهو انه قد استفاضت الأخبار بوجود المرتين في ازالة نجاسة

البول عن الثوب والبدن مع ان ما نحن فيه داخل تحت المسألة ، والاخبار هنا قد دلت على الاكتفاء بالمرة كما حققناه ، وحينئذ قلنا ان يخصص عموم تلك الاخبار باخبار الاستنجاء ، فيقال بوجوب المرتين في ما عدا الاستنجاء . او يقيد المطلق بهذه الاخبار بتلك فتجب المرتان هنا . وامل الترجيح للاول . ونمنع شمول أخبار المرتين لموضع النزاع بل ظهورها فيما عداه . ولان تقييد المطلق مجاز والاصل عندنا .

( الرابع ) — هل الواجب على تقدير التعدد الانفصال الحقيقي ليحصل التعدد عرفاً . أو يكفي الانفصال التقديري ؟ قولان :

اختر أولها شيخنا الشهيد في الذكري . مع انه اكتفى في تحقق المرتين في غير الاستنجاء بالانفصال التقديري ، واعتذر عنه المحقق الشيخ علي ( رحمه الله ) في شرح القواعد فقال : « وما اعتبره في الذكري - من اشتراط تحليل الفصل بين المثلين ليتحقق تعدد الغسل - حق ، لا لان التعدد لا يتحقق إلا بذلك . بل لان التعدد المطلوب بالمثلين لا يوجد بدون ذلك ، لان ورود المثلين دفعة واحدة غسلة واجدة » انتهى . وتوضيحه ان التعدد التقديري لا بد في العلم بتحقيقه من زيادة على الغسلتين . وهي غير متحققة في المثلين اذا وقعا دفعة ، بل إنما يعدان كذا كغسلاً واحداً . وعلى كل حال فالأحوط اعتبار الغسل مرتين بل ثلاث مرات ، لما في صحيح زرارة المقطوع (١) « كل من استنجى من البول ثلاث مرات » والاحوط مع ذلك ايضاً الفصل الحقيقي بين الغسلات .

( الخامس ) - صرح جمع - منهم : المحقق في المعتبر والعلامة في المنتهى والشهيد في الذكري - انه لو لم يجد الماء لغسل البول أو تعذر استعماله للرج ونحوه وجب التمسح بالحجر ونحوه ، لان الواجب ازالة العين والاثار ، فلما تعذرت ازالتهما معاً لم تسقط ازالة العين .

(١) المروى في الرسائل في الباب - ٢٦ و ٣٥ - من ابواب احكام الخلوة .



ونقل عن بعض المتأخرين انه فهم من هذا الكلام انهم يرون وجوب تخفيف مطلق النجاسة عند تعذر ازالتها ، وان ذلك بدل اضطراري للطهارة من النجاسات كبدلية التيمم للطهارة من الاحداث ، وصرح بالموافقة لهم عليه .  
وفيه (اولا) — ان ما ذكره من وجوب المسح بالحجر ونحوه في هذا المقام لا دليل عليه . وما استندوا اليه في الدلالة مجرد اعتبار لا دلالة عليه في الاخبار ، اذ غاية ما يستفاد منها وجوب التطهير بالغسل وصب الماء ، فعند تعذر الماء يسقط التكليف رأساً . وكون الغسل مثلاً مشتملاً على الأمرين المذكورين لا يستلزم التكليف باحدهما عند فقده . ولا ريب ان ما ذكره طريق احتياط لمنع تعدي النجاسة الى الثوب والبدن .

و (ثانياً) — ان هذا القائل ان اراد — بما فهمه من كلامهم من البدلية — ثبوت التطهير بالحجر في حال الضرورة ، كما يفهم من ظاهر كلامه وتمثله ببدلية التيمم ، فهو مخالف لما عرفت آنفاً من الانجماع — نصاً وفتوى — على عدم التطهير في الاستنجاء من البول إلا بالماء اعم من ان يكون حال ضرورة او سعة ، وعبار هؤلاء الجماعة الذين قلدهم فيما فهم من كلامهم ناطقة بذلك ، وان أراد مجرد تخفيف النجاسة حذراً من التعدي ، فقد عرفت انه لا دليل عليه وان كان الاولى فعله .

(السادس) — الظاهر انه لا يجب الدلك ، لما روى « انه ليس بوسخ فيحتاج ان يدلك » (١) ولما في الاخبار من الامر بالصب خاصة ، وفي بعضها (٢) بعد الامر بالصب « فانما هو ماء » هذا اذا كان رطباً . فلو كان جافاً متراكماً فلا يبعد الوجوب ، لعدم تيقن (١) كما في مرسل الكافي ج ١ ص ٧ وفي الوسائل في الباب - ٢٦ - من ابواب احكام الخلوة وفي الباب - ١ - من ابواب النجاسات .  
(٢) وهو خبر البزنطي المروي في الوسائل عن السرائر في الباب - ٢٦ - من ابواب احكام الخلوة ، وفي الباب - ١ - من ابواب النجاسات .

الازالة إلا به ، مع احتمال العدم وقوفاً على ظاهر اطلاق الاخبار ، منضماً الى اصالة البراءة . والاحتياط يقتضي الأول البتة .

( السابع ) — هل يجب على الاغلف في الاستنجاء من البول كشف البشرة وتطهير محل النجاسة ، او يكتفي بغسل ما ظهر ؟ قولان مبنيان على ان ما تحت الغلفة هل هو من الظواهر أو البواطن ؟

وبالاول جزم المحقق الشيخ علي ( قدس سره ) في شرح القواعد ، ونقل الثاني فيه عن المنتهى والذكرى ، معللين له بالحاقه بالبواطن فيغسل ما ظهر ، ثم قال : « ولانظر فيه مجال » .

اقول : والذي وقفت عليه في الكتابين المذكورين لا يطابق ما نقل ( قدس سره ) عنهما . فانه صرح في الذكرى بأنه يجب كشف البشرة على الاغلف ان امكن ، ولو كان مرتفعاً سقط . ومثله في المنتهى فيما اذا كشفها وقت البول ، اما لو لم يكشفها حال البول فهل يجب كشفها لغسل المخرج ؟ فانه استقرب الوجوب هنا ايضاً . ومثله في المعتبر ايضاً ، فانه تردد في هذه الصورة في الوجوب ، ثم اختاره وجعله الاشبه . معللاً له بأنه يجري مجرى الظاهر . وجزم في التذكرة والتحرر بالحكم في هذه الصورة من غير تردد . وبالجملة فاني لم اقف فيما حضرني من كتب الفقهاء علي خلاف في وجوب غسل البشرة في الصورة المذكورة الا على ما نقله المحقق الشيخ علي . وقد عرفت ما فيه . نعم ظاهر المنتهى والمعتبر التردد في ذلك الا انها اختارا الوجوب كما عرفت . ومن ذلك يعلم انه لا ينبغي الركون الى مجرد النقل والاعتماد عليه بل ينبغي مراجعة المنقول عنه حيث كان وعلى اي نحو كان .

( الثامن ) — اختلف الاصحاب ( رضوان الله عليهم ) فيمن صلى ناسياً للاستنجاء ، فلمشهور وجوب الاعادة وقتاً وخارجاً . وعن ابن الجنيد تخصيص وجوب

الاعادة بالوقت واختيار الاستنجاب خارجه . وعن الصدوق في الفقيه وجوب الاعادة في البول دون الغائط فلا يعيد ، وزاد في البول اعادة الوضوء ايضاً . وعن ابن ابي عقيل ان الاولى اعادة الوضوء ولم يقيد ببول ولا غائط . وروايات المسألة مختلفة جداً .  
فما يدل على المشهور صحيحة زرارة (١) قال : « توضأت يوماً ولم اغسل ذكرى ثم صليت ، فسألت أبا عبد الله ( عليه السلام ) عن ذلك ، فقال اغسل ذكرى واعد صلاتك » وإنما حملنا الرواية على ترك الغسل نسياناً لبعده التعمد من مثل زرارة في الصلاة بغير استنجاء .

وصحيحة عمرو بن ابي نصر المتقدمة في أول المسألة (٢) .  
وموثقة ابن بكير عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله ( عليه السلام ) (٣) « في الرجل يبول وينسى ان يغسل ذكره حتى يتوضأ ويصلي ؟ قال : يغسل ذكره ويعيد الصلاة ولا يعيد الوضوء » ومورد الجميع نسيان الاستنجاء من البول .  
وموثقة سماعة (٤) قال : « قال ابو عبد الله ( عليه السلام ) : اذا دخلت الغائط فقضيت الحاجة فلم تهرق الماء ، ثم توضأت ونسيت ان تستنجي ، فذكرت بعد ما صليت ، فعليك الاعادة ، وان كنت اهرقت الماء فنسيت ان تغسل ذكرى حتى صليت فعليك اعادة الوضوء والصلاة وغسل ذكرى ، لان البول مثل البراز » .  
واطلاق هذه الاخبار يدل على الاعادة وقتاً وخارجاً .

وبازائها ما يدل على عدم الاعادة ، كرواية هشام بن سالم عن ابي عبد الله ( عليه السلام ) (٥) « في الرجل يتوضأ وينسى ان يغسل ذكره وقد بال ؟ فقال : يغسل ذكره ولا يعيد الصلاة » .

ورواية عمرو بن ابي نصر (٦) قال : « قلت لابي عبد الله : اني صليت

(١) و (٣) و (٦) المروية في الوسائل في الباب - ١٨ - من ابواب نواقض الوضوء .

(٢) في الصحيحة ٧ .

(٤) و (٥) المروية في الوسائل في الباب - ١٠ - من ابواب احكام الخلوة .

فذكرت آتي لم اغسل ذكرى بعد ما صليت ، أفأعيد ؟ قال : لا « . وورد الروايتين نسيان البول .

وموثقة عمار بن موسى (١) قال : « سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول : لو ان رجلاً نسي ان يستنجى من الغائط حتى يعلى لم يعد الصلاة .  
وصحيحة علي بن جعفر عن اخيه موسى (عليه السلام) (٢) قال : « سأله عن رجل ذكر وهو في صلاته انه لم يستنج من الخلاء . قال : ينصرف ويستنجي من الخلاء ويعيد الصلاة ، وان ذكر وقد فرغ من صلاته اجزأه ذلك ولا اعاده عليه »  
ومن هذه الأخبار تعلم أدلة القولين الآخرين :  
وجمع الشيخ بين هذه الأخبار بما لا يخلو من البعد .

وظاهر الأصحاب (رضوان الله عليهم) جعل هذه المسألة خارجة عن مسألة من صلى في النجاسة ناسياً ، حيث لم ينقل الخلاف هنا في وجوب الاعادة وقتاً وخارجاً ، إلا عن ظاهر ابن الجنيد حيث خصص الوجوب بالوقت . وعن الصدوق حيث نفى الاعادة في الغائط . واما هناك فأكثر المتقدمين على الاعادة مطلقاً وعن الشيخ في بعض أقواله العدم مطلقاً ، وفي كتاب الاستبصار - وتبعه عليه جل المتأخرين - الاعادة في الوقت دون خارجه .

وصريح عبارة السيد السند في المدارك ان هذه المسألة من جزئيات تلك . فان اراد انها كذلك عند الأصحاب ، ففيه ما عرفت . وان أراد ان مقتضى الدليل كونها كذلك ، فهو كذلك ، إلا ان اخبار تلك المسألة ايضاً على غاية من الاختلاف . وسيأتي بسط الكلام عليها في محلها ان شاء الله تعالى .

نعم يبقى الكلام هنا في الجمع بين اخبار هذه المسألة ، ولعل الترجيح لأخبار

العدم ، لتأييدها بالأصل ، ويحمل ما يقابلها على الاستحباب جمعاً .  
 واحتمل بعض المتأخرين حمل اخبار الإعادة على انتقاض الوضوء السابق  
 بخروج بلل مع عدم الاستبراء . وفيه انه لا قرينة في شيء من تلك الاخبار تؤنس به .  
 الا انه ربما يجوز ابتناء ذلك على قرينة حالية وان خفيت علينا الآن ، وله نظائر  
 في الاخبار . ولو تم ما استندوا اليه - في الجمع بين اخبار الصلاة في النجاسة نسياناً  
 بالإعادة وقتاً لا خارجاً - لأمكن الحمل عليه هنا ايضاً . الا انه - كما سيأتي تحقيقه ان شاء  
 الله تعالى - غير تام . والمسألة لا تخلو عن الاشكال ، لتصادم اخبارها مع صحة الجميع  
 وصراحتهم . والجمع بما ذكرناه من الوجوه لا يخلو عن بعد . فالاحتياط فيها لازم .  
 إذا عرفت ذلك فاعلم ان الصدوق ( رحمه الله تعالى ) ذهب الى وجوب إعادة  
 الوضوء في نسيان الاستنجاء من البول خاصة كما قدمنا ذكره .

وعليه تدل موثقة سماعة المتقدمة (١) وصحيفة سليمان بن خالد عن ابي جعفر  
 ( عليه السلام ) (٢) « في الرجل يتوضأ فينسى غسل ذكره ؟ قال : يغسل ذكره  
 ثم يعيد الوضوء » ومثلها موثقة ابي بصير (٣) .

وبازائها من الأخبار في ذلك صحيفة علي بن يقطين عن ابي الحسن . وسمى  
 ( عليه السلام ) (٤) قال : « سألت عن الرجل يبول فلا يغسل ذكره حتى يتوضأ وضوء  
 الصلاة . فقال يغسل ذكره ولا يعيد وضوءه » .

وصحيفة عمرو بن ابي نصر المتقدمة (٥) وصحيفة اخرى له ايضاً (٦) قال :

(١) في الصحيفة ٢٣

(٢) و (٣) و (٤) و (٦) المروية في الوسائل في الباب - ١٨ - من ابواب نواقض

الوضوء .

(٥) في الصحيفة ٧

« سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يبول فينسى ان يغسل ذكره ويتوضأ . قال يغسل ذكره ولا يعيد وضوءه » .

وموثقة ابن بكير المتقدمة (١) وحسنة ابن اذينة المتقدمة في صدر المسألة (٢) وجمع الشيخ (رضي الله عنه) بينها بحمل اعادة الوضوء على ما اذا لم يتوضأ سابقاً وفيه ان لفظ الاعادة في بعضها ينافي، مع ذكر الوضوء سابقاً في بعض آخر . وجمع آخرون بحمل الاعادة على الاستنجاب . ولا بأس به . إلا ان الاقرب حمل ذلك على التقية ، إذ هي الأصل التام في اختلاف الاخبار كما تقدم بيانه (٣) .

وكيف كان فالأحوط اعادة الوضوء في الاستنجاء من البول كما هو مورد تلك الأخبار .

و ( منها ) — الاستنجاء من الغائط . وتحقيق الكلام فيه يقع في واضح :

(الأول) — الظاهر انه لا خلاف في انه مع التعدي يتعين فيه الماء ومع عدمه يتخير بينه وبين الاحجار وشبهها .

لكن بيان معنى التعدي هنا لا يخلو من اجمال واشكال ، حيث ان ما صرح به الاصحاب — من انه عبارة عن تجاوز الغائط المخرج وهو حواشي الدبر وان لم يبلغ الاليتين — لا دليل عليه في اخبار الاستنجاء بالاحجار الواردة من طرقنا بل هي مطلقة نعم روي من طرق العامة عنه صلى الله عليه وآله « يكفي أحدكم ثلاثة أحجار اذا لم يتجاوز محل العادة » (٤) .

(١) في الصحيفة ٢٣ . (٢) في الصحيفة ٧ ، وقد وصفها هناك بالصحة

(٣) في المقدمة الاولى في الصحيفة ٤ من الجزء الاول

(٤) المروي من طرق العامة هو قوله ( صلى الله عليه وآله ) : « يكفي أحدكم ثلاثة أحجار ، ولم تقف على تذييله بالجملة الشرطية المذكورة بعد التبضع في مظانه . والذي يؤيد عدم ورود هذا الذيل من طرقهم هو ما ذكره ابن قدامة الحنبلي في المغني ج ١ ص ١٥٩ =

والظاهر ان مستند اصحابنا في ذلك إنما هو الاجماع كما صرح به جماعة منهم ، ومن ثم توقف فيه جملة من متأخري متأخريهم .

بل جزم البعض - كالسيد السند في المدارك - بانه ينبغي أن يراد بالتعمد وضول النجاسة الى محل لا يعتاد وصولها اليه ، ولا يصدق على ازالته اسم الاستنجاء . والظاهر انه الاقرب ( اما أولاً ) - فلعموم الأدلة وعدم التخصص .

و ( اما ثانياً ) - فلبناء الاحكام الشرعية على ما هو المتعارف المعتاد المتكرر دون النادر القليل الوقوع ، كما لا يخفى على من تتبع مظانها . ولا يخفى ان المتكرر هو التجاوز مع عدم التفاحش .

و ( اما ثالثاً ) - فلما صرحوا به في ماء الاستنجاء من الحكم بطهارته ما لم يتفاحش الخارج على وجه لا يصدق على ازالته اسم الاستنجاء ، وحينئذ فكما بنوا الحكم هناك في طهارة الماء على ما يزال به المعتاد المتكرر الذي يصدق على ازالته اسم الاستنجاء ، فلو تفاحش وخرج عن ذلك المصدق لم يحكم بطهارة غسله ، فكنا يجب البناء عليه ههنا .

و ( اما رابعاً ) - فلانه المناسب لبناء شرعية الاحجار من رفع الحرج والضييق في الشريعة . هذا . والاحتياط لا يخفى .

— حيث قال : « ما عدا المخرج لا يجزى فيه إلا الماء ، وبه قال الشافعي واسحاق وابن المنذر ، لان الاستنجاء في المحل المعتاد رخصة لاجل المشقة في غسله ، لتكرر النجاسة فيه ، فما لا تكرر فيه النجاسة لا يجزى فيه إلا الغسل كساقه ونحوه . وقوله ( صلى الله عليه وسلم ) : « يكفي أحدكم ثلاثة احجار ، أراد به ما لم يتجاوز محل المادة ، فان ذكره بنحو التفسير لسكلامه ( صلى الله عليه وآله ) يدل على عدم وروده وإلا لاستدل به على مدعاه ولم يكن لتنزيل اطلاق الحديث عليه وجه بعد ورود المقيد المتصل ، فالجملة الشرعية المذكورة ليست جزء من الحديث وإنما هي من تفسير الفقهاء .

( الثاني ) — انه مع التعدي هل يجب غسل الجميع بالماء فلا يظهر بغيره ،  
او الواجب غسل ما زاد على القدر الذي يجزى فيه الاحجار ، فلو غسله كفى استعمال  
الاحجار في الباقي ؟ لم أقف على صريح كلام لهم في ذلك إلا ان ظاهر عباراتهم الأول .  
( الثالث ) — الواجب في الغسل غسل ظاهر المخرج دون باطنه بلا خلاف .

وعليه تدل صحيحة ابراهيم بن ابي محمود عن الرضا ( عليه السلام ) ( ١ ) « قال  
في الاستنجاء : يغسل ما ظهر منه على الشرج ولا يدخل فيه الاثمة » .

وموثقة عمار ( ٢ ) « إنما عليه ان يغسل ما ظهر منها - يعني المقعدة - وليس عليه  
ان يغسل باطنها » .

( الرابع ) — قد صرح جمع من الأصحاب بانه يجب في الغسل هنا ازالة العين  
والاثر . وغاية ما يستفاد من الأخبار الاتقاء كما في حسنة ابن المغيرة المتقدمة ( ٣ )  
وهو عبارة عن ازالة العين ازالة تامة وان بقيت الريح ، لقوله في تمة الرواية المذكورة :  
« قلت : فانه ينبغي مائة وتبقى الريح ؟ قال : الريح لا ينظر اليها » واذهاب الغائط  
كما في موثقة يونس بن يعقوب ( ٤ ) « يغسل ذكره ويذهب الغائط ... » والغسل كما في  
ثالث . نعم يستحب المبالغة ، فانها مطهرة للحواشي ومذهبة للبواسير ، كما في صحيحة  
مسعدة بن زياد او موثقته ( ٥ ) .

واما ما ذكروا بعد العين من الأثر فلم نقف له في الأخبار على عين ولا أثر ،  
مع اضطراب كلامهم في تفسيره .

---

( ١ ) و ( ٢ ) المروية في الوسائل في الباب - ٢٩ - من ابواب احكام الخلوة ، وفي الباب  
- ٢٤ - من ابواب النجاسات  
( ٣ ) في الصحيفة ١٨ .

( ٤ ) و ( ٥ ) المروية في الوسائل في الباب - ٩ - من ابواب احكام الخلوة .



ف قيل بأنه ما يتخلف على المحل بعد مسح النجاسة وتنشيفها ، وانه غير الرطوبة لانها من العين .

واعترض عليه بان هذا المعنى غير متحقق ولا واضح ، وعلى تقدير تحققه فوجوب إزالته إنما يتم مع عدم صدق النقاء والازهاب والغسل ، وإلا فلو صدق شيء من ذلك قيله لزم الاكتفاء به حسبما دلت عليه تلك الأخبار .

واجاب بعض محدثي متأخري المتأخرين عن أصل الاعتراض بان المحل يكتسب ملوسة من مجاورة الخارج . وهذه الملوسة تدرك باللماسة عند صب الماء ، فلعل مراده هذه ، فانها غير الرطوبة المذكورة . وفيه من التمثل ما لا يخفى .

وقيل انه اللون ، لانه عرض لا يقوم بنفسه ، فلا بد له من محل جوهري يقوم به ، والانتقال على الاعراض محال ، فوجوده حينئذ دليل على وجود العين . وفيه ( اولاً ) — النقص بالرائحة . فانها تحصل بالمجاورة . ومما يؤيد عدم الاستلزام ايضاً حدوث الحرارة في الماء بالنار والشمس .

و ( ثانياً ) — تصريح الاصحاب والاخبار بالعفو عن اللون .

و ( ثالثاً ) — منع وجوب الازالة بعد حصول الانقاء والازهاب والغسل كما عرفت . اذ هو غاية ما يستفاد وجوبه من الأخبار .

( الخامس ) — المشهور — بل ادعي عليه الاجماع — انه يكفي في الاستنباء مع عدم التعدي كل جسم طاهر جاف قالع للنجاسة . وتقل عن سائر انه لا يجزى في الاستنجاء إلا ما كان أصله الارض . وعن ابن الجنيد انه قال : « ان لم تحضر الأحجار تمسح بالسكرسف أو ما قام مقامه . ثم قال : ولا اختار الاستطابة بالآجر والخزف إلا ما ألبسه طين أو تراب يابس » وعن المرتضى انه قال : « يجوز الاستنجاء بالأحجار أو ما قام مقامها من المدر والخزف » .

أقول : والموجود في النصوص من ذلك - الاحجار كما في جملة من الأخبار :  
( منها ) - صحيحة زرارة (١) « ويميزك من الاستنجاء ثلاثة احجار ... » .  
والسكرسف وهو القطن ، كما في صحيحة زرارة (٢) قال : « سمعت أبا جعفر  
( عليه السلام ) يقول : كان الحسين ( عليه السلام ) يتمسح من الغائط بالسكرسف  
ولا يفسل » .

والدر والخرق والخزف كما في صحيحة زرارة المضرة (٣) قال : « كان يستنجي  
من الغائط بالدر والخرق والخزف » وربما وجد في بعض نسخ التهذيب بعد الدر  
« الخزف » بالزاي والفاء خاصة .

وبدل على التعميم - كما هو القول المشهور - حسنة ابن المغيرة (٤) حيث سأله هل  
للاستنجاء حد ؟ فاجاب ( عليه السلام ) : « لا حتى ينقى مائة » وجه الدلالة انه ( عليه  
السلام ) نفى الحد وناط ذلك بالنقاء ، واشترط الازالة بشيء خاص نوع من التحديد  
زائد على الاتقاء المطلق المتحقق باي مزيل كان إلا ما قام الدليل على استثنائه .

وموتقة يونس بن يعقوب المتقدمة (٥) المتضمنة لذهاب الغائط . فان ظاهرها  
الاكتفاء بزوال العين باي مزيل إلا ما استثنى .

ويعضد ذلك الاجماع المدعى في المقام . وللمناقشة في الجميع مجال .  
وظاهر شيخنا صاحب كتاب رياض المسائل وحياض الدلائل التوقف في الحكم

- 
- (١) للمروية في الوسائل في الباب - ٩ - من ابواب احكام الخلوة .  
(٢) للمروية في الوسائل في الباب - ٣٥ - من ابواب احكام الخلوة .  
(٣) المروية في الوسائل في الباب - ٢٦ و ٣٥ - من ابواب احكام الخلوة .  
(٤) المروية في الوسائل في الباب - ١٣ و ٣٥ - من ابواب احكام الخلوة ، وفي الباب  
- ٢٥ - من ابواب التجاسات .  
(٥) في الصحيفة ٢٨ .

المذكور ، لعدم الدليل الواضح على العموم . وهو في محله ، لان الطهارة حكم شرعي يتوقف على ما جعله الشارع مطهراً . واطلاق الروايتين المذكورتين يمكن تقييده بخصوص الافراد التي وردت بها النصوص . والاجماع لا يخفى ما فيه . وكيف كان فطريق الاحتياط الاقتصار على ما وردت به الأخبار .

(السادس) - قد اشترطوا - بناء على القول بالتعميم - في آلة الاستنجاء شروطاً : منها - الطهارة ، وهو المشهور بل ادعى في المنتهى عليه الاجماع ، واستدل عليه بقوله ( عليه السلام ) في رسالة احمد بن محمد بن عيسى (١) : « جرت السنة في الاستنجاء بثلاثة احجار ابكار ويتبع بالماء » وبانه ازالة نجاسة فلا يحصل بالنجاسة كالفسل . ولاشتماله على نقض الغرض الحاصل من زيادة النجاسة بتعدد نوعها او شخصها المنافي للحكمة .

وانت خير بان جميع ما ذكره من التعليقات في المقام إنما ينطبق على ما اذا تعدت نجاسة الحجر مثلاً الى المحل ، والمسمى أعم من ذلك . واما الخبر فهو على اطلاقه غير معمول عليه عندهم ، لجواز الاستنجاء بالاحجار المستعملة بعد تطهيرها ، كما لا خلاف فيه بينهم ، فليحمل على الاستحباب في ذلك ، كما هو محمول عليه بالنسبة الى الانواع بالماء ، ويبقى جواز الاستنجاء بالحجر النجس اذا لم تعد نجاسته الى المحل داخلاً تحت اطلاق الأخبار وسالماً من المانع ، وهم لا يقولون به .

ثم انه بناء على ما ذهبوا اليه من المنع ، لو استعمله فهل تبقى الرخصة . او يتحتم الماء ، او يفرق بين ما نجاسته كنجاسة المحل وغيرها ؟ اوجه بل اقوال ، ولعل الاوسط أوسط كما انه أحوط .

ومنها - الجفاف ، صرح به الأكثر ، فلا يجزئ الرطب عندهم ، اما انه

(١) المروية في الوسائل في الباب - ٣٠ - من ابواب احكام الخلوة .

— ٣٢ — ( اجزاء الاحجار ونحوها مع عدم التعدي ) ج ٢

لا ينشف المحل كما ذكره العلامة في التذكرة ، أو ان البلل الذي عليه بنجس باسابة النجاسة وتعود نجاستها على الحجر فتحصل عليه نجاسة اجنبية فيكون قد استعمل الحجر النجس ، أو ان الرطب لا يزيل النجاسة بل يزيده التلوين والانتشار كما ذكره ( قيس سره ) في النهاية .

وفي الجرع نظر ( اما الاول ) فلان تنشيف المحل من النجاسة سيما في المسحة الثالثة لا ينافي رطوبته بالحجر حال الاستعمال ، لجريان ذلك في الماء ايضاً ، فانه يكون مطهراً وقالماً للنجاسة مع رطوبة المحل به .

و ( اما الثاني ) فلان نجاسة البلة التي تعود على الحجر انما هي بنجاسة المحل . وهي غير ضارة ، والا لادى الى عدم التطهير بالماء ايضاً ، الا ان يكون مملاً لا يعمل بالملاقاة ، او يقال بعدم افعال قليله بها .

وبالجملة فالاخبار بالنسبة الى هذين الشرطين مطلقة ، والادلة التي ذكروها لا تنهض - كما عرفت - بالدلالة وان كان الاحتياط يقتضي المصير الى ما ذكرود .

ومنها - كونه قالماً للنجاسة ، بمعنى ان لا يكون صقيلاً يزيل عن النجاسة كالزجاج ونحوه . ولا لزجاً ولا رخواً كالنعم ، لعدم قلع النجاسة . ولا ريب في ذلك مع عدم قلع النجاسة ، اما لو فرض قلع النجاسة فالظاهر - كما صرح به البعض - حصول التطهير به ، لصدق الامثال بناء على ثبوت السكينة التي ادعوها خلافاً لجمع : منهم - العلامة في النهاية .

( السابع ) - الظاهر انه لا خلاف بين الاصحاب في اجزاء الاحجار ونحوها مع عدم التعدي ، والاخبار به متظافرة ، بل ربما يدعى ضروريته من الدين .  
ففي صحيح زرارة (١) « ويجزئك من الاستنجاء ثلاثة احجار . بذلك جرت السنة من رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) ... » .

(١) المروية في الوسائل في الباب - ٩ - من ابواب احكام الخلوة .

وفي صحيحه المضمّر (١) « كان يستنجي من البول ثلاث مرات ، ومن الغائط بالمدر والخرق والخزف » .

وفي صحيحه الثالثة (٢) « كان الحسين بن علي (عليهما السلام) يتمسح من الغائط بالكسوف ولا يغسل » .

وفي صحيحة رابعة له ايضاً (٣) « جرت السنة في أثر الغائط بثلاثة احجار ان يتمسح العجان ولا يغسله .. » الى غير ذلك من الأخبار .

وحينئذ فما ورد مما يدل بظاهره على خلاف ذلك يجب ارتكاب التأويل فيه .

كوثقة عمار عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٤) « في الرجل ينسى ان يغسل دبره بالماء حتى صلى إلا انه قد تمسح بثلاثة أحجار ؟ قال : ان كان في وقت تلك الصلاة فليعد الوضوء وليعد الصلاة ، وان كان قد مضى وقت تلك الصلاة التي صلى فقد جازت صلاته ، وليتوضأ لما يستقبل من الصلاة » .

وحملها الشيخ على الاستحباب . ويمكن الحل ايضاً على حالة التعدي ، ولعله ( عليه السلام ) علم ذلك فاجاب بالاعادة ، ومثله في الأخبار غير عريض .

وكيف كان فهي قاصرة عما قدمنا من الأخبار ، مع ما في روايات عمار من التهافت ، وفي تهمة هذه الرواية ما يؤيد ما قلنا من نقض الوضوء بمس باطن الدبر وباطن الاحليل . والعجب من الصدوق ( قدس سره ) حيث افتي بمضمون صدر هذه الرواية في المقنع ، كما افتي بعجزها في الفقيه ، كما سيأتي ذكره ان شاء الله تعالى ، مع مخالفتها في الموضعين للأخبار المستفيضة .

- 
- (١) المروى في الوسائل في الباب - ٢٦ و ٣٥ - من ابواب احكام الخلوة .
- (٢) المروية في الوسائل في الباب - ٣٥ - من ابواب احكام الخلوة .
- (٣) المروية في الوسائل في الباب - ٣٠ - من ابواب احكام الخلوة .
- (٤) المروية في الوسائل في الباب - ١٠ - من ابواب احكام الخلوة .

— ٣٤ — ﴿ وجوب الزيادة على الثلاثة مع عدم النقاء بها ﴾ ج ٢

ورواية عيسى بن عبدالله عن ابيه عن جده عن علي (عليه السلام) (١) قال : « قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : اذا استنجى أحدكم فايوتر بها وترأ اذا لم يكن الماء » وضمير بها يعود الى اداة الاستنجاء المذلول تليها بقوله : « اذا استنجى » ومفهومه عدم اجزاء الاستنجاء بالأحجار ونحوها مع وجود الماء .

والأظهر حملها على الاستحباب وافضلية الماء . وعلى ذلك ايضاً تحمل رسالة احمد المرفوعة الى ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) قل : « جرت السنة في الاستنجاء بثلاثة أحجار أبكار ويتبع بالماء » .

واحتمل بعض الحمل على التعدي في الخبرين المذكورين .

(الثامن) — الظاهر انه لا خلاف في وجوب الزيادة على الثلاثة مع عدم النقاء بها كما نقله غير واحد ، وإنما اختلفوا في وجوب التثليث مع حصول النقاء بالاقلى ، فظاهر المشهور ذلك وقيل بالعدم ، وهو المنقول عن المفيد (رحمه الله) واختاره في المختلف .

وبدل على المشهور ما قدمنا (٣) من صحيح زرارة : الاولى والثانية والرابعة : اما الاولى والرابعة فلتضمنها للتثليث صريحاً ، واما الثانية فباعتبار صيغة الجمع في المدر وما بعده الذي اقله ثلاثة . وقوله (عليه السلام) في رواية العجلي (٤) : « يجزى من الغائط المسح بالأحجار... » وفي رسالة احمد المتقدمة (٥) « جرت السنة في الاستنجاء بثلاثة أحجار أبكار... » واصالة بقاء المحل على النجاسة حتى يعلم الزيل .

وبدل على الثاني ما تقدم من حسنة ابن المغيرة (٦) المتضمنة للانقاء . وموثقة

(١) المروية في الوسائل في الباب - ٩ - من ابواب احكام الخلوة .

(٢) و(٣) المروية في الوسائل في الباب - ٣٠ - من ابواب احكام الخلوة

(٣) في الصحيفة، ٣٢ و٣٣

(٤) المروية في الوسائل في الباب - ٩ و٣٠ - من ابواب احكام الخلوة

(٦) المتقدمة في الصحيفة ١٨ .

يونس بن يعقوب (٢) المتضمنة لاذهاب الغائط . وبها تزول اصابة البقاء المذكورة .  
وعدم دلالة اجزاء تعدد خاص او ما يدل عليه على عدم اجزاء ما دونه . وحكاية الفعل  
في صحيحة زرارة المضمرة (٢) لا يقتضي الوجوب . والسنة في صحيحة زرارة الاولى  
ومرسلة احمد (٣) اعم من الوجوب . والمسألة محل توقف وان كان القول المشهور  
لا يخلو من رجحان ، لان الطهارة - كما عرفت - حكم شرعي يتوقف على ثبوت  
سببه ، والمتكرر في الاخبار التثليث . واطلاق روايتي ابن المغيرة (٤) ويونس (٥) يمكن  
تقييده بتلك الاخبار . مع ان مورد رواية يونس الاستنجاء بالماء والاخرى لا تأتي  
الحمل عليه ايضاً . والاحتياط لا يخفى .

( التاسع ) — اختلف الاصحاب - بناء على وجوب التثليث - في ذي الجيات

الثلاث ، هل يجزئ عن الثلاثة أم لا ؟ قولان .

اختر أولها العلامة في جملة من كتبه ، ونقله في المختلف عن ابن البراج . وهو  
منقول ايضاً عن الشيخ المفيد ، واختاره الشهيد والمحقق الشيخ علي .

والى الثاني ذهب المحقق وجماعة من المتأخرين : منهم - الشهيد الثاني . وكلام  
الشيخ في هذا المقام لا يخلو من اجمال وابهام .

احتج العلامة في المختلف على الاجزاء ، قال : « لنا ان المراد ثلاث مسحات  
بحجر كما لو قيل اضربه عشرة اسواط ، فان المراد عشر ضربات بسوط . ولان  
المقصود ازالة النجاسة وقد حصل . ولانها لو انفصلت لاجزأت فكيف مع الاتصال ،  
واي عاقل يفرق بين الحجر متصلاً بغيره ومنفصلاً ؟ ولان الثلاثة لو استجمروا بهذا  
الحجر لاجزأ كل واحد عن حجر واحد » انتهى .

(١) و (٥) المتقدمة في الصحيفة ٢٨ (٢) المتقدمة في الصحيفة ٣٣

(٣) المتقدمتين في الصحيفة ٣٢ و ٣٤ (٤) المتقدمة في الصحيفة ١٨

وزاد آخرون الاستدلال بقوله ( صلى الله عليه وآله ) : « اذا جلس أحدكم لحاجته فليمسح ثلاث مسحات » (١) .

واجيب عن الأول بان ارادة المسحات من قولنا : « امسحه بثلاثة أحجار » مجاز البتة ، وهو موقوف على القرينة ، والتشبيه بما ذكره مردود بالفرق بين قولنا : « اضربه عشرة اسواط » و « اضربه بعشرة اسواط » فان قرينة التجوز في الاول بارادة عشر ضربات ظاهرة بخلافه في الثاني ، فالتشبيه غير موافق .

وعن الثاني بانه مصادرة محضة ، فان المقصود إزالة النجاسة على الوجه المعتبر شرعاً . لان كلام النجاسة والطهارة حكم شرعي يجب الوقوف فيه على ما رسمه الشارع وعينه مطهراً ومنجساً .

وعن الثالث بانه قياس مع وجود الفارق وهو النص ، فانه دل على الجواز حال الانفصال دونه حال الاتصال . والغالب - كما قيل - في ابواب العبادات رعاية جانب التعبد .

وعن الرابع بان الفرق - بين استجمار كل واحد واحد وبين استجمار الواحد بكل واحد - واضح ، للحصول الامثال في الأول دون الثاني . على ان في الاستجمار بالحجر الواحد لواحد أو اكثر لزوم محذور ما تقدم من اشتراط الطهارة في احجار الاستجمار .

وعن الخامس بان الخبر عامي ضعيف لا يقوم حجة . على انه مطلق والخبر

(١) سيأتي منه ( قده ) ان هذا الخبر عامي ، ولم نقف على هذا النص من طرق العامة بعد الفحص في مظانه ، والذي وقفنا عليه من طرقهم بهذا المضمون ما في مجمع الزوائد للهيتمي ج ١ ص ٢١١ وهو قوله (ص) : « اذا تغوط أحدكم فليمسح ثلاث مرات ، وقوله (ص) : « اذا تغوط أحدكم فليمسح بثلاثة احجار ، فان ذلك كافيه ، وقوله (ص) : « اذا دخل أحدكم الخلاء فليمسح بثلاثة احجار ، وروى الاول والثالث في كنز العمال ج ٥ ص ٨٤ و ٨٥ .



ج ٢ ﴿ وجوب امرار كل حجر على موضع النجاسة وعلمه ﴾ — ٤٧ —

المتضمن للاحتجار مقيد ، والمقيد يحكم على المطلق .

واستند بعض فضلاء متأخري المتأخرين في الاستدلال لهذا القول ايضاً بحسنة ابن المغيرة ووثقة يونس (١) .

ولا يخفى ما فيه ، فان الكلام في هذه المسألة مبني على وجوب التثليث كما أشرنا اليه آنفاً . والخبران المذكوران ظاهران في عدمه كما عرفت سابقاً ، فالفاعل به لا بد له من ارتكاب التأويل في ذنبك الخبرين على وجه يؤولان به الى اخبار التثليث كما وجهناه سابقاً . فلا يتم الاستدلال بهما هنا . هذا . والقول بعدم الاجزاء هنا فرع ثبوت التثليث من تلك الاخبار ، وقد عرفت ما فيه . إلا ان المشهور ثمة كان لا يخلو من رجحان فہنا كذا ، والى ذلك مال جملة من متأخري المتأخرين .

ثم انه هل ينسحب الحكم الى غير الحجر ؟ ظاهر المحقق في المعتبر ذلك واستظهر في المدارك القطع بعدمه تمسكاً بالعموم . ولعله الاقرب قصرراً للاشتراط — ان تم — على مورده .

(العاشر) — هل يجب امرار كل حجر على موضع النجاسة ، ام يجزى التوزيع ، بمعنى ان يسمح ببعض ادوات الاستنجاء بعض محل النجاسة وبعض آخر بعضاً آخر وهكذا مع حصول النقاء بذلك ؟ قولان : اختار أولهما المحقق في الشرائع ، وثانيهما في المعتبر . واليه مال السيد في المدارك ، قائلاً : « إذ لا دليل على وجوب استيعاب المحل كله بجميع المسحات » انتهى .

وهذا مبني على قاعدة اصولية اشتهر البناء عليها في امثال ذلك ، وهو انه اذا تعلق الطلب بماهية كلية كفي في الامثال الاتيان باي فرد منها ، كما ذكره في مواضع من ابواب الفقه ، منها — غسل الوجه واليدين في الوضوء وغيره . وهو — كما حققه

بعض محدثي متأخري المتأخرين - محل نظر . قال : « فإن بعض الماهيات البكئية تجبه افراد تصلح عند العقلاء لان يتعلق غرض الشارع ببعضها دون بعض ، كحج البيت وغسل الوجه في الوضوء ومسح الخرج بثلاثة أحجار . ويستعجن عندهم الاقدام على فرد مشكوك فيه من افرادها من غير سؤال وينسبون فاعله الى السفه . وهذا نوع من الاجمال منشأه نفس المعنى لا اللفظ » انتهى كلامه في مقامه . وهو وحيد .

## المورد الثاني

### في المحرمات

و ( منها ) - استقبال القبلة واستدبارها بالبول والغائط على المشهور ، ولكن هل يحرم مطلقاً أو في الصحراء خاصة واما في الدور فالأفضل الاجتناب ؟ قولان : المشهور الأول ، ونقل الثاني عن ظاهر سلا .

واما مذهب الشيخ المفيد في هذه المسألة فقد اختلف كلام الاصحاب في نقله ، فحكي عنه في المعتبر التحريم في الصحارى والكراهة في البنيان ، وحكى عنه في المنتهى والتذكرة والدروس - التحريم في الصحارى ولم يذكر الكراهة . وقال في المختار بعد نقل عبارة المقنعة : « وهذا الكلام يعطي الكراهة في الصحارى والاباحة في البنيان » انتهى . ولعل هذا الاختلاف نشأ من اختلاف الأفهام في فهم عبارة المقنعة حيث قال : « ثم ليجلس ولا يستقبل القبلة بوجهه ولا يستدبرها ، ولكن يجلس على استقبال المشرق ان شاء أو المغرب ، الى ان قال بعد كلام خارج في البين : فان دخل الانسان داراً قد بني فيها مقعد للغائط على استقبال القبلة أو استدبارها لم يضره الجلوس ، وإنما يكره ذلك في الصحارى والمواقع التي يتمكن فيها من الانحراف عن القبلة » انتهى . وحيث كان صدر عبارته محتملاً للحمل على التحريم والكراهة - ولفظ الكراهة ايضاً في عجز عبارته محتمل لها ، غافه كثيراً ما يعبر بالكراهة في مقام

التحريم كما هو شائع في الاخبار - وقع هذا الاختلاف في نقل مذهبه : مع ان في اتعاب النقول المذكورة مع ذلك نوع اشكال .

ونقل عن ابن الجنيد استحباب ترك الاستقبال في الصحراء ولم يذكر الاستدبار ولا الحكم في البنين ..

وذهب جملة من متأخري المتأخرين : منهم - السيد في المدارك الى الكراهة مطلقاً .

والذي وقفت عليه من الاخبار في المسألة رواية عيسى بن عبدالله الهاشمي عن ابيه عن جده عن علي (عليه السلام) (١) قال : « قال لي النبي (صلى الله عليه وآله ) : اذا دخلت الحرج فلا تستقبل القبلة ولا تستدبرها . ولكن شرفوا او غربوا » .

ومرفوعة محمد في الكافي (٢) قال : « سئل ابو الحسن (عليه السلام) ما حبس الغائط ؟ قال : لا تستقبل القبلة ولا تستدبرها ولا تستقبل الريح ولا تستدبرها » .

ومرفوعة عبد الحميد بن ابي العلاء او غيره رفعه (٣) قال : « سئل الحسن ابن علي (عليهما السلام) ما حد الغائط ؟ قال : لا تستقبل القبلة ولا تستدبرها ، ولا تستقبل الريح ولا تستدبرها » .

وروى في الفقيه (٤) مرسل قال : « نهى النبي (صلى الله عليه وآله) عن استقبال القبلة ببول أو غائط » .

وروى في الكافي (٥) عن علي مرفوعاً قال : « خرج ابو خنيفة من عند ابي عبدالله (عليه السلام) وابو الحسن (عليه السلام) قائم وهو غلام . فقال له ابو خنيفة :

(١) و(٣) المروية في الوسائل في الباب - ٢ - من ابواب احكام الخلوة .

(٢) ج ١ ص ٦ وفي الوسائل في الباب - ٢ - من ابواب احكام الخلوة

(٤) ج ١ ص ١٨٠ وفي الوسائل في الباب - ٢ - من ابواب احكام الخلوة

(٥) ج ١ ص ٦ وفي الوسائل في الباب - ٢ - من ابواب احكام الخلوة .

— ٤٠ — ﴿ استقبال القبلة واستدبارها بالبول والغائط ﴾ ج ٢

يا غلام أين يضع الغريب ببلدكم ؟ فقال : اجتنب افنية المساجد ، وشطوط الانهار ، ومساقط الثمار ، ومنازل التزال ، ولا تستقبل القبلة بغائط ولا بول . وارفع ثوبك وضع حيث شئت ... » .

وروى محمد بن اسماعيل قال : « دخلت على الرضا ( عليه السلام ) وفي منزله كنيفٌ مستقبل القبلة... » (١) .

وانت خير بان ما عدا الرواية الاخيرة ظاهرة الدلالة على التحريم كما هو القول الاول الذي عليه المعول .

وطعن جملة من متأخري المتأخرين في هذه الاخبار - بعد التمسك باصالة الجواز - بضعف السند ، فحملوها على الاستحباب لذلك ، وزاد بعض منهم الطعن ايضاً بضعف الدلالة : لا قربان ما ورد من النهي عن الاستقبال والاستدبار بجملة من النواهي المراد بها الكراهة ، وزاد آخر ايضاً - بعد الاستدلال على عدم التحريم برواية محمد ابن اسماعيل المذكورة - انه مع قطع النظر عن ذلك فدلالة الاوامر الواردة في اخبارنا على الوجوب والنواهي على التحريم ممنوع وان قلنا ان الامر والنهي حقيقة في الوجوب والتحريم ، لشروع استعمال الاول في الاستحباب والثاني في الكراهة على وجه لا يمكن دفعه .

ويرد على الاول انه لا دليل على التمسك بهذا الاصل من كتاب ولا سنة ، كما بسطنا لك الكلام عليه في المطلب الاول من المقام الثالث من المقدمة الثالثة (٢) . ويرد على الثاني ان ضعف السند ليس من القرائن الموجبة لصرف اللفظ عن ظاهره .

(١) رواه صاحب الوسائل في الباب - ٢ - من ابواب احكام الخلوة

(٢) في الصحيفة ٤١ من الجزء الاول

وعلى الثالث ان الاقتران بما هو محمول على الكراهة لو سلم كونه قرينة قائما يتم فيما لو انحصر الدليل فيما هو كذلك ، وهنا قد ورد النعي عن ذلك من غير اقتران بشيء في رواية الهاشمي (١) وكذا رواية النقي (٢) ولا يخفى على المتتبع كثرة ورود الاحكام الواجبة من هذا القليل .

وعلى الرابع ان وجود الكتيّف في المنزل كذلك لا يستلزم ان يكون فمه ( عليه السلام ) لجواز كون البيت ليس له سابقاً . ولا يستلزم ايضاً جلوسه عليه ، ومع تجويز جلوسه فيمكن الانحراف .

وعلى الخامس انه يمكن من الضعف الشديد ، والمخالفة لآيات الكتاب المجيد كما أوضحناه في المقدمة السابعة (٣) بأن بيان ، وشددنا منه الجوانب والاركان .

## فوائد

( الأولى ) — الظاهر — كما استظهره جملة من الأصحاب — تعلق حكم الاستقبال والاستدبار بالبدن كما هو المتعارف ، دون مجرد العورة حتى لو حرفها زال للمنع خلافاً للبعض .

( الثانية ) — الظاهر إلحاق حال الاستنجاء بذلك ، لرواية عمار الساباطي عن أبي عبدالله ( عليه السلام ) (٤) قال : « قلت له : الرجل يريد ان يستنجي كيف يقعد ؟ قال : كما يقعد للغائط ... » .

( الثالثة ) — انه على تقدير القول بالتحريم فهل الأمر بالتشريق والتغريب في رواية عيسى بن عبدالله الهاشمي (٥) على الوجوب أو الاستحباب ؟ وجهان يلتفتان

(١) و (٢) و (٥) المتقدمة في الصحيفة ٣٩

(٣) في الصحيفة ١١٥ من الجزء الاول .

(٤) المروية في الوسائل في الباب - ٣٧ - من ابواب احكام الخلوة .

الى ان المراد بالقبلة هنا هي ما يجب التوجه عند العلم ولو في اثناء الصلاة اليها ، أو مالا يجب اعادتها بعد التوجه اليها بناء على ظن كونها قبلة .

وبالثاني صرح بعض المحققين ، ويخذه ان الحديث الذي اعتمده دليلاً على ذلك - وهو قوله (عليه السلام) (١) : « ما بين المشرق والمغرب قبلة » - محمول على الناسي . كما يفصح عنه صحيح معاوية بن عمار ، وما ورد ايضاً (٢) ان « من بال حذاء القبلة ثم ذكر فانحرف عنها اجلالاً للقبلة ... الحديث » فان ظاهره يشعر بالاكتفاء بانحراف ما يخرج به عن محاذاتها ، وحينئذ فيمكن ان يقال : المراد بالتشريق والتغريب الميل عن القبلة ذات اليمين او ذات اليسار لا التوجه الى جهة المشرق والمغرب الاعتداليين .

(الرابعة) - انه على تقدير القول بالتحريم ، لو اشتبهت القبلة قيل : وجب الاجتهاد في تحصيلها من باب المقدمة ، فان حصل شيئاً من الامارات بنى عليه وإلا انتفى التحريم أو الكراهة . واستقر السيد في المدارك احتمال انتفاؤها مطلقاً ، للشك في مقتضى والظاهر ان وجه قربه ان مقتضى صحيحة ابن سنان (٣) - الدالة على ان « كل شيء فيه حلال وحرام فهو لك حلال حتى تعرف الحرام بعينه فتدعه » ونظائرها - ذلك .

و (منها) - الاستنجاء بالروث والعظم والمطعوم والمحترم ، ومنه - التربة الحسينية على مشرفها افضل التحية ، والقرآن ، وما كتب فيه شيء من علوم الدين ، كالحديث والفقه ، وههنا مقامان :

(١) في صحيحى زرارة ومعارية بن عمار المرويين في الوسائل في الباب - ١ - من ابواب القبلة ، وفي الاول اضافة دكته .

(٢) في رواية محمد بن اسماعيل المروية في الوسائل في الباب - ٢ - من ابواب احكام الخلوة .

(٣) المروية في الوسائل في الباب - ٤ - من ابواب ما يكتسب به من كتاب التجارة وفي باب حكم السمن والجن وغيرهما اذا علم انه خلطه حرام ، من ابواب الاطعمة المحرمة .

(أحدهما) — تحريم الاستنجاء بهذه الأشياء ، أما الثلاثة الأولى منها فظاهر العلامة في المنتهى دعوى الاجماع على حرمة الاستنجاء بها ، لكنه في التذكرة احتمل الكراهة في الأولين منها : وبذلك صرح المحدث الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي في كتاب الوسائل ، حيث قال : « باب كراهة الاستنجاء بالعظم والروث » (١) وفي المعتبر صرح بالاجماع على التحريم فيها .

وبدل على التحريم فيها رواية لث المرادي عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) (٢) قال : « سألت عن استنجاء الرجل بالعظم أو البعر أو العود . فقال : أما العظم والروث فطعام الجبن ، وذلك مما اشترطوا على رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) فقال : لا يصلح بشيء من ذلك » .

وقال في الفقيه (٣) : « لا يجوز الاستنجاء بالروث والعظم ، لان وفد الجان جاؤوا الى رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) فقالوا : يا رسول الله متعنا ، فاعطاهم الروث والعظم . فلذلك لا ينبغي ان يستنجى بهما » .

وأما الثالث فالذي ورد منه في الأخبار الخبر . كما روي في عدة من كتب الاخبار : منها — الكافي ، وروى فيه (٤) عن عمرو بن شمر قال : « سمعت أبا عبد الله ( عليه السلام ) يقول في حديث : ان قوما افرغت عليهم النعمة وهم أهل الثرثار (٥) فعمدوا الى نخل الحظنة فجعلوه خبزاً هجاً ، وجعلوا ينجون به صبيانهم ،

(١) وهو الباب - ٣٥ - من ابواب احكام الخلوة ،

(٢) المروية في الوسائل في الباب - ٣٥ - من ابواب احكام الخلوة

(٣) ج ١ ص ٢٠ وفي الوسائل في الباب - ٣٥ - من ابواب احكام الخلوة .

(٤) ج ٢ ص ١٦٥ وفي الوسائل في الباب - ٤٠ - من ابواب احكام الخلوة ، وفي الباب

- ٧٨ - من ابواب آداب المائدة .

(٥) قال في بيان الوان: والثرثار اسم نهر ، وهجاً من هجاً كمنع اذا سكن جوعه وذهب ،

وينجون اي يستنجون ، والاسف السخط ، قال الله تعالى : « فلما آسفونا انتقمنا منهم » =

## — ٤٤ — ﴿ وجوب اكرام التربة المشرفة وحرمة اهانتها ﴾ ج ٤

حتى اجتمع من ذلك جبل عظيم ، قال : فربهم رجل صالح واذا امرأة وهي تفعل ذلك بصبي لها ، فقال : ويحكم اتقوا الله ولا تغيروا ما بكم من نعمة . فقالت له : كأنك تخوفنا بالجوع ، اما ما دام ثرثرنا يجري فانا لا نخاف الجوع . قال فاسف الله واضعف لهم الثرثار وحبس عنهم قطر السماء ونبت الأرض ، فاحتاجوا الى ذلك الجبل . وانه كان ليقسم بينهم بالميزان » ويدل على ذلك الاخبار المستفيضة باكرام الخبز والنهي عن اهانتها .

واما ما عده من الطعوم فاستدل عليه بان طعام الجن منهي عنه ، فطعام أهل الصلاح بطريق اولى . ولا يخفى ما فيه .

وظاهر بعض محدثي متأخري المتأخرين تخصيص التحريم هنا بالخبز خاصة .

نعم يدل على ذلك ما رواه في كتاب دعائم الاسلام (١) قال : « نهوا ( عليهم السلام ) عن الاستنجاء بالعظام والبعر وكل طعام ... » إلا ان الكتاب المذكور لم يثبت الاعتماد على مصنفه وان كان قد ذكره شيخنا المجلسي (قدس سره) في كتاب البحار وتقل عنه ما تضمنه من الاخبار ، إلا انه قال - بعد ذكر مصنفه وبيان بعض احواله - ما بصورته : « واخباره تصلح للتأييد والتأكيد » انتهى .

واما المحترم كالتربة المشرفة فلا ريب في وجوب اكرامها وتحريم اهانتها من حيث كونها تربته (عليه السلام) بل لا يبعد - كما ذكره بعض اصحابنا - الحكم بكفر المستعمل لها من تلك الحيثية .

— والاضعاف هو جعل الشيء ضعيفاً او مضاعفاً ، ولعل الاول اظهر الا ان الثاني انسب بكلام المرأة وقوله ( عليه السلام ) : « لهم » ذر « عليهم » وذلك لانهم لما اعتمدوا على النهر ضاعف الله لهم النهر ، وحبس عنهم القطر والزرع ليعلموا ان النهر لا يغنيهم عن الله تعالى وان الاعتماد على الله ، انتهى ( منه رحمه الله ) .



ومما يؤيد هذا المقام - ويدخل في سلك هذا النظام وان طال به زمام الكلام ، إلا ان فيه - زيادة على ما ذكرنا - نشر فضيلة من فضائله ( عليه السلام ) - ما رواه جملة من مشايخنا عطر الله مراقدهم عن الشيخ ( قدس سره ) في كتاب الامالي (١) بسنده فيه عن ابي موسى بن عبدالعزيز ، قال : « لقيني يوحنا بن سراقبون النصراني المتطبيب في شارع ابي احمد ، فاستوقفني وقال لي : بحق نبيك ودينك من هذا الذي يزور قبره قوم منكم بناحية قصر ابن هيرة ؟ من هو من اصحاب نبيكم ؟ قلت : ليس هو من اصحابه ، هو ابن بنته ، فما دعاك الى المسألة عنه ؟ فقال : له عندي حديث طريف . فقلت : حدثني به . فقال : وجه إلي سابور الكبير الخادم الرشدي في الليل فصرت اليه . فقال لي : تعال معي ، ففضى وانا معه حتى دخلنا على موسى بن عيسى الهاشمي . فوجدناه زائل العقل منكبا على وسادة ، واذا بين يديه طشت فيه حشو جوفه ، وكان الرشيد استحضره من الكوفة . فاقبل سابور على خادم كان من خاصة موسى ، فقال له : ويحك ما خبره ؟ فقال : اخبرك انه كان من ساعة جالسا وحوله ندماؤه وهو من اصبح الناس جسما واطيبهم نفسا . إذ جرى ذكر الحسين ابن علي (عليهما السلام) قال يوحنا : هذا الذي سألتك عنه . فقال موسى : ان الرافضة لتغلوا فيه حتى انهم - فيما عرفت - يحملون تربته دواء يتداوون به . فقال له رجل من بني هاشم كان حاضرا : قد كانت بي علة غليظة فتعالجت لها بكل علاج فما نفعتني حتى وصف لي ان آخذ من هذه التربة ، فاخذتها فنفعني الله بها وزال عني ما كنت أجده . قال : فبقي عندك منها شيء ؟ قال : نعم . فوجه فجاء بقطعة منها فناولها موسى بن عيسى . فاخذها موسى فاستدخاها ديرة استهزاء بمن يتداوى بها ، واحتقاراً وتصغيراً لهذا الرجل الذي هذه تربته . يعني الحسين ( عليه السلام ) فما هو إلا ان استدخلها دبره حتى صاح : النار النار ، الطشت الطشت ، فجنّاه بالطشت فاخرج فيه

## — ٤٩ — ﴿ طهارة المحل بالاستنجاء بما يحرم الاستنجاء به وعدمها ﴾ ج ٢

ما ترى : فانصرف الندماء وصار المجلس مأتماً ، فاقبل عليّ سابور فقال : انظر هل لك فيه خيلة ؟ فدعوت بشمعة فنظرت فاذا كبده وطحاله ورثته وفؤاده خرج منه في الطشت ، فنظرت الى امر عظيم ، فقلت : لا أجد الى هذا صنعاً إلا أن يكون عيسى الذي كان يحبيّ النوقى . فقال لي سابور : صدقت ولكن كن ههنا في الدار الى ان يتبين ما يكون من امره ، فبت عندهم وهو بتلك الحال ما رفع رأسه ، فمات في وقت السحر . قال محمد بن موسى : قال لي موسى بن سريع : كان يوحنا يزور قبر الحسين ( عليه السلام ) وهو على دينه ، ثم أسلم بعد هذا وحسن اسلامه .

واما القرآن العزيز وما كتب عليه شيء من اسمائه تعالى ، فلما مر من وجوب صونها عن ليس بطاهر ، فعن ملاقاته النجاسة بطريق اولي . ولظاهر قوله تعالى : « في صحف مكرمة مرفوعة مطهرة » (١) وقوله : « يتلو صحفاً مطهرة . . » (٢) .

وما كتب عليه شيء من علوم الدين فلدخوله في الشعائر المأمور بتعظيمها في قوله تعالى : « ومن يعظم شعائر الله ... » (٣) وان لا تحل ، لقوله : « لا تحلوا شعائر الله ... » (٤) وتردد فيه بعض محققي متأخري المتأخرين وجعل التحريم احتمالاً قوياً .

و ( ثانيهما ) - انه مع الاستنجاء بما ثبت تحريم الاستنجاء به هل يطهر المحل وان اثم بالاستعمال ، أو لا يطهر ؟ قولان ، والى الأول ذهب العلامة في المنتهى والمختلف والتذكرة والقواعد . والى الثاني ذهب الشيخ وابن ادريس والمحقق . وظاهر شيخنا الشهيد الثاني في الروض التفصيل في ذلك بين ما يوجب استعمال الحكم بكفر فاعله ، كاستعمال التربة الحسينية والمسكتوب عليه شيء من اسماء الله تعالى ، أو العلم بالحديث والفقه عالماً وعامداً ، فلا يتصور الطهارة به حينئذ ، وبين ما لا يوجب إلا مجرد الاثم كالطعوم والعظم والروث ، أو لا يوجب شيئاً كاستعمال التربة وما عليه

(١) سورة عبس الآية ١٤ و ١٥ . (٢) سورة البينة الآية ٣ .

(٣) سورة الحج الآية ٣٤ . (٤) سورة المائدة الآية ٣ .

ج ٢ ﴿ طهارة المحل بالاستنجاء بما يحرم الاستنجاء به وعدها ﴾ — ٤٧ —

شيء من أسماء الله تعالى جهلاً . فيطهر وإن اثم في الأول .  
احتج الشيخ ( رحمه الله ) بأن النهي يدل على الفساد . وزاد المحقق التمسك  
باصحاب المنع حتى يثبت رفعه بدليل شرعي .  
ورد الأول بأنه - على تقدير تسليمه - مخصوص بالعبادات . والثاني بأن  
الاستصحاب مرتفع بعموم ما دل على الاكتفاء بالانقاء .  
والسألة محل توقف ، ينشأ من أن الطهارة حكم شرعي يتوقف على استعمال  
ما جعله الشارع مطهراً ، وهذه الأشياء مما قد نهى الشارع عن الطهارة بها ، وظاهر  
ذلك عدم وقوع التطهير بها . وحديث الانقاء (١) لا عموم فيه على وجه يشمل محل  
النزاع . لاحتمال بل ظهور أن يكون معنى قول السائل : « هل للاستنجاء حد ؟ » أنه هل  
يتقدر بعدد مخصوص او كيفية مخصوصة ؟ فقال ( عليه السلام ) : « لا بل حله النقاء »  
بمعنى أنه لا يتقدر بشيء من ذلك . وإنما الحد نقاء المحل من النجاسة بأي عدد اتفق  
وعلى أي كيفية ، وأما بيان المطهر فلا تعرض له فيه بوجه ، فيرجع الى ما ثبت كونه  
مطهراً . وإقوله ( عليه السلام ) في رواية ليث المتقدمة (٢) : « لا يصلح بشيء من ذلك »  
ومن احتمال بل ظهور كون النهي عن استعمال هذه الأشياء إنما هو من حيث الاحترام  
لا من حيث عدم الصلاحية للتطهير . وحينئذ فلا ينافي حصول التطهير بها وإن  
اثم بالاستعمال .

وتحقيقه أن النهي في غير العبادات أن توجه لشيء من حيث عدم صلاحية  
النهي عنه لترتب الحكم عليه ، كأنه من بيع الخمر - مثلاً - ونجس العين ، والنهي  
عن نكاح المحارم ونحو ذلك . كان موجبا للفساد والبطلان ، وإن توجه من حيث  
أمر خارج عن ترتيب الحكم على النهي عنه مفارق من زمان مخصوص او حال مخصوصة

(١) وهو حسن ابن المغيرة المتقدم في الصحيفة ١٨

(٢) في الصحيفة ٤٣

او نحو ذلك ، كالنهي عن البيع وقت النداء ، فلا وجه للإبطال بل غاية النهي التأنيم خاصة . ومن الظاهر ان توجه النهي هنا إنما هو من جهة الاحترام الذي هو امر خارج وصفة مفارقة للاستنجاء بتلك الاشياء . كما يأتي مثله في الاستنجاء بل ازالة النجاسة مطلقاً بالماء المغصوب ، فانه لا ريب في طهارة المحل به وان اثم من حيث التصرف ، وما ذاك إلا من حيث كون صفة الغصب أمراً خارجاً ، بخلاف الاستنجاء بالنجس وإزالة النجاسة بالماء النجس ، فانه من حيث عدم صلاحية تلك الاشياء من حيث هي للإزالة فلا يظهر المحل بها . وهذا الوجه لا يخلو من قوة لو كان الوارد في النص مجرد النهي . لكن قوله في رواية ليث (١) : « لا يصلح بشيء من ذلك » ظاهر في عدم الاجزاء . والرواية وان كانت ضعيفة السند الا انها مجبورة بعمل الاصحاب ، والامران اصطلاحيان ، ولا ترجيح لاحدهما على الآخر . واما عندنا فالأمر اهون من ذلك .

( فرع ) لا ريب ان تحريم الاستنجاء بتلك الاشياء المحترمة إنما هو من حيث اهانتها بالإيقاع في النجاسة ، وحينئذ فيحرم تنجيسها مطلقاً ، ومثل ذلك القول في الخبر لحديث أهل الثرثار ، فيحرم تنجيسه ايضاً بغير الاستنجاء . ولا يبعد انسحاب ذلك في باقي المطعومات ، لاستزام ذلك كسر النعمة وعدم شكرها . ولفحوى احاديث استحباب اكل المتساقط من الخوان ، واخبار استحباب لعق الاصابع بعد الاكل . لكن يبقى الكلام في مثل العظم والروث على القول بتحريم الاستنجاء بها ، هل يحرم تنجيسها ام لا ؟ لم اقف في ذلك لاحد من اصحابنا في الكتب الاستدلالية على كلام إلا لشيخنا البهائي ( قدس سره ) في اجوبة مسائل الشيخ صالح الجزائري ، حيث قال - بعد قول السائل : مسألة - الفقهاء ( رضوان الله عليهم ) قالوا : لا تستجمر بالعظم والروث ، فهل يحرم اصابتهما بغير استجمار ام لا ؟ - ما صورته : « الجواب -

والثقة بالله وحده - النهي عن الاستنجاء بها معلى بكونها طعام الجن (١) وفي خبر آخر عن النبي ( صلى الله عليه وآله ) التعليل بأنها لا يطهران (٢) وقد يترأى من التعليل الأول تحريم تنجيسهما ولو بغير الاستنجاء ، لكن احتمال كون تحريم الاستنجاء بها لتحقيرهما التام - بأمرارهما على المخرج مع التنجيس لا لاحدهما فقط - يعطي جواز التنجيس بغير الاستنجاء ، سيما مع انضمام اصالة براءة الذمة من المؤاخذه عليه . وايضاً فاعل النهي عن استعمالهما إنما هو مجرد كون طعام الجن غير مطهر لا للاحترام كما يظن ، وإلى هذا يشير التعليل الثاني ، وهو يعطي جواز التنجيس بغير الاستنجاء وان النهي عن استعمالهما لعدم افادتهما التطهير ، الى ان قال : وقد يستفاد عدم كونها مطهرين من رواية ليث المرادي عن الصادق ( عليه السلام ) (٣) الناطقة بعدم صلاحيتها للاستنجاء وكيف كان فلا ظهر عدم التوقف في جواز تنجيسهما بغير الاستنجاء كما ان الأظهر ان الاستنجاء بها لا يفيد طهارة المحل كما هو مذهب السيد والشيخ والمحقق وان قال مشايخنا المتأخرون بطهارة المحل بها . ولتحقيق الكلام محل آخر « انتهى كلامه ( قدس سره ) .

واقول : ما نقله ( قدس سره ) من الخبر عنه ( صلى الله عليه وآله ) بأنها لا يطهران لم اقف عليه بعد التسبع للاخبار . نعم نقله العلامة في التذكرة ، ولا يبعد ان يكون من طرق المخالفين (٤) كما نبه عليه بعض متأخري المتأخرين .

(١) في رواية ليث المرادي ومرسلة الفقيه المتقدمين في الصحيفة ٤٣ .

(٢) و (٤) رواه الدارقطني عن أبي هريرة عنه (ص) كما في منتقى الاخبار لابن تيمية على هامش نيل الاوطار ج ١ ص ٨٥ . ولم يرد هذا التعليل من طرقنا .

(٣) المقدمة في الصحيفة ٤٣ .

## المورد الثالث

### في المستحبات

و ( منها ) — ستر البدن كلاً في الغائط بأن يبعد المذهب أو يدخل بيتاً أو يلج حفيرة ، تأسيساً بالنبي ( صلى الله عليه وآله ) فإنه لم ير على غائط قط ، وقال ( عليه السلام ) : « من أتى الغائط فليستر » روى ذلك شيخنا الشهيد الثاني في شرح النغلية ( ١ ) وروى البرقي في المحاسن ( ٢ ) عن حماد بن عثمان أو ابن عيسى عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) قال : « قال لقمان لابنه : إذا سافرت مع قوم ، إلى أن قال : وإذا أردت قضاء حاجتك فابعد المذهب في الأرض » .

و ( منها ) — ارتياد موضع مناسب للبول لمزيد الاحتياط في التوقي عنه بالجلوس في مكان مرتفع أو ذي تراب كثير ، فإنه من فقه الرجل ، ففي رواية عبد الله ابن مسكان عن الصادق ( عليه السلام ) ( ٣ ) قال : « كان رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) أشد الناس توقياً للبول ، حتى أنه كان إذا أراد البول عمد إلى مكان مرتفع من الأرض أو مكان يكون فيه التراب الكثير كراهية أن ينتضح عليه » وفي رواية السكوني عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) ( ٤ ) قال : « قال رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) : من فقه الرجل أن يرتاد موضعاً لبوله » ومثل ذلك في رواية الجعفري عن الرضا ( عليه السلام ) ( ٥ ) .

و ( منها ) — التسمية والدعاء عند دخول المخرج والخروج منه بالمأثور ، والدعاء حال النظر إلى ما يخرج منه ، وحال الغسل .

( ١ ) ص ١٧ وفي الوسائل في الباب - ٤ - من أبواب أحكام الخلوة . وقوله : « ذلك » ، إشارة إلى الفعل والقول

( ٢ ) في الصحيفة ٣٧٥ وفي الوسائل في الباب - ٤ - من أبواب أحكام الخلوة .

( ٣ ) و ( ٤ ) و ( ٥ ) المروية في الوسائل في الباب - ٢٢ - من أبواب أحكام الخلوة

ويدل على ذلك رواية معاوية بن عمار (١) قال : « سمعت أبا عبد الله ( عليه السلام ) يقول : اذا دخلت المخرج فقل : بسم الله وبالله ، اللهم اني اعوذ بك من الخيث الخبث الرجس النجس الشيطان الرجيم . فاذا خرجت فقل : بسم الله والحمد لله الذي عافاني من الخيث الخبث واماط عني الاذى . واذا توضأت فقل : اشهد ان لا اله الا الله ، اللهم اجعلني من التوايين واجعلني من المتطهرين . والحمد لله رب العالمين » .

ورواية ابي بصير عن احدهما (عليهما السلام) (٢) قال : « اذا دخلت الغائط فقل : اعوذ بالله من الرجس النجس الخبث الشيطان الرجيم . واذا فرغت فقل : الحمد لله الذي عافاني من البلاء واماط عني الاذى » .

وصحيحة القداح عن ابي عبد الله ( عليه السلام ) عن آباءه عن علي (عليهم السلام) (٣) « انه كان اذا خرج من الخلاء قال : الحمد لله الذي رزقني لذته وابقى قوته في جسدي واخرج عني اذاه ، يا لها نعمة : ثلاثاً » .

ومارواه في الفقيه مرسل (٤) قال : « كان رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) اذا اراد دخول المتوضأ قال : اللهم اني اعوذ بك من الرجس النجس الخبث الشيطان الرجيم . اللهم امط عني الاذى واعذني من الشيطان الرجيم . واذا استوى جالساً للوضوء قال : اللهم اذهب عني القذى والاذى واجعلني من المتطهرين . واذا تزحرج قال : اللهم كما اطعمتني طيباً في عافية فاخرجه مني خبيثاً في عافية . وكل من علي ( عليه السلام ) يقول : ما من عبد الا وبه ملك موكل يلوي عنقه حتى ينظر

(١) و(٢) و(٣) المروية في الوسائل في الباب - ه - من ابواب احكام الخلوة .

(٤) ج ١ ص ١٦ وفي الوسائل في الباب - ه - من ابواب احكام الخلوة ، ما عدا قوله : وكان علي ( عليه السلام ) يقول ، الى قوله : وجنبني الحرام ، فانه رواه في الباب - ١٨ - من تلك الابواب .

الى حديثه ، ثم يقول له الملك : يا ابن آدم هذا رزقك فانظر من اين اخذته والى ماصار فينبغي للعبد عند ذلك ان يقول : اللهم ارزقني الحلال وجنبني الحرام ، الى ان قال : وكان ( عليه السلام ) اذا دخل الخلاء يقول : الحمد لله الحافظ للمؤدي . فاذا خرج مسح بطنه وقال : الحمد لله الذي اخرج عني اذاه وابقى في قوته ، فيا لها من نعمة لا يقدر القادرون قدرها .

وفي رواية عبدالرحمان بن كثير في حكاية وضوء امير المؤمنين ( عليه السلام ) (١) قال : « ثم استنجى فقال : اللهم حصن فرجي واعفه واستر عورتي وحرمني على النار . » و ( منها ) — التقنع ، لما في رسالة البرقي عن ابن اسباط او رجل عنه عن رواه عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٢) « انه كان اذا دخل الكنيف يقنع رأسه ويقول سرّاً في نفسه : بسم الله وبالله . . . الحديث » الى آخر ما تقدم في رواية معاوية بن عمار .

وروى في الفقيه مرسل (٣) قال : « وكان الصادق ( عليه السلام ) اذا دخل الخلاء يقنع رأسه ويقول في نفسه : بسم الله وبالله ولا إله إلا الله ، رب اخرج عني الاذى سرحاً بغير حساب ، واجعلني لك من الشاكرين فيما تصرفه عني من الاذى والنعمة الذي لو حبسته عني هلكت ، لك الحمد ، اعصمني من شر ما في هذه البقعة واخرجني منها سالماً ، وحل بيني وبين طاعة الشيطان الرجيم . »

وفي كتاب مجالس الشيخ (٤) وفي كتاب المسكرم (٥) في وصية النبي ( صلى الله عليه وآله ) لابي ذر ( رضي الله عنه ) قال : « يا أبا ذر استحي من الله . فاني — والذي

(١) المروية في الوسائل في الباب - ١٦ - من ابواب الوضوء .

(٢) المروية في الوسائل في الباب - ٣ - من ابواب احكام الخلوّة .

(٣) ج ١ ص ١٧ وفي الوسائل في الباب - ٥ - من ابواب احكام الخلوّة .

(٤) في الصحيفة ٣٣٨ وفي الوسائل في الباب - ٣ - من ابواب احكام الخلوّة

(٥) في الصحيفة ٢٦٠ .



## ج ٢ — تقديم الرجل اليسرى في الدخول واليمينى في الخروج — ٥٣ —

نفسى يباه — لاطل حين اذهب الى الغائط متقنعا بثوبي استحياء من المسلمين الذين معي .

و ( منها ) — تغطية الرأس ، ولم أقف فيه على خصوص خبر سوي اخبار التنقع . ومن الظاهر مغايرته له . نعم قال الشيخ المفيد : « وليغط رأسه ان كان مكشوفاً ليأمن بذلك من عبث الشيطان ومن وصول الرائحة الحبيثة الى دماغه ، وهو سنة من سنن النبي ( صلى الله عليه وآله ) وفيه اظهار الحياء من الله لكثرة نعمه على العبد وقلة الشكر منه » وفيه دلالة على ورود النص به ، وليس يبعد ان المراد به التنقع ، لمناسبة التعليل الاخير له ، دون مجرد التغطية . وقال الصدوق في الفقيه ( ١ ) : « ينبغي للرجل اذا دخل الحلاء ان يغطي رأسه اقراراً بأنه غير مبرىء نفسه من العيوب » انتهى وفيه ايضاً ما احتملناه في سابقه .

و ( منها ) — تقديم الرجل اليسرى في الدخول واليمينى في الخروج عكس المسجد . ولم أقف فيه على نص لكن الصدوق ذكره في الفقيه ، والظاهر ان مثله من ارباب النصوص لا يذكر ذلك إلا عن نص بلغه فيه . وربما ظهر من بعض الاصحاب اختصاص الحكم بالبنين ، نظراً الى ان مسمى الدخول والخروج لا يصدق في غيره لكن صرح العلامة بان الاقرب عدم الاختصاص ، فيقدم اليسرى اذا بلغ موضع جلوسه في الصحراء واذا فرغ قدم اليمينى . ووافقه الشهيد الثانى ، فقال : « ان الاصح عدم الاختصاص بالبنين » قال في المعالم بعد نقل ذلك عنهما : « والتحقيق ان الترجيح هنا موقوف على اعتبار المأخذ ، فان كان هو التوجيه الذي حكيناه فلا بأس بعدم الاختصاص » انتهى . وهو كذلك .

و ( منها ) — مسح البطن بعد الخروج ، كما تقدمت الدلالة عليه في كلام

الغنيمة تقلا عن الامير ( صلوات الله عليه ) (١) .

و ( منها ) — التسمية عند التكشف للبول ، لما رواه في الفقيه (٢) مرسلا عن الباقر ( عليه السلام ) وفي ثواب الاعمال (٣) مسندا عن الصادق عن آبائه عن علي ( عليهم السلام ) قال : « اذا انكشف احدكم لبول او لغير ذلك فليقل : بسم الله ، فان الشيطان يفض بصره عنه حتى يفرغ » .

و ( منها ) — ان لا يقطع في الاستنجار بالاحجار وشبهها وان نقي المحل إلا على وتر . لقوله ( صلى الله عليه وآله ) في رواية عيسى بن عبدالله الهاشمي المتقدمة : « اذا استنجى أحدكم فليوتر بها وترأ اذا لم يكن الماء » (٤) . قال في المعتبر : « والرواية من المشاهير » انتهى .

و ( منها ) — الاستبراء على المشهور ، خلافا لظاهر الشيخ في الاستبصار ، مستندا الى صحيحة حفص بن البختري عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٥) « في الرجل يبول ؟ قال ينثره ثلاثا ، ثم ان سال حتى يبلغ الساق فلا يبالي » وحسنة محمد بن مسلم (٦) « قال : قلت لابي جعفر ( عليه السلام ) : رجل بال ولم يكن معه ماء ؟ قال : يصبر أصل ذكره الى طرفه ثلاث عصرات وينثر طرفه ، فان خرج بعد ذلك شي . فليس من البول ولكنه من الجبائل » .

واجيب بمنع الدلالة على انوجوب ، لعدم ظهور الجملة الخبرية فيه .

(١) في الصحيفة ٥٢ .

(٢) ج ١ ص ١٨ وفي الوسائل في الباب - ٥ - من ابواب احكام الخلوة

(٣) في الصحيفة ٩

(٤) رواه صاحب الوسائل في الباب - ٩ - من ابواب احكام الخلوة

(٥) المروية في الوسائل في الباب - ١٣ - من ابواب نواقض الوضوء

(٦) المروية في الوسائل في الباب - ١١ - من ابواب احكام الخلوة

وفيه نظر ، فإن المستفاد من الآيات والأخبار التي قدمناها في المقدمة السابعة (١) انه لا خصوصية في ذلك بصيغة (افعل) بل كل ما دل على الطلب وارادة الفعل - سواء كان بالصيغة المشار إليها أم لا - فانه للوجوب إلا مع قيام القرينة على خلافه .

وقال شيخنا البهائي (رحمه الله) في كتاب الجبل المتين بعد نقل صحيحة حفص : « وقوله (عليه السلام) في الحديث التاسع : ينتره ثلاثاً . مما استدل به الشيخ في الاستبصار على وجوب الاستبراء ، والذي يظهر من آخر الحديث ان غرضه (عليه السلام) عدم انتقاض الوضوء بما يخرج من البلل بعد الاستبراء لا بيان كون الاستبراء واجباً انتهى . لكنه (رحمه الله) كتب - في خاشية الكتاب على قوله : مما استدل به الشيخ - ما صورته : « وهو يتوقف على كون المضارع المطلوب به الفعل كالامر في الوجوب ، والظاهر انه كذلك » انتهى .

وظاهر المحقق الشيخ حسن في كتاب المعالم المناقشة في اسناد الوجوب الى الشيخ مستنداً الى استعمال الشيخ لفظ الوجوب - في غير موضع - فيما هو أعم من الواجب والمندوب ، ثم قال : « وكيف كان فالوجوب لا وجه له » .

واورد عليه ان هذا الاستعمال غير متعارف ، ولعله كان في تلك المواضع مع القرينة ، ولا قرينة هنا .

ومما يدل بظاهره على عدم الوجوب صحيحة جميل عن الصادق (عليه السلام) (٢) قال : « اذا انقطعت درة البول فصب الماء » .

قيل : واقفه اباحة تعقيب الصب للانقطاع بغير مهلة .

وفيه ان افادة التعقيب بغير مهلة إنما هو للقاء العاطفة ، وامالقاء الجزائية فلاكثر على عدم افادتها ذلك ، لصحة قولنا : ان يسلم زيد فهو يدخل الجنة .

(١) في الصحيفة ١١٢ من الجزء الاول

(٢) المروية في الوسائل في الباب - ٣١ - من ابواب احكام الخلوة

وحينئذ فلا دلالة في الرواية على التعقيب بغير مهلة .

ورواية داود الصرمي (١) قال : « رأيت أبا الحسن الثالث ( عليه السلام ) يبول غير مرة ويتناول كوزاً صغيراً ويصب عليه الماء من ساعته » .

ويمكن ان يقال : انه لا دلالة فيه على الفورية على وجه بنيافي الاستبراء . إذ لا مدة له ينافيها ، بل الظاهر ان مراد الراوي هو الاخبار عنه ( عليه السلام ) بانه كان يبادر الى الاستنجاء من البول من ساعته ، ولا يتركه الى وقت آخر كسائر الناس في تلك الاوقات ، فانهم كانوا ينشفون المخرج بتراب ونحوه الى وقت الصلاة ، كما يستفاد من الاسئلة المتكررة في الاخبار عن نسيان الاستنجاء ، كما تقدم شطر منها . نعم يظهر ذلك من رواية روح بن عبد الرحيم (٢) قال : « قال ابو عبدالله ( عليه السلام ) وانا قائم على رأسي ومعى اداة أو قال كوز . فلما انقطع شخب البول قال بيده هكذا الى فناولته الماء فتوضأ مكانه » .

ثم انه قد اختلفت عبارات القوم في بيان كيفيته ، فقال الشيخ المفيد في المقنعة « انه يمسح باصبعه الوسطى تحت اثنيه الى اصل القضيب مرتين او ثلاثاً ، ثم يضع مسبحته تحت القضيب وابهامه فوقه ويمرهما عليه باعتماد قوي من أصله الى رأس الحشفة مرتين او ثلاثاً ، ليخرج ما فيه من بقية البول » .

وقال الشيخ في النهاية : « انه يمسح باصبعه من عند مخرج النجو الى أصل القضيب ثلاث مرات ، ثم يمر اصبعه على القضيب وينثره ثلاث مرات » .

وقال في المبسوط - على ما نقله عنه في المعتبر - : « انه يمسح من عند المقعدة الى تحت الاثنيين ثلاثاً ، ويمسح القضيب وينثره ثلاثاً » .

(١) المروية في الوسائل في الباب - ٢٦ - من ابواب احكام الخلوة

(٢) المروية في الوسائل في الباب - ٣١ - من ابواب احكام الخلوة

وعن السيد المرتضى « انه ينتر الذكر من اصله الى طرفه ثلاث مرات » وهو المنقول عن ابن الجنيد .

وقال الصدوق في الفقيه (١) : « ومن أراد الاستنجاء فليمسح باصبعه من عند المقعدة الى الاثنين ثلاث مرات ، ثم ينتر ذكره ثلاث مرات » وهو المنقول عن ابيه في الرسالة .

واقصر المحقق في المعتبر على نقل قولي الشيخين والسيد ، وقال : « ان كلام الشيخ ابغ في الاستظهار » وقال في الشرائع : « وكيفيته ان يمسح من المقعدة الى اصل القضيب ثلاثاً ، ومنه الى رأس الحشفة ثلاثاً ، وينتره ثلاثاً » ونسب السيد في المدارك هذه الكيفية الى كلام الشيخ في المبسوط . وفي فهمها منه تأمل .

وقال العلامة في المنتهى : « انه يمسح بيده من عند المقعدة الى أصل القضيب ثلاثاً ثم يمسح القضيب ثلاثاً ، ثم ينتره ثلاثاً » ومثله في التذكرة إلا انه زاد فيه التنخج .  
وقل الشهيد في الدروس « يمسح من المقعدة الى أصل القضيب ثم الى رأسه ثم عصر الحشفة ثلاثاً والتنخج ثلاثاً » .

والذي وقعت عليه من الأخبار المتعلقة بذلك - زيادة على ما قدمناه - نقله - رواية عبد الملك بن عمرو عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٢) « في الرجل يبول ثم يستنجي ثم يجد بعد ذلك بالاً ؟ قال : اذا بال فخرط ما بين المقعدة والاثنين ثلاث مرات وغمز ما بينهما ثم استنجى ، فان سال حتى يبلغ السوق فلا يبالى » .  
وانت خير بان صحيحة حفص (٣) إنما تطبق على مذهب السيد وابن الجنيد

(١) ج ١ ص ٢١

(٢) المروية في الوسائل في الباب - ١٣ - من ابواب نواقض الوضوء .

(٣) المتقدمة في الصحيفة ٥٤

خاصة . واما حسنة محمد بن مسلم (١) فليس في شيء من الأقوال ما ينطبق عليها . لانها قد تضمنت العصر من أصل الذكر الى طرفه ثلاثاً ثم النتر ولو مرة . وليس في هذه الاقوال ما يطابق ذلك . وكذلك هذه الرواية الثالثة . ولعل من قال بالمسحات الست مع نتر طرف الذكر استند الى العمل بضمون الأخبار الثلاثة جميعاً ، لكن تثليث النتر - كما ذكروا - ليس في شيء منها .

واما التنحج الذي ذكره العلامة والشهيد فلم تقف ايضاً فيه على خبر ، بل ولا في كلام القدماء على اثر . والعجب من اضطراب عبائهم في ذلك مع خلو التأخذ مما هنالك . قيل : وكيف كان فالزيادات التي ذكروها لا حرج فيها . لما فيها من مزيد الاستظهار في اخراج ما ربما يبق في المخرج . وفيه اشكال ، اذا استعمال ذلك باعتقاد انه سنة شرعية لا يخلو من تشريع . والاستناد الى التساهل في ادلة السنن تساهل خارج عن السنن .

### تذبيهاً

(الأول) — الظاهر من كلام اكثر الاصحاب اختصاص الاستبراء بالرجل بل صرح بذلك جملة منهم ، وقيل بثبوته للأنثى وانها تستبرى عرضاً ، واختاره العلامة في المنتهى ، وقال : « الرجل والمرأة سواء » ومورد الأخبار المتقدمة - كما عرفت - إنما هو الرجل ، فالقول بالتعدية مع عدم الدليل مشكل . ونقل عن ابن الجنييد في مختصره انه قال : « اذا بال المرأة تنحجت بعد بولها » انتهى .

(الثاني) — قد صرح غير واحد من المتأخرين ومتأخريهم بأنه لا يعرف خلافاً بين علمائنا في ان البلب المتجدد بعد الاستبراء لا حكم له . وان الخارج مع عدم

الاستبراء بحكم البول في وجوب غسله ونقضه للطهارة ، ونقل عن ابن ادريس دعوى الاجماع على كل من الحكمين .

ويدل على ما ذكره من الحكم الأول الأخبار الثلاثة المتقدمة (١) .  
واما الحكم الثاني فاستدلوا عليه بمفهومات الأخبار المتقدمة ، فان تقييد عدم المبالاة ونفي كونه من البول بل انه من الجبائل بالاستبراء يدل على حصول المبالاة وكونه من البول مع عدمه .

وقد يعارض باطلاق ما دل من الاخبار على عدم النقض بالخارج بعد البول مطلقاً :

كصحيفة عبدالله بن ابي يعفور (٢) قال : « سألت أبا عبدالله ( عليه السلام ) عن رجل بال ثم توضأ وقام الى الصلاة فوجد بللاً . قال : لا يتوضأ . إنما ذلك من الجبائل » .

وصحيفة حريز (٣) قال : « حدثني زيد الشحام ووزارة ومحمد بن مسلم عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) انه قال : ان سال من ذكر كشيء من مذي او ودي فلا تغسله ولا تقطع له الصلاة ولا تنقض له الوضوء ، إنما ذلك بمنزلة النخامة ، وكل شيء خرج منك بعد الوضوء فانه من الجبائل » .

والظاهر تقييد اطلاق هذين الخبرين بتلك الأخبار جمعاً ، ولتصريحهما بكون الخارج بعد الوضوء مطلقاً من الجبائل مع تقييد حسنة محمد بن مسلم (٤) الحكم بكونه من الجبائل بكونه بعد الاستبراء ، والمقيد بحكم على المطلق . ولدلالة جملة من الأخبار

(١) وهي صحيفة حفص وحسنة محمد بن مسلم ورواية عبد الملك المتقدّمات في

الصحيفة ٥٤ و ٥٧

(٢) المروية في الوسائل في الباب - ١٣ - من ابواب نواقض الوضوء

(٣) المروية في الوسائل في الباب - ١٢ - من ابواب نواقض الوضوء

(٤) المتقدمة في الصحيفة ٥٤ .

الواردة في الجنب بالانزال اذا بال ولم يستبرأ، على الأمر بالوضوء :  
كقوله ( عليه السلام ) في صحيحة محمد بن مسلم (١) : « وان كان بال ثم اغتسل  
ثم وجد بللا فليس ينقض غسله ولكن عليه الوضوء ... »  
وقوله ( عليه السلام ) في موثقة سماعة (٢) : « وان كان بال قبل ان يغتسل  
فلا يعيد غسله ولكن يتوضأ ويستنجي » ومثلها رواية معاوية بن ميسرة (٣) ومقتضى  
الجمع حملها على عدم الاستبراء .

ويندل عليه ايضاً قوله ( عليه السلام ) - في صحيحة ابن سنان (٤) الآتية ان شاء  
الله في المبحث الثالث من الفصل الثاني من هذا المطلب - : « والودي فنه الوضوء ، لانه  
يخرج من دريرة البول » بحمله على الخروج قبل الاستبراء ، كما هو ظاهر الخبر ،  
والاجماع - نصاً وفتوى - على عدم سببية الودي للوضوء كما يأتي بيانه ان شاء الله تعالى .  
ويظهر من بعض فضلاء متأخري المتأخرين الميل - لولا الاجماع المدعى في المقام -  
الى العمل باطلاق الخبرين المذكورين (٥) ، وحمل ما عارضهما من مفهوم روايات  
الاستبراء على الاستحباب ، استضعافاً لدلالة المفهوم وعدم ظهورها في الوجوب ،  
وهكذا صحيحة ابن سنان ايضاً حملها على الاستحباب . ولا يخفى وهنه .

والتحقيق انه قد تعارض اطلاق صحيحتي عبدالله بن ابي يعفور وحريز (٦)  
بعدم الوضوء بذلك البلل أعم من أن يكون مع الاستبراء وعدمه ، واطلاق صحيحة  
ابن مسلم وروايي سماعة ومعاوية بوجوب الوضوء بذلك البلل مطلقاً ايضاً .

(١) و (٢) المروية في الوسائل في الباب - ١٣ - من ابواب نواقض الوضوء . وفي  
الباب - ٣٦ - من ابواب الجنابة .

(٣) المروية في الوسائل في الباب - ٣٦ - من ابواب الجنابة .

(٤) المروية في الوسائل في الباب - ١٢ - من ابواب نواقض الوضوء .

(٥) و (٦) في الصحيفة ٥٩



ووجه الجمع تقييد الاطلاق الأول بحالة الاستبراء ، كما هو مدلول منطوق اخبار الاستبراء ، وتقييد الاطلاق الثاني بحالة عدم الاستبراء ، كما هو مفهوم تلك الأخبار ، وعلى ذلك تجتمع الأخبار .

واما ابقاء الاطلاق الاول بحاله - وحمل الضوء في الاطلاق الثاني على الاستحباب وكذلك في المفهوم استضعافاً لدلالته -

ففيه ( اولاً ) - ان قوله في صحيحة محمد بن مسلم (١) : « عليه الضوء » ظاهر في الوجوب ، وكذا قوله في خبر معاوية بن ميسرة (٢) : « فليتوضأ » .  
و ( ثانياً ) - ان المفهوم هنا مفهوم شرط ، وهو - مع ذهاب الاكثر الى حجتيه - معضود بدلالة الأخبار عليه ايضاً ، كما تقدم في المقدمة الثالثة (٣) فلا ضعف في دلالته .

و ( ثالثاً ) - ان ضعف الدليل ليس من قرائن الاستحباب كما تقدمت الاشارة اليه .

واما ما ورد في رواية يونس (٤) - قال : « كتب اليه رجل : هل يجب الضوء مما خرج من الذكر بعد الاستبراء ؟ فكتب : نعم » - فيتعين حمله على التقية ، لموافقة لمذهب اكثر العامة (٥) كما ذكره الشيخ في الاستبصار ، ومخالفته لما عليه كافة علماء الفرقة الناجية ولاخبارهم .

(١) و (٢) المتقدمة في الصحيفة ٦٠

(٣) في الصحيفة ٥٧ من الجزء الاول

(٤) المروية في الوسائل في الباب - ١٣ - من ابواب نواقض الضوء والرواية في كتب الحديث تنتهي الى ( محمد بن عيسى ) ولم يذكر في سندها ( يونس )  
(٥) لم نعر على من حرر من العامة هذه المسألة اعنى حكم الخارج بعد الاستبراء . الا انهم عدوا الودي والمذي بما يستنجى منه ففعل الشيخ اراد ذلك من الموافقة لمذهب العامة ، قال في بدائع الصنائع ج ١ ص ١٩ : « الاستنجاء مسنون من كل نجس يخرج =

هذا واعلم ان الظاهر - كما عرفت من كلامهم - انه كما لا خلاف في نقض هذا البلل المشتبه للوضوء ، كذلك لا خلاف في وجوب غسله . وهو يشعر بحكمهم بنجاسته . ويشكل عليهم بمقتضى ما قرروه في مسألة الاناءين - كما تقدم ذكره (١) - بان اقصى ما يستفاد من الادلة المذكورة النقض خاصة ، مع اندراج هذا البلل في كلية : « كل شيء طاهر حتى تعلم انه قذر (٢) وما ابالى ابول اصابني ام ماء اذا لم اعلم » (٣) مع عدم المحصص . وحصول النقض به لا يستلزم النجاسة . الا ان المفهوم من الأخبار - كما عرفت في مسألة الاناءين (٤) - ان الشارع قد اعطى المشتبه بالنجس اذا كان محصوراً والمشتبه بالحرام كذلك حكمها في وجوب الاجتناب وتحريم الاستعمال فيما يشترط فيه الطهارة وتعدى حكمه الى ما يلاقيه . كما تقدم تحقيق ذلك في مسألة الاناءين ، فالحكم هنا موافق لما حققناه ثمة ، لكنه مناف لما ذكره (رضوان الله عليهم) في تلك المسألة ، فان المسألتين من باب واحد .

(الثالث) - ذكر العلامة في التذكرة والشهيد في الذكري انه يستحب الصبر هنيئة قبل الاستبراء . ومستنده غير واضح . قيل : وربما كان ظاهر الأخبار = من السيلين له عين مرئية ، كالفائط والبول والمني والودي والمذي والدم ، وقال في الوجيز ج ١ ص ٩ : « وفي النجاسات النادرة قول انه يتعين الماء ، وقيل : المذي نادر ، وقال ابن قدامة الحنبلي في المغني ج ١ ص ١٧٠ : « المذي ما يخرج بشهوة فروي انه يوجب الوضوء وغسل الذكر والاثنيين ، وروى انه لا يجب اكثر من الاستنجاء والوضوء ، والامر بالنضح وغسل الذكر والاثنيين محمول على الاستحباب ، والودي ما يخرج بعد البول ايس فيه إلا الوضوء ، وفيه ايضاً قال حنبلي سألت احمد ، قلت : انوضأ واستبرئ واجد في نفسي اني قد احدثت بعده ؟ قال : اذا توضأت فاستبرئ ثم خذ كفاً من ماء فرشه على فرجك ولا تلتفت اليه ، فانه يذهب ان شاء الله . »

(١) و (٤) في الصحيفة ٥٠٢ من الجزء الاول .

(٢) تقدم الكلام في هذا الحديث في التعليقة ١ ص ٤٢ ج ١ وفي التعليقة ٤ ص ١٤٩ ج ١

(٣) المروية في الوسائل في الباب - ٣٧ - من ابواب النجاسات

خلافه ، كما في صحيحة جميل ورواية داود الصرمي المتقدمين (١) وفي الدلالة ما عرفت آنفاً ، واظهر منها رواية روح المتقدمة (٢) .

(الرابع) — روى شيخنا المجلسي ( عطر الله مرقده ) في كتاب البحار (٣) مضمون حسنة محمد بن مسلم (٤) عن كتاب السرائر نقلاً من كتاب حريز قال : « قلت لابي عبدالله ( عليه السلام ) : رجل بال ... الحديث » بادنى تفاوت لا يخل بالمقصود ، ثم قال ( قدس سره ) في الكتاب المذكور : « والخبر يحتمل وجوها : ( الاول ) — ان يكون المراد بالطرف في الموضعين الذكر ، وفي الحديث « نقي الطرفين » (٥) وفسر بالذكر واللسان ، وقال الجوهرى : « قال ابن الاعرابي قولهم : « لا يدري اي طرفه اطول ، طرفاه : لسانه وذكره » (٦) فيكون اشارة الى عصر من العصر من المقعدة الى الذكر وتمر اصل الذكر ، لكن لا يدل على تثليث الاخير ، ولا يبعد ان يكون التثليث على الفضل والاستحباب (الثاني) — ان يكون المراد بالطرف في الموضعين الجانب ويكون الضميران راجعين الى الذكر ، اي يعصر من المقعدة الى رأس الذكر ، فيكون العصران داخلين فيه . والمراد بالاخير عصر رأس الذكر ، فيدل على العصرات الثلاث التي ذكرها الاصحاب ( الثالث ) —

(١) في الصحيفة ٥٥ و ٥٦ . (٢) في الصحيفة ٥٦

(٣) ج ١٨ ص ٤٩ من كتاب الطهارة .

(٤) المتقدمة في الصحيفة ٥٤

(٥) رواه صاحب الوسائل في الباب ٦ - من ابواب جهاد النفس من كتاب الجهاد في حديث عن الكليني بسنده عن جابر بن عبدالله قال : « قال رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) : ألا اخبركم بخير رجالكم ؟ قلنا : بلى يا رسول الله قال : ان خير رجالكم التقى النقى السمع الكفين النقى الطرفين ... الحديث »

(٦) وفي مقاييس اللغة لابن فارس ج ٣ ص ٤٧ : « لا يدري اي الطرفين اطول ،

يراد به نسب الام والاب . وقولهم : كريم الطرفين ، يراد به هذا . »

ان يكون المراد بالاول عصر الذكر وبالثاني عصر رأس الذكر . وبضعف الاخيرين ان النثر هو الجذب بقوة لا مطلق العصر ، وهو لا يناسب عصر رأس الذكر . مع انه لا يظهر من سائر الاخبار هذا العصر ، قال في النهاية : « فيه اذا بال أحدكم فليوتر ذكره ثلاث نترات (١) . النثر جنب فيه قوة وجفوة » انتهى (٢) .

ثم اعلم ان الشيخ روي هذا الخبر نقلاً من الكافي ، وفيه « يعصر أصل ذكره الى ذكره » ويروي عن بعض مشايخنا (رحمهم الله) انه قرأ « ذكره » بضم الذال وسكون الكاف وفسره بطرف الذكر ، لينطبق على الوجه الثاني من الوجوه المذكورة . ويخذه ان اللغويين قالوا : « ذكره السيف : حدته وصرامته » والظاهر منه ان المراد به المعنى المصدري لا الثاني من طرفه .

وبقي هنا اشكال آخر وهو انه ما الفائدة في التقيد بعدم وجدان الماء ؟ والجواب انه مجرب انه مع عدم الاستنجاء بالماء يتوهم خروج البول ساعة بعد ساعة ، بل يكون خروج ديرة البول اكثر ، كما ذكر العلامة في المنتهى ان الاستنجاء بالماء يقطع ديرة البول ، ففائدة الاستبراء هنا انه ان خرج بعده شيء او توهم خروجه لا يضرد ذلك اما من حيث النجاسة فلانه غير واجد للماء : واما من حيث الحدث فلانه لا يحتاج الى تجديد التيمم ولا قطع الصلاة » انتهى كلامه علا في الفردوس مقامه .

و ( منها ) — تعجيل الاستنجاء ولو في المبرز خصوصاً من البول . لصحيفة جميل ورواية الصرمي ورواية روح ، وقد تقدم جميع ذلك (٣) .

(١) رواه في كنز العمال ج ٥ ص ٨٣ وقال ابن قدامة في المغني ج ١ ص ١٥٥ : « وقد روي يزداد الجاني قال قال رسول الله ( ص ) : اذا بال أحدكم فليوتر ذكره ثلاث نترات » .

(٢) كلام صاحب النهاية .

(٣) في الصحيفة ٥٥ و ٥٦

و ( منها ) — ان يكفي على يده قبل ادخالها الاناء ان كان الاستنجاء متوقفاً على ادخالها ، ويتبع ذلك بالتسمية والدعاء ، لخبر عبدالرحمن بن كثير في حكاية وضوء امير المؤمنين ( صلوات الله عليه ) ( ١ ) حيث قال فيه : « يا محمد اثنتي باناء من ماء اتوضأ للصلاة ، فاتاه محمد بالماء فاكفأ بيده اليسرى على يده اليمنى . ثم قال : بسم الله والحمد لله الذي جعل الماء طهوراً ولم يجعله نجساً . قال ثم استنجى فقال ... الحديث »  
وان يكون ذلك مرة من حدث البول ومرتين من الغائط ، لحسنة الحايي برواية الكافي وصحيحته برواية التهذيب عن الصادق ( عليه السلام ) ( ٢ ) قال : « سئل كم يفرغ الرجل على يده قبل ان يدخلها في الاناء ؟ قال : واحدة من حدث البول وثلثين من الغائط ... » وستأتي تنمة الكلام في ذلك ان شاء الله تعالى .

و ( منها ) — البدأة في الاستنجاء بالمقعدة قبل الاحليل ، لموثقة عمار الساباطي عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) ( ٣ ) قال : « سأله عن الرجل إذا اراد ان يستنجى بايما يبدأ : بالمقعدة او بالاحليل ؟ فقال : بالمقعدة ثم بالاحليل » وعلمه بعضهم ( ٤ ) بانه لثلاث تنجس اليد بالغائط عند الاستبراء .

و ( منها ) — اختيار الماء حيث تجزى الاحجار : ويدل عليه صحيحة جميل ابن دراج او حسنته عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) ( ٥ ) : « قال في قول الله عز وجل : ان الله يحب المتوازين ويحب المتطهرين ( ٦ ) . قال : كان الناس يستنجون بالكرسف

( ١ ) المروي في الوسائل في الباب - ١٦ - من ابواب الوضوء

( ٢ ) المروية في الوسائل في الباب - ٢٧ - من ابواب الوضوء

( ٣ ) المروية في الوسائل في الباب - ١٤ - من ابواب احكام الخلوة .

( ٤ ) هو العلامة ( قدس سره ) في المنتهى كما نقله الشيخ البهائي ( عطر الله مرقده )

في مفتاح الفلاح ( منه رحمه الله )

( ٥ ) المروية في الوسائل في الباب - ٣٤ - من ابواب احكام الخلوة

( ٦ ) سورة البقرة الآية ٢٢٣ .

والاحجار ، ثم احلث الوضوء وهو خلق كريم . فامر به رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) وضعه ، فانزل الله تعالى في كتابه : ان الله يحب التوايين ويحب المتطهرين « وصحيفة هشام بن الحكم عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (١) قال : « قال رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) : يا معشر الانصار ان الله قد احسن عليكم الشئاء فماذا تصنعون ؟ قالوا نستنجي بالماء » .

وصحيفة مسعدة بن زياد عن جعفر عن ابيه عن آبائه ( عليهم السلام ) (٢) ان النبي ( صلى الله عليه وآله ) قال لبعض نسائه : مري نساء المؤمنين ان يستنجين بالماء ويبالغن ، فانه مطهرة للحواشي ومذهبة للبواسير » .

والجمع بين المطهرين اكمل ، لرفوعة احمد المتقدمة عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٣) قال : « جرت السنة في الاستنجاء بثلاثة احجار ابكار ويطعم بالماء » . واطلاق الرواية يدل على استحباب الجمع فيما يتعين فيه الماء كما في صورة التعدي وفيما تجزئ فيه الاحجار ، وبذلك صرح في المعتبر ، قال : « لانه جمع بين مطهرين بتقدير أن لا يتعدي ، واكمل في الاستظهار بتقدير التعدي » وظاهر الشهيد في الذكرى التخصيص بالتعدي .

وكيف كان فالظاهر تقديم الاحجار ، لتنصريح به في الرواية ، ولما فيه من تنزيه اليد عن مباشرة النجاسة .

واورد السيد في المدارك على اصل الحكم اشكالا ، قال ( قدس سره ) : « واورد على هذا الحكم ان الازالة واجبة اما بالماء او بالاحجار وجوبا تحييرياً ، فكيف يكون احدهما أفضل من الآخر ، بل قد صرحوا في مثل ذلك باستحباب

(١) المروية في الوسائل في الباب - ٣٤ - من ابواب احكام الخلوة .

(٢) المروية في الوسائل في الباب - ٩ - من ابواب احكام الخلوة .

(٣) المروية في الوسائل في الباب - ٣٠ - من ابواب احكام الخلوة .

ذلك الفرد الأفضل ، ومنافاة المستحب الواجب واضحة . واجب عنه بان الوجوب التخييري لا ينافي الاستحباب العيني ، لان متعلق الوجوب في التخييري ليس امراً معيناً بل الأمر الكلي . فتعلق الاستحباب بواحد منها لا محذور فيه . وفيه نظر ، فانه ان اريد بالاستحباب هنا المعنى العرفي - وهو الراجح الذي يجوز تركه لا الى بدل - لم يمكن تعلقه بشيء من افراد الواجب التخييري ، وان اريد به كون أحد الفردين الواجبين أكثر ثواباً من الآخر فلا امتناع فيه كما هو ظاهر « انتهى كلامه زيد مقامه .

اقول : ما ذكره ( قدس سره ) من النظر يمكن الجواب عنه بالتزام الشق الأول من التردد ، قوله : انه هو الراجح الذي يجوز تركه لا الى بدل . وما هنا إنما يجوز تركه مع الاتيان بمبدله . قلنا : الاستحباب هنا إنما تعلق بالفرد الكامل من افراد ذلك الواجب الخير ، وهو من حيث اتصافه بصفة الكمال يجوز تركه لا الى بدل ، إذ لا يقوم مقامه في الكمال غيره من تلك الافراد ، واتصاف تلك الافراد بالباقي بالبدلية عنه إنما هو من حيث أصل الوجوب ، بمعنى ان كلا منها بدل عنه في الوجوب لا في الاستحباب والكمال ، غاية الامر ان ذلك الفرد الكامل متصف بالوجوب والاستحباب باعتبارين ، فانه باعتبار كونه أحد افراد الواجب الخير ولا يجوز تركه لا الى بدل يكون متصفاً بالوجوب ، وباعتبار الخصوصية الكمالية التي لا توجد إلا فيه فيجوز تركه لا الى بدل يكون مستحباً .

ويمكن الجواب ايضاً باختيار الشق الثاني وان كان فيه خروج عن المعنى المصطلح إلا انه لا محذور فيه . فتد صرح به جملة من اجلاء الاصحاب : منهم - جده ( قدس سره ) في روض الجنان .

واجاب بعض فضلاء متأخري المتأخرين بان الوجوب هنا إنما هو صفة الطبيعة ، وكون خصوص فرد منها مستحباً لاختفاء في صحته ، قال : « وما عرض له من الشبهة - من انه لا يجوز تركه لا الى بدل فكيف يكون مستحباً ؟ - فندفع بان التحقيق ان

الواجب ما يكون تركه سبباً لاستحقاق العقاب لا تركه لا الى بدل ، لان ما يكون له بدل ليس بواجب في الحقيقة بل الواجب احدهما ، فزيادة هذا القيد في تعريف الواجب اما بناء على ما هو المترآى في اول الوهلة ، او غفلة عما هو الحق . او يكون المراد منه ما هو المراد بقولهم بوجه ما في تعريف الواجب لتدخل الواجبات المشروطة . وعلى هذا لا يكون الفرد واجباً بل الواجب هو الطبيعة ، لان ترك الفرد ليس سبباً لاستحقاق العقاب ، بل السبب إنما هو ترك الطبيعة ، فيمكن استجابته .

ويشكل بان الفرد متحد بالطبيعة خارجاً فيكون واجباً بوجودها فكيف يكون مستجباً ؟ بل التحقيق في الجواب هو ما قدمنا .

و ( منها ) — الاعتماد على اليسرى ، ذكره جملة من الاصحاب ( رضوان الله عليهم ) ولم اقف فيه على نص ، واستند في الذكرى الى رواية عن النبي ( صلى الله عليه وآله ) ( ١ ) . وقال العلامة في النهاية : « لانه ( عليه السلام ) علم اصحابه الاتكاء على اليسار » وهما اعلم بما قالوا .

و ( منها ) — اعداد الاحجار ، ولم اقف فيه على نص سوى ما نقل في الذكرى انه روي عنه ( صلى الله عليه وآله ) « اذا ذهب احدكم الى الغائط فليذهب معه بثلاثة أحجار ، فانها تجزى » ( ٢ ) والظاهر ان الروایتين في هذا الموضع والذي قبله من طريق الجمهور ، فاني بعد التتبع لكتب الأخبار - ولا سيما البحار الجامع لما شذ عن الكتب

( ١ ) في مجمع الزوائد للهيتمي ج ١ ص ٢٠٦ عن الطبراني في الكبير عن رجل من بني مدلج عن ابيه قال : « جاء سرافة بن مالك بن جعشم من عند النبي ( ص ) فقال : علمنا رسول الله كذا وكذا . فقال رجل كالمستزى\* : اما علمكم كيف تخرؤون ؟ فقال : بلى والذي بعثه بالحق لقد امرنا ان نتوكل على اليسرى وان ننصب اليمنى ،

( ٢ ) في سنن البيهقي ج ١ ص ١٠٣ عن عروة عن عائشة ان رسول الله ( ص ) قال : « اذا ذهب احدكم الى الغائط فليذهب معه بثلاثة احجار ليستطيب بهن فانها تجزى عنه ، »



الأربعة من الأخبار - لم أقف عليها ، وكان أصحابنا - لما اشتهر بينهم من التساهل في أدلة السنن - يعتمدون على أمثال ذلك . وهو تساهل خارج عن السنن .

## المورد الرابع

### في المكروهات

و ( منها ) - التخلي في أحد هذه الأماكن : شطوط الأنهار . ومساقط الثمار ، والطرق النافذة ، ومواضع اللعن ، ومنازل النزال ، وأفنية المساجد .

ففي صحيح عاصم بن حميد عن أبي عبد الله (عليه السلام) المروي في الكافي (١) قال : « قال رجل لعلي بن الحسين (عليهما السلام) : أين يتوضأ الغرباء ؟ قال : تتقى شطوط الأنهار ، والطرق النافذة ، وتحت الأشجار المثمرة ، ومواضع اللعن . فقل له : وأين مواضع اللعن ؟ قال : أبواب الدور » .

وفي مرفوعة علي المتقدمة (٢) - في مسألة الاستقبال والاستدبار بالتخلي - الأمر باجتناب أفنية المساجد وشطوط الأنهار ومساقط الثمار ومنازل النزال .

وفي رواية السكوني عن جعفر عن أبيه عن آبائه (عليهم السلام) (٣) : « قال نهي رسول الله (صلى الله عليه وآله) أن يتغوط على شفير بئر ماء يستعذب منها ، أو نهر يستعذب ، أو تحت شجرة فيها ثمرتها » .

وفي رواية الكرخي عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٤) قال : « قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) ثلاثة ملعونون من فعلين : المتغوط في ظل النزال ،

(١) ج ١ ص ٦ وفي الوسائل في الباب - ١٥ - من أبواب أحكام الخلوة .

(٢) في الصحيفة ٣٩

(٣) و (٤) المروية في الوسائل في الباب - ١٥ - من أبواب أحكام الخلوة .

والمافع الماء المتأب (١) والساد الطريق للسلوك .

وروى الصدوق في الخصال (٢) بسند معتبر عن الصادق (عليه السلام) عن أمير المؤمنين (عليه السلام) في جملة حديث: « لا تبلى على المحجة ولا تنغوط عليها » . وظاهر الأصحاب سيما المتأخرين الحكم بالكراهة في الجميع ، إلا أن الشيخ المفيد في المغنعة عبر في هذه المواضع بعدم الجواز ، وابن بابويه في الفقيه عبر بذلك في المنع من التزال ونمت الأشجار المثمرة . قال شيخنا صاحب كتاب رياض المسائل - بعد نقل ذلك عنها - ما لفظه : « والجزم بالجواز - مع ورود النهي والامر والعن في البعض مع عدم المعارض سوى أصالة البراءة - مشكل » انتهى . وهو جيد إلا أنه كثيراً ما قد تكرر منهم (صلوات الله عليهم) في المحافظة على الوظائف السنوية من ضروب التأكيدات في الأوامر والنواهي ما يكاد يلحقها بالواجبات والمحرّمات . كما لا يخفى على من تتبع الأخبار وجاس خلال تلك الديار . على أن العن هو البعد من رحمة الله وهو كما يحصل بفعل المحرم يحصل بفعل المكروه ولو في الجملة .

وتقييد الطرق بالنافذة احتراز عن الرفوعة ، فإنها ملك لأربابها ، فيحرم التحلي فيها قطعاً . وربما كان في ذلك إشعار بالكراهة . وفي بعض عبارات الأصحاب - كالشهاد في الدروس - ذكر الألفية من غدير تقييد بالمساجد ، ولم تقف له على دليل وراء ما ذكرنا .

واحتمل بعض المتأخرين في معنى مواضع العن أنه هو كل موضع يلعب المتغوط بالجلوس فيه ، وحمل تفسيره (عليه السلام) على التمثيل ببعض الأفراد .

وفسر جماعة من المتأخرين الأشجار المثمرة في هذا المقام بما من شأنها ذلك وإن لم تكن مثمرة بالفعل بل وإن لم تثمر في وقت ما ، استناداً إلى صدق الاسم بناء على أنه

(١) يعني بالمتأب المباح الذي يعتوره المارة على التوبة . بيان الوافي (منه رحمه الله) .

(٢) من ١٧٠ وفي الوسائل في الباب - ١٥ - من أبواب أحكام الخلوة .

لا يشترط في صدق المشتق بقاء مأخذ الاشتقاق .

وفيه ( اولاً ) — ان صدق هذا المشتق إنما يقتضي جواز اطلاق المثمرة على ما اثمرت في وقت ما وان لم تكن مثمرة في الحال ، لا اطلاقها على ما من شأنها ذلك لانه لا خلاف في ان اطلاق المشتق على ما سيتصف بمبدأ الاشتقاق مجاز البتة .

و ( ثانياً ) — ان المسألة المذكورة وان كان مما طال فيها الجدل وانتشرت فيها الأقوال حتى في تحرير محل النزاع ، كما فصلنا ذلك في المقدمة التاسعة —

إلا ان التحقيق انه ان جعل موضع النزاع ما هو اعم من المشتق او ما جرى مجراه مع طرؤ الضد الوجودي وعدمه ، فالحق هو القول بالاشتراط ، كما هو قول جملة من علماء الاصول ، واختاره المحدث الامين الاسترأبادي في تعليقاته على شرح المدارك . حيث قال : الحق عندي انه لا بد — في بقاء صدق المعنى الحقيقي اللغوي للمشتق على ذات — من بقاء الحالة التي هي مناط حدوث صدقه ، سواء كانت الحالة المذكورة قيام مبدأ الاشتقاق او ما يحنو حذوه ، ودليلي على ذلك ( اولاً ) — انه من الامور البينة اشتراط ذلك في كثير من الصور ، كالبارد والحر والهابط والصاعد والمتحرك والايض والاحمر والملوك والموجود . ومن القواعد الظاهرة ان قاعدة الوضع اللغوي في كل صنف من اصناف المشتقات واحدة ، ولولا البناء على القواعد الظاهرية لبطلت قواعد كثيرة من فنون العربية . و ( ثانياً ) — مقتضى النظر الدقيق ومذهب المحققين ان معنى المشتقات كالعالم امر بسيط . ومقتضى ظاهر النظر ما اشتهر بين اللغويين من ان معناه شيء . قام به العالم ، والوجدان حاكم بأنه ليس هنا بسيط يصلح سوى لا بشرط مأخذ الاشتقاق ، فلا بد في بقاء معناه من بقائه . ثم اعلم انه قد يصير بعض الالفاظ المشتقة حقيقة عرفية عامة او خاصة او مجازاً مشهوراً عند جماعة او عاماً فيما يعم معناه اللغوي وما في حكمه عرفاً او شرعاً ، ومنه : المؤمن والكافر واشباههما . ومن الامور العجيبة انه طال التشاجر بينهم في هذه المسألة من غير فصل

يقطع دابر المنازعة . ثم انه ذكر ان الذي يظهر لي من تتبع رواياتهم ( صلوات الله عليهم ) ان المتبادر من الحائض والنفساء في كلامهم ذات حدث الحيض وذات حدث النفاس لذات الدم ، وهذا من باب ارادة ما يعنى اللغوي وما في حكمه شرعاً . ثم استدلل بجملة من الاخبار على ذلك .

وان جعل محل النزاع ما هو اخص - كما صرح به المحقق التفتازاني واقفاه جماعة فيه - فما نحن فيه ايس من موضع النزاع في شيء ، فان المراد بالمشتق في القاعدة المذكورة هو ما جرى على ما اشتق منه في ارادة الحدوث والتجدد لا ما خرج عنه بارادة معنى الدوام او ذي كذا او غير ذلك من المعاني ، ألا ترى ان الصفة المشبهة بالفعل وافعل التفضيل واسم الزمان والمكان حيث لم تجر عليه في ذلك لم تصدق الا على من هو متصف به حالة الاطلاق ، وإلا لزم اطلاق حسن الوجه على قبيحه وبالعكس - باعتبار ما كان - اطلاقاً على جهة الحقيقة ، وكذلك ما كان من صيغ اسم الفاعل مسلوفاً به مسلك الصفة المشبهة ونحوها في عدم ارادة الحدوث ، سواء اريد منه الدوام والاستمرار كالخالق والرازق من اسمائه ، او ذي كذا مجرداً كالرضيع . والمؤمن والكافر والحائض او مع الكثرة كاللبن والتامر . والظاهر ان لفظ ( المثمرة ) بمعنى ذات الثمرة ، من اثمرت النخلة اذا صار فيها الثمر ، كاتمرت اذا صار فيها الثمر ، واطعمت اي صار فيها ما يطعم . ويرشد الى ما قلنا تعليق عدم الاشتراط على صفة الاشتقاق في قولهم : المشتق لا يشترط في صدقه بقاء مأخذ الاشتقاق . والتعليق على الوصف يشعر بالعلية والمعنى ان المشتق من حيث كونه مشتقاً لا يشترط ... الخ ، وما نحن فيه لم يبق على حيثية الاشتقاق بل سلك به مسلك الجوامد ولم يجر مجرى ما اشتق منه .

و ( ثالثاً ) - استفاضة الاخبار عنهم ( صلوات الله عليهم ) بان مورد النهي في هذا المقام الشجرة المثمرة بالفعل .

ومن ذلك ما رواه في الفقيه (١) مرسلاً وفي كتاب العلل (٢) سنداً عن الباقر (عليه السلام) قال : « ان الله عز وجل ملائكة وكلهم بنات الارض من الشجر والنخل ، فليس من شجرة ولا نخلة إلا ومعه من الله عز وجل ملك يحفظها وما كان منها . ولولا ان معها من يمنعها لا كلفتها السباع وهوام الارض اذا كان فيها ثمرتها ، قال : وإنما نهى رسول الله (صلى الله عليه وآله) ان يضرب أحد من المسلمين خلاء تحت شجرة أو نخلة قد اثمرت لمكان الملائكة الموكلين بها . قال : ولذلك يكون الشجر والنخل انسا اذا كان فيه حمله ، لان الملائكة تحضره . »

و ( رابعاً ) — وهو الحق — عدم بناء الاحكام على مثل هذه القواعد المختلة النظام المنحلة الزمام ، كما تقدمت الاشارة اليه في المقدمة التاسعة (٣) .

و ( منها ) — استقبال جرم الشمس والقمر ، لرواية الكاهلي عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٤) قال : « قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) لا يبولن أحدكم وفرجه بادر للقمر يستقبل به . »

ورواية السكوني عن جعفر عن ابيه عن آبائه (عليهم السلام) (٥) قال : « نهى رسول الله (صلى الله عليه وآله) ان يستقبل الرجل الشمس والقمر بفرجه وهو يبول » وما رواه في الفقيه في باب ذكر جل من مناهي النبي (صلى الله عليه وآله) (٦) عن امير المؤمنين (عليه السلام) عنه (صلى الله عليه وآله) وفيه انه « نهى ان يبول الرجل وفرجه بادر للشمس او القمر » .

(١) ج ١ ص ٢١ ، وفي الوسائل من قوله : وإنما نهى ... الخ في الباب - ١٥ - من ابواب احكام الخلوة .

(٢) في الصحيفة ١٠٢ (٣) في الصحيفة ١٢٤ من الجزء الاول .

(٤) و (٥) المروية في الوسائل في الباب - ٢٥ - من ابواب احكام الخلوة .

(٦) في اول الجزء الرابع ، وفي الوسائل في الباب - ٢٥ - من ابواب احكام الخلوة

وظاهر هذه الاخبار التحريم لظاهر النهي فيها إلا ان المشهور بين الاصحاب الحكم بالكراهة . وظاهر المفيد - حيث عبر في المقنعة بعدم الجواز - التحريم . ويمكن حمل النهي المذكور على الكراهة بقرينة خلو مرفوعة علي بن ابراهيم المتقدمة (١) في النهي عن استقبال القبلة واستدبارها عن ذلك ، مع قوله في آخرها : « وضع حيث شئت » وكذلك مرفوعة عبدالحيد ومرفوعة محمد المتقدمتان ثمة (٢) حيث تضمنتا السؤال عن حد الغائط ولم يذكر استقبال الجرمين فيه فظاهرهما الخروج من الحد المذكور واقله عدم التحريم ثم ان ظاهر الاخبار المذكورة اختصاص الحكم المذكور بالبول دون الغائط ، وظاهر الاكثر التعميم ، وبه صرح الشهيد في الدروس والذكرى ، والعلامة في القواعد والمفيد في المقنعة . واحتمل بعض محققي متأخري المتأخرين كون الاقتصار على البول في الأخبار لكونه أعم من الغائط وجوداً ، لعدم انفكاكه عنه غالباً ووجوده بدون الغائط كثيراً ، أو للتنبيه بالاضعف على الاقوى . وفيها ما لا يخفى .

وكذا ظاهر الأخبار اختصاص ذلك بالاستقبال دون الاستدبار ، ولذلك خصه بعض الفقهاء بذلك ، بل نقل عن العلامة في النهاية انه صرح بعدم كراهية الاستدبار ، واستظهره في المدارك .

لكن روى الكليني (٣) مرفوعاً مضمراً : « لا تستقبل الشمس والقمر » وابن بابويه في الفقيه (٤) كذلك : « لا تستقبل الهلال ولا تستدبره » فيمكن فهم حكم الغائط من الاولى ، لان الظاهر انها متعلقة بحجب الغائط ، ويفهم من الثانية عدم اختصاص الحكم بالقمر ، كما هو المصرح به في كلامهم ، لعدم تناوله للهلال ، اذ هو مخصوص بما قبل الاستدارة والقمر بما بعدها . واستند بعض

(١) و(٢) في الصحيفة ٣٩

(٣) ج ١ ص ٦ وفي الوسائل في الباب - ٢٥ - من ابواب احكام الخلوة .

(٤) ج ١ ص ١٨ وفي الوسائل في الباب - ٢٥ - من ابواب احكام الخلوة .

فضلاء متأخري المتأخرين الى استفادة حكم الاستدبار من هذه الرواية . وعندها بقوله سبحانه : « ومن يعظم شعائر الله ... » (١) وفيه ما لا يخفى .

و ( منها ) — استقبال الریح واستدبارها ، لقوله ( عليه السلام ) في مرفوعة عبد الحميد المتقدمة (٢) بعد السؤال عن حد الغائط : « ولا تستقبل الریح ولا تستدبرها » ومثلها مرفوعة محمد (٣) ايضاً . ومورد الخبرين وان كان هو الغائط إلا انه يمكن فهم حكم البول منه بناء على ان المراد منه المعنى اللغوي بالتقريب الذي ذكره في دلالة قوله تعالى : « أو جاء احد منكم من الغائط ... » (٤) وحينئذ فالتعميم ظاهر ، بل الظاهر ان المفسدة في استقبال الریح واستدبارها بالبول أشد ، فيندرج من باب مفهوم الموافقة على القول به والعجب من جماعة حيث خصوا الكراهة بالبول معللين له بخوف الرد ، والرواية كما ترى — إنما وردت في الغائط خالية من التعليل . وخصوا الحكم بالاستقبال ايضاً نظراً الى التعليل ، مع تصريح الرواية بالاستدبار . والتقريب في الكراهة ما تقدم في مرفوعة علي بن ابراهيم (٥) .

و ( منها ) — السواك ، لما رواه الشيخ في التهذيب (٦) مضمراً وفي الفقيه (٧) مرسلأً عن الكاظم ( عليه السلام ) قال : « السواك في الخلاء يورث البخر » .  
و ( منها ) — طول الجلوس على الخلاء ، لرواية محمد بن مسلم (٨) قال : « سمعت أبا جعفر ( عليه السلام ) يقول : « قال لقمان لابنه : طول الجلوس على الخلاء يورث الناسور ، قال : فكتب هذا على باب الحش » والناسور بالنون والسين المهملة والراء اخيراً : علة في حوالى المقعدة . وفي بعض النسخ بالباء الموحدة وجمعه براسير ، وهو معروف

(١) سورة الحج . الآية ٣٤ (٢) و (٣) و (٥) في الصحيفة ٣٩

(٤) سورة النساء . والمائدة . الآية ٤٧ و ١٠ . (٦) ج ١ ص ١٠

(٧) ج ١ ص ٣٢ ، وفي الوسائل في الباب ٢١ - من ابواب احكام الخلوة

(٨) المروية في الوسائل في الباب ٢٠ - من ابواب احكام الخلوة

— ٧٦ — ﴿ استصحب خاتم فيه اسم الله او شيء من القرآن ﴾ ج ٢

و ( منها ) — استصحب خاتم فيه اسم الله تعالى او شيء من القرآن .  
ويدل عليه رواية ابي ايوب (١) قال : « قلت لابي عبدالله ( عليه السلام ) :  
ادخل الخلاء وفي يدي خاتم فيه اسم من اسماء الله ؟ قال : لا ولا تجامع فيه » .  
ورواية ابي القاسم عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٢) قال : « قلت له : الرجل  
يريد الخلاء وعليه خاتم فيه اسم الله تعالى ؟ فقال : ما احب ذلك . قال : فيكون  
اسم محمد ؟ قال : لا بأس » .

وموثقة عمار الساباطي الآتية (٣) حيث قال فيها : « ولا يستنجي وعليه خاتم فيه  
اسم الله ، ولا يجامع وهو عليه ، ولا يدخل المخرج وهو عليه » .  
ورواية علي بن جعفر المروية في كتاب قرب الاسناد (٤) عن اخيه موسى ( عليه  
السلام ) قال : « سألت عن الرجل يجامع ويدخل السكين وعليه الخاتم فيه ذكر الله  
او شيء من القرآن ، أ يصلح ذلك ؟ قال : لا » .

وبعض الأصحاب عبر في هذا المقام بكراهة استصحاب ما عليه اسم الله ، وهذه  
الروايات كلها مختصة بالخاتم ، ولم نقف على غيرها في المسألة .

وقال في الفقيه (٥) : « ولا يجوز للرجل ان يدخل الخلاء ومعه خاتم عليه اسم  
الله او مصحف فيه القرآن ، فان دخل وعليه خاتم عليه اسم الله فليجعله عن يده  
اليسرى اذا اراد الاستنجاء » وظاهر كلامه مؤذن بالتحريم كما ترى .

و ( منها ) — استصحب دراهم بيض غير مصرورة ، لرواية غياث عن جعفر  
عن ابيه ( عليها السلام ) (٦) انه « كره ان يدخل الخلاء ومعه درهم أبيض الا ان يكون  
مصروراً » . وقيد بعض الأصحاب بما يكون عليه اسم الله تعالى . وهو حسن .

(١) و (٢) و (٣) و (٦) المروية في الوسائل في الباب - ١٧ - من ابواب احكام الخلوة .

(٤) في الصحيفة ١٢١ وفي الوسائل في الباب - ١٧ - من ابواب احكام الخلوة .

(٥) ج ١ ص ٢٠ .



و ( منها ) — الكلام — على المشهور — إلا ما استثنى مما سيأتي تنصيله . وقال في الفقيه (١) : « لا يجوز الكلام على الخلاء ، لنهي النبي (صلى الله عليه وآله) عن ذلك » ويدل على النهي عن ذلك رواية صفوان عن الرضا (عليه السلام) (٢) قال : « نهى رسول الله (صلى الله عليه وآله) أن يجيب الرجل آخر وهو على الغائط أو يكلمه حتى يفرغ » .

وروى الصدوق في الفقيه (٣) مرسلا وفي العمل مسندا عن أبي بصير قال : « قال لي أبو عبد الله (عليه السلام) : لا تتكلم على الخلاء ، فان من تكلم على الخلاء لم تقض له حاجة » .

واستثنى من ذلك ذكر الله تعالى وتحميده وقراءة آية الكرسي وحكاية الاذان . ويدل على الأول صحيحة أبي حمزة عن أبي جعفر (عليه السلام) (٤) قال : « مكتوب في التوراة التي لم تغير أن موسى (عليه السلام) سأل ربه فقال : الهي انه يأتي علي مجلس اعزك واجلك ان اذكرك فيها . فقال : يا موسى ان ذكري حسن على كل حال » وبمضمونها اخبار اخر ايضا .

وعلى الثاني ما رواه الخيري في كتاب قرب الاسناد (٥) عن مسعدة بن صدقة عن جعفر عن ابيه (عليهما السلام) قال : « كن ابي يقول : اذا عطس أحدكم وهو على الخلاء فليحمد الله في نفسه » .

(١) ج ١ ص ٢١

(٢) المروية في الوسائل في الباب - ٦ - من ابواب احكام الخلوة

(٣) ج ١ ص ٢١ وفي العمل ص ١٠٤ وفي الوسائل في الباب - ٦ - من ابواب

احكام الخلوة

(٤) المروية في الوسائل في الباب - ٧ - من ابواب احكام الخلوة وفي الباب - ١ -

من ابواب الذكر

(٥) في الصحيفة ٣٦ ، وفي الوسائل في الباب - ٧ - من ابواب احكام الخلوة .

وعلى الثالث صحيحة عمر بن يزيد (١) قال : « سألت أبا عبد الله ( عليه السلام ) عن التسبيح في المخرج وقراءة القرآن . فقال : لم يرخص في الكسيف أكثر من آية الكرسي ويحمد الله أو آية الحمد لله رب العالمين » (٢) .

والظاهر حمل عدم الرخصة فيما زاد على ذلك على تأكد الكراهة ، لصحيفة الحلبي عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) (٣) قال : « سألته أتقرأ النساء - والحائض والجنب والرجل يتغوط - القرآن ؟ قال : يقرؤون ما شاءوا » ولاخبار الذكر المتقدمة .

وعلى الرابع صحيحة محمد بن مسلم عن أبي جعفر ( عليه السلام ) (٤) انه قال : « يا ابن مسلم لا تدعن ذكر الله على كل حال . ولو سمعت المنادي ينادي بالاذان وانت على الخلاء فاذكر الله عز وجل وقل كما يقول المؤذن » رواه الصدوق في الفقيه والعلل (٥) وروى في العلل (٦) ايضاً مثله عن أبي بصير عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) . وروى فيه (٧) ايضاً عن سليمان بن مقبل عن أبي الحسن موسى ( عليه السلام ) كذلك ، وذكر فيه ان ذلك مستحب ، وان العلة فيه انه يزيد في الرزق .

وبذلك يظهر لك ما في كلام جملة من المتأخرين : منهم - شيخنا الشهيد الثاني ( رحمه الله ) حيث لم يقفوا على النصوص المذكورة ، اذ كان نظرهم غالباً مقصوراً على مراجعة التهذيب ، وهو خال عن ذلك ، فانكروا وجود النص في المسألة ، ونسبه الشهيد الثاني في الروضة الى المشهور ايناناً بذلك ، واستشكل في الاستدلال عليه

(١) و(٣) المروية في الوسائل في الباب - ٧ - من ابواب احكام الخلوة

(٢) سورة الفاتحة. الآية ١

(٤) المروية في الوسائل في الباب - ٨ - من ابواب احكام الخلوة وفي الباب - ٤٥ -

من ابواب الاذان

(٥) رواه في الفقيه ج ١ ص ١٨٧ وفي العلل ص ١٠٤

(٦) و(٧) في الصحيفة ١٠٤ وفي الوسائل في الباب - ٨ - من ابواب احكام الخلوة.

ج ٢ ( الاستنجاء باليسار وفيها خاتم عليه اسم الله ) — ٧٩ —

بأحاديث الذكر ، لعدم شمولها الحيعلات إلا أن تبدل بالحولقة ، كما صرح به في الروض .  
وظاهر الرواية المتقدمة (١) — وكذا رواية أبي بصير المشار إليها آنفاً (٢) حيث  
قال فيها : « فقل مثل ما يقول المؤمن . ولا تدع ذكر الله عز وجل في تلك الحال ،  
لان ذكر الله حسن على كل حال » — كون مجموع فصول الاذان داخلا في الذكر  
من الحيعلات وغيرها ، ولعل دخولها تعليلاً أو يحتمل الذكر على ما يشملها .

وما اعتذر به عنه بعض فضلاء متأخري المتأخرين — من أن مراده من عدم  
النص في عبارة الروض يعني بالنسبة الى الحيعلات — فتكلف بعيد .

وزاد الاصحاب الكلام حاجة ضرورية استناداً الى رفع الحرج ، ورد السلام ،  
والصلاة على النبي ( صلى الله عليه وآله ) والحد بعد العطاس . ووجه الجميع  
ظاهر . وكأنهم لم يقفوا على خصوص ما ورد في الاخير مما قدمنا نقله فزجوا فيه  
الى الادلة المطلقة .

و ( منها ) — الاستنجاء باليمين . لنهي النبي ( صلى الله عليه وآله ) الوارد  
في رسالة يونس عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) (٣) وفي رواية السكوني (٤) ايضاً معللاً  
فيها بكونه من الجفاء ، وكذا رواه الصدوق (٥) مرسل ، ثم قال : « وقد روى انه  
لا بأس اذا كانت اليسار معتلة » .

و ( منها ) — الاستنجاء باليسار وفيها خاتم عليه اسم الله ، ويدل على ذلك  
موثقة عمار عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) (٦) قال : « لا يس الجنب درهماً ولا ديناراً  
عليه اسم الله . ولا يستنجي وعليه خاتم فيه اسم الله ... الحديث » .

(١) و (٢) في الصحيفة ٧٨

(٣) و (٤) المروية في الوسائل في الباب - ١٢ - من ابواب احكام الخلوة

(٥) في الفقيه ج ١ ص ١٩ وفي الوسائل في الباب - ١٢ - من ابواب احكام الخلوة .

(٦) المروية في الوسائل في الباب - ١٧ - من ابواب احكام الخلوة .

— ٨٠ — ﴿ الاستنجاء باليسار وفيها خاتم عليه اسم الله ﴾ ج ٢

ورواية الحسين بن خالد عن ابي الحسن الثاني ( عليه السلام ) (١) قال : « قلت له : انا روينا في الحديث ان رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) كان يستنجي وخاتم في اصبه . وكذلك كان يفعل امير المؤمنين ( عليه السلام ) وكان نقش خاتم رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) ( محمد رسول الله ) . قال : صدقوا . قلت : ينبغي لما ان فعل ذلك ؟ فقال : ان اولئك كانوا يتختمون في اليد اليمنى وانهم يتختمون في اليد اليسرى » .

ومثلهما روايته الاخرى المروية في العيون والمجالس (٢) وفي آخرها « فاتقوا الله وانظروا لانفسكم ... » .

ورواية ابي بصير عن ابي عبد الله ( عليه السلام ) (٣) قال : « قال امير المؤمنين ( عليه السلام ) : من نقش على خاتم اسم الله فليحوله عن اليد التي يستنجي بها في التوضأ » .

واما رواية وهب بن وهب عن ابي عبد الله ( عليه السلام ) (٤) قال : « كان نقش خاتم ابي ( العزة لله جميعا ) وكان في يساره يستنجي بها ، وكان نقش خاتم امير المؤمنين عليه السلام ( الملك لله ) وكان في يده اليسرى يستنجي بها » - فالظاهر ردها ، لدلالة روايتي الحسين بن خالد (٥) على نفي ذلك وان تختمهم ( عليهم السلام ) إنما هو في اليمن . مضافاً الى استغاضة الاخبار باستحباب التختم باليمين (٦) . وراوى الرواية المذكورة عامي خيث بل من اكذب البرية على جعفر بن محمد ( عليهما السلام ) كما

(١) و(٣) و(٤) و(٥) المروية في الوسائل في الباب - ١٧ - من ابواب احكام الخلوة .  
(٢) رواها في العيون في الصحيفة ٢١٧ وفي المجالس في الصحيفة ٢٧٣ وفي الوسائل في الباب - ١٧ - من ابواب احكام الخلوة

(٦) رواها صاحبها الوسائل في الباب - ٤٩ - من ابواب احكام الملابس .

الحدائق ١٠

صرح به علماء الرجال (١) . ومع التنازل عن ذلك فهي محمولة على التقية (٢) .

(١) في فهرست الشيخ الطوسي ص ١٧٣ ورجال النجاشي ص ٣٠٣ ورجال السكشي ص ١٩٩ واختلاصة ص ١٢٩ وغيرها من كتب الرجال ان رواياته عن ابي عبدالله جعفر بن محمد (عليهما السلام) كلها لا يوثق بها لانه كذاب وان احاديثه مع الرشيد كذب ، وروى السكشي عن ابي الحسن الرضا (عليه السلام) انه كذب على الله تعالى وملائكته ورسوله . وعن الفضل بن شاذان انه من اكذب البرية . وفي فهرست ابن النديم ص ١٤٦ كان ضعيفاً في الحديث . وفي مقال الطالبيين لابي الفرج ص ١٦٤ طبعة ايران ، تحائف هو مع مصعب بن عبدالله الزيري ورجل من بني مخزوم وآخر من بني زهرة على السعاية عند الرشيد ييحيى بن عبدالله بن الحسن المثنى . فلقبه الرشيد وحبسه عند مسرور في سرداب ، وفي لسان العرب في مادة (لوط) وفي حديث ابي البختری ما اذعم ان علياً افضل من ابي بكر وعمر واسكن اجد له من اللوط ما لا اجد لا حد بعد النبي (ص) . يقال لاط حبه بقلبي اى لصق به ، وفي ميزان الاعتدال للذهبي ج ٣ ص ٢٧٨ د وهب بن وهب بن كثير بن عبدالله بن زمعة بن الاسود بن المطلب بن اسد بن عبدالعزيز بن قصي ، ابو البختری روى عن هشام بن عروة وجعفر بن محمد وعنه المسيب بن واضح والربيع بن ثعلب وجماعة . سكن بغداد وولى قضاء عسكر المهدي ثم قضاء المدينة ثم ولى حريمها وصلاتها ، وكان متبها في الحديث ، قال يحيى بن معين : كان عدواً له كذاباً . وقال احمد : كان يضع الحديث . وقال البخاري سكتوا عنه ، وفي تاريخ بغداد للخطيب ج ١٣ ص ٤٥٢ د اراد الرشيد ان يصعد منبر رسول الله (ص) في قباء اسود ومنظفه ، وعظم عليه هذا ، فحدثه ابو البختری عن جعفر بن محمد ان جبرئيل هبط على النبي (ص) بقباء اسود ومنظفة وخنجر ، فأكذبه ابن معين لما سمع بذلك . وكان الرشيد يطير الحمام فروى له ابو البختری عن عائشة ان النبي (ص) كان يطير الحمام ، فزبره وطرده ، وكان النسائي يقول انه أتروك الحديث . وقال احمد بن حنبل انه كذاب وهو واضح الحديث : لا سبق الا في خوف او حافر أو جناح ، وذكر ابن حجر في لسان الميزان ج ٦ ص ٢٣١ كلمات العلماء في كذبه وانه يروى المنكرات . اقول : روى في الفقيه ج ١ ص ١٦٣ حديث هبوط جبرئيل مرسل مع زيادة .

(٢) في مقتل الحسين للعلامة المكرم ص ٤٤٣ من الطبعة الثانية عن المدخل لابن الحايج =

واما المناقشة في عدم صراحة الخبر في كون الخاتم في اليسرى حالة الاستنجاء . كما ذكره في رياض المسائل - فظني انه بعيد . وابعده منه حمل الرواية على الجواز بعد ما عرفت .

والعجب هنا من المولى الاردبيلي ( قدس سره ) حيث قال - بعد ان استدلل على الجواز بهذه الرواية - : « ويمكن استفادة استحباب التختم باليسار ، وعدم تحريم التختيس ايضاً ، إلا ان يكون ذلك ثابتاً بالاجماع ونحوه ، أو يحمل على عدم وصول النجاسة اليه » انتهى . ولا اراك في ريبة من ضعف هذا الكلام بعد التأمل في المقام . والحق جملة من الاصحاب باسمه تعالى هنا اسماء الانبياء والأئمة ( عليهم السلام ) والظاهر ان المستند في ذلك التعتيم . ولا بأس به . لكن رواية ابي القاسم المتقدمة (١) في حكم استحباب الخاتم الذي عليه اسم الله في الخلاه صرحت بنفي البأس في استحباب خاتم عليه اسم النبي ( صلى الله عليه وآله ) وحيداً فمأعده بطريق اولي ، فالقول بالالحاق هنا دون هناك - مع الاشتراك في العلة المذكورة - مما لا وجه له . مع ان الصدوق ( رحمه الله ) في المقتنع صرح بنفي البأس عن عدم نزع الخاتم فيه اسم محمد ( صلى الله عليه وآله ) حال الاستنجاء بعد ان نهى عن الاستنجاء وعليه خاتم عليه اسم الله حتى يحوله . وقد ذكر الاصحاب ايضاً ان الكراهة إنما هو عند عدم التلوث بالنجاسة ،

== ج ١ ص ٤٦ « ان السنة وردت كل مستقندر يتناول بالشمال ، وكل طاهر يتناول باليمين ، ولاجل هذا المعنى كان المستحب التختم بالشمال ، فانه يأخذ الخاتم بيمينه ويجعله في شماله ، وفي الفتاوى الفقهية لابن حجر الهيتمي ج ١ ص ٢٦٤ « كان مالك يكره التختم باليمين ، وبالغ الباجي بترجيح ما عليه مالك من التختم باليسار ، وفي روح البيان للشيخ اسماعيل البروسوي ج ٤ ص ١٤٢ نقلاً عن عقد الدرر « ان السنة في الاصل التختم باليمين ، ولما كان ذلك شعار أهل البدعة والظلمة صارت السنة ان يجعل الخاتم في خنصر اليد اليسرى في زماننا ، .

وإلا فيحرم بل يكفر فاعله لو فعله بقصد الأهانة . وهو جيد .

و ( منها ) — الاستنجاء باليسار وفيها خاتم فسه من حجر زمزم ، ويدل عليه رواية علي بن الحسين (١) — وهو ابن عبد ربه على الظاهر وقد صرح به في الكافي — قال : « قلت له : ما تقول في الفص يتخذ من حجارة زمزم ؟ قال : لا بأس به ، ولكن اذا اراد الاستنجاء نزع » وربما وجد في بعض نسخ الكافي والتهديب « زمرد » مكان « زمزم » بل نسبه المحدث الكاشاني في الوافي الى كثير من النسخ ، ثم قال : « وكأنه الصواب . إذ لا تعرف حجارة يؤتى بها من زمزم » انتهى . وقال الشهيد في الذكرى بعد نقل هذه النسخة : « ومعناه مذاكرة » وقال شيخنا المحقق في كتاب رياض المسائل بعد نقل مضمون كلام الوافي : « والظاهر ان الصواب ما عليه اكثر نسخ الكتاب وأن النسخة مما أخطأت به الكتاب ، لا سيما وقد اورده كذلك في كتبهم اعظم السلف واكابر الخلف . وعدم معرفية فصوص تؤخذ من حجر زمزم لا يوجب الخروج عما عليه المعظم » انتهى كلامه رفع في الخلد مقامه .

و ( منها ) — التخلي على القبور وبينها ، لصحيفة محمد بن مسلم عن ابي جعفر (عليه السلام) (٢) قال : « من تخلى على قبر او بال قائما او بال في ماء ، الى ان قال : فاصابه شيء من الشيطان لم يدعه إلا ان يشاء الله . واسرع ما يكون الشيطان الى الانسان وهو على بعض هذه الحالات ... » .

ورواية ابراهيم بن عبد الحميد عن ابي الحسن موسى (عليه السلام) (٣) قال : « ثلاثة يتخوف منها الجنون ، وعد منها التغوط بين القبور » .

(١) المروية في الوسائل في الباب - ٣٦ - من ابواب احكام الخلوة

(٢) و (٣) المروية في الوسائل في الباب - ١٦ - من ابواب احكام الخلوة .

ومثله رواء في الحصال (١) في وصية النبي (صلى الله عليه وآله) لبلي (عليه السلام) و (منها) — مس الذكر باليمين وقت البول . رواء الصدوق (قدم سره) في الفقيه (٢) مرسل قال : « وقال ابو جعفر (عليه السلام) : اذا بال الرجل فلا يمس ذكره يمينه »

و (منها) — البول قائماً ، لما تقدم في صحيحة محمد بن مسلم (٣) وغيرها ايضاً ، وفي بعضها (٤) انه من الجفاء .

و (منها) — البول . طمحا به ، لرواية السكوني عن الصادق (عليه السلام) (٥) قال : « نهى النبي (صلى الله عليه وآله) ان يلمح الرجل ببوله من السطح أو من الشيء المرتفع في الهواء » ومثلها رواية مسمع عنه (عليه السلام) (٦) .

ولا ينافي ذلك ما تقدم في استحباب ارتياد مكان البول كان يكون على مكان مرتفع من الارض . اذ الارتفاع المعتبر هناك هو بقدر ما يؤمن معه من الترشح . و (منها) — البول في الماء جارياً وراكداً ، وان كان الأول اخف كراهة . وظاهر المنع في المنفعة التحريم . ونقل عن ظاهر علي بن بابويه نفيها في الأول .

ومن الاخبار الواردة في ذلك صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة (٧) وصحيحة النزيل (٨) « لا بأس بان يبول الرجل في الماء الجاري ، وكره ان يبول في الماء الراكد »

(١) في الصحيفة ٦٠ في الوسائل في الباب - ١٦ - من ابواب احكام الخلوة .

(٢) ج ١ ص ١٩ وفي الوسائل في الباب - ١٢ - من ابواب احكام الخلوة .

(٣) و (٧) في الصحيفة ٨٣

(٤) وهو مرسل الفقيه ج ١ ص ١٩ وفي الوسائل في الباب - ٣٣ - من ابواب احكام الخلوة .

(٥) و (٦) المروية في الوسائل في الباب - ٣٣ - من ابواب احكام الخلوة

(٨) المروية في الوسائل في الباب - ٥ - من ابواب الماء المطلق .



وفي مرسلة الفقيه (١) « ان البول في الماء الراكد يورث النسيان » ومرسلة مسمع (٢) انه « نهى رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) ان يبول الرجل في الماء الجاري إلا من ضرورة . وقال : ان للماء اهلا » ورواية ابي بصير ومحمد بن مسلم المروية في كتاب الخصال (٣) عن الصادق عن آبائه عن امير المؤمنين ( عليهم السلام ) قال : « لا يبولن الرجل من سطح في الهواء ، ولا يبولن في ماء جار ، فان فعل ذلك فاصابه شيء فلا يلو من إلا نفسه ، فان للماء اهلا والهواء اهلا » وفي رواية عنبة بن مصعب (٤) قال : « لا بأس به اذا كان الماء جارياً » وكذا في وثقة ابن بكير (٥) ولعل هاتين الروايتين مع صحيحة الفضيل المتقدمة مستند علي بن بابويه فيما نقل عنه ، الا ان رواية مسمع ورواية ابي بصير ومحمد بن مسلم قد صرحتا بالنهي . والجمع بما ذكرنا من كونه اخف كراهة ومورد الروايات كلها البول خاصة والحق الاصحاب به الغائط بالطريق الاولى وفيه ما لا يخفى .

و ( منها ) — الاكل لفحوى مرسله ابن بابويه في الفقيه (٦) عن الباقر ( عليه السلام ) : « دخل ابو جعفر ( عليه السلام ) الخلاء فوجد لقمة خبز في القدر ، فاخذها وغسلها ودفعها الى مملوك معه ، فقال : تكون معك لا آكلها اذا خرجت ، فلما خرج ( عليه السلام ) قل للملوك : اين اللقمة ؟ فقال : اكلتها يا بن رسول الله فقال : انها ما استقرت في جوف احد إلا وجبت له الجنة ، فانت حر ، فاني اكره ان استخدم رجلا من أهل الجنة » وروى القصة المذكورة في كتاب عيون اخبار الرضا (٧)

(١) ج ١ ص ١٦ وفي الوسائل في الباب - ٢٤ - من ابواب احكام الخلوة

(٢) المروية في الوسائل في الباب - ٢٤ - من ابواب احكام الخلوة

(٣) في الصحيفة ١٥٧ وفي الوسائل في الباب - ٣٣ - من ابواب احكام الخلوة

(٤) و (٥) المروية في الوسائل في الباب - ٥ - من ابواب الماء المطلق

(٦) ج ١ ص ١٨ . وفي الوسائل في الباب - ٣٩ - من ابواب احكام الخلوة

(٧) في الصحيفة ٢٠٨ . وفي الوسائل في الباب - ٣٩ - من ابواب احكام الخلوة

باسانيد ثلاثة عن الرضا ( عليه السلام ) عن آباءه عن الحسين بن علي ( عليهم السلام ) ولا تنافي ، لا يمكن اتفاق ذلك اكل منها ( عليها السلام ) والتقريب ان تأخيرها ( عليها السلام ) اكل اللقمة الى بعد الخروج - مع علمها بانها ما استقرت في جوف أحد إلا وجبت له الجنة وعقبتها الملوكة لذلك - اشعار بمرجوحية الاكل في الموضع المذكور . والحق الاصحاب الشرب . ولم اقف له على دليل .

( ومنها ) — مباشرة الحرية ذلك من زوجها ، لمؤتة يونس بن يعقوب (١) قال : « قلت لابي عبد الله ( عليه السلام ) : المرأة تغسل فرج زوجها ؟ فقال : ولم من سقم ؟ قلت : لا . قال : ما احب الحرية ان تفعل ، فاما الامة فلا يضره » .

## الفصل الثاني

في الاسباب وهي البول والغائط والريح والنوم الغالب على الحاستين وبعض اقسام الاستحاضة ، وتحقيق الكلام فيها يقتضي بسطه في ابحاث .

( الاول ) — لا خلاف بين الاصحاب ( رضوان الله عليهم ) في سببية الثلاثة الاول مع الخروج من الموضع الطبيعي وان لم يحصل الاعتياد ، بل الخروج اول مرة يكون موجباً للوضوء وان تخلف اثره لفقد شرط كالصغر . وكذا لو اتفق الخروج من غير الموضع المعتاد خلقة كما ادعى عليه في المنتهى الاجماع . وكذا لو انسد الطبيعي وانفتح غيره كما ذكره في المنتهى مدعياً عليه الاجماع ايضاً ، وظاهرهم ان في الجميع لا يشترط الاعتياد . اما لو لم ينسد الطبيعي وانفتح غيره فاقوال :

احدها — المشهور وهو عدم النقض إلا مع الاعتياد .

وثانيها — ما نقل عن الشيخ في المبسوط والخلاف من النقض بما يخرج من تحت

المعدة دون ما فوقها .

(١) المزوية في الوسائل في الباب - ٣٨ - من ابواب احكام الخلو .

وثالثها — النقض بخروج هذه الاشياء مطلقاً من فوق المعدة أو تحتها مع الاعتقاد وعدمه ، واليه ذهب ابن ادریس .

ورابعها — عدم النقض مطلقاً ، والى هذا القول صار بعض فضلاء متأخري المتأخرين (١) ويدل على أصل المسألة الاخبار المستفيضة ، كصحیحة زرارة (٢) قال : « قلت لابی جعفر وابی عبدالله (عليهما السلام) : ما ينقض الوضوء ؟ فقالا : ما يخرج من طرفيك الاسفلين من الدبر والذكر : غائط أو بول أو مني أو ریح . والنوم حتى يذهب العقل » . وصحیحة سالم ابی الفضل عن ابی عبدالله (عليه السلام) (٣) قال : « ليس ينقض الوضوء الا ما خرج من طرفيك الاسفلين الذين انعم الله عليك بهما » . وصحیحة زرارة عن أحدهما (عليهما السلام) (٤) قال : « لا ينقض الوضوء إلا ما خرج من طرفيك او النوم » .

وصحیحته أيضاً عن ابی عبدالله (عليه السلام) (٥) قال : « لا يوجب الوضوء إلا غائط أو بول أو ضرورة تسمع صوتها او فسوة تجرد ریحها » .

ورواية زكريا بن آدم (٦) قال : « سألت الرضا (عليه السلام) عن الناسور أين ينقض الوضوء ؟ فقال : إنما ينقض الوضوء ثلاث : البول والغائط والريح » الى غير ذلك من الاخبار والظاهر ان الحصر في هذه الاخبار اضافي بالنظر الى ما يخرج من الاسفلين غير هذه الاشياء كاللذي واشباهه ، والى ما لا يخرج منها كالرغاف والقي ونحوهما مما ذهب العامة الى النقض به (٧) ولعل ذلك في مقام الرد عليهم ، والى ذلك تشير رواية زكريا

(١) هو الفاضل ملا محمد باقر الخراساني صاحب الذخيرة والكفاية ( منه قدس سره )

(٢) و (٣) و (٦) المروية في الوسائل في الباب - ٢ - من ابواب نواقض الوضوء

(٤) المروية في الوسائل في الباب - ٢ و ٣ - من ابواب نواقض الوضوء

(٥) المروية في الوسائل في الباب - ١ - من نواقض الوضوء .

(٧) سيأتي الكلام فيما ذهب العامة الى انتقاض الوضوء به مما ليس بناقض عند

الخاصة عند تعرض المصنف ( قدّه ) لذلك .

ابن آدم المتقدمة وموثقة ابى بصير للرازي المروية في كتاب الخصال (١) عن ابى عبدالله (عليه السلام) قال : « سألت عن الحجامة والقي وكل دم سائل . فقال : ليس فيه وضوء . إنما الوضوء مما خرج من طرفيك الذين انعم الله بهما عليك » واما حمل الحصر على معنى أن الاصل في النقض ينحصر في الخارج من السبيلين - واما غيره من النوم ومزبل العقل فانما هو لسكونه مظنة لخروج شيء من تلك النواقص - فظني بعده ، اذ الظاهر - كما سيأتى ان شاء الله - حديثه النوم بنفسه لا لسكونه كذلك .

حجة القول الاول - على ما ذكره الشهيد في الذكرى - انه مع العادة يشمله عموم الآية ، وقول الصادق عليه السلام (٢) : « ليس ينقض الوضوء إلا ما خرج من طرفيك الذين انعم الله بهما عليك » لتحقيق النعمة بها . واما مع الندور ، فلا يصل والخبر ، اذ ليس من الطرفين .

والظاهر ان مراده بالآية قوله تعالى : « اوجاء أحد منكم من الغائط ... » (٣) ومورد الآية وان كان التيمم إلا ان ظاهرها يدل على وجوب التطهير بالماء مع وجوده وان الانتقال الى التيمم إنما هو لعدمه .

واورد عليه بالمنع من شمول الآية لهذا الفرد ظاهراً ، بل هي إما ظاهرة في المتعارف المعتاد لا كثر الناس وهو النخوط من الموضع المعتاد ، او مجملة بالنسبة اليه والى الاعم منه ومن المعتاد لبعض ، وعلى التقديرين لا يثبت المدعى . واما شمول الرواية فغير ظاهر

(١) في الصحيفة ١٧ وفي الوسائل في الباب - ٢ - من ابواب نواقض الوضوء . ورواها ايضاً بطريق آخر عن التهذيب في الباب - ٢ و ٧ - من ابواب نواقض الوضوء ولكن بإبدال التيمم بالرعا .

(٢) في صحيحة سالم ابى الفضل المتقدمة في الصحيفة ٨٧ وقد وصف الطرفان فيها بالاسفلين

(٣) سورة النساء والمائدة الآية ٤٧ و ١٠

لان الأصل في الاضافة العهد وكذا الموصول ، وحينئذ فالظاهر ان يكونا اشارة الى الطرفين المتعارفين المعبودين . وايضاً الظاهر ان الانعام إنما يتحقق في الطرفين الطبيعيين واما غيرهما فليس من باب النعمة بل النعمة .

وحجة الثاني - على ما نقل عن الشيخ في المبسوط - عموم قوله : « او جاء أحد منكم من الغائط ... » (١) وما يروى من الأخبار - ان الغائط ينقض الوضوء - يتناول ذلك ، ولا يلزم ما فوق المعدة ، لان ذلك لا يسمى غائطاً .

وجوابه يعلم مما سبق . واما قوله : « ان ما فوق المعدة لا يسمى غائطاً » فاورد عليه المحقق في المعتبر انه ضعيف قال : « لان الغائط اسم للمطمئن من الارض نقل الى الفضلة المحصورة ، فعند هضم المعدة الطعام وانتزاع الاجزاء الغذائية منه يبقى الثقل ، فكيف خرج يتناوله الاسم ولا اعتبار بالخرج في تسميته »

واجاب عنه شيخنا البهائي في كتاب الحبل المتين بان غرض الشيخ ( رحمه الله ) انه إنما يسمى غائطاً بعد انحداره من المعدة الى الامعاء وخلعه الصورة النوعية السكيلوسية التي كان عليها في المعدة ، اما قبل الانحدار عن المعدة فليس بغائط إنما هو من قبيل القيء ، وليس مراده وقوع المخرج فيما سفلى عن المعدة أو فيما علاها ، إذ لا عبرة بتحتية نفس المخرج وفوقيته ، بل بخروج الخارج بعد انحداره عن المعدة وصيرورته تحتها أو قبل ذلك ، غاية انه - رحمه الله - عبر عما يخرج قبل الانحدار عنها بما يخرج من فوقها وعما يخرج بعده بما يخرج من تحتها ، والامر فيه سهل . ولا يخفى بعده من كلام الشيخ .

وانت خير بانك على هذا التوجيه الذي ذكره ( قدس سره ) يرتفع الخلاف بين الشيخ وبين ابن ادريس ويصير القولان قولاً واحداً .

وحجة القول الثالث - على ما نقل عن قائله - عموم الآية والاخبار ، ولعله اشار بالاخبار الى ما ورد منها مطلقاً بنقض الثلاثة من غير تقييد بالمخرج الطبيعي ،

كصحيحة زرارة الاخيرة ورواية زكريا بن آدم (١) .

وفي الآية ما تقدم واما الاخبار فمن الظاهر اليين ان الحكم فيها ليس معلفاً على ذات الخارج حتى يكون الحكم دائراً مدارها ، بل على صفة متعلقة بها وهي الخروج فينصرف الى المهود الغالب ، كما يقال بظهور « حرمت عليكم المينة... » (٢) في تحريم الاكل . وحجة القول الرابع يعلم من القدر في ادلة الاقوال المتقدمة .

قال شيخنا صاحب رياض المسائل ( رحمه الله تعالى ) (٣) - بعد نقل الاقوال الثلاثة المتقدمة ونفي الوقوف على دليل يشهد للشيخ - ما لفظه : « اما قول ابن ادريس فغير بعيد عن الصواب عند صدق هذه الاسماء على الخارج عرفاً ، لموافقة ظاهر الكتاب » او جاء أحد منكم من الغائط... » (٤) ولا قائل بالفرق ، وما ورد في بعض الاخبار - من التقييد بالطرفين الاسفلين ونحو ذلك - غير صالح لتقييد اطلاق الكتاب ، لكونه خرج مخرج الغالب » انتهى .

اقول : وتحقيق المقام - بتوفيق الملاك العلام وبركة أهل الذكر عليهم الصلاة والسلام - ان الاستدلال بالآية هنا - بعد تسليم صحة الاستدلال بظواهر القرآن بغير ورود نص في تفسيرها - لا يخلو من خفاء . إذ ما ذكر في توجيه الاستدلال بها نوع تخريج وتخمين لا يمكن الاعتماد عليه في تأسيس حكم شرعي ، واما الروايات فهي دائرة بين مطلق ناقضية الثلاثة في الجملة وبين حاصر للنقض فيما خرج من الاسفلين ، فيحتمل حينئذ حمل مطلقها على مقيدها ، فلا دلالة فيها حينئذ على ما ذهبوا اليه من النقص . إلا انه يقدح فيه قوة احتمال حمل الحصر على الاضافي - كما قدمنا - رداً على العامة ويحتمل - وهو الاظهر - حملها على ما تقدم من التعبير بالفرد الغالب . فانه لا يخفى - على

(١) في الصحيفة ٨٧ . (٢) سورة المائدة . الآية ٤ .

(٣) وهو الشيخ احمد ابن الشيخ محمد الخطي البهراني .

(٤) سورة المائدة والنساء . الآية ٧ و ١٠ .

المتبع: لموارد الأخبار والمتصفح لمضامين الآثار - ان الاحكام المودعة فيها إنما هي مقصورة على ما هو الشائع المتعارف لا على الفروض النادرة ، ومع عدم اظهرية هذا الاحتمال فلا أقل من الاجمال الموجب لعدم جواز الاعتماد عليها في الاستدلال وبقاء المسألة في قالب الشك والاشكال ، وحينئذ فالواجب التمسك بيقين الطهارة ، لقوله ( عليه السلام ) في صحيحة زرارة (١) : « حتى يجيء من ذلك امر بين ، وإلا فانه على يقين من وضوئه ، ولا ينقض اليقين ابداً بالشك ، ولكن ينقضه يقين آخر » . وما أجاب به بعض فضلاء متأخري المتأخرين - من عدم دلالة الحديث المذكور على مثل هذه الصورة ، قال : « الذي افهم من الخبر المذكور عدم حصول الانتقاض بالشك في وجود ما ثبت كونه حدثاً ، ولا بدخل فيه الشك في حدثية ما يتيقن وجوده » وقال في موضع آخر : « ان المقطوع به من الخبر هو ما ثبت كونه ناقضاً لو شك في وجوده وعدمه ، فانه لا يرفع يقين الطهارة قبله . واما الشك في فردية بعض الاشياء لما هو ناقض فلا دلالة في الخبر عليه » - فيه ما تقدم في المقدمة الحادية عشرة (٢) .

وبما ذكرنا يظهر لك توجه المناقشة في الفردين الآخرين المدعى عليها الاجماع اعني ما لو اتفق المخرج من غير الموضع المعتاد خلقة أو بعد انسداد المعتاد ، فانه مع الغاء الاجماع - كما هو الحق الحقيقي بالاتباع - والرجوع الى الاخبار مع كون المراد منها ما ذكرنا من الحمل على الفرد الغالب المتعارف - يبقى حكم الفردين المذكورين مغفلاً .

قال السيد السند ( قدس سره ) في المدارك - بعد قول المصنف : « ولو اتفق المخرج في غير الموضع المعتاد نقض » - ما هذا لفظه : « هذا الحكم موضع وفاق ، وفي الاخبار باطلاقها ما يدل عليه ، وفي حكمه ما لو انسدت المعتاد وانفتح غيره » انتهى . وفيه انه قبل هذا الكلام - بعد ان نقل كلاهما الشيخ وابن ادریس واستدلتهما

(١) المروية في الوسائل في الباب - ١ - من ابواب نواقض الوضوء .

(٢) في الصحيفة ١٤٥

بالآية - قال : وهما ضعيفان . لأن الاطلاق إنما ينصرف الى المعتاد ، ولما رواه الشيخ في الصحيح من زرارة ، وساق الرواية الاولى مما اسأفناه من رواياته (١) ثم أردفها برواية سالم أبي الفضل (٢) وحينئذ فاذا كان اطلاق الآية إنما ينصرف الى المعتاد فاطلاق الروايات كذلك ان لم يكن اولى ، لما ذكره من الروايات المصرحة بالفرد المعتاد . نعم صرح المحدث الامين الاسترابادي (قدس سره) انه يمكن اثبات ذلك من باب تنقيح المناط ، قال : « فان احدهما مقبول عندنا وهو ما ينفذ اليقين . فان مقتضاه هنا ان الفضلة المعينة اذا اندفعت نقضت سواء دفعتها الطبيعة من الموضع الطبيعي أو من غيره » وحينئذ فيتجه على هذا التقدير قول الشيخ وابن ادریس ، إلا ان ما ادعاه (قدس سره) من الاستدلال بهذا الدليل وافادته اليقين لا يخلو من اشكال . والاحتياط بالعمل بما ذهب اليه ابن ادریس مما لا ينبغي تركه .

### تنبيهات :

( الاول ) — ما ذكر من البحث هنا هل يأتي في الدماء الثلاثة والتي ؟ اما الاول فلم تقف فيه على كلام لأحد من الاصحاب واما الثاني فقد صرحوا فيه بما يأتي ذكره في موضعه ان شاء الله تعالى .

( الثاني ) — هل يتمشى الخلاف في خبثية هذا الخارج كما في حديثه ام لا ؟ لم اقف لاحد من أصحابنا (رضوان الله عليهم) على كلام في المقام سوى شيخنا المحقق صاحب رياض المسائل (عطر الله مرقده) فانه قرب فيه الحكم بالخبثية وان لم نقل بالحدثية ، قال : « لعدم وجود ما يعارض عمومات الأخبار السكثيرة الدالة على وجوب ازالة ما يسمى بولاً وغائطاً بالمطهرات من غير تقييد بالخروج من الطرفين » انتهى ( الثالث ) — وقع في جملة من الأخبار الواردة بنقض الريح التقييد بسماع صوتها



أو وجدان ريحها (١) وعلل في بعضها (٢) بأن ابليس يجلس بين اليدين فيشككه . ومقتضاها عدم النقض بدون إحد الوصفين .

والظاهر حملها على موضع الشك دون ما إذا تيقن الخروج ، فإنه ينتقض طهره وإن لم يجد شيئاً من ذلك .

ويدل عليه ما رواه علي بن جعفر عن أخيه في كتاب المسائل (٣) قال : « سأله عن رجل يكون في صلاته فيعلم أن ريحاً قد خرجت ولا يجد ريحاً ولا يسمع صوتها . قال : يعيد الوضوء والصلاة ، ولا يعتد بشيء مما صلى إذا علم ذلك يقيناً » وما رواه في كتاب فقه الرضا (٤) قال (عليه السلام) : « فإن شككت في ريح أنها خرجت منك أو لم تخرج فلا تنقض من أجلها الوضوء إلا أن تسمع صوتها أو تجد ريحاً ، وإن استيقنت أنها خرجت منك فاعد الوضوء سمعت وقعها أو لم تسمع وشممت ريحها أو لم تشم » .

( الرابع ) — الاعتقاد الذي يتحقق به النقض على القول المشهور هل هو عبارة عن التكرار مرتين فينقض في الثالثة . أو عن التكرار ثلاث مرات فينقض في الرابعة . أو يرجع فيه إلى العرف ؟ أقوال

اختار ثالثها المحقق الثاني في شرح القواعد ، وبه جزم في المدارك . وبالأول صرح الشهيد الثاني في الروض . وبالثاني صرح بعض أفاضل المتأخرين .

ونقل المحدث الأمين الاسترآبادي عن الفاضل الشيخ إبراهيم القطيفي في حاشية الارشاد أنه قال : « وهل ينضبض صدق اسم العادة عرفاً في عدد ؟ وجهان أقربها ذلك

(١) رواها صاحب الوسائل في الباب - ١ - من أبواب نواقض الوضوء

(٢) وهو خبر عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن الصادق (عليه السلام) المروي في الوسائل

في الباب - ١ - من أبواب نواقض الوضوء .

(٣) رواه في قرب الاسناد ص ٩٢ وفي الوسائل في الباب - ١ - من أبواب قواطع الصلاة .

(٤) في الصحيحة ١

وما هو الاقرب النقض بالرابعة مع عدم تطاول الفصل زماناً في الخروج ، وفي النقض بالثالثة احمال قوي ، لصدق العود بالثانية « ثم قال بعد نقله : « قالت : الظاهر ان تحقق العادة ملزوم للنقض فلا يتوقف النقض على زيادة » انتهى .

(الخامس) — المفهوم من كلام جملة من الاصحاب — منهم : العلامة في التحرير — جريان ما تقدم من البحث في الريح من الموافقة للحدثين الآخرين في المواضع المجمع عليها وشرط الاعتدال في محل الخلاف . ومن كلام آخرين — منهم : العلامة في التذكرة والمختلف — تخصيص البحث بالحدثين الآخرين ، حيث ذكروا الفروض المذكورة فيهما ولم يتعرضوا للريح بالكلية ، وجملة من الاصحاب قد صرحوا بنقضها بالخروج من قبل الرجل والمرأة من غير تقييد بالاعتدال مع التقييد به في الحدثين الآخرين . وبعض خصه بقبل المرأة . وعاله بان له منفذاً الى الجوف فيمكن الخروج من المعدة اليه . ومن عمم في القبيلين كأنه لحظ اطلاق الاخبار بالانتقاض من الخروج من الطرفين الاسفلين . وبعض منع من النقض بها من غير الدبر . والمنقول من خلاف الشيخ في المبسوط وابن ادريس في السرائر إنما هو في الحدثين الآخرين ، بل تقل بعض افاضل متأخري المتأخرين عن ظاهر ابن ادريس في السرائر عدم النقض بالريح الخارج من غير الدبر . وانت خير — بعد الاحاطة بما قدمناه — بالحكم في ذلك .

(البحث الثاني) — المشهور بين الاصحاب وجوب الوضوء بالنوم الغالب على حاسي السمع والبصر على اي حال كان : مضطجماً او قاعداً ، منفرجاً او متلاصقاً وربما ظهر من كلام علي بن بابويه في الرسالة وابنه في المنقح عدم النقض به مطلقاً ، لحصرهما ما يجب اعادة الوضوء به وما يتقضه في البول والمني والغائط والريح . وهو بعيد من المذهب الا ان يحمل كلامهما على الناقض مما يخرج من الانسان ، كما يشعر به قوله في المنقح بعد حصر النقض في الاربعة المذكورة : « وما سوى ذلك — من القي\* والقلس والقبلة والحجامة والرعاف والمذي والودي — فليس فيه اعادة وضوء » .

وبدل على الحكم المذكور الاخبار المستفيضة ، كقول الصادقين ( عليهما السلام ) في صحيحة زرارة (١) حيث سألهما عما ينقض الوضوء فقالا : « ما يخرج من طرفيك الاسفلين : من الدبر والذكر : غائط أو بول أو مني أو ريح ، والنوم حتى يذهب العقل » . وقوله ( عليه السلام ) في صحيحة عبد الحميد بن عواض (٢) : « من نام وهو راكم أو ساجد أو ماش على اي الحالات فعليه الوضوء » .

وقول الرضا ( عليه السلام ) في صحيحة ابن المغيرة (٣) حين سئل عن الرجل ينام على دابته فقال : « اذا ذهب النوم بالعقل فليعد الوضوء » .

وقول الصادق ( عليه السلام ) في حسنة اسحاق بن عبد الله الاشعري (٤) : « لا ينقض الوضوء إلا حدث . والنوم حدث » .

وقوله ( عليه السلام ) في رواية الكشائي (٥) حين سأل عن الرجل يخلع وهو في الصلاة فقال : « ان كان لا يحفظ حدثاً منه - ان كان - فعليه الوضوء واعادة الصلاة وان كان يستيقن انه لم يحدث فليس عليه وضوء ولا اعادة » .

وقول احدهما ( عليهما السلام ) في صحيحة زرارة المضمرة (٦) حين قال له : « الرجل ينام وهو على وضوء ، أتوجب الخفقة والخفقتان عليه الوضوء ؟ فقال : يا زرارة قد تمام العين ولا ينام القلب والاذن فاذا نامت العين والاذن والقلب وجب الوضوء قلت : فان حرك الى جنبه شيء ولم يعلم به ؟ قال : لا حتى يستيقن انه قد نام ، حتى يجيء من ذلك امر بين ، والا فانه على يقين من وضوئه ، ولا ينقض اليقين ابداً بالشك ، ولكن ينقضه ييقين آخر » الى غير ذلك من الأخبار .

(١) المروية في الوسائل في الباب - ٢ - من ابواب نواقض الوضوء .

(٢) و(٣) و(٤) و(٥) المروية في الوسائل في الباب - ٣ - من ابواب نواقض الوضوء .

(٦) المروية في الوسائل في الباب - ١ - من ابواب نواقض الوضوء . وقد استندنا

الى الباقر ( عليه السلام ) في الصحيفة ١٤٣ من الجزء الاول .

واما ما يدل بظاهره على خلاف ذلك - كوثقة سماعة المضمرة في الفقيه (١) حيث « سأل عن الرجل يخفق رأسه وهو في الصلاة قائماً او راکماً قال : ليس عليه وضوء » وما رواه فيه ايضاً (٢) مرسل قال : « مثل موسى بن جعفر (عليه السلام) عن الرجل يرقد وهو قاعد ، هل عليه وضوء ؟ فقال : لا وضوء عليه ما دام قاعداً ما لم ينفرج » .

ورواية عمران بن حمران (٣) انه سمع عبداً صالحاً (عليه السلام) يقول : « من نام وهو جالس لم يتعمد النوم فلا وضوء عليه » .

ورواية بكر بن ابي بكر الحضرمي (٤) قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) هل ينام الرجل وهو جالس ؟ فقال : كان أبي (عليه السلام) يقول : اذا نام الرجل وهو جالس يجتمع فليس عليه وضوء . واذا نام مضطجعا فعليه الوضوء » .

فلجواب عنه (اولاً) — بان الاخبار السابقة اصح سنداً ، وأكثر عدداً واصرح دلالة ، واشهر عملاً ، واظهر لمذهب الجمهور مخالفة (٥) وللقرآن العزيز موافقة ،

(١) د (٢) ج ١ ص ٣٨ وفي الوسائل في الباب - ٣ - من ابواب نواقض الوضوء

(٣) و (٤) المروية في الوسائل في الباب - ٣ - من ابواب نواقض الوضوء .

(٥) قال ابن قدامة الحنبلي في المغني ج ١ ص ١٧٣ : « والنوم على ثلاثة اقسام :

(الاول) - نوم المضطجع ، ناقض قليله وكثيره (ثاني) - نوم القاعد ، ان كان كثيراً نقض روايه واحدة ، وان كان يسيراً لا ينقض ، وبه قال حماد والحمك ومالك والثروري واصحاب الرأي ، وقال الشافعي لا ينقض وان كان كثيراً (الثالث) - نوم القائم والراكع والساجد فمن احمد روايتان : احدهما ينقض ، وبه قال الشافعي . وثانيتهما لا ينقض الا اذا كثر . وذهب ابو حنيفة الى ان النوم لا ينقض مطلقاً . واختلفت الرواية عن احمد في القاعد المستند والمحتج ، وان الانكاء الشديد ينقض ، ولا حد للسكثرة فانها على ما جرت به العادة ، وقال في بدائع الصنائع ج ١ ص ٣١ : « لا خلاف بين الفقهاء ان النوم مضطجعا في الصلاة وغيرها يكون ناقضاً ، فانه اذا نام مضطجعا استرخت مفاصله ، وكذا اذا —

لما رواد ابن بكير في الموثق (١) قال : « قلت لابي عبدالله (عليه السلام) : قوله تعالى : « اذا قمتم الى الصلاة ... » ما يعني بذلك : اذا قمتم الى الصلاة ؟ قال : اذا قمتم من النوم قلت : ينقض النوم الوضوء ؟ فقال : نعم اذا كان يغلب على السمع ولا يسمع الصوت » بل نقل العلامة في المنتهى والشيخ في التبيان اجماع المفسرين على ذلك . وحينئذ فيحمل ما ظهر في المخالفة على التقية ، ولعل في نسبته ( عليه السلام ) في الخبر الاخير ذلك الى ابيه نوع اشعار بذلك ، أو على ما اذا لم يبلغ الى ما يوجب ذهاب العقل كما حمله الشيخ

= نام على أحد وركيه ، لان مقعده يكون متجافياً عن الارض فكان في معنى النوم مضطجعاً لوجود سبب الحدث بواسطة استرخاء المفاصل وزوال مسكة اليقظة ، وفي غير هاتين الحالتين لا يكون النوم حدثاً سواء غلبه النوم او تعمده كان في الصلاة او غيرها ، وقد روي عنه (ص) « اذا نامت العينان استطلق الوكاء » اشار الى كون النوم حدثاً ، حيث جعله علة لاستطلاق الوكاء ، ثم فرع على هذا مسألة النوم في الصلاة قائماً او راکعاً او ساجداً فانه لا يكون فيه استطلاق الوكاء . وكذا اذا كان خارج الصلاة فنام قائماً أو راکعاً او جالساً على الارض غير مستند الى شيء او كان مستنداً الى جدار او سارية او رجل او متكئاً على يديه اذا كانت اليته مستوثقة من الارض فانه لا وضوء عليه . انتهى . وقال ابن حزم في المحلى ج ١ ص ٢٢٢ : « النوم في ذاته حدث ينقض الوضوء ، سواء قر او كثر ، قاعداً او قائماً في صلاة أو غيرها او راکعاً او ساجداً او متكئاً أو مضطجعاً . اية من حواليه انه لم يحدث اولم يوقنوا . وذهب الاوزاعي الى ان النوم لا ينقض الوضوء كيف كان . وقال مالك واحمد ابن حنبل : من نام نوماً يسيراً وهو قاعد أو راکب لم ينتقض وضوؤه ، وما عدا هذه الاحوال فالقليل والكثير من النوم ينقض الوضوء . وقال الشافعي : جميع النوم ينتقض الوضوء قليله وكثيره الا من نام جالساً غير زائل عن مستوى الجلوس فلا ينتقض وضوؤه . وقال ابو حنيفة : النوم لا ينتقض الوضوء إلا ان يضطجع او يتكى على احدى يتيه او احدى وركيه فقط ، ولا ينتقضه ساجداً او قائماً او قاعداً او راکعاً . طال ذلك او قصر » .

(١) رواه صاحب الوسائل في الباب - ٣ - من ابواب نواقض الوضوء .

عليه في التهذيبين . وذلك هو ظاهر الرواية الاولى . فان مجرد خنق الرأس سيما في حال الاشتغال بالصلاة لا يعبر به عن النوم المزيل للعقل بل من السنة المتقدمة له . كما تشعر به صحيحة زرارة المتقدمة (١) ويدل عليه ما في الصحاح ، حيث قال : « خنق : حرك رأسه وهو ناعس » .

واما ما نقل عن الصدوق في الفقيه - من عدم النفخ باليوم الا حالة الانفراج ، بناء على ما رواد فيه من خبري سماعة وما أرسله عن الكاظم ( عليه السلام ) (٢) - ففيه انه ( قدس سره ) قد صدر الباب بصحيحة زرارة المذكورة هنا (٣) في صدر الروايات الدالة على النقض بالنوم من حيث كونه مذهبا للعقل . لتعليق الحكم على الوصف المشعر بالعلية . واحتمال عمله بالروايات الاخيرة مخصصة بصحيحة زرارة - كما فهمه منه من نقل عنه القول بذلك في الكتاب المذكور - ليس اولى من عمله بالصحيحة المذكورة ، حيث صدر بها الباب . وحمل ما عداها من رواية سماعة على ما هو الظاهر منها من النعاس دون النوم كما ذكرنا ، ومن الرسالة الثانية على التقية . ولا ينافيه ما ذكره في اول كتابه من كونه إنما قصد ايراد ما يفتي به ويحكم بصحته . إذ من المحتمل قريبا ان مراده بما يفتي به يعني يجزم بصحته ووروده عن المعصوم وان كان له نوع تحريج وتأويل . فيصير عطف الجملة الثانية في كلامه للتفسير . وحمل مجرد روايته لبعض الاخبار الظاهرة المخالفة للمذهب كهذه الرواية ورواية الوضوء بماء الورد (٤) ونحوهما على كون ذلك مذهبا له - سيما مع ايراد المعارض كما هنا - بعيد جداً .

وكيف كان فالقول بذلك مردود وقائله أعلم به .

ومما يدل على النقض في خصوص هذا الموضع - زيادة على ما تقدم - صحيحة

(١) و (٢) في الصحيفة ٩٥ (٢) المتقدمين في الصحيفة ٩٦

(٤) وهي رواية محمد بن عيسى المتقدمة في الصحيفة ٣٩٤ من الجزء الاول .

معمر بن خلاد (١) قال : « سألت أبا الحسن ( عليه السلام ) عن رجل به علة لا يقدر على الاضطجاع والوضوء يشتد عليه وهو قاعد مستند بالوسائد ، فربما اغشى وهو قاعد على تلك الحال . قال : يتوضأ . قلت له : ان الوضوء يشتد عليه لحال علة ؟ فقال : اذا خفي عليه الصوت فقد وجب الوضوء عليه ... » .

وصحيفة عبدالرحمن بن الحجاج (٢) قال : « سألت أبا عبدالله ( عليه السلام ) عن الخفقة والخفتين . فقال : ما ادري ما الخفقة والخفتان ؟ ان الله تعالى يقول : « بل الانسان على نفسه بصيرة » (٣) ان علياً ( عليه السلام ) كان يقول : من وجد طعم النوم قائماً أو قاعداً فقد وجب عليه الوضوء » .

### فوائد:

( الاولى ) — ظاهر الاخبار المتقدمة ان سببية النوم للوضوء . فما هي من حيث كونه حدثاً موجباً لذلك . وبه جزم بعض افاضل متأخري المتأخرين ، ونقل ان الظاهر انه هو المشهور بين الاصحاب ، لا باعتبار احتمال الحدث حالته كما ربما يفهمه بعض عبائر الاصحاب ، وهذا هو المعنى المراد من حسنة اسحاق بن عبدالله الاشعري المتقدمة (٤) إذ الظاهر ان غرضه ( عليه السلام ) بيان ان ناقضية النوم من حيث انه حدث لا من جهة انه مظنة لحدث كما زعمته العامة (٥) فيكون الغرض من الخبر الرد عليهم في ذلك . وظني ان ما توهمه جملة من متأخري اصحابنا ومتأخريهم ( رضوان الله عليهم ) في معنى الخبر — من الاختلال ولزوم الاشكال في ترتيب الاشكال التي

(١) المروية في الوسائل في الباب - ٤ - من ابواب نوافض الوضوء .

(٢) المروية في الوسائل في الباب - ٣ - من ابواب نوافض الوضوء .

(٣) سورة القيامة . الآية ٩٥ . (٤) في الصحيفة ٩٥

(٥) تقدم فيما نقلناه عن بدائع الصنائع في التعليقة ص ٩٦ ما يؤيد ذلك وان كان قول ابن حزم في المحلى فيما نقلناه عنه في التعليقة المذكورة : « النوم في ذاته حدث ، ينافي ذلك » .

يبتني عليها الاستدلال حتى اوسعوا في المخرج عن ذلك دائرة الاحتمال - ليس بذلك المراد في المقام ولا المقصود لهم (عليهم السلام) اذ لا يخفى على المتتبع لجملة اخبارهم والمتطلع في احكامهم وآثارهم ان غرضهم من لقاء الكلام إنما هو افادة الاحكام الشرعية وبيان المعارف الدينية دون التنبيه على الدقائق الغوية وما لا نفع له في الدين والدنيا بالكلية وان اباه من توفرت رغبته في العلوم العقلية ، وحينئذ فإربما يشعر به ظاهر رواية الكنفاني المتقدمة (١) - من ترتب الوضوء على عدم حفظ الحدث منه الموهوم بان نقض النوم إنما هو لاحتمال الحدث حالته - مما يجب ارتكاب التأويل فيه جمعاً ، بان يجعل عدم حفظ الحدث منه - ان كان - دليلاً على غلبة النوم على العقل كعدم سماع الصوت مثلاً .

لكن روى الصدوق (قدس سره) في العال والعيون (٢) بسند معتبر عن الفضل بن شاذان في العلل التي رواها عن الرضا (عليه السلام) قال : « فان قال قائل : فلم وجب الوضوء مما خرج من الطرفين خاصة ومن النوم دون سائر الاشياء ؟ قيل : لان الطرفين هما طريق النجاسة ، الى ان قال : واما النوم فان النائم اذا غلب عليه النوم يفتح كل شيء منه واسترخى ، فكان اغلب الاشياء فيما يخرج منه الريح ، فوجب عليه الوضوء لهذه العلة ... الحديث » .

وهو - كما ترى - صريح في الدلالة على ان نقض النوم إنما هو لاحتمال خروج الحدث ، وهو مشكل ، لان قصارى ما يفيد احتمال خروج الناقض بالنوم ، وهو لا ينقض يقين الطهارة ، لما ثبت بالاخبار المستفيضة من عدم نقض اليقين بالشك ، ولا سيما موثقة ابن بكير (٣) الدالة على المنع من الوضوء حتى يستيقن الحدث . ولا ريب ان الترجيح لهذه الاخبار لصحتها سنداً ، وصراحتها دلالة ،

(١) في الصحيفة ٩٥

(٢) رواه في العلل في الصحيفة ٩٦ ، وفي العيون في الصحيفة ٢٩٠ ، وفي الوسائل في الباب - ٣ - من ابواب نوافض الوضوء . (٣) الآتية في الصحيفة ١٠١



وامتصادها بعمل الفرقة الناجية بها سلفاً وخلفاً في مواضع عديدة .  
والظاهر في الخبر المذكور ان ذكر احتمال خروج الحدث ليس على جهة العلية  
في النقض بل لبيان الحكمة في نقض النوم ، كما في سائر العلل التي نقلها ، فان أكثر  
العلل الواردة في الاخبار اما لتقريب الافهام القاصرة بالنكت البينة الظاهرة ، او لبيان  
الداعي الى الفعل ، او لبيان وجه المصلحة ، او نحو ذلك ، وحينئذ فلا يلزم استناد  
النقض الى احتمال الحدث ليترب عليه الاشكال المذكور .

( الثانية ) — قال في التذكرة : « لو شك في النوم لم تنتقض طهارته ، وكذا لو  
تخايل له شيء ولم يعلم انه منام أو حديث النفس ، ولو تحقق انه رؤيا نقض » انتهى .  
وقال في المدارك بعد نقله : « وهو كذلك » انتهى .

اقول : فينبغي ان يراد بالشك الذي لا يعارض به اليقين ما هو أعم منه ومن  
الظن ، لانه المستفاد من الاخبار :

ومنها — صحيحة زرارة المتقدمة (١) آخر الروايات الاولى .  
ومؤتة عبدالله بن بكير (٢) قال : « اذا استيقنت انك احدثت فتوضاً ،  
واياك ان تحدث وضوءاً ابدا حتى تستيقن انك قد احدثت » .  
وصحيحة زرارة الطويلة (٣) وفيها « قلت : فان ظننت انه أصابه ولم اتيقن ذلك  
فمنظرت فلم أر شيئاً ثم صليت فرأيت فيه ؟ قال : تغسله ولا تعيد الصلاة . قلت : لم ذلك

(١) في الصحيفة ٩٥ .

(٢) المروية في الوسائل في الباب - ١ - من ابواب نواقض الوضوء ، وفي الباب  
- ٤٤ - من ابواب الوضوء . والرواية - كما في كتب الحديث - يرويها عبدالله بن بكير  
عن ابيه عن الصادق ( عليه السلام ) .

(٣) المروية في الوسائل بنحو التقطيع في الباب - ٧ و ٣٧ و ٤١ و ٤٢ و ٤٤ -  
من ابواب النجاسات .

قال : لانك كنت على يقين من طهارتك ثم شككت ، فليس ينبغي لك ان تنقض اليقين بالشك ابداً ... الحديث .

وحينئذ فما يظهر من كلام بعض من إلحاق الظن باليقين ليس بجيد .  
ثم ان في قوله : « ولو تحقق انه رؤيا تنقض » نظراً انه عليه بعض محقق متأخري المتأخرين ، قال : « إذ يمكن ان تتحقق الرؤيا مع عدم ابطال السمع والعقل إذا قوي الخيال كما تشهد به التجربة . »  
وحينئذ فالحكم بالانتقاض مشكل « انتهى وهو جيد .  
( الثالثة ) — روى الشيخ في الصحيح عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) ( ١ ) « في الرجل هل ينقض وضوءه اذا نام وهو جالس ؟ قال : ان كان يوم الجمعة وهو في المسجد فلا وضوء عليه ، وذلك انه في حال ضرورة .  
وظاهر الخبر — كما ترى — لا يخلو من الاشكال ، وحمله الشيخ ( رحمه الله ) على عدم التمكن من الوضوء وان عليه التيمم : قال : « لان ما ينقض الوضوء لا يختص بيوم الجمعة ، والوجه فيه انه يتيمم ويصلي فاذا انقض الجمع توجباً واعاد الصلاة ، لانه ربما لا يقدر على الخروج من الزحمة » .

واعترضه المحقق الشيخ حسن صاحب المنتقى في الكتاب المذكور بان فيما ذكره ( رحمه الله ) بعداً قال : « ولعل الوجه في ذلك مراعاة التقية بترك الخروج للوضوء في تلك الحال ، أو عدم تحقق القدر الناقض من النوم مع رجحان احتماله بحيث لو كان في غير الموضع المفروض لحسن الاحتياط بالاعادة ، وحيث انه في حال ضرورة فالاحتياط ليس بمطلوب منه » انتهى .

واعترضه اخوه لامة الفاضل السيد نور الدين في شرحه على المختصر ، فقال بعد نقل هذا الكلام : « ولا يخفى ان ما استبعده من حمل الشيخ ليس بابعد من هذا الحل على كلا توجيهيه ( اما الأول ) فلان تحقق التقية في مثله في غاية الندور ، لانه

موقوف على انحصار سبب الوضوء في ذلك عند من يتقى منه ، ومتى يحصل هذا الحصر مع تجويز خلافه من الحدث الذي قد لا يدركه غير صاحبه ؟ ولا شك ان الدخول في الصلاة بغير طهارة كيف كان لم يعهد جوازه في الشرع ولومع الضرورة ، كما يدل عليه ما رواه الصدوق ( رحمه الله ) عن مسعدة بن صدقة (١) ان قاتلاً قال لجعفر بن محمد (عليهما السلام) : « جعلت فداك اني امرت بقوم ناصبية وقد اقيمت لهم الصلاة وانا على غير وضوء . فان لم أدخل معهم في الصلاة قالوا ما شاءوا ان يتولوا ، أفاصلي معهم ثم اتوضأ واصلي اذا انصرفت ؟ فقال جعفر (عليه السلام) : سبحان الله اما يخاف من يصلي على غير وضوء ان تأخذه الارض خسفاً ؟ » على انه لو تم ذلك فلا يلزم عدم وجوب الاعادة مطلقاً ، للاتفاق على بطلان الصلاة مع فقد الطهارة ، وربما كانت تلك الصلاة واجبة كما هو الظاهر . و ( اما الثاني ) - فلان حمله على عدم تيقن النقض لا يوافق تقييده بالضرورة ، لانه على هذا التقدير لاشبهة في عدم وجوب الوضوء مطلقاً ، بل لا يسوغ الاحتياط بفعله . للنهي عن نقض اليقين بالشك وانه لا ينقض إلا ييقين آخر ، كما دلت عليه رواية زرارة المتقدمة (٢) وموثقة بكير بن اعين (٣) صريحة في ذلك ، حيث قال في آخرها : اياك ان تحدث وضوءاً ابداً حتى تستيقن انك قد احدثت » انتهى كلامه زيد مقامه .

وفيه ( اولاً ) - ان ما ذكره - في التوجيه الاول من معنى التقية - الظاهر انه ليس بمراد ذلك القائل ، بل الظاهر ان مراده إنما هو الخوف الناشئ من التهمة بترك الصلاة لخروجه من المسجد في اثناء الصلاة ، سيما مع استلزامه التخطي بين الصفوف

(١) ج ١ ص ٢٥١ ، وفي الوسائل في الباب - ٢ .. من ابواب الوضوء

(٢) وقد تقدمت في الصحيفة ٩٥

(٣) المروية في الوسائل في الباب - ١ - من ابواب نواقض الوضوء ، وفي الباب - ٤٤ -

من ابواب الوضوء ، وقد تقدمت في الصحيفة ١٠١ .

المحظور عندهم ، ولعل في قوله : « في تلك الحال » إشارة الى هذا المعنى الذي ذكرناه لا التقية بالنقض بالنوم من حيث انه ليس بناقض عندهم كما توهمه . نعم ينقدح عليه ما ذكره من لزوم الدخول في الصلاة بغير وضوء مع ورود الخبر المذكور بالمنع منه وان كان تقية . إلا ان الخبر المشار اليه لا يخلو ايضاً من الاشكال الموجب لضعف الاستدلال و ( ثانياً ) — ان ما طعن به على التوجيه الثاني غير موجه . وذلك فان الظاهر ان مراد ذلك القائل ان التقييد بالضرورة إنما هو للاحتياط بالوضوء وعدمه كما هو صريح آخر كلامه ، فقول المعترض : — « لانه على هذا التقدير ... الخ » — ليس في محله . قوله : — « بل لا يسوغ الاحتياط بفعله .. الخ » — مردود (اولاً) — بمعموم اخبار الاحتياط الشاملة لما نحن فيه .

و ( ثانياً ) — بان ما استند اليه من الاخبار محمول على الوضوء بقصد الوجوب . فانه المستلزم لنقض اليقين لا مطلقاً . والا لا تنتقض بالوضوء المجدد مع ثبوته اجماعاً نصاً وفتوى ( الرابعة ) — المشهور — بل ادعى عليه غير واحد من متأخري اصحابنا الاجماع — على عد منبل العقل من اغماء وسكر وجنون ونحوها من جملة الاسباب الموجبة للوضوء ، والمذكور في كلام الشيخين في المقنعة والتهذيب — وهو الذي ادعى عليه في التهذيب الاجماع — المرض المانع من الذكر . كلمة التي ينغمر بها العقل والاعضاء ، والمراد بالمانع من الذكر — كما استظهره بعض الفضلاء من كلامه — ان لا يكون الانسان معه ضابطاً لما يكون منه من حدث .

واما ذكر الجنون والسكر — والاستدلال عليهما بصحيفة معمر بن خلاد (١) التي استدلت بها في التهذيب على ما ذكره — فهو من زيادات العلامة والشيد (رحمهما الله تعالى) قال في التهذيب بعد نقل الرواية المذكورة : قوله ( عليه السلام ) : « اذا خفي عنه

الصوت فقد وجب الوضوء عليه « يدل على ما ذكره من إعادة الوضوء من الانغماء والبرة وكل ما يمنع من الذكر . انتهى .

وأورد عليه ان الانغماء لغة بمعنى النوم . فقله ( عليه السلام ) : « اذا خفي عنه الصوت فقد وجب الوضوء عليه » في قوة قوله : « اذا خفي عنه الصوت في حال اغفائه فقد وجب عليه الوضوء » .

واجيب بان كلامه ( عليه السلام ) مطلق فلا يتقيد بالمقدمة الخاصة . ورد بان المحدث عنه هو ذلك الرجل الذي غفي وهو قاعد . فلا يكون مطلقاً بل مقيداً بالنوم . وحيث فلا دلالة للخبر على المدعى .

وتحمل بعض متأخري المتأخرين في لفظ الانغماء ، فاستظهر حمله في الرواية على الانغماء مستنداً الى دلالة « ربما » على التكثير ، قال : « بل هو الغالب فيها كما صرح به في معنى اليب ، بل ذكر الشيخ الرضي ( رحمه الله ) ان التكثير صار لها كالمعنى الحقيقي والتقليل كالمعنى المجازي المحتاج الى القرينة ، والذي يكثر في حال المرض هو الانغماء دون النوم » انتهى . ولا يخفى ما فيه .

وكيف كان فالخبر المذكور اخص من المدعى ، لاختصاصه بما خفي فيه الصوت ، فلا يتناول مثل الجنون والسكر ونحوهما مع عدم خفاء الصوت .

وربما استدلل ايضاً بتعليق نقض النوم بذهاب العقل فيما تقدم من الأخبار ، كقوله ( عليه السلام ) في صحيحة زرارة عن الصادقين ( عليهما السلام ) ( ١ ) : « والنوم حتى يذهب العقل ... » وفي صحيحة ابن المغيرة ( ٢ ) : « إذا ذهب النوم بالعقل ... » . ورد بان غاية ما تدل عليه تلك الأخبار هو نقض النوم عند ذهاب العقل وعدم نقضه قبله ، وبمجرد هذا الدوران لا تثبت العلية . لجواز أن لا يكون له دخل في العلية

( ١ ) المروية في الوسائل في الباب - ٢ - من ابواب نواقض الوضوء .

( ٢ ) المروية في الوسائل في الباب - ٣ - من ابواب نواقض الوضوء .

أصلاً ، أو تكون خصوصية النوم شرطاً في النقض أيضاً . فلا تثبت العلية له مجرداً .  
 وصار بعض الى الاستدلال على ذلك بما دل على حكم النوم من باب التنبيه  
 والأولية ، قال : « فانه إذا وجب الوضوء بالنوم الذي يجوز معه الحدث كما تدل عليه  
 اناطته بإزالة العقل وجب بالانغاء والسكر بطريق أولى » انتهى .  
 وفيه انك قد عرفت مما سبق ان ظاهر الاخبار كون النوم من حيث هو ناقضاً  
 لا من حيث احتمال طرؤ الحدث حالته ، وان ما دل على خلاف ذلك فانه - مع عدم  
 الصراحة - معارض بما هو اقوى منه . والاولوية التي ادعاها انما تثبت لو ثبت ان العلة  
 في نقض النوم ما ادعاه .

وظاهر المحدث الامين الاسترآبادي (قدس سره) الاستدلال على ذلك بصحيفة  
 معمر بن خلاد (١) وتعدية الحكم الى ما خفي فيه الصوت من سكر ونحوه - لا في الجنون  
 ولا في كل افراد السكر - بطريق تنقيح المناط كما قدمنا الاشارة اليه .

وفيه ما عرفت من جواز مدخلة خصوص النوم في العلية ، والغاؤها - ليثبت الحكم  
 كلياً كما هو معنى تنقيح المناط - يحتاج الى دليل . والعجب منه (رحمه الله) في ادعائه  
 فيما تقدم من كلامه قطعية أحد فردي تنقيح المناط وعده ما هنا وهناك من قبيل ذلك  
 من غير ايراد برهان واضح على ما ادعاه من القطعية ، بل ولا الاشارة الى ذلك  
 بالسكينة ، مع كونه لا يعتمد على الظن وان كان مستفاداً من الدليل ، بل يمنع من سلوك  
 تلك السبيل وينسب من سلكه الى الضلال والتضليل ، كما اطال به في الفوائد المدنية  
 التشنيع والتسجيل .

والتحقيق في المقام ان يقال : انك اذا رجعت الى الروايات المتقدمة في المسألة  
 وضممت بعضها الى بعض وجدتها متفقة على النقض بالنوم . لكن ربما حصل الاشكال

فما به يتحقق ذلك ، ومن ثم كثر السؤال عنه في الأخبار ، كما يدل عليه أخبار الخففة والخففتين ونحوها ، فجعلوا (عليهم السلام) له مناطاً يعلم به وحدا يرجع اليه ، وهو غايته على العقل تارة وعدم السماع أخرى ، وربما جمعوا بينهما ، وحيزت هذه الأشياء لا تصلح لعلية النقض مطلقاً ، لأن الشارع إنما جعلها مناطاً لاستعلام الناقض ، فتعدية النقض إليها - والغاء خصوصية النوم من البين - أمر لا أثر له في الأخبار ولا عين .

وبعض فضلاء متأخري المتأخرين - حيث ضاق عليه المجال في المقام بما وقع فيه من النقض والابرار - تثبت بذيل الاجماع . وانت خبير بما فيه من المناقشة والنزاع نعم روى في كتاب دعائم الاسلام (١) عن جعفر بن محمد عن آبائه (عليهم السلام): « ان الوضوء لا يجب الا من حدث ، وان المرء اذا توضأ صلى بوضوئه ذلك ما شاء من الصلوات ما لم يحدث او ينم أو يجمع أو يغم عليه أو يكون منه ما يجب منه اعادة الوضوء » إلا ان الكتاب المذكور قد عرفت ما في الاعتماد عليه فيما سبق (٢) .

هذا ما يقتضيه النظر في أدلة المسألة ، والاحتياط مما لا تهمل المحافظة عليه .  
واما بعض أقسام المستحاضة الذي هو أحد أسباب الوضوء فسيأتي تحقيقه في محله (البحث الثالث) — الاظهر الاظهر انه لا يوجب الوضوء غير ما قدمنا ذكره وههنا اشياء قد اختلفت فيها الاخبار . وبذلك وقع الاختلاف فيها بين علمائنا الابرار . (فمنها) — المذي ، والمشهور عدم ايجابه الوضوء ، وذهب ابن الجنيد الى انه متى كلن من شهوة أو جب الوضوء ، وربما أشعر كلام الشيخ في التهذيب بموافقه له فيما إذا كان كثير آخارجاً عن المعتاد ، لكن الظاهر انه لا يثبت بمجرد ذلك كونه مذهباً له ، فانه ذكره في مقام الاحتمال لجمع بين الأخبار ، ومثله لو عد مذهباً له لم تنحصر مذاهبه .  
والاخبار الدالة على القول المشهور متكاثرة :

و ( منها ) — الأخبار الدالة على الحصر في الأسباب المتقدمة حسباً قدمنا (١)  
و ( منها ) — حسنة زرارة عن أبي عبدالله (عليه السلام) (٢) قال : « ان سال  
من ذكرك شيء من مذي أو ودي وانت في الصلاة ، فلا تغسله ولا تقطع له الصلاة ولا  
تنقص له الوضوء وان بلغ عقيبك ، فأما ذلك بمنزلة النخامة ... الحديث » .

وعلى هذا النوال صحيحة محمد بن اسماعيل بن بزيع (٣) وحسنة يزيد بن معاوية (٤)  
وحسنة محمد بن مسلم (٥) وصحيحة زيد الشحام وزرارة ومحمد بن مسلم (٦) وصحيحة  
ابن أبي عمير عن غير واحد من اصحابنا (٧) وفيها تصريح بكون المذي من الشهوة ،  
وموثقة اسحاق بن عمار (٨) ورواية عمر بن حنظلة (٩) ورواية عنبة بن مصعب (١٠)  
ومرسلة ابن رباط (١١) وظاهرها تخصيص المذي بما يخرج من الشهوة .

وبدل على ما ذكره ابن الجنيدي روايات : ( منها ) — صحيحة محمد بن اسماعيل  
ابن بزيع (١٢) قال : « سألت الرضا (عليه السلام) عن المذي فامرني بالوضوء منه ،  
ثم اعدت عليه في سنة اخرى فامرني بالوضوء منه . وقال : ان علي ابن ابي طالب (عليه  
السلام) امر المقداد بن الاسود ان يسأل النبي (صلى الله عليه وآله) واستحي ان  
يسأله ، فقال : فيه الوضوء » .

ويرد على الاستدلال بهذه الرواية (اولاً) — ان موثقة اسحاق بن عمار المشار  
اليها آنفاً عن الصادق (عليه السلام) « تضمنت ان علياً (عليه السلام) كان رجلاً مذاءً

#### (١) في الصحيحة ٨٧

(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) و(٨) و(٩) و(١١) و(١٢) المروية في الوسائل في  
الباب - ١٢ - من ابواب نواقض الوضوء .

(٧) المروية في الوسائل في الباب - ٩ - من ابواب نواقض الوضوء .

(١٠) المروية في الوسائل في الباب - ١٢ - من ابواب نواقض الوضوء ، وفي الباب

- ٤ و ٧ - من ابواب الجنابة .



واستحيى ان يسأل رسول الله « صلى الله عليه وآله » لمكان فاطمة . فامر المقداد ان يسأله وهو جالس ، فسأله فقال : ليس بشيء . والترجيح لهذه الرواية لاعتضادها بالاخبار المستفيضة المتقدمة .

و ( ثانياً ) — ان الراوي المشار اليه بعينه روى في الصحيح عن ابي الحسن ( عليه السلام ) (١) قال : « سألت عن المذي فامرني بالوضوء منه ، ثم اعدت عليه سنة اخرى . فامرني بالوضوء منه ، وقال : ان علياً ( عليه السلام ) أمر المقداد ان يسأل رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) واستحيى ان يسأله ، فقال : فيه الوضوء . قلت : فان لم اتوضأ ؟ قال لا بأس » ومن القواعد المقررة عندهم انه اذا روي الخبر تارة مع زيادة واخرى بدونها عمل على تلك الزيادة ما لم تكن مغيرة ، وهذا الخبر مما يدل على ان الأمر بالوضوء فيما تضمنه من تلك الاخبار على الاستحباب .

ثم ان الظاهر ان هذه الرواية لا تصلح مستنداً لما ذهب اليه ابن الجنيّد لتخصيصه الناقض من المذي بما يخرج بشهوة . وهذه الرواية مطلقة ، وحملها على الخارج بشهوة ليس أولى من الحمل على الاستحباب لما علمت .

ومما يدل ايضاً على ما ذهب اليه صحيحة علي بن يقطين (٢) قال : « سألت أبا الحسن ( عليه السلام ) عن المذي أينقض الوضوء ؟ قال : ان كان من شهوة نقض » . ورواية ابي بصير (٣) قال : « قلت لابي عبدالله ( عليه السلام ) : المذي يخرج من الرجل ؟ قال : أحد لك فيه حد ؟ قال : قلت : نعم جعلت فداك . قال : ان خرج منك على شهوة فتوضأ ، وان خرج منك على غير ذلك فليس عليك فيه وضوء » ونحوهما رواية الكاهلي (٤) .

والاستدلال بهذه الروايات ايضاً لا يخلو من الاشكال :

(١) و (٢) و (٣) و (٤) المروية في الوسائل في الباب - ١٢ - من ابواب نواقض

الوضوء .

( اما أولاً ) — فلان ظاهر مرسله ابن رباط المتقدمة (١) — حيث قال فيها :  
« واما المذي فانه يخرج من الشهوة » — اختصاص المذي بالخارج عن شهوة . ويؤيده  
ما ذكره في الفقيه (٢) حيث قال : « والمذي ما يخرج قبل المني » وكلام أهل اللغة ايضاً .  
حيث خصّوه بذلك ايضاً ، ولذلك عرفه شيخنا الشهيد الثاني بانه ماء رقيق لزج يخرج  
عقيب الشهوة ، ونظم ذلك بعض متأخري علمائنا فقال :

المذي ماء رقيق اصفر لزج      خروجه بعد تفخيذ وتقبيل  
وحينئذما اشتملت عليه هذه الاخبار — من وجود فرد له ليس عن شهوة — مشكل  
و ( ثانياً ) — انه قد روى يعقوب بن يقطين في الصحيح (٣) قال : « سألت  
أبا الحسن ( عليه السلام ) عن الرجل يمذي وهو في الصلاة من شهوة أو من غير شهوة .  
قال : للمذي منه الوضوء » فانها دالة على ثبوت الوضوء منه وان لم يكن عن شهوة . وحمل  
الشيخ ( رحمه الله ) — الخبر المذكور على التعجب والاستفهام الانكاري — لا يخلو من بعد .  
وظاهر جماعة من متأخري متأخرينا ( رضوان الله عليهم ) حمل هذه الاخبار  
كلاماً على الاستحباب جمعاً ، وايدوه بصحيفة ابن بزيع الثانية (٤) وهو وان احتمل إلا  
ان الظاهر ان الاقرب الحل على التقية :  
( اما أولاً ) — فلانها — كما ذكرنا سابقاً — هي الاصل في اختلاف الاخبار ،  
والعامة كلهم إلا الشاذ منهم على النقض به (٥) .

(١) تقدمت الإشارة إليها في الصحيفة ١٠٨ .

(٢) ج ١ ص ٣٩ .

(٣) رواه صاحب الوسائل في الباب - ١٢ - من ابواب نواقض الوضوء .

(٤) المتقدمة في الصحيفة ١٠٩ .

(٥) كما في بدائع الصنائع للكاساني الحنفى ج ١ ص ٢٥ ، والمغنى لابن قدامة الحنبلي  
ج ١ ص ١٧٠ ، والام للشافعى ج ١ ص ١٤ . وفي شرح النووي على صحيح مسلم على  
هامش ارشاد الساري ج ٢ ص ٣٤٤ حكى عن ابن حنيفة والشافعى واحمد والجمهور انه يوجب  
الوضوء . وفي كتاب رحمة الامة في اختلاف الأئمة على هامش الميزان للشمراني ج ١ ص ١٢ =

( لا يقال ) : انهم لا يقتصرون النقص بالخارج عن الشهوة كما هو ظاهر الاخبار .  
( لانا نقول ) : قد عرفت مما حققناه سابقاً انه لا يشترط في الحمل على التقية وجود القائل بذلك . مع ان بعض هذه الاخبار المخالفة قد تضمنت النقص بكلا الفردين كما عرفت ، وبعضاً به مطلقاً .

و ( اما ثانياً ) — فلانها أحد طرق الترجيح عند تعارض الاخبار دون الحمل على الاستحباب والنكراهة وان اشتهر بين اصحابنا الجمع بين الاخبار بذلك والغاء تلك واما الرواية اعني صحيحة محمد بن اسماعيل فيمكن حملها على ان نفي البأس عن عدم الوضوء بسببه مع عدم التقية ، وهو لا يناقض الامر به تقية ، فتحمل او امره ( عليه السلام ) بالوضوء اولاً مع النقل المذكور على التقية ، ونفي البأس عن عدم الوضوء منه على عدمها . ولعل قرائن الحال في وقت السؤال كانت دالة على ذلك وان خفي علينا الآن العلم بذلك ومثله في الاخبار غير عزيز .

وربما احتمل بعض فضلاء متأخري المتأخرين ( رضوان الله عليهم ) حمل مطلق الاخبار الواردة في المسألة على مقيدتها ، فيجب الوضوء مما خرج بشهوة .

وفيه ان تقييد المطلق ارتكاب لما هو خلاف الظاهر فيه البتة ، فلو أمكن التأويل في المقيد ولم يكن في ارتكابه خلاف الظاهر او كان أقل مرتبة من الخلاف الذي في جانب المطلق ، تعين التأويل في جانب المقيد ولم يرتكب حمل المطلق عليه . وما نحن فيه

== « والمذي ينقض الوضوء الا عند مالك » وفي عمدة القارىء للعيني شرح البخارى ج ٢ ص ٢٦ « لا خلاف في وجوب الوضوء منه ولا خلاف في عدم وجوب الغسل » ثم نقل عن القاضي عياض المالكي « ان المذي المتعارف - وهو الخارج عند ملاعبة الرجل اهله لما يجري من اللذة او لطول العزوبة - لا خلاف بين المسلمين في ايجاب الوضوء منه وايجاب غسله انجاسته » وفي بداية المجتهد لابن رشد المالكي ج ١ ص ٣٠ دعوى الاتفاق على ناقضيته اذا كان خروجه على وجه الصحة لا المرض . ويظهر الاتفاق على ذلك من (الفقه على المذاهب الاربعة) ج ١ ص ٧٧ حيث ذكرت ناقضيته ولم يذكر خلاف المذاهب فيها .

— ١١٢ — ﴿ عدم انتقاض الوضوء بالتقييل ومس الذرير ﴾ سج ٢

من قيسل الثاني ، لان المذي ان لم تقل بانه خصم ، بما يخرج شبيب الشهوة كما اسلفنا ، وحيث فلا يكون من قيسل تمارض المطلق والمقيد . فلا أقل من ان يكون الغالب منه هو ما يكون عقيب الشهوة . وحيث فحمل تلك الاخبار المستفيضة المتكاثرة على ما هو الفرد النادر الغير المتعارف أشد خلافاً لظاهر البتة من حمل تلك الروايات الخالصة على التقيية كما اخترناه ، او الاستحباب كما نقلناه .

و ( اما ثالثاً ) — فلأن صحيحة ابن أبي عمير (١) دلت على نفي الوضوء في المذي من الشهوة ، وارسالها غير ضائر ، لما تقرر عندهم من عدم مراسيله في جملة المسانيد . فلا ينافي ارسالها للصحة سيما مع كونه رواها عن غير واحد من اصحابنا بما يؤخذ باستفاضة الحكم بذلك . هذا ما اقتضاه النظر . والاحتياط في كل مقام من اسقاط المهام .

و ( منها ) — التقييل . ومس الفرجين ظاهراً أو باطناً من محلل أو محرم ، والقهقهة ولو في الصلاة . والحقنة والدم الخارج من السيلين المشكوك في مسامحة النافذ به خلافاً لابن الجنيدي في الاول مقيداً بكونه عن شهوة وكونه لمحرم ، وفي الثاني مقيداً له بالباطن في فرجه وبالباطن في فرج الغير بشرط الشهوة من المحلل والمحرم . وللصاوية ، ايضاً في الثاني بالنسبة الى الانسان نفسه في باطن دبره واخيليه . ولا ين الجنيدي في الثالث مقيداً له بكونه في الصلاة منعداً لنظر أو سماع ما اذبحه . وفي الرابع والخامس . مع انه سلم ان الدم الخارج من السيلين اذا علم خلوه من النجاسة لا يبعد ناقصاً .

واحتج على الاول برواية أبي بصير عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) (٢) قال : « اذا قبل الرجل المرأة من شهوة أو مس فرجها أعاد الوضوء » .

وعلى الثاني بالرواية المذكورة ، وبموثقة عمار (٣) قال : « سئل أبو عبد الله ( عليه السلام ) عن الرجل يتوضأ ثم يمس باطن دبره . قال : نقص وضوءه . وان مس بادره .

(١) تقدمت الإشارة إليها في الصحيفة ١٠٨

(٢) و (٣) المروية في الوسائل في الباب ١٠٠ - من أبواب نزاقض الوضوء

ج ٢ ﴿ علم انتقاض الوضوء بالتقيل ومس الفرج ﴾ — ١١٣ —

احليله فعليه ان يعيد الوضوء ، وان كان في الصلاة قطع الصلاة ويتوضأ ويعيد الصلاة ،  
وان فتح احليله اعاد الوضوء واعاد الصلاة »

وبعضهم هذه الرواية عبر في الفقيه (١) فقال : « واذا مس الرجل باطن دبره  
أو باطن احليله فعليه ان يعيد الوضوء ، وان كان في الصلاة قطع الصلاة وتوضأ وأعاد  
الصلاة ، وان فتح احليله اعاد الوضوء والصلاة » انتهى .

وعلى الثالث برواية سماعة (٢) قال : « سأله عما ينقض الوضوء . قال : الحدث  
تسمع صوته أو تجد ريقه ، والفرفرة في البطن إلا شيء تعبر عليه ، والضحك  
في الصلاة . والقيء » .

واما الرابع فلم تقف له على دليل ، والعلامة في المختلف مع تكلفه نقل الادلة  
لا ينقله فيه من الأقوال نقله ولم يذكر له دليلا . ويمكن استناده فيه الى اطلاق بعض  
الاخبار الدالة على نقض ما يخرج من السبيلين .

واما الخامس فنقل في المختلف عنه الاستدلال بانه بعد خروج الدم المشكوك  
في دمازجته للنجاسة ثاك في الطهارة . فلا يجوز له الدخول في الصلاة ، لان الأمور به  
الدخول بطهارة بقرينة .

والجواب عن ذلك ( اولا ) — بالمعارضة بالاخبار (٣) الدالة على حصر الاسباب  
الوجيهة فيما قدسناه مما ارفقنا ذكره وادعينا نشره .

و ( ثانياً ) — اما عن الاول فبالمعارضة بصحيفة الحلبي (٤) قال : « سألت  
ابا عبدالله ( عليه السلام ) عن القبلة تنقض الوضوء ؟ قال : لا بأس » .

(١) ج ١ ص ٣٩ .

(٢) المروية في الوسائل في الباب ٦ - من ابواب نواقض الوضوء .

(٣) المقدمة في الصحيفة ٨٧

(٤) المروية في الوسائل في الباب ٩ - من ابواب نواقض الوضوء .

— ١١٤ — ﴿ عدم انتقاض الوضوء بالحقنة والقبضة والدم من السيلين ﴾ ج ٢

وصحيفة زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام) (١) قال : « ليس في القبلة ولا في المباشرة ولا مس الفرج وضوء » .

ومثلها صحيفة زرارة الأخرى (٢) ورواية عبد الرحمن ابن أبي عبد الله (٣) .  
وأما عن الثاني فبالمعارضة بصحيفة زرارة المذكورة وموثقة سماعة (٤) قال :  
« سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يمس ذكره أو فرجه أو أسفل من ذلك وهو قائم يصلي ، أيعيد وضوءه ؟ فقال : لا بأس بذلك ، إنما هو من جسده » .

وصحيفة معاوية بن عمار (٥) قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يعث بذكره في الصلاة المكتوبة . قال : لا بأس » .

ومثلها رواية عبد الرحمن ابن أبي عبد الله وصحيفة زرارة .

وأما عن الرابع فبعدم الدليل ، وضعف الاستناد الى ما احتملناه له ظاهراً .

وأما عن الخامس فيما ذكره العلامة في المختلف ، وحاصله ان ذلك يرجع الى الشك في الحدث مع تيقن الطهارة .

والتحقيق حمل ما تمسكوا به من الاخبار على التقية ، حيث ان كثيراً من العامة بل الاكثر - كما يفهم من التذكرة - قائلون بمضمون ذلك (٦) وأما الحمل على الاستحباب

(١) و(٢) و(٣) و(٤) المروية في الوسائل في الباب - ٩ - من ابواب نواقض الوضوء .

(٥) المروية في الوسائل في الباب - ٩ - من ابواب نواقض الوضوء والباب - ٢٦ -

من قواطع الصلاة .

(٦) اما التقييل ففي المغني لابن قدامة الحنبلي ج ١ ص ١٩٢ « المشهور من مذهب

أحمد ان لمس النساء بشهوة ينقض الوضوء ولا ينقضه لغير شهوة ، وهذا قول علقمة وابن عبيدة والنخعي والحكم وحمام ومالك والثوري وإسحاق والشعبي ، فانهم قالوا : يجب الوضوء على من قبل لشهوة ولا يجب على من قبل لرحمة . ومن أوجب الوضوء في القبلة ابن مسعود وابن عمر والزهرري وزيد بن اسلم ومكحول ويحيى الانصاري وربيعة والاوزاعي وسعيد بن عبدالعزيز والشافعي ، وفي المدونة لمالك ج ١ ص ١٣ ما يوافق ذلك . =

## ج ٢ ﴿ نفي استحباب الوضوء عند حصول الامور المتقدمة ﴾ — ١١٥ —

فظني بعده وان صرح به جملة من الاصحاب واعتمدوه جمعاً بين الاخبار في جملة الابواب بل صرح بعضهم بترجيح الجمع به بين الاخبار وان اطبق العامة على القول المخالف ، وهو اجتهد ببحث في مقابلة النصوص ، وتخرج صرف ، بل خروج عن الطريق المنصوص

== واما مس الفرجين ففي المحلى لابن حزم ج ١ ص ٢٢٥ ذكر في مقام بيان نواقض الوضوء : مس الرجل ذكر نفسه عمداً بأي شيء كان سوى مسه بالفخذ والساق والرجل من نفسه ، ومس المرأة فرجها عمداً كذلك ، ومس الرجل ذكر غيره صغيراً كان او كبيراً حياً أو ميتاً ، بأي عضو مسه عمداً من جميع جسده ، من ذى رحم محرمة او من غيره ، ومس المرأة فرج غيرها عمداً كذلك ، وانه لا دخل للذة في شيء من ذلك ، وفي ص ٢٢٧ منه نسب الحكم بتناقض مس الفرج الى سعد ابن ابى وقاص وابن عمر وعطاء وعروة وسعيد بن المسيب وجابر بن زيد وابان بن عثمان وابن جريح والاوزاعي والليث والشافعي وداود واحمد بن حنبل واسحاق بن راهويه وغيرهم ، وذكر ان الشافعي والاوزاعي خصا الوضوء من المس بباطن الكف دون ظاهرها ، وان عطاء ابن ابى رباح لا يرى انتقاض الوضوء بمس الفرج بالفخذ والساق ويحكم بانتقاضه بالمس بالذراع .

واما القهقهة ففي البدائع لالكاساني الحنفى ج ١ ص ٢٢ انها ناقضة للوضوء اذا كانت في الصلاة التي لها ركوع وسجود ، فلا تكون حدثاً خارج الصلاة ولا في صلاة الجنابة وسجدة التلاوة ، وان التبسم ليس بحدث . وفي المغنى ج ١ ص ١٧٧ نسب الى اصحاب الرأي انه يجب الوضوء من القهقهة داخل الصلاة دون خارجها ، وقال : « وروى ذلك عن الحسن والنخعي والثوري » .

واما الحقنة ففي كتاب الام للشافعي ج ١ ص ١٤ « ان جميع ما خرج من ذكر او دبر او حقنة ذكر او دبر فخرج على وجهه او يخلطه شيء غيره ففيه كله الوضوء ، لانه خارج من سبيل الحدث ، وفي المغنى ج ١ ص ١٧٠ « ان كان المحتقن قد ادخل رأس الزواقة ثم أخرجه نقض الوضوء ، وكذلك لو ادخل فيه ميلاً او غيره ثم خرج نقض الوضوء ، لانه خارج من السبيل فنقض كسائر الخارج . ولو احتقن في دبره فرجعت اجزاء خرجت من الفرج نقض الوضوء » .

واما الدم الخارج من السيلين ففي المغنى ج ١ ص ١٦٩ نسبة الحكم بانتقاض الوضوء به الى الثوري والشافعي واسحاق واصحاب الرأي . ويقضى ذلك عموم عبارة الام ==

و (منها) — القى ولو عمدا ، والرفاف ، والحمامة ، والشئ الخارج من غير السيلين او منها غير مختلط بناقض ، وانشاد الشعر ، وان كان بادلا او فوق الاربعة ايات ، وغية المسلم ، والأخذ من الشعر او الغفر ولو يجديد ، ومعاينة الكافر . ومس الكلب ، وشرب ألبان الابل والبقر وأكل لحومها ، والودى الخارج بعد البول ، وما ورد في بعضها محمول على التقية ، لقول العامة بالنقض بذلك (١) .

المتقدمة في الحقنة . وفي شرح المنهاج لابن حنبل ج ١ ص ٨٥ الحكم بناقضية كل خارج . وفي بدائع الصنائع ج ١ ص ٢٥ علل ناقضية البول والغائط والمذي والودي والمني ودم الحيض والنفاس ودم الاستحاضة بانها كلها انجاس وقد انتقلت من الباطن الى الظاهر فوجد خروج النجس من الأدنى الحى فيكون حدثاً .

(١) اما القى في بدائع الصنائع ج ١ ص ٢٥ ، القى ان كان ملء الفم يكون حدثاً وان كان اقل من ملء الفم لا يكون حدثاً . وعند زفر يكون حدثاً قل او كثر ، ثم ذكر انه لا فرق بين اقسام القى ، وان الصحيح في تفسير ملء الفم ان يكون عاجزاً عن امساكه ورده . وفي المغنى ج ١ ص ١٨٦ ، والقلس كالدمل ينقض الوضوء منه ما لحش ، وحكى عن احمد الوضوء اذا ملا الفم ، والقلس . كما في مقاييس اللغة لابن فارس - القى . وفي الصحاح ما يخرج من الخلق ملء الفم او دونه وايس بقى وان عاد فهو قى . وفي شرح الزرقاني على مختصر ابى الضياء في الفقه المالكي ج ١ ص ٩١ نسبة ناقضية القى والقلس الى ابى حنيفة .

واما الرفاف فيتمضى ناقضيته التعليل المتقدم عن بدائع الصنائع في التعلية ص ١١٤ في الدم الخارج من السيلين ، واطلاق كلام ابن قدامة في المغنى ج ١ ص ١٨٤ ، حيث ذكر ناقضية الخارج من البدن من غير السيل اذا كان نجساً وان ذلك مروى عن ابن عباس وابن عمر وسعيد بن المسيب وعلقمة وعطاء وقتادة واثوري واسحاق واصحاب الرأى ، ونسب الى ابى حنيفة ناقضية الدم اذا سال . وفي ص ١٨٦ ذكر ان القيح والصديد كالدم . واما الحمامة فقد نسبت نافضيتها في الحاجم والمحتجم الى ابى حنيفة في شرح الزرقاني على مختصر ابى الضياء ج ١ ص ٩١

واما الشئ الخارج من غير السيلين فيظهر الحال فيه بما ذكرناه في الرفاف



## تذنيب

الخارج من الاحليل خمسة : البول ، والمني كظبي وصبي ، والمذي على المثالين المذكورين ، وزيد فيه ايضاً الكسر مع التخفيف ، قيل : واشهرها الاولى ثم الثانية ، وقد عرفت معناه ، والودّي بالمعجمة على المثالين الاولين : ما يخرج بعد انزال المني ، كما صرح به جملة من الاصحاب ، ومنهم - صاحب كتاب مجمع البحرين فيه - قال : « وذكر الودّي مفقود في كثير من كتب اللغة » والودّي بالمهمل على المثالين المتقدمين ايضاً ، وقيل ان ثانيهما اصح وافصح : البلبل اللزج الذي يخرج من الاحليل بعد البول .

واما ما يخرج منهما غير مختلط بتاقض فيظهر الحال فيه بمراجعة ما ذكرناه في الحقنة وفي الدم الخارج من السيلين في التعليقة ٦ ص ١١٤

واما انشاد الشعر ففي شرح الزرقاني على مختصر ابن الضياء ج ١ ص ٩١ نسبة ناقضيته الى قوم .

واما الاخذ من الشعر والظفر فقد نسب في بدائع الصنائع ج ١ ص ٢٣ الحكم بالتقاض الوضوء بقلم الظفر وجز الشعر وقص الشارب الى ابراهيم النخعي

واما مصافحة الكافر ففي الميزان للشعراني ج ١ ص ١٠٢ نسبة ناقضية مس الكافر الى بعض العلماء

واما شرب البان الابل ففي المغني ج ١ ص ١٩٠ « وفي شرب لبن الابل روايتان احدهما انه ينقض الوضوء والاخرى لا ينقضه ،

واما اكل لحوم الابل ففي المغني ج ١ ص ١٨٧ « واكل لحم الابل ينقض الوضوء على كل حال نياً ومطبوخاً عالماً او جاهلاً ، وبه قال جابر بن سمرة ومحمد بن اسحاق واسحاق وابو خيثمة ويحيى بن يحيى وابن المنذر وهو واحد قولي الشافعي قال الخطابي : ذهب الى هذا عامة اصحاب الحديث ، وفي شرح الزرقاني ج ١ ص ٩١ نسبة ذلك الى احمد .

واما الودي فقد نص على ناقضيته في بدائع الصنائع ج ١ ص ٢٥ وفي بداية المجتهد لابن رشد المالكي ج ١ ص ٣٠ وفي الفقه على المذاهب الاربعة ج ١ ص ٧٧ مع عدم ذكر خلاف المذاهب فيه ، وفي الام للشافعي ج ١ ص ١٤ وفي شرح المنهاج لابن حجر ج ١ ص ٥٨ ، الا انه في الاخيرين ذكر بنحو العموم .

فاما البول والمذي فقد عرفت حكمها ، واما المني فسيأتي ان شاء الله تعالى حكمه في بابه ، واما الاثنان الباقيان فطهارتهما وعدم انتقاض الوضوء بهما متفق عليه فتوى ، وهو الأشهر نصاً .

ومن الاخبار المشتملة على تفصيل ذلك مرسله ابن رباط المشار اليها آنفاً عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (١) قال : « يخرج من الاحليل المني والمذي والودي والودي فاما المني فهو الذي تسترخي له العظام ويقترب منه الجسد ، وفيه الغسل . واما المذي فانه يخرج من الشهوة ولا شيء فيه ، واما الودي فهو الذي يخرج بعد البول ، واما الودي فهو الذي يخرج من الادواء ، ولا شيء فيه » قوله ( عليه السلام ) : « يخرج من الادواء » جمع داء وهو المرض ، ولعل المعنى انه يخرج بسبب الامراض ، وتقل بعض مشايخنا عن بعض نسخ الاستبصار : « الاوداج » بدل « الادواء » قال : « وكأنه اريد بها العروق مطلقاً وان كان الودج في الأصل عرق العنق » انتهى .

وقال الصدوق في الفقيه (٢) : « وهي اربعة اشياء : المني والمذي والودي والودي الى ان قال : والمذي ما يخرج قبل المني . والودي ما يخرج بعد المني على اثره ، والودي ما يخرج على اثر البول ... الخ » .

وابهام حكم الودي في الخبر المذكور - وعدم التعرض لحكمه - غير ضائر بعد اجماع الفرقة المحقة على طهارته وعدم نقضه ، كما هو صريح كلام شيخنا الصدوق هنا وغيره ، ودلالة ما قدمنا (٣) من الاخبار الحاضرة الدالة على عدم النقض بامثاله ، لكن روى الشيخ في الصحيح عن ابن سنان عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٤) قال : « ثلاث يخرج من الاحليل ، وهن : المني ومنه الغسل ، والودي ومنه الوضوء ، لانه يخرج من دريرة البول ، قال : والمذي ليس فيه وضوء ، إنما هو بمنزلة ما يخرج من الانف »

(١) و (٤) المروية في الوسائل في الباب - ١٢ - من ابواب نواقض الوضوء

(٣) في الصحيفة ٨٧

(٢) ج ١ ص ٣٩

وحمله الشيخ على ما اذا لم يكن قد استبرأ من البول ، مستدلاً بالتعليل بخروجه من  
دريرة البول اى محل سيلانه ، وذلك لانه لا يخرج إلا ومنعه شيء من البول . وهو جيد .

### فذلكت

ما ذكرنا من الاحداث المتقدمة قد يعبر عنها بالاسباب تارة باعتبار استلزامها  
لثباتها الطهارة وجوباً أو ندياً . فلا يرد حدث الصبي والمجنون والحائض ، فان حدثهم  
بحسب ذاته مستلزم للطهارة وإنما تخلف لعارض . وهو فقد الشرط في الاولين ووجود  
المانع في الثالث ، وتخلف الحكم لفقد شرط أو وجود مانع لا يقدر في السببية ، وقد  
يعبر عنها بالموجبات باعتبار ايجابها الطهارة عند المخاطبة بواجب مشروط بالطهارة فيما  
يجب لغيره على المشهور ، وعند وجود السبب على القول بالوجوب النفسي . وقد يعبر  
عنها بالنواقض باعتبار نقضها لما تعقبه من الطهارة . والمشهور ان السبب اعم مطلقاً ،  
اما من الناقض فلا اجتماعها في حدث تعقب طهارة وتخلف السبب فيما عدا ذلك . واما  
من الموجب فلا اجتماعها في حال اشتغال الذمة بمشروط بالطهارة ، وانفراد السبب بحال  
براءة الذمة من ذلك . والنسبة بين الناقض والموجب العموم من وجه . لصدق الناقض  
بدون الموجب في حدث تعقب طهارة صحيحة مع خلو الذمة من مشروط بها ، وصدق  
الموجب بدون الناقض في الحدث الحاصل عقيب التكليف بصلاة واجبة من غير سبق طهارة  
واعترض بعض المتأخرين على ذلك بان الجنابة نافضة للوضوء وليست سبباً له .  
وكذا وجود الماء بالنسبة الى التيمم . فلا يكون بين الناقض والسبب عموم مطلق  
بل من وجه .

واجيب بان الكلام إنما هو في اسباب الطهارات وموجباتها ونواقضها ، كما هو  
المصرح به في بعض عباراتهم ، فالنقض بالجنابة غير جيد ، لأنها سبب في الطهارة ،  
ويمكن التزام ذلك في وجود الماء ايضاً ، لانه معرف لوجوبها .

ثم انه يرد ايضاً ان النقص بالامرين غير مستقيم ، فان البحث ان كان في اسباب الوضوء ونواقضه وموجباته فلا يرد الثاني ، وان كان في الاعم فلا يرد الاول . واستظهر السيد السند في المدارك ان النسبة بين الثلاثة الترادف . قال : « فان وجه التسمية لا يجب اطراده » انتهى . وهو مبني على ان الظاهر من الاسباب ما من شأنه ان يتسبب للوجوب ، وكذلك الظاهر من الناقض ما من شأنه النقص ، وكذلك الموجب ، وظاهر ما تقدم من كلامهم اعتبار ذلك في السبب خاصة دون الآخرين . وهو محكم

## المطلب الثاني

في الغاية ، وهي قد تكون واجبة تارة فيجب الوضوء لها ، وقد تكون مندوبة اخرى فيكون الوضوء لها مندوباً ، فالكلام يقع في هذا المطلب في مقصدين :

## المقصد الاول

في الغاية الواجبة ، وفيه مسائل :

( المسألة الاولى ) — لا خلاف بين الاصحاب ( رضوان الله عليهم ) في وجوب

الوضوء للصلاة الواجبة ، بل ربما كان من ضروريات الدين .

واستدل عليه ايضاً بقوله تعالى : « ... اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم ... »

الآية (١) فان صيغة الامر للوجوب ، وسياق الكلام دال على انه للصلاة ، لانه اذا

قيل : « اذا لقيت العدو فخذ سلاحك » و « اذا أردت الامير فالبس ثيابك » يفهم منه

عرفان أخذ السلاح ولبس الثياب لأجل لقاء العدو والامير ، فقد دل على المدعى بنجامة

ويرد عليه ان المروي في تفسير الآية ان المراد بالقيام فيها القيام من حدث

النوم ، كرواه الشيخ عن ابن بكير في الموثق (٢) قال : « قلت لابي عبدالله (عليه السلام)

(١) سورة المائدة . الآية ٨ .

(٢) المروية في الوسائل في الباب ٣ - من ابواب نواقض الوضوء . الحدائق ١٥

قوله تعالى : إذا قمتم إلى الصلاة . ما يعنى بذلك : إذا قمتم إلى الصلاة ؟ قال : إذا قمتم من النوم ... الحديث « ونقل العلامة في المنتهى وقبله الشيخ في التبيان إجماع المفسرين على ذلك ، وحينئذ فلا يتم الاستدلال بها مطلقاً ، إلا أن يضم إلى ذلك عدم القول بالفرق بين الأحداث ، فيتم الاستدلال . وفيه ما فيه .

وبدل عليه أيضاً من الأخبار ما هو متفرق في جملة من موارد الأحكام :  
ومنها — الأخبار الواردة في المستحاضة (١) « إذا جاز دمها الكرسف فعليها الغسل لكل صلاتين والفجر ، والوضوء لكل صلاة » .  
ومنها — الأخبار الواردة في المتيمم (٢) « إذا وجد الماء بعد ما صلى في آخر الوقت فليتوضأ لما يستقبل » .

ومنها — الأخبار الدالة على إعادة الصلاة والوضوء بنسيان شيء من أجزاء الوضوء (٣)  
إلى غير ذلك من الأخبار التي لا حاجة إلى التطويل بنقلها بعد ثبوت الاتفاق بل الضرورة .

ولا يرد النقض بصلاة الجنائزة ، إذ اسم الصلاة حقيقة إنما يقع على ذات الركوع والسجود . ويدل عليه حديثاً ما رواه الصدوق في كتاب العلل (٤) عن الفضل بن شاذان (١) المروية في الوسائل في الباب - ١ - من أبواب الاستحاضة ولا يخفى أنه لم يرد في شيء من أخبار الاستحاضة اجتماع بين الاغسلات الثلاثة للظهيرين والعشاءين والفجر وبين الوضوء . كمثل صلاة في مورد واحد كما هو مفاد عبارته ( فده ) بل ظاهرها اغتناء الاغسلات في مورد وجوبها عن الوضوء وإن وجوب الوضوء لكل صلاة في غير مورد وجوب الاغسلات كما سيأتي اختيار ذلك منه ( فده ) في محله .

(٢) المروية في الوسائل في الباب - ١٤ - من أبواب التيمم .

(٣) المروية في الوسائل في الباب - ٣ - من أبواب الوضوء .

(٤) في الصحيفة ٩٦ و ٩٩ وفي الوسائل في الباب - ١ - من أبواب الوضوء ، وفي

الباب - ٢١ - من أبواب صلاة الجنائزة .

عن الرضا (عليه السلام) انه قال : « إنما جوزنا الصلاة على الميت بغير وضوء لانه ليس فيها ركوع ولا سجود، وإنما يجب الوضوء في الصلاة التي فيها ركوع وسجود ... الحديث »  
(المسألة الثانية) — الظاهر انه لا خلاف — كما ادعاه جمع من الاصحاب — في وجوب الوضوء للطواف الواجب ، وعليه تدل صحيحة محمد بن مسلم (١) قال : « سألت احدهما (عليهما السلام) عن رجل طاف طواف الفريضة وهو على غير طهور . قال : يتوضأ ويعيد طوافه ... » .

(المسألة الثالثة) لو وجب مس خط المصحف على المكلف — اما بسبب من قبله كالنذر وشبهه أو لا من قبله كاصلاح فيه ونحوه على القول بوجوب ذلك ، فهل يجب الوضوء لذلك أم لا ؟ قولان مبنيان على تحريم المس على المحدث وعدمه .  
والمشهور الأول ، وتقل القول بالكراهة عن الشيخ في المبسوط وابن البراج وابن ادریس ، واليه مال جملة من متأخري المتأخرين .

والظاهر الأول ، ويدل عليه قوله تعالى : « انه لقرآن كريم في كتاب مكنون لا يمسه إلا المطهرون » (٢) المفسر في رواية ابراهيم بن عبد الحميد عن ابي الحسن (عليه السلام) (٣) قال : « المصحف لا تمسه على غير طهر ولا جنباً . ولا تمس خطه ولا تعلقه ان الله تعالى يقول : لا يمسه إلا المطهرون » وفي بعض نسخ الحديث « خطه » مكان « خطه » وروى مثله مرسل في كتاب مجمع البيان (٤) عن الباقر (عليه السلام) حيث قال — بعد ذكر احتمال تفسير المطهرين بالملائكة أو المراد المطهرين من الشرك — ما لفظه : « وقيل المطهرون من الاحداث والجنابات ، وقالوا : لا يجوز للجنب والحائض والمحدث مس المصحف

(١) المروية في الوسائل في الباب - ٣٨ - من ابواب الطواف .

(٢) سورة الواقعة . الآية ٧٦ و ٧٧ و ٧٨

(٣) المروية في الوسائل في الباب - ١٢ - من ابواب الوضوء .

(٤) ج ٩ ص ٢٢٦ ، وفي الوسائل في الباب - ١٢ - من ابواب الوضوء .

عن محمد بن علي الباقر (عليها السلام) « انتهى . وعلى هذا فيكون ضمير « يمس » راجعاً الى القرآن وان بعد في السياق دون « الكتاب » وان قرب ، بل ظاهره في المجمع كون ذلك مجعاً عليه ، حيث قال : « وعندنا ان الضمير يعود الى القرآن فلا يجوز لغير الطاهر مس كتابة القرآن » ومثله نقل عن الشيخ في التبيان .

وحينئذ فلا يلتفت الى تفسير صاحب الكشف ولا غيره ممن حرم فيوض اللطاف ، المعتمدين في تفاسيرهم على مجرد الآراء ، بل المولين في جميع احكامهم على الاهواء ، ولا الى ما اطلال به بعض متأخري الاعلام من الاحتمالات في المقام ، اظهاراً لفضيلة ملة النقض والابرار ، فان اصحاب البيت ادرى بما فيه . واعرف بباطنه وخافيه . والتميز بين كدره وصافيه ، والكتاب عليهم انزل ، واليهم يرجع فيما فصل منه واجمل ، فمن مشكاة علومهم تقتبس انواره ، ومن خزائن فيوضاتهم تدرك اسراره .

ومما يدل ايضاً على الحكم المذكور موثقة ابي بصير (١) قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن قرأ القرآن وهو على غير وضوء . قال : لا بأس ، ولا يمس الكتاب » ومرسلة حريز عن اخبره عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٢) قال : « كان اسماعيل بن ابي عبد الله عنده ، فقال يا بني اقرأ المصحف . فقال : اني لست على وضوء فقال : لا تمس الكتابة ومس الورق واقرأه » .

ويؤيده ايضاً رواية علي بن جعفر بل صحيحته على الظاهر عن اخيه موسى (عليه السلام) (٣) انه « سأله عن الرجل يأجل له ان يكتب القرآن في الالواح والصحيفة وهو على غير وضوء ؟ قال : لا » .

وانما جعلنا هذا الخبر مؤيداً دون ان يكون دليلاً لاحتماله بحسب الظاهر لتحريم الكتابة على المحدث ، ولم اقف على قائل بمضمونه سوى المحدث الكشائي ، ومعارضته

بحسنة داود بن فرقد عن أبي عبدالله ( عليه السلام ) (١) قال : « سألت عن التعويد يعاق على الحائض . قال : نعم لا بأس . قال وقال : تقرأه وتكتبه ولا تصيبه يدها » ومن الظاهر ان التعويد لا ينفك عن الآيات القرآنية بقرينة النهي عن اصابة اليد ، فان الظاهر انه إنما وقع لذلك ، وسببنا . فيجب الجمع بينهما . اما بحمل رواية علي بن جعفر على الكتابة على وجه يستلزم المس والثانية على ما ليس كذلك ، او بسببها على الكراهة كما هو ظاهر الاكثر .

هذا . ولم أقف للقائلين بالجواز على دليل سوى التمسك بالاصل ، والظعن في الآية بعدم الدلالة ، تشبهاً بذيل الاحتمالات ورداً بضعف السند لما ورد في تفسيرها من الروايات ، وكذلك جملة ما قدمناه من الاخبار ، لكونه ضعيفاً بهذا الاصطلاح الذي عليه المدار ، مع ان من جملة القواعد المقررة والمضوابط المتكررة جبر الضعيف بالشهرة . وقد تقدم الكلام في المقدمة الثالثة (٢) في ضعف الاعتماد على هذا الاصل فليراجع .

## فروع:

( الاول ) — الظاهر انه لا خلاف هنا في جواز مس الهامش والورق الخالي من الكتابة ، لمرسلة عرب المقدمة (٣) وكذا حمله وتعليقه — كما نقله العلامة في المنتهى — على كراهية ، لما تقدم من النهي في رواية ابراهيم بن عبد الجيد (٤) .

( الثاني ) — الظاهر اختصاص حرمة المس بالالفة بجزء من الجسد ، فلا يتعدى الى الملافة بطرف الثوب ونحوه . وعلى تقدير الأول فهل يختص بالكف بناء على ان الذي يمس به غالباً ، او يشمل سائر الجسد ؟ قولان . اظهرهما الثاني ، للمناق لغة

(١) المروية في الوسائل في الباب - ٣٧ - من ابواب الحيض .

(٢) في الصحيفة ٤٤ من الجزء الاول (٣) في الصحيفة ١٢٣

(٤) في الصحيفة ١٢٢



وعرفا . وهل يختص بما تحمله الحياة من البدن أم يشمل ما لا تحمله كالشعر والظفر والسن ؟ وجهان بل قولان ، والظاهر ان منشأ الخلاف من صدق المس عرفا على المس بالظفر ونحوه وعدمه . وربما جعل منشأ ذلك من جهة حلول الحياة وعدمه . وحيث انه كما لا يتعدى اليه نجاسة موت صاحبه كذلك لا يتعدى اليه حدثه . وفيه انه ان صدق المس بمس الظفر والشعر ونحوهما دخل في اطلاق الرواية لكونها اجزاء من الجسد البتة ، والا فلا ( الثالث ) — لو وضأ بعض اعضاءه فقبل الاكل هل يجوز المس بذلك العضو الذي وضأ أم لا ؟ الظاهر الثاني . وبه صرح في التحرير ، لان الحدث المشروط زواله بالطهارة ليس مقسما على الاعضاء ، وانما هو أمر معنوي قائم بالشخص من حيث هو لا يرتفع إلا باكمال الطهارة .

( الرابع ) — هل يختص الحكم بالقرآن من حيث الهيئته الاجتماعية المتعلقة بها هذا الاسم . أم يتعدى الى الآيات المكتوبة في الكتب وعلى الدراهم ونحو ذلك ؟ وجهان ارجعهما الثاني ، لما يفهم من حسنة داود بن فرق (١) وتشعر به صحيحة علي ابن جعفر (٢) ولان الظاهر ان الهيئته الاجتماعية لا مدخل لها في التحريم . ضرورة ان المس إنما يقع على البعض ولا يقع على الكل دفعة ، وانضمام غيرها اليها لا يخرجها عن كونها قرآنا .

( الخامس ) — الظاهر شمول التحريم لما نسخ حكمه دون تلاوته . ابقاء الحرمة من جهة التلاوة ، وصدق المصحف والقرآن والكتاب عليه ، بخلاف ما نسخت تلاوته وان بقي حكمه ، فانه لا يحرم مسه ، لعدم الصدق . ولا اعرف خلافا في ذلك .

( السادس ) — الظاهر عدم ثبوت التحريم بالنسبة الى الصبي ونحوه . لعدم التكليف الموجب لتعلق الخطاب به . وهل يجب على الولي منعه ؟ الظاهر العدم ، لعدم الدليل ، ونقل عن المعبر وجوبه على الولي ، وهو ظاهر التحرير . ولا يخلو من قوة .

نظراً الى عموم الادلة الدالة على التحريم . وعدم توجه الخطاب فيها الى الطفل لما ذكرناه لا ينافيه التوجيه الى وليه .

( السابع ) — هل يدخل في الكتابة التشديد والمد والهمزة والاعراب ؟  
احتمالات : ثالثاً دخول ما عدا الاخير . ومنشأ ذلك الشك في صدق مس الكتاب بمسها وعدمه .

ورجح بعض مشايخنا المحققين من متأخري المتأخرين العدم مطلقاً ، قال :  
« لاطلاق اسم الكتاب عليه قبل ضبطه بالثلاثة المتقدمة ، كقوله تعالى : « ... كتاب انزلناه مبارك ... » (١) « الحمد لله الذي انزل على عبده الكتاب ... » (٢) « حسم والكتاب المين » (٣) ونحوها . وحمله على المجاز باعتبار ما يؤول اليه خلاف الأصل ، ولان تحريم المس خلاف الاصل ، فيقتصر منه على موضع اليقين « وهو جيد .

( المسألة الرابعة ) — تقييد وجوب الوضوء بالغايات المذكورة — بمعنى انه لا يكون واجباً لنفسه — هو المشهور بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) بل كاد ان يكون اجماعاً ، بل ادعى الاجماع عليه جمع منهم .

وتقل السيد السند في المدارك عن الشهيد في الذكرى القول بالوجوب النفسي في جميع الطهارات وجوباً موسعاً لا يتضييق إلا بظن الوفاة ، او تضيق وقت العبادة المشروطة بها ، واختاره (قدس سره) واستدل عليه :

قال : « واعلم ان المعروف من مذهب الأصحاب ان الوضوء إنما يجب بالاصل عند اشتغال الذمة بشروط به . فقبله لا يكون إلا مندوباً ، تمسكاً بمفهوم قوله تعالى : « ... اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا ... الآية » (٤) وليس المراد نفس القيام ، وإلا لزم تأخير الوضوء عن الصلاة . وهو باطل بالاجماع . بل المراد — والله اعلم — اذا اردتم القيام الى الصلاة

(١) سورة الانعام . الآية ٩٢ و ١٥٦ (٢) سورة الكهف . الآية ١

(٣) سورة الزخرف والدخان . الآية ٢ . (٤) سورة المائدة . الآية ٨

اطلاقاً لاسم المسبب على السبب ، فانه مجاز مستفيض ، وقول ابي جعفر ( عليه السلام ) في صحيحة زرارة (١) : « اذا دخل الوقت وجب الطهور والصلاة .. » والمشرط عدم عند عدم الشرط ويتوجه على الأول ان اقصى ما تدل عليه الآية الشريفة ترتب الأمر بالغسل والمسح على ارادة القيام الى الصلاة ، والارادة تتحقق قبل دخول الوقت وبعده . إذ لا يعتبر فيها المقارنة للقيام ، وإلا لما كان الوضوء في اول الوقت واجباً بالنسبة الى من أراد الصلاة في آخره . وعلى الثاني ان المشرط وجوب الطهور والصلاة معاً ، وانتفاء المجموع يتحقق بانتفاء أحد جزئه ، فلا يتعين انتفاؤهما معاً . وحكى الشهيد في الذكرى قولاً بوجود الطهارات اجمع بحصول اسبابها وجوباً موسعاً لا تضيق الا بظن الوفاة . او تضيق وقت العبادة المشروطة بها ، ويشهد له اطلاق الآية وكثير من الاخبار كصحيحة عبدالرحمان بن الحجاج عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٢) « ان علياً ( عليه السلام ) كان يقول : من وجد طعم النوم قائماً او قاعداً فقد وجب عليه الوضوء » وصحيحة زرارة (٣) حيث قال فيها : « ... فاذا نامت العين والاذن والقلب فقد وجب الوضوء .. » وموثقة بكير بن اعين عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٤) انه قال : « اذا استيقنت انك احدثت فتوئاً ... » وصحيحة عبدالرحمان بن ابي عبدالله (٥) انه « سأل أبا عبدالله ( عليه السلام ) عن الرجل يواقع أهله أينام على ذلك ؟ فقال ( عليه السلام ) :

(١) المروى في الوسائل في الباب - ٤ - من ابواب الوضوء . وفي الباب - ١٤ - من ابواب الجنابة .

(٢) المروية في الوسائل في الباب - ٣ - من ابواب نواقض الوضوء

(٣) المروية في الوسائل في الباب - ١ - من ابواب نواقض الوضوء

(٤) المروية في الوسائل في الباب - ١ - من ابواب نواقض الوضوء ، والباب - ٤٤ -

من ابواب الوضوء

(٥) المروية في الوسائل في الباب - ٢٥ - من ابواب الجنابة

إذا فرغ فليغتسل « وضحية محمد بن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام) (١) أنه قال : « إذا أرادت الحائض أن تغتسل فلتستدخل قطنة ، فإن خرج فيها شيء من الدم فلا تغتسل ، وإن لم تر شيئاً فلتغتسل » ويؤيده خلو الأخبار بأسرها من هذا التفصيل مع عموم البلوى به وشدة الحاجة إليه . ولو قلنا بعدم اشتراط نية الوجه - كما هو الوجه - زال الاشكال من أصله . وعندى أن هذا هو السر في خلو الاخبار من ذلك ، فتأمل « انتهى كلامه رفع مقامه .

ونسج على منواله - كما هو الغالب عليه في كثير من اقواله - الفاضل المتأخر ملا محمد باقر الخراساني في الذخيرة . بل شيد ما أسسه وذب عنه وحرسه .

وفيه نظر من وجوه : ( الاول ) - أن عبارة الذكرى وإن أوهمت ما نقله لكن كلام شيخنا الشهيد في قواعده كالصريح في كون القول المذكور للعامة . حيث قال : « قاعدة - لا ريب أن الطهارة والاستقبال والنية والستر معدودة من الواجبات في الصلاة مع الاتفاق على جواز فعلها قبل الوقت ، والاتفاق في الأصول على أن غير الواجب لا يجزئ عن الواجب ، فاتجه هنا سؤال وهو أن يقال : أحد الأمرين لازم . وهو إما أن يقال بوجوب هذه الأمور على الإطلاق ، ولم يقل به أحد . أو يقال بأجزاء غير الواجب عن الواجب . وهو باطل . لأن الفعل إنما يجزئ عن غيره مع تساويهما في المصلحة المطلقة ، ومحال تساوي الواجب وغير الواجب في المصلحة . وجوابه أنا فد يننا ، ثم أطال في الجواب إلى أن قال : وهذا الاشكال اليسير هو الذي الجأ بعض العلماء إلى اعتقاد وجوب الوضوء وغيره من الطهارات لنفسه . غير أنه يجب وجوباً موسعاً قبل الوقت وفي الوقت وجوباً مضيقاً عند آخر الوقت ، ذهب إليه القاضي أبو بكر العنبري ، وحكاه الرازي في التفسير عن جماعة . وصار بعض الاصحاب إلى وجوب الغسل بهذه المثابة « انتهى وظهوره - في أن الخلاف في المسألة المذكورة إنما هو لبعض

الخالقين ، وخلاف بعض اصحابنا إنما هو في الغسل خاصة - مما لا يخفى على ذي مسكة وايضاً من تأمل في عبارة الذكرى لا يذهب عليه ان الخالف من العامة ، وفي التعليل ايناس بذلك .

وبالجملة فالظاهر من عبارات الاصحاب (قدس سرهم) - قديماً وحديثاً ، تصريحاً في مواضع وتوليحاً في اخرى - انه لا قائل بالوجوب النفسي على الاطلاق ، وهذان الفضلان قد اغترا بظاهر عبارة الذكرى ، فنقلا القول به في المسألة وشيداه بما ذكرناه . ( الثاني ) - ان الآية المذكورة غير مدافعة في الدلالة على الوجوب الغيري ، وذلك من وجهين :

( احدهما ) - ان المفهوم من الآية عرفاً ان الوضوء لأجل الصلاة ، كما يقال : « اذا لقيت العدو فخذ سلاحك » أي لأجل العدو .

واجاب الفاضل الخراساني بانه لا منافاة بين الوجوب لأجل الصلاة وبين وجوبه في نفسه . فيجوز ان يجتمع الوجوبان .

ويرد عليه ( اولاً ) - ان المدار في الاستدلال على المعاني المتبادرة الى الذهن في بادي النظر ، والمنساق اليه بمجرد الالتفات الى ظاهر اللفظ . ومن ثم تراهم يصرحون - سيما في الاصول في غير موضع - بان التبادر اشارة الحقيقة ، ولا شك ان المتبادر من ظاهر الآية ومن المثال المذكور ان الوضوء واخذ السلاح لأجل الصلاة والحرب ، ومقتضى تعليق الوجوب على غاية مخصوصة انتفاؤه بانتفاؤها فتثبت المناقاة بين الوجوب الغيري والوجوب النفسي البتة .

و ( ثانياً ) - انه متى ثبت الوجوب الذاتي لشيء ثبت له مع كل امر مجامع له بوجوب واحد ، والتغاير فيه اعتبار محض لا يترتب عليه أثر بالكلية ، إذ لا يعقل لهذا الوجوب الغيري بعد ثبوت الوجوب النفسي معنى بالكلية كما لا يخفى على التأمل ، وحيثئذ فليس هنا وجوبان كما زعمه ( قدس سره ) .

و ( ثانيها ) — ان الآية تدل — بمفهوم الشرط الذي هو حجة صريحة ،  
أما عندهم فلما استدلوا به عليه في الاصول . واما عندنا فلما دلت عليه الاخبار من  
حجيته — على عدم وجوب الوضوء عند عدم ارادة القيام ، فلا يكون واجبا لنفسه .

اجاب الفاضل المتقدم ذكره بان فيه ان المسلم حجية مفهوم الشرط اذا لم يكن  
للتعليق بالشرط فائدة اخرى سوى التخصيص ، وههنا ليس كذلك ، اذ يجوز ان تكون  
الفائدة ههنا بيان ان الوضوء واجب لاجل الصلاة وان كان واجبا في نفسه ، فيكون  
الغرض متعلقا بالوجوب العارض له حين ارادة الصلاة باعتبار التوصل به اليها وكونه  
من مصالحها .

ويرد عليه ما تقدم ، فان مبنى كلامه على تجويز اجتماع الوجوبين ، وقد عرفت  
ما فيه . ومن المعلوم ان الواجب لنفسه لا يحسن بل لا يجوز تعليقه على غيره ، اذ  
قضية التعليق هو الوجوب الغيري ، فانا لا نعي به إلا ترتب وجوب شي\* على آخر ،  
ولو كان واجبا في نفسه لم يحسن هذا الترتب البتة . وبالجملة انه قد سلم الوجوب  
الغيري ، وهو يقتضي التعليق المذكور ، وما يدعيه من الوجوب النفسي الثابت معه فنحن  
نمنعه ، والمانع مستظهر .

( الثالث ) — انما اورده ( قدس سره ) على الآية — بقوله : « ان اقصى ما تدل  
عليه الآية ... الخ » — فالجواب عنه من وجوه :

( احدها ) — انه يكفيننا — في الاستدلال على ما ادعينا من الوجوب الغيري  
ونفي الوجوب النفسي — ما ذكرنا من التقرير المتقدم ، ولزوم الوجوب بالارادة ولو قبل  
الوقت — مع كونه لا مدخل له في صحة ما اعتمدناه من الاستدلال — يكفيننا في نفيه  
الاجماع على عدمه من الطرفين ، فالتقريب في الآية يتم بضم الاجماع .

و ( ثانيها ) — ما افاده بعض الاعلام من أن التعبير عن الارادة بالقيام يعطي  
المقارنة كما فهمه بعض المفسرين ، واذا قام الدليل على عدم اعتبارها حمل على الاقرب

الممكن وهو ما في الوقت . انتهى . وهو جيد يساعده ما تكرر مثل ذلك في الآيات القرآنية والاختبار المعصومية ، ومنه - قوله تعالى : « فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله ... » (١) ولولم يحمل على ذلك لزم الخلل في معنى ذلك الكلام المتعالي عنه كلام الملك العلام وأهل الذكر ( عليهم السلام ) .

و ( ثالثها ) — انه قد روى ابن بكير في الموثق (٢) بل الصحيح على قول قوى لكونه ممن نقل فيه اجماع العصاة على تصحيح ما يصح عنه ، قال : « قلت لابي عبدالله ( عليه السلام ) : قوله تعالى : اذا قمتم الى الصلاة ما يعني بذلك : اذا قمتم الى الصلاة ؟ قال : اذا قمتم من النوم ... » ويؤيده ايضاً نقل العلامة في المنتهى والشيخ في التبيان اجماع المفسرين على ذلك ، وحينئذ فلا حاجة الى ما ارتكب من تقدير الارادة في الآية ، ومعنى الآية حينئذ : اذا قمتم من حدث النوم قاصدين الى الصلاة فتوضؤوا . فقد وقع الامر بالوضوء معلقاً على القصد للصلاة بالنسبة الى من كان محدثاً بحدث النوم ، وهو نص في الوجوب الغيرى في هذا المورد . وهو كاف في صحة الاستدلال . وان ضم الى ذلك عدم القول بالفصل بين حدث النوم وغيره من الاحداث تم الاستدلال بالآية بمعونة المقدمة المذكورة على الوجوب الغيرى في جميع الاحداث .

( الرابع ) — ما ذكره من الايراد على الخبر بقوله : « وعلى الثاني ان الشروط وجوب الطهور والصلاة ... » :

فان فيه ( اولاً ) — انه متى كان الشروط بالدخول وجوب مجموع الامرين من الطهور والصلاة من حيث المجموع كما هو ظاهر كلامه ، يلزم ان لا يثبت الوجوب بعد دخول الوقت لشيء من ماهية الطهور والصلاة من حيث الانفراد ، وهو ظاهر البطلان و ( ثانياً ) — انه متى كان انتفاء هذا المجموع لاجل انتفاء الشرط يتحقق

(١) سورة النحل . الآية ١٠٠ .

(٢) رواه في الوسائل في الباب - ٣ - من ابواب نواقض الوضوء

بانتفاء أحد جزءيه الذى هو الصلاة كما هو مراده ومطرح نظره ، يلزم ان المعلق إنما هو أحد الجزئين خاصة وهو الذى انتفى بانتفاء الشرط ، وحيداً فلا معنى لتعليق الآخر ، كما لا معنى لقولنا : « اذا دخل الوقت وجب الحج والصلاة » .

قال الفاضل المتقدم ذكره - بعد نقل ايراد السيد على الخبر كما ذكرنا - ما لفظه : « ولعل غرضه ان الشروط وجوب المجموع على سبيل الاستغراق الافرادي ، فكأنه قيل : « اذا دخل الوقت وجب كل واحد من الامرين » واللازم من ذلك - على تقدير حجية مفهوم الشرط - رفع الإيجاب الكلي عند انتفاء الشرط ، لا ان الشروط مجموع الامرين من حيث هو مجموع ، إذ ذلك بعيد جداً » انتهى .

وانت خير بان اعتداه هذا قصاره الاتيان على الوجه الاول بما ذكر دون الثاني ( الخامس ) - ان ما استند اليه من الاخبار التي نقلها فالجواب عنها من وجوه : ( احدها ) - ما اجاب به شيخنا الشهيد في الذكرى من ان صحة اطلاق الوجوب أو الامر في الصورة المذكورة إنما نشأت من معلومية الاشتراط ، حتى انه غلب في الاستعمال فصار حقيقة عرفية .

و ( ثانياً ) - النقض الاجمالي ورود الاخبار بغسل الثوب والبدن من النجاسات وهي أكثر من ان يأتي المقام عليها ، مع مساعدة الخصم فيها على الوجوب الغيري . و ( ثالثاً ) - انه لا نزاع في كون هذه الاسباب التي تضمنتها الاخبار موجبات للوضوء كما عبر به عنها في محله ، بمعنى ان الوضوء بسببها يكون واجباً ، لكن النزاع في ان هذا الوجوب الناشئ عنها هل هو نفسي ثابت للوضوء في نفسه أو غيري ؟ فههنا شيئان : ما به الوجوب وهي الاسباب من بول ونحوه ، وما له الوجوب من صلاة ونحوها من الغايات المترتبة على الوضوء ، والاخبار التي اوردها المستدل إنما تدل على ما به الوجوب ، بمعنى ان هذه الاشياء يحصل بسببها وجوب الوضوء ، وهذا ليس من محل النزاع في شيء ، واما كون هذا الوجوب ثابتاً للوضوء في نفسه او لغيره فلا .



و (رابعها) — الجواب عنها تفصيلا : اما عن صحيحة عبدالرحمان بن الحجاج (١) فالمتبادر منها من لفظ « وجب » معنى لزم وثبت ، وهو اعم من الوجوب بالمعنى المصطلح ، وكذلك صحيحة زرارة (٢) وإلا لزم فيها تعلق التكليف بالنائم ، لان المتعارف في كلامهم (عليهم السلام) اطلاق الفريضة على الواجب بالمعنى المصطلح ، واطلاق الواجب على المعنى العرفي اي اللزم الثابت ، ولا شك في ثبوت الوضوء - مثلا - في الذمة بمجرد الاتيان بالسبب ، بمعنى جواز فعله بل استجابته مع عدم وجود مانع من حين حصول السبب . وجواز الدخول به في المشروط به . واما موثقة بكير بن اعين (٣) ففيها اجمال لاحتمال ورودها على ما هو الغالب من ارادة الوضوء عند ارادة ما هو مشروط به . واما صحيحة عبدالرحمان ابن ابي عبدالله (٤) فليس المراد بها الوجوب . والا لزم وجوب الفورية . واما صحيحة محمد بن مسلم (٥) ففيها تعليق الأمر بالاغتسال على الارادة ، فلا دلالة فيها على الوجوب بالمعنى المصطلح .

ومما يرشد الى ما ذكرناه ورود هذه الاخبار اما في مقام بيان الناقض ، او بيان آداب الاغتسال ، أو كراهة النوم على الجذابة ، أو نحو ذلك ، لا بيان وقت تعلق التكليف و (خامسها) — المعارضة بالاخبار الكثيرة ايضا :

ومنها — صحيحة زرارة المذكورة في كلامه (قدس سره) (٦) وما اورده عليها فقد عرفت ما فيه . وانت خبير بانها اوضح دلالة واخص مدلول مما اورده من الاخبار فيتعين تقييدها بها جميعا .

ومنها — ما رواه في الفقيه (٧) من العلل التي كتبها الرضا (عليه السلام) الى محمد بن سنان : « ان علة الوضوء التي من اجلها صار على العبد غسل الوجه والذراعين

(١) و (٢) و (٣) و (٤) و (٦) المتقدمة في الصحيفة ١٢٧

(٥) المتقدمة في الصحيفة ١٢٨

(٧) ج ١ ص ٣٥ ، وفي الوسائل في الباب - ١٥ - من ابواب الوضوء .

ومسح الرأس والقدمين ، فلقيامه بين يدي الله ... الحديث « وروايات الفقيه وان ضعف سندها لارسال او غيره فهي متلقاة عندهم بالقبول كما صرح به جملة من الفحول . ومنها — ما رواه في كتاب العيون (١) والعلل من علل الفضل بن شاذان عن الرضا (عليه السلام) قال : « إنما امر بالوضوء وبدى به لأن يكون العبد طاهراً اذا قام بين يدي الجبار ... الحديث « ولا يخفى ما فيها من ظهور الدلالة على الوجوب الغيري ومنها — ما رواه في الكافي (٢) في باب ان الارض للامام ( عليه السلام ) عن ابي بصير عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) قال : « ان الامام — يا أبا محمد — لا يبيت ليلة ولله في عنقه حق يسأله عنه » مع ما رواه الصدوق في الفقيه (٣) عن الصادق ( عليه السلام ) : « أنا انام على ذلك — يعني حدث الجنابة — حتى اصبح ، وذلك اني اريد ان اعود » . ومنها — صحيحة الحلبي عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٤) « في الصائم يتوضأ فيدخل الماء حلقه ؟ قال : ان كان وضوؤه لصلاة فريضة فليس عليه قضاء ، وان كان وضوؤه لصلاة نافلة فعليه القضاء » .

ومنها — ما رواه الكليني (٥) عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) في حديث طويل قال : « ان الله فرض على اليمين ان لا يبطش بها الى ما حرم الله وان يبطش بها الى ما امر الله عز وجل ، وفرض عليهما من الصدقة ، وصلة الرحم . والجهاد في سبيل الله والطهور للصلوات ... الحديث » .

(١) ص ٢٥٢ ، وفي العلل ص ٩٦ ، وفي الوسائل في الباب - ١ - من ابواب الوضوء .

(٢) في الصحيفة ٨-٤ من الجزء الاول من الاصول .

(٣) ج ١ ص ٤٧ وفي الوسائل في الباب - ٢٥ - من ابواب الجنابة .

(٤) المروية في الوسائل في الباب - ٢٣ - من ابواب ما يمسك عنه الصائم

(٥) في الصحيفة ٣٣ من الجزء الثاني من الاصول ، وفي الوسائل في الباب - ١٤ -

من ابواب الجنابة وفي الباب - ٢ - من ابواب جهاد النفس .

ومنها — الاخبار الواردة في من عليها غسل الجنابة وفجاءها الحيض قبل ان تغتسل من قوله ( عليه السلام ) في بعضها (١) : « قد جاءها ما ينسد الصلاة فلا تغتسل » وفي آخر (٢) « قد أتانا ما هو أعظم من ذلك » وفي جملة منها (٣) « تجعله غسلًا واحدًا بعد طهرها » وفي بعض (٤) « ان شئت ان تغتسل فعلت . وان لم تفعل فليس عليها شيء » . ولا يخفى أن جميع ذلك إنما يتمشى وينطبق على الوجوب الغيري دون الوجوب النفسي إلا بتكلفات بعيدة وتمحلات غير سديدة .

هذا . وقد عرفت سابقاً (٥) دلالة الآية على ذلك ايضاً ، فتكون منطبقة على هذه الأخبار ، مرجحة لها لو ثبتت المعارضة في هذا المضمار .

## المقصد الثاني

### في الغاية المستحبة

(فنها) — الصلاة المستحبة ، وربما سبق الى بعض الاوهام — كما نقله بعض الاعلام هنا — وجوب الوضوء لصلاة النافلة ، بناء على ترتب الاثم على فعل النافلة بدون وضوء . وهو خطأ محض ، فان الاثم إنما يتوجه الى الفعل المذكور لان فعل النافلة من غير وضوء تشريع محرم ، فالاثم إنما ترتب على ذلك لاعلى الترك ، واحدها غير الآخر .

(١) وهي حسنة السكاكيلي المروية في الوسائل في الباب - ١٤ - من ابواب الجنابة ، وفي الباب - ٢٢ - من ابواب الحيض .

(٢) وهي رواية سعيد بن يسار المروية في الوسائل في الباب - ٢٢ - من ابواب الحيض

(٣) وهي موثقات حجاج الخشاب ووزارة وابن بصير وعبدالله بن سنان المروية

في الوسائل في الباب - ٤٣ - من ابواب الجنابة .

(٤) وهي موثقة عمار المروية في الوسائل في الباب - ٤٣ - من ابواب الجنابة ، وفي

الباب - ٢٢ - من ابواب الحيض . (٥) في الصحيفة ١٢٩

وربما اطلق على هذا النوع من التذب اسم الواجب تجزأ ، لمشابهة الواجب في الشرطية وعدم صحة الفعل إلا به وان كان في حد ذاته مندوباً . ويعبر عنه بالوجوب الشرطي اشارة الى علاقة التجوز ، ولعله من ذلك مرمى الوهم .

والاخبار الدالة على الوضوء لصلاة النافلة متفرقة في جملة من الصلوات اسكن ليس فيها تصريح بالاستحباب ، ولعل المتمسك في ذلك البناء على ان شرط المستحب مستحب كما ان شرط الواجب واجب ، والاجماع كما نقله جملة من الأصحاب .

ويدل على الاشتراط في الجميع عموم قوله ( عليه السلام ) في صحيفة زرارة (١) : « لا صلاة إلا بطهور ... » وقوله ( عليه السلام ) في حسنة الحلبي (٢) : « الصلاة ثلاثة أثلاث : ثلث طهور وثلث ركوع وثلث سجود » .

و ( منها ) — الطواف المستحب ، وهل الوضوء هنا شرط لصحته كصلاة النافلة أو لوقوعه على الوجه الاكل ، فيصح بدونه ؟ خلاف سيأتي الكلام عليه ان شاء الله تعالى في موضعه .

و ( منها ) — دخول المساجد ، لرواية مرازم بن حكيم المروية في كتاب مجالس الصدوق (٣) عن الصادق ( عليه السلام ) انه قال : « عليكم باتيان المساجد فانها بيوت الله في الأرض ، ومن اتاها متطهراً طهره الله من ذنوبه ، وكتب من زواره » وروى الصدوق في الفقيه (٤) مرسلًا : « ان في التوراة مكتوب ان يوتي في الارض

(١) المروية في الوسائل في الباب - ٩ - من ابواب احكام الخلوة ، وفي الباب - ١٠ - من ابواب الوضوء ، وفي الباب - ١٤ - من ابواب الجنابة .

(٢) المروية في الوسائل في الباب - ٩ - من ابواب الركوع . وفي الباب - ٢٨ - من ابواب السجود .

(٣) في الصحيفة ٢١٦ وفي الوسائل في الباب - ١٠ - من ابواب الوضوء .

(٤) ج ١ ص ١٥٤ وفي الوسائل في الباب - ١٠ - من ابواب الوضوء ، وفي الباب - ٣٩ - من احكام المساجد .

المساجد ، فطوبى لعبد تطهر في بيته ثم زارني في بيتي .. الحديث « ولاستحب صلاة التحية بعد دخولها الموقوفة على الطهارة .

ويتأكد مع ارادة الجلوس فيها . لمرسلة العلاء بن الفضيل عن رواده عن أبي جعفر (عليه السلام) (١) قال: « إذا دخلت المسجد وانت تريد ان تجلس فلا تدخله إلا طاهراً ... » و (منها) — قراءة القرآن ، لرواية محمد بن الفضيل المروية في كتاب قرب الاسناد (٢) قال : « سألت أبا الحسن (عليه السلام) : اقرأ المصحف ثم بأخذني البول فاقوم فأبول واستنجي واغسل يدي ، واعدود الى المصحف فأقرأ فيه ؟ قال : لا حتى تنوضاً للصلاة » .

وفي كتاب الخصال (٣) في حديث الاربعة « قال امير المؤمنين (عليه السلام) : لا يقرأ العبد القرآن إذا كان على غير طهور حتى يتطهر » .

وبعض المتأخرين لما لم يقف على المستند في الحكم المذكور علله بالشبهة والتعظيم . و (منها) — مسه وحمله ، لموثقة ابراهيم بن عبد الحميد المتقدمة في ادلة محريم مس خط المصحف على المحدث (٤) .

و (منها) — النوم . لرواية محمد بن كردوس عن الصادق (عليه السلام) (٥) قال : « من تطهر ثم آوى الى فراشه بات وفراشه كسجده ... » .

ورواه البرقي في كتاب المحاسن (٦) عن حفص بن غياث عنه (عليه السلام) ،

(١) المروية في الوسائل في الباب - ١٠ - من ابواب الوضوء ، وفي الباب - ٣٩ - من احكام المساجد .

(٢) في الصحيفة ١٧٥ وفي الوسائل في الباب - ١٣ - من ابواب قراءة القرآن .

(٣) ج ٢ ص ١٦٥ وفي الوسائل في الباب - ١٣ - من ابواب قراءة القرآن .

(٤) في الصحيفة ١٢٢

(٥) المروية في الوسائل في الباب - ٩ - من ابواب الوضوء .

(٦) في الصحيفة ٤٧ ، وفي الوسائل في الباب - ٩ - من ابواب الوضوء .

وزاد في آخره « فان ذكر انه ليس على وضوء فتيمم من دثاره كائناً ما كان لم يزل في صلاة ما ذكر الله تعالى » .

و ( منها ) — نوم الجنب ، لصحيفة الحلبي (١) قال : « سئل ابو عبدالله ( عليه السلام ) عن الرجل أينبغي له ان ينام وهو جنب ؟ قال : يكره ذلك حتى يتوضأ » .  
و ( منها ) — صلاة الجنائز ، لرواية عبد الحميد بن سعيد (٢) قال : « قلت لابي الحسن ( عليه السلام ) : الجنائز يخرج بها ولست على وضوء ، فان ذهبت اتوضأ فالتفتي الصلاة . أيجزني ان اصلي عليها وانا على غير وضوء ؟ قال : تكون على طهر احب الي » .

و ( منها ) — السعي في حاجة ، لصحيفة عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٣) قال : « سمعته يقول : من طلب حاجة وهو على غير وضوء فلم تقض فلا يلومن إلا نفسه » .

وطعن بعض فضلاء متأخري المتأخرين في الدلالة ، معللاً بان مفاده ان الحاجة بدون الوضوء لا تقضى . فينبغي ان يطلب الحاجة فيما اذا توضأ بالوضوء الذي رخص فيه من الشارع . لانه عبادة موقوفة على الاذن ، وليس فيه دلالة على الاذن والرخصة للوضوء في وقت طلب الحاجة ، كما تشهد به الفطرة السليمة . انتهى .  
وفيه نظر ، فان الظاهر من العبارة كون ذلك كناية عن الحث على الوضوء لاجل ذلك ، كما ورد نظيره في استحباب التحنك والحث عليه بعد التعمم وعند الخروج في السفر .

(١) المروية في الوسائل في الباب - ١١ - من ابواب الوضوء ، وفي الباب - ٢٥ - من ابواب الجنابة .

(٢) المروية في الوسائل في الباب - ٢١ - من ابواب صلاة الجنائز .

(٣) المروية في الوسائل في الباب - ٦ - من ابواب الوضوء .

كقوله ( عليه السلام ) (١) : « من تعمم ولم يتحنك فاصابه داء لا دواء له فلا يلومن إلا نفسه » .

وفي أخرى (٢) « من اعتم ولم يدر العمامة تحت حنكه فاصابه ألم لا دواء له فلا يلومن إلا نفسه » .

وفي وثيقة عمار عن أبي عبدالله ( عليه السلام ) (٣) « من خرج في سفر ولم يدر العمامة تحت حنكه فاصابه ألم لا دواء له فلا يلومن إلا نفسه » .

فان المتبادر من ذلك هو استحباب التحنك لاجل الامرين المذكورين .

و ( منها ) — الجنب اذا اراد ان يغسل ميتاً ولما يغتسل .

و ( منها ) — غاسل الميت إذا اراد ان يأتي أهله قبل الغسل .

ويدل عليها حسنة شهاب بن عبد ربه (٤) قل : « سألت أبا عبدالله ( عليه السلام ) عن الجنب يغسل الميت ، أو من غسل ميتاً ، يأتي أهله ثم يغتسل ؟ فقال : هما سواء لا بأس بذلك ، اذا كان جنباً غسل يديه وتوضأ وغسل الميت وهو جنب ، وان غسل ميتاً ثم أتى أهله توضأ ثم أتى أهله ويمزجه غسل واحد لهما » .

و ( منها ) — المجامع اذا اراد الجماع مرة أخرى ولما يغتسل ، وهذا الموضع غير المذكور في كتب الاصحاب .

ويدل عليه رواية الوشاء ، رواها الاربلي في كتاب كشف الغمة (٥) من كتاب

(١) في حسنة ابن أبي عمير المروية في الوسائل في الباب - ٢٦ - من ابواب لباس المصلي

(٢) وهي رواية عيسى بن حمزة المروية في الوسائل في الباب - ٢٦ - من ابواب

لباس المصلي .

(٣) المروية في الوسائل في الباب - ٢٦ - من ابواب لباس المصلي .

(٤) المروية في الوسائل في الباب - ٤٣ - من ابواب الجنابة ، وفي الباب - ٣٤ -

من ابواب غسل الميت .

(٥) في الصحيفة ٢٦٩ ، وفي الوسائل في الباب - ١٣ - من ابواب الوضوء .

دلائل الخبري عن الوشاء قال : « قال فلان بن محرز بلغنا ان أبا عبدالله ( عليه السلام ) كان اذا اراد ان يعاود أهله الجماع توضأ وضوء الصلاة ، فاحب ان تسأل أبا الحسن الثاني ( عليه السلام ) عن ذلك . قال الوشاء : فدخلت عليه فابتدأني من غير ان أسأله فقال : كان أبو عبدالله ( عليه السلام ) إذا جامع واراد ان يعاود توضأ للصلاة وإذا اراد ايضاً توضأ للصلاة » .

و ( منها ) — التأهب لصلاة الفريضة ، لما رواه الشهيد في الذكرى (١) من قولهم ( عليهم السلام ) : « ما قر الصلاة من آخر الطهارة حتى يدخل الوقت » .  
وبدل عليه ايضاً ما ورد في الأخبار (٢) من الأمر بصلاة الفريضة حين يدخل الوقت .

و ( منها ) — جماع الحامل ، لما في وصيته ( صلى الله عليه وآله ) لعلي ( عليه السلام ) قال : « يا علي اذا حملت امرأتك فلا تجامعها إلا وأنت على وضوء ، فانه ان قضى بينكما ولد يكون اعمى القلب بخيل اليد » رواه الصدوق في كتاب المجالس والعلل (٣) .  
و ( منها ) — ما لا يشترط فيه الطهارة من مناسك الحج : لما سيأتي في بابه ان شاء الله تعالى .

و ( منها ) — الدخول من سفر ، لما رواه الصدوق في المقنع (٤) قال : « وروى عن الصادق ( عليه السلام ) قال من قدم من سفر فدخل على أهله وهو على غير وضوء ورأى ما يكره فلا يلومن إلا نفسه » .

- 
- (١) في التلخيص الثالث من المواقيت ، وفي الوسائل في الباب - ٤ - من ابواب الوضوء  
(٢) المروية على الاختلاف في الباب - ٣ - و ٦٥٥ و ١٨ و ٢٨ - من ابواب المواقيت  
(٣) رواه في المجالس ص ٣٣٩ وفي العلل ص ١٧٥ ، وفي الوسائل في الباب - ١٣ - من ابواب الوضوء ، وفي الباب - ١٥٤ - من مقدمات النكاح وآدابه  
(٤) لم نعثر على هذه الرواية في المقنع بعد الفحص عنها في مظانها



و ( منها ) — لمن اراد ان يدخل الميت قبره ، لرواية محمد بن مسلم والحلي عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (١) في حديث قال : « توضأ اذا ادخلت الميت القبر » .  
و ( منها ) — السكون على الطهارة ، لما رواه الديلمي في الارشاد (٢) عنه ( صلى الله عليه وآله ) قال : « قال الله تعالى : من أحدث ولم يتوضأ فقد جفائي . . الحديث » .  
وما رواه الراوندي في نوادره عن الكاظم عن آباءه عن علي ( عليهم السلام ) (٣) قال : كان اصحاب رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) اذا بالوا توضؤوا او تيمموا مخافة ان تدرهم الساعة » .

و ( منها ) — التجديد ، لرواية ابي بصير ومحمد بن مسلم المروية في الخصال (٤) عن الصادق عن آباءه عن امير المؤمنين علي ( عليهم السلام ) قال : « الوضوء بعد الطهور عشر حسنات فتطهروا » ورواه في كتاب المحاسن (٥) مثله .  
ومرسلة سعدان عن بعض اصحابه عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٦) قال : « الطهر على الطهر عشر حسنات » والاخبار بذلك مستفيضة .  
ويتأكد لصلاة المغرب والغداة ، لرواية سماعة عن ابي الحسن موسى ( عليه السلام ) (٧) قال : « من توضأ للمغرب كان وضوؤه ذلك كفارة لما مضى من ذنوبه في يومه إلا الكبائر ، ومن توضأ للصبح كان وضوؤه ذلك كفارة لما مضى من ذنوبه في ليلته إلا الكبائر » .

- 
- (١) المروية في الوسائل في الباب - ٣١ - وفي الباب - ٥٣ - من ابواب الدفن .  
(٢) ص ٥٨ طبع النجف ١٣٧٤ وفي الوسائل في الباب - ١١ - من ابواب الوضوء .  
(٣) رواه صاحب المستدرک في الباب - ١١ - من ابواب الوضوء .  
(٤) ص ١٦١ في حديث الاربعائة ، وفي الوسائل في الباب - ١ - من ابواب نواقض الوضوء ، وفي الباب - ٨ - من ابواب الوضوء .  
(٥) ص ٤٧  
(٦) و (٧) المروية في الوسائل في الباب - ٨ - من ابواب الوضوء .

ولصلاة العشاء ، لرواية أبي قتادة عن الرضا ( عليه السلام ) (١) قال : « تجديد الوضوء لصلاة العشاء يحو لا والله وبلى والله » .

و ( منها ) — ارادة وطء جارية بعد وطء اخرى ولما يغتسل ، لم يرسل ابن أبي نجران عن رواه عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) (٢) قال : « اذا أتى الرجل جاريته ثم اراد ان يأتي اخرى توطأ » .

و ( منها ) — ذكر الحائض على المشهور ، ونقل في المختلف عن علي بن بابويه القول بالوجوب ، وهو ظاهر ابنه الصدوق في الفقيه ، حيث نقل ذلك (٣) عن ابيه في رسالته اليه بما لفظه : « وقال أبي في رسالته الي : اعلم الى ان قال : يجب عليها عند حضور كل صلاة ان تتوضأ وضوء الصلاة وتجلس مستقبل القبلة » فان نقله ذلك وجموده عليه يدل على اختياره .

والذي وقفت عليه من الاخبار في ذلك صحيحة زرارة عن أبي جعفر ( عليه السلام ) (٤) وفيها « وعليها ان تتوضأ وضوء الصلاة عند وقت كل صلاة ثم تقعد في موضع طاهر فتذكر الله ... الحديث » .

وحسنة زيد الشام عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) (٥) وفيها « ينبغي للحائض ان تتوضأ عند وقت كل صلاة ... الحديث » .

(١) المروية في الوسائل في الباب - ٨ - من ابواب الوضوء .

(٢) المروية في الوسائل في الباب - ١٥٤ - من مقدمات النكاح وآدابه . ولا يخفى ان هذه الرسالة - كما في المتن وفي التهذيب ج ٢ ص ٢٤٢ وفي الوافي ج ١٢ ص ١٠٧ - هي رسالة عبد الرحمن ابن أبي نجران القيمي ، ولكن في الوسائل ذكر عثمان بن عيسى بدل ابن أبي نجران (٣) ج ١ ص ٥٠ .

(٤) المروية في الوسائل في الباب - ١٤ - من ابواب الوضوء . وفي الباب - ٤٠ - من ابواب الحيض

(٥) المروية في الوسائل في الباب - ٤٠ - من ابواب الحيض

ورواية معاوية بن عمار عن أبي عبد الله (عليه السلام) (١) قال : « تتوضأ المرأة الحائض إذا أرادت ان تأكل . وإذا كان وقت الصلاة توضأت واستقبلت القبلة ... الحديث » .

وحسنة محمد بن مسلم (٢) قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الحائض تطهر يوم الجمعة وتذكر الله ؟ قال : أما الطهر فلا . ولكنها تتوضأ في وقت الصلاة ثم تستقبل القبلة ... الحديث » .

وصحيفة الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٣) قال : « وكن نساء النبي (صلى الله عليه وآله) لا يقضين الصلاة إذا حضن ، ولكن يحتشين حين يدخل وقت الصلاة ويتوضأن ... الحديث » .

وفي كتاب الفقه الرضوي (٤) قال (عليه السلام) : « ويجب عليها عند حضور كل صلاة ان تتوضأ وضوء الصلاة وتجلس ... الحديث » .  
والظاهر ان عبارة الفقيه مأخوذة من الكتاب المذكور كما قدمنا الاشارة اليه آنفاً ، لاتفاق لفظي العبارة والحديث .

وفي كتاب دعائم الاسلام (٥) عن أبي جعفر (عليه السلام) انه قال : « انا نأمر نساءنا الحيض ان يتوضأن عند وقت كل صلاة ، فيسبغن الوضوء ويحتشين بخرق ، ثم يستقبلن القبلة من غير ان يفرضن صلاة ، الى ان قال : فقيل لابي جعفر (عليه السلام) : فان المغيرة زعم انك قلت يقضين الصلاة فقال : كذب المغيرة ، ما صلت امرأة من نساء رسول الله (صلى الله عليه وآله) ولا من نساؤنا وهي حائض ، وإنما يؤمرن بذكر الله ... كما وصفنا - ترغيباً في الفضل واستحباباً له » .

هذا ما وقفت عليه من أخبار المسألة . وظاهر لفظ « عليها » في الرواية الاولى

(١) و (٢) و (٣) المروية في الوسائل في الباب - ٤٠ - من ابواب الحيض ،

(٤) في الصحيفة ٢١ (٥) ج ١ ص ١٥٥

الوجوب ، قيل : وظاهر لفظ « ينبغي » في الثانية الاستحباب . وفيه تأمل ، فانه وان اشتهر كونه كذلك في عرف الناس - وربما وجد في الاخبار بهذا المعنى ايضاً - الا ان اكثر استعمال « ينبغي » و « لا ينبغي » في الاخبار بمعنى الوجوب والتحريم ، وقد حضرني من الاخبار ما يشتمل على خمسة عشر موضعاً يتضمن ما ذكرناه . واما الثالثة فقيل : ان الأمر بالوضوء في صدرها قرينة على استحباب الوضوء للذكر المذكور بعده . وفيه نظر ، لعدم الملازمة بينها المقتضية لذلك ، واشتمال الرواية على الأوامر الوجوبية والندبية غير عزيز في الاخبار . واما الرابعة فلا ظهور لها في الاستحباب زيادة على الوجوب ، وكذلك الخامسة . واما السادسة فهي ظاهرة في الوجوب . واما السابعة فظاهرة في الاستحباب .

وانت خبير بانه لو لم يرجح الوجوب منها على الاستحباب فلا يرجح العكس ، والمسألة محل توقف ، والشهرة غير مرجحة إلا ان تكون في الصدر الاول . وهي غير معاملة سيما مع مخالفة هذين العمدين . وتوقف شيخنا صاحب رياض المسائل وحياض الدلائل ، ونفي بعد القول الثاني عن الصواب . وهو كذلك لما عرفت .  
( منها ) — وضوء الميت مضافاً الى غسله على المشهور ، وسيجيء تحقيقه في محله ان شاء الله تعالى .

( منها ) — كتابة القرآن : لصحيفة علي بن جعفر المتقدمة (١) في مسألة حكم مس القرآن للمحدث بناء على أحد احتماليهما .

وزاد بعض الاصحاب استحباب الوضوء للجنب اذا اراد ان يأكل ، لصحيفة الحلبي (٢) المتضمنة « انه اذا كان الرجل جنباً لم يأكل ولم يشرب حتى يتوضأ » .  
وصحيفة عبدالرحمان (٣) قال : « قلت أياكل الجنب قبل ان يتوضأ ؟ قال : انا لنكسل ، واسكن يغسل يده ، والوضوء افضل » .

(١) في الصحيفة ١٢٣ (٢) و(٣) المروية في الوسائل في الباب - ٢٠ - من ابواب الجنابة .

واستظهر بعض مشايخنا المحققين من متأخري المتأخرين حمل الوضوء هنا على غسل اليد ، كما ورد في حسنة زرارة (١) « الجنب اذا اراد أن يأكل ويشرب غسل يده وتمضمض وغسل وجهه ... » ومثلها رواية السكوني (٢) وهو اقرب ، لان اطلاق الوضوء في الاخبار على ذلك منتشر . والمفصل يحكم على المجمل ، ويؤيده ان الغسل هو المنسوب الى الاكل والشرب .

والمشهور ايضاً عد زيارة المقابر ، ولم اقف بعد الفحص على مستنده . وعد جماع المحتلم ايضاً ، ولم اقف ايضاً على دليله ، وما استدلوا به عليه من قوله (صلى الله عليه وآله) (٣) : « يكره ان يغشى الرجل المرأة وقد احتلم حتى يغتسل من احتلامه ... الخبر » فلا تعرض فيه للوضوء - كما ترى - بوجه .

وزاد بعضهم ما روى فيه الوضوء من الاسباب الزائدة مما قدمنا ذكره ، كاللذي والرعاف ، والقي ، وقراءة الشعر الباطل زيادة على اربعة آيات ، ونحو ذلك . والظاهر - كما قدمنا ذكره - حمل تلك الأخبار على التقية (٤) .

وزاد بعضهم ايضاً استحباب الوضوء للحاكم اذا جلس للقضاء بين الناس . ولم اقف على دليله .

وزاد بعض آخر استحباب الوضوء لمن غسل ميتاً اذا اراد تكفينه قبل الغسل . فان اراد به الوضوء المجامع لغسل المس - كما صرح به شيخنا الشهيد الثاني في الروضة - فلا وجه لعهده في هذا المقام ، مع انه لا نص على استحبابه هنا ايضاً ، وان اراد ان منشأ الاستحباب هو تلك الغاية المذكورة ، ففيه انه لا دليل عليه كما اعترف به غير واحد

(١) و(٢) المروية في الوسائل في الباب - ٢٠ - من ابواب الجنابة

(٣) المروى في الوسائل في الباب - ٧٠ - من ابواب مقدمات النكاح وآدابه .

(٤) تقدم في التعليقة ٥ ص ١١٠ والتعليقة ٦ ص ١١٤ والتعليقة ١ ص ١١٦

ما يتعلق بذلك .

## فائدتان :

(الاولى) — قد عرفت في جملة ما تقدم (١) استحباب الوضوء للتجديد ، ولاريب — كما هو ظاهر المذهب — في شرعيته وان تراعى مع الفصل بصلاة ولو نافلة ، لاطلاق الآية (٢) والرواية عموماً وخصوصاً . اما بدونه فهل يشرع مطلقاً ، او لامطلقاً ، اومع الفصل بمجده له في الجملة وبدونه فلا ؟ احتمالات :

واطلاق الاخبار — كقولهم (عليهم السلام) (٣) : « الوضوء على الوضوء نور على نور » وقولهم (٤) « من جدد وضوءه من غير حدث جدد الله توبته من غير استغفار » وقولهم (٥) : « الطهر على الطهر عشر حسنات » — يدل على الأول . وبه قطع في التذكرة ، وتوقف في الذكرى في استحبابه لمن لم يصل بالاول ، ورجح فيها عدم استحبابه لصلاة واحدة اكثر من مرة ، وهو ظاهر الصدوق في الفقيه في مسألة تثنية الغسل في الوضوء كما سيأتي ، حيث حمل اخبار التثنية على التجديد .

واحتمل بعض المتأخرين تفصيلاً بأنه يمكن ان يقال مع الفصل الكثير الذي يحتمل طرو الحثث بعده وعدم تذكره ، يتحقق التجديد عرفاً ، مع ان فيه نوعاً من الاحتياط . ثم ان ظاهر الاصحاب اختصاص التجديد بطهارة الوضوء بمعنى الوضوء بعد الوضوء ، واما الوضوء بعد الغسل ، والغسل بعد الغسل ولو مع الفصل بصلاة ، فلم يتعرضوا له ، وربما ايد المنع ورود الاخبار ببديعية الوضوء مع غسل الجنابة .

واستظهر شيخنا المجلسي (قدس سره) في كتاب البحار استحباب التجديد في الصورة الاولى اذا صلى بينهما ، لرواية ابي بصير ومحمد بن مسلم المقدمة (٦) نقلاً عن

(١) و(٦) في الصحيفة ١٤١

(٢) وهي قوله تعالى : « يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا ... الآية »

(٣) و(٤) و(٥) المروية في الوسائل في الباب - ٨ - من ابواب الوضوء .

كتاب الحصال الدالة على ان « الوضوء بعد الطهور عشر حسنات » قال : و « المتبادر من اخبار كونه بدعة اذا وقع بلافاصلة . ثم قال : ولعل الاحتياط في الترك » انتهى .  
ونفى بعض البعد عن استحباب تجديد الغسل لمرسلة سعدان المتقدمة (١) .  
( الثانية ) — قد انتشر الخلاف بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) في استحابة الصلاة بالوضوء لاحد الغايات المذكورة ، وسيأتي ان شاء الله تعالى تفصيل الكلام في المسألة في مبحث النية .

## المطلب الثالث

في الكيفية ، وهي تشمل على المندوب والواجب ، فبسط القول في هذا المطلب يقتضي جعله في فصلين :

## الفصل الاول

في المندوب ، وهو امور :

( منها ) — وضع الاناء الذي يتوضأ منه على اليمين ، ذكره الاصحاب (رضوان الله عليهم) ولم نقف له على مستند في اخبارنا . وبذلك ايضاً صرح جمع من اصحابنا واستدل على ذلك ببعض الامور الاعتبارية ، والروايات العامة (٢) وفيه ما لا يخفى ولاسيا وقد ورد في بعض صحاح زرارة الواردة في حكاية الوضوء اليأني (٣) قال :  
« فدعى بقعب فيه شي من ماء ثم وضعه بين يديه ... » .

هذا اذا كان الاناء واسع الرأس ، اما اذا كان ضيق الرأس يحتاج الى الصب

(١) في الصحيفة ١٤١

(٢) في صحيح البخارى (باب التيمن في الوضوء) عن عائشة كان النبي (ص) يعجبه التيمن في تنعله وترجله وطهوره وفي شأنه كله .

(٣) المروية في الوسائل في الباب - ١٥ - من ابواب الوضوء .

منه ، فقد ذكر جمع من الاصحاب وضعه على اليسار ليصب منه في اليمين ، ولا ريب في كونه ايسر إلا اني لم اقف فيه على نص .

و ( منها ) — غسل اليدين — قبل ادخالها الاناء ان لم يكن غسلها سابقاً حال الاستنجاء او غيره — مرة من حلت البول ، ومرتين من الغائط ، ومن النوم مرة ، وظاهر المعبر الاجماع على ذلك :

وبدل على الاولين صحيحة الحلبي المتقدمة (١) وعلى الثالث موثقة عبدالكريم بن عتبة الهاشمي (٢) قال : « سألت أبا عبدالله ( عليه السلام ) الى ان قال : فانه استيقظ من نومه ولم يبل ، أيدخل يده في وضوئه قبل أن يغسلها ؟ قال : لا لانه لا يدري حيث باتت يده فيغسلها » ومثلها رواية اخرى لهايضاً (٣) .

ومما يدل على ان الامر بذلك للاستحباب صحيحة محمد بن مسلم عن احدها ( عليها السلام ) (٤) قال : « سألت عن الرجل يبول ولم يمس يده شيء ، أيغمسها في الماء ؟ قال : نعم وان كان جنباً » والرواية وان كانت مختصة بالبول الا انه لا قائل بالفرق .  
وبدل على ذلك ايضاً قوله ( عليه السلام ) في صحيحة زرارة الواردة في الوضوء البياني (٥) حين غمس كفه في الماء من غير غسل : « هذا اذا كانت الكف طاهرة »

(١) في الصحيفة ٦٥

(٢) المروية في الوسائل في الباب - ٢٧ - من ابواب الوضوء

(٣) اشار اليها صاحب الوسائل في الباب - ٢٧ - من ابواب الوضوء بقوله بعد ذكر روايته المتقدمة : « ورواه الكليني . اعلم » وهي عن الشيخ ، والمراد به في اصطلاح أهل الحديث السكاظم (ع) .

(٤) المروية في الوسائل في الباب - ٧ - من ابواب الاسآر ، وفي الباب - ٢٨ -

من ابواب الوضوء ، وفي الباب - ٤٥ - من ابواب الجنابة

(٥) المروية في الوسائل في الباب - ١٥ - من ابواب الوضوء .



وهو عام ، مضافاً الى اصاله عدم الوجوب (١) .

ونقل بعض مشايخنا المحققين من متأخري المتأخرين ان من الاصحاب من استحباب  
المرتتين في البول . نظراً الى ظاهر رواية حريز عن ابي جعفر ( عليه السلام ) (٢) قال :  
« يغسل الرجل يده من النوم مرة ، ومن الغائط والبول مرتين ، ومن الجنابة ثلاثاً » .  
والظاهر رجحان ما هو المشهور ، لصحة مستنده ، ويؤيد برواية المشايخ الثلاثة له  
وتفرد الشيخ بهذه الرواية ، مع احتمال التأويل فيها باستحباب المرتين من مجموع البول  
والغائط بناء على التداخل واندرج الاقل تحت الاكثر مع الاجتماع ، كما صرح به  
الاصحاب ( رضوان الله عليهم ) لا من كل على الافراد . الا ان الغائط استفيد استحباب  
المرتين فيه من الاجتماع ومن رواية الحلبي (٣) فتى رواية المرة في البول بلا معارض .  
وحدد الاصحاب اليد المغسولة هنا من الزند .

هذا . والظاهر من كلام الاصحاب استحباب غسل اليدين معاً ، وفهم ذلك من  
الاخبار لا يخلو من نوع خفاء ، سيما وقد صرحت رواية عبدالرحمان بن كثير (٤) الواردة  
في حكاية وضوء الامير ( صلوات الله عليه ) انه اكفأ بيده اليسرى على يده اليمنى ،  
وهو ظاهر في ان المغسولة إنما هي اليمنى خاصة . وايضاً فانها هي التي تحتاج الى وضعها  
في الاناء للاعتراف .

ثم ان الظاهر من كلام البعض تخصيص الاستحباب بما اذا كان الوضوء من الاناء

(١) اقول : كلام ابن بابويه في الفقيه يدل على ان من كان وضوؤه من حدث النوم  
ونسى فادخل يده في الماء قبل غسلها فعليه ان يصب ذلك الماء ولا يستعمله ، وان ادخلها في  
الماء من حدث البول والغائط قبل ان يغسلها ناسياً فلا بأس . انتهى . وهو غريب  
( منه رحمه الله ) .

(٢) المروية في الوسائل في الباب - ٢٧ - من ابواب الوضوء . (٣) ص ٦٥

(٤) المروية في الوسائل في الباب - ١٦ - من ابواب الوضوء .

الواسع الرأس دون الضيق الرأس والكثير والجاري ، بناء على التعليل بالنجاسة الوهمية في موثقة عبدالكريم المتقدمة (١) والظاهر - كما صرح به آخرون - التعميم ، نظراً الى اطلاق رواية حريز (٢) وان الأمر بذلك محض تعبد لا للنجاسة ، مع انحصار مورد التوهم في حدث النوم خاصة .

والظاهر - كما استظهره شيخنا البهائي ( عطر الله مرقده ) في كتاب الجبل المتين - عدم اختصاص الحكم المذكور بالرجل وان اختص مورد الاخبار به ، اذ الظاهر عدم الخصوصية ، بل المراد به مطلق الشخص فيدخل في الحكم النساء .

و ( منها ) - التسمية والدعاء عند وضع اليد في الماء ، لما في صحيحة زرارة (٣) قال : « اذا وضعت يدك في الماء فقل : بسم الله وبالله ، اللهم اجعلني من التوايين واجعلني من المتطهرين .. » .

وعند الصب عليها ، لما في رواية عبد الرحمان بن كثير المتقدمة (٤) بما فيها من الدعاء . وروى الصدوق في الخصال (٥) بسند معتبر عن ابي بصير ومحمد بن مسلم عن الصادق ( عليه السلام ) عن آبائه ( عليهم السلام ) قال : « قال امير المؤمنين ( عليه السلام ) : لا يتوضأ الرجل حتى يسمى ، يقول قبل ان يمس الماء : بسم الله وبالله اللهم اجعلني من التوايين واجعلني من المتطهرين . فاذا فرغ من طهوره قال : اشهد ان لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، واشهد ان محمداً عبده ورسوله . فعندها يستحق المغفرة » .

وربما يظهر - من الفاظ الدعاء في الصحيحة المذكورة والرواية الثالثة - كون ذلك في وضع اليد في الماء للاستنجاء ، لتضمنه طلب الجعل من التوايين والجعل من المتطهرين او طلب التوبة والتطهير الموصى الى الآية النازلة في شأن المستنجى بالماء : « ان الله يحب

(١) ص ١٤٨

(٢) ص ١٤٩

(٣) المروية في الوسائل في الباب - ٢٦ - من ابواب الوضوء ، (٤) ص ٦٥

(٥) ج ٢ ص ١٦٦ وفي الوسائل في الباب - ٢٦ - من ابواب الوضوء .

التوايين ويجب المتطهرين « (١) كما تقدم في الاخبار . واما رواية عبدالرحمان فانها صريحة في كون ذلك للاستنجاء كما تقدم ذكره (٢) وحينئذ يبقى الوضع أو الصب لغير الاستنجاء خالياً من الدعاء . نعم يمكن ان يحمل ما رواه في الفقيه مرسل (٣) : « ان امير المؤمنين ( عليه السلام ) كان اذا توضأ قل : بسم الله وبالله وخير الاسماء لله واكبر الاسماء لله وقاهر لمن في السموات وقاهر لمن في الارض ، الحمد لله الذي جعل من الماء كل شيء حي واحيي قلبي بالايمان ، اللهم تب علي وطهرني واقض لي بالحسن وارني كل الذي احب ، وافتح لي بالخيرات من عندك يا سميع الدعاء » على ان ذلك عند الصب او الوضع في الوضوء بحمل قوله : « اذا توضأ » على ارادته والشروع فيه كما هو مجاز شائع .

و ( منها ) — التسمية على الوضوء ، ففي صحيحة ابن ابي عمير عن بعض اصحابه عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٤) قال : « اذا سميت في الوضوء طهر جسدك كله ، واذا لم تسم لم يطهر من جسدك إلا ما مر عليه الماء » ومثلها رواية ابي بصير (٥) . وفي صحيحة العيص بن القاسم عنه ( عليه السلام ) (٦) « من ذكر اسم الله على وضوئه فكأنما اغتسل » الى غير ذلك من الاخبار .

والظاهر من الاخبار صدق التسمية بالاثنيان بها عند ارادة الاستنجاء كما تقدم في حديث عبدالرحمان (٧) وهكذا فيما بعد ذلك من مستحبات الوضوء . وفي حسنة زرارة عن الباقر ( عليه السلام ) (٨) في حكاية الوضوء البياني قال :

(١) سورة البقرة . الآية ٢٢٢ . (٢) و (٧) في الصحيفة ٦٥

(٣) ج ١ ص ٢٧ . وفي الوسائل في الباب - ٢٦ - من ابواب الوضوء ،

(٤) و (٥) و (٦) المروية في الوسائل في الباب - ٢٦ - من ابواب الوضوء

(٨) المروية في الوسائل في الباب - ١٥ - من ابواب الوضوء

« ثم غرّف ملاًها ماءً فوضعها على جبينه ثم قال : بسم الله وسدله ... الحديث » .  
وبالجملة فالظاهر امتداد وقتها من حين الوضع أو الصب للاستنجاء الى الشروع  
في غسل الوجه .

وقد صرح الاصحاب بانه لو تركها نسياناً جاز تداركها في اثناء الوضوء . ولو  
كان عمداً احتمل ذلك ايضاً ، ولو تركها الى آخر الوضوء فالظاهر صحة الوضوء . وهو  
مجمع عليه فتوى والا شهر نصاً .

وروى الشيخ في التهذيب (١) في الصحيح عن ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا  
عن ابي عبدالله (عليه السلام) قال : « ان رجلاً توضأ وصلى . فقال له رسول الله  
( صلى الله عليه وآله ) اعد صلاتك ووضوءك ، ففعل فتوضأ وصلى . فقال له النبي  
( صلى الله عليه وآله ) : اعد وضوءك وصلاتك ، ففعل فتوضأ وصلى ، فقال له النبي  
( صلى الله عليه وآله ) اعد وضوءك وصلاتك ، فأتى امير المؤمنين ( عليه السلام ) وشكى  
ذلك اليه ، فقال : هل نسيت حين توضأت ؟ فقال : لا . قال : فسم على وضوءك  
فسمى وصلى . فأتى النبي ( صلى الله عليه وآله ) فلم يأمره ان يعيد » .

والظاهر - كما صرح به بعض فضلاء متأخري المتأخرين - كون ذلك على جهة  
التأديب والارشاد ، فان لصاحب الشريعة - كما تقدمت الاشارة اليه - السياسة بمثل  
ذلك واعظم منه لثلايتهاون الناس بالسنن .

ومن ظاهر الخبر المذكور استظهر بعض المتأخرين اعادة الوضوء والصلاة لمن  
ترك التسمية على وضوئه ، بل ربما يستفاد منه استحباب اعادة العبادة مطلقاً بترك بعض  
سننها ، وفي الاخبار ما يعضده .

وحمل الشيخ ( قدس سره ) التسمية في الخبر على النية ، قال : لان الالفاظ

ليست بفريضة حتى يعاد من تركها الوضوء ، والالم يطهر مواضع الوضوء بتركها ، لانه لا يكون قد تطهر تاركها .

ورماد بالبعد جملة من تأخر عنه . وهو كذلك ، فان اطلاق التسمية اللفظية على النية القلبية غير معروف ، وعروض النسيان لاصل النية - التي هي عبارة عن مطلق القصد الى الفعل الذي لا يخلو عنه عاقل في فعل من أفعاله كما سيأتي ايضاحه - بعيد جداً نعم محتمل - كما ذكره بعض محدثي متأخري المتأخرين - ان يراد بالنية اخطاران هذا العمل لله بالبال لثلاث يصدر عنه على الغفلة ، ولا يبعد ان يصدق عليه التسمية ، لضمنه اسم الله سبحانه . اسكن فيه انه وان امكن احتماله في اول مرة اسكن الظاهر في الدفعة الثانية بعد امر الرسول ( صلى الله عليه وآله ) بالاعادة عدم امكانه ، فانه لم يقصد فيها سوى امتثال امره ( صلى الله عليه وآله ) حيث ان امره أمر الله تعالى وطاعته طاعته . واحتمل شيخنا صاحب رياض المسائل وحياض الدلائل تأويل كلام الشيخ ان مراده - بقوله : « ان التسمية المنسية هي النية الواجبة ... الخ » - ان التسمية لها فردان : ( احدها ) - مجرد اللفظ الذي لا يكون وسيلة الى تحصيل القصد الى الامثال المسعى بالنية ، ولا ارتباط له بها ، كما هو الحاصل لمن له ادنى مسكة بعروة العقل . و ( ثانيها ) - اللفظ الذي يكون وسيلة الى تحصيله بحيث لا يمكنه احكام النية الالهية ، كما نجد عياناً في بعض من ابتلى بالسوسة في النية ، ولعل صدر الاسلام لما كان قريب العهد بالجاهلية ، بعيد الطبع عن قبول الاحكام الشرعية وتعقل الامور الذهنية ، خصوصاً الاعراب منهم ، حلى لهم اللابس بحلية الملبوس ، وجلى لهم مرآة المعقول بصورة المحسوس فامروا بالنسمة اللفظية الدالة على قصد كون الفعل المشروع فيه باسمه . ليحصل لهم الانتقال منها الى المعنى التي هي النية القلبية ، لوجوب فهم المعنى من اللفظ لمن علم بالوضع انتهى . وهو معنى لطيف الا ان ملاحظة الشيخ له في غاية البعد .

و ( منها ) — الاعتراف باليمين لجميع الاعضاء المغسولة . وهو بالنسبة الى ماعدا غسلها نفسها متجه ومتفقة عليه الاخبار .

أما بالنسبة اليها نفسها فهل يعترف لها باليسرى ويغسلها بها ، أو يعترف بها ثم يديره في اليسرى ويغسل ؟

المشهور الثاني وعليه تدل صحيحة محمد بن مسلم أو ضعيفته . بناء على تضمن سندها رواية العبيدي عن يونس عن أبي جعفر ( عليه السلام ) (١) في حكاية الوضوء البياني ، حيث قال فيها : « ... ثم أخذ كفاً آخر بيمينه فصبه على يساره ثم غسل به ذراعه الأيمن ... » .

ومثلها موثقة الاخوين عثمان بن عيسى (٢) على رواية التهذيب . حيث قال فيها : « .. ثم غمس كفه اليمنى في الماء فغترف بها من الماء فغسل يده اليمنى ... » وأما الكفاي ففيه « اليسرى » بدل « اليمنى » اخيراً .

وعلى الاول تدل صحاح الاخبار كصحيحة زرارة (٣) حيث قال فيها : « ... ثم اعاد يده اليسرى في الاناء فاسدها على يده اليمنى ثم مسح جوانبها ... » ومثلها صحيحة الاخرى (٤) وحسنة بكير (٥) وصححتها (٦) ومنه يظهر قوة القول الاول .

وقضية الجمع جواز الامرين دون افضلية الاعتراف باليمين لغسلها ، وبذلك يظهر لك ما في كلام ثاني الشهيدين في الروض ، حيث قال — بعد ان صرح باستحباب الاعتراف باليمين مطلقاً — : « وفي حديث عن الباقر ( عليه السلام ) انه أخذ باليسرى فغسل اليمنى . وهو لبيان الجواز » انتهى .

و ( منها ) — السواك ، والظاهر انه لا خلاف بين اصحابنا ( رضوان الله عليهم ) في استحبابه مطلقاً وخصوصاً للوضوء والصلاة ، لاستنفاضة الاخبار بذلك .

(١) و (٢) و (٣) و (٤) و (٥) و (٦) المروية في الوسائل في الباب - ١٥ - من ابواب الوضوء .

ومما يدل على الاول موثقة اسحاق بن عمار (١) قال : « قال ابو عبدالله ( عليه السلام ) : من اخلاق الانبياء السواك » .

وروايته ايضاً عنه ( عليه السلام ) (٢) قال : « السواك من سنن المرسلين » .

وصحيفة محمد بن مسلم عن ابي جعفر ( عليه السلام ) (٣) قال : « قال النبي ( صلى الله عليه وآله ) : ما زال جبرئيل ( عليه السلام ) يوصيني بالسواك حتى خفت ان احفى أو أدرد » واحفى بالحاء المهملة وادرد بدالين مهملتين عبارة عن اذهاب الاسنان . الى غير ذلك من الاخبار .

ومما يدل على الثاني قوله ( صلى الله عليه وآله ) في صحيفة معاوية بن عمار عن الصادق ( عليه السلام ) (٤) : « عليك بالسواك عند كل وضوء » .

وقول الصادق ( عليه السلام ) في رواية المعلى بن خنيس (٥) حين سأله عن الاستيائك بعد الوضوء قال : « الاستيائك قبل ان يتوضأ . قل : قلت : أرايت ان نسي حتى يتوضأ ؟ قال : يستاك ثم يتمضمض ثلاث مرات » .

وفي رواية السكوني (٦) « التسوك بالابهام والمسبحة عند الوضوء سواك » .

وفي رواية محمد بن مروان عن ابي جعفر ( عليه السلام ) (٧) في وصية النبي ( صلى الله عليه وآله ) لعلي صلوات الله عليه « عليك بالسواك لكل صلاة » .

وعنه ( صلى الله عليه وآله ) في رواية القداح (٨) « لولا ان اشق على امتي لامرتهم بالسواك مع كل صلاة » اي امرأً ايجابياً وإلا فقد امر ( صلى الله عليه وآله ) لكن استجباً . الى غير ذلك من الاخبار .

(١) و(٢) و(٣) المروية في الوسائل في الباب - ١ - من ابواب السواك

(٤) المروية في الوسائل في الباب - ٣ - من ابواب السواك

(٥) المروية في الوسائل في الباب - ٤ - من ابواب السواك .

(٦) المروية في الوسائل في الباب - ٩ - من ابواب السواك

(٧) و(٨) المروية في الوسائل في الباب - ٥ - من ابواب السواك .

وذهب البعض - من حيث ورود الامر به مطلقاً - إلى انه ليس من مستحبات الوضوء ، ولأمر الحائض والنفساء به .

وفيه ان استحبابه مطلقاً ولو لمثل الحائض والنفساء لا ينافي استحبابه للوضوء والصلاة زيادة على ذلك ، فيكون فيها مؤكداً ، فان الاخبار الدالة على الامر به في خصوص الموضعين - سيما حديث خوف المشقة على الامة ، وقوله ( عليه السلام ) فيما رواه في الفقيه (١) مرسلًا : « السواك شرط الوضوء » - مما يدل على ما قلناه باوضح دلالة و ( منها ) - المضمضة والاستنشاق على المشهور فتوى والاظهر نصاً ، ونقل في المختلف عن ابن ابي عقيل انه قال : « انها ليسا عند آل الرسول ( عليهم السلام ) بفرض ولا سنة » .

والاخبار في ذلك مختلفة على وجه يعسر جمعها .

ففي رواية عبدالرحمان بن كثير المروية بطرق المشايخ الثلاثة (٢) ( نور الله تعالى مضاجعهم ) مسندة في الكافي والتهذيب ومرسلة في الفقيه في حكاية وضوء الامير ( صلوات الله عليه ) : « ... ثم تغمض فقال ، وذكر الدعاء ، ثم استنشق فقال ... الحديث » . وفي رواية عبدالله بن سنان (٣) قال : « المضمضة والاستنشاق مما سن رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) » .

وفي موقعة ابي بصير (٤) حيث سأله عنهما فقال : « هما من الوضوء ، فان نسيتهما فلا تعد » .

(١) ج ١ ص ٣٢ ، وفي الوسائل في الباب - ٣ - من ابواب السواك

(٢) رواها صاحب الوسائل في الباب - ١٦ - من ابواب الوضوء

(٣) المروية في الوسائل في الباب - ٢٩ - من ابواب الوضوء ، والباب - ٢٤ -

من ابواب الجنابة

(٤) المروية في الوسائل في الباب - ٢٩ - من ابواب الوضوء



وفي حديث عهد الأمير ( صلوات الله عليه ) الذي كتبه الى محمد بن ابي بكر لما ولده مصر على ما رواه الشيخ ابو علي في مجالسه (١) « .. وانظر الى الوضوء فانه من تمام الصلاة . تمضمض ثلاث مرات ، واستنشق ثلاثاً ... الحديث ، الى ان قال : فاني رأيت رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) يصنع ذلك ، واعلم ان الوضوء نصف الايمان » .

ورواية عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن ابيه عن آباءه عن علي ( عليهم السلام ) (٢) قال : « جلست اتوضأ ، فاقبل رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) فقال لي : تمضمض واستنشق واستن ... الحديث » .

وفي رواية حكم بن حكيم (٣) بعد السؤال عن المضمضة والاستنشاق من الوضوء هما ، قال : « لا » .

وفي حسنة زرارة (٤) قال : « المضمضة والاستنشاق ليسا من الوضوء » .

ورواية ابي بصير (٥) حيث سأله عنها قال : « ليس هما من الوضوء ، هما من الجوف »

ورواية الحضرمي (٦) قال : « ليس عليك مضمضة ولا استنشاق ، لانها

من الجوف » .

وموثقة شعبة (٧) حيث سأل عنها فقال : « هما من السنة . فان نسيتهما لم يكن

عليك اعادة » .

ورواية زرارة (٨) قال : « ليس المضمضة والاستنشاق فريضة ولا سنة . انما

عليك ان تغسل ما ظهر » .

(١) ص ١٩ وفي الوسائل في الباب - ١٥ - من ابواب الوضوء .

(٢) المروية في الوسائل في الباب - ٢٥ - من ابواب الوضوء .

(٣) و (٤) و (٥) و (٦) و (٧) و (٨) المروية في الوسائل في الباب - ٢٩ - من

ابواب الوضوء .

ورواية علي بن جعفر في كتاب قرب الاسناد (١) حيث سأل اخاه (عليه السلام) عن المضمضة والاستنشاق قال : « ليس بواجب وان تركها لم يعد لها صلاة » .  
وفي كتاب الخصال (٢) في حديث الاربعائة قال : « والمضمضة والاستنشاق سنة ، وطهور للفم والانف » .

هذا ما وقفت عليه من الاخبار المتعلقة بذلك ، وهي - كما ترى - على غاية من التدافع والتنافي . والجمع بينهما ممكن باحد وجهين :

(الاول) - حمل ما دل على نفي كونها من الوضوء على معنى انها ليس من واجباته وان كانا من سننه ، وبهذا جمع الشيخ (عطر الله مرقده) بين الاخبار ، وعليه اكثر اصحابنا (رضوان الله عليهم) ويؤيده نفي الوجوب في رواية قرب الاسناد وظاهر لفظ « ليس عليك » المشعر بنفي الوجوب في رواية الحضري .

وبدل على كونها من سننه رواية عبد الرحمان بن كثير وحديث العهد ورواية عمرو بن خالد، وحينئذ فيحمل ما دل على كونها سنة بقول مطلق على انها من سنن الوضوء ، ومستحباته .

ولا ينافي ذلك نفي كونها فريضة او سنة في رواية زرارة . اذ الظاهر ان المراد بالفريضة فيها ما كان وجوبه بالكتاب ، والسنة ما كان وجوبه بالسنة النبوية ، فهي نفي الوجوب بطريقه ، ويؤيده قوله بعد ذلك : « انما عليك ... الخ » الدال بمفهومه على انه ليس عليه مضمضة ولا استنشاق المشعر - كما عرفت - بنفي الوجوب .

ولعل المبالغة في نفي وجوبها على وجه يوم الناظر نفيها مطلقاً هو الرد على العامة ، من حيث ما اظہر عليهم عليها بل قول جملة منهم بوجوبها ، كما نقله في المنتهى عن احمد واسحاق وابن ابي ليلى ، وبعض منهم خص الوجوب بالاستنشاق ، وبعض خص

(١) في الصحيفة ٨٣ وفي الوسائل في الباب - ٢٩ - من ابواب الوضوء ،

(٢) ج ٢ ص ١٥٧ وفي الوسائل في الباب - ٢٩ - من ابواب الوضوء .

وجوبها بالطهارة الكبرى (١) .

( الثاني ) — حمل النفي في تلك الاخبار على نفي كونها من الوضوء مطلقاً ، يعني لا من واجباته ولا من مستحباته ، وحمل ما عدا ذلك مما دل على كونها سنة على ثبوت استحبابها في حد ذاتها لا لاجل الوضوء .

والى هذا جنح شيخنا المحقق صاحب رياض المسائل وحياض الدلائل وبالغ في نصرته ، فقال بعد ذكر كلام في المقام : « والتحقيق ان تقول يجب الجزم بانها ليسا من سنن الوضوء المنسوبة اليه المرتبطة به ، بحيث علم من الرسول ( صلى الله عليه وآله ) واهل بيته ( صلوات الله عليهم ) قولاً أو فعلاً او تقريراً المواظبة عليها غالباً عند ارادة الوضوء ، وتوظيفها في ذلك الوقت من حيث الخصوص كما هو شأن السنة ، ثم استند الى خلو الاخبار البيانية عنها ، ثم طعن في رواية عبد الرحمن بن كثير بضعف السند ، وفي موثقتي سماعة وابي بصير الدالة اولاهما على انها من السنة . بأنه اعم من المدعى ،

(١) في بدائع الصنائع ج ١ ص ٢١ د عند احمد بن حنبل هما فرضان في الوضوء والغسل جميعاً ، وكذا في تفسير ابن كثير ج ٢ ص ٢٣ . وفي الميزان للشعراني ج ١ ص ١٠٦ د اتفق الأئمة الثلاثة على استحباب المضمضة والاستنشاق في الوضوء ، وفي اشهر الروايتين عن احمد وجوبهما في الحدث الاكبر والصغير ، وفي المحلى ج ٢ ص ٨٤ ما ملخصه المضمضة ليست فرضاً فتركها عمداً أو نسياناً لا يخل بالوضوء والصلاة . واما الاستنشاق بنفسه ثم انثر باصابعه فلا بد منه مرة لا يجزئ الوضوء ولا الصلاة دونها لا عمداً ولا نسياناً . وفي ص ٥٠ قال مالك وانشافى : ليس بالاستنشاق والاستنثار فرضاً لا في الوضوء ولا في الغسل من الجنابة . وقال ابو حنيفة : هما فرض في غسل الجنابة لا الوضوء . وقال احمد وداود : هما فرضان في الوضوء لا في غسل الجنابة ، وليست المضمضة فرضاً لا في الوضوء ولا في غسل الجنابة ، وفي تفسير ابن كثير ج ٢ ص ٢٣ نسب الى ابى حنيفة وجوب المضمضة والاستنشاق في الغسل دون الوضوء ، وذكر ايضاً انه روى عنه وجوب الاستنشاق دون المضمضة . وفي شرح النووي على صحيح مسلم بهامش ارشاد السارى ج ٢ ص ٣١٤ نسب الى ابن ابى ليلى واسحاق بن راهويه الموافقة لاحمد بن حنبل في الوجوب فيها .

واخراهما على انها من الوضوء ، بالمعارضة بصحيفة زرارة (١) « انها ليسا من الوضوء » مع قبولها للتأويل بكونهما من الوضوء الاغوي ، لانهما طهور للفم والانف ، ثم طعن في رواية عمرو بن خالد بضعف السند لاشتماله على رجال من العامة . وانها تنادي بالتقية لاشتمالها على الأمر بغسل الرجلين وتخليل اصابعهما ، ثم قال : فكيف يتجرأ على الفتيا بكون شيء سنة موظفة في شيء مع عدم ورود ما يصلح لاثبات ذلك ، الى ان قال : واما كونهما سنة في الجملة فالظاهر ذلك ، لما ذكرنا من موثقة سماعة (٢) ثم ذكر جملة من الأخبار الدالة بظاهرها على الاستحباب مطلقاً .

اقول : وفيه ( اولاً ) — ان خلو اخبار الوضوء البياني عن ذلك لا يدل على نفي الاستحباب في الوضوء ، لاحتمال تخصيص البيان بما هو الواجب كما صرح به البعض وخلصوها كلاً عن الادعية الموظفة في الوضوء وعن السواك . مع ثبوت استحبابها اجماعاً نصاً وفتوى ، وخلو كثير منها عن التسمية .

و ( ثانياً ) — ان رواية عبدالرحمان وان ضعف سندها بناء على هذا الاصطلاح المحدث الذي لم يرق على اعتباره دليل ، مع ما في جملة من احكامه من القال والقيل ، كما شرحنا بعض ذلك في المقدمة الثانية (٣) إلا انها صحيحة بالدستور القديم والنهج القويم الذي عليه كافة علمائنا المتقدمين من المحدثين والمجتهدين ، سيما الثلاثة المحمدين الذين هم اساطين الدين ونخبة المفتدين ، وقد رووها كلاً في مسانيدهم ، مع تصريحهم في اوائل كتبهم بان جميع ما يروونه صحيح مقطوع على صحته ، وقد اعتمد اصحاب هذا الاصطلاح على كثير من مراسيل الفقيه بناء على ما صرح به في اول كتابه ، كما لا يخفى على من نظر في الكتب الاستدلالية ، على انهم قد قرروا في جملة اصطلاحاتهم جبر الضعف بالشهرة ، وشهرة الرواية المذكورة — بين اصحابنا ( رضوان الله عليهم ) سلفاً وخلفاً

(١) المقدمة في الصحيفة ١٥٧ وقد وصفها هناك بانها حسنة

(٢) المقدمة في الصحيفة ١٥٧ (٣) في الصحيفة ١٤ من الجزء الاول

والعمل بما اشتملت عليه - مما لا يتجشم انكاره ، وقد رواها البرقي في المحاسن (١) ايضاً وهو مؤيد لما قلنا .

و ( ثالثاً ) — ان ما ذكره - من انه لم يعلم من الرسول ( صلى الله عليه وآله ) ولا من أهل بيته ( عليهم السلام ) توظيفها في الوضوء - معارض بانه لم يعلم منهم ايضاً الاثبات بهما في غير حال الوضوء ، فان التجأ الى اطلاق الاخبار بانهما من السنة ، قلنا : العام لا دلالة له على الخاص . وان قيل : الفرض نفي استحبابهما في الوضوء . قلنا : الاستحباب قد ثبت بجملة من الاخبار المذكورة آنفاً كرواية عبد الرحمن المذكورة (٢) ورواية العهد (٣) ورواية عمرو بن خالد (٤) واشتغال آخر الاخيرة على ما يشعر بالتحقيق لا يقتضي بطلان الاستدلال بها على ما عدا موضع الثقة ، إذ سبيلها فيما لا معارض له سبيل العام الخصوص في غير موضع التخصيص ، سيما مع الاعتضاد بما ذكرنا من الاخبار ، وهي موثقة ابي بصير وظاهر موثقة سماعة ، فان قوله فيها : « هما من السنة » وان كان اعم من كونه في الوضوء أم لا إلا ان قوله : « فان نسيتهما ... الخ » يعين ما قلناه ، إذ لا ارتباط بين استحبابهما مطلقاً وبين توهم الاعادة لهما .

وحينئذ فما عدا ما ذكرنا من الأخبار مما كان مطلقاً فسيبيله الحل على المقيد رعاية للقاعدة المقررة ، وما كان متضمناً للنفي فوجهه الحل على نفي الوجوب كما قدمنا . وعلى ذلك تنتظم الاخبار ويزول عنها غبار الغبار .

وما نقله في المختلف عن ابن ابي عقيل هو بعينه مضمون رواية زرارة المتقدمة (٥) لأن من شأنه ( قدس سره ) في كتابه - بل جملة المتقدمين - التعبير بمتون الاخبار ، حينئذ فيحمل كلامه على ما تحمل عليه الرواية ، وبذلك يتبدل الاختلاف بالائتلاف كما لا يخفى على من نظر بعين الانصاف .

(١) في الصحيفة ٤٥ (٢) والآية في الصحيفة ١٦٧

(٣) و(٤) و(٥) في الصحيفة ١٥٧

## فائدة

قد صرح جمع من المتأخرين باستحباب المضمضة والاستنشاق بثلاثة أكف ،  
وأنه مع اعواز الماء يكفي الكف الواحد ، وأنه يشترط تقديم المضمضة أولاً ، وجوز  
العلامة في النهاية أن يتمضمض مرة ويستنشق مرة وهكذا ثلاثاً ، سواء كان الجميع  
بغرفة أو غرفتين أو أزيد .

واعترضهم جمع من متأخريهم بعدم وجود المستند في شيء من هذه التفاصيل  
سوى رواية عبد الرحمن بن كثير (١) فإنها دلت على تقديم المضمضة وعطف  
الاستنشاق عليه بـ « ثم » .

أقول : وقد دلت رواية العهد المتقدمة على التثليث أيضاً ، لكن اعم من أن  
يكون بثلاثة أكف في كل منها أو أقل وإن كان الظاهر الأول ، فيحصل من كلنا  
الروايتين استحباب تقديم المضمضة على الاستنشاق وتثليثها .

و ( منها ) — الدعاء حالة المضمضة والاستنشاق بما ورد عن الأمير ( صلوات الله  
عليه ) في رواية عبد الرحمن بن كثير (٢) حيث قال : « ... ثم تمضمض فقال : اللهم لقني  
حجتي يوم القاك ، واطلق لساني بذكراك ، ثم استنشق فقال : اللهم لا تحرم علي ريح الجنة  
واجعلني ممن يشم ريحها وروحها وطيبها ... » .

و ( منها ) — كون الوضوء بمد اجماعاً نصاً وفتوى ، ومن الاخبار في ذلك  
صحيحة محمد بن مسلم عن أبي جعفر ( عليه السلام ) (٣) قال : « كان رسول الله ( صلى الله  
عليه وآله ) يتوضأ بمد من ماء ويغتسل بصاع » ومثله في صحيحة زرارة (٤) وزاد فيها  
« والمدرطل ونصف ، والصاع ستة ارطال » .

(١) و(٢) الآتية في الصحيفة ١٦٧

(٣) و(٤) المروية في الوسائل في الباب - ٥٠ - من ابواب الوضوء

ورواية أبي بصير (١) قال : « سألت أبا عبد الله ( عليه السلام ) عن الوضوء . فقال : كان رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) يتوضأ بمد ويغتسل بصاع » . وما رواه في الفقيه (٢) مرسلاً قال : « قال رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) : الوضوء مد والغسل صاع ، وسيأتي اقوام من بعدي يستقلون ذلك ، فأولئك على خلاف سنتي ، والثابت على سنتي معي في حظيرة القدس » الى غير ذلك من الاخبار . وما يدل على ان ذلك على جهة الاستحباب دون الوجوب اجماع الفرقة الناجية على ذلك اولاً ، واستفاضة الاخبار باجزاء مثل الدهن ثانياً ، كما سيأتي في موضعة ان شاء الله تعالى .

وهل ماء الاستنجاء داخل في المذكور ؟ ظهر شيخنا الشهيد في الذكرى ذلك حيث قال : « المد لا يكاد يبلغه الوضوء ، فيمكن ان يدخل فيه ماء الاستنجاء ، كما تضمنته رواية ابن كثير عن امير المؤمنين ( عليه السلام ) (٣) » . واستحسنه في المدارك ، قال : « وربما كان في صحيفة أبي عبيدة الخذاء (٤) اشعار بذلك ايضاً ، فانه قال : « وضأت أبا جعفر ( عليه السلام ) بجمع وقد بال ، فناولته ماء فاستنجى ، ثم صببت عليه كفاً فغسل به وجهه ... الحديث » وبؤيده دخول ماء الاستنجاء في صاع الغسل على ما سيجي . بانه » انتهى .

واعترض في كتاب الحبل المتين على كلام الذكرى ، فقال : « وظني ان كلامه هنا إنما يتمشى على القول بعدم استحباب الغسلة الثانية ، وعدم كون المضمضة والاستنشاق من افعال الوضوء الكامل ، واما على القول بذلك - كما هو مختاره ( قدس سره ) -

(١) المروية في الوسائل في الباب - ٥٠ - من ابواب الوضوء .

(٢) ج ١ ص ٢٣ ، وفي الوسائل في الباب - ٥٠ - من ابواب الوضوء .

(٣) الآتية في الصحيفة ١٦٧

(٤) المروية في الوسائل في الباب - ١٥ - من ابواب الوضوء .

فلا ، فان المد على ما اعتبرناه لا يزيد على ربع المن التبريزي المتعارف في زماننا هذا بشيء يعتد به ، وهذا المقدار إنما يفي باصل الوضوء المسبغ ولا يفضل منه شيء للاستنجاء فان ماء غسل اليدين كف او كفان . وماء كل من المضمضة والاستنشاق والغسلات الواجبة والمندوبة ثلاث اكف . فهذه ثلاث عشرة او اربع عشرة كفاً . وهذا ان اكتفى في غسل كل عضو بكف واحدة ، وإلا زادت على ذلك ، فاین ما يفضل للاستنجاء ؟ وايضاً في كلامه (طاب ثراه) بحث آخر ، وهو انه ان اراد بماء الاستنجاء الذي حسبه من ماء الوضوء ماء الاستنجاء من البول وحده ، فهو شيء قليل حتى قدر بمثل ما على الحشفة ، وهو لا يؤثر في الزيادة والنقصان اثرًا محسوساً ، وان اراد ماء الاستنجاء من الفائط او منها معاً لم يتم استدلاله بالروايتين المذكورتين ، إذ ليس في شيء منهما دلالة على ذلك ، بل في رواية الخذاء (١) ما يشعر بان الاستنجاء كان من البول وحده . فلا تغفل « انتهى كلامه رفع في الخلد مقامه .

واما تحقيق قدر المد فسيأتي ان شاء الله تعالى منقحاً في باب غسل الجنابة .

و (منها) — ان يبدأ الرجل في غسل ذراعيه في الوضوء بظاهرهما والمرأة بباطنهما . لما رواه المشايخ الثلاثة عن محمد بن اسماعيل بن بزيع عن الرضا (عليه السلام) (٢) قال : « فرض الله على النساء في الوضوء ان يبدأن بباطن اذرعهن وفي الرجال بظاهر الذراع » .

ومثله روى الصدوق في الخصال (٣) بسنده عن جابر الجعفي عن ابي جعفر (عليه السلام) قال : « المرأة تبدأ في الوضوء بباطن الذراع والرجل بظاها ... الحديث » والمشهور بين متأخري الاصحاب التفصيل في ذلك بين الغسلة الاولى والثانية ،

(١) المقدمة في الصحيفة ١٦٣

(٢) رواها صاحب الوسائل في الباب - ٤٠ - من ابواب الوضوء

(٣) ج ٢ ص ١٤٢



بان يبدأ الرجل في الغسلة الاولى يظهر ذراعيه وفي الثانية يباطنها والمرأة بالعكس .  
ولم أقف له على مستند .

و ( منها ) — فتح العينين عند الوضوء ، رواه الصدوق ( قدس سره ) في الفقيه ( ١ )  
مرسلاً وفي كتابي العلل وثواب الاعمال مسنداً عن ابن عباس قال : « قال رسول الله  
( صلى الله عليه وآله ) : افتحوا عيونكم عند الوضوء لعلها لا ترى نار جهنم » .

وروى الراوندي في نوادره بإسناده عن الكلظم عن آبائه ( عليهم السلام ) ( ٢ )  
قال : « قال رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) : اشربوا عيونكم الماء ، لعلها لا ترى  
ناراً حامية » وفي كتاب دعائم الاسلام مثله .

وعده الشهيد في الدروس من مستحبات الوضوء ناقلاً له عن الصدوق ، ونقل  
عن الشيخ في الخلاف دعوى الاجماع منا على عدم وجوبه واستحبابه .

والظاهر — كما استظهره جملة من مشايخنا ( قدس الله تعالى ارواحهم ) — ان  
المراد باستحباب ذلك مجزئ فتحتها استظهاراً لغسل نواحيها . دون غسلها . لما فيه من  
المشقة والمضرة ، حتى انه روى ان ابن عمر كان يفعله فعلى لذلك .

واحتمل بعض مشايخنا حمل الخبرين على التقية لما في سند الاول من جملة من  
رجال العامة ، حيث ان الصدوق في الكتابين المتقدمين رواه بسنده الى السكوني عن  
ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس : والثاني ضعيف السند ايضاً قال : « والقول بالاستحباب

---

( ١ ) ج ١ ص ٣١ وفي العلل ص ١٠٣ وفي ثواب الاعمال ص ١٠ وفي الوسائل في

الباب - ٥٣ - من ابواب الوضوء .

( ٢ ) رواه صاحب البحار عن النوادر للراوندي وعن دعائم الاسلام ج ١٨ ص ٨٠  
من كتاب الطهارة ، ورواه صاحب المستدرک عن دعائم الاسلام في الباب - ٤٥ - من  
ابواب الوضوء .

منسوب للشافعي (١) « ولا يخلو من قرب .

و ( منها ) — صفق الوجه بالماء ، ثقله جماعة من متأخري اصحابنا ( رضوان الله عليهم ) عن علي بن بابويه في رسالته .

وروى ابنه في الفقيه (٢) مرسلًا وفي كتاب العلل مسنداً في الموثق عن عبدالله ابن المغيرة عن رجل ، ومثله في التهذيب عن الصادق ( عليه السلام ) قال : « اذا توضأ الرجل فليصفق وجهه بالماء ، فانه ان كان ناعساً فزعه واستيقظ ، وان كان البارد فزعه فلم يجد البرد » وهو يشعر بموافقة لآييه ( طاب ثراه ) .

اكن روى الكليني (٣) والشيخ عن السكوني عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) قال : « قال رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) : لا تضربوا وجوهكم بالماء اذا توضأتم ، ولكن شئوا الماء شئاً » .

وروى الحيري في كتاب قرب الاسناد (٤) بسند صحيح عن ابي جرير الرقاشي

(١) في تذكرة العلامة ( قدس ) انه احد قول الشافعي ، وفي خلاف الشيخ الطوسي ( قدس ) ص ٩ قال اصحاب الشافعي انه مستحب ، وفي المذهب لابن اسحاق الشيرازي الشافعي ج ١ ص ١٥ « ولا يغسل العينين . ومن اصحابنا من قال يستحب غسلها لان ابن عمر كان يغسل عينه حتى عمى ، والاول اصح لانه لم ينقل ذلك عن رسول الله ، ص ، قولاً ولا فعلاً فدل على انه ليس بمسنون ، وفي الام للشافعي ج ١ ص ٢١ « وانما اكدت المضمضة والاستنشاق دون غسل العينين للسنة ، وان الفم يتغير وكذلك الانف وان الماء يقطع من تغيرهما وايست كذلك العينان » .

(٢) ج ١ ص ٣١ وفي العلل ص ١٠٣ وفي التهذيب ج ١ ص ١٠٢ وفي الوسائل في الباب - ٣٠ - من ابواب الوضوء .

(٣) رواه الكليني ج ١ ص ٩ والشيخ ج ١ ص ١٢ وفي الوسائل في الباب - ٣٠ - من ابواب الوضوء .

(٤) في الصحيفة ١٢٩ وفي الوسائل في الباب - ١٥ و ٣٠ - من ابواب الوضوء ،

قال : « قلت لابي الحسن ( عليه السلام ) : كيف أتوضأ للصلاة ؟ قال : فقال : لا تعمق في الوضوء ، ولا تلتطم وجهك بالماء لطماً ، ولكن اغسله من اعلى وجهك الى اسفله ... الحديث » .

ويمكن الجمع بينهما بحمل الاول على النعاس والبردان كما هو مورد الخبر ، والاخيرين على ما عداهما ، او الاول على الجواز والاخيرين على الكراهة .

واحتمل بعض الاصحاب انه يجوز ان لا يكون الصفق في الخبر الاول مراداً به غسل الوجه الذي هو جزء من الوضوء ، بل يكون فعلاً آخر سابقاً على الوضوء لغرض المذكور في الرواية . وليس بذلك البعيد .

و ( منها ) — الدعاء على كل من افعال الوضوء ، وقد جمعته رواية عبدالرحمن ابن كثير المشار اليها آنفاً عن الصادق ( عليه السلام ) ( ١ ) قال : « بينا امير المؤمنين ( عليه السلام ) ذات يوم جالس مع محمد بن الحنفية إذ قال : يا محمد ائتني باناء من ماء أتوضأ للصلاة ، فاتاه محمد بالماء . فأكفأ بيده اليمنى على يده اليسرى . ثم قال : بسم الله والحمد لله الذي جعل الماء طهوراً ولم يجعله نجساً . قال : ثم استنجى فقال : اللهم حصن فرجى واعفه واستر عورتى وحرمنى على النار ، قال : ثم تمضمض فقال : اللهم لقني حجتي يوم القاك واطلق لساني بذكراك : ثم استنشق فقال : اللهم لا تحرم علي ريح الجنة واجعلني ممن يشم ريحها وروحها وطيبها ، قال : ثم غسل وجهه فقال : اللهم بيض وجهي يوم تسود فيه الوجوه ، ولا تسود وجهي يوم تبيض فيه الوجوه . ثم غسل يده اليمنى فقال : اللهم اعطني كتابي يميني والخلد في الجنان يساري وحاسبي حساباً يسيراً ، ثم غسل يده اليسرى فقال : اللهم لا تعطني كتابي شمالي ولا تجعلها مغولة الى عنقي ، واعوذ بك من مقطعات النيران ، ثم مسح رأسه فقال : اللهم غشني برحمتك وبركائك ، ثم مسح رجله فقال : اللهم ثبتني على الصراط يوم تزل فيه الاقدام ، واجعل سعياً فيما

( ١ ) المروية في الوسائل في الباب - ١٦ - من ابواب الوضوء .

يرضيك غني ، ثم رفع رأسه فنظر الى محمد فقال : يا محمد من توضع مثل وضوئي وقال  
مثل قولي خلق الله له من كل قطرة ملكا يقدره ويسبحه ويكبره فيكتب الله له ثواب  
ذلك الى يوم القيامة .

اقول : لا يخفى ان كتب الاخبار قد اختلفت في جملة من مواضع هذا الخبر  
( منها ) — في تقديم المضمضة على الاستنشاق ، فان الموجود في الفقيه (١)  
والتهذيب (٢) كما هنا . والموجود في الكافي (٣) - وهو الذي اعتمدته صاحب الوافي -  
تقديم الاستنشاق .

و ( منها ) — قوله : « فاكفأ يديه اليمنى على يده اليسرى » فان الموجود  
في الفقيه والكافي كما هنا ، وفي التهذيب الموجود بايدينا « فاكفأ يديه اليسرى على  
يده اليمنى » وهو الذي نقله بعض مشايخنا المحققين من متأخري المتأخرين عن التهذيب  
ايضاً ، الا ان شيخنا البهائي ( عطر الله تعالى مرقده ) في كتاب الاربعين نقل الحديث  
كما هنا ، وذكر انه نقله من التهذيب من نسخة معتمدة بخط والده ( طاب ثراه ) وهي  
التي قرأها عليه ، ووالده قرأها على شيخنا الشهيد الثاني ( قدس الله تعالى ارواحهم جميعاً )  
و ( منها ) — قوله في دعاء الاستنجاء : « وحرمني على النار » ففي الفقيه  
والتهذيب كما هنا ، وفي الكافي « وحرمها » بضمير التثنية ، وعلى ذلك يشمل عوده  
الى الفرج والعورة ، نظراً الى اختلاف اللفظين . وان قرئ « عورتى » بالتشديد  
على صيغة التثنية فلا اشكال .

و ( منها ) — في دعاء المضمضة ، ففي الفقيه والتهذيب كما ذكرنا ، وفي الكافي  
« اللهم انطق لساني بذكرك . واجعلني ممن ترضى عنه » .

و ( منها ) — في دعاء الاستنشاق ، ففي الفقيه والتهذيب كما هنا ، وفي الكافي  
« اللهم لا تحرم علي ريح الجنة واجعلني ممن يشم ريحها وطيبها وريحانها » وفي بعض كتب

الاخبار - كما نقله في كتاب الاربعين - « اللهم لا تحرمني طيبات الجنان واجعلني ... الخ » وفي اخره « ريحانها » بدل « طيبها » . الى غير ذلك من المواضع العديدة في كتاب الاربعين والبحار .

ونحن قد اعتمدنا هنا في نقل الخبر المذكور على كلام شيخنا البهائي ( رحمه الله ) في اربعينه ، فنقلناه من الكتاب المذكور من نسخة معتمدة مقابلة على شيخنا العلامة ابى الحسن الشيخ سليمان بن عبد الله البحراني ( طيب الله تعالى مضجعه ) .

### تتمية

روى شيخنا المجاسي في كتاب البحار (١) من كتاب الفقه الرضوي قال : « قال ( عليه السلام ) : ايما مؤمن قرأ في وضوئه « انا انزلناه في ليلة القدر ... » خرج من ذنوبه كيوم ولدته امه » .

وروى شيخنا المشار اليه - في الكتاب المذكور ايضاً (٢) من كتاب اختيار السيد ابن الباقي وكتاب البلد الامين - ان « من قرأ بعد اسباغ الوضوء « انا انزلناه في ليلة القدر ... » وقال : اللهم اني اسألك تمام الوضوء وتمام الصلاة وتمام رضوانك وتمام مغفرتك ، لم تمر بذنب قد اذنبه إلا محته » .

وروى فيه (٣) ايضاً عن كتاب الاختيار قال : « قال الباقر ( عليه السلام ) : من قرأ على أثر وضوئه آية الكرسي مرة ، اعطاه الله تعالى ثواب اربعين عاماً ، ورفع له اربعين درجة ، وزوجه الله اربعين حوراء . وقال النبي ( صلى الله عليه وآله ) : يا علي اذا توضأت فقل : بسم الله اللهم اني اسألك تمام الوضوء وتمام الصلاة وتمام رضوانك وتمام مغفرتك ، فهذا زكاة الوضوء » .

(١) ج ١٨ ص ٧٥ من كتاب الطهارة .

(٢) ج ١٨ ص ٧٨ من كتاب الطهارة .

(٣) ج ١٨ ص ٧٦ . والرواية في البحار عن جامع الاخبار .

اقول : قال في الفقيه (١) « زكاة الوضوء ان يقول المتوضىء : اللهم اني اسألك تمام الوضوء وتمام الصلاة وتمام رضوانك والجنة ، فهذا زكاة الوضوء » .  
ويحتمل أن يكون اطلاق الزكاة عليه اما باعتبار نمو التطهير فزيادته وكأله بسببه أو باعتبار انه سبب لقبول الوضوء كما ان الزكاة سبب لقبول الصلاة والصوم .

## الفصل الثاني

في كيفية الوضوء الواجبة ، وهي تعتمد ار كائناً خمسة :

### الركن الاول - النية

ولا ريب ان النية - في جملة افعال العقلاء العارية عن السهو والنسيان - مما يجزم بتصورها بديهية الوجدان ، لارتكازها في الاذهن ، فهي في التحقيق غنية عن البيان ، فعدم التعرض لها اخرى بالدخول في حيز القبول ، ومن ثم خلا عن التعرض لها كلام متقدمي علمائنا الفحول ، وطوي البحث عنها في اخبار آل الرسول ، إلا انه لما انتشر الكلام فيها بين جملة من متأخري الاصحاب . وكان بعضه لا يخلو من اشكال واضطراب ، احببنا الولوج معهم في هذا الباب . وتنقيح ما هو الحق عندنا والصواب جرياً على وتيرتهم ( رضوان الله عليهم ) فيما قعدوا فيه وقاموا ، واسامة لسرح اللحظ حيث اساموا . وقد احببنا ان نأتي على جملة ما يتعلق بالنية من الأحكام بل كل ما له ارتباط بها في المقام ونحو ذلك مما يدخل في سلك هذا النظام على وجه لم يسبق اليه سابق من علمائنا الاعلام وفضلائنا العظام ، فنقول : البحث فيها يقع في مقامات :

( المقام الاول ) - لا ريب في وجوب النية في الوضوء بل في جملة العبادات ، والوجه فيه انه لما كان الفعل من حيث هو ممكن الوقوع على انحاء شتى - ولا يعقل انصرافه الى شيء منها إلا بالقصد الى ذلك الشيء بخصوصه ، ولا يترتب عليه اثره

إلا بذلك . مثلاً - الدخول تحت الماء من حيث هو صالح لأن يقصد به التبرّد أو التسخن  
تارة ، وإزالة الوسخ أخرى والغسل مثلاً ، وإخراج شيء من الماء ونحو ذلك ، فلا  
ينصرف الى واحد من هذه الأشياء أو أزيد إلا بنيته وقصده . ومثل ذلك لطفة اليتيم  
تأديماً وظلماً . وهكذا جميع أفعال العقلاء من عبادات وغيرها لا يمكن تجردها وخلوها  
من النية والقصد بالكلية ، وإلى ذلك يشير ما صرح به بعض فضلائنا واستحسنه  
آخرون ، من أنه لو كفنا الله العمل بلا نية لكل تكليفاً بما لا يطاق - فالعبادة  
لا تكون عبادة يترتب عليها أثرها ويمتاز بعض اصنافها عن بعض إلا بالقصود والنيات  
ففي العبادة الواجبة تكون النية واجبة شرطاً أو شطراً ، لعدم تعيينها - كما عرفت -  
وتشخصها إلا بها ، وفي المندوبة تكون من شروط صحتها جزءاً كانت أو خارجة ،  
كغيرها من الأفعال التي لا تصح إلا بها . وعدم الاتصاف بالوجوب فيها - ولا في  
غيرها مما هو واجب في الفريضة وشرط في صحتها - إنما هو من حيث أنه لا يعقل  
وجوب الشرط أو الجزء مع نדיية الشروط أو السكل ، وربما عبروا عن مثل ذلك  
بالوجوب الشرطي .

ويدل على أصل ما قلناه ما رواه في التهذيب (١) مرسل عنه (صلى الله عليه وآله)  
من قوله : « إنما الأعمال بالنيات » وقوله ( صلى الله عليه وآله ) : « إنما لكل  
امرئ ما نوى » وقول علي بن الحسين (عليهما السلام) في حسنة الثمالي : « لا عمل  
إلا بنية » (٢) فإن الظاهر أن المراد بالنية هنا المعنى اللغوي . لاصالة عدم النقل ، بمعنى

(١) ج ١ ص ٢٣ ، وفي الوسائل في الباب - ٥ - من ابواب مقدمة العبادات .

(٢) ومن الأخبار في ذلك صحيحة على بن جعفر المروية في الفقيه والتهذيب عن  
أخيه موسى (عليه السلام) قال : « سألت عن الاضحية يخطئ الذي يذبحها فيسمى غير صاحبها .  
اتجزئ عن صاحب الاضحية ؟ فقال : نعم ، إنما له ما نوى ، والظاهر أن المراد منه إنما للذابح  
ما نواه أولاً دون ما سماه حال الذبح غلطاً . ويحتمل أنما لصاحب الذبيحة ما نواه الذابح =

إنما الاعمال حاصلة بالقصود والنيات ، وإنما لكل امرئ ما قصده ، وأنه لا عمل حاصل إلا متلبساً بقصد ونية . فالاول والثالث صريحاً بالدلالة في عدم حصول العمل بالاختيار من النفس إلا بقصدها الى اصداره ، والثاني صريح في ان المرء لا يستحق من جزاء عمله الاجزاء ما قصده ، كما يدل عليه السبب فيه ، وينادي به تتمته من قوله ( صلى الله عليه وآله ) : « فمن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله ، ومن كانت هجرته الى دنيا يصيبها او امرأة يتزوجها فهجرته الى ما هاجر اليه » (١) ومن هنا يعلم ان مدار الاعمال - وجوداً وعدماً واتحاداً وتعددأً وجزأها ثواباً وعقاباً - على القصود والنيات .

وبما ذكرنا ثبت ما ادعيناه من ضرورة النية في جميع الاعمال ، وعدم احتياجها الى تكلف واحتمال ، ووجوبها في جميع العبادات المترتب صحتها عليها ، فان الاعمال كالاشباح والقصود لها كالارواح .

هذا وجملة من اصحابنا ( رضوان الله عليهم ) لما حكموا بوجوب النية في جميع العبادات وفسروها بالمعنى الشرعي ، اشكل عليهم الاستدلال على الوجوب : فاستدل بعض - منهم : السيد السند في المدارك - على ذلك بما قدمنا من الاخبار ، واعترضه آخرون بمنع ذلك ، قالوا : لان الظاهر من الحصر في حديثي « إنما الاعمال بالنيات » و « لا عمل إلا بنية » (٢) انتفاء حقيقة العمل عند انتفاء النية ، وهو باطل ، فلما تعذر الحمل على الحقيقة فلا بد من المصير الى اقرب المجازات . والتجاوز بالحمل على نفي الصحة - كما يدعيه المستدل - ليس اولى من الحمل على نفي الثواب . ولو قيل :

— سمي أولم يسم . وصحيحة اخرى له ايضاً عن اخيه ( عليه السلام ) « عن الرجل يخلف وينسى ما قال ؟ قال : هو على ما نوى » ( منه رحمه الله ) .

(١) رواه في الوافي ج ٣ ص ٧١ وفي المستدرک ج ١ ص ٨

(٢) المرويين في الوسائل في الباب - ٥ - من ابواب مقدمة العبادات ،



ان الأول اقرب الى الحقيقة ، عورض بان حملها عليه يستلزم التخصيص في الاعمال ، فانها أعم من العبادات التي هي محل الاستدلال ، فيخرج كثير من الاعمال حينئذ من الحكم .

واما الحديث الثالث (١) فلا انطبق له على مدعاهم بالسكينة . لما اوضحناه سابقاً مؤيداً بقتمته وعلته (٢) .

نعم ربما يستدل لهم بما رواه الشيخ (رحمه الله) في كتاب الامالي (٣) بسنده فيه عن ابي الصلت عن الرضا عن آباءه (عليهم السلام) عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال : « لا قول إلا بعمل ، ولا قول وعمل الابنية : ولا قول وعمل ونية إلا باصابة السنة » وما رواه في كتاب بصائر الدرجات (٤) بسنده فيه عن علي (عليه السلام) قال : « قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : لا قول الا بعمل ، ولا عمل إلا بنية ولا عمل ونية الا باصابة السنة » .

فان الظاهر من سياق الخبرين ان المراد بالعمل فيها العبادة ، وحينئذ فالتنية عبارة عن المعنى الشرعي المشروط في صحة العبادة .

(المقام الثاني) — قد عرف جملة من اصحابنا النية شرعاً بانها المقصد المقارن للفعل ، قالوا : فلو تقدمت ولم تقارن سمي ذلك عزماً لا نية . وأصل هذا التعريف للمشككين ، فانهم — على ما نقل عنهم — عرفوها بانها الارادة من الفاعل للفعل بالمقارنة له وللاصحاب (رضوان الله عليهم) في بيان المقارنة في نية الصلاة اختلاف فاحش : قال العلامة (رحمه الله) في التذكرة : « الواجب اقتران النية بالتكبير ، بان

(١) وهو قوله (ع) : « انما لكل امرئ ما نوى » المتقدم في الصحيفة ١٧١

(٢) المتقدمة في الصحيفة ١٧٢ (٣) في الصحيفة ٢١٥ ، وفي الوسائل عن غير

الامالي في الباب - ٥ - من ابواب مقدمة العبادات .

(٣) في الصحيفة ٣ ، وفي الوسائل في الباب - ٥ - من ابواب مقدمة العبادات .

يأتي بكمال النية قبله ثم يتبدى بالتكبير بلا فصل ، وهذا تبصيح صلاته اجماعاً ، قال : « ولو ابتدأ بالنية بالقلب حال ابتداء التكبير باللسان ثم فرغ منها دفعة واحدة ، قالوجه الصحة » .

ونقل الشهيد ( رحمه الله ) عن بعض الاصحاب انه اوجب ايقاع النية باسرها بين الالف والراء ، قال : « وهو - مع العسر - مقتض لحصول اول التكبير بلا نية » ونقل السيد السند في المدارك عن العلامة والشهيد انها اوجبا استحضر النية الى انتهاء التكبير ، لان الدخول في الصلاة إنما يتحقق بتمام التكبير .

ورده بلزوم العسر ، وان الاصل براءة الذمة عن هذا التكليف ، وان الدخول في الصلاة يتحقق بالشروع في التكبير ، لانه جزء من الصلاة باجماعنا ، فاذا قارنت النية اوله فقد قارنت اول الصلاة ، لان جزء الجزء جزء ، ولا ينافي ذلك توقف التحريم على انتهائه . انتهى .

وفي البال أي وقفت منذ مدة على كلام للعلامة ( رضي الله عنه ) الظاهر انه في اجوبة مسائل السيد مهنا بن سنان المدني في المقارنة ، قال ( رحمه الله ) حكاية عن نفسه : « اني اتصور الصلاة من فاتحتها الى خاتمتها ثم اقصد اليها ، فاقارن بها النية » والكتاب لا يحضرني الآن لاحكي صورة عبارته ولكن في البال ان حاصله ذلك .

اقول : لا يخفى عليك - بعد تأمل معنى النية ومعرفة حقيقتها - ان جملة هذه الاقوال بعيدة عن جادة الاعتدال ، فانها مبنية على ان النية عبارة عن هذا الحديث النفسي والتصوير الفكري ، وهو ما يترجمه قول المصلي - مثلاً - : « اصلي فرض الظهر اداء لوجوبه قربة الى الله » والمقارنة بها بان يحضر المكلف عند ارادة الدخول في الصلاة ذلك بباله وينظر اليه بفكره وخياله ، ثم يأتي - بعد الفراغ من تصويره بلا فصل - بالتكبير كما هو المجمع على صحته عندهم ، او ييسط ذلك على التلفظ بالتكبير ويمده بامتداده كما هو القول الآخر ، او يجعله بين الالف والراء كما هو القول الثالث . وكل

ذلك محض تكلف وشطط ، وغفلة عن معنى النية أوقع في الغلط ، فانه لا يخفى على التأمل انه ليست النية بالنسبة الى الصلاة إلا كغيرها من سائر افعال المكلف من قيامه وقعوده واكله وشربه وضربه ومغذاه ومجيئه ونحو ذلك . ولا ريب ان كل عاقل غير غافل ولا ذاهل لا يصدر عنه فعل من هذه الافعال إلا مع قصد ونية سابقة عليه ناشئة من تصور ما يترتب عليه من الاغراض الباعثة والاسباب الحاملة له على ذلك الفعل ، بل هو امر طبيعي وخلق جبلي لو اراد الانفكاك عنه لم يتيسر له الا بتحويل النفس عن تلك الدواعي الموجبة والاسباب الحاملة ، ولهذا قال بعض من عقل هذا المعنى من الافاضل - كما قدمنا نقله عنه - : « لو كلفنا العمل بغير نية لكان تكليفاً بما لا يطاق » ومع هذا لا نرى المكلف في حال ارادة فعل من هذه الافعال يحصل له عسر في النية ولا اشكال ولا وسوسة ولا فسر ولا ملاحظة مقارنة ولا غير ذلك مما اعتبروه في ذلك المجال ، مع ان فعله واقع بنية وقصد مقارن البتة ، فاذا شرع في شيء من العبادات اضطرب في امرها وحاد في فكرها ، وربما اعتراه في تلك الحال الجنون مع كونه في سائر افعاله على غاية من الرزانة والسكون ، وهل فرق بين العبادة وغيرها إلا بقصد القربة والاخلاص فيها لذى الجلال ؟ وهو غير محل البحث عندهم في ذلك المجال ، مع انه ايضاً لا يوجب تشويشاً في البال ولا اضطراباً في الخيال .

وان اردت مزيد ايضاح لما قلناه فانظر الى نفسك ، اذا كنت جالساً في مجلسك ودخل عليك رجل عزيز حقيق بالقيام له والتواضع ، ففي حال دخوله قمت له اجلالاً واعظاً ما كما هو الجاري في رسم العادة ، فهل يجب عليك أن تتصور في بالك « اقوم تواضعاً لفلان لاستحقاقه ذلك قرابة الى الله » ؟ وإلا لكان قيامك له من غير هذا التصور خالياً من النية ، فلا يسمى تواضعاً ولا يترتب عليه ثواب ولا مدح ، ام يكفي مجرد قيامك خالياً من هذا التصور ، وانه واقع بنية وقصد على جهة الاجلال والاعظام

الموجب للمدح والثواب ، ومن المقطوع به أنك لو تكلفت تخيل ذلك بجنانك وذكرته على لسانك لسكنت سخرية لكل سامع ومضحكة في الجامع ، وهذا شأن النية في الصلاة أيضاً ، فإن المكلف إذا دخل عليه وقت الظهر مثلاً وهو عالم بوجوب ذلك الفرض سابقاً وعالم بكيفيته وكميته . وكان الغرض الحامل له على الاتيان به الامثال لامر الله سبحانه مثلاً ، ثم قام عن مكانه وسارع الى الوضوء ، ثم توجه الى مسجده ووقف في مصلاه مستقبلاً . وأذن وأقام ثم كبر واستمر في صلاته . فإن صلاته صحيحة شرعية مشتملة على النية والقربة .

وان اردت مزيد ايضاح لمعنى النية فاعلم ان النية المعتبرة مطلقاً إنما هي عبارة عن انبعاث النفس وميلها وتوجيهها الى ما فيه غرضها ومطلبها عاجلاً أو آجلاً ، وهذا الانبعاث والميل اذا لم يكن حاصلًا لها قبل فلا يمكنها اختراعها واكتسابه بمجرد النطق باللسان أو تصوير تلك المعاني بالجنان هيات هيات ، بل ذلك من جملة الهذيان . مثلاً - اذا غلب على قلب المدرس او اصيلي حب الشهرة وحسن الصيت واسمالة القلوب اليه لكونه صاحب فضيلة او كونه ملازم العباداة ، وكان ذلك هو الحامل له على تدريسه او عبادته ، فانه لا يتمكن من التدريس أو الصلاة بنية القربة اصلاً وان قال بلسانه او تصور بجنانة « اصلي أو ادرس قربة الى الله » وما دام لم يتحول عن تلك الاسباب الاولى وينتقل عن تلك الدواعي السابقة الى غيرها مما يقتضى الاخلاص له تعالى ، فلا يتمكن من نية القربة بالكلية ، وحينئذ فاذا كانت النية إنما هي عبارة عن هذا القصد البسيط الذي لا تركيب فيه بوجه ، ولا يمكن مفارقه لصاحبه بعد تصور تلك الاسباب الحاملة على الفعل إلا بعد الدخول في الفعل ، فكيف يتم ما ذكره من معاني المقارنة المقتضية للتركيب وحصول الابتداء فيه والانتهاء ، بامتداده بامتداد التكبير وانحصاره بين حاصرين من الهمزة والراء ؟ الى غير ذلك من التخريجات العربية عن الدليل ، والتمجلات الخارجة عن نهج السبيل ، الموقعة للناس في تيه الخيرة والالتباس والوقوع في شباك الوسواس الخناس ،

(المقام الثالث) — لما كانت النية — كما اشرنا آنفاً — هي المعينة والمشخصة لخصوصية الفعل — كما دلت عليه تلك الأخبار ، وان مدار الاعمال — وجوداً وعدماً واتحاداً وتعددً ومداًر جزائها ثواباً وعقاباً — على القصد كما بيناه آنفاً ، وانها للاعمال كالارواح للشباح لا قوام لها بدونها إلا قوامةً صورياً ، وان المرء لا يستحق من جزاء عمله الاجزاء ما قصد ، فلا يستحق جزاء ما لم يتعلق به قصد ولا جزاء عمل قصد سواه — وجب تصحيح القصد في الاعمال على وجه يترتب عليه الثواب والنجاة من العقاب ، وهو لا يحصل في العبادات إلا بقصد الفعل خالصاً له سبحانه ، لقوله عز شأنه : « وما امرؤا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين .. » (١) وقوله : « واعبدوا الله مخلصين له الدين » (٢) وقوله : « قل الله اعبد مخلصاً له ديني » (٣) الى غير ذلك من الآيات ، ويتلوها نحوها في ذلك من الروايات .

وهو يتحقق باحد امور : ( منها ) — قصد طاعة الله تعالى والتقرب اليه .  
و ( منها ) — قصد رضاه تعالى . و ( منها ) — قصد تحصيل الثواب ودفع العقاب أو أحدهما .

ولا خلاف — فيما أعلم — في صحة العبادة بهذه القصد إلا في الاخير ، فان ظاهر المشهور بين الاصحاب — بل ادعى عليه الاجماع — بطلان العبادة به .  
والذي اختاره جماعة من متأخري المتأخرين هو الصحة ، وهو المؤيد بالآيات والروايات :

كقوله سبحانه : « ... يدعون ربهم خوفاً وطمعاً ... » (٤) وقوله تعالى :  
« ... ويدعوننا رغباً ورهباً ... » (٥) .

(٢) لم نعثر عليه بعد التبسح في المرشد

(٤) سورة السجدة الآية ١٧

(١) سورة البينة الآية ٥

(٣) سورة الزمر الآية ١٧

(٥) سورة الانبياء الآية ٩١

وما روى في الحسن عن الصادق ( عليه السلام ) (١) قال : « العباد ثلاثة : قوم عبدوا الله عز وجل خوفاً ، فتلك عبادة العبيد . وقوم عبدوا الله تبارك وتعالى طلب الثواب ، فتلك عبادة الاجراء . وقوم عبدوا الله عز وجل حباً له ، فتلك عبادة الاحرار وهي أفضل العبادات » فان قضية أفعال التفضيل ان العبادات على الوجهين الاولين لا تخلو من فضل ايضاً وان نقصت مرتبته .

وما روى عنهم ( عليهم السلام ) بطرق عديدة (٢) : « من بلغه شيء من الثواب على عمل فعمل ذلك العمل التماس ذلك الثواب أو تبه وان لم يكن الحديث كما بلغه » فانه يعطى ان ذلك العمل الحامل على فعله قصد تحصيل الثواب صحيح مثاب عليه .

وما ورد عنهم ( عليهم السلام ) من العبادات والاعمال المأمور بها للحاجة أو تحصيل الولد أو المال أو النكاح أو الشفاء أو الاستخارة او نحو ذلك من المقاصد الدنيوية . الى غير ذلك من الوجوه التي يطول بنشرها الكلام .

واما ما ذكره من ان قصد الثواب والخلاص من العقاب ينافي الاخلاص له سبحانه ، لان قاصد ذلك إنما قصد جلب النفع الى نفسه ودفع الضرر .

ففيه ( اولاً ) ان الاخلاص بذلك المعنى الخاص لا يحصل إلا من خواص الخواص ، وهو درجة من قال : « ما عبدتك خوفاً من نارك ولا طمعاً في جنتك ، ولكن وجدتك اهلاً للعبادة فعبدتك » (٣) وطلب هذه المرتبة من غيرهم ( عليهم السلام ) قريب من التكليف بالتحال بل هو محال بلا اشكال .

قال بعض مشايخنا المحققين من متأخري المتأخرين : « ومدعى هذه المرتبة إنما يصدق

(١) المروى في الوسائل في الباب - ٩ - من ابواب مقدمة العبادات .

(٢) المروى في الوسائل في الباب - ١٨ - من ابواب مقدمة العبادات .

(٣) رواه صاحب الوافي عن امير المؤمنين ( عليه السلام ) في الجزء الثالث في باب

في دعواه اذا علم من نفسه انه لو ايقن ان الله يدخله بطاعته النار وبمعصيته الجنة يختار الطاعة ويترك المعصية تقربا اليه تعالى ، واين عامة الخلق من هذه الدرجة القصوى والمرة العليا ؟ انتهى .

و ( ثانياً ) — ان العبادة الواقعة على ذلك النحو بامرہ تعالى ، لما عرفت من الآيات والروايات ، وطالبها طالب لرضاه وهارب من سخطه ، فهو المقصود بها عند التحقيق .

و ( ثالثاً ) — انه سبحانه قد ندب في غير موضع الى التجارة عليه ووعد بالجزيل من ثوابه لمن قصد بذلك اليه .

فقال جل شأنه : « من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه له اضعافاً كثيرة » (١) « وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيراً واعظم اجراً » (٢) . « ... لئن شكرتم لازيدنكم ، ولئن كفرتم ان عذابي لشديد » (٣) .

وفي جملة من الاخبار (٤) ان الله تعالى قال : « ان من عبادي من يتصدق بشق تمره فلا يبيها له كما يربي أحدكم فلوه وفصيله ، فيأني يوم القيامة وهو مثل جبل احد واعظم من أحد » .

الى غير ذلك من الآيات والروايات الدالة على وعده سبحانه بالثواب في مقابلة تلك الاعمال ترغيباً لهم .

ومن سرح يريد النظر في الكتاب والسنة وجدها مملوءين من الترغيب في مقام الطاعات بالجنان المزخرفة بالخور الحسان والولدان ، والترهيب في مقام المخالفة والعصيان باهوال الحساب وشدائد يوم المآب وعذاب النيران ، وسر ذلك انما هو كونها باعثن على الفعل وجواً او عدماً ، ومتى كان كذلك كان قصدهما صحيحاً

(١) سورة البقرة الآية ٢٤٦ (٢) سورة المزمل الآية ٢٠ (٣) سورة ابراهيم الآية ٨

(٤) المروية في الوسائل في الباب ٧ - من ابواب الصدقة

النية ، وفي بعض الاخبار (١) « ان العمل الخالص هو الذي لا تريد ان يحمذك عليه احد سوى الله عز وجل » وهو مؤيد لما قلناه وموضح لما ادعيناه .

(المقام الرابع) — لا ريب ولا اشكال في الابطال بقصد الرياء والسمعة في نية العبادة ، والوجه فيه انه لا ريب في ان قصد ذلك لما كان منافياً للاخلاص الذي هو مدار الصحة والبطالان في العبادة كما عرفت ، وجب الحكم ببطالانها باشتائها عليه .

وقد استفاضت الروايات بالنهي عن ذلك ، كقول الصادق ( عليه السلام ) لعباد البصري (٢) : « ويلك يا عباد اياك والرياء ، فانه من عمل لغير الله وكله الله الى من عمل له » .

وقول الرضا ( عليه السلام ) لمحمد بن عرفة (٣) : « ويحك يا ابن عرفة اعملوا لغير رياء ولا سمعة ، فانه من عمل لغير الله وكله الله الى ما عمل ... » .  
بل دلت الآيات على ان ذلك شرك ، كقوله سبحانه : « ... ولا يشرك بعبادة ربه احداً » (٤) .

وفي بعض الاخبار في تفسير هذه الآية « ومن صلى مراعاة الناس فهو مشرك » (٥)  
وفي آخر ايضاً (٦) « الرجل يعمل شيئاً من الثواب لا يطلب به وجه الله إنما يطلب تزكية الناس يشتهي ان يسمع به الناس ، فهذا الذي اشرك بعبادة ربه ... » .  
وتقل جملة من اصحابنا ( رضوان الله عليهم ) عن المرتضى ( رضى الله عنه ) في الانتصار انه لو نوى الرياء بصلاته لم تجب اعادتها وان سقط الثواب عليها . ولا يخفى ان هذا الكلام يجري في جميع العبادات بل في غيرها بطريق اولي .

- (١) المروى في الوسائل في الباب - ٨ - من ابواب مقدمة العبادات .  
(٢) و (٣) و (٥) المروى في الوسائل في الباب - ١١ - من ابواب مقدمة العبادات .  
(٤) سورة الكهف الآية ١١٠  
(٦) رواه صاحب الوسائل في الباب - ١٢ - من ابواب مقدمة العبادات .



ولعل مستنده في ذلك ان غاية ما يستفاد من الآية والاخبار الواردة في المقام عدم القبول الموجب اعدم استحقاق الثواب ، وهو غير مناف للصحة بمعنى عدم وجوب الاعادة .

وربما ايد ذلك بكثير من ظواهر السكتاب والسنة كقوله تعالى : « ... إنما يتقبل الله من المتقين » (١) « ... ولا تبطلوا صدقاتكم بالبن والاذى ... » (٢) . وكما ورد في الاخبار الصحيحة (٣) : « ان صلاة شارب الخمر اذا سكر لا تقبل اربعين صباحاً أو اربعين يوماً او ليلة » مع عدم القول بفساد شيء من ذلك ووجوب اعادته من تلك الجهة .

وانت خير بان الكلام هنا يرجع الى بيان معنى الصحة في العبادات ، هل هي عبارة عن موافقة الامر وحصول ما يستلزم الثواب ، او انها عبارة عما يوجب سقوط العقاب وان لم يستلزم الثواب ، وإنما يستلزمه القبول وهو امر زائد على الاجزاء والصحة ومرجع ذلك الى كونها عبارة عما يسقط القضاء خاصة ؟ المشهور الاول والمرضى على الثاني والظاهر هو المشهور من ان الصحة انما هي عبارة عن موافقة الامر وامثاله ، وان ذلك موجب للقبول وترتب الثواب :

( اما اولاً ) — فلانه لا خلاف بين كافة العقلاء في ان السيد اذا امر عبده أمراً إيجابياً بفعل ووعدته الاجر عليه ، فاقى العبد بالفعل حسبما امر به السيد ، ثم ان السيد رده عليه ولم يقبله منه ومنعه الاجر الذي وعده ، مع انه لم يخالف شيئاً مما امره به فان العقلاء لا يختلفون في لوم السيد ونسبته الى خلاف العدل ، سيما اذا كان السيد ممن يصف نفسه بالعدل ويتمدح بالفضل والكرم .

و ( اما ثانياً ) — فلان تفسير الصحة بانها عبارة عما اسقط القضاء مستلزم للقول

(١) سورة المائدة الآية ٣١ (٢) سورة البقرة الآية ٢٦٦

(٣) المروية في الوسائل في الباب - ٩ - من ابواب الاشربة المحرمة .

بترتب القضاء على الاداء ، وهو خلاف ما عليه محققو الاصحاب . وخلاف ما يستفاد من الادلة من ان القضاء موقوف على امر جديد ولا ترتب له على الاداء .  
ولو قيل : ان الاخبار قد صرحت بان الصلاة لا يقبل منها إلا ما قبل عليه وربما قبل نصفها وربما قبل ثلثها وهكذا مع انها صحيحة اجماعاً ، فالصحة حينئذ غير القبول . قلنا : فيه - بعد ما عرفت - ان الامر بالاقبال في العبادة انما هو امر استجباني وهو ما يوجب امثاله من زيد الفضل والاجر ، لا امر ايجابى ليكون تركه موجباً لترك الاجر بالكلية وعدم القبول للمرة ، وحينئذ فتجمل هذه الاخبار على القبول الكامل كما لا يخفى .

على ان ثبوت الصحة فيما نحن فيه من عبادة الرياء على القول الآخر ممنوع :  
( اما اولاً ) — فلان سقوط ما وجب في الذمة ييقن فرع وجود المسقط يقيناً والمسقط هنا غير معلوم حينئذ ، اذ لا تسقط العبادة بغير جنسها وان تحلى بجنس صورتها ولا تتأدى الطاعة بجعلها لباساً وقالاً لضررها .

ويرشد الى ذلك ما رواه ابو بصير عن الصادق ( عليه السلام ) ( ١ ) قال : « سألته من حد العبادة التي اذا فعلها فاعلها كان مؤدياً . قال : حسن النية بالطاعة » .  
ومع هذا فكيف يمكن ان يقال ان العبادة الواقعة على وجه الرياء صحيحة بمعنى مسقطه للقضاء ؟

و ( اما ثانياً ) — فلانك قد عرفت - مما تقدم من الآيات والاخبار الدالة على جعل مناط الصحة هو الاخلاص وان الرياء شرك - ما هو صريح في البطلان ولزوم العقاب بالخالفة ، فكيف يتم القول بالصحة الموجبة لسقوط العقاب ؟

واما ما ذكر من الظواهر فالظاهر ان المراد بعدم القبول فيها معنى القبول الكامل ، بمعنى عدم ترتب الثواب المضاعف للموعود به . على انه قد ورد في تفسير الآية الاولى عن أهل

( ١ ) رواه صاحب الوسائل في الباب - ٦ - من ابواب مقدمة العبادات .

العصمة ( عليهم السلام ) ان المراد بالمتقين الشيعة .

(المقام الخامس) - صرح جملة من اصحابنا بوجوب اشمال النية - سيما في الطهارة والصلاة - على جملة من القيود . واختلفوا فيها كمية وكيفية ، واستدلوا على ذلك بوجوه عقلية واعتبارات غير مرضية لا تصلح لتأسيس الاحكام الشرعية ، قد ثقلها جماعة من متأخري المتأخرين في كتبهم الاستدلالية واجابوا عنها ، ولا حاجة بنا الى الاطالة بثقلها ونقل اجوبتها ، فانا قد التزمنا في هذا الكتاب ان لا نطول البحث غالباً إلا فيما اغفلوا تحقيقه ولم ياجوا مضيقه .

وقصارى ما يستفاد من الادلة الشرعية مما يتعلق بامر النية هو قصد القرية كما تقدم تحقيقه ، ولولاه لكان الاولى الاعراض عن البحث في ذلك من باب « اسكتوا عما سكت الله عنه » « وايهموا ما ايهم الله » (١) .

نعم لو كان الفعل المقصود غير متعين في الواقع فلا بد في تعلق قصد المكلف به الى اصداره من قيد يشخصه لينصرف القصد اليه ، لما عرفت سابقاً من انه لا يتميز بين افراد الماهية عند القصد الى ايجاد بعضها إلا بقصده ، كما لو اشتغلت ذمة المكلف بفئات الظهر مثلاً ، فبعد دخول وقت الظهر - بناء على القول بالمواسعة المحضة في القضاء - لا يتعين ما يأتي به منها إلا بالقصد اليه بخصوصه ، فلا بد في هذه الصورة من تعيين الاداء ان قصده والقضاء كذلك .

وما عدا ذلك فلا يجب فيه التعيين ، لتعينه واقعاً وان لم يتعين في نظر المكلف ايضاً ، كما لو قصد ايقاع غسل الجمعة مع تعارض الاخبار عنده في الوجوب والاستحباب وعدم طريق الى العلم بذلك ، فانه لا يتعين عليه قصد احدهما ، للزوم التكليف بما لا يطاق ، بل ولو امكنه العلم بذلك ايضاً لعدم الدليل عليه واصله عدمه ، بل متى علم

(١) تقدم في التعليقة ٢ من الصحيفة ٦٠ ، وفي الصحيفة ١٥٦ من الجزء الاول

ما يتعلق بذلك .

رجحان الفعل شرعاً وقصد الى ايقاعه لوجه الله سبحانه ، كفى من غير تعرض فيه لقصد وجوب او استحباب .

(المقام السادس) — المشهور بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) جواز تقديم النية في الوضوء والغسل عند غسل اليدين المستحب ، بل حكم العلامة في المنتهى بالاستحباب ، وجوزه ابن ادريس في الغسل دون الوضوء ، فخص الجواز فيه بالمضمضة والاستنشاق ، ومنع صاحب البشري من ذلك مطلقاً ، ووجب التأخير الى اول الافعال الواجبة ، نظراً الى عدم دخول ما تقدم في مسمى الوضوء او الغسل حقيقة ، وايده بعضهم بانه كيف يتوي الوجوب ويقارن به ما ليس بواجب ويجعله داخلاً فيه ؟ ولهذا لم يجوزوا تقديمها ومقارنتها لسائر المندوبات مثل السواك والتسمية اجمالاً .

اقول : ويؤيده ايضاً انه لو ساغ ذلك لجاز مثله في الصلاة ايضاً ، فيقدم النية في اول الاقامة رخصة مع انهم لا يجوزونه ، والفرق بين الموضعين غير ظاهر .

وبالجملة حيث كانت المسألة خالية من النص فالواجب الوقوف فيها على ساحل الاحتياط . وخبر - « انما الاعمال بالنيات » و « لا عمل إلا بنية » (١) مع تسليم حمل النية فيه على المعنى الشرعي ، باعتبار احتمال الباء فيه للمصاحبة فيمتنع التقديم : او الملائمة المطلقة فيجوز ، أو السببية التي هي اعم من الناقصة والتامة فيحتملها - فيه - كما ترى - من الاجمال والاحتمال ما يخرج به عن حيز الاستدلال .

وانت خير بان الظاهر ان الامر في هذه المسألة بناء على ما حققناه من معنى النية هين ، فان القصد الى ايقاع الفعل لما كان مما لا يمكن الانفكاك عنه ولا الاصدار بدونه ، وان المقارنة التي ادعوها لا دليل عليها ، فمن المعلوم ان المكلف متى جلس للوضوء عالماً بكيفيته شرعاً والغرض منه ، فلا يكون البتة الا عن قصد الى ايقاع هذه السكيفية متقرباً بها ، وجينئذ فلا معنى لتقديم النية وتأخيرها ، او افراد كل من مستحباته

(١) المروي في الوسائل في الباب - ه - من ابواب مقدمة العبادات .

وواجباته بنية على حياله . نعم ذلك إنما يتمشى على مذاق القوم من جعل النية عبارة عن ذلك الحديث النفسى ، ووجوب المقارنة به لاول الافعال كما ذكروا . وقد عرفت ما فيه ( المقام السابع ) — قد صرح غير واحد من اصحابنا (رضوان الله عليهم ) بان من جملة واجبات النية استدامتها حكماً الى الفراغ ، ووجهه انه لما كانت النية عبارة عن القصد الى ايقاع الفعل بعد تصوره وتصور غايته الباعثة على الاتيان به ، وانه بعد التلبس بالفعل على الوجه المذكور كثيراً ما تحصل الغفلة ويحصل السهو والنسيان الذي هو كالطبيعة الثانية للانسان عن ذلك القصد والتصور المذكورين مع الاستمرار على الفعل لكن يكون بحيث لو رجع الى نفسه لاستشعر ما قصده وتصوره اولاً . اقتضت الحكمة الربانية والشرعية السمحة المحمدية الجري على مقتضى النية السابقة ما لم يعرض هناك قصد اخر ناشئ عن غاية اخرى باعثة عليه مرتباً للفعل عليها . فان الفعل حينئذ يخرج بذلك عما هو عليه اولاً ، لما عرفت من دوران المغايرة بين الافعال مدار القصود والنيات . ولك ان تقول — كما حققه بعض المحققين من متأخري المتأخرين — انه لما كانت النية عبارة عن القصد الى الفعل بعد تصور الداعي له والحامل عليه ، والضرورة قاضية — كما نجد في سائر افعالنا — بأنه قد يعرض لنا مع الاشتغال بالفعل الغفلة عن ذلك القصد والداعي في اثناء الفعل . بحيث اننا لو رجعنا الى وجداننا لرأينا النفس باقية على ذلك القصد الأول ، ومع ذلك لا نحكم على انفسنا ولا يحكم علينا غيرنا بان ما فعلناه وقت الذهول والغفلة بغير قصد ونية . بل من المعلوم انه اثر ذلك القصد والداعي السابقين ، كان الحكم في العبادة كذلك ، إذ ليست العبادة إلا كغيرها من الأفعال الاختيارية للمكلف ، والنية ليست إلا عبارة عما ذكرنا .

ثم قال ( قدس سره ) : « انه كما يجوز صدور الفعل بالارادة لغرض مع الذهول في اثنائه عن تصور الفعل والغرض مفصلاً ، فكذلك يمكن صدوره بالارادة لغرض مع الذهول عنها مفصلاً في ابتداء الفعل ايضاً ، اذا تصور الفعل والغرض في زمان سابق

عليه ، وكان ذلك باعثاً على صدور الفعل في هذا الزمان . والضرورة حاكمة ايضاً بوقوع هذا الغرض عند ملاحظة حال الافعال ، فحينئذ يجوز ان يصدر الوضوء لغرض الامثال والقربة باعتبار تصوره وتصور ذلك الغرض في الزمان السابق ، فيلزم أن يكون ذلك الوضوء صحيحاً ايضاً ، لما عرفت من عدم لزوم شيء على المكلف زائداً على هذا المعنى ، فبطل القول بمقارنة النية لاول الافعال « انتهى » .

وهو جيد رشيق ، وفيه تأكيد أكيد لما قدمناه في المقام الثاني من التحقيق . وبالجملة فتجدد الذهول - بعد قصد الفعل اولا وتصور داعيه الباعث عليه - لا يخرج تلك الافعال الواقعة حال الذهول عن كونها بذلك القصد السابق . نعم لو كان أصل الدخول في الفعل بغير قصد بالسكينة سهواً وغفلة فهذا هو الذي لا يعتد به اتفاقاً ، لما عرفت غير مرة من ان الفعل من حيث هو لا ينصرف الى مادة ولا يحتمل على فرد إلا بالقصد اليه .

هذا . وانت اذا حققت النظر في المقام وسرحت بريد الفكر فيما ذكره الاقوام وجدت ان البحث في هذه المسألة ليس مما له مزيد فائدة سيما في الوضوء ، وذلك لان مجرد النية الثانية لا يترتب عليها أثر في الابطال عندهم .

وحينئذ فلا يخلو اما ان يأتي بشيء من تلك الافعال بالنية الثانية اولا ، وعلى الثاني فاما ان يرجع الى مقتضى النية السابقة قبل فوات الموالاة اولا .

فعلى الاول يكون بطلان الفعل بما فعله بالنية الثانية ، ويدخل في مسألة من ابطال عمله باحد المبطلات ، ولا خصوصية له بهذه المسألة .

وعلى الثالث يبطل الوضوء لفوات بعض واجباته التي هي الموالاة ، ويرجع ذلك الى مسألة الموالاة .

وعلى الثاني فانه لا اشكال في الصحة عندهم ، لعدم ثبوت كون مثل ذلك قادحاً فيها ، مع انها الاصل .

نعم لو اتفق ذلك في نية الصلاة بان نوى الخروج او فعل المنافي ولم يفعل ، فهل يبطل ذلك الصلاة ام لا ؟ قولان :

المشهور الثاني استناداً الى اصالة الصحة ، فالابطال يتوقف على الدليل ، وليس فليس .

وقيل بالاول استناداً الى ان الاستمرار على حكم النية السابقة واجب اجماعاً ، ومع نية الخروج او التردد او نية فعل المنافي يرتفع الاستمرار .

واورد عليه ان وجوب الاستدامة امر خارج عن حقيقة الصلاة . فلا يكون فواته مقتضياً لبطانها ، اذ المعتبر وقوع الصلاة باسرها مع النية كيف حصلت ، وقد اعترف الاصحاب بعدم بطلان ما مضى من الوضوء بنية القطع اذا جدد النية قبل فوات الموالاة ، والحكم في المسألتين واحد . والفرق بينهما - بان الصلاة عبادة واحدة لا يصح تفريق النية على اجزائها بخلاف الوضوء - ضعيف ، فانه دعوى مجردة عن الدليل . والمتجه تساويهما في الصحة مع تجديد النية لما بقي من الافعال ، لكن يعتبر في الصلاة عدم الاتيان بشيء من افعالها الواجبة قبل تجديد النية ، لعدم الاعتداد به ، واستلزام اعادته الزيادة في الصلاة . هكذا حققه السيد السند (قدس سره) في المدارك .

وانت خير بان المصلي متى كبر للاحرام ودخل في الصلاة فلا يخرج منها إلا بالتسليم أو التشهد ، فجميع حالاته - من قيامه وقعوده وركوعه وسجوده وتشهده وما بينها حال الانتقال من أحدها الى الآخر - كله من اجزاء الصلاة . فع نية القطع والخروج او نية فعل المنافي يلزم - البتة - وقوع جزء من اجزاء الصلاة بغير نية ، ويلزم الخروج عن مقتضى النية السابقة . وتجديد النية الاولى - بعد مضي شطر من اجزاء الصلاة خالياً منها بل على نية تنافيا - لا يوجب نفعا في المقام ولا دفعاً لذلك الالتزام . ومن ذلك ظهر الفرق بين الصلاة والوضوء ، وبه يظهر رجحان القول الاول .

إلا ان لقائل ان يقول : ان المفهوم من الاخبار جواز ايقاع بعض الافعال

الخارجة عن حقيقة الصلاة فيها وان استلزمت التقدم او التأخر بما لا يستلزم الاستدبار كغسل دم الرعاف ، وقتل الحية . وارضاع الصبي ، ونحوها . مع القطع بكونها ليست من افعال الصلاة . مع انها لا تبطل الصلاة بها ، فبالاولى ان يكون مجرد ترك النية . وان استلزم ان يكون الحال الذي نوى فيه القطع خالياً عن النية السابقة - غير . وجب للبطلان وحينئذ يتوجه المنع الى ان جميع حالاته . من بعد التكبير الى حين التسليم من اجزاء الصلاة . الا ان الحكم بعد لا يخلو من شوب الاشكال . وحيث كانت المسألة خالية من النص فالواجب الوقوف فيها على ساحل الاحتياط .

( المقام الثامن ) — اختلف الاصحاب في حكم نية الضمائم اللازمة في النية .

ف قيل بالصحة مطلقاً ، والظاهر انه المشهور .

وقيل بالبطلان مطلقاً ، وهو ظاهر جماعة : منهم - اول الشهيدين في بيانه ، وثانيهما في روضته ، والمولى الاردبيلي في شرح الارشاد ، وغيرهم .

وقيل بالتفصيل بين ما اذا كانت راجحة فتصح وإلا فتبطل ، واختاره جماعة : منهم - السيد السند في المدارك . وادعى انه مع الرجحان لا خلاف في الصحة ، وتبعه على هذه الدعوى بعض ممن تأخر عنه .

وفيه ان جملة من عبارات من قدمنا نقل القول بالابطال عنهم ظاهرة في الحكم بذلك من غير تفصيل بالرجحان وعدمه .، ولا سيما كلام المولى الاردبيلي ( رحمه الله ) ، حيث قصر الحكم بالصحة على مجرد كون الفعل لله : وحكم بان كل ما يضم اليه من لازم وغيره فهو منافٍ لذلك .

وقيل بتخصيص الصحة بما اذا كانت الضميمة راجحة ولا حظ المكلف رجحانها ، وهو الذي اختاره شيخنا ابو الحسن ( قدس سره ) في رسالة الصلاة ، وجزم به والدي ( قدس سره ) .

وقيل بالتفصيل بانه ان كان الباعث الاصيل هو القرية ثم طرأ فصد التبرد مثلاً



عند الابتداء في الفعل لم يضر ، وان كان العكس او كان الباعث مجموع الامرين ، لم يجزى ، وهذا القول ذكره في الذكرى احتمالاً ، واليه ذهب بعض متأخري المتأخرين . والظاهر ان مراد مشروط رجحان الضميمة هو ملاحظة رجحانها ايضاً وقصده ، نظراً الى ان التعليق على الوصف .شعر بالعلية ، فان مجرد رجحانها في الواقع من غير ملاحظة المكلف له لا يخرج الضميمة عن كونها مرجوحة او متساوية الطرفين ، فان العبادة إنما تصير عبادة يترتب عليها اثرها بنيتها وقصدها . وحينئذ فيرجع القول الثالث والرابع الى واحد .

احتج من ذهب الى الاول بعدم منافاة الضميمة لنية القرية ، وانه كنية الغازي للقرية والغنية . وانها لسكونها لازمة فنيتها لا تزيد على اصل حصولها .

وفيه ان ما ادعوه من عدم المناقاة فهو أول البحث . والمثيل بالغازي لا ينهض حجة ، لمنع ذلك فيها ايضاً . وقوله - : « ان نيتها لا تزيد على اصل حصولها » - ممنوع ، اذ لا يلزم من حصولها ضرورة جواز نية حصولها ، وهل الكلام إلا فيه ؟ مع انه منتقض بالرياء وان رؤية الناس ايضاً لازم ، فيجب ان يكون قصده غير مضر بالعبادة ، والخصم لا يقول به .

واحتج من ذهب الى الثاني بمناقاة الضميمة للاخلاص له سبحانه .

وفيه انه مع عدم رجحان الضميمة مسلم ومع الرجحان ممنوع ، كما سيأتي بيانه . احتج من ذهب الى الثالث بما ورد في الاخبار من قصد الامام باظهار تسكيرة الاحرام الاعلام ، وضم الصائم الى نية الصوم قصد الحمية ، ومخرج الزكاة علانية - بل سائر افعال الخير - اقتداء الناس به ، ونحو ذلك .

ومن هذه الادلة يعلم ان قصد المكلف هذه الضمائم الى ما ضمت اليه إنما تعلق بها لرجحانها ، والا فلربما تطرق اليها احتمال الابطال في بعضها من حيث دخوله في الرياء ، كالاعلان بالزكاة ونحوه .

وهذا القول هو الأقوى عندي ، لعدم الدليل على ما سواه كما عرفت ، واعتضاده بما عرفت من الأدلة (١) إلا أن الظاهر أنه لا اختصاص له بالضميمة اللازمة بل يجري في الخارجة أيضاً ، فإن ما ذكره من مثال مخرج الزكاة علانية لاقتداء الغير به — إنما هو من قبيل الضميمة الخارجة دون اللازمة ، إذ لا ملازمة بين إخراج الزكاة واقتداء الغير . ومثل ذلك أيضاً ما ورد من استحباب اطالة الإمام ذكر الركوع لا انتظار الداخل : واطالته القيام في صلاة الخوف لا انتظار اتمام الفرقة الأولى ودخول الثانية ، وجهر المصلي بصلاة الليل في منزله ليوقظ جاره للصلاة إن كان ممن يعتادها ، ونحو ذلك . (المقام التاسع) — قد صرخ جملة من الأصحاب (رضوان الله عليهم) بأنه لو نوى ببعض واجبات العبادة الندب عمداً أو جهلاً بطلت . ولو نوى ببعض مندوباتها الوجوب ، فإن اتصف بالكثرة بطلت أيضاً وإلا فلا ، وهو مبني على أمور :

(أحدها) — وجوب قصد الوجه من وجوب أو ندب في أصل العبادة ، وفيما يأتي به من الأفعال الواجبة أو المندوبة .

و (ثانيها) — عدم تداخل الواجب والندب ، فلا يجوز ، أحدهما عن الثاني ، لتغاير الجهتين فيها ، وحينئذ فلو خالف بان نوى بالواجب الندب عمداً أو جهلاً بطلت الصلاة . للاختلاف بالواجب على ذلك الوجه اللازم منه عدم الاتيان بالمأمور به على وجهه ، فلم يطابق فعله ما في ذمته ، لاختلاف الوجه ، ويمتنع أعادته ، للزوم زيادة أفعال الصلاة عمداً ، فلم يبق إلا البطلان . ولو نوى بالمندوب الوجوب فإن كان ذكراً بطلت أيضاً . للنهي المقضى للفساد ، ولأنه كلام في الصلاة ليس منها ولا مما استثنى منها ، وإن (١) أقول : ومن ذلك أيضاً حديث حماد بن عيسى الدال على أن الصادق (عليه السلام) صلى تلك الركعتين الملتين صلاهما تعليماً لرعيته ، ومثله الحديث الدال على العلة في استحباب التكبيرات الاقتاحية وإن النبي (صلى الله عليه وآله) كبرها لاجل أن يتابعه الحسين (عليه السلام) فيها حين ابتأ عن الكلام . وأمثال ذلك كثير يقف عليه المتتبع لموارد الاستنباط (منه رحمه الله)

كان فعلاً كالطائفة نية مثلاً ، اعتبر في الحكم باطله الكثرة التي تعتبر في الفعل الخارج عن الصلاة . واستقر الشهد في البيان الصحة في هذا القسم مطلقاً ، لان نية الوجوب إنما افادت تأكيد الندب .

و ( ثالثها ) — وجوب العلم بواجبات الصلاة ومندوباتها ليقصد الوجه في كل منها . وعدم معذورية الجاهل في ذلك ، بل الواجب عليه العلم بذلك اجتهاداً او تقليداً وبدونه يبطل ما يأتي به من العبادة ، وانه لا معذورية للجاهل إلا في الموضعين المشهورين هكذا قرروا ( رضوان الله عليهم ) .

وهو منظور فيه من وجوه : ( احدها ) — ما اشرنا اليه آنفاً — وبه صرح جملة من متأخري اصحابنا ( رضوان الله عليهم ) — من انه لم يقدّر لنا دليل يوجب المصير الى ما ذكره من وجوب قصد الوجه في العبادة واستحبابه ، والاحكام الشرعية توقيفية لا يجوز الحكم فيها إلا بما قام الدليل الشرعي عليه ، والا كان من باب « اسكتوا عما سكّ الله عنه » و « ايهما ما ايهما الله » كما ورد عنهم ( عليهم السلام ) ( ١ ) وما ذكره في مقام الاستدلال على ذلك مجرد اعتبارات عقلية ووجود تخريجية لا تصلح للاعتماد عليها في الاحكام الشرعية.

وبذلك يظهر ان ما ذكره من البطلان بنية الواجب ندباً ممنوع . قوله : للاخلال بالواجب — مردود بعدم قيام الدليل على وجوب ما اوجبه ، وكذلك قوله : لعدم مطابقة فعله ما في ذمته ، لعدم قيام الدليل على المطابقة المزبورة على الوجه الذي ذكره .

و ( ثانيها ) ان ما ذكر — من كون احدهما لا يجزئ عن الآخر — مردود بوقوع ذلك في جملة من الموارد :

( ١ ) تقدم في التعليقة ( ٢ ) من الصحيفة ( ٦٠ ) وفي الصحيفة ١٥٦ من الجزء الاول

ما يتعلق بذلك .

منها — صلاة الاحتياط المقصودة بنية الوجوب ، فانها بعد ظهور الاستغناء عنها تكون نافلة اتفاقاً نصاً وفتوى .

ومنها — ما لو صام يوماً قضاءً عن شهر رمضان ثم تبين انه آتى به سابقاً ، فان الظاهر ترتب الثواب على ما آتى به .

ومنها — ما لو شرع في نافلة ثم سهى في اثائها فأتى ببعض الافعال بقصد الوجوب ظناً منه انه في فريضة .

هذا في اجزاء الواجب عن الندب . واما بالعكس :

فمنه — ما لو صام يوم الشك بنية الندب فظهر انه من شهر رمضان .

ومنه — ما لو دخل في الفريضة فسهى في اثائها وأتى ببعض افعالها على انها نافلة ومنه — ما لو توضأ للتجديد فظهر كونه محدثاً .

ومنه — ما لو جلس للاستراحة فلما قام ظهر انه نسي سجدة ، فانه يسجد ويقوم الى غير ذلك من المواضع التي يقف عليها المتتبع .

فان قيل : ان هذا كله خارج عن صورة العمد . قلنا : المدعى عندهم اعم وبه يلزم المطلوب .

و ( ثالثها ) — ان ما ذكره — من انه يمتنع اعادته للزوم زيادة افعال الصلاة — مردود بان ما آتى به إنما قصد به الندب ، والعبادة — كما عرفت — تابعة للقصد ، وحيثئذ فليس ما آتى به من افعال الصلاة على هذا التقدير ، فيكون الواجب باقياً في ذمته ، فانه لو قرأ الفاتحة — مثلاً — بقصد الندب وانها قرآن ، وهو مستثنى عندهم في الصلاة اتفاقاً ، او آتى باحد الاذكار الواجبة ايضاً بقصد الندب ، مع استثناء ذلك ايضاً عندهم في الصلاة اتفاقاً ، ثم آتى بالواجب في الموضعين بقصد الوجوب ، فاي موجب للبطلان هنا ؟

و ( رابعها ) — ان ما ذكره — من بطلان الصلاة بنية الندوب واجبا اذا كان

ذكراً ممنوعاً ، لان النهي على تقدير تسليمه لم يتعلق بعين الصلاة ولا بجزئها ، فلا يلزم البطلان .

قوله : « ولانه كلام في الصلاة ... الخ » فيه ان المعلوم كونه مبطلا من الكلام هو ما لم يكن ذكرأ ولا دعاء ، وما نحن فيه ليس كذلك .

ثم حكمه ايضاً - بالابطال في الفعل مع السكثرة - فيه انه متى كان الفعل ذكرأ ممنوع ، اذ الظاهر من الدليل هو ما عداه .

و ( خامسها ) — ان ما ذكره - من وجوب العلم بواجبات الصلاة ومندوباتها عن اجتهاد أو تقليد . وانه لا يعذر الجاهل بذلك - فيه انه ليس على اطلاقه .

والتحقيق - كما هو اختيار جمع من المحققين من متأخري المتأخرين - ان نقول : انه لا اشكال في وجوب التعلم على الجاهل ، وانه بالاخلاق به ياتم ، لكن لو اوقع العبادة والحل كذلك ، واتفق مطابقتها للواقع حسباً امر به الشارع وان لم يكن له معرفة بواجباتها ولا مندوباتها ، فلا نسلم بطلانها ووجوب قضائها كما ذهبوا اليه ، اذ لم يثبت من الشارع في التكليف بامثال ذلك امر وراء الاتيان بما امر به ، من الكيفية المخصوصة وقصد التقرب به اليه ، والفرض ان المكلف قد اوقعه كذلك ، ولا ينافي ذلك ما تردد من افعالها بين الوجوب والاستحباب باعتبار الخلاف فيه ، لان قصد القرية به لرجحانه شرعاً آت عليه . نعم لو كان الفعل مما تردد بين الوجوب والتحريم مثلاً ، فان قصد القرية لا يأتي عليه ، فلا بد من العلم حينئذ باحد الأمرين اجتهاداً أو تقليداً ، وإلا فيجب الوقوف حينئذ على صراط الاحتياط . والفهم من الأخبار - كما اوضحناه في درة الجاهل بالاحكام الشرعية من كتاب الدرر النعجية - ان الاحتياط في مثل ذلك بالترك .

واما عدم معذورية الجاهل بالاحكام الشرعية مطلقاً كما ذكره . فقد عرفت

ما فيه في المقدمة الخامسة (١) .

( المقام العاشر ) — لو نوى برؤوئه صلاة نافلة ، فالظاهر انه لا خلاف في الدخول به في الفريضة ، واما اذا قصد به غير الصلاة ، فان كان مما لا يستباح إلا به . كمن خط المصحف على المشهور ، والطواف المندوب على القول به ، فالمشهور انه كذلك ونقل عن الشيخ في المبسوط المنع ، وهو ظاهر ابن ادريس ايضاً ، وان كان مما يستباح بدونها . كسائر ما يستحب له الوضوء مما لا يجامعه حدث اكبر ، فهل يصح الوضوء مطلقاً ويرتفع به الحدث ويجوز الدخول به في الفريضة ، او لا يرتفع به الحدث مطلقاً ، او يكون كالاول إلا فيما اذا نوى وضوءاً مطلقاً ، او التفصيل بين نية ما يستحب له الطهارة لاجل الحدث كقراءة القرآن ونية ما يستحب له لالاجل الحدث كالتجديد ، فيرتفع الحدث به ويجوز الدخول به في الفريضة على الاول دون الثاني ، او التفصيل بين ما يستحب له الطهارة لاجل الحدث ويقصد به الكمال فيصح ، او لا يستحب له الطهارة او يستحب ولا يمكن لا مع قصد الكمال فيبطل ، او الصحة ان قصد ما الطهارة مكامة له على الوجه الاكمل ، وكذا ان قصد به الكون على طهارة ، وعدم الصحة في غير هاتين الصورتين ؟ اقول : اظهرها — كما استظهره جماعة من متأخري اصحابنا — الاول .

ولنا عليه وجوه : ( الاول ) — ان الأخبار الواردة مستنداً لتلك الوضوءات المعدودة كلها — إلا ما شذ — بلفظ الطهر أو الطهور أو الطهارة ، ومن الظاهر البين اعتبار معنى الزوال والازالة في لازم هذه المادة ومتعديها لغة وشرعاً ، فلا معنى لكون الوضوء مطهراً أو طهوراً أو نحوهما إلا كونه منزلاً للحدث الموجود قبله . وإلا فلا معنى لهذه التسمية بالسكينة ، ومن ثم صرحوا بان الطهارة لغة : النظافة ، وشرعاً حقيقة في رافع

الحدث . واما الوضوء المجمع للحدث الاكبر ففرينة التجوز فيه ظاهرة ، كاطلاق الصلاة على صلاة الجنائز .

( الثاني ) — ان المفهوم من الأخبار الواردة في بيان علة الوضوء ان أصل مشروعيته انما هو للصلاة خاصة ، وقضية ذلك انه حيثما امر به الشارع لا يكون إلا رافعاً — إلا ما خرج بدليل — تحقيقاً للجري على أصل المشروعية ، ويحقق ذلك ويوضحه ان الغاية الكلية للوضوء من حيث هو إنما هي الرفع ، وهذه الغايات إنما تترتب عليه ، إذ لا يخفى ان المتوضى لأحد هذه الغايات لو لم يرتفع حدثه ، للزم اجتماع الطهارة والحدث في حالة واحدة ، مع انها متقابلان ، على انه لو قصد في الوضوء لدخول المسجد مثلاً عدم رفع الحدث ، لم نسلم صحته ، ولا تترتب اثره الذي قصد عليه .

وما قيل — من انه يجوز أن يكون الغرض من الوضوء وقوع تلك الغاية المترتبة عليه عقيبها وان لم يقع رافعاً كما في الاغسال المندوبة عند الاكثر (١) — فيه ( اولاً ) — ما قد عرفت في الوجه الاول والثاني .

و ( ثانياً ) — ان الايراد بالاغسال إنما يتم لو اقتضى الدليل كونها كذلك ، ومجرد ذهاب الاكثر اليه — مع كونه خالياً من الدليل بل الدليل قائم على خلافه — لا يشمر نقضاً كما لا يخفى .

( الثالث ) — اننا لا نعرف من الوضوء شرعاً إلا هذه الافعال المعهودة ، فمتى أتى بها المكاف متقرباً صح وضوؤه ، ومتى صح وضوؤه جاز له الدخول به في الصلاة ، إذ الشرط فيها طهارة صحيحة وقد حصلت ، ومدعى الزيادة عليه اثباتها . وهذا كله — بحمد الله سبحانه — ظاهر لمن شرب من كأس الأخبار وجاس خلال تلك الديار .

واما ما استجوده السيد السند في المدارك — من الاستدلال بعموم ما دل على ان

(١) فيه اشارة الى الرد بذلك على صاحب المدارك حيث انه القائل بذلك ( منه

قدس سره ) .

الوضوء لا ينقض إلا بالحدث - فقد اورد عليه بان عدم الانتقاض لا يقتضي ترتب جميع ما يترتب على كل وضوء ، بل يقتضى استصحاب ما ثبت ترتبه على ذلك الوضوء وهو متجه .

(المقام الحادي عشر) - اختلف الاصحاب (قدس الله ارواحهم) في تداخل الاغسال في النية على اقول سيأتي تفصيلها ان شاء الله تعالى ، الا انا قبل الشروع في ذلك تقدم من مجمل التحقيق ما يكون طريقاً الى الخروج من ذلك المضيق .

فقول : الظاهر ان الحدث - الذي هو عبارة عن الحالة المسببة عن أحد الموجبات الممتنع الدخول معها في الصلاة - امر كلي وان تعددت اسبابه من البول والغائط ونحوهما والجنابة والحيض ونحوهما ، ولا يتعدد بتعدددها ، والمقصود من الطهارة بانواعها رفع هذه الحالة . وملاحظة خصوصية السبب كلا أو بعضاً لا مدخل له في ذلك بصحة ولا ابطال فذكره كثره ، وان الطهارة - وضوء كانت أو غسلاً - لغاية من الغايات متى كانت خالية من المبطّل ، صح ترتب ما عدا تلك الغاية من سائر الغايات المشاركة لها على تلك الطهارة وان لم تكن مقصودة حال الفعل ، وهذا في الوضوء واضح كما اسلفنا بيانه في سابق هذا المقام ، واما في الغسل فبني على اصح القولين - وان لم يكن باسرها - من رفع ما عدا غسل الجنابة من الاغسال واجباً كان او مستحباً وعدم احتياجه الى الوضوء كما ذهب اليه علم الهدى من المتقدمين ، ونهج على منواله طائفة من متأخري المتأخرين ، وعليه دلت أخبار أهل الذكر (سلام الله عليهم) واما على المشهور فيشكل الحكم ، لعدم الرفع ، ولهذا يوجب المانعون نية الاسباب في تداخل الاغسال المستحبة ، لعدم اشتراكها في وجوب الرفع ، فلا تداخل بدونه ، واشكل على بعضهم اندراج غسل الجنابة تحت ما عدا من الاغسال الواجبة ، لعدم رفعه إلا مع الوضوء ، لو نوى ما عدا الجنابة خاصة . واشكل على جملة منهم الحكم بالتداخل في الواجب والمستحب للتضاد بين وجهي الوجوب والاستحباب .



والمفهوم من اخبار التداخل - كما ستمر بك ان شاء الله تعالى - هو التداخل مطلقاً ، واجباتها بعضها في بعض ، ومستجباتها كذلك ، وواجباتها ومستجباتها كل في الآخر ، اعم من ان يقصد شيئاً من الاسباب الحاملة والغايات الباعثة ام لا ، بل الظاهر منها انه بملاحظة بعض تلك الاسباب والغايات يستباح به ما عداها مما لم تلحظ غايته ، وانه لا فرق في هذا المقام بين الوضوء والغسل .

وتفصيل هذه الجملة - على وجه يحيط بما ذكره الاصحاب (رضوان الله عليهم) في المقام ، والتنبية على ما زلت به اقدام اقلام بعض الاعلام -

هو ان يقال : الظاهر انه لا خلاف بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) في عدم الافتقار الى نية الحدث المتطهر منه في الوضوء ، اعم من ان يكون متحداً او متعدداً ، اما على تقدير الاكتفاء بمجرد القرية فظاهر . واما على تقدير وجوب نية الرفع فالواجب هو قصد رفعه من حيث هو ، لكن لو قصد رفع حدث بعينه مع تعدد الاسباب ، فقد قطع اكثر الاصحاب بارتفاع الجميع ايضاً ، لان الحدث امر كلي وان تعددت اسبابه ، فمن اجل ذلك ثبت لها التداخل باشتراكها في ذلك الامر الكلي . فبارتفاع احدها يرتفع الجميع ، فتى نوى احدها وجب حصوله ، وحصوله يستلزم حصول الجميع لما عرفت .

وبذلك يظهر الجواب عما يقال : ان الاحداث لا تتجزأ وليس ثمة الا امر واحد كلي ، فمع عدم نيته لا يرتفع . ونية خصوصية فرد منه لا تستلزم نيته .

ويمكن ايضاً الجواب بالصحة وان وقع الخطأ في النية . لصدق الامثال بذلك ووقوع القيد لغواً .

واعترض آخر ايضاً بمنع تداخل الاحداث عند تعدد اسبابها ، فقال : لم لا يجوز ان يحصل من كل منها حدث على حدة لا بد لنفيه من دليل ؟

اقول : وكأنه لهذا احتمال العلامة في النهاية رفع ما نواه خاصة ، بناء

على انها اسباب متعددة ، قال : « فان توضأ ثانياً لرفع آخر صبح ، وهكذا الى آخر الاحداث » انتهى .

وفيه - مع ما تقدم - ان المفهوم من الأخبار الواردة في تداخل الاغسال هو الاكتفاء بغسل واحد مع تعدد اسبابه كما سيأتي ان شاء الله تعالى . وهو دليل على عدم تعدد الاحداث وان تعددت الاسباب ، وإلا وجب لسكل منها غسل ، والدليل على خلافه . والفرق بين حدثي الوضوء والغسل في ذلك غير معقول ، مع انه لا قائل به . وكيف كان فالخطب عندنا بعد عدم ثبوت نية الرفع سهل . هنا في الوضوء .

واما الغسل فقد اختلف فيه على اقوال : ( احدها ) - التداخل مطلقاً و ( ثانيها ) - علمه مطلقاً . و ( ثالثها ) - التداخل مع انضمام الواجب لا بدونه و ( رابعها ) - التداخل لا مع انضمامه ، هكذا نقل عنهم بعض متأخري المتأخرين من مشايخنا المحققين ، إلا ان الظاهر من تتبع كلامهم في هذا المجال هو التفصيل في هذه الاقوال كما سنوضحه - ان شاء الله تعالى - على وجه يرفع الاشكال .

فنقول : انه مع اجتماع الاسباب المذكورة فلا يخلو اما ان يكون كلها واجبة أو كلها مستحبة او مجمعة منها ، فهنا صور ثلاث : ( الاولى ) - ان تكون كلها واجبة . والظاهر الاشهر الاكتفاء بغسل واحد مطلقاً ، داخلها الجنابة ام لا ، عين الأسباب كلا او بعضاً ام لا ، اقتصر على نية القربة كما هو الاظهر غير الاشهر او زاد عليها الرفع والاستباحة . وذهب العلامة في جملة من كتبه الى انه مع انضمام الجنابة الى غيرها ، فان نوى الجنابة اجزأ عنها وعن غيرها ، وان نوى غيرها فظاهر كلامه في النهاية صحة الغسل ورفع له حدث الذي نواه خاصة دون حدث الجنابة . معللاً بان رفع الادون لا يستلزم رفع الاعلى ، هذا مع عدم اقترانه بالوضوء ، ومعه احتمال الرفع وعدمه . وظاهر كلامه في التذكرة الاستشكال في صحة الغسل من اصله ، من جهة عدم ارتفاع ما عدا الجنابة مع بقائها لعدم نيتها وعدم اندراجها تحت ما عداها ، ومن انها طهارة قرنت بها

الاستباحة ، فان صحت قرن بها الوضوء ، وحينئذ فالاقرب رفع حدث الجنابة بها . ولا يخفى عليك ما في هذه التعليقات العليقة سيما في مقابلة النصوص الصحيحة الصريحة . ( الصورة الثانية ) - ان يكون بعضها واجباً وبعضها مستحباً ، والظاهر ايضاً - كما استظهره جملة من اصحابنا ( قدس الله ارواحهم ) - هو الاكتفاء فيها بغسل واحد مطلقاً حسبما قدمنا من التفصيل في الاطلاق .

وذهب الشيخ في خلافه وبسوطه - والظاهر انه هو المشهور بينهم كما صرح به بعض المتأخرين - الى انه ان نوى الجميع او الجنابة اجزأً غسل واحد ، وان نوى غسل الجمعة مثلاً لم يجزه . لا عن غسل الجنابة ، لعدم نيته ، ولا عن الجمعة ، لان المراد به التنظيف وهو لا يحصل مع بقاء الحدث .

واعترضه المحقق في الثاني بانه يشكل باشتراط نية السبب في الغسل المستحب ، وفي الثالث بانه يجزئ عن الجمعة خاصة ، اذ ليس المراد من المندوب رفع الحدث ، فيصح ان يجامعه الحدث كما يصح غسل الاحرام من الحائض .

وذهب العلامة في التذكرة الى انه مع نيتها معاً يبطل الغسل ، ومع نية الجنابة خاصة يصح بالنسبة اليها خاصة ، وان نوى الجمعة صح عنها خاصة مع بقاء حدث الجنابة ، ولو اغتسل ولم ينو شيئاً بطل . وههنا اشكال سينتفي التنبه عليه ان شاء الله تعالى .

( الصورة الثالثة ) - ان تكون كلها مستحبة ، والظاهر ايضاً الصحة حسبما قدمنا وذهب المحقق في المعتبر الى الصحة ان نوى الجميع ، واما اذا نوى بعضها اختص بما نواه ، قال : « لانا قد بينا ان نية السبب في المندوب مطلوبة ، إذ لا يراد به رفع الحدث ، بخلاف الاغسال الواجبة ، لان المراد بها الطهارة فتسكني نيتها وان لم ينو السبب » انتهى . وهو صريح العلامة في التذكرة وظاهر الشهيد في الذكري .

وفي المنتهى قرب الاكتفاء بغسل واحد ولم يفصل ، وفي التحرير والقواعد والارشاد حكم بعدم التداخل ولم يفصل ، وهو ظاهر الدروس ، حيث نسب القول

بالتداخل الى قول مروى .

ونقل عن المحقق الشيخ تلي في شرح القواعد انه رجح عدم التداخل في هذه الصورة ولو مع نية الاسباب ، متمسكا بعدم الدليل على التداخل .

هذا . والذي يدل على ما اخترناه ويؤيد ما رجحناه روايات مستفيضة :

( منها ) — حسنة زرارة (١) قال : « اذا اغتسلت بعد طلوع الفجر اجزأك غسلك ذلك للجنازة والجمعة وعرفة والنحر والحلق والذبح والزيارة ، واذا اجتمعت لله عليك حقوق اجزأك عنها غسل واحد ، ثم قال : وكذلك المرأة يجزئها غسل واحد للجنازة واحرامها وجمعها وغسلها من حيضها وعيها » .

وهذه الرواية وان كانت مضمرة في الكافي الا ان الاضرار الواقع في اخبارنا ، سيما اذا كان المضر من اجلاء الرواة واعيانهم — كما حققناه في موضع آخر ، وصرح به جملة من اصحابنا المتأخرين — غير مضر ، مع ان هذه الرواية مسندة في التهذيب عن احدهما ( عليها السلام ) وان كان في طريقها علي بن السندي وهو مجهول ، وقد رواها ابن اديس ( رحمه الله ) في مستطرفات السرائر ، ونقل انه مما انتزعه من كتاب حريز . فرواها عنه عن زرارة عن ابي جعفر ( عليه السلام ) وكتاب حريز اصل معتمد وكيف كان فالرواية صحيحة ، وهي صريحة في المطلوب .

و ( منها ) — رسالة جميل عن ابي جعفر ( عليه السلام ) (٢) قال : « اذا اغتسل الجنب بعد طلوع الفجر اجزأه ذلك الغسل . من كل غسل يلزمه في ذلك اليوم » .

وفي جملة من الاخبار ما يدل على التداخل في خصوص بعض الاغسال :

كصحيحة عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٣) : قال :

(١) و (٣) المروية في الوسائل في الباب - ٤٣ - من ابواب الجنازة .

(٢) المروية في الوسائل في الباب - ٤٣ - من ابواب الجنازة . والرواية - كما في الكافي

ج ١ ص ١٤ وسائر كتب الحديث - عن احدهما ( عليهما السلام ) الحدائق ٢٥

« سألته عن المرأة تحيض وهي جنب هل عليها غسل الجنابة ؟ قال : غسل الجنابة والحيض واحد » .

وفي رواية الخشاب (١) في مثل هذه الصورة « يجعله غسلا واحداً عند طهرها » ومثلها رواية أبي بصير (٢) وغيرها .

وفي صحيحة زرارة (٣) فيمن مات وهو جنب « يغسل غسلا واحداً يجزى ذلك للجنابة ولغسل الميت ، لانها حرمتان اجتماعتا في حرمة واحدة » الى غير ذلك من الأخبار التي يطول بنقلها المقام .

وانت خير بان ظواهرها تعطى ان حكم الغسل كالوضوء في رفع الاحداث المتعددة واستباحة العبادات المتعددة ، وهي باطلاقها دالة على الصحة مع نية الاسباب كلا أو بعضاً أو عدم نية شيء منها مع قصد القرية .

وكما تدل على تداخل الواجبات الصرفة والمجتمعة مع المندوبة صريحاً كذلك تدل على تداخل المستعجات الصرفة ، إذ من الظاهر البين أن تعداده ( عليه السلام ) لجملة تلك الاغسال في حسنة زرارة (٤) إنما هو من قبيل التمثيل وبيان للاجزاء بغسل واحد لاسباب متعددة ، وحينئذ فذكر الجنابة معها ليس إلا كذكر غيره من سائرهما . ويؤيد ذلك ويحققه قوله ( عليه السلام ) : « واذا اجتمعت لله عليك حقوق اجزأك عنها غسل واحد » فان المراد بالحقوق هي الثابتة في الشريعة ولو على وجه الاستحباب ، وانه بملاحظة بعض الغايات الحاصلة يجزى عن جملة من الغايات الاخر السابقة على الفعل وان لم تلحظ حال الفعل .

بل ربما يقال وعن الغايات المتجددة بعد الفعل ، كما رجحه بعض مشايخنا المحدثين من متأخري المتأخرين حسبما قررنا في الوضوء .

(١) و (٢) المروية في الوسائل في الباب - ٤٣ - من ابواب الجنابة .

(٣) المروية في الوسائل في الباب - ٣١ - من ابواب غسل الميت . (٤) ص ٢٠٠

كما هو ظاهر رسالة جميل المتقدمة (١) ومثلها رواية عثمان بن يزيد - واستظهر بعض مشايخنا المتأخرين أنه تصحيف عمر بن يزيد بقريظة رواية ابن عذافر عنه ، فتكون الرواية صحيحة - عن الصادق (عليه السلام) (٢) قال : « من اغتسل بعد طلوع الفجر كفاه غسله الى الليل في كل موضع يجب فيه الغسل ، ومن اغتسل ليلا كفاه غسله الى طلوع الفجر » .

فان ظاهرهما الدلالة على الاجتزاء بالغسل الواقع اول النهار عن كل غسل هاري . وهو اعم من ان تكون غايته حاصلة قبل الفعل او متجددة بعده . والظاهر ان المراد بالوجوب واللزوم فيها مجرد الثبوت ، اذ يبعد الجزم بارادة المعنى المصطلح عليه بين المتفقه من كلامهم (عليهم السلام) سيما مع وجود القرينة الدالة على ما قلنا من عده (عليه السلام) في حسنة زرارة في جملة ما يجرى الغسل عنه بعد الفجر جملة من الاغسال المستحبة ، بل هي الاكثر ، اذ لم يعد في صدر الرواية من الواجبات سوى غسل الجنابة مع انك قد عرفت ان الظاهر ان ذلك انما خرج مخرج التمثيل ، على ان احتمال الواجبة - بناء على ما قلنا - غير ممكن ، لان الاغسال الواجبة كغسل الجنابة ونحوه مسببة عن احداث خاصة . ولا يعقل تقدم المسبب على سببه ، وحينئذ فتكون الروايتان المذكورتان مخصوصتين بالاغسال المستحبة اذا تجددت غاياتها بعد الفعل، ولفظ « يجب » و « يلزم » في الروايتين ظاهر في التجدد .

واما ما ظنه بعض مشايخنا المتأخرين - من قوله (عليه السلام) : « اذا اجتمعت لله عليك حقوق ... الحديث » حيث انه دال بمفهوم شرطه على عدم اجزاء الغسل الواحد قبل اجتماع الحقوق عنها ، فيكون منافياً لظاهر الخبرين الاولين - ففقه (اولا) - ان دلالة الخبرين الاولين على ما ذكرناه - بناء على ما حققناه -

---

(١) في الصحيفة ٢٠٠

(٢) رواها صاحب الوسائل في الباب - ٩ - من ابواب الاحرام من كتاب الحج .

بالمطوق نظراً الى العموم المستفاد منها ، ودلالة الخبر المشار اليه بالمفهوم ، ولا شك في رجحان الأول على الثاني .

و ( ثانياً ) — انه لا ينحصر المعنى المراد من ترتب الاجزاء على اجتماع الحقوق في انتفاء بانتفائها ، بل يجوز أن يكون المراد — كما هو الظاهر — هو اجزاء غسل واحد مع اجتماع الحقوق لا تعدد الغسل لكل واحد واحد من الحقوق ، رداً على من زعم التعدد . ومفهوم الشرط إنما يكون حجة ما لم يظهر للترتب معنى آخر غير انتفاء الجزاء بانتفاء الشرط كما هو مسلم في الاصول .

وبما ذكرنا يظهر دلالة الخبرين — كما هو الظاهر من غيرهما من أخبار المسألة ايضاً — على عدم وجوب تعيين الوجه والسبب في الغسل ، بل يكفي ايقاع غسل له صلاحية الانصباب على الاغسال الواقعة في ذلك اليوم وان لم يلحظ تقدم سببها او تأخره كالغسل الواقع بعد الفجر ، فانه لوقوعه بعده يصلح للانصباب على جميع الاغسال المتعلقة بذلك اليوم ، وكذلك الواقع بعد الغروب بالنسبة الى الاغسال الليلية .

ومما يدل على عدم وجوب تعيين الوجه والسبب في الغسل كما قلنا — بل يكفي غسل له صلاحية ما ذكرنا — ما رواه الصدوق في الفقيه (١) مرسلًا وتلقاه الاصحاب بالقبول : « ان من جامع في شهر رمضان ونسي الغسل حتى خرج شهر رمضان ان عليه ان يغتسل ويقضي صلاته وصومه الا أن يكون قد اغتسل للجمعة ، فانه يقضي صلاته وصومه الى ذلك اليوم » .

وبما ذكرنا يظهر ان تداخل هذه الاغسال — كما دلت عليه الاخبار فرع اجتماعها في أمر كلي مشترك بينها وهو الرفع ، ومنه يظهر قوة القول بكون الغسل وان كل مندوبا فانه يكون رافعا ، ومن اخبار تلك المسألة يظهر قوة ما ذكرنا ايضاً ، اذ لو لم تكن مشتركة فيما ذكرنا — مع وجوب كون الافعال تابعة للقصود والغايات المترتبة عليها كما

(١) في باب ما يجب على من افطر أو جامع في شهر رمضان متعمداً أو ناسياً .

حققناه سابقاً ، بل انه لا تحقق لها إلا بها حسباً دلت عليه تلك الأخبار التي قدمناها في المقام الاول - لم يظهر للتداخل وجه بالكلية ، فانه كما لا تداخل بين الوضوء والغسل لتغاير الغرضين المترتين على كل منهما ، فلا تداخل بين الغسلين المختلفين الغايتين بل يجب لكل منهما غسل على حدة ، ولهذا ذهب البعض - كما تقدم نقله - الى عدم التداخل مطلقاً ، نظراً الى اختلاف الاسباب فيجب اختلاف المسببات .

وان كان جملة من اصحابنا من المتأخرين المانعين من رفع الغسل المستحب ، لما وردت عليهم الأخبار الدالة على التداخل في الاغسل المستحبة ورأوا انه لا مندوحة عن العمل بها ، تكلفوا للتفصي عن ذلك بوجوب تعيين الاسباب فيها ، وصرحوا بانه لو نوى البعض خاصة اختص صحة الغسل بما نواه . إلا ان الأخبار - كما عرفت - لا دلالة لها على ذلك بل هي دالة على عدمه .

ولهذا ان بعضهم - بعد ان اعترف بدلالة الأخبار على ما ذكرناه - استشكل فيما لو قصد معيناً ، فكيف يجزى عما لم يعينه ؟ ثم اجاب انه ليس بعيداً من كرم الله تعالى ايصال الثواب بهذا الفعل الخاص في هذا الوقت المشتمل على شرعية هذه الاغسل مع فعله متقرباً ، كما قيل في حصول ثواب الجماعة للامام مع عدم شعوره بان احداً يصلي وراءه وغير ذلك . انتهى .

وايضاً فانه لما وردت عليهم اخبار تداخل الاغسل الواجبة والمستحبة ، اشكل عليهم المخرج منها باعتبار تضاد وجهي الوجوب والاستحباب ، واعتبار نية السبب ، بل لزوم انصاف شيء واحد بمتضادين ، وهو كون غسل واحد واجباً وندباً ، وهو بديهي البطلان واجابوا تارة بعدم وجوب نية الوجه اما مطلقاً او فيما نحن فيه للأخبار ، وتارة باختيارية الوجوب ودخول المندوب فيه وسقوط اعتبار السبب هنا بمعنى تأدي احدي الوظيفتين بفعل الاخرى ، كما تتأدى صلاة التحية بقضاء الفريضة . وصيام ايام البيض بصيام الواجب فيها . وبالجملة فالواقع هو الغسل الواجب خاصة لكن الوظيفة المسنونة تتأدى به



وانت خير بان ما ذكروه من الجواب وان اندفع به الاشكال بالنسبة الى النية لكن الاشكال باعتبار لزوم كون شيء واحد في نفس الامر واجباً وندباً بقى على حاله والاشكال المذكور على هذا لا اختصاص له بنية الجميع كما ذكرنا بل نية احدهما ايضاً بان يقال لو كان الغسل الواحد مجزئاً عن الجميع لكان واجباً وندوباً ، وهو محال لتضادها .

وما ذكروه من تأدي الوظيفة المستحبة بفعل الواجبة لا يحسم مادة الاشكال ، لان تأدي وظيفة المستحب - بمعنى استحقاق ما يترتب عليه من الثواب بفعل الواجب - تقتضي كون ذلك الغسل مستحباً ، لان ما يكون امثالا للامر المذكور يلزم أن يكون ندباً قطعاً . وبالجملة فلما كان الوجوب والندب صفتين متضادتين فكما لا يتأدى الواجب بالاتيان بالمندوب فكذا العكس .

واما ما ذكر - من مثال صلاة التحية وصيام ايام البيض - فيمكن الجواب بان مقصود الشارع ثمة هو ايقاع العبادة في هذا المكان والزمان المخصوصين من حيث هي اعم من ان يكون بوجه الوجوب او الندب ، لا خصوصية المندوب ، بخلاف ما نحن فيه بناء على ما يدعونه من عدم رفع المندوب ، فان خصوصية كل واحد ملحوظة على حدة ، لعدم الاشتراك في امر كلي يجمعها حتى يجعل ذلك الامر الكلي موجباً لاجزاء أحد الفردين عن الآخر واندرجه تحته .

واجاب بعض فضلاء متأخري المتأخرين عن الاشكال المذكور - بعد الاعتراف بلزوم ما ذكرنا - بالتزام ذلك ومنع استحالاته لاختلاف الجهة ، قال : « فان هذا الغسل الواحد من حيث انه فرد لغسل الجمعة وامثال الامر به مستحب ، ومن حيث انه فرد لغسل الجنابة وامثال الامر به واجب » .

ولا يخفى ما فيه ايضاً ، فان الطبيعة انما تكون متعلقة للتكاليف باعتبار اتحادها

مع افرادها في الخارج ، فحتى تعلق التكليف الاستجابي كان معناداً في الحقيقة يرجع الى ان ما تصدق عليه هذه الطبيعة يستحب فعله ويجوز تركه ، فلو كان بعض افرادها ما لا يجوز تركه لم يكن القدر المشترك بين تلك الافراد جائز الترك ، فلا يتعلق به التكليف الاستجابي ، هذا خلف ، فاذاً لا يجوز ان يكون الامر الذي لا يجوز تركه فرداً للطبيعة المستجابة . نعم يمكن ان يكون امر واحد فرداً للطبيعة المستجابة وفرداً للطبيعة الواجبة فرداً يجوز تركه بان يأتي بفرد آخر لا مطلقاً ، وهو خارج عن محل البحث وانت خير بانه اذا رجعت الى ما قرزناه آنفاً - من ان الاخبار إنما وردت بالتدخل في جميع اقسام الغسل كما اخترناه ، من حيث اشتراكها في ذلك الامر الكلي - اندفع الاشكال من المقام بخلافه ، كما انه لا مجال لهذا الاشكال عندهم في تدخل الاغسال الواجبة بعضها في بعض ، لا اشتراكها في الرفع .

والعجب من جملة من اصحابنا المرجحين لما اخترناه في مسألتنا التدخل ورفع الغسل المندوب ، ضاق عليهم الخناق في التفصي عن هذا الاشكال ، واكثروا من التردد في دفعه والاحتمال .

وسياتي - ان شاء الله تعالى في بيان المسألة الثانية - ما يزيد هذا المقام ايضاحاً ويتسع له الصدر انشراحاً .

هذا ما اقتضاه النظر القاصر باعتبار ما هو مقتضى الدليل ، واستفادة الفكر الفاتر من كلام تراجم الوحي والتنزيل . والاحتياط مما لا ينبغي تركه في جميع الابواب ولا سيما هنا ، بقصد الغايات المتعددة والاسباب .

(المقام الثاني عشر) - قد صرح جملة من الاصحاب ( نور الله تعالى مرافقهم ) بنقل الية في مواضع :

( الاول ) - ما اذا اشتغل بلاهقة ثم ذكر سابقة ، سواء كانتا مؤداتين

أو مقضيتين ، أو المعدول عنها حاضرة والمعدول إليها فائتة أو بالعكس بشرط ضيق الوقت عن الحاضرة .

( الثاني ) — العدول من القصر الى الاتمام وبالعكس . ( الثالث ) — من الائتمام الى الانفراد وبالعكس . ( الرابع ) — من الائتمام الى الامامة ، ومن الائتمام بامام الى الائتمام بآخر . ( الخامس ) — من الغرض الى النفل . ( السادس ) — من النفل الى النفل .

اذا عرفت هذا فنقول : ( اما الموضع الاول ) فقد اشتمل على اربع صور ، والمعلوم صحة ما عدا الرابعة ، لاعتضاده بالأخبار بل وعدم الخلاف كما سيأتي تحقيقه في موضعه ان شاء الله تعالى ، واما الرابعة فحل اشكال ، لعدم الوقوف فيها على نص ، وجزم الشهيد في البيان بالعدول من القضاء الى الاداء ، وكذا من السابقة الى اللاحقة مع تضيق الوقت ، وبالأولى منهما صرح في المفاتيح ايضاً .

( الموضع الثاني ) — والقول فيه انه لا ينبغي ان جواز العدول من احد هذين الفرضين الى الآخر انما يكون في موضع يباح فيه كل منهما ، كالمسافر المريد لنية الاقامة ومن حصل في أحد المواطن الاربعة ، فانه لو صلى بقصد أحد الفرضين مع كون الآخر مباحاً له ، فانه يجوز له العدول الى الثاني :

وتفصيل القول في ذلك اما بالنسبة الى العدول من القصر الى الاتمام ، فقد ورد في صحيحة علي بن يقطين عن ابي الحسن (عليه السلام) (١) قال : « سألت عن رجل خرج في سفر ثم تبدو له الاقامة وهو في صلاته . قال : يتم اذا بدت له الاقامة » ومثلهارواية محمد بن سهل عن ابيه عن ابي الحسن (عليه السلام) (٢) والحكم هنا مما لا خلاف فيه .

(١) و(٢) المروية في الرسائل في الباب - ٢٠ - من ابواب صلاة المسافر .

والظاهر ان الحكم مثله في المصلى في احد الاماكن الاربعة لو عدل في اثناء صلاة القصر الى التمام وبالعكس ايضاً ، عملاً بعموم الدليل الدال على التخيير بالنسبة اليه في هذه الاماكن . وانه بمجرد دخوله في احد الفرضين لا يزول حكم التخيير عنه . وبالتخيير هنا صرح المحقق في المعتبر واستحسنه جماعة ممن تأخر عنه : منهم - السيد السند في المدارك وشيخنا المجلسي في البحار وغيرهما في غيرها .

وينبغي تقييده بما اذا لم يتجاوز محل العُدُول فيما اذا عدل من التمام الى القصر ، وما لم يسلم على الركعتين في العكس ، والا لاشكل ذلك فيما لو دخل بنية الاتمام ثم سلم على الركعتين ساهياً ، او دخل بنية القصر ثم صلى الركعتين الاخيرتين ساهياً ، فان الحكم بالصحة - بناء على انه مخير في الاتيان بايهما وقد اتى باحدهما - مشكل ، لان الظاهر ان المكلف وان كان مخيراً بين الفردين لكن باختياره احدهما وقصده الامثال به من غير عدول عنه يتعين في حقه ويترب عليه احكامه من الابطال بزيادة ما زيادته مبطله ونقصان ما نقصانه مبطل ، والا للزم الحكم بالصحة بناء على استحباب التسليم فيما لو صلى بنية التمام ثلاث ركعات ثم سلم على الثالثة ساهياً ، فانه قد اوجد الصلاة المقصورة في ضمن هذه الثلاث ركعات وان كانت غير مقصودة ، فتكون مجزئة ، بل ولو سلم عامداً او احدث والحال هذه في اثناء الركعتين الاخيرتين او فعل ما يبطلها ، فانه تكون صلاته صحيحة باعتبار اشتغالها على الصلاة المقصورة في الجملة . والحكم بالصحة في امثال ذلك خارج عن مقتضى الاصول المقررة والقواعد المعتبرة .

وبذلك يظهر لك ما في كلام الاردبيلي (قدس سره) في شرح الارشاد ، حيث قال : « الظاهر انه لو نوى القصر ثم تممها نسياناً او عمداً مع النقل تصح الصلاة وبالعكس » انتهى .

واما بالنسبة الى العُدُول من الاتمام الى القصر فقد عرفت الكلام فيه بالنسبة

الى المواضع الاربعة . ولما في قاصد الاقامة فهو إنما يتم بالنسبة الى اول فريضة يريد ايقاعها بنية التمام ، إذ بعدها لا مجال للعدول . لوجوب الاتمام حينئذ حتى يقصد المسافة . وقد اختلف كلام الاصحاب في هذا المقام ، فلنقول عن الشيخ في المبسوط وابن الجنييد وابي الصلاح وجوب المضي على التمام في تلك الفريضة حتى يخرج مسافراً . وتردد المحقق في المعتبر والشرائع ، نظراً الى افتتاح الصلاة على التمام وهي على ما افتتحت عليه ، والى عدم الاتيان بالشرط وهو الصلاة على التمام . وفصل في التذكرة والمختلف والقواعد بتجاوز محل القصر فلا يرجع ، وبعدم تجاوزه فيرجع ، لانه مع التجاوز يلزم من جواز الرجوع ابطال العمل المنهي عنه . ومع عدم تجاوزه يصدق انه لم يصل فريضة على التمام ، واليه ذهب في البيان والدروس . واطلق في المنتهى العود الى التقصير ، لعدم حصول الشرط ، واختاره السيد السند في المدارك وشيخنا المجلسي في كتاب البحار . والمسألة غير منصوطة على الخصوص ، الا انه لما كان فرض المسافر التقصير وانتقال فرضه الى آخر يحتاج الى دليل - وغاية ما يستفاد من صحيحة ابي ولاد (١) التي هي مستند هذا الحكم هو صلاة فريضة على التمام بنية الاقامة . وبالعدول في اثنائها وان تجاوز محل القصر لا يصدق حصول فريضة على التمام ، فينتفي الشرط وبانقائه ينتفي الشروط - كان الاظهر هو القول الاخير . وحينئذ فتى كان العدول بعد تحقق الزيادة المبطلّة يتعين الاعادة ، لفوات شرط التمام ، وبطلان المقصورة بما اشتملت عليه من الزيادة ، وإلا صحت صلاته قصرأ .

(الموضع الثالث) — وهو العدول من الاتمام الى الانفراد وبالعكس ، ويشتمل

على صورتين :

(احدها) — العدول من الاتمام الى الانفراد ، واستدلوا عليه بصحيحة

(١) المروية في الوسائل في الباب - ١٨ - من ابواب صلاة المسافر ،

علي بن جعفر عن اخيه موسى ( عليه السلام ) (١) قال : « سألته عن الرجل يكون خلف امام فيطول في التشهد ، فيأخذه البول او يخاف على شيء ان يفوت او يعرض له وجع ، كيف يصنع ؟ قال : يسلم وينصرف ويدع الامام » .

وعندي في الاستدلال بهذه الرواية اشكال ، وذلك لانها وان دلت على جواز الانصراف مع العذر لكنها قد دلت على كون محله التشهد ، وانه بسبب تطويل الامام في التشهد ، والظاهر ان المراد بتطويله عبارة عن الاتيان بما اشتمل عليه من الاذكار المستحبة في التشهد وهو التشهد المستحب ، وحينئذ فن المحتمل قريباً ان الأمر بالانصراف انما هو في ضمن تلك الاذكار المستحبة بعد الاتيان بالصيغة الواجبة ، وعلى هذا فلا دلالة في هذا الخبر على المدعى ، لانهم قد صرحوا بجواز تسليم المأموم قبل الامام وان كان لا لعذر ، وجعلوها مسألة مستقلة غير ما نحن فيه ، واستدلوا عليها بصحيفة ابي المغرا عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٢) « في الرجل يصلي خلف الامام فيسلم قبل الامام ؟ قال : ليس عليه بذلك بأس » واستدلوا ايضاً بالرواية السابقة في تلك المسألة ، وكأنه لفهمهم منها الاولوية لهذه الصورة . والظاهر عندي - لما عرفت - هو الاختصاص بهذه الصورة ، على ان الرواية المذكورة - بناء على ما ذكرنا - معارضة بصحيفة الحلبي عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٣) قال : « سألته عن رجل يكون خلف الامام فيطيل الامام التشهد . قال : يسلم ويمضي لحاجته ان احب » فانها دالة على جواز الانفراد لا لعذر مع تعيين محل المفارقة فيها كتلك الرواية . وعلى ما ذكرنا من تخصيص ذلك بما بعد التشهد يزول الاشكال عن الجميع مع ان العذر المذكور في صحيفة علي بن جعفر انما وقع في كلام السائل . هذا مع العذر . واما مع عدمه فالمشهور ايضاً جواز العدول مع نية الانفراد ، وذهب الشيخ في المبسوط الى العدم .

وادلة كل من الطرفين لا تخلو من دخل ، إلا ان يقين البراءة من التكليف

الثابت يقيناً يعضد ما ذهب اليه في المبسوط .

ويؤيده ايضاً صحيحة علي بن جعفر عن اخيه موسى (عليه السلام) (١) انه « سأله عن امام احدث فانصرف ولم يقدم احداً ، ما حال القوم ؟ قال : لا صلاة لهم إلا بامام ... » .

ومن مواضع العدول في الصورة المذكورة ما لو تبين للمأموم في اثناء الصلاة بطلان صلاة الامام ، فانه يعدل الى الانفراد ، لصحيفة زرارة عن احدهما (عليهما السلام) (٢) قال : « سأله عن رجل صلى بقوم ركعتين ثم اخبرهم انه ليس على وضوء . قال : يتم القوم صلاتهم ، فانه ليس على الامام ضمان » .

( الصورة الثانية ) — العدول من الانفراد الى الائتمام وهو قول الشيخ في الخلاف مدعياً عليه الاجماع . ونفى عنه البأس العلامة في التذكرة ، واختاره السيد العلامة المحدث نعمة الله الجزائري (قدس سره) في رسالة التحفة ، ونقل من حجة المنع من ذلك التعويل على ما روى (٣) : « ان الشارع في فريضة ينقلها الى النفل ويجعلها ركعتين اذا احرم امام الجماعة » فلو ساغ العدول لم يكن ذلك . ثم اجاب بان القطع والنقل انما شرعاً تحصيلاً لصلاة الجماعة من اول الصلاة . انتهى .

والاظهر — كما استظهره جمع من متأخري المتأخرين — العدم ، لعدم ثبوت التعبد بمثله ، مؤيداً بما ذكره السيد المشار اليه . وما اجاب به (قدس سره) عن ذلك منظور فيه ، بانه لو كان العلة ما ذكره لكان الانسب بذلك هو العدول دون النقل ، اذ لا يخفى انه متى كان الغرض ادراك الصلاة من أولها مع الامام والمسايرة الى ذلك ، فان العدول اقرب الى تحصيله ، اذ ربما كان في النقل الى النفل ما يفوت به الغرض المذكور

(١) المروية في الوسائل في الباب - ٧٢ - من ابواب الجماعة .

(٢) المروية في الوسائل في الباب - ٣٦ - من ابواب الجماعة .

(٣) رواه صاحب الوسائل في الباب - ٥٦ - من ابواب الجماعة .

سيما اذا كان المصلي المنفرد لم يأت بشيء من صلاته سوى تكبيرة الاحرام ، وبناء صلاة الجماعة على التخفيف فربما يفوته بالنقل الادراك للركعة الاولى كما لا يخفى ، ولا سيما اذا جعلنا الموضوع الذي يكلف المنفرد بالنقل فيه ما اذا اشتغل الامام بشيء من واجبات الصلاة دون ما يقدم من المندوبات ، كما هو أحد القولين في المسألة . وبالجملة فما ذكره ( رحمه الله ) في الجواب ليس بذلك المستجاب في هذا الباب .

(الموضع الرابع) — وهو العدول من الائتمام الى الامامة ، ومن الائتمام بامام الى الائتمام باخر ، وهو منصوص في مواضع ثلاثة :

( احدها ) — ما اذا احدث الامام في اثناء الصلاة : فانه يستخلف بعض المأمومين يتم بهم الصلاة .

ويدل عليه روايات عديدة : منها - صحيحة معاوية بن عمار (١) قال : « سألت أبا عبدالله ( عليه السلام ) عن الرجل يأتي المسجد وهم في الصلاة وقد سبقه الامام بركعة او اكثر . فيعتل الامام فيأخذ بيده ويكون ادنى القوم اليه فيقدمه . فقال : يتم صلاة القوم ثم يجلس ... الحديث » .

وما رواه في الفقيه (٢) مرسلا عن امير المؤمنين ( عليه السلام ) وفيه : « ... ثم لينصرف وليأخذ بيد رجل فليصل مكانه ... الحديث » .

و ( ثانيها ) — ما اذا حدث بالامام حدث من موت او اغماء ، فان المأمومين يستخلفون بعضهم ليتم بهم ، وعليه تدل صحيحة الحلبي (٣) « في رجل أم قوماً فصلى بهم ركعة ثم مات ؟ قال : يقدمون رجلا آخر ويعتدون بالركعة ... الحديث » .

و ( ثالثها ) — ما لو ائتم المتم بالمقصر ، فانه بعد تمام صلاة الامام يتم بهم بعضهم

(١) المروية في الوسائل في الباب - ٤٠ - من ابواب الجماعة .

(٢) ج ١ ص ٢٦١ وفي الوسائل في الباب - ٧٢ - من ابواب الجماعة .

(٣) المروية في الوسائل في الباب - ٤٣ - من ابواب الجماعة .



وعليه تدل صحيحة الفضل بن عبد الملك عن أبي عبد الله (عليه السلام) (١) قال : « لا يؤم الحضري المسافر ولا المسافر الحضري . فإذا ابتلى بشئ من ذلك قام قوما حاضرين ، فإذا أتم الركعتين سلم ثم أخذ بيد بعضهم فقدمه فأمهم ... الحديث » ولا أعلم خلافا في هذه المواضع الثلاثة .

بقي هنا صور ينبغي التنبيه عليها :

(أحداها) — هل يجوز العدول من الائتمام بامام في أثناء الصلاة الى الائتمام باخر لو حضرت جماعة اخرى في ذلك المكان ؟ قولان ، اختار اولها العلامة في التذكرة وتبعه المحدث الكشاني في المفاتيح . ورد بعدم ثبوت التعبد به . وهو كذلك .  
و (ثانيها) — لو صلى الانسان مأموماً وكان مسبوقاً ، فبعد فراغ الامام وانفراده بما بقى عليه هل يجوز الاقتداء به من المأمومين المشاركين له في المسبوقية وغيرهم او لا ؟ الظاهر العدم ، لان العبادة توقيفية ، والنص انما ورد في تلك المواضع الثلاثة ، ويجرد اللاحق بها قياس .

واستشكل العلامة في التحرير ، حيث قال : « ولو سبق الامام اثنين في ائتمام احدهما بصاحبه بعد تسليم الامام اشكال » انتهى .  
وكأن وجه الاشكال ، من جهة المساواة للموضع الثالث من المواضع المتقدمة فيصح الائتمام ، ومن حيث عدم النص القاطع على ذلك ، والعبادة توقيفية . واللاحق لمجرد المساواة قياس .

و (ثالثها) — لو صلى مأموماً ثم عدل في أثناء الصلاة الى نية الامامة ببعض المأمومين او غيرهم بعد نقل نيته الى الانفراد أو عدمه .  
و (رابعها) — ان ينقل الامام نيته في أثناء الصلاة الى الائتمام ببعض المأمومين والمأمومين نيته الى الامامة .

ولم أقف لاحد من الاصحاب على تصريح في هاتين الصورتين . ومقتضى ما قلنا سابقاً عدم الجواز ، لما عرفت .

(الموضع الخامس) — العُدُولُ مِنَ الْفَرْضِ إِلَى الْفِئْلِ وَقَدْ وَرَدَ النَّصُّ بِهِ فِي مَوَاضِعَ :

(احدها) — لو دخل الانسان في الصلاة منفرداً فاقبعت الجماعة ، فانه يعدل بنيته من الفرض الى الفِئْلِ ويتم صلاته ركعتين ثم يلحق بالامام .

ويدل عليه روايات : منها — صحيحة سليمان بن خالد (١) قال : « سألت أبا عبدالله (عليه السلام) عن رجل دخل المسجد فافتتح الصلاة ، فبينما هو قائم يصلي إذ اذن المؤذن واقام الصلاة . قال : فليصل ركعتين ثم ليستأنف الصلاة مع الامام ، واتسكن الركعتان تطوعاً » .

وظاهر الرواية ان تعلق الحكم بالمصلي — من نقل صلاته الى النافلة — متى اقيمت الصلاة ، وهو أحد القولين في المسألة . وقيل انه لا يتعلق به إلا بعد اشتغال الامام بشيء من واجبات الصلاة .

و ( ثانيها ) — لو نسي قراءة الجمعة والمنافقين في ظهر الجمعة وقرأ غيرها حتى تجاوز النصف ، فانه ينقل الفريضة الى النافلة ويتمها ركعتين ثم يستأنف الظهر ، كذا نقل عن الصدوق ( رحمه الله ) .

والخبر الذي وقفت عليه في هذه المسألة إنما تضمن صلاة الجمعة ، وهو صحيحة صباح بن صبيح (٢) قال : « قلت لابي عبدالله (عليه السلام) : رجل اراد ان يصلي الجمعة فقرأ بقل هو الله أحد ؟ قال : يتمها ركعتين ثم يستأنف » ولم أقف بعد التتبع على خبر سواه في المسألة .

(١) المروية في الوسائل في الباب - ٥٦ - من ابواب الجماعة

(٢) المروية في الوسائل في الباب - ٧٣ - من ابواب القراءة في الصلاة .

وخص الحكم في البيان بصلاة الجمعة . ونقل عن ابن ادريس انه انكر النقل الى النفل هنا .

وعد في المفاتيح في هذا الموضع ايضاً ناسى الأذان والاقامة ، مستنداً الى جواز القطع له والعدول اولى . وهو عجيب منه ( قدس سره ) .

ثم انه بعد ذلك استظهر جواز العدول لمطلق طلب الفضيلة ، قال : « لاشتراك العلة الواردة في النصوص عليه » وهو منه اعجب ، فان ما استند اليه من الاشتراك في العلة غير خال من العلة . اذ الفضيلة التي ظنها مجوزة للعدول يزعمه اما ان يريد بها في المعدول اليه او في الفعل المستأنف في الموضع الذي يكون كذلك ، كما في هذا الموضع . وعلى الأول فبطالانه اوضح من ان يبين . حيث ان اخبار الموضع الاول إنما تضمنت العدول الى السابقة لتقدم اشتغال الذمة بها مع وجوب مراعاة الترتيب ، واما اخبار الموضع الثاني فانما هو لاجابة كل من الأمرين له ، واما اخبار الموضع الثالث فانما هو للرخصة بل المعدول اليها . منضولة ، وأما اخبار الموضع الرابع فانما هو في فريضة واحدة لاتمامها ، واما اخبار هذا الموضع فانما المعدول اليه نافلة وهي منضولة . واما على الثاني فيما ذكرنا انما يتمشى له في اخبار هذا الموضع ، ولم تقف في شيء منها على علة منصوصة فيها حتى يتم له البناء عليها وان امكن استفادة ذلك منها بحسب المقام ، الا انه غير مجوز لان يبنى عليه شيء من الاحكام ، بل هو محض القياس المنهي عنه في اخبار أهل الذكر ( عليهم السلام ) .

( الموضع السادس ) - النقل من النفل الى النفل ، وقد نقل السيد السند ( قدس سره ) في المدارك عن الاصحاب التصريح بالجواز اذا شرع في نافلة لاحقة ثم ذكر السابقة . ولم اقف في ذلك على نص يوجب المصير اليه .

( المقام الثالث عشر ) - لو شك في نية الصلاة وقد كبر فالظاهر انه لاخلاف في الصحة والمضي في صلاته ، للاخبار المستفيضة الدالة على انه بالدخول في غير المشكوك

فيه يمضي في صلاته (١) .

ولو سهى عن النية حتى كبر، فقتضى كلام الاصحاب - القائلين بوجوب المقارنة في النية . وانها عبارة عن ذلك الحديث النفسي والتصوير الفكري - البطلان . ومقتضى ما قدمنا من التحقيق في معنى النية انه ان كان السهو انما عرض له حال التكبير مع استصحابه لما حال القيام للصلاة والشروع في مستحباته المتقدمة ، فلا وجه للبطلان .

ولو نوى الفريضة ودخل فيها ثم نوى النافلة سهواً واتى ببعض الركعات أو بالعكس ، فان كان قد علم حال نفسه عند القيام للصلاة بأنه في الصورة الاولى انما قام للفريضة وفي الثانية انما قام للنافلة ، بنى على ما قام له وجدد النية لما بقى وصح ما مضى من صلاته ، وان لم يعلم حاله ثمة بطلت صلاته . وهكذا لو ذكر القيام للفريضة وانها ظهر مثلاً ، ثم سهى في الانتهاء واتى ببعض افعالها على انها العصر ثم ذكر ، فانه يجدد النية لما بقى ويمضي .

ويدل على ذلك روايات : منها - ما رواه في الكافي (٢) والتهذيب في الحسن من عبدالله بن المغيرة قال : « في كتاب حريز انه قال : اني نسيت اني في صلاة فريضة حتى ركعت وانا انويها تطوعاً ؟ قال : فقال : هي التي قمت فيها : ان كنت قمت وانت تنوي فريضة ثم دخلك الشك فانت في الفريضة ، وان كنت دخلت في نافلة فنويتها فريضة فانت في النافلة ... » .

ورواية عبدالله بن ابي يعفور عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٣) قال : « سأله عن رجل قام في صلاة فريضة فصلى ركعة وهو ينوي انها نافلة ؟ قال : هي التي قمت

(١) المروية في الوسائل في الباب - ٢٣ - من ابواب الحلل الواقع في الصلاة

(٢) ج ١ ص ١٠٩ وفي التهذيب ج ١ ص ٢٣٣ وفي الوسائل في الباب - ٢ -

من ابواب النية من كتاب الصلاة

(٣) المروية في الوسائل في الباب - ٢ - من ابواب النية من كتاب الصلاة

فيها ولها ، وقال : اذا قت وانت تنوى الفريضة فدخلك الشك بعد ، قانت في الفريضة على الذي قت له ، وان كنت دخلت فيها وانت تنوى نافلة ثم انك تنويها بعد فريضة قانت في النافلة . وانما يحسب للعبد من صلاته التي ابتداء في اول صلاته .

ورواية معاوية بن عمار (١) قال : « سألت أبا عبد الله ( عليه السلام ) عن رجل قام في الصلاة المكتوبة فسعى فظن انها نافلة ، او قام في النافلة فظن انها مكتوبة . قال : هي على ما افتتح الصلاة عليه .

والظاهر ايضاً ثبوت الحكم المذكور وان لم يذكر الا بعد الفراغ ، كما هو ظاهر اطلاق الرواية الاخيرة .

وهل المراد بالوقت الذي عليه المدار في البناء ، هو حال النهوض والقيام للصلاة من التوجه لها بالاذان والاقامة ونحوها من الافعال المتقدمة ، أو حال النية وتكبير الاحرام؟ الظاهر من ظاهر الأخبار الاول . ويؤيده ما صرح به جماعة من الاصحاب من انه لو لم يعلم ما نواه فان الصلاة تبطل ، الا اذا علم ما قام له فانه يبنى عليه ، عملاً بالظاهر من انه نوى ما في نفسه ان يفعله .

واستدل عليه بعضهم بهذه الاخبار المنقولة هنا .

ورد بانها لا دلالة لها على ذلك ، اذ ندلولها انما هو ما لو نوى شيئاً ثم قصد خلافه سهواً . فانه يبنى على ما نوى اولاً ولا يضره ما فعله بقصد غيره .

وفيه أن الظاهر من قوله ( عليه السلام ) : « هي التي قت فيها ولها » انه يبنى على ما قصده حين قيامه وتوجهه للصلاة . اعم من أن يكون نسي ما نواه اولاً ولم يعلمه على اليقين ، او شك فيه ، او ذكره وليكن عرض له السهو بان نوى غيره ، اذ خصوص السؤال عن ذلك الفرد لا يختصص كما قرر في محله ، مع أن هذا المورد صرح بانه لو علم ما تعين عليه وقام له ثم عرضه الشك في نيته ، لا يبعد البناء عليه .

(١) المروية في الوسائل في الباب - ٢ - من ابواب النية من كتاب الصلاة .

(المقام الرابع عشر) — نقل عن بعض متأخري المتأخرين ان من لم يكن من نيته فعل الصلاة بعد الوضوء لا يجوز له الوضوء ولو فعله كان باطلا . بل لو كان من نيته فعل الصلاة ولم يفعلها تبين بطلانه .

ونقل عن فخر المحققين ( رحمه الله تعالى ) ان من كان بالعراق ونوى بوضوئه استباحة الطواف صح وضوؤه ، ومثله نقل عن الشهيد في البيان .

واستشكله المحقق الشيخ علي ( قدس سره ) بانه نوى امرأ متمتعاً فكيف يحصل له ؟ واجيب بان النوى ليس وقوع الطواف بالفعل بل استباحته . فالنوى غير ممتنع والممتنع غير منوى .

وتوضيحه — علي ما حققه شيخنا البهائي ( قدس سره ) في بعض فوائده — انه لا ريب ان كون المكلف على حالة يتمكن معها من الدخول في عبادة مشروطة بالطهارة — كالصلاة والطواف مثلا — امر راجح في نظر الشارع ، فلو توضع المكلف بقصد صيرورة الصلاة مباحة له — اعني حصول تلك الحالة — فينبغي ان تحصل له ، وكونه يأتي بعد ذلك بالصلاة او لا يأتي امر خارج عن القصد المذكور ، فان حصول تلك الحالة امر مغاير لفعل الصلاة بغير مرتبة . نعم لو نوى بالوضوء فعل الصلاة مجرداً عن استباحتها ولم يكن من قصده فعلها ، لكان متلاعباً بنيته . فلا بعد في القول بفساد طهارته حينئذ .

اقول : لا ينبغي ما في كلام البعض المذكور من الضعف والقصور :

( اما اولاً ) — فلعدم الدليل على ما ذكره ، بل الدليل على خلافه واضح السبيل و ( اما ثانياً ) — فلما فيه من الاجمال بل الاختلال . فانه ان اراد بذلك ما لو كان في الوقت ، فانه لا ينبغي ان الواجب عليه هو الوضوء والصلاة ، والاتيان باحد الواجبين وان لم يأت بالآخر بعده غير مضر بصحته . فمن اين له انه لا يجوز له الوضوء وهو مخاطب به وواجب عليه ؟ غايته انه تجب عليه الصلاة معه ولكن وجوب الصلاة موسع عليه : وحينئذ فلو توضع في اول الوقت لاجل ان يصلي في آخره فلا مانع

## ج ٢ ﴿ وجه الفرق بين ازالة الخبث ورفع الحدث في وجوب النية ﴾ — ٢١٩ —

من صحته ، ومدعى الابطال عليه الدليل ، وليس فليس . وان اراد في غير الوقت ، فانه لا يخفى ان للوضوء غايات متعددة ، وان قصد ايها كان موجب لصحة الوضوء وان لم يقصد الصلاة ، ومع ذلك فانه يجوز له الدخول به في الصلاة .

والحق هو ما ذكره شيخنا المذكور (قدس سره) لما تقدم تحقيقه في المقام العاشر مما حاصله ان من نوى بوضوئه احدى الغايات المتقدمة ، فلا ريب في صحة وضوئه وجواز دخوله به في الصلاة وغيرها مما هو مشروط بالطهارة ، وان التحقيق ان الغاية الحقيقية للوضوء إنما هو قصد الرفع وان تلك الغايات إنما تترتب عليه .

الا ان قول شيخنا المشار اليه في آخر كلامه : « نعم لو نوى بالوضوء فعل الصلاة ... الخ » لا يخلو من مناقشة . فانه لا يخفى انه متى كان المكلف عالماً بانه لا يجوز له الدخول في الصلاة بغير وضوء وقد قصد بوضوئه هذا الاتيان بالصلاة بعده ، فهذا هو معنى الاستباحة شرعاً وان لم يتصور هذا العنوان بخصوصه ولم يخطر بباله ، اذ لا معنى لاستباحة الصلاة الا اعتقاد كونها مباحة له بعد الوضوء وانها لا تباح له قبله ، فقصد الدخول فيها والاتيان بها بهذا الوضوء هو عين قصد الاستباحة . ولعل مبنى كلامه (قدس سره) على ما هو المشهور من تصور هذا العنوان بخصوصه وخطاره بباله ، حيث ان النية عندهم عبارة عن هذا الحديث النفسي والتصوير الفكري ، والا فان مرجع هذه النية التي فرضها وزعم بطلان الطهارة بها الى ما ذكره أولاً . والله العالم .

(المقام الخامس عشر) — قال السيد السند (قدس سره) في المدارك — بعد ان استدلل على وجوب النية في الوضوء بآية « وما امروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين ... » (١) وبالأخبار المتقدمة في المقام الأول (٢) — ما صورته : « واعلم ان الفرق — بين ما تجب فيه النية من الطهارة ونحوها ، وما لا تجب من ازالة النجاسة وما شابهها — ملتبس جداً ، لخلو الاخبار من هذا البيان . وما قيل — من ان النية إنما تجب في الافعال

— ٢٢٠ — ﴿ وجه الفرق بين ازالة الخبث ورفع الحدث في وجوب النية ﴾ ج ٢

دون التروك - منقوض بالصوم والاحرام . والجواب بان التروك فيها كالفعل تحكم . ولعل ذلك من اقوى الادلة على سهولة الخطب في النية وان المعتبر فيها تخيل النوى بادن توجّه . وهذا القدر أمر لا ينفك عنه أحد من العقلاء كما يشهد به الوجدان ، ومن هنا قال بعض الفضلاء : لو كلفنا الله الصلاة وغيرها من العبادات بغير نية كان تكليف ما لا يطاق . وهو كلام متين لمن تدبره . انتهى .

اقول : الظاهر ان وجه الاشكال الذي اشار اليه (قدس سره) في ذلك هو ان كلا من الطهارة ونحوها من العبادات وازالة النجاسة وما شابهها مما قد وقع التكليف به من الشارع ، مع انهم قد اوجبوا النية في القسم الأول دون الثاني ، ووجه الفرق غير واضح .

وانت خير بانه اما ان يراد بالنية هنا المعنى اللغوي الذي هو عبارة عن مجرد القصد الى الفعل ، كما يشعر به آخر كلامه من قوله : « وان المعتبر فيها تخيل النوى ... الخ » او المعنى الشرعي الذي هو القصد المخصوص المقرون بالقربة ، كما يشعر به صدر كلامه من الاستدلال بالآية والاخبار المشار اليها . وعلى الاول يكون الاشكال في ازالة النجاسة من جهة انه لا يجب في ازالتها القصد الى ذلك ، بل لو زالت بوقوع الثوب في الماء أو اصابه المطر له اتفاقاً أو نحو ذلك كفى في الحكم بالطهارة . وعلى الثاني ايضاً انه متى كان الامر كذلك فبالطريق الاولى ان لا يشترط في الازالة القربة ولا نية النذب ولا غيرها من قيود النية الشرعية .

وجملة من الاصحاب قد اجابوا عن الاشكال المذكور بالفرق بين المقامين ، وان النية إنما تجب في الافعال من حيث وقوعها على انحاء متعددة ، كما تقدم منا بيانه في المقام الأول (١) فلا بد من النية في تميز بعضها عن بعض ، واما التروك فباعتبار كونها مرادة للشارع لسكن لا على وجه مخصوص بل باي وجه تحققت ، فليس هناك وجوه متعددة



## ج ٢ ﴿ وجه الفرق بين ازالة الخبث ورفع الحدث في وجوب النية ﴾ — ٢٢١ —

لمتعلق التكليف يتوقف الامتثال على تعيين فرد منها بالنية . بل يكفي في حصول المطلوب شرعا مجرد الترك وان كان لا عن قصد . وفي حكمها الافعال المطلوب بها ترك شيء آخر كحمل البحث ، فان ازالة النجاسة لما كان المطلوب بها ترك النجاسة كانت ملحقه بالترك واورد عليهم الانتقاض بالصوم والاحرام ، فان كلا منها مفسر بترك الاشياء المعينة .

اجابوا بان الترك هنا كالفعل في وجوب النية ، قالوا : ان متعلق التكليف اما فعل محض او ترك كالفعل ، وكل منهما مما تجب فيه النية ، او ترك محض او فعل كالترك ، وهما مما لا تجب فيه النية .

ولا يخفى ما في الجواب المذكور من القصور ، كما اشار اليه السيد السند (قدس سره) والتحقيق في هذا المقام ما افاده المحدث الامين الاسترآبادي في تعليقاته على المدارك ، حيث قال - بعد نقل عبارة الكتاب - « قلت : تحقيق المقام ان المطلوب من العبد قد يكون ايجاد اثر في الخارج ، كالقراءة والركوع والسجود ، وقد يكون ايجاد أثر في الذهن ، كعزمه ان لا يتعمد شيئاً من المفطرات من طلوع الفجر الى المغرب بشرط ان لا يقع منه ما ينافيه . وحقيقة الصوم هو هذا العزم المقيد بالشرط المذكور ، ولذا لو نوى واخذ النوم الى المغرب صح صومه ، ولو لم ينو واجتنب المفطرات لم يصح صومه كما تقرر . فان كانت حقيقة الاحرام عزمه على ان لا يتعمد شيئاً من الامور المعينة من حين التلبية الى وقت الحلق والتقصير بشرط الاتيان بالتلبية ، فهو من الباب الثاني وان كانت حقيقته الحالة المترتبة على نية الحج والعمرة والاتيان باول جزء منه وهو التلبية - كما هو الظاهر عندي من الروايات - فليس من الباب الثاني ، بل هو من الاحكام المترتبة على مجموع النية والاتيان بجزء من المنوى ، نظير حرمة منافيات الصلاة على المصلي بسبب نية الصلاة وتكثير الاحرام . وقد يكون وجود حالة كطهارة ثوبه حال صلاته .

ففي الصورة الاولى تتميز العبادة عن غيرها كاللاعب بالنية . وفي الصورة الثانية العبادة المطلوبة نفس العزم المقيد بقيد ، فلا حاجة لها الى عزم وارادة اخرى . وهو واضح .  
 واما الصورة الثالثة فليس المطلوب فيها ايجاد اثر ، ولذا لو كانت طهارة الثوب حالة اصلية مستصحبة او حاصلة بفعل الغير او بغير فعل احد كأن يقع في النهر او يصيبه السيل . لكفت . وفي الصورة الاولى لما كان المطلوب ايجاد اثر لم يجوز ان يغسله غيره او يوضئه ، ومع الاضطرار لا يصح ذلك ايضاً إلا بإرادته كما قرر في موضعه « انتهى كلامه . وهو جيد متين .

## الكن الثاني - غسل الوجه

وفيه مسائل : ( الاولى ) - هل الواجب في الغسل ما يجري فيه جزء من الماء على جزءين من البشرة بنفسه او معاون ، او يرجع فيه الى العرف ، أو يكفي الدهن ؟ وعلى الثالث فهل يخص بالضرورة ، او مطلقاً ؟ اقوال : المشهور الاول ، وبالثاني قال جماعة من متأخري المتأخرين ، والتخصيص بالضرورة في الثالث نقله في الذكري عن الشيخين .

ويدل على اعتبار الجريان في الغسل - باي من المعنيين الاولين - انه المتبادر من معنى الغسل لغة وعرفاً .

ومن الاخبار قوله (عليه السلام) في حسنة زرارة (١) : « الجنب ما جرى عليه الماء من جسده قليلاً وكثيره فقد اجزأه » ولا قائل بالفرق بين الغسل والوضوء .

وقوله (عليه السلام) في صحيحه زرارة (٢) : « كل ما احاط به الشعر فليس لعباد ان يغسلوه ولا يبحثوا عنه ، ولكن يجري عليه الماء » .

(١) المروية في الوسائل في الباب - ٣١ - من ابواب الجنابة .

(٢) المروية في الوسائل في الباب - ٤٦ - من ابواب الوضوء .

وقوله (عليه السلام) في رواية محمد بن مروان (١) : « يأتي على الرجل ستون سنة او سبعون سنة ما قبل الله منه صلاة . قلت : وكيف ذلك ؟ قال : لانه يغسل ما امر الله بمسحه » .

وقوله (عليه السلام) في صحيحة زرارة (٢) : « لو انك توضأت فجعلت مسح الرجلين غسلًا اضررت ان ذلك هو المفترض ، لم يكن ذلك وضوء ... » .  
والتقريب في هذين الخبرين الاخيرين انه لولا اعتبار الجريان في مسمى الغسل لما حصل الفرق بينه وبين المسح المقابل له بظاهر الآية .  
ويؤيده ايضاً ما اشتملت عليه اخبار الوضوء البياني من الصب والافاضة والاسدال والغرفة لكل عضو .

ويدل على الثالث مطلقاً اخبار عديدة : منها - قوله (عليه السلام) في صحيحة زرارة ومحمد بن مسلم (٣) : « اما الوضوء حد من حدود الله ليعلم الله من يطيعه ومن يعصيه ، وان المؤمن لا ينجسه شيء . اما يكفيه مثل الدهن » .  
وقوله (عليه السلام) في رواية محمد بن مسلم (٤) : « يأخذ أحدكم الراحة من الدهن فينلأ بها جسده ، والماء اوسع من ذلك » .  
وقوله في صحيحة زرارة (٥) : « ... اذا مس جلدك الماء فحسبك ... » .  
وقوله في الغسل (٦) : « وكل شيء امسسته الماء فقد اتقيته » .  
وقوله في الغسل والوضوء (٧) : « يجزي منه ما اجزأ من الدهن الذي يبل الجسد » .

- 
- (١) و(٢) المروية في الوسائل في الباب - ٢٥ - من ابواب الوضوء  
(٣) و(٥) و(٧) المروية في الوسائل في الباب - ٥٢ - من ابواب الوضوء  
(٤) المروية في الوسائل في الباب - ١٥ - من ابواب الوضوء  
(٦) المروي في الوسائل في الباب - ٢٦ - من ابواب الجنابة

وقوله ( عليه السلام ) ( ١ ) : « يجزئك في الغسل والاستنجاء ما بليت يديك » .  
والدهن كما يحتمل أنه من الادهان أي الاطلاء من الدهن كما هو صريح بعضها ،  
يحتمل أيضاً أنه من دهن المطر الأرض اذا بلها بلا يسيراً ، وعلى التقديرين فلا جريان  
فيه قطعاً على الاول وظاهراً على الثاني .

وربما تحمل الاخبار كلا على المعنى الاول ويقيد مطلقها بمقيدها .  
والاكثر حلوا هذه الاخبار على المبالغة في أقل الجريان ، وظواهرها - كما  
ترى - لا تقبله .

وانت خبير بان ما اشتمل من الاخبار المتقدمة على الجريان صريحاً او مفهوماً  
لا دلالة فيه على الانحصار في هذا الفرد وعدم اجزاء ما عداه ، ولا في شيء من الاخبار  
الاخيرة على الانحصار فيه وعدم جواز ما زاد عليه ، حتى تثبت المناقاة بين اخبار  
الطرفين ويرتكب الحمل في احد الجانبين ، بل ربما دل لفظ الاجزاء في بعض الاخبار  
الاخيرة على انه أقل الجزئى المستلزم لثبوت مرتبة فوقه .

فلم يبق حينئذ إلا دعوى اعتبار الجريان في معنى الغسل .  
وفيه ان المفهوم من كلام شيخنا الشهيد الثاني في بعض تحقیقاته ان ذلك غير  
مفهوم من كلام أهل اللغة ، قال : « لعدم تصريحهم باشتراط جريان الماء في تحققه ،  
وان العرف دال على ما هو اعم منه ، الا انه المعروف من الفقهاء سيما المتأخرين ،  
والمرح به في عباراتهم » انتهى .

ويؤيده ما صرح به السيد السند في المدارك ، حيث قال - بعد ان نقل القول  
باشتراط الجريان في معنى الغسل - ما لفظه : « وفي دلالة العرف على ذلك نظر » ثم  
قال - بعد ان نقل عن الشارح حمل اخبار الدهن على المبالغة - ما صورته : « وقد

(١) المروى في الوسائل في الباب - ١٣ - من احكام الخلوة ، وفي الباب - ٣١ -

يقال : لا مانع من كونه علي سبيل الحقيقة لوروده في الأخبار المعتمدة « ثم ساق جملة من الاخبار المتقدمة .

وحينئذ فمجرد شهرة ذلك بينهم - من غير دلالة نص عليه من آية او رواية ، بل وجود الروايات المستفيضة - كما تري - بخلافه - لا يوجب المصير اليه . وبالجملة فالمسألة لذلك محل اشكال .

وصار بعض مشايخنا المحققين من متأخري المتأخرين - بعد ان صرح بان المسألة محل تأمل ، ينشأ من تعارض الظاهرين ، وقبول التأويل من الطرفين - الى تخصيص ذلك بالضرورة وتقديمه على التراب ، كهوز الماء وانجاده على وجه لا يمكن اذابته ، كما هو المنقول آنفاً عن الشيخين (رحمهما الله) استنداً الى بعض الاخبار المصروفة بجواز ذلك ضرورة ، كقول الكاظم (عليه السلام) في صحيحة اخيه علي (١) حيث « سأل عن الرجل يصيب الماء في ساقية او مستنقع ، أيفتسل منه للجنابة او يتوضأ منه للصلاة اذا كان لا يجد غيره ، والماء لا يبلغ صاعاً للجنابة ولا مدّاً للوضوء وهو متفرق ؟ فكيف يصنع ؟ فقال : اذا كانت يده نظيفة ، الى ان قال : فان خشى ان لا يكفيه غسل رأسه ثلاث مرات ثم مسح جلده بيده ، وان كان الوضوء غسل وجهه ومسح يده على ذراعيه ورأسه ورجليه ... » .

وقوله ( عليه السلام ) في صحيحة اخيه الثانية (٢) حين « سأل عن الرجل الجنب او على غير وضوء لا يكون معه ماء وهو يصيب ثلجاً وصعيداً ، أيها افضل : أيتيمم ام يتمسح بالثلج ؟ قال : الثلج اذا بل رأسه وجسده افضل ، فان لم يقدر علي ان يغتسل به فليتيمم » ونحوها رواية معاوية بن شريح (٣) .

(١) المروية في الوسائل في الباب - ١٠ - من ابواب الماء المضاف والمستعمل

(٢) و (٣) المروية في الوسائل في الباب - ١٠ - من ابواب التيمم .

وما رواه في الكافي (١) مرسلاً مضمراً : « في رجل كان معه من الماء مقدار كف وحضرت الصلاة ؟ قال : فقال : يقسمه اثلاثاً : ثلث للوجه وثلث لليد اليمنى وثلث لليسرى ويمسح بالبله رأسه ورجليه » .

وعد من ذلك ايضاً قول الصادق (عليه السلام) في صحيحة الحلبي (٢) : « اسبغ الوضوء ان وجدت ماءً ، وإلا فانه يكفيك اليسر » وظني انها ليست منه ، لان مقابلة اليسر بما يحصل به الاسباغ قرينة على وجود ما يحصل به الجريان ولو في الجملة .  
وحينئذ فالأظهر حمل روايات الدهن على هذه الاخبار دون الحمل على المبالغة .  
إلا انه بعد لا يخلو من شوب نظر .

( المسألة الثانية ) — الظاهر انه لا خلاف في أن الوجه الواجب غسله في الوضوء هو ما كان من قصاص الشعر — مثلث القاف والضم أعلى ، كما ذكره الجوهري ، وهو حيث ينتهي نبت الشعر من مقدم الرأس ومؤخره ، والمراد هنا المقدم — الى طرف الذقن بالتحريك ، وهو مجمع اللحيين الذين تنبت عليها الاسنان السفلى . طولا ، وما دارت عليه الايام والوسطى من مستوي الخنقة عرضاً ،

لما في صحيح زرارة عن ابي جعفر (عليه السلام) (٣) حيث قال : « اخبرني عن حد الوجه الذي ينبغي ان يوضأ . الذي قال الله تعالى . فقال : الوجه الذي امر الله بغسله — الذي لا ينبغي لاحد ان يزيد عليه ولا ينقص منه ، ان زاد عليه لم يؤجر وان نقص منه اثم — ما دارت عليه الوسطى والايام من قصاص شعر الرأس الى الذقن وما جرت عليه الاصبعان من الوجه مستديراً فهو من الوجه ، وما سوى ذلك فليس من الوجه . قلت : الصدغ من الوجه ؟ قال : لا » .

(١) ج ١ ص ٩ وفي الوسائل في الباب - ٣١ - من ابواب الوضوء .

(٢) المروية في الوسائل في الباب - ٥٢ - من ابواب الوضوء .

(٣) المروية في الوسائل في الباب - ١٢ - من ابواب الوضوء .

وانت خير بان تطيق الرواية المذكورة على مدعى الاصحاب لا يخلو من عسر وما وجهه بعضهم - من ان قوله ( عليه السلام ) : « ما دارت عليه الوسطى والابهام » بيان لعرض الوجه ، وقوله : « من قصاص شعر الرأس الى الذقن » لطوله ، وقوله : « ما جرت عليه الاصبعان » كأنه تأكيد لبيان العرض - فلا يخفى ما فيه من التكلف وعدم الارتباط .

واورد شيخنا البهائي ( عطر الله مرقده ) على الاصحاب - في استنباط ما ذهبوا اليه من الخبر المذكور - انه متى جعل الحد الطولى من القصاص الذي هو عبارة عن منابت الشعر من المقدم - والحال ان منتهى منابت الشعر يأخذ من كل جانب من الناصية ويرتفع عن النزعة ثم ينحدر الى مواضع التحذيف ويعبر فوق الصدغ حتى يتصل بالعذار - لزم دخول النزعتين والصدغين في التحديد المذكور مع انهم لا يقولون به ، وخروج العذارين مع ان بعضهم ادخله ، وكيف يصدر مثل هذا التحديد الظاهر القصور الموجب لهذا الاختلاف عنهم ( عليهم السلام ) ؟

ثم وجه للرواية معنى آخر ، وهو ان كلا من طول الوجه وعرضه هو ما اشتمل عليه الابهام والوسطى ، بمعنى ان الخط الواصل من القصاص الى طرف الذقن وهو مقدار ما بين الاصبعين غالباً ، اذا فرض إثبات وسطه وادير على نفسه ليحصل شبه دائرة ، فذلك القدر هو الوجه الذي يجب غسله ، وذلك لان الجار والمجرور في قوله ( عليه السلام ) : « من قصاص شعر الرأس » اما متعلق بقوله : « دارت » أو صفة مصدر محذوف ، والمعنى ان الدوران يبتدىء من القصاص منتبهاً الى الذقن ، واما حال من الموصول الواقع خبراً عن الوجه وهو لفظ « ما » ان جوزنا الحال عن الخبر ، والمعنى ان الوجه هو القدر الذي دارت عليه الاصبعان حال كونه من القصاص الى الذقن ، الى ان قال : « وبهذا يظهر ان كلا من طول الوجه وعرضه قطر من اقطار تلك الدائرة من غير تفاوت ، ويتضح خروج النزعتين والصدغين عن الوجه وعدم دخولهما في التحديد

فان اغلب الناس اذا طبق انفراج الاصبعين على ما بين قصاص الناصية الى طرف ذقنه وادارهما على ما قلناه ليحصل شبه دائرة وقعت الزعتان والصدغان خارجة عنها ، وكذلك يقع العذاران ومواضع التحذيف ، كما يشهد به الاستقراء والتتبع . واما العارضات فيقع بعضها داخلا والبعض خارجاً ، فيغسل ما دخل ويترك ما خرج على ما يستفاد من الرواية « انتهى كلامه زيد مقامه .

وهو بمحل من القبول ، وقد تلقاه بالتسليم جملة ممن تأخر عنه من الفحول .  
الا انه يمكن الجواب عما اورده على القول المشهور ونسبه اليه من القصور :  
اما عن دخول الزعتين فبانها وان دخلا في التحديد بالقصاص على ما هو معناه لغة ، الا انها لما كانتا محاذيتين للناصية التي هي من الرأس قطعاً دون الوجه ، وخارجتين عن التسطيح الذي ينفصل به الوجه عن الرأس ، وداخلتين في التدوير المختص ، وجب حمل القصاص في الخبر على منتهى الناصية وما يحاذيه من جانبيه كما عليه الاصحاب ، وما هو إلا من قبيل العام المخصوص او المطلق المقيد ، وكما مثله في الاخبار .  
واما عن الصدغين فانهما وان فسرا في كلام أهل اللغة بما بين العين والاذن تارة ، وبالشعر المتدلي على هذا الموضع اخرى ، كما في عبارة القاموس ونقل ايضاً عن الصحاح والنهاية ، الا ان العلامة في المنتهى فسر به بالشعر الذي بعد انتهاء العذار المحاذي لرأس الاذن وينزل عن رأسها قليلا ، وفي الذكرى ما حاذى العذار فوقه ، وحينئذ فيمكن حمل الصدغ في الخبر على هذا المعنى الثاني ، وهو أحد معنييه لغة ايضاً كما عرفت ، ولا يشمل شيئاً منه الاصبعان ، على انه متى حمل على المعنى الاول فلا ريب انه يدخل بعضه في الادارة التي اعتبرها ( قدس سره ) وما ذكره ( قدس سره ) من خروجه كملا عما تمنعه المشاهدة .

واما العذاران فالمشهور عندهم خروجه ، فلا يرد الاشكال به الا عند من ادخله اذا عرفت هذا فاعلم ان ههنا مواضع قد وقع الخلاف فيها في البين :



( أحدها ) — الصدغ ، وقد تقدم معناه . فادخله الراوندي في الوجه ، والمشهور خروجه كما تدل عليه الرواية (١) ويمكن حمل كلام الراوندي على البعض الذي لا شعر فيه كما عرفت من كلام أهل اللغة ، وحمل الرواية على ما ذكرناه آنفاً ، فترفع المناقاة .

و ( ثانيها ) — العذار ، وهو الشعر الثابت على العظم الذي على سمت الصماخ ، يتصل اعلاه بالصدغ واسفله بالعارض ، والمشهور بين الاصحاب خروجه ، لعدم شمول الاصبعين له غالباً ، ولا اتصاله بالصدغين . ونقل عن ظاهر كلام الشيخ في المبسوط والخلاف وابن الجنيد دخوله ، وبه صرح ثانی المحققين وثاني الشهيدين . وجمع بعض المحققين بين القولين بما يكون به النزاع لفظياً في البين ، فقال : « انه لا نزاع في الحقيقة بل القائلون بالدخول إنما يريدون به دخول بعضه مما يشمله الاصبعان ، والقائلون بالخروج يريدون خروج البعض الآخر كما يشعر به تتبع كلماتهم » انتهى .

و ( ثالثها ) — مواضع التحذيف بالذال المعجمة ، وهي ما بين الصدغ والنزعة ، وفسرها بعضهم بما بين منتهى العذار والنزعة . وانت خير بما فيه ، فان العذار اعلاه يتصل بالصدغ كما تقدم ، فالصدغ فوقه . وقد قطع العلامة في المنتهى والتذكرة بخروجها وجملته من الأصحاب حكوا بدخولها احتياطاً .

و ( رابعها ) — العارض ، وهو الشعر المنحط عن محاذاة الاذن ، يتصل اسفله بما يقرب من الذقن واعلاه بالعذار . وقد قطع العلامة في المنتهى بخروجه والشهيدان بدخوله ، بل ادعى ثانيهما الاجماع على ذلك . وقصل في النهاية بين ما خرج عن حد الاصبعين فيخرج ، ودخل فيها فيدخل . وهو الاقرب ، لما دلت عليه الرواية (٢) .

وما اورده السيد السند في المدارك — من ان الاستدلال على الوجوب يلوغ الابهام والوسطى ضعيف ، فان ذلك إنما يعتبر في وسط التدوير من الوجه خاصة ، والا لوجب غسل ما نالته الابهام والوسطى وان تجاوز العارض ، وهو باطل اجماعاً —

مردود (اولا) — بان التخصيص بما ذكره لا دليل عليه .

و (ثانيا) — بان خروج بعض الافراد بدليل خاص لا يقدر في الدلالة على ما لا معارض له ، فان ما تجاوز العارض خارج عن الوجه بالاجماع .

(المسألة الثالثة) — اختلف الاصحاب (نور الله مرآتهم) في وجوب الابتداء بالاعلى في غسل الوجه ، فالشهور الوجوب ، وذهب المرتضى وابن ادریس الى جواز النكس ، واختاره جمع من المتأخرين ومتأخريهم .

ويدل على المشهور صحيحة زرارة (١) قال : « حكي لنا ابو جعفر (عليه السلام) وضوء رسول الله (صلى الله عليه وآله) فدعى بقدر من ماء فادخل يده اليمنى فاخذ كفا من ماء فاسدله على وجهه من اعلى الوجه ... الحديث » وفعله اذا كان بيانا للمجمل وجب اتباعه فيه .

واجب بانه من الجائز ان يكون ابتداءه (عليه السلام) بالاعلى لكونه أحد جزئيات مطلق الغسل للأمور به لا لوجوبه بخصوصه ، فان امثال الامر الكلي إنما يتحقق بفعل جزئي من جزئياته ، وقوله — : « ان فعله اذا وقع بيانا للمجمل وجب اتباعه فيه » — مسلم ، الا انه لا اجمال في غسل الوجه حتى يحتاج الى البيان ، مع ان أكثر الاخبار الواردة في وصف وضوء رسول الله (صلى الله عليه وآله) خالية من ذلك ، هكذا ذكره السيد السند في مداركه ، وتبعه فيه جمع ممن تأخر عنه .

وفيه نظر من وجوه : (الاول) — ان الاوامر والأحكام القرآنية كلها إلا ما شذ لا تخلو من اطلاق او عموم او اجمال أو نسخ أو نحو ذلك . وقد استفاضت الأخبار عن اهل الذكر (صلوات الله عليهم) بالرجوع اليهم في ذلك والنهي عن القول فيه بغير توقيف منهم ، وقد قلنا شطراً وافرأ من تلك الاخبار في كتاب الدرر النجفية ، واطهرنا ما في المسألة من السكون والخفية ، وقد تقدمت الاشارة الى شطر

منها في المقدمة الثالثة (١) وحينئذ فاذا بينوا لنا شيئاً من ذلك فالواجب قبوله والعمل عليه .  
ومما يؤيد ذلك صحيحة زرارة ومحمد بن مسلم (٢) قالا : « قلنا لابي جعفر ( عليه السلام ) : ما تقول في الصلاة في السفر كيف هي وكم هي ؟ فقال : ان الله عز وجل يقول : واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة (٣) . فصار التقصير في السفر واجباً كوجوب التمام في الحضر . قالا : قلنا له انما قال الله عز وجل : فليس عليكم جناح ، ولم يقل : افعلوا ، فكيف اوجب ذلك ؟ فقال ( عليه السلام ) : أو ليس قد قال الله عز وجل في الصفا والمروة : فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما (٤) . ألا ترون ان الطواف بها واجب مفروض لان الله عز وجل ذكره في كتابه وصنعه نبه ( صلى الله عليه وآله ) ؟ وكذلك التقصير في السفر شيء صنعه النبي ( صلى الله عليه وآله ) وذكره الله في كتابه ... الحديث » .

فانه - كما ترى - صريح الدلالة في ان فعله ( صلى الله عليه وآله ) لما ذكره الله تعالى في كتابه وان كان غير صريح في الوجوب كنفي الجناح في الآيتين ، صار موجباً لذلك ، وما نحن فيه كذلك .

وبالجملة فانا لو خيلنا وظاهر الآية ولم يرد لنا عنه ( صلى الله عليه وآله ) كيفية بيان لذلك ، لكان الامر كما ذهبوا اليه ، واما بعد ورود كيفية البيان فيجب الوقوف عليها والاخذ بها .

واعترض شيخنا البهائي ( قدس سره ) في حبله واربعينه بانه لو اقتضى البيان وجوب الابتداء بالا على للزم مثله في امرار اليد ، لوروده كذلك في مقام البيان .

وفيه ان صحيحة علي بن جعفر - (٥) الدالة على الوضوء بالمطر بمجرد تساقطه

(١) ج ١ ص ٢٧ (٢) المروية في الوسائل في الباب - ٢٢ - من ابواب صلاة المسافرين .

(٣) سورة النساء . الآية ١٠٢ . (٤) سورة البقرة . الآية ١٥٣ .

(٥) المروية في الوسائل في الباب - ٣٦ - من ابواب الوضوء .

وغسله الاعضاء - دليل على عدم وجوب امرار اليد .

ولو قيل بان ما ذكرتموه يضعف باشتال الوضوء الياني على جملة من المستحبات ايضاً

قلنا : خروج ما قام الدليل على استحبابه لا يوجب خروج ما لا دليل عليه .

( الثاني ) — ان منعه الاجمال في غسل الوجه ممنوع بما ذكره المحدث الامين

الاسترابادي ( قدس سره ) في حاشيته على المدارك ، من ان الاجمال قد ينشأ من نفس

المعنى ، وذلك لان بعض الماهيات الكلية تحته افراد تصلح عرفاً لتعلق غرض الشارع

بعضها دون بعض ، كحج البيت وغسل الوجه في الوضوء ، ويقبح عند العقلاء اقدام

مريد الامثال على فرد مشكوك فيه من افرادها من غير دلالة على ان المقصود بالذات

هو الماهية الكلية من حيث هي . انتهى كلامه ( زيد مقامه ) .

ومما يدل على وقوع الاجمال في الغسل هنا وقوع السؤال عن كيفية غسل اليدين

في رواية صفوان (١) ورواية الهيثم (٢) الآيتين في بيان وجوب الابتداء بالمرفق .

( الثالث ) — ان خلو أكثر الاخبار الواردة في وصف وضوئه ( صلى الله

عليه وآله ) عن الابتداء بالاغلى لا يستلزم حمل هذه على الاستحباب ، بل الطريقة

الشائعة في مثله حمل المطلق على المقيّد والعام على الخاص ، على ان بعض الاخبار ظاهر

الدلالة في مطابقة هذه الصحيحة :

كصحيحة زرارة الاخرى عن ابي جعفر ( عليه السلام ) (٣) في حكاية الوضوء

ايضاً قال : « ثم غرف فلأها ماءً فوضعها على جبينه ، ثم قال : بسم الله ، وسدله على اطراف

لحيته ، ثم امر يده على وجهه ... الحديث » .

(١) المروية في مستدرک الوسائل في الباب - ١٨ - من ابواب الوضوء .

(٢) المروية في الوسائل في الباب - ١٩ - من ابواب الوضوء .

(٣) المروية في الوسائل في الباب - ١٥ - من ابواب الوضوء .

وروى الحميري في كتاب قرب الاسناد (١) عن احمد بن محمد عن ابن محبوب عن ابي جرير الرقاشي قال : « قلت لابي الحسن موسى ( عليه السلام ) : كيف أتوضأ للصلاة ؟ الى ان قال : ولا تلمم وجهك بالماء لطما ولكن اغسله من اعلى وجهك الى اسفله بالماء مسحاً ... الحديث » والكتاب المذكور من الاصول المعتبرة المشهورة فلا يضر ضعف الراوي ، وهو صريح في المطلوب ، الامر فيه بالغسل من الاعلى ، وهو حقيقة في الوجوب عندهم .

وروى العياشي في تفسيره عن زرارة وبكير ابني اعين (٢) قالا : « سألنا أبا جعفر ( عليه السلام ) عن وضوء رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) فدعا بطشت او تور فيه ماء فغمس كفه اليميني فغرف بها غرفة فصبها على جبهته فغسل وجهه بها ... الحديث » . ( الرابع ) — ان الوضوء على غير هذا الوجه لا اقل ان يكون مشكوكا في صحته . لوقوعه على خلاف ما بينه صاحب الشرع ، والشك في صحته يقتضي الشك في رفعه ، ويقين الحدث لا يرتفع إلا بيقين الطهارة ، للحديث الصحيح المتفق على العمل بمضمونه (٣) : « ليس ينبغي لك ان تنقض اليقين بالشك ابداً » .

وما افاده بعض المحققين من متأخري المتأخرين — من ان القدر المعلوم من هذا الخبر إنما هو عدم النقص بالشك في وجود الناقض ، دون الشك في فردية بعض الافراد للناقض ، بمعنى ان تيقن الحدث فيما نحن فيه لا يزول بالشك في وجود الرافع ، واما كونه لا يزول بوجود بعض الافراد المشكوك في فرديتها للرافع فلا دلالة للحديث عليه — ففيه ما قدمنا ذكره في المقدمة الحادية عشرة (٤) وحينئذ فالواجب تحصيل يقين البراءة

(١) في الصحيفة ١٢٩ وفي الوسائل في الباب - ١٥ - من ابواب الوضوء .

(٢) رواها في مستدرک الوسائل في الباب - ١٥ - من ابواب الوضوء .

(٣) وهو صحيح زرارة المروي في الوسائل في الباب - ٣٧ و ٤١ و ٤٢ - من ابواب

النجاسات . (٤) في الصحيفة ١٤٥ من الجزء الاول

من التكليف الثابت بيقين ، وهو لا يتم الا بالغسل من الاعلى .  
وما ذكره البعض - من ان تحصيل يقين البراءة إنما هو من الاحتياط المستحب  
وليس بواجب - فليس على اطلاقه . وذلك فان تحصيل يقين البراءة اما ان يكون بعد  
ثبوت الحكم شرعاً بارادة المطابقة لما هو الحكم واقعاً والخروج من جميع الاحتمالات  
المنافية للمطابقة ، وهذا هو المستحب . كالتنزه عن جوائز الظالم ونحوه ، ونكاح من علم  
ارتضاعها معه لكن لم يعلم حصول القدر المحرم ولا عدمه ، ونحو ذلك ، واما ان يكون  
مع عدم ثبوت الحكم شرعاً ، فيكون الغرض من الاحتياط تحصيله ، وهذا هو الواجب ،  
ولا يخفى ان ما نحن فيه من قبيل الثاني دون الاول ، فان عدم ثبوت الحكم ومعلوميته  
اعم من ان يكون لعدم الدليل بالسلبية ، او لتعارض الادلة ، او لاشتباه الحكم منها ،  
او نحو ذلك ، وما نحن فيه من قبيل الثاني ، لتعارض ظاهر الآية والخبار . والجمع الذي  
ذكروه بينهما لا يتعين المصير اليه ، لاحتمال غيره بل رجحانه عليه ، فيبقى الحكم  
في قالب الاشتباه .

وتوهم استجباب الاحتياط في مثل ذلك مردود بالخبار المستفيضة الدالة على الامر  
بالوقوف على جادة الاحتياط مع الشك والاشتباه ، كما تقدم لك بيانه في المقدمة الرابعة .  
ومن ذلك ما ورد عن الصادق ( عليه السلام ) في جملة من الاخبار في كلامه مع  
بعض الزنادقة المنكرين للصانع (١) حيث قال ( عليه السلام ) : « ان يكن الأمر كما تقول  
- وهو كما تقول - فقد نجونا وهلكتم ، وان يكن الأمر كما تقولون - وليس كما  
تقولون - فنحن وانتم سواء ، ولن يضرنا ما صلينا وصمنا ... الحديث » .

وفيه دلالة على وجوب سلوك ما فيه النجاة ودفع الضرر عند الاشتباه ، وهو  
بعينه ما ذكره من الدليل العقلي على وجوب معرفة الصانع ، من انها لدفع الضرر ،  
وهو واجب . وكما يجب دفع الضرر المحقق فكذا دفع الضرر المشتبه ، فان من عرض

(١) المروية في الكافي في باب (حدوث العالم واثبات المحدث) من كتاب التوحيد .

عليه طعام محتمل لان يكون غذاءً نافعاً ولان يكون صنماً قاتلاً ، فان المحاطر بنفسه في اكله خارج عن رتبة العقلاء ، فان كان هذا في الامور الدنيوية ففي الدينية بطريق اولى ، لشدة خطرهما وزيادة ضررها ، فلا احتياط فيها اوجب ، وحينئذ فالحديث المذكور دليل تقلي عقلي . وهذا الدليل وما قبله مما تلجى اليه الحاجة في جملة من الأحكام ، فاحتفظ بها فانها اقوى دليل في مقام الخصام .

( الخامس ) — ما افاده المحدث الامين ( قدس سره ) في حاشية المدارك ايضاً ، من ان الأمر بالوضوء وبالطهور ورد في اخبار كثيرة ، واللفظان من الجملات ، فلا تبرأ الذمة إلا برعاية الاحتياط ، وهو الاتيان بفرد لم يشك في اجزائه . لا يقال : الآية الشريفة بيان لها . لانا نقول : الآية الشريفة إنما تدل على وجوب كذا وكذا ولا تدل على كفاية ذلك القدر في الصلاة . لا يقال : لو وجب قيد زائد لذكره سبحانه وتعالى . لانا نقول : هذا منقوض بصور كثيرة . وايضاً إنما تتجه تلك المقدمة لو لم يكن البيان مرجوعاً اليه والى أهل بيته ( صلى الله عليه وآله ) .

( السادس ) — ما افاده ايضاً ( قدس سره ) من انا اذا لاحظنا ما روى عن الصادق ( عليه السلام ) : « الوضوء غسلتان ومسحتان » (١) وسائر الروايات المتضمنة لمضمونها ، مع صحيحة حماد بن عثمان عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٢) قال : « لا بأس بمسح الوضوء مقبلاً ومديراً » تبادل الى ذهننا بمعونة قرينة المقام وجود البأس في غسل الوضوء مديراً .

ثم اعلم ان شيخنا البهائي ( قدس سره ) في جله واربعينه — بعد ان طعن في دليل المشهور بما قدمنا نقله عن المدارك — قال : « وظني انه لو استدلل على هذا المطلب بان المطلق ينصرف الى الفرد الشائع المتعارف ، والشائع المتعارف في غسل الوجه غسله (١) لم نقف على حديث بهذا النص عن الصادق ( عليه السلام ) ولعل نظره الى ما يفيد

هذا المضمون (٢) المروية في الوسائل في الباب - ٢٠ - من ابواب الوضوء .

من فوق الى اسفل ، فينصرف في قوله تعالى : « ... فاغسلوا وجوهكم ... » (١) اليه لم يكن بعيداً انتهى .

وفيه ( اولاً ) — انه لو تم لزوم عدم اجزاء غمس الوجه واليد في الماء ، وهو لا يقول به ، وكذا عدم وجوب غسل الاصبع الزائدة ، مع انهم اتفقوا على الوجوب . و ( ثانياً ) — ما حققه بعض المحققين ( طيب الله مرقدہ ) من ان المتبادر بحسب التصور والتخيل غير ملزوم للمتبادر بحسب التصديق بانه مراد ، كما في اطلاق اللفظ المشترك من غير قرينة . وتحقيق الثاني هنا على وجه بين واضح محل التردد ، والتمسك به مشكل . انتهى .

واما الاستدلال بما رواه في الفقيه (٢) مرسلًا - من قوله : « هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به » - فيه من الاجمال - مضافا الى ما هو عليه من الارسال ، وبسط جملة من متأخري اصحابنا في رده لسان المقال - ما يوجب الاعراض عنه في هذا المجال ، مع ان الادلة - بحمد الله تعالى - على ما اخترناه واضحة المنار ساطعة الانوار ، كما تلوناه عليك واوضحناه لديك .

### فائمة

قال السيد السند في المدارك : « واعلم ان اقصى ما يستفاد من الاخبار وكلام الاصحاب وجوب البدأة بالاعلى ، بمعنى صب الماء على اعلى الوجه ثم اتباعه بغسل الباقي واما ما تخيله بعض القاصرين - من عدم جواز غسل شيء من الاسفل قبل غسل الاعلى وان لم يكن في مmente - فهو من الخرافات الباردة والادهام الفاسدة » انتهى . ونسج على منواله في هذه المقالة جملة من تأخر عنه .

(١) سورة المائدة . الآية ٨

(٢) ج ١ ص ٢٥ ، وفي الوسائل في الباب - ٣١ - من ابواب الوضوء .



ونسبة السيد السند ( قدم سره ) ذلك الى خيال بعض القاصرين - مع ان جده من جملة القائلين - غفلة منه ، فانه صرح في شرح الرسالة بان المعتبر في غسل الوجه الاعلى فالاعلى ، لكن لا حقيقة لتعسره او تعذره بل عرفاً ، فلا تعتبر المخالفة اليسيرة التي لا يخرج بها في العرف عن كونه غسل الاعلى فالاعلى . ثم قال : « وفي الاكتفاء - بكون كل جزء من العضو لا يغسل قبل ما فوقه على خطه وان غسل ذلك الجزء قبل الأعلى من غير جهته - وجه وجهه » انتهى .

بل هو ظاهر العلامة في مسألة ما لو اغفل لمعة من غسل اعضاء وضوئه ، حيث قال - بعد ان نقل عن ابن الجنيد التفصيل بانها ان كانت دون سعة الدرهم بلها وصلى - ما صورته : « ولا اوجب غسل جميع ذلك العضو ، بل من الموضع التروك الى آخره ان اوجبنا الابتداء من موضع بعينه : والموضع خاصة ان سوغنا التمسك » انتهى .

وانت خير بان هذا هو الظاهر من الاخبار المشتملة على الوضوء البياني وغيرها ففي صحيحة زرارة (١) « ثم غرف فملاًها ماء فوضعا على جبينه ، ثم قال بسم الله وسدله على اطراف لحيته ، ثم امر يده على وجهه وظهر جبينه مرة واحدة ، ثم غمس يده اليسرى فغرف بها ملاًها ، ثم وضعه على مرفقه اليمنى وامر كفه على ساعده حتى جرى الماء على اطراف اصابعه ، ثم ذكر في غسل اليسرى مثله » .

وفي حسنة زرارة وبكبر (٢) « فغرف بها غرفة فافرغ على ذراعه اليمنى ، فغسل بها ذراعه من المرفق الى الكف لا يردّها الى المرفق ، ثم ذكر مثله في غسل اليسرى » . ومثله ايضاً في رواية اخرى لها ايضاً (٣) صرح بانه غسل اليدين من المرفق الى الكف لا يردّها الى المرفق .

وفي صحيحة صفوان المروية في تفسير العياشي (٤) « ثم يفضّه على المرفق ثم يمسح الى الكف ... » وامثال ذلك .

(١) و(٢) و(٣) المروية في الوسائل في الباب - ١٥ - من ابواب الوضوء .

(٤) المروية في مستدرک الوسائل في الباب - ١٩ - من ابواب الوضوء .

وظاهر ذلك - كما ترى - انه - بعد الابتداء في الوجه بالاعلى وفي اليدين بالرفقين - يستمر في اجراء الماء المغسول به الى آخر العضو ، وهو صريح في الترتيب في نفس العضو على الوجه المذكور في كلام شيخنا الشهيد الثاني . ولزوم الحرج في ذلك - كما اورده شيخنا الشهيد الاول في الذكرى على العلامة بعد نقله عنه ما نقلناه هنا - غير واضح . وليس في شيء من الاخبار ما يدل على ما ذكرود من وقوع غسل بعض الاجزاء السافلة قبل العالية سواء كانت في سمتها ام لا . بل غاية بعضها ان يكون مطلقاً والبعض الآخر كما عرفت من الظهور في الترتيب ، والقاعدة تقتضي حمل المطلق على المقيد . وبذلك يظهر ضعف ما ذهب اليه السيد السند ( قدس سره ) ومن تبعه .

( المسألة الرابعة ) - قد اشتهر في كلام جملة من الاصحاب - منهم : العلامة في بعض كتبه ، بل ربما كان هو اولهم . وتبعه عليه جمع ممن تأخر عنه - اثبات الخلاف في وجوب تحليل اللحية الخفيفة وعدمه ، فنقلوا عن الشيخ في المبسوط والمحقق في المعتمد وجماعة ممن تبعهما عدم الوجوب ، وعن المرتضى وابن الجنيد وجوب ذلك . واختار العلامة في المنتهى والارشاد الاول وفي المختلف والتذكرة الثاني .

والتحقيق عند التأمل في كلام هؤلاء المنقول عنهم انه لا خلاف في البين ولا نزاع بين الفريقين ، فان كلام ابن الجنيد ينادي بصريحه على عدم وجوب غسل ما ستره الشعر من البشرة ووجوب غسل ما لم تستره ، حيث قال : « اذا خرجت اللحية فلم تكثر فتوارى بنباتها البشرة من الوجه ، فعلى المتوضىء غسل الوجه كما كان قبل ان ينبت الشعر حتى يستيقن وصول الماء الى بشرته التي يقع عليها حس البصر اما بالتخليل او غيره ، لان الشعر اذا ستر البشرة قام مقامها ، واذا لم يسترها كانت على المتوضىء ايصال الماء اليها » ولا اراك في شك بما ذكرنا بعد ما تلونا عليك من عبارته ، ونحوها عبارة السيد المرتضى في المسائل الناصرية ، وكذا في مسائل الخلاف . وقال الشيخ في المبسوط : « لا يجب تحليل شعر اللحية سواء كانت خفيفة او كثيفة ، او بعضها

كثيفة وبعضها خفيفة » وقال المحقق في المعتبر : لا يلزم تخليل شعر اللحية كثيفاً كان الشعر او خفيفاً . بل لا يستحب ، واطبق الجمهور على الاستحباب (١) ثم نقل خبراً من طريق الجمهور ، وقال بعده : ولان الوجه اسم لما ظهر فلا يتبع المغابن ، ثم استدل بصحيفة زرارة (٢) الدالة على نفي وجوب طلب ما احاط به الشعر . انتهى .

وانت خير بان عبارة الشيخ وان اوهمت ما ادعوه الا ان عبارة المحقق - بمعونة التعليلين المذكورين - ظاهرة في وجوب غسل ما ظهر وعدم وجوب غسل ما ستره الشعر ، لتخصيص الوجه بما ظهر ودخول ما ستر الشعر في المغابن ، وانني وجوب طلب ما احاط به الشعر .

وبالجملة فنلاحظ معنى التخليل - وانه عبارة عن اىصال الماء الى البشرة المستورة ، اذ الظاهر ان اىصاله الى الظاهرة لا يسمى تخليلاً ، فعنى عدم وجوب التخليل هو بعينه ما صرحت به صحيفة زرارة (٣) من نفي وجوب الطلب والبحث عما احاط به الشعر ، وصحيفة محمد بن مسلم (٤) من نفي وجوب التطين - لا يرتاب في اشتراك القولين في الدلالة على عدم وجوب اىصال الماء الى البشرة المستورة بالشعر من كل اللحية كانت او من بعضها . وبه يظهر ان ما ذكره البعض - من ان مطرح النزاع وجوب غسل ما ستره الشعر من اللحية الخفيفة وعدمه - ليس في محله ، كذلك لا يرتاب ايضاً في اشتراكهما في وجوب اىصاله الى البشرة الظاهرة التي يقع عليها حس البصر في مجلس التخاطب . وبه يظهر ايضاً ضعف قول من عكس فجعل محل النزاع وجوب غسل البشرة الظاهرة دون المستورة ، مدعياً الاتفاق على عدم غسل المستورة .

(١) كما في المذهب للشيرازي ج ١ ص ١٨ والوجيز للغزالي ج ١ ص ٨ والمغنى لابن قدامة ج ١ ص ١٠٥ ورد المختار لابن عابدين ج ١ ص ٨٦ .

(٢) و(٣) و(٤) المروية في الوسائل في الباب - ٤٦ - من ابواب الوضوء .

## الركن الثالث - غسل اليدين

والكلام فيه يقع في . واضح : ( الاول ) — اختلف الاصحاب ( نور الله تعالى مراقدهم ) في وجوب الابتداء بالمرق كنبير ومجاس : المفصل ، وهو عبارة عن رأس عظمى الذراع والعضد كما هو المشهور ، او مجمع عظمى الذراع والعضد ، فعلى هذا شيء منه داخل في العضد وشيء منه في الذراع :

فالمشهور وجوبه ، وذهب المرتضى وابن ادريس الى الاستحباب وجواز النكس على كراهية ، تمسكا باطلاق الآية (١) والى هذا القول مال اولئك الفضلاء المشار اليهم في المسألة الثالثة من الركن المتقدم .

والاظهر هو القول المشهور ، لما عرفت من الادلة السابقة وانهم ( صلوات الله عليهم ) قد غسلوا كذلك ، فيقين البراءة لا يحصل إلا بمتابعتهم والعمل بما عملوه ، وخلاف ذلك ان لم يكن مرجوح الصحة فلا اقل من ان يكون مشكوكا فيها وموجبا لاحتمال البقاء تحت العهدة . والاخبار هنا قد اشتملت - الا النادر منها - على الابتداء بالمرق : و ( منها ) — صحيحة زرارة عن الباقر ( عليه السلام ) (٢) في حكاية الوضوء البياني ، قال فيها : « ثم غمس يده اليسرى فغرف بها ملاءها ثم وضعه على مرفقه اليمنى ، وامر كفه على ساعده حتى جرى الماء على اطراف اصابعه ، ثم غرف يمينه ملاءها فوضعه على مرفقه اليسرى وامر كفه على ساعده حتى جرى الماء على اطراف اصابعه ... » .

و ( منها ) — ما رواه العياشي في تفسيره عن صفوان (٣) قال : « سألت ابا الحسن الرضا ( عليه السلام ) عن قول الله : فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق

(١) سورة المائدة . الآية ٨

(٢) المروية في الوسائل في الباب - ١٥ - من ابواب الوضوء .

(٣) المروية في مستدرک الوسائل في الباب - ١٩ - من ابواب الوضوء .

وامسحوا برؤوسكم وارجلكم الى الكعنين (١) فقال : قد سأل رجل ابا الحسن عن ذلك فقال : ستكفيك - أو كفتك - سورة المائدة ، الى ان قال : قلت : فانه قال اغسلوا ايديكم الى المرافق ، فكيف الغسل ؟ قال : هكذا ان يأخذ الماء بيده اليمنى فيصبه في اليسرى ثم يفضه على المرفق ثم يمسح الى الكف . قلت له : مرة واحدة ؟ فقال : كان يفعل ذلك مرتين . قلت له : يرد الشعر ؟ قال : اذا كان عنده آخر فعل وإلا فلا « وحسنة زرارة وبكير (٢) وروايتها ايضاً (٣) .

ورواية الهيثم بن عروة التميمي عن الصادق ( عليه السلام ) (٤) قال : « سألت أبا عبدالله ( عليه السلام ) عن قول الله عز وجل : فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق (٥) فقلت : هكذا ، ومسحت من ظفر كفي الى المرفق ؟ فقال : ليس هكذا تنزيلها . إنما هي فاغسلوا وجوهكم وايديكم من المرافق . ثم امر يده من مرفقه الى اصابعه » .

وانت خير بان ظاهر هذه الرواية كون التحديد للغسل دون المرفق . لان السائل لما توهم كون « الى » في الآية لانتباه الغسل فمسح من ظفر كفه الى المرفق ، لم يرد عليه الامام ( عليه السلام ) إلا بانه ليس هكذا تنزيلها ، وظاهره تقريره على ما ذهب اليه من معنى الآية ، بانه لو كان تنزيلها كما ذكرت لكان كذلك لكن تنزيلها إنما هو من المرافق بمن الابتدائية المقتضية لابتداء الغسل من المرفق . ثم امر يده ( عليه السلام ) تعليماً له وتأكيده لما قرره بقوله . هذا هو ظاهر الرواية المشار اليها وان حصل المخالفة فيها من جهة اخرى .

وكيف كان فهو ظاهر في الوجوب البتة . وكذلك سؤال صفوان في رواية العياشي عن كيفية الغسل ، وبيانه ( عليه السلام ) على ذلك الوجه ، وقوله في آخر

(١) و(٥) سورة المائدة . الآية ٨

(٢) و(٣) المروية في الوسائل في الباب - ١٥ - من ابواب الوضوء

(٤) المروية في الوسائل في الباب - ١٩ - من ابواب الوضوء .

الرواية : « قلت : يرد ... الخ » فان الظاهر ان رد الشعر عبارة عن الغسل منكوساً . وقوله : « اذا كان عنده آخر » الظاهر ان المراد من يتقيه . فظاهر الخبر انه لا يغسل منكوساً الا في مقام التقيه . وكذلك حكاية غسله عليه السلام في حسنة زرارة وبكير (١) وروايتها الاخرى (٢) - من كونه ابتداءً في غسله من المرفق لا يريدها اليه - صريح في الوجوب .

وما يتناقل في امثال هذه المقامات - من انه اذا قام الاحتمال بطل الاستدلال - فكلام شعري جدلي لا يعتمد عليه عند التحقيق ، فان مدار الاستدلال في جميع الموارد مع عدم النص على الظواهر . نعم ربما يخرج عنه الى التأويل لضرورة الجمع بين الأدلة متى تعارضت على وجه لا يمكن تطبيقها إلا بارتكاب جادة التأويل .

واما اطلاق الآية هنا فهو مخصوص بهذه الاخبار ، كما هو القضية الجارية في جميع اطلاقات الكتاب وعموماته ومجملاته ، على انه لو ورد ما يخالف هذه الاخبار لوجب حمله على التقيه ، لان عمل المخالفين على الابتداء من الاصابع (٣) .

( الثاني ) - الظاهر انه لا خلاف بين الاصحاب ( نور الله تعالى مضاجعهم ) في وجوب غسل المرفق هنا ، انما الخلاف في كونه اصاله او من باب المقدمة ، وتظهر الفائدة في وجوب غسل جزء من العضد لو قطعت اليد من المرفق ، كما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى .

وانت خير بان الظاهر انه لا دلالة في الآية هنا على شيء من الدخول وعدمه ، لوقوع الخلاف في الغاية دخولا وخروجاً وتفصيلاً .

(١) و (٢) المروية في الوسائل في الباب - ١٥ - من ابواب الوضوء

(٣) في تفسير مفاتيح الغيب للرازي ج ٣ ص ٢٧٠ جعل من السنة الابتداء من الاصابع ونسبه الى جمهور الفقهاء ، وكذا في ( الفقه على المذاهب الاربعة ) ج ١ ص ٦٧ وفي بدائع الصنائع ج ١ ص ٢٢ .

والتحقيق - كما حققه بعض الفضلاء - ان كلامنا الغاية الابتدائية والانتهاية قد تكون داخلية تارة ، كما في قوله سبحانه : « ... من المسجد الحرام الى المسجد الأقصى ... » (١) وقولك : « حفظت القرآن من اوله الى آخره » وقد تكون خارجة ، كقوله سبحانه : « ... ثم اموا الصيام الى الليل ... » (٢) وقوله : « ... فنظرة الى ميسرة ... » (٣) . وما ذكره الشيخ ( رحمه الله ) - من ان « الى » في الآية بمعنى مع ، مدعياً في الخلاف ثبوت ذلك عن الأئمة ( عليهم السلام ) -

ففيه ان المفهوم من حسنة زراة وبكير (٤) المشار اليها آنفاً ، حيث قال ( عليه السلام ) فيها : « وامر بغسل اليدين الى المرفقين ، فليس له ان يدع شيئاً من يديه الى المرفقين إلا غسله ، لان الله تعالى يقول : فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق (٥) ... الحديث » فان قوله ( عليه السلام ) : « فليس له ان يدع » صريح في ان « الى » في الآية غاية للمغسول ، فان التحديد له ، لان « الى » في كلامه ( عليه السلام ) غاية لليد بلا اشكال واردة الآية مستدلاً بها على ذلك يقتضي كون « الى » فيها مثلاً في كلامه . ويؤيده ايضاً ان اليد لما كانت تطلق باطلاقات متعددة - فانها لغة وعرفاً من الكتف الى اطراف الاصابع ، وفي التيمم الى الزند ، وفي قطع السرقعة الى اصول الاصابع ، وفي الوضوء الى المرفق - كان الالم في المقام والاولى لدفع الابهام الحمل على التحديد وبيان الغاية .

وممن نص على عدم دلالة الآية على الدخول الشيخ الطبرسي ( قدس سره ) في جامع الجوامع ، حيث قال : « لادليل في الآية على دخول المرافق في الوضوء ، إلا أن أكثر الفقهاء ذهبوا الى وجوب غسلها ، وهو مذهب أهل البيت ( عليهم السلام ) انتهى

(١) سورة بني اسرائيل . الآية ٢ . (٢) سورة البقرة . الآية ١٨٣ .

(٣) سورة البقرة . الآية ٢٨٠ . (٤) المروية في الوسائل في الباب - ١٥ -

من ابواب الوضوء . (٥) سورة المائدة . الآية ٨ .

وبما حققناه يظهر ان من استدلل من اصحابنا - على وجوب غسل المرفق بظاهر الاخبار التي قدمناها في الوضوء البياني واستند الى ان ذلك اصالة - يرد عليه ما اورده على وجوب الابتداء بالاغلى في غسل الوجه ، فلا يتم له ذلك .

( الثالث ) — مقطوع اليد اما ان يكون من تحت المرفق او من فوقه او منه .

فعلى الاول الظاهر انه لا خلاف في وجوب غسل الباقي ، ولعله الحجة وإلا فالأخبار المستدل بها في المقام لا تخلو من اجمال وإيهام .

فما استدلل به على ذلك صحيحة رفاة برواية الشيخ عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) (١) قال : « سألت عن الاقطع اليد والرجل كيف يتوضأ ؟ قال : يغسل ذلك المكان الذي قطع منه » .

وحسنه برواية الكليني (٢) قال « سألت أبا عبد الله ( عليه السلام ) عن الأقطع قال : يغسل ما قطع منه » .

واحتمل بعض المحققين من متأخري المتأخرين انها واحد وان التغير نشأ من النقل بالمعنى .

وصريح الاولى - كما ترى - غسل محل القطع خاصة ، مع عدم تعيين ذلك المحل فيها بانه من المرفق او من تحته او فوقه ، والموصول في الثانية يحتمل وقوعه على المكان فتصير كالاولى ، وحينئذ فـ « قطع » خال عن الضمير ونائب الفاعل هو الجار والمجرور ويحتمل وقوعه على العضو ، فيكون المعنى يغسل العضو الذي وقع القطع منه . وكيف كان فحل القطع ايضاً غير معلوم . ولعل الاستدلال بهما بناء على ان الأمر بالغسل ملزوم لسكون القطع من تحت المرفق ، لعدم وجوب غسل ما فوقه . لكن يبقى فيه احتمال كونه من المرفق ، فانه - كما سيأتي - يجب غسل الباقي .

(١) و(٢) المروية في الوسائل في الباب - ٤٩ - من ابواب الوضوء .



ومما استدلل به ايضاً ان غسل الجميع واجب فقطع بعضه لا يسقط وجوب غسل الباقي .

وفيه ان هذا راجع الى استصحاب الحكم السابق على القطع ، وهو ممنوع فيما نحن فيه ، فانه انما يكون حجة عند القائل به فيما اذا لم تتجدد هناك حالة اخرى مغايرة لحالة تعلق الحكم ، كما صرحوا به في محله . ولا يخفى ان الاوامر الواردة بغسل اليد انما تعلقت بالمجموع من حيث هو مجموع لا باعتبار كل جزء جزء منها ، فبزوال الأمر المجموعي بالقطع يحتاج في غسل الجزء الباقي الى دليل على حدة .

وعلى الثاني فالظاهر هو سقوط غسل الباقي وجوباً واستحباً ، خلافاً لجمع من الاصحاب : منهم - العلامة في المنتهى والشهيد في الذكري ، حيث صرحوا باستحباب غسله . وما استندوا اليه في الاستحباب - من صحيحة علي بن جعفر الآتية - فليس في محله كما سيأتي تحقيقه ان شاء الله تعالى . نعم ربما يمكن الاستدلال لهم بصحيفة رفاعه وحسنه السابقتين (١) لشمول اطلاقها لهذه الصورة .

ونقل عن الشيخ في المبسوط والعلامة في التذكرة استحباب مسح الباقي . ولم اقف لهما على مستند ان اريد بالمسح معناه حقيقة ، وان اريد به الغسل مجازاً فيمكن الاستدلال عليه بما عرفت من روايتي رفاعه .

وعلى الثالث فالظاهر وجوب غسل الباقي من المرفق ، لصحيفة علي بن جعفر عن اخيه موسى ( عليه السلام ) (٢) قال : « سألته عن رجل قطعت يده من المرفق . قال يغسل ما بقي من عضده » بجعل الوصول للعهد اي الباقي من موضع الفرض ، و « من عضده » اما ظرف مستقر على انه حال مؤكدة ، أولغو متعلق بـ « يغسل » ومن ابتدائية او تبعيضية .

وبما ذكرنا يظهر كون وجوب غسل المرفق اصالة لا من باب المقدمة . ويظهر

---

(١) ص ٢٤٤ (٢) المروية في الوسائل في الباب - ٤٩ - من ابواب الوضوء .

انه لا حاجة الى ما تكلفه شيخنا الشهيد الثاني في الروض - بعد جملة الرواية على القطع من نفس المرفق وحكمه بوجوب غسل الباقي - من التجوز باطلاق العضد على رأس العضد وانه لا ضرورة ايضاً الى الحمل على الندب واستحباب غسل العضد كلاً ، بحمل الرواية على القطع من اعلى المرفق ، كما هو صريح الذكرى ، حتى انه لذلك ذهب الى ان في الرواية اشارة الى استحباب غسل العضد مع اليد ، ثم قال : « وبه استدلوا على مسح المقطوع باقى العضد » كما ذهب اليه جمع : منهم - السيد السند في المدارك والعلامة في المنتهى ، بحمل الموصول في كلا الفرضين على الاستغراق و « من » على البيانية ، فانه لا ضرورة تلجئ اليه ، مع كون ما ذكرناه معنى صحيحاً لا غبار عليه .

هذا . وعبارات الاصحاب في هذا المقام مختلفة النظام بعيدة الالتئام ، فعن الشيخ في المبسوط انه يغسل ما بقي ، والمحقق في المعتبر « سقط عنه غسلها ويستحب مسح موضع القطع بالماء » وفي الشرائع ذكر سقوط فرض الغسل ولم يذكر استحباب المسح ، وابن الجنيد « غسل ما بقي من عضده » والعلامة في المنتهى « سقط غسلها لفوات محل الغسل » وفي التذكرة « فقد بقي من محل الفرض بقية وهو طرف عظم العضد ، لانه من جملة المرفق ، فان المرفق مجمع عظم العضد وعظم الذراع » وهذه العبارات المنقولة كلها محل جزائية لشرط القطع من المرفق . والعلامة في المنتهى بعد ان ذكر ما نقلناه عنه نقل عن اصح وجهي الشافعي الوجوب ، لان غسل العظمين المتلاقيين من العضد والمرفق واجب ، فاذا زال احدهما غسل الآخر . ثم رده باننا نوجب غسل طرف العضد توصلاً الى غسل المرفق ، ومع سقوط الاصل انتفى الوجوب . وهذا الكلام يشعر بان وجوب غسل المرفق عنده انما هو من باب المقدمة ، وهو خلاف ما عرفت من كلامه في التذكرة ، فانه صريح في كون غسل المرفق عنده اصاله . ثم اعترض على نفسه في المنتهى بصحيفة علي بن جعفر المذكورة (١) وردها بانها مخالفة للاجماع ، فان

أحداً لم يوجب غسل العضد . فتحمل على الاستجاب . وتبعه على ذلك السيد السند . ومنشأ الوهم حل الموصول على الاستغراق و « من » على انها بيانية كما تقدم . ولا يخفى ان عبارة ابن الجنيد مطابقة لعبارة الرواية ، فتحمل على ما حملنا عليه الرواية ، فلا يكون من مخالفة الاجماع المشار اليه في المنتهى في شي .

( الرابع ) — الظاهر انه لا خلاف في وجوب غسل ما تحت المرفق مما زاد على اصل الحلقة من يد ولحم زائد وجلد متدل واصبع زائدة . نظراً الى كونها اجزاء من اليد المأمور بغسلها كما علله البعض ، او كالاجزاء كما في كلام آخر ، او داخلية في محل الفرض فتكون تابعة له كما في كلام ثالث .

وكذا ما فوّه من يد غير متميزة عن الاصلية ، لدخولها في مفهوم اليد وصدق اليد عليهما بالسوية ، فتخصيص احدهما بالفصل ترجيح من غير مرجح . فوجب غسل الكل اصالاً في احدهما ومن باب المقدمة في الاخرى تحصيلاً للاشتال .

وللنقاش في الاول منها مجال ، لمنع كون ما زاد على أصل الحلقة اجزاء حقيقية تنصرف اليها الاحكام الشرعية ، واولى بالمنع تعليلها بكونها كالاجزاء . اذ ترتب الاحكام الشرعية لا يكفي فيه مجرد المشابهة لما ثبت تعلق الحكم به ، واشد اولوية بالمنع التعليل الثالث . وبالجملة فظاهر الآية كون الاضافة في قوله سبحانه : « وايديكم » عهدة فيتعلق الحكم باليد المعهودة وما اشتملت عليه من الاجزاء المعهودة .

وحينئذ فالاعتماد في الاستدلال هو الوقوف على جادة الاحتياط وتحصيل اليقين في مقام الشك ، مؤيداً ذلك بالاتفاق المنقول .

اما اليد المتميزة فوق المرفق ففيل بوجوب غسلها ، لصديق اليد عليها ، وفيل بالعدم للاصل وعدم دليل يخرج عنه ، ويؤيده ما اشرنا اليه سابقاً من ان الظاهر ان اضافة « وايديكم » عهدة ، فيتعلق الحكم بالمعهودة . ولو حملت الاضافة على العموم اندفع ما اوردناه سابقاً ووجب غسل اليد المذكورة .

قال بعض المحققين : « ولو لم يكن لليد الزائدة مرفق لم يجب غسلها قطعاً » وهو جيد . إلا ان ظاهر عبارته بان ذلك محل وفاق وان محل الخلاف ما لو كان لها مرفق ، والظاهر من فرض الاصحاب اليد الزائدة فيما فوق المرفق المشعر باتحاد المرفق ان تميزها مع عدم وجود المرفق لها ، اذ لو كان لها مرفق لكانت دونة ووجب غسلها البتة ، اما لدخولها في حكم اليد فيما دون المرفق ، او عدم امتيازها حينئذ عن الاصلية . وبالجملة فالتحقيق في ذلك ان يقال : ان هذه اليد المفروضة اما ان تكون ذات مرفق ام لا . وعلى الاول فاما ان تكون كالأصلية على وجه لا امتياز لها عنها ام لا . والظاهر انه لا ريب في وجوب الغسل في الصورة الاولى ، لكونها يداً ذات مرفق مشتبهة باليد الاصلية . وفي الصورة الثانية توقف ، لان مجرد كون لها مرفق - مع تميزها عن الاصلية . اضعف البطش بها مثلاً ، او نقص اصابعها ، ونحو ذلك - لا يوجب غسلها ، سيما مع اعتبار العهدة في الاضافة . وفي الصورة الثالثة الظاهر عدم وجوب الغسل ، حيث ان الشارع امر بغسل اليد الى المرفق ، وهذه لا مرفق لها . الا انه بموجب ذلك يلزم انه لو لم يكن له إلا يد واحدة لا مرفق لها فلا يجب غسلها حينئذ ، الا ان يتمسك بالاجماع هنا على وجوب الغسل .

( الخامس ) — الظاهر انه لا خلاف في انه يجب تحريك ما يمنع وصول الماء الى المغسول من دملج وسوار وخاتم ونحوها . او نزعها .

ويدل عليه صحيحة علي بن جعفر عن اخيه موسى ( عليه السلام ) (١) حيث « سأله عن المرأة يكون عليها السوار والدملج في بعض ذراعها ، لا تدري يجري الماء تحته ام لا ، كيف تصنع اذا توضأت او اغتسلت ؟ قال : تحركه حتى يدخل الماء تحته او تنزعه ... » .

وحسنة ابن ابي العلاء عن الصادق ( عليه السلام ) (٢) قال : « سألت عن الخاتم

(١) و (٢) المروية في الوسائل في الباب - ٤١ - من ابواب الوضوء .

إذا اغتسلت . قال : حوله من مكانه . وقال في الوضوء تدبيره ... » .  
 وصرح جملة من الاصحاب بأنه يجب تحليل الشعر النابت في اليد وان كثف لغسل ما تحته ، نظراً الى أن الأمور به غسل اليد التي هي عبارة عن العضو المخصوص ، بخلاف النابت في الوجه ، لدخوله في مساه ، فان الوجه اسم لما يواجه به ، والمواجهة تحصل بالشعر ، فيكفي غسله عما تحته .

وربما يناقش في الحكم المذكور بقوله ( عليه السلام ) في صحيحة زرارة (١) :  
 « كل ما أحاط به الشعر فليس للعباد ان يطلبوه ولا يبحثوا عنه ، ولكن يجري عليه الماء »  
 فانه بعمومه شامل لما نحن فيه .

وربما يجاب بحمل لام « الشعر » على العهد اشارة الى شعر الوجه : لتقدمه في صدر الرواية ، كما رواه في الفقيه (٢) .

وفيه ان الظاهر انها رواية مستقلة مصدرة بقوله : « رأيت ما أحاط به الشعر ... الخ » كما ذكره الشيخ في التهذيب (٣) وذكر صاحب الفقيه لها - على أثر صحيحة زرارة الواردة في تحديد الوجه ، كما هي عادته في سبك الاخبار ، بل جعل كلامه تارة بينها حتى يظن انه من جملة الخبر - لا يدل على انها من جملتها ، ولهذا انه في الوافي (٤) نقلها عن الفقيه منفصلة . وتخصيصها بالاجماع والاخبار على وجوب غسل البشرة في الغسل يوجب الاقتصار على ما خرج بالدليل وكيف كان فالعمل على ما عليه ظاهر الاصحاب ( رضوان الله عليهم ) .

ثم ان ظاهر المشهور وجوب غسل الشعر هنا . لدخوله في محل الفرض كما علة البعض ، او انه من توابع اليد كما علة آخر . وقد عرفت ما فيه ، ومن ثم استظهر بعض

(١) المروية في الوسائل في الباب - ٤٦ - من ابواب الوضوء .

(٢) ج ١ ص ٢٨ (٣) ج ١ ص في الوسائل في الباب - ٤٦ - من ابواب الوضوء . ١٠٤

(٤) ج ٤ ص ٤٥ .

محقق متأخرى المتأخرين عدم هنا للأصل ان لم يكن اجماع . الا ان الحكم هنا ربما كان اقرب ، لعدم انفكاك اليد غالباً عن الشعر ، فيدخل في خطاب الحكم المتعلق بها ، بخلاف ذلك لندوره ، فلا ينصرف اليه الاطلاق . نعم لو قيل بعدم وجوب ايصال الماء الى ماتحته انتقل حكم الوجوب اليه .

(السادس) — الظاهر انه لا خلاف في وجوب غسل الاظفار ما لم تخرج عن حد اليد . واما معه فقبل بالوجوب ايضاً ، لجزئيتها من اليد عرفاً . وبالعدم كمسترسل اللحية ، للأصل وعدم دليل صالح للخروج عنه .

وكيف كان فالمشهور وجوب نزع ماتحتها من الوسخ متى كان مانعاً من وصول الماء . لكونه في حد الظاهر . واحتمل في المنتهى عدم الوجوب ، لكونه ساتراً عادة . وايدى المحدث الثقة الامين الاسترابادي ( نور الله رمسه ) بآروايات المتضمنة استحباب اطالة المرأة اظفار يديها ، قل : « فان فيها دلالة على عدم اخلال وسخها بالوضوء والغسل وجه الدلالة ان الاطالة مظنة اجتماع الوسخ وكان ماتحتها من البواطن . وايضاً اجتماع الوسخ عادي ومع ذلك لم يرد بازالته قول او فعل ، وهذا قرينة على عدم وجوب ازالته . والله أعلم » انتهى . وما ذكره ( قدس سره ) لا يخلو من قرب الا ان الاحتياط في الازالة .

وايدى بعض ايضاً بصدق غسل اليد بدونه ، وعدم ثبوت امر النبي ( صلى الله عليه وآله ) اعراب البادية وامثالهم بذلك ، مع ان الظاهر عدم انفكاكهم عن ذلك . وقيد بعض آخر بالوسخ المانع من وصول الماء الى البشرة الظاهرة ، قال : « اما المانع من بشرة مستورة تحت الظفر بحيث لا تظهر للحس لولا الوسخ ، فالظاهر عدم الوجوب » .

هذا . والفهم من عبائر الاصحاب ( رحمهم الله ) في المقام — حيث صرحوا بوجوب إزالة الوسخ المذكور متى كان مانعاً من وصول الماء ، فلو لم يمنع استحباب ازالته

— ان مجرد وصول الماء الى ما تحت الوسخ كاف في صحة الغسل ، وهو مناف لما فسرنا به الغسل من اشتراط الجريان في تحققه ، لان ما تحت الوسخ من جملة ما يجب غسله الذي لا يتحقق إلا باجراء الماء عليه .

نعم يظهر من شيخنا الشيبه الثاني ( قدس سره ) في بعض تحقيقاته الاكتفاء بذلك في تطهير ما تحت الوسخ من النجاسة الخبيثة ، بل ظاهره نقل الاتفاق على ذلك ، حيث اسنده الى ظاهر النصوص والفتاوى ، قال ( قدس سره ) — بعد تقرير المسألة بان دخول الماء في الوسخ الكائن تحت الظفر هل يكفي في طهارته اذا كان نجساً؟ من حيث انه لم يدخل فيه بقوة وجريان بل على وجه الترشح والسرمان — ما لفظه : « الظاهر من النصوص والفتاوى طهارة ما أصابه الماء من ذلك وامثاله وان لم يصل اليه بقوة ، بل يكفي مطلق وصوله اليه ونفوذ الماء في الاجزاء النجسة ، وعموم الاوامر بالغسل واطلاقها يشملها ، والاجماع واقع على طهارة الثوب والجلد والحشايا التي تدخل النجاسة الى اجزائها الداخلة بوصول الماء اليها ، مع عصر ما يمكن عصره كالثوب ، ودق الحشايا وتغميزها لاجراج الغسالة الداخلة في اعماقها . ولا شبهة في ان دخول الماء الى هذه الاشياء انما هو على وجه الترشح والنفوذ اللطيف » ثم اطال في الاستدلال على ذلك بذكر النظائر لما ذكره . ثم اعترض على الاصحاب فيما اطلقوه مما قدمنا نقله عن ظاهر كلامهم ، وقال بعد نقل شطر من عبارتهم في ذلك : « وظاهر هذه العبارات — كما ترى — الاكتفاء بمطلق وصول الماء الى البشرة ، لكن لما عهد من الشارع في غسل الوضوء والغسل اعتبار الجريان ، فليكن هناك كذلك ، الى ان قال : ولو فرض انهم يكتفون بمطلق وصول الماء فلا يظهر عندنا انه لا يكفي ذلك ، لعدم الدليل على سقوط ما وجب فيه . ثم قال : وعلى هذا يحصل الفرق بين طهارة ما تحت الوسخ من الخبث ومن الحدث ، إذ المعتبر في طهارة الخبث مجرد وصول الماء الى ما ذكر مع انفصال ما يمكن انفصاله عنه ، وفي الحدث الجريان على نفس البشرة » انتهى كلامه زيد اكرامه .

وما ذكره (قدس سره) - من الاكتفاء في طهارة الوسخ المذكور بمجرد وصول الماء الى اجزاء الوسخ ولو على جهة الترشح والسريان - لا يخلو من قوة ، لما ذكره من الادلة . إلا ان ما ذكره أخيراً - من الفرق في طهارة ما تحته من الخبث والحديث بالاكتفاء بمجرد وصول الماء في الاول ، واعتبار الجريان في الثاني - ليس بموجه . فان الغسل متى اعتبر بالنسبة الى البدن ونحوه من الاجسام الصلبة ، كان عبارة عندهم عما يدخل الجريان في مسامه ولا يتحقق بدونه ، سواء كان لازالة خبث او حدث ، ومتى اعتبر بالنسبة الى الثوب والحشاي ونحوها من الاجسام المنطبعة ، كان عبارة عن استيعاب المحل النجس مع انفصاله عنه ، ولهذا قابله في الاول بالمسح الذي لا يشترط فيه الجريان عندهم ، وفي الثاني بالرش والصب الذي لا يشترط فيه الكثرة ولا الانفصال ، وحينئذ فالغسل متى اعتبر في البدن لازالة حدث او خبث ، فلا بد في تحققه وصدق اسمه عليه من الجريان عندهم ، إذ الواجب الغسل ، وهو شرعاً بالنسبة الى البدن ونحوه عبارة عن جري جزء من الماء على جزئين من البشرة بنفسه او بمعاون ، واعتبار الاكتفاء بمجرد الوصول الى اجزاء المنتجس - ولو على جهة الترشح والنفوذ - انما قام بالنسبة الى غير البدن من الاجسام المنطبعة ، كما عرفت مما حققه هو وغيره في محله ، وحينئذ فحق الكلام بالنسبة الى تطهير الوسخ تحت الظفر - بمقتضى قواعدهم وتحقيقاتهم - هو طهارة الوسخ بمجرد نفوذ الماء فيه ، وتوقف تطهير ما تحته على الجريان المعتبر في حقيقة الغسل عندهم متى تعلق بالبدن ونحوه . وانما اطلقنا الكلام في هذا المقام لقلة دوران المسألة في كلام علمائنا الاعلام .

## الكن الى ابع - مسح الى أس

وتحقيق الحكم فيه يتوقف على امور :

( الاول ) - اختصاص المسح بمقدم الرأس - بشرة او شعراً مختصاً به - بما



انعقد عليه الاجماع فتوى ، وهو الأشهر روية :

فن الاخبار في ذلك قوله (عليه السلام) في صحيحة محمد بن مسلم (١) : « مسح الرأس على مقدمه » .

وقوله في حسنة بل صحيحة ايضاً (٢) : « امسح على مقدم رأسك ... » .

وقوله في صحيح زرارة (٣) : « ... وتمسح ببله يمينك ناصيتك ... » الى غير ذلك من الاخبار .

وظاهر الآية واكثر الاخبار وان تضمن مسح الرأس بقول مطلق الا ان الواجب تقييده بالمقدم ، لما ذكرنا من الاجماع والاخبار ، حملاً للمطلق على المقيد . وما دل على خلاف ذلك من الاخبار - كحسني الحسين بن ابي العلاء (٤) ورواية ابي بصير (٥) حيث تضمنت مسح المقدم والمؤخر - فخارج مخرج التقية (٦) . وما ذكره بعض من الاحتياط بمسح المؤخر ضعيف .

(١) و (٤) المروية في الوسائل في الباب - ٢٢ - من ابواب الوضوء .

(٢) المروية في الوسائل في الباب - ٢٥ - من ابواب الوضوء .

(٣) المروية في الوسائل في الباب - ١٥ و ٣١ - من ابواب الوضوء .

(٥) المروية في الوسائل في الباب - ٢٣ - من ابواب الوضوء .

(٦) في شرح صحيح الترمذي لابن العربي المالكي ج ١ ص ٥١ « ان المشهور من اقوال مالك وجوب مسح جميع الرأس : يبدأ يديه بالمقدم الى القفا ، وفي بداية المجتهد لابن رشد ج ١ ص ١٠ « ذهب مالك الى ان الواجب مسح الرأس كله ، والشافعي وابو حنيفة وبعض اصحاب مالك الى ان الفرض مسح بعضه ، وحده ابو حنيفة بالربع وبعض اصحاب مالك بالثلث وبعضهم بالثنتين ، والشافعي لم يحد الماسح ولا الممسوح ، وفي المغني لابن قدامة ج ١ ص ١٢٥ « روى عن احمد وجوب مسح جميعه في كل احد ، وروى عنه اجزاء مسح بعضه ، الا ان الظاهر عنه وجوب الاستيعاب في حق الرجل ويجزئ المرأة مسح مقدم رأسها ، لان عائشة كانت تمسحه ، وفي الهداية لشيخ الاسلام الحنفي ج ١ ص ٤ « المقروض في مسح الرأس مقدار الناصية وهو ربع الرأس » .

ثم انه قد ذكر جملة من الأصحاب انه يشترط في شعر المقدم الذي يمسح عليه ان لا يخرج بجمده عن حد المقدم . فلو خرج عن الحد المذكور لم يحجز المسح على الزائد ، لخروجه عن محل الفرض ، بل يمسح على اصوله وما زاد ما لم يخرج عن الحد المذكور .  
 بقي هنا شيء اغفل الاصحاب ( رضوان الله عليهم ) تحقيقه ولم يلجوا مضيقه ، وهو ان المقدم الوارد في هذه الاخبار هل هو عبارة عما هو المتبادر من ظاهر اللفظ ، وهو ما كان من قبة الرأس الى القصاص مما يلي الجبهة ، الذي هو كذلك الى القصاص من خلف ، فبأي جزء من هذه المسافة مسح تأدى به الواجب ، او هو عبارة عن الناصية وهي ما بين النزعتين كما فسرهما به جماعة من الاصحاب : منهم - العلامة في التذكرة وغيره في غيره ، وحينئذ فيكون المقدم عبارة عما ارتفع من القصاص الى ان يساوي اعلى النزعتين ؟

لم اقف بعد التتبع على من كشف عن ذلك نقاب الابهام بكلام صريح في المقام الا ان عباراتهم عند التأمل في مضامينها ترجع الى الأول .

وقد وقفت على رسالة لشيخنا المحدث الصالح الشيخ عبدالله بن صالح البحراني ( نور الله تعالى ضريحه بانوار جوده السبحاني ) نقل فيها المعنى الاول عن بعض معاصريه من الفضلاء العظام . والظاهر انه الوالد ( قدس الله نفسه ونور رسمه ) ونقل عنه دعوى اجماع الطائفة عليه وعدم الخلاف ،

ثم نسبته في دعوى ذلك الى الوهم ، وقال : انه لم يصرح بهذه الدعوى الغريبة غير شيخنا الشهيد الثاني في الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية ، وهو ظاهر كلامه في غيرها ، وربما يستفاد من اطلاق فخاوى كلام غيرها ايضاً ، لكن اكثر عبارات الاصحاب والاخبار واهل اللغة ظاهرة بل صريحة في ان المقدم هو قصاص الشعر والناصية ، والمستفاد منها ان ذلك هو محل الفرض ، ويكفي مسماه ، وافضله مقدار ثلاث اصابع مضمومة من قصاص الشعر الى ما بلغت لا ازيد ، وانه لو مسح ما فوق ذلك

بدون مسح الناصية لم يكفه وكان الوضوء باطلا ، لعدم الدليل الثابت على جواز التعبد به .  
ثم اورد ( قدس سره ) مقامات ثلاثة تتضمن الاستدلال على ما ذهب اليه :  
ذكر في أولها الاخبار الواردة في المسألة . وفي ثانيها كلام أهل اللغة في ذلك . وفي ثالثها  
عبارات الاصحاب الدالة على ما ذكره .

وحيث ان المسألة غير مكشوف عنها نقاب الابهام في كلام علمائنا الاعلام مع  
كونها من المهام العظام ، فلا بد من ارخاء عنان القلم في تنقيحها وتمييز باطلها من صحيحها  
وبيان ما هو المستفاد من كلام الاصحاب في المقام واخبار أهل الذكر ( عليهم السلام ) :  
فنقول : الظاهر ان ما ذكره شيخنا المشار اليه - وادعى انه المفهوم من كلام اكثر  
علمائنا الابرار ، وأخبار الأئمة الاطهار ، وكلام أهل اللغة الذي عليه المدار - ليس  
بذلك المقدار ، ومنشأ الشبهة عنده هي حسنة زرارة (١) الدالة على المسح على الناصية خاصة  
وها نحن نتكلم على المقامات الثلاثة بما يقشع غمام الابهام ونشير الى ما اورده  
( قدس سره ) على الخصوص في كل مقام ، ليتبين للناظر ما هو الاوفق باخبار أهل  
الذكر ( عليهم السلام ) والاربط بكلام علمائنا الاعلام :

فنقول : اما الاخبار الواردة في هذه المسألة فقد تضمن شرط منها - وهو اكثرها  
- المسح على الرأس ، وجلبها في الوضوء البياني ، وشرط منها تضمن المسح على مقدم الرأس  
وشرط تضمن المسح على الناصية ، وهو صحيحة زرارة المتقدمة خاصة (٢) .

والكلام في المعنى المراد من الاخبار انما يتضح بعد الوقوف على كلام الاصحاب  
وما ذكره أهل اللغة في هذا الباب :

فاما كلام الاصحاب فمنه - ما ذكره شيخنا الشهيد الثاني في شرح الالفية بعد  
قول المصنف : « الرابع - مسح مقدم شعر الرأس » حيث قال في ضبطه : « المقدم  
بضم الميم وتشديد الدال المفتوحة تقيض المؤخر بالتشديد » انتهى . وصراحة العبارة

في المراد اظهر من ان يعترها الايراد .

وقال في الروض بعد قول المصنف : « ويجب مسح مقدم بشرة الرأس »  
ما لفظه : « دون وسطه او خلفه او احد جانبيه » .  
وقريب منها عبارة الفاضل الخراساني في الذخيرة ، حيث قال بعد عبارة  
المصنف : « دون سائر جوانبه » .

وقال المحقق الخوانساري في شرح الدرر من بعد تقسيم ذكره سابقاً : « وثانيها -  
اختصاصه بالمقدم ، فلو مسح المؤخر او الوسط او احد جانبيه لم يجز » .  
وانت خير بان مقابلة الاختصاص بالمقدم في هذه العبائر ونحوها بهذه المواضع  
الثلاثة - من مؤخر الرأس ووسطه وجانبيه - تعطى انحصار المقدم فيما بين القصاص  
الى الوسط ، وإلا لبقى فرد آخر مغفل في الكلام ، فلا يدل التفريع على الانحصار ،  
إذ لا يخفى ان الغرض من المقابلة - في امثال هذه المقامات بعد اثبات الحكم لبعض  
الافراد بنفيه عن الافراد الاخر - إنما هو الحصر في ذلك الفرد ، كما لا يخفى على الفطن  
اللييب العارف بالاساليب .

وقال المولى المحقق الاردبيلي ( رحمه الله ) : « ان ظاهر الآية وبعض الاخبار يدل  
على اجزاء مسح اي جزء كان من الرأس . ولعل الاجماع - مؤيداً بالوضوء البياني ،  
وبصحيحة محمد بن مسلم (١) قال : « قال ابو عبدالله (عليه السلام) : امسح الرأس على  
مقدمه » وبمحسنة زرارة عن ابي جعفر (عليه السلام) (٢) « وتمسح ببلية يمينك ناصيتك » - دال  
على ان المراد جزء من مقدم الرأس لا اي جزء كان ، ولعل المراد بالناصية في الخبر هو  
مقدم الرأس ، لانه اقرب الى الناصية المشهورة او اسم له حقيقة » انتهى .  
وحاصل كلامه ان ظاهر الآية وبعض الاخبار دل على اجزاء مسح اي جزء

(١) الروية في الوسائل في الباب - ٢٢ - من ابواب الوضوء .

(٢) الروية في الوسائل في الباب - ١٥ و ٣١ - من ابواب الوضوء .

من الرأس ، ولما عارضه الاجماع والاخبار الدالة على خصوص مسح المقدم دل على تخصيص الرأس بالمقدم . لكن لما كان من تلك الأخبار المحصورة جسنة زرارة الدالة على الناصية التي هي اخص من المقدم ، اراد الجمع بينها وبين اخبار المقدم بحمل الناصية على المقدم ، مجازاً لقرينة المجاورة . او حقيقة شرعية .

ثم ان اكثر عبارات الاصحاب في هذا المقام قد اشتملت على التعبير بالمقدم مفرداً او مضافاً الى الرأس ، ومن الظاهر اليين ان كل أحد لا يفهم من لفظ المقدم المضاف الى الرأس او غيره متى اطلق إلا ما قابل المؤخر ، وسيأتي لك ايضاً ما يعضده من كلام أهل اللغة . وبذلك يعلم ايضاً انه لا يطلق مجرداً عن القرينة الاعلى ذلك المعنى .

وبذلك ايضاً اعترف شيخنا المذكور في آخر رساله حيث قال : « لا يقال : ان اطلاق الدليل من الآيه يقتضي جواز المسح على الرأس . وحيث قد جاءت السنة مخصصة له بالمقدم وهو يطلق على ضد المؤخر ، كانت مقيدة لاطلاق الكتاب ، فيبقى ما صدق عليه المقدم سالماً من التقييد ، فيكون كله صالحاً للمسح . لانا نقول : الأمر كما ذكرتم لكن نحن لا نسلم اطلاق المقدم هنا على ما ادعيتموه بعد تفسير أهل اللغة له بالناصية . وورود الحديث الصحيح بكون الباء للتبعض . فهو وان سلطنا ما هو اعم منها فلا اقل ان يكون من باب حمل المطلق على المقيد » انتهى .

وسيتظهر لك الجواب عما اورده هنا . وبذلك يظهر لك ما في استدلاله بعبارات جملة من الاصحاب ، فان جلها من هذا الباب :

فما نقله ( قدس سره ) كلام الصدوق ( رحمه الله ) في الفقيه حيث قال : « وحد مسح الرأس ان تمسح بثلاث اصابع مضمومة من مقدم الرأس » ومثله عبارته في الهداية إلا انه قال : « اربع اصابع » .

وانت لا ينبغي عليك بعد الاحاطة بما حررناه انه لا دلالة فيها على شيء مما ادعاه لانه حكم بوجوب مسح هذا المقدار المعين من المقدم ، وقد عرفت المعنى المتبادر من المقدم

وسياتي أيضاً ما يؤكد ، فيكون معناه وجوب مسح هذا المقدار من اي جزء من اجزاء هذه المسافة ، واي دليل له في ذلك ؟ بل هو بالدلالة على خلاف مدعاه - بتقريب ما حققناه - اشبه .

ثم نقل عن الشيخ المفيد في المقنعة انه قال : « يمسح من مقدم رأسه مقدار ثلاث اصابع مضمومة من ناصيته الى قصاص شعره مرة واحدة » وعبرة الشيخ في النهاية « ثم ليمسح باقي نداوة يده من قصاص شعر رأسه مقدار ثلاث اصابع مضمومة » وهاتان العبارتان وان دلنا على كون المسح في هذا المكان الذي يدعيه . لكن لا دلالة لهما على الانحصار فيه وعدم اجزاء ما سواه كما هو المدعى . وصدر عبارة الشيخ المفيد ظاهر الدلالة على ان مقدم الرأس عبارة عما ادعيناه .

ثم نقل كلام السيد المرتضى في المسائل الناصرية ، فقال : « قال الناصر في المسائل الناصرية : فرض المسح متيقن بمقدم الرأس والعامية الى الناصية . فكتب السيد المرتضى ( رضي الله عنه ) في جوابه : هذا صحيح وهو مذهبنا ، وبعض الفقهاء يخالفون في ذلك ويجوزون المسح على اي بعض كان من الرأس . والدليل على صحة مذهبنا الاجماع المتقدم ذكره . وايضاً فلا خلاف بين الفقهاء في ان من مسح على مقدم الرأس فقد ادى الفرض ، وليس كذلك من مسح مؤخر الرأس ، فما عليه الاجماع اولى ، انتهى والعجب منه ( قدس سره ) في ايراد هذه العبارة واستناده اليها وهي - كما ترى - صريحة الدلالة في خلاف مدعاه ، اما في كلام الناصر فظاهر . واما في كلام السيد ( رحمه الله ) فلجوابه بانه مذهبنا مؤذناً بدعوى الاجماع عليه . وكأنه ( قدس سره ) اوردها بطريق الاستعجال او مع تشويش في البال .

ثم اورد عبارة المرتضى ( رضي الله عنه ) في الانتصار ، وهو قوله : « وبما انفردت به الامامية القول بان الفرض مسح مقدم الرأس دون سائر ابعاضه ، والفقهاء

كلهم مخالفون في هذه الكيفية ولا يوجبونها ، ولا شبهة في ان الفرص عند الامامية متعلق بمقدم الرأس دون سائر ابعاضه » انتهى .

ثم نقل شرطاً من عبائر المتأخرين المشتملة على التعبير بمقدم الرأس .  
وانت خير بعد الاحاطة بما اسلفناه انه لا اشعار فيها بما ذكره ولا ايناس ، بل هي في الدلالة على خلاف ما بدعيه عارية عن الابهام والالتباس ، وحينئذ فما ذكره ( رحمه الله ) بعد ذلك - من قوله : « فان كان مراد هؤلاء المتأخرين بالمقدم الناصية ، وبالناصية قصاص الشعر وما فوقه بيسير وهو ما بين النزعتين فلا كلام ، وان كل المراد ما هو أعم فالبحث ايضاً جار معهم ، لانه خلاف فتوى المتقدمين من الاصحاب والنصوص واللغة » انتهى - فهو تطويل بغير طائل . واعادة الكلام عليه بعد تحقيق ما اسلفناه تحصيل الحاصل .

واما كلام اهل اللغة فيما استنداليه واوردته كلام القاموس ، حيث قال : « ... ومقدمة الجيش - وعن ثعلب فتح داله - متقدموه ، وكذا قادمته وقداماه ، ومن الابل اول ما ينتج ويلتح ، ومن كل شيء اوله ، والناصية ، والجبهة » ثم قال ( قدس سره ) بعده « وهو صريح في كون المقدم هو الناصية » انتهى .

وانت خير بان الظاهر من هذه العبارة بالنسبة الى ما نحن فيه اطلاق المقدم على ثلاثة معان : ( احدها ) - اول الشيء . فاذا اضيف المقدم الى الرأس يكون بمعنى اوله . و ( الثاني ) - الناصية . و ( الثالث ) - الجبهة .

والاول منها هو الذي اتفقت عليه كلمة اهل العرف ، وعليه ايضاً اتفقت كلمة اهل اللغة :

فتنها - ما ذكره هنا ، فان المراد من الاول في عبارته ما قابل الآخر ، كما ذكره في مادة ( اخر ) حيث قال : « والآخر خلاف الاول » ومن المعلوم ان الاول بالنسبة الى الرأس هو المقدم كما ان الآخر هو المؤخر .

ومن ذلك - ما صرح به في كتاب مجمع البحرين حيث قال : « والمقدم بفتح الدال والتشديد نقيض المؤخر ، ومنه مسح مقدم رأسه » انتهى . وفيه دلالة واضحة على انه المراد شرعاً .

وقال في الصباح : « ومؤخر الشيء نقيض مقدمه » .

وقال في المصباح : « ومؤخر كل شيء بالثقل والفتح خلاف مقدمه » .

واما المعنى الثاني وهو اطلاقه على الناصية فلا دليل فيه على ما ادعاه ( طاب ثراه ) فان الناصية عند أهل اللغة إنما هي عبارة عن القصاص الذي هو لغة وشرعاً آخر . منابت شعر الرأس ، قال في القاموس : « الناصية قصاص الشعر » ومثله في المصباح . وفي مجمع البحرين : « الناصية قصاص الشعر فوق الجبهة » والناصية عند الفقهاء - كما تقدم في كلام العلامة في التذكرة ، وهو الذي يدعيه شيخنا المزبور ويخص موضع المسح به - هو ما ارتفع عن القصاص حتى يسامت اعلى النزعتين ، وحينئذ فاطلاق المقدم على الناصية في عبارة القاموس - مع ما عرفت من معناها لغة - لا دليل فيه على ما ادعاه . ومع تسليم ان المراد بها ما ادعاه ، ففيه انه قد اطلق فيه ايضاً على ما ادعيناه ، وهو المعنى الاول فالتخصيص بما ادعاه ترجيح من غير مرجح ، بل المرجح في جانب المعنى الذي ادعيناه حيث انه مما اتفقت عليه كلمة العرف واللاغة كما عرفت ، فحمل الأخبار عليه اظهر البتة . على ان هذا المعنى الذي ذكره لم نجده في شيء من كتب اللغة بعد الفحص سوى القاموس . وكيف كان فلا ريب في رجحان مقابله .

ومما نقله ايضاً في رسالته عبارة المصباح المنير ، حيث قال فيه : « الناصية قصاص

الشعر وجمعها التواصي . ونصوت فلانا نضواً من باب قتل : قبضت على ناصيته . وقول أهل اللغة :- النزعتان هما البياضان اللذان يكتنفان الناصية ، والقفا مؤخر الرأس والجانبان ما بين النزعتين والقفا ، والوسط ما احاط به ذلك . وتسميتهم كل موضع باسم يخصه - كالصرح في ان الناصية مقدم الرأس ، فكيف يستقيم على هذا تقدير الناصية بربع



الرأس؟ وكيف يصح اثباته بالاستدلال؟ والامور النقلية انما تثبت بالسمع لا بالاستدلال ومن كلامهم « جز ناصيته » « واخذ بناصره » ومعلوم انه لا يتقدر ، لانهم قالوا : الطرة هي الناصية . واما الحديث « ومسح بناصره » فهو دال على هيئة ، ولا يلزم نفي ما سواها . وان قلنا : الباء للتبويض ارتفع النزاع « انتهى . ثم قال ( رحمه الله ) بعدها : « وهو نص على ما امليناه وشاهد صدق على ما ادعيناه » انتهى .

اقول : والذي يلوح للفكر القاصر ان مراد صاحب المصباح من سوق هذا الكلام - حيث انه شافعي المذهب - الرد على ابي حنيفة فيما ذهب اليه من وجوب المسح على ربيع الرأس مدعيًا انه الناصية ، مستنداً الى رواية المغيرة بن شعبة عن النبي ( صلى الله عليه وآله ) بانه مسح على ناصيته ، قال : « والناصية تقرب من ربيع الرأس » (١) فقال صاحب الكتاب بعد تفسير الناصية بما فسر بها غيره من اهل اللغة بقصاص الشعر : ان تخصيص اهل اللغة كلام من هذه المواضع من اجزاء الرأس باسم على حدة - ولم يعينوا اسماً للمسافة التي من القصاص مما يلي الوجه الى قمة الرأس - يعطى ان الناصية في كلامهم اسم لمقدم الرأس الذي هو عبارة عن هذه المسافة ، وحينئذ فاما ان تكون الناصية عبارة عن القصاص كما هو المشهور في كلامهم ، او عن مجموع المقدم كما هو المستفاد من هذا التقسيم ، فالقول بكونها عبارة عن ربيع الرأس لا مجال له . ثم اعترض عليه بانه كيف يثبت بالاستدلال ، اشارة الى الاستدلال بالرواية المذكورة ، وساق الكلام في الرد على ابي حنيفة وتأويل الحديث الذي استند اليه . هذا ما يفهم من العبارة المذكورة . وقوله - : « كالصرح في ان الناصية مقدم الرأس » بحمل المقدم على الناصية دون العكس - يرشد الى ما ادعيناه ، وحينئذ فالعبارة في الدلالة على ما ندعيه اظهر .

(١) في الهداية شيخ الاسلام الحنفي ج ١ ص ٤ ، المفروض في مسح الرأس مقدار الناصية وهو ربيع الرأس ، لما روى المغيرة بن شعبة : « ان النبي (ص) توضأ ومسح بناصره وخفيه ، والكتاب يحمل فالتحق بيانا به ، وفي التعليقة ٦ في الصحيفة ٢٥٣ ما يتفق بالتمام .

إذا عرفت ذلك فاعلم أن جل الأخبار قد اشتمل على وجوب المسح على الرأس وجملة منها قد اشتمل على وجوب مسح مقدمه ، فيجب حمل مطلقها على مقيدها كما هو القاعدة المطردة .

بقي في المقام صحيحة زرارة المشتملة على مسح الناصية (١) ويمكن الجمع بينها وبين أخبار المقدم نوجوه :

( أحدها ) — بما تقدم في كلام المحقق المولى الاردبيلي ( رحمه الله ) من حمل الناصية على المقدم ، مجازاً لقرينة القرب والمجاورة ، أو حقيقة شرعية . ويؤيده ما صرح به الشيخ الطبرسي ( رحمه الله ) في كتاب مجمع البيان في تفسير قوله سبحانه : « ... فيؤخذ بالنواصي والأقدام » (٢) حيث قال : « والناصية شعر مقدم الرأس » .

و ( ثانياً ) — كون الأمر بالمسح بالناصية لكونها أحد أجزاء الموضع الممسوح ولا دلالة فيه على الاختصاص ونفى ما سوى هذا الموضع وأنه لا يجزئ المسح عليه ، كما ورد في جملة من الأخبار المسح باصبع ، فإنه لا دلالة فيه على تعيين هذا القدر لا في الممسح ولا في الممسوح ، ويؤيد ذلك ما ورد في الأخبار — كما سيأتي إن شاء الله تعالى — من أن المرأة لا تمسح بالرأس كما تمسح الرجال . إنما المرأة إذا أصبحت مسحت رأسها وتضع الحمار عنها ، وإذا كان الظهر والعصر والمغرب والعشاء تمسح بناصيتها ، فإن ظاهره — كما ترى — أن مسح رأسها في الصبح بعد وضع الحمار عنها في غير موضع الناصية أو زيادة عليها ، بخلاف باقي الصلوات مع بقاء الحمار عليها فإنها تدخل يدها تحته وتمسح على الناصية خاصة .

و ( ثالثاً ) — حمل المسح ببيلة اليمنى على الدخول في حيز الأجزاء ، بعطف قوله : « وتمسح » باضمار « أن » على قوله : « ثلاث غرفات » كما سيأتي تحقيقه ،

فيصير مسح الناصية داخلا تحت الاجزاء الذي هو اقل مراتب الواجب ، فيسقط الاستدلال بها رأساً .

وذيل الكلام في المقام واسع الاطراف الا انا اقتصرنا على ما فيه كفاية للتأمل بعين الانصاف .

وبما حققناه في المقام وكشفنا عنه نقاب الابهام ، ظهر لك ان ما نقله شيخنا المشار اليه في رسالته عن الوالد الماجد ( نور الله تعالى تربتها ) من الاجماع صحيح لا غبار عليه . ولا يأتيه الباطل من خلفه ولا من بين يديه . وليته كان حياً فاهدى هذا التحقيق اليه . ويتبين ايضاً ان هذا القول ليس مخصوصاً بشيخنا الشهيد الثاني في الروضة او غيرها من كتبه ، وان الوالد قلده في ذلك فاعرب بدعوى الاجماع على ما هنالك ، كما بسط به ذلك الفاضل لسان التشنيع وسجل به من القول الفظيع .

( الثاني ) — اختلف الاصحاب ( رضوان الله عليهم ) في قدر واجب المسح من الرأس :

فالمشهور — كما نقله جمع : منهم — السيد السند في المدارك — الاكتفاء بالمسح ، ولو بجزء . من اصبع مراً له على الممسوح ، ولا يجزئ مجرد الوضع ، لعدم صدق المسح بذلك .

ونقل الشهيد في الذكري عن القطب الراوندي في احكام القرآن انه لا يجزئ اقل من اصبع .

وظاهر المفيد في المفنعة ذلك ، قال : « ويجزئ الانسان في مسح رأسه ان يمسح من مقدمه مقدار اصبع يضعها عليه عرضاً من الشعر الى قصاصه ، وان مسح منه مقدار ثلاث اصابع مضمومة بالعرض كان قد اسبغ » انتهى . فان المتبادر من لفظ الاجزاء ان يراد به اقل الواجب .

وهو الظاهر ايضاً من كلام الشيخ في التهذيب حيث قال بعد نقل العبارة المذكورة : « يدل على ذلك قوله تعالى : « ... وامسحوا برؤوسكم وارجلکم . . » (١) ومن مسح رأسه ورجليه باصبع واحدة فقد دخل تحت الاسم ويسمى ماسحاً ، ولا يلزم على ذلك مادون الاصبع ، لانا لو خيلنا والظاهر لقلنا بجواز ذلك لكن السنة منعت منه » انتهى .

ويظهر من العلامة في المختلف اختيار ذلك ايضاً ، بل نسبة فيه الى المشهور ولم ينقل القول بالمسح فيه اصلاً ، حيث قال : « المشهور بين علمائنا الا كنفاء في مسح الرأس والرجلين باصبع واحدة » ثم نقله عن الشيخ في اكثر كتبه وابن ابي عقيل وابن الجنيد وسلاح وابي الصلاح وابن البراج وابن ادريس ، ثم نقل جملة من عبارة الاصحاب المشتعلة على المسح بثلاث اصابع .

وبذلك ايضاً صرح الشهيد في الدروس حيث قال : « ثم مسح مقدم الرأس بمسماه ولا يحصل باقل من اصبع » وقال بعد ذلك : « والزايد عن اصبع من الثلاث مستحب » وهو ظاهره في البيان ، حيث قال : « والواجب مسماه ولو باصبع » ثم نقل الثلاث عن النهاية وحمله على الاستحباب .

بل هو ظاهره في الذكرى حيث قال : « الثانية - الواجب في المقدم مسعى المسح ، لاطلاق الامر بالمسح الكلبي ، فلا يتقيد بجزئي بعينه . ثم قال : الثالثة - لا يجزى اقل من اصبع ، قاله الراوندي في احكام القرآن » ثم نقل عن المختلف ان المشهور الاكتفاء به ، ثم نقل العبارات المتعلقة بالثلاث .

فان ظاهر هذا الكلام بمعونة صريح الدروس وظاهر البيان هو القول بالمسح وحمله على الاصبع . ولا ينافي ذلك نقله له عن الراوندي .

وهو ظاهره ايضاً في الرسالة ، حيث قال : « الرابع - مسح مقدم الرأس

حقيقة او حكما بيقية البلل ولو باصبع « نظراً الى جعله الاصبع المرتبة الدنيا للاجزاء مبالغة .

وشيخنا الشهيد الثاني في شرحها تحمل في صرفها عن ظاهرها ، فقال بعد ذكر العبارة : « يعنى الاكتفاء بكون الاصبع آلة للمسح بحيث يحصل بها مساه لا كونه بقدر الاصبع عرضاً » انتهى . بل تحمل ذلك في شرح الارشاد باجراء هذا التأويل في جملة العبارات المشتملة على التحديد بالاصبع .

وانت خير بعدم انطباق هذا التأويل على عبارة الدروس ، فانها صريحة في ان المراد وجوب مقدار الاصبع . واصرح منها كلام الشيخ في التهذيب . وتكلفه فيما عداها على غاية من البعد .

وقال الصدوق في الفقيه : « وحد مسح الرأس أن تمسح بثلاث اصابع مضمومة من مقدم الرأس » .

وبه صرح الشيخ في النهاية لكن خصه بحال الاختيار ، فقال : « لا يجوز اقل من ثلاث اصابع مضمومة مع الاختيار ، فان خاف البرد من كشف الرأس اجزأه مقدار اصبع واحدة » .

ونسب ذلك ايضاً الى المرتضى في مسائل الخلاف ، والى هذا القول يميل كلام المحدث الامين الاسنر ابادي ، وهو ظاهر المحدث الشيخ محمد بن الحسن الحر في كتاب الوسائل ، حيث قال : « باب اقل ما يجزئ من المسح » (١) ثم اورد روايات الاصبع وروايات الثلاث اصابع .

ويدل على الاول ظاهر الآية (٢) لاطلاق الامر فيها بالمسح فلا يتقيد بجزئي بعينه ، والباء فيها للتبويض بدلالة النص الصحيح (٣) .

(١) وهو الباب - ٢٤ - من ابواب الوضوء . (٢) سورة المائدة . الآية ٨

(٣) وهو صحيح زرارة المروى في الوسائل في الباب - ٢٣ - من ابواب الوضوء .

وقوله (عليه السلام) في صحيحة الاخوين (١) : « . واذا مسحت بشي من رأسك او بشي من قدميك ... » .  
وفي صحيحة اخرى لها ايضاً (٢) « ... فاذا مسح بشي من رأسه او بشي من رجله ... » .

وبدل على الثاني صحيحة حماد عن بعض اصحابه عن احدها (عليهما السلام) (٣) « في الرجل يتوضأ وعليه العمامة ؟ قال : برفع العمامة بقدر ما يدخل اصبعه . فيمسح على مقدم رأسه » .

ورواية الحسين بن عبدالله (٤) قال : « سألت أبا عبدالله (عليه السلام) عن الرجل يمسح رأسه من خلفه - وعليه عمامة - باصبعه ، أيجزى ذلك ؟ فقال : نعم » .  
وبدل على القول الثالث صحيحة زرارة (٥) قال : « قال ابو جعفر (عليه السلام) المرأة يجزىها من مسح الرأس ان تمسح مقدمه قدر ثلاث اصابع ولا تلتق عنها خمارها » فان لفظ الاجزاء إنما يستعمل في اقل الواجب .

وما رواه السكشي في رجاله عن محمد بن نصير عن محمد بن عيسى عن يونس (٦) قال : « قلت لحريز يوماً : يا ابا عبدالله كم يجزىك ان تمسح من شعر رأسك في وضوءك للصلاة ؟ قال : بقدر ثلاث اصابع ، واوماً بالسبابة والوسطى والثالثة ، وكان يونس يذكر عنه فقهاً كثيراً » وظاهره ان حريز كان يرى المسح بقدر ثلاث .

ورواية معمر بن عمر عن ابي جعفر (عليه السلام) (٧) قال : « يجزى من المسح

(١) المروية في الوسائل في الباب - ١٥ - من ابواب الوضوء .

(٢) المروية في الوسائل في الباب - ٢٣ - من ابواب الوضوء .

(٣) و (٤) المروية في الوسائل في الباب - ٢٢ - من ابواب الوضوء .

(٥) و (٧) المروية في الوسائل في الباب - ٢٤ - من ابواب الوضوء .

(٦) في الصحيفة ٢٤٤ وفي مستدرک الوسائل في الباب - ٢٢ - من ابواب الوضوء .

على الرأس موضع ثلاث اصابع ، وكذلك الرجل .

وتقل في الذكرى عن ابن الجنيد تخصيص اعتبار الثلاث بالرأء دون الرجل ،  
وتخصيص الرجل بالاصبع الواحدة ، حيث قال : « يجزى الرجل في المقدم اصبع والرأء  
ثلاث اصابع » ولعله استند الى صحيحة زرارة المتقدمة ، ولعل من استند اليها مطلقاً  
بنى على عدم وجود القائل بالفرق ولم يعتبر بخلاف ابن الجنيد ، مؤيداً ذلك برواية  
معمر بن عمر .

ثم انه لا يخفى عليك ان اقصى ما يستفاد من ادلة القول الاول وجوب مسح  
بعض من الرأس بمقتضى الآء وشي منه بمقتضى الاخبار ، ومن الظاهر المتفق عليه انه  
ليس المراد بعضاً ما من الابعاض ولا شيئاً ما من الاشياء ، بل بعضاً معيناً من ابعاض  
الرأس وشيئاً معيناً من اجزائه . فلا بد من الرجوع الى دليل معين لتلك البعض المراد ،  
وليس إلا هذه الاخبار الدالة على الاصبع او الثلاث ، فكما انه بالنسبة الى تامين محل  
المسح من اطلاق الآء والاخبار المطلقة ، اوجبوا الرجوع الى أخبار المقدم فخصوا  
اطلاقها به ، ولم يجوزوا المسح على غير المقدم من اجزاء الرأس ، فكذلك يجب ان يكون  
بالنسبة الى مقدار المسح ، فيجب الرجوع الى ما دل عليه من الاخبار ، وتخصيص الآء  
وجملة الاخبار الموافقة لها في الاطلاق به .

وبالجملة فالروايات في هذه المسألة ما بين مطلق ومقيد او مجمل ومفصل ، والمقيد  
يحكم على المطلق والمفصل على المجمل ، فالعمل بالمفصل والمقيد متعين ما لم يظهر خلافه .  
ورجح السيد السند في المدارك حمل الاخبار المقيدة على الاستحباب كما هو  
المشهور ، بعد ان احتمل ما ذكرناه من تقييد مطلق اخبار المسألة بمقيدها .  
وانت خير بما فيه بعد ما ذكرناه ، فانها عند التحقيق غير دالة على ما ذكرود  
من السعى كما عرفت .

نعم يبقى الكلام فى التوفيق بين روايات الاصبع والثلاث ، ويمكن ذلك باحد وجوه :

( منها ) — حمل روايات الاصبع — حيث انها قد اتفقت على المسح بها تحت العمامة — على الضرورة ، لما فى رواية حماد عن الحسين (١) قال : « قلت لابي عبدالله (عليه السلام ) : رجل توضأ وهو معتم فثقل عليه نزع العمامة لمكان البرد ؟ فقال ليدخل اصبعه » وهذا هو ظاهر الشيخ فى النهاية كما سلف فى عبارته .

و ( منها ) — حمل الاصبع على اقل الواجب والثلاث على الاستحباب ، كما هو ظاهر المقنعة ، وصريح الدروس ، وظاهر غيره ايضا كما مر .

و ( منها ) — حمل روايات الثلاث على مسح هذا المقدار فى عرض الرأس والاصبع الواحدة على كونه فى الطول ، فان ظاهر روايات الثلاث اعتبار مسح هذا المقدار لا وجوب كونه بثلاث اصابع ، وان كان ظاهر عبارة الصدوق تعين كونه بثلاث اصابع ، الا انه خلاف ظاهر الاخبار ، فيجب تأويله ورده اليها .

واكثر اصحاب حملوا روايات الاصبع والثلاث على هذا الوجه ، لكن القائمين منهم بالاكتفاء بالمسمى ولو بجزء من اصبع يجعلون ذلك على جهة الاستحباب ، قال شيخنا المحقق الثانى فى شرح القواعد : « اعلم ان المراد بمقدار ثلاث اصابع فى عرض الرأس ، اما فى طوله فمقداره ما يسمى ماسحاً . ويتأدى الفضل بمسح المقدار المذكور ولو باصبع » انتهى .

واما ما احتمله بعض متأخرى المتأخرين من جواز ان يكون الامر بادخال الاصبع فى تلك الاخبار لان يكون آلة للمسح — بناء على ما قدمناه من كلام شيخنا الشهيد الثانى — فبعيد جداً .

وما ذكره بعض مشايخنا المحققين — من ان استناد الشيخ فى وجوب مسح



مقدار الثلاث الى صحيحة زرارة ورواية معمر المتقدمين (١) ضعيف ، إذ لا يلزم من اجزاء قدر عدم اجزاء ما دونه الا بالمفهوم الضعيف ، ولو سلم دلالة عرفا فلا يمارض ظاهر الكتاب ومنطوق الخبر الصحيح .

ففيه ان الاستدلال بها ليس باعتبار دلالة مفهوم اللقب الضعيف ، وانما هو باعتبار الدلالة العرفية المسلمة بينهم في غير موضع كما ذكره هو وغيره ، واما ما ذكره من معارضة الكتاب والنص الصحيح فليس بشيء بعد ما عرفت . لعدم المعارضة بين المطلق والمفيد والمجمل والمبين ، اذ يجب بمقتضى القاعدة المسلمة فيما بينهم في غير موضع حمل الاول منهما على الثاني .

ثم اعلم ان الروايات بمسح قدر الثلاث والمسح باصبع ليس في شيء منها تقييد بكونه في جهة العرض او الطول . لكن جملة من الاصحاب - كما عرفت - قيدوا روايات الثلاث بكون ذلك المقدار في جهة العرض كما تقدم في كلام ثاني المحققين ، ومثله ايضا كلام ثاني الشهيدين في شرح الشرائع . حيث قال - بعد قول المصنف : « والمندوب مقدار ثلاث اصابع عرضاً » - ما لفظه : « عرضاً حال من الاصابع او بنزع الخافض ، والمراد مرور المسح على الرأس بهذا المقدار وان كان باصبع لا كون آلة المسح ثلاث اصابع » انتهى .

والمفهوم من عبارة الشيخ المفيد المتقدمة ان اقل الواجب مقدار اصبع يضعها عليه عرضاً . فان كان مستنده ( رحمه الله ) حمل روايات الاصابع على مقدارها عرضاً وإلا فهو خال من المستند مع كون حمل تلك الروايات على ذلك في غاية البعد من حاق لفظها فانها ظاهرة الصراحة في كون المسح بالاصبع ، فهو في التحقيق خال عن المستند . اللهم الا ان تحمل اخبار قدر الثلاث على كونه طولاً ، وهي تقرب من الواحدة عرضاً ، والى هذا الحل مال المحقق المحدث الاسترآبادي ( قدس سره ) حيث قال - بعد نقل كلام ثاني

المحققين وثاني الشهيدين المتقدم الدال على حمل روايات قدر الثلاث على كونه في جهة العرض - ما هذا لفظه : « الظاهر من الروايات ان يكون الممسوح من غرض الرأس بقدر طول اصبع ومن طوله بقدر ثلاث اصابع مضمومة . ومن الروايات المشار اليها صحيفة زرارة (١) المشتملة على قوله ( عليه السلام ) : « وتمسح بيته يمينك ناصيتك » لان المتبادر منها مسح كلها ، وصحيحته الاخرى (٢) قال : « قال ابو جعفر ( عليه السلام ) : المرأة يجزئها من مسح الرأس ان تمسح مقدمه قدر ثلاث اصابع ولا تلتقي عنها خاوها » ورواية معمر عن ابي جعفر ( عليه السلام ) (٣) قال : « يجزئ من المسح على الرأس موضع ثلاث اصابع ، وكذلك الرجل » والناصية في غالب الناس عرضها قدر طول اصبع وطولها قدر ثلاث اصابع مضمومة » انتهى .

وقال صاحب رياض المسائل وحياض الدلائل بعد كلام في المقام : « والخاص انما لم نظفر بما تضمنه المسح بالثلاث ، بل المسح بالاصبع ، او مسح موضع الثلاث ومقدارها ، من غير تقييد المسح بكونه في طول الرأس او عرضه ، ولا لموضع الثلاث بكونه مأخوذاً من احدهما او كليهما حالة وضع الثلاث على الرأس ، منطبقاً كل من خطيها الطولي والعرضي على مثله من خطيه او على مقابله ، فالاعراض عنه - من باب « اسكتوا عما سكت الله عنه » (٤) اولى » انتهى .

وفيه ان الظاهر من الاخبار - بعد ضم بعضها الى بعض - هو ما ذكره المحدث الامين ( قدس سره ) .

( الثالث ) - المفهوم من كلام القائلين بالمسمى او الاصبع ان غاية ما يستحب الزيادة عليه بلوغ قدر ثلاث اصابع مضمومة . واما ما زاد على ذلك المقدار ، فهل يكون

(١) المروية في الوسائل في الباب - ١٥ و ٣١ - من ابواب الوضوء .

(٢) و (٣) المروية في الوسائل في الباب - ٢٤ - من ابواب الوضوء .

(٤) تقدم الكلام فيه في الصحيفة ١٥٦ من الجزء الاول

محرمًا أو جائزًا ، أو يفرق فيه بين استيعاب الرأس وعلمه ؟ اقول :  
قال شيخنا الشهيد الثاني في شرح الرسالة : « غاية المؤكد ثلاث اصابع ،  
ويجوز الزيادة عليها ما لم يستوعب جميع الرأس ، فيكره على الاصح ، الا ان يعتقد  
شرعيته فيأثم خاصة . وقيل يبطل المسح . وقد اغرب الشارح المحقق ( رحمه الله ) حيث  
جعل الزائد على الثلاث اصابع غير مشروع » انتهى .  
ومن صرح بكرهه الاستيعاب الشهيد في الذكرى والدروس ، معللًا في  
الذكرى بانه تكلف ما لا يحتاج اليه . وفيه ضعف .  
ونقل عن ابن حزمه تحريمه . لانه مخالف للمشروع . وظاهره عدم الفرق بين  
اعتقاد المشروعية وعدمه .

وفي الخلاف ادعى الاجماع على بدعيته فيجب نفيه .  
وابن الجنيّد حرّمه مع اعتقاد المشروعية ، وابطل به الوضوء . ورده جملة من  
المحققين باشتغال مسح الرأس على الواجب فلا يؤثر الاعتقاد في الزائد . نعم يائّم بذلك .  
وابو الصلاح ابطال الوضوء لو تدين بالزيادة في الغسل او المسح . ورد بما  
ردّه به سابقه .

اقول : والذي يقرب عندي انه متى مسح او غسل ما زاد على القدر الموظف  
شرعًا ، فان كان مع عدم اعتقاد المشروعية فالظاهر انه لا تحريم ولا كراهة ، لعدم  
الدليل على ذلك ، وان كان مع اعتقاد المشروعية فالظاهر بطلان الوضوء لوجوه :

( اما اولاً ) — فلان العبادات تابعة للقصد والنيات صحة وابطالا ، بل  
وجوداً وعدمًا كما تقدم تحقيقه ، ومجرد حصول الأمور به شرعاً — مع عدم كونه مقصوداً  
بخصوصه كما امر به الشارع — لا يعتد به ، لانه في الحقيقة واقع بغير نية ، والا لصحت  
صلاة من اتم عاتلاً عامداً في السفر بناء على استجباب التسليم ، فانها قد اشتملت  
على الواجب واقعاً ، مع ان الاجماع نصاً وفتوى على خلافه . واولى منه صحة صلاة التمام

في مواضع التخيير ثم أحدث عمداً أو قطع الصلاة باحد المراتع في اثناء الركعتين الاخيرتين ، بناء على استحباب التسليم ، وعدم قصد العدول الى المقصورة ، فانه لا يجب عليه الاعادة ، لاشتمال صلاته هذه على الصلاة المقصورة التي هي احد الفردين في هذا المقام و ( اما ثانياً ) — فلانه تشريع وادخال في العبادة ما ليس منها فيكون مبطلاً .

و ( اما ثالثاً ) — فلان جملة من المحققين صرحوا في مسألة الفرق بين الغسل والمسح بان النسبة بينهما العموم من وجه وجوزوا المسح بما اشتمل على الجريان بشرط قصد المسح به ، وهو دال — كما هو الواقع — على ان القصد مما له مدخل في الصحة والابطال ، والا فلو اجرى المكلف الماء بيده على رجله كلها ورأسه كلاً مع اعتقاده الغسل به ، لزم صحة وضوئه ، لاشتماله على المسح شرعاً بناء على ذلك القول وان كان غير مقصوده ، وعدم الضرر باعتقاده كون ذلك غسلاً . وزيادته على ما هو الواجب واقعاً . والآية والنصوص تردده .

و ( اما رابعاً ) — فلانهم صرحوا — الا الشاذ منهم — بتحريم الغسلة الثالثة في الوضوء . واما الابطال بها فهو منهج ابي الصلاح وظاهر الكليني والصدوق ، وهو احد الاقوال في المسألة ، وهو اظهرها دليلاً :

لقول الصادق ( عليه السلام ) في حديث داود الرقي المروي في كتاب رجال الكشي (١) « ... ومن توضأ ثلاثاً ثلاثاً فلا صلاة له » .

وقوله ( عليه السلام ) في الحديث المذكور (٢) لداود بن زربي : « توضأ مثني مثني ولا تزدن عليه ، فانك ان زدت عليه ، فلا صلاة لك » .

وما رواه في الفقيه (٣) مرسل في باب صفة وضوء رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) قال : « قال ( عليه السلام ) : من تعدى في وضوئه كان كناقضه » وسيأتي تحقيق ذلك في محله .

(١) و (٢) في الصحيفة ٢٠٠ وفي الوسائل في الباب - ٣٢ - من ابواب الوضوء .

(٣) ج ١ ص ٤٥ . وفي الوسائل في الباب - ٣١ - من ابواب الوضوء .

( الرابع ) — المفهوم من ظاهر كلام الصدوق في الفقيه ، والشيخين في المقنعة والمبسوط والنهاية . انه يجب على المرأة وضع القناع في الصبح والمغرب لاجل المسح . وصرح في المقنعة بانها تمسح هنا بثلاث اصابع من رأسها حتى تكون سبعة ، وانه برخص لها في باقي الصلوات المسح تحت الخمار ، بان تكتفي بادخال اصبع تحت خمارها ، قال في المقنعة : « وتدخل اصبعها تحت قناعها فتمسح على شعرها ولو كان ذلك مقدار اعملة » :

وصرح المحقق والعلامة وجملة من المحققين باستحباب وضع الخمار مطلقا ، وتأكيده في صلاة الغداة والمغرب . وبعضهم اقتصر على الغداة خاصة ، لعدم وقوفه على نص يتضمن اضافة المغرب اليها في ذلك .

والذي وقفت عليه من الاخبار المتعلقة بهذه المسألة رواية الحسين بن زيد بن علي ابن الحسين (عليهما السلام) عن ابيه عن ابي عبد الله (عليه السلام) (١) قال : « لا تمسح المرأة بالرأس كما يمسخ الرجال ، انما المرأة اذا اصبحت مسحت رأسها وتضع الخمار عنها ، فاذا كان الظهر والعصر والمغرب والعشاء تمسح بناصيتها » .

ومارواه الصدوق في الخصال (٢) بسنده فيه عن جابر الجعفي عن ابي جعفر (عليه السلام) قال : « المرأة لا تمسح كما يمسخ الرجال ، بل عليها ان تلتقي الخمار عن موضع مسح رأسها في صلاة الغداة والمغرب وتمسح عليه ، وفي سائر الصلوات تدخل اصبعها فتمسح على رأسها من غير ان تلتقي عنها خمارها » .

وطعن بعض متأخري المتأخرين بعد ذكر الرواية الاولى فيها بضعف السند والدلالة . وفيه ان ضعف سندها باصطلاح متأخري اصحابنا لا يقوم حجة على من لم يقل

(١) المروية في الوسائل في الباب - ٢٣ - من ابواب الوضوء .

(٢) ج ٢ ص ١٤٢ وفي مستدرك الوسائل في الباب - ٢٢ - من ابواب الوضوء .

بذلك الاصطلاح سيما المتقدمين . والاولى من الروايتين دالة على وجوب وضع الخمار بالجملة الخبرية الظاهرة في الوجوب كلاماً ، وان كان جملة من متأخري متأخرينا يمتنعونه في الأمر فضلاً عنها . والرواية الثانية دالة على ذلك بقوله : « عليها ان تلتقي » الدال بظاهرة على وجوب الالتقاء وتحتمه .

والرواية الثانية قد تضمنت اضافة المغرب الى الصبح في وضع الخمار . فما اعترض به جملة من متأخري المتأخرين على المشايخ المتقدمين في اضافة المغرب في عبائهم ناشئ عن قصور التتبع . ولم وقع لهم مثله في غير موضع .

ثم ان ظاهر هذه الرخصة للمرأة في المسح تحت القناع - بادخال الاصبع ومسح ما نالته من رأسها ولو بقدر الانملة . كما في كلام الشيخ المفيد ، وانها ليست كالرجال في ذلك - اختصاص هذا الحكم بها في ذلك الوقت المخصوص ، وعدم اجزائه لها في غيره وعدم اجزائه للرجال ايضاً ، وهو مما يبطل القول بالمسمى كما هو المشهور ، ويؤيد ما ذهب اليه المشايخ الثلاثة ( نور الله تعالى مضاجعهم ) من وجوب المقدار الذي تقدم تحقيقه في هذا البحث . لكن قد تقدم في صحيحة زرارة عن ابي جعفر ( عليه السلام ) ( ١ ) انه قال : « المرأة يجزئها من مسح الرأس ان تمسح مقدمه قدر ثلاث اصابع ولا تلتقي عنها خمارها » وهو مناف لما دلت عليه هاتان الروايتان ، من تخصيص المسح بقدر ثلاث اصابع ببعض الصلوات والاقوات ، ومن وجوب القاء الخمار او استجبابه في موضع المسح لان ظاهر قوله : « ولا تلتقي عنها خمارها » اما نهى على بعض اللغات ، او خبر في معنى النهي . ويمكن الجواب عن الاول بان اطلاقها بخصوص بذيتك الخبرين . وعن الثاني بان قوله : « ولا تلتقي » بالنصب عطف على « تمسح » وحاصل المعنى حينئذ انه يجزئها المسح بمقدار ثلاث اصابع ، وعدم القاء الخمار في ذلك الوقت الذي يجب او يستحب فيه الالتقاء ، وهو رخصة لها ، اذ الظاهر ان حكمة القاء الخمار في موضع الامر به في تلك

(١) المروية في الوسائل في الباب - ٢٤ - من أبواب الوضوء .

الاجبار إنما هو لاجل الاستظهار في المسح بذلك المقدار ، فهي مكلفة في ذلك الوقت بشئين : انسخ بقدر الثلاث ، والالقاء ، وهذه الرواية دلت على اجزاء احدهما ، وهو الالقاء والمقصود بالذات الذي هو المسح بالثلاث دون الالقاء . ويمكن أن يستنبط منه بمعونة ما ذكرنا ان ما يستحب او يجب مسحه من موضع المسح ثلاث اصابع ليس في عرض الرأس بعرض الاصابع ، لعدم توقف ذلك على لقاء الخمار .

( الخامس ) — لا ريب انه اذا اقتصر المكلف على الفرد الانقص من المسح فقد تأدى الواجب به ، ولو اتى بالفرد الاكمل فقد صرحوا بان ما زاد منه على القدر المجزئ مستحب عيناً اتفاقاً ، لكن هل يوصف مع ذلك بالوجوب ام لا ؟ قولان :

اختر اولهما المحقق الشيخ علي في شرح القواعد ، قال : « ولا يضر ترك الزائد ، لان الواجب هو الكلبي ، وافراده مختلفة بالشدة والضعف ، فاي فرد اتى به تحقق الامثال به ، لان الواجب يتحقق به » انتهى . واختار ثانيهما العلامة ، نظراً الى انه يجوز تركه لا الى بدل ولا شيء من الواجب كذلك ، فلا شيء من الزائد واجب . وبان الكلبي قد وجد فخرج به المكلف عن العهدة ولم يبق شيء مطلوب منه حتى يوصف بالوجوب .

وفيه ان جواز تركه هنا إنما هو الى بدل ، وهو الفرد الناقص الذي اتى به في ضمن هذا المسح ، وحينئذ فيكون من قبيل افراد الواجبات الكلية كافراد الواجب الخبير ، بمعنى ان مقولية الواجب هنا على هذا الفرد الزائد والناقص كقولية الكلبي على افراده المختلفة قوة وضعفاً ، وحصول البراءة بالفرد الناقص لا من حيث هو جزء الزائد ، بل من حيث انه احد افراد الكلبي وان كان ناقصاً .

هذا كله مع وقوع المسح دفعة واحدة ، اما اذا وقع تدريجاً فقد صرح الشهيديان في الذكري والروض بان الزائد مستحب قطعاً ، قال في الروض بعد نقل كلام

الذكرى المتضمن للتفصيل بين الدفعة والتدرج : « وهذا التفصيل حسن . لانه مع التدرج يتأدى الواجب بمسح جزء فيحتاج ايجاب الباقي الى دليل ، والاصل يقتضى عدم الوجوب ، بخلاف ما لو مسح دفعة ، اذ لم يتحقق فعل الفرد الواجب الا بالجميع » انتهى السيد السند في المدارك جعل مطرح الخلاف في المسألة هو المسح تدريجاً .

ولا يخفى - على المتأمل بعين التحقيق والناظر بالفكر الصائب الدقيق - ان كلام الاصحاب ( رضوان الله عليهم ) في هذه المسألة ونظائرها على غاية من الاجمال .

وتحقيق المقام - بتوفيق الملك العلام وبركة أهل الذكر ( عليهم السلام ) - ان يقال : لا ريب ان منشأ التخيير في هذا المقام هو اطلاق الأمر بالمسح الصادق بجزء من اصبع - مثلاً - الى بلوغ قدر ثلاث اصابع مضمومة التي هي اعلى المراتب ، فالواجب الكلي هو المسح المطلق وافراده هي كل مسحة قصدها المكاف وواقعها . قليلة كانت أو كثيرة ، فكل فرد منها أتى به تأدى به الواجب ، وكل فرد ناقص منها فهو مفضول بالنسبة الى ما هو ازيد منه ، وكل واحد من الافراد المشتملة على الزيادة يوصف في حد ذاته بالوجوب لكونه احداً افراد الواجب الكلي ، وبلاستحباب لكونه اكل بما دونه ، وهذا معنى قولهم في الفرد الاكمل من افراد الواجب التخييري : انه مستحب ذاتي واجب تخييري ، وحينئذ فتى مسح المكلف القدر الاكمل دفعة او تدريجاً ، بمعنى انه قطع على جزء في اثناء مسحه ثم تجاوزه ، فان كان قصده ونيته الامثال بذلك القدر الاكمل ، فمن الظاهر ان الزائد على القدر المجزئ - وهو المسمى ، أو القدر الذي قطع عليه اولا - واجب . اذ الواجب هو مجموع ما قصده ، وما أتى به من القدر المجزئ ضمن هذا المسح او قطع عليه لا يخرج به عن العهدة ، لعدم قصد الامثال به خاصة بل به وما زاد ، إلا ان يعدل الى قصده ، ولو اجزأ من غير قصد يتعاق به للزم اجزاء عبادة من غير نية ، وقد عرفت غير مرة ان الافعال عبادة وغيرها لا تميز لها وجوداً وعدماً - ولا اثر يترتب عليها صحة وبطلاناً وثواباً وعقاباً - إلا بالفصود والنيات ،



فكما ان الركعتين في صورة التخير غير مجزئة ما دام القصد متعلقاً بالاتمام فيجب ضم  
الاخيرتين ، كذلك هنا لا يجزئ ذلك القدر الاقل ما لم يقصد الامثال به . وان كان  
قصده الامثال بالقدر الذي قطع عليه في صورة التدريج او اقل ما يحصل به المسمى ،  
فالظاهر ان الزائد عليه لا يتصف بوجوب ولا باستحباب ، اما عدم الوجوب فلان  
الواجب الكلي قد حصل في ضمن هذا الفرد الذي تعلق به القصد ، واما عدم الاستحباب  
فلعدم الدليل عليه ، ولان الاستحباب الملحوظ في هذا المقام انما هو باعتبار افضلية احد  
افراد الواجب التخييري على غيره من سائر الافراد . وهو غير حاصل هنا . وايضاً فهو  
ملازم لوصف الوجوب كما عرفت ، فبانتهاء الوجوب عنه ينتفي الاستحباب ، ولا دليل  
على الاستحباب بغير هذا المعنى ، بل الظاهر دخوله حينئذ في التكرار المنهي عنه في المسح  
نعم لو اريد بالزائد في كلامهم معنى فرداً اكمل من هذا الفرد الذي تعلق به قصد المكلف  
لا بمعنى الباقي الذي هو ظاهر . طرح الكلام ، فانه يتصف بالوجوب والاستحباب  
في حد ذاته كما قدمنا بيانه ، فان اختيار المكلف فرداً ناقصاً من افراد الواجب التخييري  
لا ينفي وصف الوجوب والاستحباب عن الفرد الاكمل منها في حد ذاته . واما ان الباقي  
من المسافة المسوحة بعد قصد الامثال بجزء منها خاصة يتصف مسحه بالاستحباب  
ويترب ثواب المستحب عليه كما هو أحد القولين ، او الوجوب كما هو القول الآخر  
كما هو ظاهر كلامهم ، فلا اعرف له وجهاً . فانه كما ان المكلف لو قصد الصلاة المقصورة  
في موضع التخير ثم صلى والحال كذلك اربعاً . فان الركعتين الاخيرتين ان لم تكن  
مبطلّة للصلاة لا اقل ان تكون باطلّة . ولا يصح وصفها بالاستحباب فضلاً عن الوجوب  
وقاصد التبسيح بربع تسيحات في الركعتين الاخيرتين ثم تجاوزها الى بعض الصور الزائدة  
من غير عدول اليها . فانه لا يتصف بالاستحباب من حيث التوظيف في هذا المقام وان  
احتمل الاستحباب من حيث كونه ذكراً ، فكذلك فيما نحن فيه ، على انه يلزم هنا خلو  
ذلك الزائد من النية والقصد ، فكيف يتصف بوجوب او استحباب مع كونه خالياً

من النية والقصد بالكلية ؟ فان المكلف إنما قصد اداء الواجب بذلك الجزء الذي ذكرناه وبالجمله فالاستحباب الذاتي اللازم للوجوب التخييري في هذا المقام إنما يتعاق بمجموع الصورة الكاملة لا بهذا الجزء الزائد ، وكلام الأصحاب في جميع صور هذه المسألة في غاية الاجمال كما ذكرنا ، وذلك فانهم في جميع صور هذه المسألة يجعلون محل الخلاف ما زاد على الفرد الناقص بعد تأدى الواجب بذلك الفرد الناقص ، وأنه هل يتصف بالوجوب والاستحباب ؟ وهو ظاهر في كون المراد به ما بين الفرد الذي قصده وتأدى به الواجب الى نهاية ما اقتصر عليه من الفرد الكامل ، ثم انهم في مقام الاستدلال على وجوبه ودفع القول بالاستحباب يقولون انه احد افراد الواجب الكلبي وانها قابلة للشدة والضعف ، فهذا الزائد مستحب لكونه اكمل الافراد . وهو واجب لكونه احد افراد الواجب الكلبي . وجواز تركه إنما جاز الى بدل وهو الفرد الانقص وانت خير بان هذه التعليقات إنما تنطبق على نفس الفرد الاكمل لا على ذلك البعض الذي عرفته . وايضاً فانهم - على تقدير القول بالوجوب في ذلك الزائد الذي جعلوه مطرح النزاع - اوردوا اشكالا في انه يلزم اتصاف شيء واحد بالوجوب والاستحباب . ثم اجابوا عنه بان اطلاق الاستحباب على الفرد الزائد محمول على استحبابه عيناً ، بمعنى انه افضل الفردين الواجبين ، وذلك لا ينافي وجوبه تخييراً من جهة تأدى الواجب به وحصول الامتثال ، كذا قرره في الروض في مسألة التسبيح في الاخيرتين . وهذا الجواب - كما ترى - لا ينطبق الاعلى نفس الفرد الاكمل ، كما هو صريح العبارة حيث اطلق عليه الفرد الزائد ، لا على نفس الزيادة خاصة كما هو مورد الاشكال . وربما كان مبنى كلام القوم على اعتبار الامر الكلبي من حيث هو من غير ملاحظة شيء من الخصوصيتين فيكون من قبيل الماهية لا بشرط شيء ، فانه يتجه حينئذ صدق اداء الواجب بالمسمى ويصح وصف الزائد - من حيث كونه جزءاً من هذا المجموع - بكل من وصفي الوجوب والاستحباب ، لاتصاف المجموع بهما حسباً قررنا آنفاً ، لكن يبقى الاشكال في صورة

القطع ، لصدق اداء الواجب بما قطع عليه وانتفاء المجموعة الموجبة للوصف بالوجوب والاستحباب للزائد . والاستحباب بغير المعنى المذكور آنفاً لا مجال له في هذا المقام . والله العالم .

(السادس) — الظاهر — كما هو المشهور — جواز النكس هنا ، لاطلاق الآية وخصوص صحيحة حماد بن عثمان عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « لا بأس بمسح الوضوء مقبلاً ومديراً » .

خلافاً للمرتضى والشيخ في النهاية والخلاف وظاهر ابن بابويه ، محتجاً عليه في الخلاف — ومثله في الانتصار — بأن مسح الرأس من غير استقبال رافع للحدث اجماعاً بخلاف مسح الرأس مستقبلاً ، فيجب فعل المتيقن . ونقل ايضاً عن الشيخ في كتابي الاخبار ذلك ، نظراً الى تخصيص الصحيحة المشار اليها بفحوى قول ابي الحسن (عليه السلام) في رواية يونس (٢) : « الامر في مسح الرجلين موسع ... » ولا يخفى ما في هذه الادلة من الوهن .

والعجب من السيد (رحمه الله) في تجويزه النكس في الوجه واليدين لاطلاق الآية ، ومنعه هنا ، مع جريان دليله فيه . واعتضاده بالرواية . وذكر جماعة من الاصحاب كراهية النكس هنا ، وعاله في المعتبر بالتفصي من الخلاف .

ورد بان المفتضى لسكرامة ينبغي أن يكون دليل المخالف لا نفس الخلاف وهو كذلك .

(السابع) — الظاهر انه لا خلاف بين الاصحاب (نور الله تعالى مضاجعهم) في وجوب المسح بنداوة الوضوء ما وجد بلها في اليد ، والمشهور انه مع جفاف اليد يأخذ من شعر لحيته او حاجبيه ، ومع جفاف الجميع ، فان كان لضرورة افراط الحر

(١) و (٢) المروية في الوسائل في الباب ٢٠ من ابواب الوضوء

أو قلة الماء جاز الاستئفاف وإلا أعاد الوضوء .

وظاهر الشيخ في الخلاف - حيث نسب وجوب المسح بنداوة الوضوء الى الأكثر - وجود المخالف في المسألة ، ولعله ابن الجنيّد على ما نقله عنه العلامة في المختلف ، فانه قال : « اذا كان بيد المتطهر نداوة يستبقبها من غسل يديه ، مسح بيمينه رأسه ورجله اليمنى - وبنداوة اليسرى رجله اليسرى ، وان لم يستبق ذلك اخذ ماءً جديداً لرأسه ورجليه » وهو باطلافة شامل لما لو كان عدم الاستبقاء لعدم امكانه أو لتفريط من المكلف ، ولما لو فقد النداوة من الوجه وعدمه (١) وبذلك يظهر لك ما في كلام بعض الاصحاب ، حيث تخص خلافه بجفاف جميع الاعضاء وقال : ان لفظ اليد في كلامه انما هو على سبيل التمثيل ، فيكون موافقاً للشور ويرتفع الخلاف . فانه على غاية من البعد عن سوق العبارة المذكورة .

ومما يدل على المشهور روايات الوضوء البياني ، فانها قد اشتملت جميعاً على المسح بالبلّة . وما ذكره جملة من متأخري المتأخرين - من المناقشة فيها مما تقدم ذكره في وجوب الابتداء بأعلى الوجه والابتداء بالرفقين - فقد مرّ ما فيه مما يكشف عن ضعف باطنه وخافيه ، سيما حسنة الاخوين (٢) المتضمنة انه « مسح رأسه وقدميه ببلل كفه لم يحدث لهما ماءً جديداً » وصحيحة زرارة (٣) « ... ثم مسح بما بقي في يديه رأسه ورجليه ولم يعدها في الاناء » .

ويدل عليه ايضاً الأخبار المستفيضة بانه من ذكر انه لم يمسح حتى انصرف

(١) الذي يظهر من كلام جملة من اصحابنا ان خلاف ابن الجنيّد في هذه المسألة شامل لما لو كان في يد المتوضئ بلة من ماء الوضوء ، فانه يجوز الاستئفاف ايضاً . وعبارة ابن الجنيّد المنقولة - كما ترى - بخلافه ، فانه جوز الاستئفاف مع فقد البلة وان كان بتفريط (منه قدس سره )

(٢) و(٣) المروية في الوسائل في الباب - ١٥ - من ابواب الوضوء .

من وضوئه يأخذ من بلل وجهه ، وفي بعضها انه مع تعذر البلل في وجهه يعيد وضوءه .  
فمن ذلك رواية مالك بن اعين عن الصادق ( عليه السلام ) (١) قال : « من نسي  
مسح رأسه ثم ذكر انه لم يمسح رأسه ، فان كان في لحيته بلل فليأخذ منه ويمسح رأسه ،  
وان لم يكن في لحيته بلل فلينصرف وليعد الوضوء » .

ورواية خلف بن حماد عن اخبره عنه ( عليه السلام ) (٢) قال : « قلت له  
الرجل ينسى مسح رأسه وهو في الصلاة ؟ قال : ان كان في لحيته بلل فليمسح به .  
قلت : فان لم يكن له لحية ؟ قال : يمسح من حاجبيه او من اشعار عينيه » .

وما رواه ابن بابويه في الفقيه (٣) عن ابي بصير عنه ( عليه السلام ) « في رجل  
نسى مسح رأسه ؟ قال : فليمسح . قال : لم يذكره حتى دخل في الصلاة ؟ قال فليمسح  
رأسه من بلل لحيته » .

وروى فيه (٤) ايضاً مراسلاً عنه ( عليه السلام ) قال : « ان نسيت مسح  
رأسك فامسح عليه وعلى رجليك من بلة وضوئك ، فان لم يكن بقي في يدك من نداوة  
وضوئك شيء فخذ ما بقي منه في لحيتك وامسح به رأسك ورجليك ، وان لم يكن لك لحية  
فخذ من حاجبيك واشعار عينيك وامسح به رأسك ورجليك ، وان لم يبق من بلة وضوئك  
شيء أعدت الوضوء » ومثلها رواية زرارة (٥) .

وهذه الروايات وان اشتركت في ضعف السند بناء على هذا الاصطلاح المحدث  
بين متأخري أصحابنا ، إلا انها معتمدة بالشهرة بينهم ، وهي من المرجحات عندهم ،  
مع ان فيها ما هو من مرويات الفقيه المضمون صحة ما تضمنه من مصنفه ، كما اعتمدوا  
عليها لذلك في غير موضع من كلامهم ، بل ورد مثل ذلك في حصة الحلي عن ابي عبد الله

(١) و(٢) و(٥) المروية في الوسائل في الباب - ٢١ - من ابواب الوضوء .

(٣) و(٤) ج ١ ص ٣٦ . وفي الوسائل في الباب - ٢١ - من ابواب الوضوء .

( عليه السلام ) (١) قال : « إذا ذكرت وأنت في صلاتك أنك قد تركت شيئاً من وضوئك المفروض عليك ، فانصرف وأتم الذي نسيته من وضوئك واعد صلاتك ، ويكفيك من مسح رأسك ان تأخذ من لحيتك بلها إذا نسيت أن تمسح رأسك فتمسح به مقدم رأسك » .

ومورد الاسئلة في هذه الاخبار وان كان النسيان ، إلا انه لا قائل بالفرق ، مع ان خصوص السؤال لا يخص الجواب كما هو مقرر عندهم .

وكيف كان فلا يخفى على التأمل المنصف انه اذا كان جملة الاخبار البيانية الواردة في مقام التعليم على تعددها انما اشتملت على المسح بالبله ، واخبار النسيان كذلك وزيادة انه مع فقدتها يعيد الوضوء ، فكيف يبقى مع هذا قوة للتمسك باطلاق الآية ؟ على انه لو ورد خبر بلفظ الامر بالمسح بالبله او بلفظ النهي عن التجديد ، لسارعوا الى حمله على الاستحباب والكراهة ، محتجين بعدم الجزم بدلالة الأمر على الوجوب والنهي على التحريم ، لشيوعهما في خلاف ذلك ، وهو اجتهاد محض وتخريج صرف .

والعجب من جملة من مشايخنا المحققين وعلمائنا المدققين من متأخري المتأخرين ، حيث أنهم جعلوا مذهب ابن الجنيد بمجرد دلالة اطلاق الآية عليه في غاية القوة والجزالة واخذوا في المناقشات فيما ذكرنا من الروايات ، وارتكب جادة التأويلات البعيدة والتمحلات الغير السديدة ، مما لا يصح النظر اليه ولا العروج عليه ، فبعض منهم إنما اعتمد على انعقاد الاجماع بعد ابن الجنيد ، وبعض منهم بعد الاستشكال انما التجأ الى الاحتياط . على انه لو تم ابطال الاستدلال بمجرد الاحتمال في المقام . لانسد هذا الباب في جملة الاحكام ، إذ لا دليل إلا وهو قابل للاحتمال ، ولا قول إلا وللقائل فيه مجال . هذا .

ومما استدلل به على المشهور ايضاً قوله ( عليه السلام ) في صحيحة زرارة (٢) :

(١) المروية في الوسائل في الباب - ٣١ - من ابواب الوضوء .

(٢) المروية في الوسائل في الباب - ١٥ و ٣١ - من ابواب الوضوء .

«... فقد يجزئك من الوضوء ثلاث غرفات : واحدة للوجه واثنان للذراعين ، وتمسح بيلة يمينك ناصيتك ، وما بقى من بلة يمينك تمسح به ظهر قدمك اليمنى ، وتمسح بيلة يسارك ظهر قدمك اليسرى » فان الجملة الخبرية بمعنى الامر الذي هو حقيقة في الوجوب .

ورد بانه يجوز ان يكون قوله ( عليه السلام ) : و « تمسح » معطوفا على قوله : « ثلاث غرفات » بتقدير « ان » فيكون داخلا في حيز الاجزاء لا جملة مستقلة مراداً بها الامر .

وقد يناقش في ذلك بان المرتضى قد نقل في كتاب ( الفرر والدرر ) عن ابن الانباري انه يشترط في اضمار « ان » كذلك كون المعطوف عليه مصدراً لا اسماً جامداً والجواب ان المعطوف عليه في الحقيقة مصدر للمرات ، مع امكان المناقشة فيما ذكره ابن الانباري ، لعدم الدليل عليه .

واستدل في المختلف لابن الجنيد بموثقة ابني بصير (١) قال : « سألت أبا عبد الله ( عليه السلام ) عن مسح الرأس ، قلت : امسح بما في يدي من التدى رأسي ؟ قال : لا بل تضع يلك في الماء ثم تمسح » .

وصحيحة معمر بن خلاد (٢) قال : « سألت أبا الحسن ( عليه السلام ) أيجزئ الرجل ان يمسح قدميه بفضل رأسه ؟ فقال برأسه ؟ لا . فقلت أبعاء جديد ؟ فقال برأسه : نعم » .

اقول : ومثلها ايضاً رواية ابني عمارة الحارثي (٣) قال : « سألت جعفر بن محمد ( عليهما السلام ) امسح رأسي بل يدي ؟ قال : خذ لرأسك ماءً جديداً » .

وانت خير بان مدلول هذه الروايات هو وجوب الاستئفاف مع وجود البلة ، وهذا لا ينطبق على مذهب ابن الجنيد ، لتخصيصه ذلك بفقد البلة من اليد كما عرفت من عبارته .

وكيف كان فهذه الاخبار محمولة على التقية (١) كما صرح به جملة من اصحابنا .  
واستشكل السيد في المدارك هذا الحل في صحيحة معمر بانها لا تنطبق عليه ،  
لانها متضمنة لمسح الرجلين وهم لا يقولون به .  
ثم اجاب بانهم يعترفون بصحة اطلاق اسم المسح على الغسل بزعمهم الفاسد ،  
وهو كاف في تأدى التقية .

واعترض هذا الجواب شيخنا البهائي (قدس سره) في الحبل المتين بان ما تضمنه  
الحديث من المسح بفضل الرأس يأتي عنه هذا التنزيل ، ثم قال (قدس سره) : « فلو  
نزل على مسح الخفين كان اولى » ثم رجح (قدس سره) ان ايماءه (عليه السلام)  
برأسه نهى لمعمر عن السؤال لئلا يسمعه المخالفون ، فظن معمر انه (عليه السلام) انما  
نهاه عن المسح ببقية البلل ، فقال : « أيماء جديد ؟ » فسمعه الحاضرون ، فقال  
(عليه السلام) : « نعم » .

اقول : ويمكن الجواب - عما اعترض به من اياه المسح بفضل الرأس هذا

(١) في المفتي لابن قدامة ج ١ ص ١٣٠ « ويمسح رأسه بماء جديد غير ما فصل عن  
ذراعيه ، وهو قول ابى حنيفة والشافعي ، والعمل عليه عند أكثر اهل العلم ، قاله الترمذي ،  
وجوزته الحسن وعروة والاوزاعي ، ثم قال : ولنا ما روى عبدالله بن زيد قال : « مسح  
النبي (ص) رأسه بماء غدير فضل يديه » ولان البلل الباقي في يده مستعمل فلا يحزى  
المسح به كما لو فصله في اناء ثم استعمله ، وفي بداية المجتهد لابن رشد ج ١ ص ١١ « أكثر  
العلماء اوجب تجديد الماء لمسح الرأس قياساً على سائر الاعضاء » وفي جامع الترمذي ج ١  
ص ٥٣ من شرحه لابن العربي بعد ان ذكر رواية عبدالله بن زيد وغيره ان النبي (ص)  
اخذ لرأسه ماء جديداً قال : « والعمل على هذا عند أكثر اهل العلم رأوا ان يأخذ لرأسه ماء  
جديداً » وفي احكام القرآن للشافعي ج ١ ص ٥٠ « اخذ رسول الله (ص) لكل عضو ماء  
جديداً » وقال في الام ج ١ ص ٢٢ : « والاختيار له ان يأخذ الماء بيديه فيمسح بهما رأسه  
معاً : يبدأ بمقدم رأسه الى قفاه ويردهما الى المكان الذي بدأ منه » .



التنزيل - بانه من المحتمل انه بعد ان سأل عن المسح بفضل رأسه فقال : « لا » سأل  
ثانياً أيمسح بماء جديد ؟ كناية عن الغسل وانه يقدر الغسل دون المسح ، بمعنى « أيفسل  
بماء جديد ؟ » فأجازه ( عليه السلام ) تقية .

هذا . والظاهر انه لا ورود لاصل الاشكال فلا يحتاج الى ما تحمله كل من هذين  
العلمين من الاحتمال ، وذلك فان المحقق في المعتبر والعلامة في المنتهى نقلا القول بجواز  
المسح عن الحسن البصري وابن جرير الطبري وابي علي الجبائي ، وتعين المسح فقط  
عن الشعبي وابي العالية وعكرمة وانس بن مالك . ونقله الشيخ في الاستبصار عن بعض  
الفقهاء من غير تعيين . ونقل والدي ( قدس سره ) في بعض حواشيه الجواز ايضاً  
عن احمد والاوزاعي والثوري ، وان الانسان عندهم خير بين الغسل والمسح ، وحينئذ  
فيتم الحل على التقية من غير اشكال ، وعلى تقديره فالمراد مسح الرجل كلها بطناً  
وظهراً كما هو المنقول عنهم .

ومما يمكن ان يستدل به لابن الجنيد حسنة منصور (١) قال : « سألت أبا عبد الله ( عليه  
السلام ) عن نسي ان يمسح رأسه حتى قام في الصلاة قال : ينصرف ويمسح رأسه ورجليه »  
ورواية السكتاني (٢) قال : « سألت أبا عبد الله ( عليه السلام ) عن رجل توضأ فنسى  
ان يمسح على رأسه حتى قام في الصلاة ؟ قال : فليتنصرف فليمسح على رأسه وليعد الصلاة » .  
ورواية ابي بصير عنه ( عليه السلام ) (٣) « في رجل نسي ان يمسح رأسه فذكر  
وهو في الصلاة ؟ فقال : ان كان استيقن ذلك انصرف فمسح على رأسه وعلى رجله  
واستقبل الصلاة ، وان شك فلم يدر مسح او لم يمسح فليتناول من لحيته ان كانت  
مبتلة ولمسح على رأسه ، وان كان امامه ماء فليتناول منه فليمسح به رأسه » .

(١) المروية في الوسائل في الباب - ٣٥ - من ابواب الوضوء .

(٢) المروية في الوسائل في الباب - ٣ - من ابواب الوضوء .

(٣) المروية في الوسائل في الباب - ٤٢ - من ابواب الوضوء .

وهذه الاخبار قد اشتركت بحسب ظاهرها في الدلالة على الامر بالاستئناف متى ذكر نسيان المسح في صلاته .

والجواب عنها ( اولاً ) — انها اخبر من المدعى فلا تنهض حجة .

و ( ثانياً ) — انه يحتمل حمل الأمر بالمسح بعد الانصراف — بمعنى قطع الصلاة — على المسح من بلة شعره بناء على ان ثمة بلة حسباً تضمنته الروايات المتقدمة ، وهذا الاحتمال في رواية ابي بصير اقرب منه في غيرها . واما الامر بالمسح فيها من بلل لحيته مع الشك فمحمول على الاستعجاب استظهاراً . واما الامر بتناول الماء ان كان امامه في صورة الشك فلعله مخصوص بهذه الصورة .

و ( ثالثاً ) — بحمل قوله ( عليه السلام ) : « مسح رأسه ورجليه » على انه كناية عن اعادة الوضوء بسبب فوات الموالاة ، فان التعبير بمثله مجاز شائع في الاخبار ، ومنه ما تقدم في حسنة الحلبي (١) حيث قال : « اذا ذكرت وانت في صلاتك انك قد تركت شيئاً من وضوئك المفروض ، فانصرف وأتم الذي نسيته ... » فانه لا يستقيم على اطلاقه إلا بحمل الاتمام على اعادة الوضوء ، إذ لو جف السابق على العضو المنسي المقضى لفوات الموالاة ، لم يكف الاتمام البتة بل يجب الاعادة .

و ( رابعاً ) — بان بازائها من الاخبار المتقدمة ما هو صريح في ان الحكم في هذه الصورة هو الاخذ من بلة ما في الوجه والافاعادة الوضوء ، ويدل ايضاً على الاعادة — زيادة على ما تقدم — موثقة شماعه عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٢) قال : « من نسي مسح رأسه او قدميه او شيئاً من الوضوء الذي ذكره الله في القرآن ، كان عليه اعادة الوضوء والصلاة » وحينئذ فلا بد من النظر في الترجيح ، ولا ريب انه في الروايات المتقدمة لموافقتها للجمع عليه كما هو احد المرجحات المنصوصة ، وتحالفة ما عليه العامة الذي هو

(١) البرورية في الوسائل في الباب — ٣ و ٤ — من ابواب الوضوء .

(٢) البرورية في الوسائل في الباب — ٣ و ٣٥ — من ابواب الوضوء .

كذلك ، والاحتياط الذي هو معدود منها ايضاً ، واعتضاها باخبار الوضوء البياني ، فيتعين حل هذه الاخبار على احد المحامل المذكورة آنفاً ، او الحل على التقية (١).

### فائدة

اعلم ان جملة من محقق متأخري المتأخرين صرحوا بان الاخذ من بلة الوجه لا يتقيد بفقد البلة من اليد ، بل يجوز وان كان فيها بلة تجزئ للمسح ، قالوا : والتعليق في عبارات الاصحاب انما خرج مخرج الغالب ، وانه لا يختص الاخذ من هذه المواضع بل يجوز من جميع محال الوضوء ، وتخصيص الشعر لكونه مظنة البلل . ولا يخفى ان الحكم الاول لا يخلو من شوب الاشكال ، لعدم الدليل على ذلك اذ المستفاد من اخبار الاخذ من بلة الوجه تقيد ذلك بحال النسيان والدخول في الصلاة التي هي مظنة جفاف اليد كما لا يخفى ، واخبار الوضوء البياني - على تعددها وكثرتها - انما اشتملت على المسح بنداوة اليد ولم يتضمن شيئا منها الاخذ من بلة الوجه ، فمن المحتمل قريباً ان يكون الاخذ من بلة الوجه انما هو لضرورة جفاف اليد حينئذ وبدونه فلا يجوز ، والاحتياط تركه إلا مع الجفاف .

( الثامن ) — قد ذكر جملة من اصحابنا انه لا يجوز المسح بغير اليد اتفاقاً ، وان الظاهر تعينه بالباطن لانه المتيقن ، الا ان يتعذر فيجوز بالظاهر ، وان الاولى كونه في الناصية باليد اليمنى ، وانه يمسح الرجل اليمنى باليد اليمنى والرجل اليسرى باليسرى . ولا يخفى عليك ان المسح باليمنى في الموضعين الاولين واليسرى في الاخير وان كان مما ظاهرهم الاتفاق على استحبابه . الا انه لا يخلو من شوب الاشكال ، لما عرفت في مسألة الابتداء بالاعلى ، الا ان يحمل « وتمسح » على الدخول في حيز الاجزاء بعطف « وتمسح » على « ثلاث غرفات » كما عرفت ، فيضعف الاشكال على ما ذكرنا

(١) راجع التعليقة ١ في الصحيفة ٢٨٤ .

وكذلك الاستنجاب على ما ذكروا .

وذكروا ايضاً ان الواجب كونه بالاصابع . ولو تعذر المسح بالسكف فقد صرح في الذكرى بالمسح بالذراع . وفيه اشكال .

وهل يشترط تأثير المسح في الممسوح ؟ قولان ، اظهرهما واحوطهما الاول وفاقاً للعلامة في التذكرة والسيد السند في المدارك .

## الركن الخامس - مسح الرجلين

والكلام فيه يقع في موارد :

( الاول ) - وجوب مسح الرجلين دون غسلهما مما انعقد عليه اجماع الامامية ( انار الله يرهانهم ) فتوى ودليلاً كتاباً وسنة ، ووافقنا عليه بعض متقدمي العامة ، وآخرون خيروا بينه وبين الغسل ، وبعض جمعوا بينهما ، واستقر فتوى الفقهاء الاربعة على وجوب الغسل خاصة (١) .

(١) في عمدة القارى ج ١ ص ٦٤٧ : المذاهب في وظيفة الرجلين اربعة : ( الاول ) - مذهب الآئمة الاربعة من اهل السنة ان وظيفة الغسل . ( الثاني ) - مذهب الامامية من الشيعة الغرض مسحهما . ( الثالث ) - مذهب الحسن البصري ومحمد بن جرير الطبري وابي على الجبائي التخيير بين الغسل والمسح . ( الرابع ) - مذهب اهل الظاهر وهو رواية عن الحسن اجمع بين الغسل والمسح ، ثم ذكر الاخبار المصرفة بغسل النبي ( ص ) رجله وبعدها ذكر الاحاديث المصرفة بمسح النبي ( ص ) رجله كحديث جابر الانصارى وعمر واوس ابن اوس وابن عباس وعثمان ورجل من قيس . ثم ذكر حديث رفاعه بن رافع قال : « غسل النبي ( ص ) وجهه ويديه الى المرفقين ومسح برأسه ورجله الى السكعين » قال : « وحديث رفاعه حسنه ابو على الطوسى والترمذي وابو بكر البزار وصححه الحافظ ابن حبان وابن حزم ، وفي اختلاف الحديث على هامش الام ج ٧ ص ٦٠ واحكام القرآن ج ١ ص ٥٠ كلاهما للشافعى » غسل الرجلين كمال والمسح رخصة وكال وايهما شاء فعل ، وفي تفسير الطبري ج ١٠ ص ٥٩ من الطبعة بتحقيق محمود محمد شاكر واحمد محمد شاكر « عن جابر .

والكلام في دلالة الآية (١) على وجوب المسح ونفي الغسل مما تكفل به مطولات اصحابنا (جزاهم الله تعالى عنا خير الجزاء) .

لكن روى الشيخ (رحمه الله) في التهذيب (٢) عن غالب بن الهذيل قال : « سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن قول الله عز وجل : وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين (٣) على الخفض هي أم على النصب ؟ قال : بل هي على الخفض » ولا يخفى أنه على تقدير النصب يدل على المسح أيضاً بالعطف على محل الرؤوس ، كما تقول : مررت بزيد وعمراً . إلا أنه ربما يفهم من هذه الرواية أن قراءة أهل البيت (عليهم السلام) إنما هي على الخفض وإن كان النصب مما يقرأون به في ذلك الوقت ، كما هو أحد القراءات السبع المشهورة الآن . فإنا قد حققنا في كتاب المسائل - وسيأتي إن شاء الله تعالى في هذا الكتاب التنبيه عليه في محله - أن هذه القراءات السبع فضلاً عن العشر وإن ادعى بعض علمائنا (رضوان الله عليهم) تواترها عن النبي (صلى الله عليه وآله) إلا أن الثابت في أخبارنا - وعليه جملة من أصحابنا - خلافه وإن صرحت أخبارنا بالرخصة لنا في القراءة بها حتى يظهر صاحب الامر (عجل الله تعالى فرجه) .

وليس بالبعيد أن هذه القراءة كغيرها من المحدثات في القرآن العزيز ، لثبوت

عن أبي جعفر قال : امسح على رأسك وقدميك . وعن الشعبي نزل جبريل بالمسح ، ألا ترى التيمم يمسح ما كان غسلاً وينقى ما كان مسحاً . وعن عامر نزل جبريل بالمسح . ثم قال ابن جرير : الصواب عندنا أن الله تعالى أمر بعموم مسح الرجلين بالماء في الوضوء كما أمر بعموم مسح الوجه بالتراب في التيمم ، وإذا فعل ذلك المتوضى فهو ماسح غاسل لأن غسلها أمرار الماء عليهما أو أصابتهما بالماء ومسحهما أمرار اليد أو ما قام مقامها عليهما ، وبذلك كله يظهر لك أن قول ابن كثير في تفسيره ج ٢ ص ٢٦ : « ومن أوجب من الشيعة مسحها فقد ضل واضل ، جرأة لا تغفر وعثرة لا تقال .

(١) و (٣) سورة المائدة . الآية ٨ .

(٢) ج ١ ص ٢٠ ، وفي الوسائل في الباب - ٢٥ - من أبواب الوضوء .

التغيير والتبديل فيه عندنا زيادة ونقصاناً . وان كان بعض اصحابنا ادعى الاجماع على نفي الاول ، إلا اني في اخبارنا ما يردده ، كما انهم تصرفوا في قوله تعالى في آية الغار لدفع العار عن شيخ الفجار ، حيث ان الوارد في اخبارنا انها نزلت : « ... فانزل الله سكينته على رسوله وايده بمجنود لم تروها. .. » (١) فخذفوا لفظ « رسوله » وجعلوا محله الضمير . ويقرب بالبال - كما ذكره ايضاً بعض علمائنا الابدال - ان توسط آية « ... إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ... الآية » (٢) في خطاب الزوج من ذلك القبيل ، هذا ، وما يدل على وجوب المسح ونفي الغسل من اخبارنا فستفيض ، بل الظاهر انه من ضروريات مذهبنا .

واما ما في موثقة عمار - عن ابي عبد الله ( عليه السلام ) (٣) « في الرجل يتوضأ الوضوء كله الارجليه ثم يخوض بهما الماء خوضاً قال : اجزأه ذلك » - فمحمول على التقية وصحيحة ايوب بن نوح - (٤) قال : « كتبت الى ابي الحسن ( عليه السلام ) اسأله عن المسح على القدمين . فقال : الوضوء بالمسح ولا يجب فيه إلا ذلك ، ومن غسل فلا بأس » - فيحتمل الحمل على التقية ايضاً ، فان منهم من قال بالتخير كما تقدم (٥) والحمل على التنظيف كما احتمله الشيخ في التهذيب مستدلاً عليه بصحيحة ابي همام عن ابي الحسن ( عليه السلام ) (٦) « في وضوء الفريضة في كتاب الله المسح ، والغسل في الوضوء للتنظيف » وروى زرارة مضمراً في الصحيح (٧) قال قال لي : « لو انك توضأت فجعلت مسح الرجلين غسلاً ثم اضمرت ان ذلك هو المقترض لم يكن ذلك بوضوء ، ثم قال : ابدأ بالمسح على الرجلين ، فان بدالك غسل فغسلت فامسح بعده ليكون آخر ذلك المقترض » .

(١) سورة التوبة . الآية ٤٠ . (٢) سورة الاحزاب . الآية ٣٣

(٣) و(٤) و(٥) و(٦) و(٧) المروية في الوسائل في الباب - ٢٥ - من ابواب الوضوء .

(٥) راجع التعليقة ١ في الصحيفة ٢٨٨ .

قال المحدث الكشاني في الوافي (١) بعد ذكر هذه الرواية : « لعل المراد بالحديث انه ان كنت في موضع تقية فابدأ أولاً بالمسح ليم وضوءك ثم اغسل رجليك ، فان بدا لك اولاً في الغسل فغسلت ولم يتيسر لك المسح ، فامسح بعد الغسل حتى تكون قد اتيت بالفرض في آخر امرك » انتهى .

وقال شيخنا الشهيد في الذكرى : « ولو اراد التنظيف قدم غسل الرجلين على الوضوء ، ولو غسلها بعد الوضوء لنجاسة مسح بعد ذلك ، وكذا لو غسلها للتنظيف ، وفي خبر زرارة قال : ان بدا لك فغسلت فامسح بعده ليكون آخر ذلك المقترض » انتهى .

( الثاني ) — المشهور — بل ادعى عليه في الانتصار الاجماع ، وهو ظاهر العلامة في المنتهى حيث نسبته الى علمائنا اجمع ، وفي التذكرة حيث قال : انه اجماع فقهاء أهل البيت ( عليهم السلام ) — وجوب الاستيعاب في مسح الرجلين طولا ولو بمسماه عرضاً ، استناداً الى ظاهر الكتاب يجعل « الى » غاية للمسح ، وجملة من الأخبار البيانية المشتملة على كون مسحهم ( عليهم السلام ) الى السكعين .

ويدل عليه ايضاً صحيحة البرزطي عن ابي الحسن الرضا ( عليه السلام ) (٢) قال : « سألت عن امسح على القدمين كيف هو ؟ فوضع كفه على الاصابع فمسحها الى السكعين الى ظاهر القدم ... الحديث » .

وتردد المحقق في المعتبر ثم رجح وجوب الاستيعاب لظاهر الآية . واحتمل في الذكرى عدم الوجوب ، وبه جزم المحدث الكشاني في المفاتيح ، ونفى عنه البعد صاحب رياض المسائل وحياض الدلائل .

ولا يخفى انه لو ثبت جعل « الى » هنا غاية للمسح كما ذكره ، لتقوى الاعتماد على المشهور ، لكن ثبوت جواز النكس — كما سيأتي ان شاء الله تعالى — مما يمنع ذلك

فلاظهر جعلها غاية للممسوح ، ويؤيد ذلك ايضاً قرينة السياق ، فانها في المرفقين غاية للممسول اتفاقاً .

واما الاستناد الى بعض اخبار الوضوء الياني في الوجوب فحل اشكال ، لعدم الصراحة في ذلك ، لاشتمال بعضها على مسح الرجلين وبعض على ظهر القدمين الصادق عرفاً بمسح البعض ، كاشتمالها على مسح الرأس في بعض والمقدم في آخر مع الاتفاق على عدم الاستيعاب فيه ، فكندا فيها .

ومما يدل على هذا القول ايضاً الاخبار الدالة على عدم استبطان الشراكين حال المسح كما في حسنة الاخوين عن الباقر ( عليه السلام ) (١) حيث قال ( عليه السلام ) : « ... ولا يدخل اصابعه تحت الشراك ... » .

وحسنة زرارة عنه ( عليه السلام ) (٢) : « ان علياً ( عليه السلام ) مسح على النعلين ولم يستبطن الشراكين » .

وضعيفته ايضاً (٣) : « ان علياً ( عليه السلام ) توضأ ثم مسح على نعليه ولم يدخل يده تحت الشراك » .

ورواية جعفر بن سليمان (٤) قال : « سألت ابا الحسن موسى ( عليه السلام ) فقلت : جعلت فداك يكون خف الرجل مخرقاً فيدخل يده فيمسح ظهر قدمه ، أيجزبه ذلك ؟ قال : نعم » .

ويؤيده ايضاً قوله ( عليه السلام ) في صحيحة الاخوين (٥) : « قال الله تعالى :

(١) و(٥) المروية في الوسائل في الباب - ١٥ - من ابواب الوضوء .

(٢) المروية في الوسائل في الباب - ٣٤ و ٣٨ - من ابواب الوضوء .

(٣) المروية في الوسائل في الباب - ٢٣ - من ابواب الوضوء .

(٤) المروية في الوسائل في الباب - ٢٣ - من ابواب الوضوء . وسند الرواية في الكافي

ج ١ ص ١٠ والوافي ج ٤ ص ٤٤ عنه هكذا : عن جعفر بن سليمان عن عمه قال ... الخ ، وفي التهذيب عن الكافي ج ١ ص ١٨ والوسائل وجامع الرواة ج ١ ص ١٥٢ عنه ايضاً هكذا : عن جعفر بن سليمان عن عمه قال ... الخ



وامسحوا برؤوسكم وارجلكم ... (١) فاذا مسح بشي من رأسه او بشي من رجله قدميه ما بين السكبين الى آخر اطراف الاصابع فقد اجزأه ... » .

وقال في حستها (٢) ايضاً : « ثم قال : وامسحوا برؤوسكم وارجلكم الى السكبين . فاذا مسح بشي من رأسه او بشي من قدميه ما بين السكبين الى اطراف الاصابع فقد اجزأه ... » .

وفي صحيحتهما الاخرى (٣) « انه قال في المسح : تمسح على النعلين ولا تدخل يدك تحت الشراك : واذا مسحت بشي من رأسك او بشي من قدميك ما بين كهيك الى اطراف الاصابع فقد اجزأك » .

وهي ظاهرة - كما ترى - في كون التحديد في الآية للمسح لا للمسح ، حيث ان « الى » في كلامه ( عليه السلام ) قرنت بالاصابع دون السكبين عقيب الاستدلال بالآية في الروايتين الاولتين ، فهو كالتفريع عليها والتفسير لها ، قال شيخنا صاحب رياض المسائل ( رحمه الله ) : « و » ما « في « ما بين السكبين » كما تحتمل الموصولة المفيدة للعموم والابدال من « شي » فيفيد بمفهوم الشرط توقف الاجزاء على مسح مجموع المسافة الكائنة بينهما وهو يستلزم الوجوب ، فكذلك تحتمل الموصوفية مع الابدال منه ، وكلاهما مع كون « ما » واقعة على المكان منتصبة انتصاب الظرف ، والعامل فيه ما عمل في الجار والمجرور الواقع صفة لـ « شي » من السكون ، او بدلا من قدميه او من رجله المبدل منه قدميه بدلا بعد بدل او بدلا من البدل ، فيفيد بالمنطوق دون المفهوم الاجتزاء بمسح جزء من المسافة المذكورة . والاحتمالات الاخيرة - مع تعددها وانحصار مخرجها في فرد

(١) سورة المائدة . الآية ٨ .

(٢) المروية في الوسائل في الباب - ١٥ - من ابواب الوضوء . ولا يخفى ان الفرق بين الصحيحة والحسنة انما هو في الطريق ، فان الاولى هي رواية الشيخ والثانية رواية الكليني وقد رواها في الوسائل عن الكليني ثم قال : ورواه الشيخ باسناده عن الحسين بن سعيد ... الخ

(٣) المروية في الوسائل في الباب - ٣٣ - من ابواب الوضوء .

وأظهرتها أقل تخصيصاً وأوفق بالأصل ، فوجب المصير الى ما اشتركت في الدلالة عليه إلا أن يثبت الاجماع على خلافه . انتهى . وهو جيد وجيه  
وبالجملة فإنه لا ظهور في شيء من الآيات والروايات المتعلقة بالمسألة في الدلالة على القول المشهور سوى صحة البرزطي المتقدمة (١) مع معارضتها بما ذكرنا من الاخبار المذكورة ، الا ان الاحتياط في الوقوف على المشهور ، وحينئذ فتحمل صحة البرزطي المتقدمة على الاستحباب .

هذا بالنسبة الى الاستيعاب الطولى . واما المرضي فقد نقلوا الاجماع على عدمه ومنهم العلامة في التذكرة والمنتهى ، الا انه في التذكرة - بعد ان ذكر ما قدمنا نقله عنه آنفاً باسطر يسيرة - قال : « ويستحب أن يكون بثلاث اصابع مضمومة ، وقال بعض علمائنا يجب » انتهى . وفي المختلف نسبه الى المشهور نوذناً بالخلاف فيه .

وبدل على المشهور ما تقدم (٢) من صحيحتي الاخوين وحسنتها وروايات عدم استبطان الشراكين في المسح مع اعتضاها بالاصل .

وعلى الثاني ظاهر الآية وصحة البرزطي المتقدمة (٣) حيث قال الراوي بعد نقل ما تقدم منها : « قلت : جعلت فداك لو ان رجلاً قال باصبعين من اصابعه هكذا ؟ فقال : لا إلا بكفه كلها » ولا يخفى ما فيها من المبالغة في الاستيعاب ، حيث انه مفهوم اولاً من قوله : « فمسحها » ثم من النهي الصريح .

ويؤيده قوية عبدالاعلى (٤) قال : « قلت لابي عبدالله ( عليه السلام ) : عثرت فانقطع ظفري فجعلت على اصبعي مرارة فكيف اصنع بالوضوء ؟ فقال : يعرف هذا واشباهه من كتاب الله تعالى : وما جعل عليكم في الدين من حرج . امسح عليه . »

(١) و (٣) في الصحيفة ٢٩١ (٢) في الصحيفة ٢٩٢ و ٢٩٣ .

(٤) المروية في الوسائل في الباب - ٣٩ - من ابواب الوضوء .

ورواية معمر بن عمر عن ابي جعفر (عليه السلام) (١) قال : « يجزى من المسح على الرأس ثلاث اصابع ، وكذلك الرجل » .  
والسألة لا تخلو من اشكال ، ولولا اخبار المسح وعدم استيطان الشراكين ، لكان القول بضمون هذه الروايات في غاية القوة ، فان ما عداها قابل للتأويل والتقيد بهذه الاخبار . وحمل هذه الاخبار على الاستحباب - كما هو المشهور - ليس اولى مما قلناه ، فان صراحة صحيحة البزنطي فيما دلت عليه - كما قدمنا الاشارة اليه ، مع الاعتضاد بظاهر الآيه والروايتين المذكورتين . واجمال الشيء في روايات الاخوين - مما يرشد اليه ويحمل عليه . واعتضاد تلك بدعوى الاجماع - كما قيل - ممنوع بعد وجود الخلاف كما عرفت ، مع ما في الاجماع المدعى في امثال هذه المقامات من المناقشة الظاهرة ، ولهذا قال السيد السند في المدارك - بعد نقل الاجماع على الاكتفاء بالمسمى ولو باصبع واحدة عن المعتبر والتذكرة ، والاستدلال بصحيحة زرارة (٢) - ما لفظه :  
« ولولا ذلك لامكن القول بوجوب المسح بالسكف كلها . لصحيحة احمد بن محمد بن ابي نصر (٣) » ثم ساق الرواية وقال : « فان المقيد يحكم على المطلق . ومع ذلك فالاحتياط هنا مما لا ينبغي تركه ، لصحة الخبر وصراحته واجمال ما ينافيه » انتهى وهو جيد ثم انه على تقدير وجوب الاستيعاب طولا فهل يجب ادخال الكعيبين في المسح ام لا ؟ وجهان بل قولان مبنيان على ما سبق في المرفقين . الا ان ظاهر صحيحتي الاخوين واخبار عدم استيطان الشراكين (٤) المدم هنا . والاحتياط في امثال هذه المقامات مما ينبغي المحافظة عليه .

( الثالث ) — هل الكعبان هما قبتا القدمين ١٠ بين الفصل والمشط ، كما هو

(١) المروية في الوسائل في الباب - ٢٤ - من ابواب الوضوء .

(٢) المتقدمة في الصحيفة ٢٩٢ . (٣) المتقدمة في الصحيفة ٢٩٤ .

(٤) المتقدمة في الصحيفة ٢٩٣-٢٩٣ .

المشهور بين الاصحاب بل ادعى عليه جمع منهم الاجماع . او ملتقى الساق والقدم المعبر عنه بالمفصل بين الساق والقدم ، كما عليه العلامة وجمع ممن تأخر عنه ، كالشيد الأول في الرسالة وان بالغ في التشنيع عليه في الذكرى ، وصاحب الكنز ، وشيخنا البهائي ، والمحدث الكشاني ، والمحدث الحر العاملي ، وجمع من متأخري المتأخرين ؟ اشكال ينشأ من تعارض كلام اهل اللغة في هذا المقام : وتدافع اخبار اهل الذكر ( عليهم السلام ) مع دخول التأويل في اخبار كل من الطرفين وقبول الانطباق على كل من الجانبين وتفصيل هذه الجملة على وجه الاختصار انه قد نقل اول الشهيدين في الذكرى وثاني المحققين في شرح القواعد ، ان لغوية العامة مختلفون في ذلك . واما لغوية الخاصة فهم متفقون على انه بمعنى المشهور .

ونقل شيخنا البهائي في كتاب الجبل المتين ان السكع يطلق على معان اربعة : ( الاول ) - العظم المرتفع في ظهر القدم الواقع بين المفصل والمسط . ( الثاني ) - المفصل بين الساق والقدم ( الثالث ) - عظم مائل الى الاستدارة واقع في ملتقى الساق والقدم له زائدتان في اعلاه يدخلان في حفرتي قصبة الساق وزائدتان في اسفله يدخلان في حفرتي العقب . وهونان في وسط ظهر القدم اعني وسطه العرضي ولكن نتوه غير ظاهر لحس البصر لارتكاز اعلاه في حفرتي الساق ، وقد يعبر عنه بالمفصل ، لمجاورته له او من قبيل تسمية الحال باسم المحل . ( الرابع ) - احد الناتيين عن عيين القدم وشماله . واقول : المعنى الاول هو الذي عليه جمهور الاصحاب ، والثالث هو الذي نسب ( قدس سره ) للعلامة وان عبر عنه بالمفصل مجازاً كما ذكره ، وعلى هذا فالثاني يرجع الى الثالث ، والرابع هو الذي عليه العامة .

ثم نقل ( قدس سره ) جملة من كلام العامة كالغفر الرازي في تفسيره الكبير ، فانه قال : « قالت الامامية وكل من ذهب الى وجوب المسح : ان السكع عبارة عن عظم مستدير مثل كعب الغنم والبقر موضوع تحت عظم الساق حيث يكون مفصل

الساق والقدم ، وهو قول محمد بن الحسن ، وكان الاصمعي يختار هذا القول ، ثم قال : حجة الامامية ان اسم الكعب يطلق على العظم المحصوص الوجود في ارجل جميع الحيوانات ، فوجب ان يكون في حق الانسان كذلك « ومثله كلام صاحب الكشف وكلام النيشابوري ، ثم نقل جملة من كلام علماء التشريح .

وعورض بان ابن الاثير قال - بعد ذكر الكعب بالمعنى الذي عليه العامة - ما لفظه : « وذهب قوم الى انها العظام اللذان في ظهر القدم ، وهو مذهب الشيعة ، ومنه قول يحيى بن الحرث : رأيت القتلى يوم زيد بن علي فرأيت الكعب في وسط القدم » ومثل ذلك نقل عن صاحب ابواب التأويل ، ونقل الشهيد في الذكرى عن العلامة اللغوى عميد الرؤساء انه صنف كتاباً في تحقيق معنى الكعب واكثر فيه من الشواهد على ان الكعب هو الناشز في ظهر القدم امام الساق حيث يقع معقد الشراك من النعل ، ويظهر من الصحاح ان ذلك قول اكثر الناس ، حيث قال : « وانكر الاصمعي قول الناس انه في ظهر القدم » وقال في الذكرى ايضاً : « ومن أحسن ما ورد في ذلك ما ذكره ابو عمرو الزاهد في كتاب فائت الجهرة ، قال : اختلف الناس في الكعب ، فاخبرني ابو نصر عن الاصمعي انه النأتى في اسفل الساق عن يمين وشمال ، واخبرني سلمة عن الفراء قال هو في مشط الرجل وقال هكذا برجله ، قال ابو العباس فهذا الذي يسميه الاصمعي الكعب هو عند العرب المنجم ، قال : واخبرني سلمة عن الفراء عن الكسائي قال قعد محمد بن علي بن الحسين ( عليهم السلام ) في مجلس كان له وقال : هبنا الكعبان قال فقالوا هكذا فقال : ليس هو هكذا ولكنه هكذا وأشار الى مشط رجله ، فقالوا له : ان الناس يقولون هكذا فقال : لا ، هذا قول الخاصة وذاك قول العامة » انتهى .

وانت خبير بان المعنى الثالث - من المعانى التي ذكرها شيخنا البهائي وهو الذى ادعى انه مراد العلامة - لم يذكر في كلام أحد من اهل اللغة وان ذكره جملة من علماء العامة ونسبوه الى الشيعة كما نقله ، وذكره علماء التشريح ايضاً . وما توهه من عبارة

القاموس - حيث قال - بعد تفسيره بالمفصل والعظم الناشز فوق القدم والناشزين من جانبي القدم - ما لفظه : « والذي يلعب به كالسكبة » - فغير صريح في المعنى الذي اراده ، لاحتمال حمله على كعب الترد كما ذكره في النهاية ، حيث قال : « السكاب فصوص الترد واحدها كعب وكعبة ، واللعب بها حرام » انتهى ، بل هذا المعنى اظهر . هذا ما يتعلق بذلك من كلام أهل اللغة .

واما كلام علمائنا (رضوان الله عليهم) في هذا المقام فأكثر عباراتهم - تصريحاً في بعض وتلويحاً في آخر - انما ينصب على القول المشهور سيما عبارة الشيخ المفيد ، فانها في ذلك على غاية من الظهور حيث قال : « السكبان هما قبتا القدمين امام الساقين ما بين المفصل والمشط » وظاهر الشيخ في التهذيب - بعد نقل العبارة المذكورة - القول بذلك بل دعوى الاجماع على ان السكب هو ذلك ، حيث قال : « ويدل عليه اجماع الامة ، فانهم بين قائل بوجوب المسح دون غيره ويقطع على ان المراد بالسكبين ما ذكرنا ، وقائل بوجوب الغسل عيناً او تحييراً بينه وبين المسح ويقول السكبان هما العظمان الناتيان خلف الساق ، ولا قول ثالث ، فاذا ثبت بالدليل الذي قدمنا ذكره وجوب مسح الرجلين وانه لا يجوز غيره ثبت ما قلناه من ماهية السكبين » انتهى . ولا يخفى عليك ما فيه من الصراحة في المعنى المشهور .

وجملة من عبارات الاصحاب - كابن ابي عقيل والسيد المرتضى وابن الصلاح والشيخ في اكثر كتبه وابن ادريس والمحقق - قد اشتركت في وصف السكبين باوصاف متلازمة ، من وصفه بالتتو في ظهر القدم عند معقد الشراك في بعض . وكونه في ظهر القدم في اخرى ، وكونه معقد الشراك في ثالثة . والتتو في وسط القدم في رابعة ، وكونها في ظهر القدم عند معقد الشراك في خامسة . وانها معقدا الشراك في سادسة ، وكونها قبتي القدم في سابعة .

والعلامة ( رحمه الله ) قد ادعى انصبب هذه العبارات على ما ذهب اليه وادعى اشتباها على غير المحصل . وشيخنا البهائي ( طاب ثراه ) اوضح هذه الدعوى بان هذه العبارات لا تأتي الانطباق على ما ذهب اليه العلامة من المعنى الثالث من معاني السكيب المتقدمة . لان غاية ما يتوهم منه المنافاة وصفه بالتتو في وسط القدم ، والعلامة قد فسره في التذكرة والمنتهى بذلك لكنه يقول ليس هو العظم الواقع امام الساق بين المفصل والمشط بل هو العظم الواقع في ملتقى الساق والقدم ، وهو الذي ذكره المشرحون ، وهو - كما تقدم - نات في وسط ظهر القدم اعني وسطه العرضي ولكن نتوه غير ظاهر لحس البصر لارتكاز اعلاه في حفر في الساق ، وربما عبر عنه في بعض كتبه بمجد المفصل ؛ وفي بعضها بمجمع الساق والقدم وفي بعضها بالناتي في وسط القدم وفي بعضها بالمفصل . انتهى اقول : وانت اذا اعطيت التأمل حقه من الانصاف وجدت ان تنزيل عبارات الاصحاب على ما ذكره ( رحمه الله ) في غاية الاعتساف ، فان التبادر من الوسط هو ما كان في الطول والعرض ومن الارتفاع والتتو هو ما كان محسوساً مشاهداً ، ولو كان المراد بالسكيب هذا المعنى الذي لا يفهمه إلا علماء التشريح دون سائر العلماء فضلاً عن المتعلمين لاوضحوه بعبارات جلية وينوه بكلمات واضحة غير خفية ، ولما اقتصروا في وصفه على مجرد التتو والارتفاع الغير المحسوس الذي هو من قبيل تعريف المجهول بما هو اخفى نعم في عبارة ابن الجنيد ما يوم ذلك ، حيث قال : « السكيب في ظهر القدم دون عظم الساق » وهو المفصل الذي هو قدام العرقوب » ويحتمل رجوع ضمير « هو » الى عظم الساق ويكون المراد انه عند عظم الساق ، بقرينة سابق كلامه من قوله : « السكيب في ظهر القدم » هذا خلاصة ما يتعلق بكلام الاصحاب .

واما الاخبار الواردة في هذا المضمار ( فنها ) - صحيحة الاخوين (١) حيث قال فيها : « فقلنا اين السكيبان ؟ قال : ههنا يعني المفصل دون عظم الساق . فقلنا : هذا

ما هو ؟ قال : هذا عظم الساق والكعب أسفل من ذلك « وقوله : « والكعب أسفل من ذلك » في رواية الكافي دون التهذيب .

وهذا الحديث هو عمدة أدلة العلامة ومن تابعه ، وهو ظاهر فيما ادعوه ، إلا أن العجيب أن يقول - بناء على ظهور غيره من الأخبار في المعنى المشهور وظهور عبارات الأصحاب في خلافه - كما عرفت - غاية الظهور - :

( أولا ) — بأنه وإن ظهر ذلك بالنسبة إلى رواية التهذيب إلا أنه بالنظر إلى الزيادة التي في الكافي من قوله : « والكعب أسفل من ذلك » لا يخلو من اشكال ، فإنه إما أن يكون المشار إليه - في قوله : « هذا من عظم الساق » على ما في الكافي أو « هذا عظم الساق » على ما في التهذيب - المنجم أو متهى عظم الساق ، فإن كان الأول فهو عند المفصل كما قال في النهاية : « السكبان : العظمان الناتيان عند مفصل الساق والقدم من الجنين » وحينئذ فحكمه ( عليه السلام ) بأن الكعب أسفل من ذلك ظاهر في أنه المعنى المعروف عند القوم ، وإن كان الثاني فالامر أوضح ، فعلى هذا يجب حمل قوله : « ههنا يعني المفصل » على أنه قريب إلى المفصل لئلا يلزم التناقض .

فإن قيل : أنه يمكن حمل قوله : « أسفل من ذلك » على التحتية كما يدعيه شيخنا البهائي ( قدس سره ) فلا يلزم التناقض .

قلنا : إن لم يكن ما ذكرنا من حمل الأسفلية على الكعب المشهور أظهر لظهور ذلك لكل ناظر وتبادره لكل سامع ، فلا أقل من المساواة ، وبه ينتفي ظهور الرواية في المدعى فضلا عن أظهريتها .

و ( ثانياً ) — بأنها معارضة بما سيأتى من الأخبار فيجب ارتكاب التجوز فيها جمعا ومن تلك الأخبار صحيحة أحمد بن محمد بن أبي نصر البرزني عن الرضا ( عليه السلام ) ( ١ ) قال : « سألت عن المسح على القدمين كيف هو ؟ فوضع كفه على الأصابع

( ١ ) المروية في الوسائل في الباب - ٢٤ - من أبواب الوضوء



فسحها الى السكعين الى ظاهر القدم ... » .

وهذا مما استدل به العلامة ايضاً على ما ذهب اليه ، وجملة من الاصحاب تقلوا الخبر بلفظ « ظهر » بدل « ظاهر » وعلى ايها كان ف قوله « الى ظاهر » او « ظهر » بدل من قوله : « الى السكعين » وهو محتمل للمعنى المشهور بناء على ان الظاهر يقال لغة لما ارتفع ، قال في القاموس : « والظواهر اشراف الارض » وقال في مادة شرف : « الشرف محرّكة : العلو ، والمكان العالي » انتهى والظهر ايضاً يقال لما ارتفع وغلظ من الارض كما في القاموس ايضاً ، وعلى كل من النسختين فانطباقه على المشهور ظاهر ويحتمل حمل الظهر والظاهر على ماقابل البطن والباطن كما استدل به للقول الآخر ، ولكن لا بد من تمييزه بحمل الظهر او الظاهر على الاستيعاب طولا لعدم قرينة البعضية ، فيكون المراد به نهايته المتصلة بالساق . ويمكن الجواب بالحمل على الاستحباب بقرينة ان ما اشتملت عليه الرواية سوى أصل المسح - من الاستيعاب الطولي بناء على ما اسلفنا تحقيقه ، والعرضي كما اوضحناه ايضاً ، والابتداء بالاصابع - كله مستحب .

و ( منها ) — حسنة ميسر عن ابي جعفر ( عليه السلام ) ( ١ ) قال : « الوضوء واحد ، ووصف السكع في ظهر القدم » واورد في التهذيب هذه الرواية في موضع بهذه الكيفية وفي موضع آخر بهذا السند والمتن لكن بلفظ « واحدة » بدل « واحد » ولفظ « ميسرة » بدل « ميسر » كما هو في الكافي كذلك .

وروايته الاخرى ايضاً عنه ( عليه السلام ) ( ٢ ) في حكاية الوضوء البياني ، قال فيها : « ثم مسح رأسه وقدميه ثم وضع يده على ظهر القدم ثم قال : هذا هو السكع ، قال واوماً بيده الى اسفل العرقوب ثم قال : ان هذا هو الظنوب » .

وهاتان الروايتان مما استدل به الفائلون بالقول المشهور من حيث تضمنهما ان

( ١ ) المروية في الوسائل في الباب - ٣١ - من ابواب الوضوء .

( ٢ ) المروية في الوسائل في الباب - ١٥ - من ابواب الوضوء .

الكعب في ظهر القدم ، والمتبادر من ذلك - كما عرفت - هو ما ظهر في وسطه الطولى المعبر عنه فيما تقدم من كلامهم بالناتي في وسط القدم والناتي في ظهر القدم أي ما كان نتوء ظاهرًا محسوسًا .

واما القائلون بالقول الآخر فتناولوا كونه في الظهر بمعنى كونه واقعا فيه وان كان في منتهاه وخفي على الحس .

قال في الوافي - بعد نقل اول هذين الخبرين - ما لفظه : « ووصف الكعب في ظهر القدم لا ينافي كونه المفصل ، لانه في ظهرها ومنتهاها . وانما قال ذلك ردًا على المخالفين حيث جعلوها في طرفي القدم وجانبيها » انتهى .

وقال شيخنا البهائي : « على ان قول ميسر - في الحديث الثالث : ان الباقر وصف الكعب في ظهر القدم - يعطى ان الامام ( عليه السلام ) ذكر للكعب اوصافاً ليعرفه الراوي بها ، ولو كان الكعب هذا الارتفاع المحسوس المشاهد لم يحتاج الى الوصف بل كان ينبغي أن يقول : هو ذا ، وقس عليه قوله ( عليه السلام ) في الحديث الاول : « ههنا » بالاشارة الى مكانه دون الاشارة اليه » انتهى .

اقول : قد قال في رواية ميسر الثانية « هو هذا » فان كان ذلك بكفي في الدلالة على المعنى المشهور فينبغي ان يوافق عليه شيخنا المذكور .

وبالجملة فانه لما كان الكعب يطلق على كل من المعنيين المذكورين فحمل الروايات جملة على احدهما دون الآخر يحتاج الى دلالة بينة واضحة وقرينة مفصحة راجحة ، وقد عرفت ان الاحتمالات قائمة من الطرفين ومتصادمة من الجانبين وان ادعى كل من القائلين رجحان ما ذهب اليه وقوة ما اعتمد عليه ، إلا ان الحق ان ذلك مما يدخل تلك الاخبار في حيز المشتبهات ويوجب العمل بالاحتياط في المسألة .

ويقوى عندي ما ذهب اليه بعض الفضلاء من متأخري التأخرين في هذا المقام وان كان خلاف ما عليه جملة من متأخري علمائنا الاعلام . حيث قال بعد نقل جملة من كلام القوم

على العلامة وما اوقعوه به من الشناعة والملافة : « هذا ملخص ما شنعوا به عليه ، وعند  
امعان النظر في كلام العلامة وملاحظة ما اورده في غير المختلف يعلم انه لم يخرج بقوله  
عن المشهور بل هو عينه الا انه بسبب قصده لتطبيق النص عليه خرج في بعض عباراته  
عن المعبود من كلامهم ، وبيان ذلك انه ( رحمه الله ) قال في التذكرة : « ومحل المسح  
ظهر القدمين من رؤوس الاصابع الى الكعبين ، وهما العظمان الناتيان في وسط القدم ،  
وهما معقد الشراك اغني مجمع الساق والقدم . ذهب اليه علماءنا اجمع ، وبه قال محمد بن  
الحسن الشيباني لانه مأخوذ من « كعب ثدي المرأة اذا ارتفع » ولقول الباقر ( عليه  
السلام ) وقد سئل فاين الكعبان ؟ : ههنا يعني المفصل دون عظم الساق » وقال  
في المنتهى : « ذهب علماءنا الى ان الكعبين هما العظمان الناتيان في وسط القدم ، وهما معقدا  
الشراك ، وبه قال محمد بن الحسن من الجمهور ، وخالف الباقر فيه وقالوا ان الكعبين  
هما الناتيان في جانبي الساق ، وهما المسميان بالظنايب » ثم أخذ في الاستدلال واورد  
صحيفة زرارة وبكير ابني اعين المذكورة (١) وروايي ميسر المتقدمتين (٢) الى أن قال :  
فروع ( الاول ) - قد تشبه عبارة علماءنا على بعض من لا مزيد تحصيل له في معنى  
الكعب . والضابط فيه ما رواد زرارة ، واورد الرواية ، وفي القواعد عرف الكعبين بانها  
حد المفصل بين الساق والقدم ، وفي الارشاد انها مجمع القدم واصل الساق . والمفهوم من  
خلال هذه العبارات انه اطلق المفصل على العظمين الناتيتين تارة واطلق عليها الحد  
والجمع تارة اخرى ، وكلامه في التذكرة صريح في ذلك ، حيث فسر العظمين الناتيتين  
بانها معقدا الشراك وفسر معقد الشراك بانه مجمع الساق والقدم ، وفي المنتهى قريب منه  
ولما كان مدلول رواية زرارة واخيه يقتضي ان الكعبين هما المفصل حيث فسر  
الامام ( عليه السلام ) فيها الكعبين بانها المفصل دون عظم الساق ورأى علماءنا اطبقوا  
على انها العظمان الناتيان ، أراد الجمع بين الكلامين فحمل المفصل على ذلك باعتبار كون

طرفي ذينك العظمين مما يلي الساق حد المفصل والساق لان عظم الساق متصل بهما ، فاطلق عليهما المفصل من جهة كونهما حداً له وبداية لحصوله ، فيكون تعريفهما بالمفصل باعتبار نهايتهما ، وغاية الامر ان ذلك على طريق التجوز لعلاقة المجاورة ، وايس في كلامه ما ينفي ارادة المعنى المشهور بوجه من الوجوه ، بل مقتضى نقله اتفاق علمائنا اجمع عليه انه لا يحتمل ارادة غيره ، وبسبب انه يخالف لظاهر الرواية كما ذكرنا نبه عليه بانه اشتباه على غير المحصل وان المحصل يعرف ان المراد بالكمين هو المفصل باعتبار كونه حداً ونهاية لهما ولذلك اطلق عليهما ، وربما كانت الحكمة في هذا الاطلاق من الامام (عليه السلام) ارادة ايصال المسح الى نهاية الكعب ، ولا يليق حمل كلام العلامة على ما فهموه منه ، لانه يلزم من ذلك مناقضة اول كلامه لآخره والخروج عن نقل الاجماع عليه وعدم فهمه المعنى الظاهر من عبارات الاصحاب ، وذلك لا ينسب لا دون الناس وابلدهم فضلاً عن مثل جلالة قدر العلامة (رحمه الله) وبما يؤكد ذلك ان المحقق في المعتبر استدلل على كون الكمين هما العظامان الناتيان بهذه الرواية ، فلو لا ان المراد بالمفصل ما اشرنا اليه لم يتجه له الاستدلال بها على ذلك « انتهى كلامه زيد مقامه . وانما نقلناه بطوله ليظهر لك حسنه وجودة محصله .

واقول : ربما يتسارع الناظر - لالفة ذهنه بما زعمه القوم في هذه المسألة من التحقيق - الى انكار ما ذكره هذا الفاضل من التلفيق ، وعند التأمل الصادق يجده اقرب مما ذكره شيخنا البهائي (قدس سره) فانه (طاب ثراه) وان دقق النظر في المقام وايد به بكلام اولئك الاقوام ، كما هو مقتضى فهمه الثاقب ونظيره الصائب في استعجلاء ابتكار الاحكام ، الا ان حمل هذه العبارات من العلامة وغيره من الاصحاب على ما ذكره من هذا المعنى الخفى - كحمل التتو على التتو في بطن الظهر وان لم يظهر للحس ، والتوسط على التوسط العرضي في آخر القدم وحمل معقد الشراك على كونه في المفصل مع ان كل أحد يعلم انه قدام المفصل ، مع عدم الاشارة الى شيء من ذلك في تلك

العبارات سيما عبارات العلامة ( عطر الله مرقده ) الذي هو مخترع هذا القول على تعددها فان غاية ما يخرج به عن كلام القوم التعبير بالمتصل دون هذا العظيم الخفي الذي ذكره - يكاد يقطع العقل ببعده .

وعدة ما يدور عليه كلامه ( قدس سره ) - في الاستدلال على هذا القول ويشجعه على انه مراد العلامة - شيان :

( احدها ) — نسبة الفخر الرازي ومن تبعه ذاك الى الشيعة وفيه ان الفخر الرازي قد نقل ذلك ايضاً عن الاصمعي كما قدمنا نقله عنه ، مع انك قد عرفت - مما نقله شيخنا الشهيد في الذكرى عن ابي عمرو الزاهد - ان مذهب الاصمعي في السكب انما هو مذهب العامة ، وبذلك ايضاً صرح احمد بن محمد الفيومي في المصباح المنير ، وحينئذ فاذا احتمل تطرق الاختلال الى نقله عن علماء مذهب فبالطريق الاولى الى مذهب الشيعة ، ويؤيده ما قدمنا نقله عن ابن الاثير من ان مذهب الشيعة انها العظام اللذان في ظهر القدم ، وما صرح به في المصباح المنير ايضاً ، حيث قال : « وذهبت الشيعة الى ان السكب في ظهر القدم وانكره أئمة اللغة كالاصمعي وغيره » .

و ( ثانيها ) — صحيح زرارة وابنه المتقدم ذكره (١) وهو - بعد ما عرفت من ظهور هذا المعنى من كلام الاصحاب سيما كلام الشيخين في المنفعة والتهديب وظهوره ايضاً من تلك الاخبار المتقدمة - يجب ارجاعه الى ما عليه الاصحاب سيما مع عدم الصراحة لما عرفت من تطرق الاحتمال الى المعنى الذي اعتمدوه منه ، وجملة المتقدمين من الاصحاب لم يفهموا منه الخالفة لما قرروه في عبائهم من معنى السكب المشهور ، ولهذا ان الشيخ في التهديب - بعد ذكر ما قدمنا نقله عنه مما هو صريح في المعنى المشهور - نظم هذه الرواية في سلك الادلة على ذلك ولم يجعلها في قالب الخالف ، والمحقق في الاعتبار كذلك بعد ما عرف السكب بانه قبة القدم ، وما ذاك كله الا لفهم منها الانطباق على المعنى

المشهور وان احتيج الى ارتكابه نوع من المجاز .

وبالجملة فتأويل كلام العلامة ( رضوان الله عليه ) بما يرجع الى المشهور - وان  
اعتراه في بعض عبارته نوع من القصور - أهون واقرب مما تكلفه ( قدم سره ) وحينئذ  
فينحصر الخلاف في شيخنا البهائي ( رحمه الله ) ومن تبعه على تلك المقالة . والاحتياط  
بايصال المسح الى المفصل بل الى عظم الساق مما ينبغي المحافظة عليه . والله الهادي .  
(الرابع) — الظاهر جواز النكس هنا كالرأس . وفاقا للمشهور وخلافا لظاهري  
المرتضى وابن بابويه وابن ادريس فيما قطع به ، بل نقل عنه في المختلف كراهية الاستقبال  
لما تقدم من الأدلة .

ويزيده تأكيداً هنا رواية يونس (١) قال : « اخبرني من رأى أبا الحسن ( عليه  
السلام ) بمسح ظهر قدميه من اعلى القدم الى السكع ومن السكع الى اعلى القدم  
ويقول : الأمر في مسح الرجلين موسع : من شاء مسح مقبلاً ومن شاء مسح مدبراً ،  
فانه من الأمر الموسع ان شاء الله » .

وصحيفة حماد عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) (٢) قال : « لا بأس بمسح القدمين  
مقبلاً ومدبراً » .

واستدل للقول الآخر بالآية بناء على أن « الى » فيها لانتهاء المسح . وفيه انها  
محتملة لكل من غاية المسح والمسح فالحل على أحدهما دون الآخر ترجيح بغير مرجح  
بل ظاهر الاخبار المتقدمة في المورد الاول من هذا البحث كونها غاية للمسح كما  
تقدمت الإشارة اليه ثمة .

وبالوضوء البياني . وفيه انه محمول على الاستعجاب جمعاً بين الاخبار .

وبصحيفة البرنطي (٣) حيث قال فيها : « ... فوضع كفه على الاصابع فمسحها

(١) و(٢) المروية في الوسائل في الباب - ٢٠ - من ابواب الوضوء .

(٣) المروية في الوسائل في الباب - ٢٤ - من ابواب الوضوء .

الى السكعين ... » وفيه ايضاً ما في سابقه .

ويبين البراءة . وفيه انه يرجع الى الاحتياط ، وهو هنا مستحب لا واجب كما تقدمت الاشارة اليه .

( الخامس ) — قد تقدم في سابق هذا البحث الكلام في وجوب المسح بالبلية وعدم جواز استئناف ماء جديد للمسح . لكن بقي الكلام هنا في موضعين :

( احدهما ) — انه لو كانت البلية الباقية مشتملة على ما يتحقق به الجريان لمسح فهل يمسح بها والحال كذلك ، أو يجب التجفيف حذراً من وقوع الغسل المقابل للنسخ المنهي عنه في الاخبار فلا يحتمل الامثال ؟ وجهان بل قولان يلتفتان الى ان النسبة بين الغسل والمسح التباين او العموم من وجه ، فيجتمعان في امرار اليد مع الجريان وينفرد الاول بالثاني خاصة والثاني بالاول ، والاول ظاهر المشهور ، والى الثاني مال جملة من محقق متأخري المتأخرين ، ولعله الاظهر ، وسيأتي مزيد تحقيق المسألة .

و ( ثانيها ) — انه مع وجود بلية على المسوح خارجة عن ماء الوضوء ، فهل يجوز المسح والحال كذلك ، ام يجب التجفيف حذراً من لزوم المسح بماء جديد ؟ قولان وبالثاني صرح العلامة في المختلف ونقله فيه وفي المنتهى عن والده ايضاً .

وعلى الاول فهل يجوز مع وجود الرطوبة مطلقاً ، او يشترط غلبة ماء الوضوء عليها ؟ قولان ، وبالثاني صرح الشهيد في الدروس ، وبالاول صرح المحقق وابن ادریس وابن الجنيد ، قال ابن الجنيد : « من تطهر الارجليه فدهمه امر يحتاج معه الى ان يخوض بها نهراً مسح عليهما يده وهو في النهر ان تطاول خوضه وخاف جفاف ما وضاً من اعضائه ، وان لم يخف كان مسحه بعد خروجه احب الي واحوط » وقال ابن ادریس : « اذا كان قائماً في الماء وتوضأ ثم اخرج رجليه من الماء ومسح عليهما من غير ان يدخل يده في الماء فلا حرج عليه ، لانه مسح اجماعاً ، والظاهر من الآيات والاخبار متناول له » وقال في المعتبر : « لو كان في ماء وغسل وجهه ويديه ومسح برأسه ورجليه جاز ، لان

يديه لا تنفك من ماء الوضوء ولم يضره ما كان على القدمين من الماء « وظاهره جواز المسح في الماء كما في كلام ابن الجنيّد ، مع احتمال الحمل على خروج الرجل كما في كلام ابن ادریس .

احتج العلامة في المختلف على ما ذهب اليه والده ورجحه هو فيه - بان المسح يجب بنداوة الوضوء ويحرم التجديد . ومع رطوبة الرجلين يحصل المسح بماء جديد . والظاهر - كما استظهره جملة من المحققين - القول بالجواز مطلقاً ، لاصالة الجواز وصدق الامثال ، وتناول اطلاق الآية والاخبار لذلك ، وعدم الدليل على المنع ، ومنع صدق التجديد لو حصل الجريان باجتماع البتتين بل ولو بيلة المسوح منفردة عند عدم القصد الى الغسل وان صدق اسم الغسل ، وبؤيده صحيحة زرارة (١) : « لو انك توضأت فجعلت مسح الرجلين غسلاً ثم اضرمت ان ذلك هو المقترض لم يكن ذلك بوضوء... » الدالة على جواز غسل المسوح لا بذلك القصد ، وبذلك يظهر اظهرية ما استظهرناه في المسألة السابقة .

إلا انه يمكن ان يقال ان ظاهر عبارات المجوزين ان البيلة الباقية في اليد من ماء الوضوء وان قلت لا تزول بملاقاتها للماء الذي على الرجل المسوحة وان كثر ، فالمسح يحصل بها وان شاركها غيرها ، والاستناد الى ظواهر الادلة انما هو من هذه الجهة . بمعنى انه يصدق المسح المأمور به شرعاً والحال كذلك ، وهو عندي محل اشكال وخفاء ولا سيما في المسح داخل الماء كما ذكره ابن الجنيّد ، فانه لا ريب ان غلبة الماء الذي على المسوح على البيلة الباقية في اليد على وجه تضمحل به في جنبه توجب حصول التجديد في المسح ، كما انه لو كان على هذه اليد الماسحة - مثلاً - بول فانه بوضعها في الماء يجب الحكم بطهارتها ، لزوال نجاسة البول منها بغلبة الماء ، فبالطريق الاولى هنا ، او كان عليها ماء مضاف فانه يجب الحكم بزواله عنها في الصورة المذكورة ، وهكذا يجري بالنسبة الى ما لو لم يكن



في الماء ولكن اخرجها من الماء - كما ذكره ابن ادریس - وعليها ماء كثير والبلة التي على اليد قليلة جداً ، فانها تضمحل في جانب ذلك الماء ويحكم عرفاً بل شرعاً بزوالها بملاقاة ذلك الماء لاضمحلالها في جنبه ، ومن الظاهر ان بناء قاعدة التطهير من نحو البول باستنجاء او غيره على غلبة المطهر انما هو من حيث ان النجاسة تزول وتضمحل في جنبه ، ولو كانت باقية لما حصل التطهير ، فكذا ما نحن فيه ، وحينئذ فتى كانت الرطوبة التي على ظهر الرجل مما تغلب على البلة وتضمحل البلة في جنبها فانه يحصل المسح بالماء الجديد .  
وبالجملة فالسألة عندي محل توقف لعدم النص ، وما ادعوه من الدخول تحت العمومات ليس بمطرد في جميع ما ذكره ، فالواجب عندي هو الوقوف على جادة الاحتياط ، وان يراعى عدم غلبة الماء الذي على ظاهر العضو الممسوح على البلة الباقية والاحتياط - بتجفيف الرجل ونفض اليدين من البلة المستزمنة للجريان - مما ينبغي المحافظة عليه .

( السادس ) — لا يجوز المسح في كل من الرأس والرجلين على حائل اختياراً  
اجماعاً منا فتوى ورواية ، ومن الحائل الشعر في الرجل على المعروف من مذهب الاصحاب  
فمن الاخبار الواردة بذلك صحيحة محمد بن مسلم عن احدهما ( عليهما السلام ) (١)  
« انه سئل عن المسح على الخفين وعلى العمامة . فقال : لا تمسح عليهما » .  
ومرفوعة محمد بن يحيى عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٢) « في الذي ينخضب  
رأسه بالحناء ثم يبدو له في الوضوء ؟ قال : لا يجوز حتى يصيب بشرة رأسه بالماء » .  
وما رواه علي بن جعفر في كتابه عن اخيه ( عليه السلام ) (٣) قال : « سأله  
عن المرأة هل يصلح لها ان تمسح على الحمار ؟ قال : لا يصلح حتى تمسح على رأسها »  
الى غير ذلك من الاخبار .

(١) المروية في الوسائل في الباب - ٣٨ - من ابواب الوضوء .

(٢) و (٣) المروية في الوسائل في الباب - ٢٧ - من ابواب الوضوء .

اما مع الضرورة كالتقية والبرد الشديد ونحوهما فظاهر كلكة الاصحاب الاتفاق على الجواز .

ويدل عليه بالنسبة الى الرجلين رواية ابي الورد (١) قال : « قلت لابي جعفر (عليه السلام) : ان ابا ظبيان حدثني انه رأى علياً (عليه السلام) اراق الماء ثم مسح على الخفين ؟ فقال : كذب ابو ظبيان ، أما بلغكم قول علي (عليه السلام) فيكم : سبق الكتاب الخفين ؟ قلت : فهل فيها رخصة ؟ فقال : لا ، إلا من عدو تنقيه او تلج تخاف على رجليك . »

والرواية وان كانت ضعيفة بالسند باصطلاح متأخري اصحابنا الا انها مجبورة بعمل الاصحاب واتفاقهم على الحكم المذكور ، على ان ابا الورد وان كان غير مذكور في كتب الرجال بمدح ولا قدح الا انه قد روى في الكافي ما يشعر بمدحه ، ولهذا عده شيخنا المجلسي في وجيزته في الممدوحين ، وشيخنا ابو الحسن في بلغته قال روى مدحه مع ان الرواي عنه هنا بواسطة حماد بن عثمان ، وهو ممن اجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه ، والرواية بناء على ظاهر هذه العبارة صحيحة ، وكيف كان فهي - باعتبار مجموع ما ذكرنا من المرجحات مضافاً الى الاتفاق على الحكم - مما يقوى الاعتماد عليها واما ما رواه في الكافي (٢) عن ابن ابي عمير عن هشام بن سالم عن ابي عمر الاعجمي قال : « قال لي ابو عبدالله (عليه السلام) : يا ابا عمر ان تسعة اعشار الدين في التقية . ولا دين لمن لا تقية له ، والتقية في كل شيء الا في النبذ والمسح على الخفين » فالظاهر حملة عليهم (صلوات الله عليهم) دون غيرهم ، كما يشير اليه ما رواه حريز عن زرارة في الصحيح (٣) قال : « قلت له : هل في مسح الخفين تقية ؟ فقال : ثلاثة

(١) المروية في الوسائل في الباب - ٣٨ - من ابواب الوضوء

(٢) الاصول ج ٢ ص ٢١٧ وفي الوسائل بالتقطيع في الباب - ٢٤ و ٢٥ - من الامم

بالمعروف (٣) رواه صاحب الوسائل في الباب - ٣٨ - من ابواب الوضوء ، وفي الباب

- ٢٥ - من الامم بالمعروف وفي الباب - ٢٢ - من الاشارة المحرمة .

لا اتقي فيهن احداً : شرب المسكر ومسح الحفين ومتعة الحج . قال زرارة : ولم يقل الواجب عليكم ان لا تتقوا فيهن احداً » وقد حمله الشيخ في التهذيبين على اختصاص نفي التقية بنفسه كما اوله زرارة . وبالجمله فان اخبار وجوب التقية عامة ومنها الخبر المذكور المتضمن لهذا الاطلاق الظاهر في المناقاة ، فاوجب حمله على ما ذكرناه جمعاً بين الاخبار . ومثل خبر زرارة المذكور ايضاً ما رواه في الكافي ايضاً في الصحيح (١) عن زرارة عن غير واحد قال : « قلت لابي جعفر (عليه السلام) : في المسح على الحفين تقية ؟ قال : لا يتقى في ثلاث . قلت : وما هن ؟ قال شرب الخمر او قال شرب المسكر والمسح على الحفين ومتعة الحج » والتقريب فيه ما تقدم .

ورواية عبدالاعلى مولى آل سام (٢) قال : « قلت لابي عبدالله (عليه السلام) : عثرت فانقطع ظفري فجعلت على اصبعي مرارة فكيف اصنع بالوضوء ؟ قال : يعرف هذا واشباهه من كتاب الله تعالى : قال الله تعالى : وما جعل عليكم في الدين من حرج . امسح عليه » .

وبدل عليه بالنسبة الى الرأس صحيحة محمد بن مسلم عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) « في الرجل يخلق رأسه ثم يطليه بالحناء ثم يتوضأ للصلاة ؟ فقال : لا بأس بان يمسح رأسه والحناء عليه » فان الظاهر حملها على ضرورة التداوي كما ذكره في المنتقى نعم ربما احتمل على بعد الحمل على عدم استيعاب الحناء لموضع المسح . واما حمله على المسح على لون الحناء فلا ينطبق عليه لفظ الطلاء كما لا يخفى .

وصحيحة عمر بن يزيد عنه (عليه السلام) (٤) « عن الرجل يخفض رأسه بالحناء ثم يبدوله في الوضوء ؟ قال : يمسح فوق الحناء » والتقريب ما تقدم . ويمكن حمل هذه

(١) الفروع ج ٢ ص ١٩٥

(٢) المروية في الوسائل في الباب - ٣٩ - من ابواب الوضوء .

(٣) و(٤) المروية في الوسائل في الباب - ٣٧ - من ابواب الوضوء .

الرواية على بعد على الخضاب بماء الحناء فيكون المسح على لونه ،  
ويؤيد ذلك ايضاً اطلاق جملة من اخبار الجبائر . لدلائها على المسح على الجيرة متى  
تضرر بزعمها اعم من ان يكون في موضع الغسل او المسح ، مثل حسنة كليب الاسدي (١)  
قال : « سألت ابا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل إذا كان كسيراً كيف يصنع بالصلاة ؟  
قال : ان كان يتخوف على نفسه فليمسح على جبائره وليصل » وقوله (عليه السلام) في حسنة  
الحلي (٢) بعد ان سأل عن الرجل تكون له القرحة في ذراعه أو نحو ذلك من موضع  
الوضوء فيعصها بخرقه ويتوضأ : « ان كان يؤذيه الماء فليمسح على الخرقه ... » ويؤيده  
ايضاً ادلة نفي الحرج في الدين .

وبذلك يظهر لك ما في مناقشة جمع من متأخري اصحابنا : منهم - السيد السند  
في المدارك في هذا الحكم حيث اقتصروا في الاستدلال عليه على رواية ابي الورد وردوها  
بضعف السند ، واحتملوا الانتقال الى التيمم لتعذر الوضوء بتعذر جزئه . وانت خير  
بعد الاحاطة بجميع ما ذكرنا ان الظاهر انه لا مجال للتردد في الحكم المذكور ، وايضاً  
فان التيمم معلوم الاشتراط بشرط غير معلوم التحقق هنا ، والشك في وجود الشرط  
يستلزم الشك في وجود المشروط ، فلا يتم الانتقال الى التيمم .

ثم ان ظاهر كلمة الاصحاب الاتفاق على ان من الحائل الذي لا يجوز المسح عليه  
اختياراً الشعر على الرجل ، حيث صرحوا في الرأس بالمسح على البشرة او الشعر  
المختص وفي الرجل بالبشرة .

قال بعض المحققين من متأخري المتأخرين بعد نقل ذلك عنهم : « وهذا الحكم  
مما لم اقف فيه على تصريح في كلام القوم غير انهم اقحموا لفظ البشرة في هذا الموضع  
ويمكن أن يكون مرادهم الاحتراز عن الخف ونحوه لا الشعر كما هو الظاهر بحسب النظر  
لان المسح على الرجلين إنما يصدق عرفاً على المسح على شعرها » انتهى .

اقول : بل الظاهر ان الوجه في ذلك عند ما نه عليه شيخنا الشهيد الثاني في شرح الرسالة ، حيث قال - بعد نقل عبارة المصنف المتضمنة للمسح على بشرة الرجلين - ما لفظه : « ويستفاد - من حصره المسح في بشرة الرجلين مع تحييره في الرأس بين مسح مقدم شعره وبشرته - انه لا يجرى المسح على الشعر في الرجلين وان اختص بالظهر بل يتحتم البشرة . والامر فيه كذلك ، والفارق النص الدال باطلافه على وجوب مسح الرجلين . إذ الشعر لا يسمى رجلا ولا جزء منها ، مع التصريح في بعض الاخبار بجواز المسح على شعر الرأس ، وانما لم يصرح الاصحاب بالمنع من المسح على الشعر في الرجلين لندور الشعر الحائل فيها القاطع لخط المسح ، فاكفوا باستفادته من لفظ البشرة ، فانها كالصريح ان لم تكن » انتهى .

ويرد عليه ( اولا ) - انه قد صرح هو ( قدس سره ) وجملة من الاصحاب بوجوب غسل الشعر النابت على اليد كما تقدم ، معللين له تارة . بانه في محل الفرض واخرى بانه من توابع اليد . والفرق بينه وبين ما هنا غير ظاهر ، بل تلك التعليقات ان صحت فهي جارية هنا والا فلا في الموضعين .

و ( ثانياً ) - ان الظاهر من خلو الاخبار عن ذكره مع عدم انفكاك الرجل عنه غالبا جواز المسح عليه .

( السابع ) - اختلف الاصحاب في استمرار رفع الوضوء الضروري - بمسح على الخفين او الجبائر أو غسل أو نحو ذلك - بعد زوال الضرورة وعدم النقض باحد الاسباب المعدودة ، فظاهر المشهور بقاء الاباحة وجواز الدخول به في العبادة . ونقل عن الشيخ في المبسوط - وبه صرح المحقق في المعتبر - تقدير الاباحة بحال الضرورة ، وقر به العلامة في التذكرة ، وعلوه بانها طهارة مشروطة بالضرورة فتزول بزوالها وتقدر بقدرها . واعترض عليه بانه ان اريد بتقدير الطهارة بقدر الضرورة عدم جواز الطهارة كذلك بعد زوال الضرورة فحق ولا كنه غير ما نحن فيه ، وان اريد عدم اباحتها فهو محل النزاع .

وانت خير بان المسألة خالية من النص الدال على ذلك نفيًا وإثباتًا ، إلا انه يمكن الاستدلال على القول المشهور بانه لا ريب ان الوضوء المذكور رافع للحدث . ومن حكم الوضوء الرفع أن لا يزول رفعه إلا باحد النواقض ، وزوال الضرورة ليس من حملتها ، فيجب استصحاب الحكم الى ان يحصل احد النواقض المقررة . وفيه ان الاستصحاب المقطوع بحجته - كما تقدم تحقيقه - هو ما اذا دل الدليل على ثبوت الحكم مطلقًا ، بمعنى عدم الاختصاص بوقت مخصوص او حالة مخصوصة ، فانه يجب البقاء على مقتضى ما دل عليه حتى يثبت الرفع ، كالحكم باستمرار الطهارة والنجاسة فيما علم فيه وصحة البيوع والانكحة ونحو ذلك بعد وقوع العقد الصحيح حتى يثبت الرفع ، اما اذا كانت دلالاته مخصوصة بحالة معينة او زمان مخصوص فاجراؤها في الحالة الثانية والزمان الآخر يتوقف على الدليل . وانت خير بان ما نحن فيه انما هو من قبيل الثاني ، فان الدليل الدال على صحة هذا الوضوء ورفع انما دل باعتبار حال الضرورة وعدم التمكن من المسح الواجب او الغسل الواجب مثلاً كما هو المفروض ، فعند زوال تلك الحال وتجدد حال اخرى مغايرة لما يحتاج في اجراء الحكم في الحالة الاخرى الى دليل وليس فليس . ولعل في تشبيه الشيخ له بالتميم - حيث نقل عنه انه علل ذلك بانها طهارة ضرورية فتتقدر بقدر الضرورة كالتميم - اشارة الى ذلك ، فان وجه التشابه ظاهر ، فان الماسح على حائل من خف او جيرة والمتميم شريك في ترك العضو الممسوح وكون الترك فيها لعذر شرعي ، فتزول الرخصة فيهما بزواله ، وحينئذ فكما ان المتميم ينتقض تيممه ولو في الصلاة بزوال الحالة الموجبة له لعدم اقتضاء دليله الاستمرار في جميع الاحوال على الاصح ، كذلك هذا المتوضى ينتقض وضوؤه بزوال الحالة الموجبة له لعين ما ذكر .

قال بعض مشايخنا المحققين من متأخري المتأخرين : « ويتفرع على ذلك انه لو زال العذر في المسح على الحائل قبل كمال الوضوء او بعده وقبل الجفاف والدخول في

الصلاة ، فهل يجب عليه نزع الحائل والمسح بالبلية قبل الدخول فيها ام يباح له الدخول فيها به ؟ لم أقف لاحد من اصحابنا فيه على صريح كلام ، ولعل الاول اقرب ، لبقاء وقت الخطاب بالطهارة المأمور فيها بغسل المغسول ومسح المسوح - وهو وقت ارادة القيام الى الصلاة - الى وقت زوال العذر وهو متمكن من ايقاعها فيه فيجب ، والعديل عن المأمور به لوجود مانع لا يمنع العود اليه بعد زواله ، بل يجب العود اليه لوجود السبب ومنشأ الخطأ عدم الفرق بين انتفاء الحكم لفقد السبب او لوجود المانع ، انتهى . وبذلك يظهر قوة القول بالنقض .

( الثامن ) — صرح جملة من الاصحاب بانه لو تأدت التقية بالغسل عوضاً عن المسح على الخفين تعين ولم يحجز غيره ، وكذا لو تأدت بغسل موضع المسح في الرجل لم يجب الاستيعاب ، وانه لو مسح في موضع الغسل تقية بطل وضوؤه لذهي مقتضى الفساد في العبادة ، وعزل الاول بان الغسل اقرب الى المفروض بالاصل ، للالصاق بالبشرة وكونه مشتملاً على المسح مع زيادة ، بخلاف المسح على الخفين ، لعدم الالصاق . وهو لا يخلو من شوب النظر . وفي التذكرة جعله اولى ولم يحزم بتعيينه ، ولعله الاولى . واحتمل بعضهم في الثاني الصحة لان النهي لوصف خارج عن العبادة .

( التاسع ) — هل يشترط في العمل بالتقية في هذا الموضع وغيره عدم المندوحة ام لا ؟ قولان ، اختار ثانيهما ثاني الشهيدين في روض الجنان ، وبه صرح اولها ايضاً في مسألة مسح الرجلين من البيان وثاني المحققين من شرح القواعد . واختار الاول السيد في المدارك معللاً له بانتفاء الضرر مع وجود المندوحة فيزول المقتضى .

اقول : ويؤيده ايضاً ان المكلف لا يخرج عن عهدة التكليف يقيناً الا بالاثبات بما كلف به شرعاً ، خرج ما اذا استلزم فعله ضرر التقية ونحوها ، فيجوز له الخروج عن الاول الى ما يندفع به الضرر ، والى هذا مال بعض افاضل متأخري المتأخرين .  
إلا ان المفهوم من الاخبار الواردة في استحباب الجماعة مع المخالفين - والحث

العظيم عليها ، والثواب الموعود عليها ، حتى ان من صلى معهم كان كمن صلى مع رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) مع استلزام ذلك ترك بعض الواجبات احياناً - مما يؤيد القول بالجواز مع المندوحة كما هو خيرة الشهيدين .

وقد صرح المحقق الشيخ علي ( رحمه الله ) في بعض فوائده بالتفصيل بين ما اذا كان المأمور به في التقية بطريق الخصوص فيصح وان كان ممة مندوحة ، او بطريق العموم فلا يجزى إلا مع عدم المندوحة ، وظاهر كلامه ( قدس سره ) يعطي ان وجه الفرق حيث ان الشارع في الأول بسبب نفسه على ذلك الحكم بخصوصه اقامه مقام المأمور به حين التقية بخلاف الثاني .

( العاشر ) — اذا فعل المكلف فعلاً على وجه التقية من العبادات او المعاملات فهو صحيح مجزى بلا خلاف . لكن الخلاف في انه لو تمكن في العبادة قبل خروج وقتها من الاتيان بها على وجهها هل يجب الاعادة ام لا ؟

صرح المحقق الشيخ علي ( رحمه الله ) بتفريع ذلك على ما قدمنا نقله عنه من التفصيل بانه ان كان متعلق التقية مأذوناً فيه بخصوصه كفعل الرجلين في الوضوء والتكسيف في الصلاة ، فانه اذا فعل على الوجه المأذون فيه كان صحيحاً مجزئاً وان كان له مكلف مندوحة من فعله ، التفاتاً الى ان الشارع اقام ذلك الفعل مقام المأمور به حين التقية كما تقدمت الاشارة اليه ، فكان الاتيان به امثالاً فيقتضى الاجزاء ، قال : « وعلى هذا فلا يجب الاعادة ولو تمكن منها على غير وجه التقية قبل خروج الوقت ، ولا اعلم في ذلك خلافاً من الاصحاب » وبما يخص هذا الكلام صرح في شرح التواعد ثم قال : « واما اذا كان متعلقها لم يرد فيه نص على الخصوص كفعل الصلاة الى غير القبلة ، والوضوء بالتييد ، ومع الاخلال بالمواالات فيجف اعضاء الوضوء كما يراه بعض العامة فان المكلف يجب عليه اذا اقتضت الضرورة موافقة اهل الخلاف فيه اظهار الموافقة لهم ثم ان أسكن الاعادة في الوقت بعد الاتيان به لوفيق التقية وجبت ، ولو خرج الوقت نظر



في دليل يدل على وجوب القضاء ، فان حصل الظفر به اوجبناه وإلا فلا ، لان القضاء انما يجب بامر جديد . ونقل عن بعض اصحابنا القول بعدم الاعادة مطلقاً ، نظراً الى كون المآتي به شرعياً فيكون مجزئاً على كل تقدير . ورد بان الاذن في التقية من جهة الاطلاق لا يقتضى ازيد من اظهار الموافقة مع الحاجة « انتهى . وانت خير بانه ان اشترط في جواز العمل بالتقية عدم المندوحة ، يلزم على قوله أنه مع المندوحة تجب الاعادة وقتاً وخارجاً .

ثم لا يخفى عليك ان المسألة لخالوها عن النص الضريح لا تخلو من الاشكال وما ذكره من التعليل في المقام عليل . إلا ان الذي يقرب الى الفهم التعليل والذهن الكليل - من اخبار حفظه التنزيل الدالة على الأمر بمخالطة العامة ومعاشرتهم وعبادة مرضاهم وتشجيع جنائزهم . حتى ورد « ان استطعتم ان تكونوا الاُمة والمؤذنين فافعلوا » (١) والتأكيد على الصلاة معهم ونحو ذلك مع استلزام ذلك المخالفة في بعض الافعال البتة - هو صحة ما اوجبه التقية مطلقاً ، سواء كان مأموراً به بطريق الخصوص او العموم ، له مندوحة عن الاتيان به تقية ام لا ، فان المفهوم من تلك الاخبار ان الغرض من ذلك هو تأليف القلوب واجتماعها لدفع الضرر والظعن على المذهب واهله كما يشعر به قول الصادق ( عليه السلام ) (٢) بعد الأمر بما قدمنا ذكره : « فانكم اذا فعلتم ذلك قالوا هؤلاء الجعفرية رحم الله جعفرأ ما كان احسن ما يؤدب اصحابه ، واذا تركتم ذلك قالوا فعل الله بجعفر ما كان اسوأ ما يؤدب اصحابه » لان الغرض اظهار الموافقة لهم في ذلك الجزئي الخاص لدفع الضرر المترتب عليه خاصة ، على انه في صورة ما اذا كان مستند التقية الاخبار المطلقة . فتنى اقتضت ضرورة التقية الموافقة لهم وكان ذلك هو الواجب عليه شرعاً فأتى به - وامثال الامر يقتضى الاجزاء - فالاعادة وقتاً وخارجاً يحتاج الى دليل من غير فرق بين المقامين ، لان هذه المسألة في التحقيق فرد من افراد مسألة

ذوى الاعذار ، الاظهر والاشهر فيها عدم الاعادة . وتعليل وجوب الاعادة في الوقت دون الخارج - بان اطلاق الاذن في التقية لا يقتضي ازيد من اظهار الموافقة مع الحاجة - فيه انه ان كان ما فعله اظهاراً للموافقة هو فرضه في تلك الحال شرعاً فقد مضى بعد فعله على الصحة فاعادته مع عدم الدليل لا وجه لها ، والا فالواجب الاعادة في المقامين وقتاً وخارجاً وهو لا يقول به .

( الحادي عشر ) - المشهور بين الاصحاب كراهة التكرار في المسح ، وعن ظاهر الخلاف والمبسوط التحريم ، وهو ظاهر المقنعة ، وعن ابن حمزة انه عده من التروك المحرمة ، وعن ابن ادريس انه جعله بدعة ، واحتمل في الذكرى ان يكون مرادهم التكرار مع اعتقاد شرعيته .

ويدل على الوحدة في المسح اخبار الوضوء البياني (١) ومرفوعة ابي بصير عن الصادق (عليه السلام) (٢) قال : « مسح الرأس واحدة ... » وعدم الدليل على الزائد لانه حكم شرعي واثباته يحتاج الى دليل ، وربما ظهر من الانتصار دعوى الاجماع على ذلك .

لسكن نقل شيخنا الشهيد في الذكرى عن ابن الجنيد انه قال في بيان كيفية الوضوء : « وفي مسح الرجلين يبسط كفه اليمنى على قدمه الايمن ويمجد بها من اصابع رجله الى الكعب ومن الكعب الى اطراف اصابعه ، فمما اصابه المسح من ذلك اجزأه وان لم يقع على جميعه ، ثم يفعل ذلك بيده اليسرى على رجله اليسرى » انتهى ،

وما ربما يتوهم - من تناول ظواهر اخبار الثنية (٣) كقولهم : « الوضوء مثني مثني » لذلك - مردود بما سيبحث في تحقيقه ان شاء الله تعالى ، ورواية يونس (٤) قال :

(١) المروية في الوسائل في الباب - ١٥ - من ابواب الوضوء

(٢) المروية في الوسائل في الباب - ٢٣ - من ابواب الوضوء

(٣) المروية في الوسائل في الباب - ٣١ - من ابواب الوضوء

(٤) المروية في الوسائل في الباب - ٢٠ - من ابواب الوضوء .

« اخبرني من رأى أبا الحسن ( عليه السلام ) يمسح ظهر قدميه من اعلى القدم الى الكعب ومن الكعب الى اعلى القدم » - مردود بما في تتمتها من قول الراوي : « ويقول : الامر في مسح الرجلين موسع : من شاء مسح مقبلاً ومن شاء مسح مدبراً فانه من الامر الموسع ان شاء الله » لان الظاهر ان قوله ( عليه السلام ) ذلك تعليل لما فعله من الاقبال تارة والادبار اخرى . وربما كان مستند ابن الجنيدي فيما قدمنا نقله عنه الى صدر هذه الرواية اما بقطعها عن عجزها او بحمل العجز على عدم الارتباط بالصدر .

## المطاب الرابع

### في الاحكام

وتفصيل القول فيها يقع في مسائل : ( الاولى ) - المشهور بين الاصحاب استحباب التثنية في الغسل . وتحقيق البحث في هذه المسألة يقع في مواضع :  
( الاول ) — اعلم انه قد اختلف الاصحاب ( نور الله تعالى مضاجعهم ) - بعد الاتفاق على عدم تقدير الوجوب بعدد معين ، بمعنى انه لو لم يكف الكف الاول للغسل الواجب وجب الثاني والثالث وهكذا حتى يتأدى الواجب كما نقله في المختلف - في الغسلة الثانية :

فالمشهور بين الاصحاب الاستحباب ، بل نقل عن ابن ادريس دعوى الاجماع عليه ، وكأنه لعدم الاعتداد بخلاف معلوم النسب كما صرح به ، حيث قال بعد دعوى الاجماع : « ولا يمتد بخلاف من خالف من الاصحاب بانه لا يجوز الثانية ، لمعروفة نسبه » وظاهره وجود القائل بالتحريم ايضاً ، وهو صريح الشيخ في الخلاف ، حيث قال : « مسألة - الفرض في غسل الاعضاء مرة واحدة والثانية سنة والثالثة بدعة ، وفي اصحابنا من قال : الثانية بدعة . وليس بمعول عليه ، ومنهم من قال : ان الثانية تكلف ولم يقل بانها بدعة . والصحيح الاول » انتهى . ومنه يفهم ايضاً قول ثالث

في المسألة وهو الجواز ، ولكنّه غير ظاهر الجواز .

ونقل جمع من الاصحاب ( رضي الله عنهم ) - عن الصدوق في الفقيه ، حيث قال (١) : « الوضوء مرة مرة ومن توضعاً مرتين لم يؤجر ومن توضعاً ثلاثاً فقد ابدع » وعن البزنطي حيث نقل عنه في مستطرفات السرائر انه قال (٢) : « واعلم ان الفضل في واحدة واحدة ومن زاد على اثنتين لم يؤجر » - عدم استحباب الثانية .

الا ان الذي يقرب عندي من هذا الكلام هو التحريم :

( اما اولاً ) - فانه متى انتفى الاجر عليها لزم زيادتها وعدم كونها من الوضوء فتكون محرمة لعدم تصور المباح في العبادة . وبذلك صرح شيخنا الشهيد الثاني في الروض .

و ( اما ثانياً ) - فلان هذا هو الذي يدور عليه كلام الصدوق في غير هذا الموضع من الفقيه ، حيث قال في موضع آخر - بعد ان روى (٣) عن الصادق ( عليه السلام ) : « والله ما كان وضوء رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) إلا مرة مرة » - ما هذا لفظه : فاما الاخبار التي رويت في ان الوضوء مرتين مرتين فاحدها باسناد منقطع يرويه ابو جعفر الاحول ذكره عن رواه عن ابي عبد الله ( عليه السلام ) (٤) قال : « فرض الله الوضوء واحدة واحدة . ووضع رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) للناس اثنتين اثنتين » وهذا على جهة الانكار لا على جهة الاختيار ، كانه ( عليه السلام ) يقول : حد الله حداً فتجاوزته رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) وتعداه ؟ وقد قال الله عز وجل : « ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه » (٥) وقد روي « ان الوضوء حد من حدود الله ليعلم الله من يطيعه ومن يعصيه وان المؤمن لا ينجسه شيء وانما يكفيه مثل الدهن » (٦) وقال الصادق ( عليه السلام )

(١) ج ١ ص ٢٩ - (٢) رواه في الوسائل في الباب - ٣١ - من ابواب الوضوء .

(٣) ج ١ ص ٢٥ وفي الوسائل في الباب - ٣١ - من ابواب الوضوء .

(٤) و (٦) رواه صاحب الوسائل في الباب - ٣١ - من ابواب الوضوء .

(٥) سورة الطلاق الآية ٢

« من تعدى في وضوئه كان كناقضه » (١) ثم ذكر حديث ابن أبي المقدام الآتي (٢) وتأوله بحمل « اثنتين اثنتين » فيه على التجديد ، ثم حمل أيضاً حديث « من زاد على مرتين لم يؤجر » (٣) وكذلك ما روى (٤) في المرتين « انه اسباغ » على التجديد ايضاً ، الى أن قال : وقد فوض الله ( عز وجل ) الى نبيه ( عليه السلام ) أمر دينه ، ولم يفوض اليه تعدى حدوده . وقول الصادق ( عليه السلام ) : « من توضأ مرتين لم يؤجر » (٥) يعني به انه أتى بغير الذي امر به ووعد الاجر عليه فلا يستحق الاجر ، وكذلك كل اجير اذا فعل غير الذي استؤجر عليه لم تكن له اجرة . انتهى .

وهذا الكلام - كما نرى - صريح في انكاره الثانية وقوله يديعتها ، حيث انه جعل الحد المفروض من الله تعالى في الوضوء واحدة واحدة ، وان ما زاد تعد للحد ، وان من يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ، وفسر عدم الاجر في قوله ( عليه السلام ) : « من توضأ مرتين لم يؤجر » (٦) بانه أتى بغير الذي امر به ووعد الاجر عليه فلا يستحق الاجر ، وما خصه ان الثانية تعد للحد وانه لا يستحق المثنى - على اصل وضوئه لكونه مخالفاً متعدياً للحد فضلاً عن التثنية - اجراً كما لا يستحق الاجير - اذا فعل غير ما استؤجر عليه - اجراً .

ونقل ايضاً القول بعدم الاستحباب عن ثقة الاسلام في الكافي ، والذي يظهر لي من عبارته ايضاً هو القول بالتحريم ، حيث قال (٧) - بعد نقل حديث عبدالكريم الآتي (٨) الدال على انه ما كان وضوء علي ( عليه السلام ) إلا مرة مرة - ما لفظه : « هذا دليل على ان الوضوء انما هو مرة مرة ، لانه ( عليه السلام ) كان اذا ورد عليه امران كلاهما لله طاعة اخذ باحوطهما واشدهما على بدنه ، وان الذي جاء عنهم ( عليهم السلام ) انه قال : « الوضوء مرتان » إنما هو لمن لم تمنعه مرة فاستزاده فقال مرتان

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) و(٨) المروى في الوسائل في الباب - ٣١ -

من ابواب الوضوء . (٧) ج ١ ص ٩ .

ثم قال : « ومن زاد على مرتين لم يؤجر » وهو أقصى غاية الحد في الوضوء الذي من تجاوزه اثم ولم يكن له وضوء ، وكان كمن صلى الظهر خمس ركعات ، ولو لم يطلق ( عليه السلام ) في المرتين لكان سبيلهما سبيل الثلاث » انتهى .

والمفهوم من هذا الكلام ان مراده الجمع بين اخبار المرة والميتين والثلاث ، يحمل اخبار المرة على انه الوضوء الشرعي المأمور به ، واخبار الميتين على من اراد سنة الاسباغ ولم تقنعه المرة لذلك . والا فاجزاء المرة - للقدر الواجب الذي كالدهن حقيقة او مجازاً - مما لا ريب فيه ، فيغسل حينئذ بالميتين ، وهو أقصى الحد في الوضوء ومنتهى الرخصة في الزيادة فيه ، واخبار الثلاث الدالة على عدم الاجر بعد تجاوز الثنتين على من تجاوز هذا الحد الى الغسل بثالثة . فانه ياتم وليس له وضوء . ويمكن توجيهه بان الثالثة - بعد غسل العضو غسلًا مسبقًا بالثنتين - لا مدخل لها في اداء الواجب بل هي زائدة من تلك الجهة ، كزيادة الركعة الخامسة بعد الاتيان بالواجب التي هي الرابع . ولادليل هنا على استحباب التكرار بعد اداء الواجب المتصف بكمال سنة الاسباغ ، والضمير في قوله : « وهو أقصى غاية الحد » راجع الى ما تقدم من الوضوء مرتين ، ومحصل الكلام ان الوضوء الشرعي انما هو مرة مرة . واخبار الميتين انما هي لمن لم تقنعه المرة في اداء الواجب كاملاً ، وهذا غاية الحد في الوضوء ، فمن زاد على ذلك اثم وبطل وضوؤه ، وهو المراد من عدم الاجر كما اشرنا اليه آنفاً ، ولعل منشأ ما ذكره توهم عود الضمير المذكور الى قوله : « ومن زاد على مرتين » بمعنى ان الزيادة على الميتين أقصى غاية الحد ، وهو توهم ظاهر البطلان . لان جعل الزيادة على الميتين الذي هو عبارة عن التثنية أقصى غاية الوضوء يدل على دخول تلك الزيادة في الوضوء الشرعي وانها جزء منه ، فتكون الثانية بعد تمام الغسل بالميتين من جملة الوضوء واجزائه ، وان الاثم وعدم الوضوء انما ينصرف حينئذ الى من تجاوزها ، ويصير حديث التمثيل بمن صلى الظهر خمس ركعات انما هو لمن زاد عليها ، فكيف يصح حينئذ نفي الاجر عنها بقوله :

« ومن زاد على مرتين لم يؤجر » والغرض ان المرتين - كما عرفت - إنما هي عبارة عن غسلة واحدة ، ما هذا إلا تناقض ظاهر لا يصدر عن مثل هذا العالم الماهر . ويؤكد ما قلناه قوله أخيراً : « ولو لم يطلق ... الخ » فإن معناه انه لو لم يرخص لمن استزاده في المرتين - لكان سيئها في الاثم و بطلان الوضوء سبيل الثلاث في الاثم وبطلان الوضوء بها كما ذكره : وهو دليل على ما قلناه من أن غاية الحد الرخص فيه هي المرتان المشتركتان في اداء الواجب ، وان الزيادة النفي عنها الاجر في كلامه هي المشار اليها هنا بالثلاث ، وهي التي تكون موجبة للاثم ومبطللة للوضوء عنده .

وانت اذا تأملت فيما تلوناه ظهر لك ان هذا عين ما ذكره الصدوق ( قدس سره ) من تعدى الحد بالثنية ، وعدم استحقاق الاجر على اصل الوضوء المشعر ببطلانه فضلاً عن الثنية كما عرفته مما تقدم ، والعجب من اولئك الفضلاء المحققين في عدم امعان النظر في كلام الشيخين المذكورين ، حيث نقلوا عنها في السكتاين المذكورين القول بعدم استحباب الثانية ، بل صرح البعض منهم بصراحة كلام الكافي في عدم الحرمة والبدعية وقال انه ظاهر الصدوق ، ونحن انما اطلنا البحث بنقل العبارتين وبيان ما هو المفهوم منها ليظهر لك جليلة الحال مما ذكره اولئك الابدال : وبذلك يظهر ان الظاهر ان نقل القول بالتحريم في كلام الشيخ وابن ادريس اشارة الى ما حررناه من كلام هذين الشيخين ( الثاني ) — اعلم ان الاخبار الواردة عن العترة الاطهار ( صلوات الله عليهم ) اكثرها دال على الوحدة :

فمنها — اخبار الوضوء البياني (١) فانها على تعددها إنما تضمنت الغسل بكف ككف لكل من الاعضاء المغسولة .

ومنها — قول الباقر ( عليه السلام ) في صحيحة زرارة (٢) : « ان الله وتر يحب

(١) المروية في الوسائل في الباب - ١٥ - من ابواب الوضوء

(٢) المروية في الوسائل في الباب - ١٥ و ٣١ - من ابواب الوضوء .

الوتر فقد يجزىك من الوضوء ثلاث غرفات : واحدة الوجه واثنان للذراعين ... »  
وقوله ( عليه السلام ) في حديث ميسرة (١) : « الوضوء واحدة واحدة ... » .  
وقول الصادق ( عليه السلام ) في جواب يونس بن عمار (٢) حيث سأله عن الوضوء  
للصلاة فقال : « مرة مرة » .

وقول الباقر ( عليه السلام ) للاخوين في صحيحتهما عنه (٣) بعد ان حكى لهما  
وضوء رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) وبعد أن قال له : اصلحك الله فالغرفة الواحدة  
تجزى للوجه وغرفة للذراع ؟ فقال : « نعم اذا بالغت فيها ، والثنتان تأتيان على  
ذلك كله » .

وقول الصادق ( عليه السلام ) في وثيقة عبد الكريم (٤) : « ما كان وضوء  
علي ( عليه السلام ) الا مرة مرة » .

وقوله ( عليه السلام ) فيما رواد في الفقيه (٥) مرسلاً مضمراً « من توضأ مرتين لم يؤجر » .  
وقول الصادق ( عليه السلام ) فيما ارسله عنه في الفقيه (٦) : « والله ما كان  
وضوء رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) الا مرة مرة ، وتوضأ النبي ( صلى الله عليه وآله )  
مرة مرة فقال : هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به » وقوله : « وتوضأ النبي ( صلى  
الله عليه وآله ) الى آخره » يحتتمل أن يكون من مقول قول الصادق ( عليه السلام ) وان  
يكون من كلام صاحب الفقيه . فيكون خبراً مقطوعاً ، وهو الظاهر الذي فهمه جملة  
من الاصحاب .

واما ما يعارضها ظاهراً من الاخبار فنه - قول الصادق ( عليه السلام ) في صحيحة

(١) و(٢) و(٤) المروى في الوسائل في الباب - ٣١ - من ابواب الوضوء .

(٣) المروية في الوسائل في الباب - ١٥ - من ابواب الوضوء .

(٥) ج ١ ص ٢٦ وفي الوسائل في الباب - ٣١ - من ابواب الوضوء . والحديث في  
الفقيه والوسائل مروى عن الصادق ( ع ) كما تقدم منه ص ٣٢١ .

(٦) ج ١ ص ٢٥ وفي الوسائل في الباب - ٣١ - من ابواب الوضوء .



معاوية بن وهب (١) : « الوضوء مثنى مثنى » وقوله ( عليه السلام ) في صحيحة صفوان (٢) : « الوضوء مثنى مثنى » وقوله في رواية زرارة (٣) : « الوضوء مثنى مثنى من زاد لم يؤجر عليه » وقوله في موثقة يونس (٤) : « يغسل ذكره وينذهب الغائط ثم يتوضأ مرتين مرتين »

وقول الرضا ( عليه السلام ) فيما رواه في مستطرفات السرائر عن جامع البرزطي (٥) : « ان الفصل في واحدة ومن زاد على اثنتين لم يؤجر » .

وقول الصادق ( عليه السلام ) في رسالة مؤمن الطاق (٦) : « فرض الله الوضوء واحدة واحدة ووضع رسول الله للناس اثنتين اثنتين » .

وقوله ( عليه السلام ) في رسالة عمرو بن ابي المقدام (٧) : « اني لا محجب ممن يرغب ان يتوضأ اثنتين اثنتين وقد توضأ رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) اثنتين اثنتين » . وما رواه في الفقيه مضمراً مراسلاً (٨) « روى في المرتين انه اسبغ » .

وقول الصادق ( عليه السلام ) في رسالة ابن ابي عمير (٩) : « الوضوء واحدة فرض واثنان لا يؤجر والثالثة بدعة » .

وقوله ( عليه السلام ) في رواية ابن بكير (١٠) : « من لم يستيقن ان الواحدة من الوضوء تجزيه لم يؤجر على الثنتين » .

وقوله ( عليه السلام ) في حسنة داود بن زرعي (١١) : « توضأ ثلاثاً ثلاثاً ، قال

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) و(٧) و(٨) و(٩) و(١٠) المروية في الوسائل في الباب - ٣٦ - من ابواب الوضوء .

(٤) المروية في الوسائل في الباب - ٩ - من ابواب احكام الخلوة .

(٥) هذا الحديث - في السرائر والوسائل في الباب - ٣١ - من ابواب الوضوء - مروى عن نوادر البرزطي عن الصادق ( ع ) .

(٨) ج ١ ص ٢٦ وفي الوسائل في الباب - ٣١ - من ابواب الوضوء

(١١) المروية في الوسائل في الباب - ٣٢ - من ابواب الوضوء .

ثم قال لي : أليس تشهد بغداد وعساكرهم ؟ قلت بلى ... » .

وروى الصغار في كتاب بصائر الدرجات بسنده فيه عن عثمان بن زياد (١) « انه دخل على ابي عبدالله ( عليه السلام ) فقال له رجل : اني سألت اباك عن الوضوء فقال مرة مرة فما تقول انت ؟ فقال : انك لم تسألني عن هذه المسألة إلا وانت ترى اني اخالف ابي ، توضأ ثلاثاً ثلاثاً وخلل اصابعك » .

وروى في كتاب عيون اخبار الرضا (٢) بسنده فيه الى الفضل بن شاذان مما كتبه الرضا ( عليه السلام ) للمأمون من محض الاسلام قال فيه : « ثم الوضوء كما أمر الله في كتابه : غسل الوجه واليدين الى المرفقين ومسح الرأس والرجلين مرة واحدة » .

ورواه في موضع آخر (٣) مثله إلا انه قال : « ان الوضوء مرة فربضة واثنان اسباغ » .

وروى محمد بن عمر بن عبدالعزيز الكشي في كتاب الرجال (٤) بسنده فيه عن داود الرقي قال : « دخلت على ابي عبدالله ( عليه السلام ) فقلت له : جعلت فداك كم عدة الطهارة ؟ فقال : اما ما اوجه الله فواحدة ، واضاف اليها رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) واحدة لضعف الناس ، ومن توضأ ثلاثاً ثلاثاً فلا صلاة له انا معه في ذا حتى جاء داود بن زرير فساله عن عدة الطهارة فقال له : ثلاثاً ثلاثاً من تقص عنه فلا صلاة له . قال : فارتعدت فرائصي وكاد ان يدخلني الشيطان فابصر ابو عبدالله ( عليه السلام ) إلي وقد تغير لوني فقال : اسكن يا داود هذا هو الكفر أو ضرب الاعناق . قال : فخرجنا من عنده وكان ابن زرير الى جوار بستان ابي جعفر المنصور وكان قد التى الى ابي جعفر امر داود بن زرير وانه رافضي يختلف الى جعفر بن محمد ، فقال ابو جعفر المنصور اني مطلع الى طهارته فان هو توضأ وضوء جعفر بن محمد - فاني لا عرف طهارته - حققت عليه القول وقتلته ، فاطلع وداود يتبأ

(١) رواه صاحب الوسائل في الباب - ٣٢ - من ابواب الوضوء

(٢) ص ٢٦٦ وفي الوسائل في الباب - ٣١ - من ابواب الوضوء

(٣) ص ٢٦٩ وفي الوسائل في الباب - ٣١ - من ابواب الوضوء

(٤) ص ٢٠٠ وفي الوسائل في الباب - ٣٢ - من ابواب الوضوء

للاصلاة من حيث لا يراه فاسبغ داود بن زربي الوضوء ثلاثاً ثلاثاً كما امره ابو عبدالله ( عليه السلام ) فاتم وضوؤه حتى بعث اليه ابو جعفر المنصور فدعاه ، قال : فقال داود : فلما ان دخلت عليه رحب بي وقال : يا داود قد قيل فيك شيء باطل وما انت كذلك ، قد اطلعت على طهارتك وليس طهارتك طهارة الرافضة فاجعلني في حل ، وامر له بمائة الف درهم ، قال : فقال داود الرقي : التقيت انا وداود بن زربي عند ابي عبدالله ( عليه السلام ) فقال له داود بن زربي جعلت فداك حققت دماءنا في دار الدنيا ونرجوان ندخل بيمينك وبركتك الجنة . فقال ابو عبدالله ( عليه السلام ) : فعل الله ذلك بك وباخوانك من جميع المؤمنين . فقال ابو عبدالله ( عليه السلام ) لداود بن زربي : حدث داود الرقي بما مر عليك حتى تسكن روعته . قال فحدثه بالامر كله ، فقال ابو عبدالله ( عليه السلام ) : لذا افتيته لانه كان اشرف على القتل من يد هذا العدو ، ثم قال يا داود بن زربي : توشأ مثني مثني ولا تزدن عليه وانك ان زدت عليه فلا صلاة لك .

وروى الشيخ المفيد في الارشاد (١) بسنده الى علي بن يقطين : « انه كتب الى ابي الحسن ( عليه السلام ) يسأله عن الوضوء ، فكتب اليه ابو الحسن ( عليه السلام ) فهمت ما ذكرت من الاختلاف في الوضوء ، والذي امرك به في ذلك ان تتمضمض ثلاثاً وتستنشق ثلاثاً وتغسل وجهك ثلاثاً وتحلل شعر لحيتك وتغسل يديك من اصابعك الى المرفقين ثلاثاً وتمسح رأسك كله وتمسح ظاهر اذنيك وباطنها وتغسل رجلك الى الكعبين ثلاثاً ، ولا تخالف ذلك الى غيره . فلما وصل الكتاب الى علي بن يقطين تعجب مما رسم فيه مما جميع العصابة على خلافه ، ثم قال : مولاي أعلم بما قال وانا امثل امره ، فكان يعمل في وضوئه على هذا الحد ويخالف ما عليه جميع الشيعة امثالاً لامر ابي الحسن ( عليه السلام ) وسعي بلي بن يقطين الى الرشيد و قيل له انه رافضي ، فامتحنه الرشيد من حيث لا يشعر فلما نظر الى وضوئه ناداه كذب يا علي بن يقطين من زعم انك من الرافضة

وصلحت حاله عنده . وورد عليه كتاب ابي الحسن : ابتداءً من الآن يا علي بن يقطين  
توضاً كما امر الله : اغسل وجهك مرة فربضة واخرى اسباً ، واغسل يديك من  
الرفقين كذلك ، وامسح بمقدم رأسك وظاهر قدميك من فضل نداوة وضوئك . فقد  
زال ما كنا نخاف منه عليك ، والسلام .

هذه جملة ما وقفت عليه من الأخبار المتعلقة بالمسألة ، واصحابنا (رضوان الله عليهم)  
في مطولاتهم الاستدلالية لم يذكروا منها الا اليسير ، وقد اختلفت كلمتهم (طيب الله تعالى  
مراقدهم) في الجمع بينها على اقوال :

( احدها ) — ما هو المشهور من حمل اخبار التثنية والمرة على التثنية في الغسل  
وحمل الثانية على الاستحباب بعد الغسل كاملاً بالاولى ، وحمل نفي الامر في الثانية  
على ما اذا اعتقد وجوبها .

وفيه ان الاخبار الكثيرة المستفيضة بالوضوء البياني خالية منه بل كلها مشتملة  
على الوحدة في الغسل ، ويبعد غاية البعد الاستحباب على الوجه المذكور مع عدم اشتمال  
شيء منها عليه .

وربما اجيب عن ذلك بان تلك الاحاديث انما وردت في مقام بيان الواجب  
من الوضوء خاصة .

ويرد عليه ( اولاً ) — انها دعوى خالية من الدليل ، بل المتبادر منه ما كان  
يفعله (صلى الله عليه وآله) في وضوئه غالباً ، وهو مشتمل على الواجب والمستحب  
لا المقترض خاصة ، وإلا لكان الانسب في السؤال او الحكاية ابتداء ان يسأل  
عن المقترض او يقال: الا احكى لكم ما افترضه الله من الوضوء .

و ( ثانياً ) — ان جملة من اخبار حكاية وضوئهم (عليهم السلام) كخبر  
عبد الرحمن بن كثير الهاشمي (١) الوارد في صفة وضوء مولانا امير المؤمنين ( عليه السلام )

(١) المروي في الوسائل في الباب ١٦ - من ابواب الوضوء

مع اشتماله على جملة المستحبات ، فانه ليس فيه تصريح بشي من ذلك ، بل هو ظاهر الدلالة على العدم ، وصحیحتي ابي عبيدة الحذاء (١) وحماد بن عثمان (٢) في وصف وضوء الباقر والصادق (عليهما السلام) سيما مع ارداف بعض اخبار الوحدة بالقسم كما تقدم . ( وثالثاً ) — انه قد روى زرارة عن ابي عبد الله ( عليه السلام ) (٣) قال قال : «الوضوء مثنى مثنى من زاد لم يؤجر عليه ، وحكى لنا وضوء رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) : فغسل وجهه مرة واحدة وذراعيه مرة واحدة ومسح رأسه بفضل وضوءه ورجليه » وأنت خير بانه مع حمل الثنية في الخبر على ماهو المشهور من استحباب غرفة ثانية والغسل مرة ثانية ينافي ما حكاه عن رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) من المرة الواحدة ، فيحصل الدافع بين صدر الخبر وعجزه .

( الثاني ) — ماذهب اليه الصدوق ( طاب ثراه ) في الفقيه من حمل المرتين في تلك الاخبار على التجديد تارة وعلى الغسلتين اخرى كما قدمنا من كلامه ، ففي مثل حديث مؤمن الطاق (٤) حمل « اثنتين اثنتين » فيه على غسلتين غسلتين ولكن تأوله بالحل على الانكار دون الاخبار ، مستنداً الى ما عرفته ثمة من أن «الوضوء حد من حدود الله وانه لا يجوز ان يحمد الله حداً ويتجاوزوه رسوله ، وأنه تعالى فوض الى نبيه امر دينه ولم يفوض اليه تعدي حدوده » وكذا فيما رواه من قول الصادق ( عليه السلام ) (٥) « من توضأ مرتين لم يؤجر » حمله على الغسلتين واوضح نفى الاجر فيه بما تقدم في كلامه ، وحمل حديث ابن أبي المقدام (٦) على التجديد ، وعلى ذلك أيضاً حمل ما رواه مرسل (٧) من « أن المرتين اسباغ » قال : « والخبر الذي روى « أن من زاد على مرتين لم يؤجر »

(١) المروية في الوسائل في الباب - ١٥ - من ابواب الوضوء .

(٢) و (٣) و (٤) المروى في الوسائل في الباب - ٣١ - من ابواب الوضوء .

(٥) و (٧) ج ١ ص ٢٦ وفي الوسائل في الباب ٣١ من ابواب الوضوء .

(٦) المتقدم في الصحيفة ٣٢٥ .

يؤكد ما ذكرته . ومعناه أن تجديده بعد التجديد لا اجر له كالأذان ، من صلى الظهر والعصر بأذان واقامتين اجزأه ، ومن أذن للعصر كان أفضل . والاذان الثالث بدعة لا اجر له انتهى .

ولا يخفى عليك ما فيه من التكلف الظاهر والظن الغير الخفي على الماهر :  
( أما أولاً ) — فلأن ما تناول به رواية مؤمن الطاق من الحمل على الإنكار دون الاخبار مدخول باب صدر رواية الكشي المتقدمة (١) قد تضمن أن الثانية اضافة من رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) على وجه لا يقبل التأويل .  
و ( أما ثانياً ) — فلأن ما استند اليه من أن « الوضوء حد من حدود الله . الخ » مهذوم بما رواه هو وغيره من الاخبار الدالة على أن الذي فرضه الله تعالى من الصلاة إنما هو ركعتان فاضاف رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) الى الثلاثية منها ركعة والى الرباعية اثنتين (٢) وفي بعض الاخبار « وفوض الله الى محمد فزاد وهي سنة »

و ( أما ثالثاً ) — فلأن التجديد لا ينحصر في دفعيتين خاصة حتى يمكن حمل حديث « مثنى مثنى » و « مرتين مرتين » أو نحوهما عليه . كما توهمه ( قدس سره ) وتبعه جمع من الفضلاء عليه ، إذ الظاهر من الأدلة وكلام الأصحاب في هذا الباب هو استحباب التجديد وان تراعى مع الفصل ولو بناقلة ، وعموم الأدلة — مثل قولهم (عليهم السلام) : « الوضوء على الوضوء نور على نور » (٣) وقولهم : « من جدد وضوءه من غير حدث جدد الله توبته من غير استغفار » (٤) وقولهم : « الطهر على الطهر عشر حسنات » (٥) وغير ذلك — شاهد على ما ذكرنا من الزيادة على الدفعتين والثلاث والازيد . وأما ما تكلفه (ره) — في معنى « من زاد على مرتين لم يؤجر » من قوله : « ومعناه

(١) في الصحيفة ٣٢٦ .

(٢) روى صاحب الوسائل هذه الاخبار في الباب ١٣ من اعداد الفرائض من كتاب الصلاة (٣) و (٤) و (٥) المروي في الوسائل في الباب ٨ من أبواب الوضوء .

أن تجديده بعد التجديد لا اجر له . . . الخ » - ففيه أنه إن أراد التجديد من غير تخلل زمان أو صلاة أو نحوهما فالتجديد الأول أيضا لا اجر له ، بل هو ليس بتجديد لأن الوضوء جديد ، وإن أراد به التجديد مع التخلل كما في مثال الأذان الذي أورده فقله : « لا اجر له » ممنوع ، كيف وهو نفسه روى في هذا المقام عن النبي ( صلى الله عليه وآله ) : « أنه كان يجدد الوضوء لكل فريضة ولكل صلاة » (١) .

و ( أما رابعاً ) — فلأن حمل الاسباغ على التجديد فيما رواه (٢) من « أن المرتين اسباغ » مما لا يكاد يشم له رائحة من الأخبار ولا من كلام أحد من الاصحاب ، إذ الظاهر المتبادر من الاسباغ هو الاكثار من ماء الوضوء لا تكراره ، والعجب من جمع من محقق متأخري المتأخرين حيث تبعوه في هذا التأويل وجعلوا عليه المدار والتمويل من غير إعطاء التأمّل حقه في ذلك ولا إمعان النظر فيما هنالك .

( الثالث ) — ما ذهب اليه الشيخ حسن في المنتقى قال ( قدس سره ) - بعد نقل الخبر الدال على قوله : « مثنى مثنى » - : « والمتجه حمله على التقية ، لأن العامة تكرر الوحدة وتروى في أخبارهم الثنية » (٣) انتهى .

(١) رواه صاحب الوسائل في الباب ٨ من أبواب الوضوء .

(٢) ج ١ ص ٢٦ وفي الوسائل في الباب ٢١ من أبواب الوضوء .

(٣) في البحر الرائق لابن نجيم ج ١ ص ٢٣ ، الاولى فرض والثتان سنة ، وذكروا لدليل السنة ان رسول الله (ص) توضأ مرة وتوضأ مرتين وتوضأ ثلاثا ، وهذه الروايات التي أشار اليها رواها البخاري في صحيحه أول باب الوضوء وفي بداية المجتهد لابن رشد المالكية ج ١ ص ١١ ، اتفق العلماء على أن الواجب من طهارة الأعضاء المغسولة المرة إذا اسبغ وإن الاثنتين والثلاث مندوب اليها ، وفي المذهب لأبي اسحاق الشيرازي الشافعي ج ١ ص ١٧ ، يستحب أن يتوضأ ثلاثا وإن اقتصر على مرة واسبغ اجزأه وإن خالف بين الأعضاء فغسل بعضها مرة وبعضها مرتين وبعضها ثلاثا جاز ، وفي المغني لابن قدامة ج ١ ص ١٣٩ ، الوضوء مرة مرة والثلاث أفضل في قول أكثر اهل العلم ، ولم يوقت —

أقول : وقد نقل القول بذلك في المعتبر عن الشافعي وأبي حنيفة وأحمد . ونقل من رواياتهم في ذلك مارووه عن ابن عمر (١) انه قال : « توضأ رسول الله (صلى الله عليه وآله) مرة مرة وقال : هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به . ثم توضأ مرتين وقال : من ضاعف وضوءه ضاعف الله له الأجر ، ثم توضأ ثلثة وثقال : هذا وضوئي ووضوء الانبياء من قبلي » .

ثم لا يخفى عليك أن ما ذكره من الحل وإن كان لا بأس به بحسب الظاهر ، إلا أنه مما لا تجتمع عليه روايات المسألة كلها ، لما عرفت في قصتي داود بن زربي وعلي بن يقطين ورواية بصائر الدرجات (٢) من أن التقية إنما كانت في الغسلات الثلاث وأنهم (عليهم السلام) أمروا داود وعلي بن يقطين بعد زوال المحذور بالثنية ، وقد تضمن صدر رواية داود تعاميل الأمر بإضافة الرسول (صلى الله عليه وآله) الثانية بانها لضعف

— مالك المرة أو الثلاث ، وعند الأوزاعي الوضوء ثلاثاً لا يغسل الرجلين فانه ينقيهما ويجوز غسل بعضها مرة وبعضها أكثر ، وفي فتح الباري لابن حجر ج ١ ص ١٦٦ د من الغريب ما عن بعض العلماء من عدم جواز النقص عن الثلاث لخلافته الإجماع ، وقول مالك في المدونة : لا أحب الواحدة - ليس فيه إيجاب الزيادة عليها ، وفي شرح النووي على صحيح مسلم بهامش إرشاد الساري ج ٢ ص ٢١٣ د اجمع المسلمون على أن الواجب في غسل الاعضاء مرة وعلى أن الثلاث سنة ، وجاءت الأحاديث الصحيحة بالغسل مرة وثلاثاً وبعضها مرثو بعضها مرتين وبعضها ثلاثاً ، واختلافها دليل الجواز وإن الثلاث كمال والواحدة تجزؤ ، وعلى هذا يحمل اختلاف الأحاديث ،

(١) في سنن البيهقي ج ١ ص ٨٠ عن معاوية بن قرة عن ابن عمر قال : دعا النبي (ص) بماء فتوضأ واحدة واحدة فقال : هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به ، ثم دعا بماء فتوضأ مرتين مرتين وقال : هذا وضوء من يؤتي أجره مرتين ، ثم دعا بماء فتوضأ ثلاثاً ثلاثاً وقال : هذا وضوئي ووضوء الانبياء قبلي ،

(٢) في الصحيحة ٣٢٦ و ٣٢٧



الناس ، وتضمنت رواية علي بن يقطين تعليقها بالاسباغ ، وعاضدها في ذلك أيضاً ما عرفت من بعض الأخبار .

وقال بعض فضلاء متأخري المتأخرين بعد نقل كلام المنتقى ماصوره : « وهو بعيد ، لأن معظم العامة ورواياتهم المعتمدة على التثليث ( ١ ) فلا تأدى التقية بالمرتين » انتهى .

وشبخنا البهائي ( طاب ثراه ) في كتاب الحبل المتين بعد أن نقل حسنة داود ابن زربي ( ٢ ) احتمال فيها أن المراد بالتثليث فيها تثليث الأضواء المغسولة بمعنى زيادة إدخال الرجلين في الغسل ، ثم قال : « ويكون الأمر بالتقية في غسل الرجلين كما ورد مثله من أمر الكاظم ( عليه السلام ) علي بن يقطين بغسل الرجلين تقية للرشد ، والقصة مشهورة أوردتها المفيد في الارشاد وغيره ، ويؤيد هذا الحل ان هذا هو الفعل الذي اشتهر بين العامة انه الفصل المميز بينهم وبين الخاصة ، وأما قولنا بوحدة الغسلات أو تثنيتهما وكون الزائد على ذلك بدعة عندنا ، فالظاهر انه لم يشتهر بينهم ولم يصل الى حد يكون دليلاً على مذهب فاعله حتى يحتاج الى التقية فيه ، على أن الغسلة الثالثة ليست عندهم واجبة وربما تركوها » انتهى كلامه زيد مقامه .

وهو قوي بالنظر الى إجمال تلك الرواية التي نقلها ، أما بالنظر الى ما شتمت عليه روايتا الكشي والمفيد ( ٣ ) من قصتي داود وعلي بن يقطين فغير تام ، فانهما صريحان في كون التثليث إنما هو في الغسلات كما لا يخفى ، وما ذكره ( طاب ثراه ) - من أن غسل الرجلين هو الذي اشتهر كونه فصلاً مميزاً بين الخاصة والعامة دون التثليث - جيد إلا أن المفهوم من تتبع الاخبار ومطالعة السير ان مذاهب العامة خذلهم الله ليس لها حد

( ١ ) تقدم في التعليقة ٣ في الصحيفة ٣٣١ ماله دخل في المقام .

( ٢ ) المقدمة في الصحيفة ٣٢٦ .

( ٣ ) المتقدمتان في الصحيفة ٣٢٦ و ٣٢٧ .

ولا انضباط في الصدر الأول ، فربما اشتهر القول بينهم في عصر من الاعصار على وجه لا يتمكن أحد من العمل بخلافه وندر في عصر آخر ، لأن الدار في شيوخ تلك المذاهب على ما اعتنت به سلاطين الجور وأئمة الضلال من نصب قضاة من جهتهم وحمل الناس على العمل بما يفتون به ، ولا ريب ان عمل كل من قضائهم وفقهائهم إنما هو على ما تستحسنه عقولهم وتقضيه قياساتهم ، فـلا قاعدة لهم مربوطة ولا سنة لهم مضبوطة ، واشتهار هذه المذاهب الأربعة إنما وقع أخيراً كما صرح به جملة من علمائهم وعلمائهم ، وحينئذ فمن الجائز إشتهار الثلاث في الغسل في ذلك الوقت وإن ندر في وقت آخر . ومن ذلك يعلم أيضاً قرب احتمال التقية في أخبار الثنية كما احتمله في المنتقى ، على أن الذي رأيت فيما حضر في من كتبهم الفروعية ذكر الثلاث في مستحبات الوضوء مصرحين بان الأولى فرض وإثمانية سنة والثالثة كمال السنة ، ولعل إشتهار الثلاث عندهم - وملازماتهم عليه على وجه يتهمون من تركه بكونه رافضياً ، كما سمعته من قصتي داود وعلي بن يقطين - أن الشيعة لما أنكروا تمام الإنكار بل أبطلوا به الوضوء كما دلت عليه نصوصهم ردأ على العامة ، شدد العامة الأمر فيه أيضاً ردأ على الشيعة ولازموا عليه تمام الملازمة عناداً لهم ، ويؤيده أنهم قد تركوا كثيراً من السنن مع إعترا فهم بكونها كذلك عناداً للشيعة للملازمة عليها ، كما أوضحنا جملة من ذلك في بعض رسائلنا ، فجعلوا كل من لم يعمل بالثلاث رافضياً . والعجب من شيخنا البهائي ( طاب ثراه ) حيث استند الى قصة علي بن يقطين في دلالتها على الأمر بغسل الرجلين تقية وحمل الثلاث على ضم غسل الرجلين الى غسل العضوين الآخرين ، وغفل عما دلت عليه صريحاً من الأمر بغسل كل من تلك الأعضاء ثلاثاً ثلاثاً ، ولعله ( قدس سره ) لم يلاحظ الرواية وقت التصنيف .

( الرابع ) — مذهب اليه شيخنا البهائي في كتاب الحبل الذين من حمل الثنية على الغسل والمسح ، قال في الكتاب المذكور : « ولا يخفى احتمال تلك الأخبار لمعنى آخر طالما يختلج بالبال ، وهو أن يكون ( عليه السلام ) اراد بقوله : « الوضوء مثني

مثنى « ان الوضوء الذي فرضه الله إنما هو غسلتان ومسحتان لا كما يزعمه المخالفون من أنه ثلاث غسلات ومسحة واحدة . وقد اشتهر عن ابن عباس انه كان يقول : « الوضوء غسلتان ومسحتان (١) نقله الشيخ في التهذيب وغيره ، ومما يؤيد هذا الجمل ما تضمنه الحديث العاشر أعني حديث يونس بن يعقوب (٢) من قول الصادق ( عليه السلام ) في جواب السؤال عن الوضوء الذي افترضه الله على العباد : « يتوضأ مرتين مرتين » فان المراد بالمرتين فيه الغسلتان والمسحتان لا ثلثية الغسلات ، فانها ليست مما افترضه الله على العباد » انتهى .

وما ذكره ( رحمه الله ) وإن أمكن احتمالاً بالنسبة الى صحيحتي معاوية بن وهب وصفوان (٣) الداليتين على أن « الوضوء مثنى مثنى » لاجمالها وكذا حديث يونس بن يعقوب إلا أنه لا يجري في غيرهما مما يدل على الثنائية من الأخبار المتقدمة ، فلا يحسم مادة الاشكال .

( الخامس ) — مذهب اليه بعض من الأصحاب من حمل تلك الأخبار على بيان نهاية الجواز ، والى هذا يميل كلام السيد السند في المدارك ، حيث قال - بعد نقل كلام المشايخ الثلاثة المتقدم - ما لفظه : « ومقتضى كلام المشايخ الثلاثة ( رضوان الله عليهم ) أفضلية المرة الواحدة ، وهو الظاهر من النصوص . وعلى هذا فيمكن حمل الأخبار المتضمنة للمرتين على أن المراد بها بيان نهاية الجواز ، ثم استشهد بقوله ( عليه السلام )

(١) رواه صاحب الوسائل في الباب - ٢٥ - من أبواب الوضوء . وفي التهذيب ص ١٨ ورواه عن ابن عباس الطبري في تفسيره ج ١٠ ص ٥٨ الطبعة الثانية وابن كثير في تفسيره ج ٢ ص ٢٥ وابن العربي في أحكام القرآن ج ١ ص ٢٢٩ والعيني في عمدة القاري ج ١ ص ٦٥٧ .

(٢) المروى في الوسائل في الباب - ٩ - من أبواب أحكام الخلوة .

(٣) المتقدمتين في الصحيفة ٣٢٥ .

في صحيحة الأخوين المتقدمة : (١) « والثنتان تأنيان على ذلك كله » ثم قال : وأعلم أن استفاد من كلام الأصحاب أن المستحب هو الغسل الثاني الواقع بعد إكمال الغسل الواجب ، وأنه لو وقع الفعل الواحد بعرفات متعددة لم يوصف باستعجاب ولا تحريم ، والأخبار إنما تدل - بعد التسليم - على أن المستحب كون الغسل الواجب بعرفتين ، والفرق بين الأمرين ظاهر » انتهى .

والظاهر أنه جنح هنا الى القول الثالث الذي قدمنا نقله عن الشيخ في الخلاف وحل عليه كلام المشايخ الثلاثة ، متمسكا بنفي الاجر على الثانية . وفيه ما قد عرفته سابقاً في ذيل كلام ذيك الشيخين الأعظمين ، وهو ( قدس سره ) لم ينقل من كلام الصدوق إلا ما قدمنا نقله عنه أولاً (٢) من قوله : « الوضوء مرذمة ، ومن توضأ مرتين لم يؤجر ، ومن توضأ ثلاثاً فقد أبدع » دون الكلام الأخير الذي هو ظاهر الدلالة بل صريحاً فيما أذيعناه ، ثم ان قوله ( طاب ثراه ) : « واعلم أن استفاد ... الخ » ظاهر الدلالة في الرجوع عما ذكره أولاً ، إذ ظاهر الكلام الأول ان الثانية التي هي نهاية الجواز إنما هي بعد تمام الغسل الواجب ، وكلامه الأخير ظاهر المخالفة لذلك ، واعلم في قوله أولاً : « وعلى هذا فيمكن . . . الخ » إشارة الى ذلك . ثم إنه مع الانحياز عما ذكرنا فهذا الحل لا تنطبق عليه أخبار المسألة كلاً على وجه يحسم مادة النزاع . لعدم جريانه في الأخبار الدالة على أن الثانية اسباغ كما هو ظاهر .

( السادس ) — ما ذكره المحدث الكاشاني ( قدس سره ) في الوافي من حل احاديث الوحدة على الغسلة وأحاديث التنية على الغرفة ، قال : « وبهذا تكاد تتوافق جميع الأخبار وينكشف عنها الغبار ، كما يدلهر بعد التأمل في كل كل ، وإن كان أيضاً لا يخلو من تكلف إلا أنه أقل تكلفاً مما ذكره ، فيصير معنى حديث مؤمن الطاق (٣)

(١) في الصحيفة ٣٢٤ .

(٢) في الصحيفة ٣٢٠ .

(٣) المتقدم في الصحيفة ٢٢٥

« ان الغرض في الوضوء إنما هو غسلة واحدة ، ووضع رسول الله (صلى الله عليه وآله) للناس غرفتين لتلك الغسلة » فهو تحديد منه لما لم يرد له من الله تحديد ليس بتعدد من حد، وأما الثنتان في قوله : « واثنان لا يؤجر » (١) فالمراد بهما الغسلتان ، والمراد بالواحدة والثنتين في قوله (٢) : « من لم يستيقن أن الواحدة من الوضوء تجزيه لم يؤجر على الثنتين » الغرفة والغرفتان ، والدليل على هذا التأويل ماضى في حديث زرارة وبكير (٣) : « فقلنا اصلحك الله فالغرفة الواحدة تجزى للوجه وغرفة المذراع ؟ فقال : نعم اذا بالغت فيها والثنتان تاتيان على ذلك كله » انتهى .

وظني أن هذا الاحتمال اقرب من تلك الاحتمالات الى الروايات ، لكن لا على ما يفهم من كلامه ( رحمه الله ) من حمل لفظ الواحدة والمرة على الغسلة كائناً ما كان ، بل على ما تقتضيه القرائن الحالية وتساعدته المقامات المقالية ، ومن أن الغسلة المفروضة يستحب ان تكون بغرفتين دائماً ، كما ذكره في توجيه رواية مؤمن الطاق (٤) من حمل الوحدة على الغسلة والثنية على الغرفة ، وان ذلك تحديد منه ( صلى الله عليه وآله ) لما فرضه الله تعالى ، فانه خلاف ما استفاض عنه ( صلى الله عليه وآله ) في حكاية وضوئه وعن أبنائه ( عليهم السلام ) في الحكاية عنهم من أن الوضوء غرفة غرفة ، إذ لو كان قد وضع الغرفتين حداً لتلك الغسلة بمعنى أنه سن ان تكون الغسلة بغرفتين ، لكان هو ( صلى الله عليه وآله ) أولى من لازم عليه كما ندب اليه ، وأبناؤه ( عليهم السلام ) أولى من أحبي سنته ونهج طريقته ، بل الظاهر أن المراد منها أن الغرض الذي أوجبه الله تعالى في الوضوء الغسل ولو كالدهن ، وهو يحصل بالغرفة المتعارفة الغير المبالغ فيها ،

(١) في سرسل ابن أبي عمير المتقدم في الصحيفة ٣٢٥ .

(٢) في رواية ابن بكير المتقدمة في الصحيفة ٣٢٥ .

(٣) المروى في الوسائل في الباب ١٥ من أبواب الوضوء .

(٤) المتقدمة في الصحيفة ٣٢٥ .

وزاد رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) غرفة أخرى ليحصل بالجميع سنة الاسباغ ، وعلى هذا ينطبق كل من هذه الرواية ورواية الكشي (١) .

( السابع ) — ماخطر بالبل العليل والفكر الكليل ، وببانه أن الواجب من الغسل هو ما يحصل به مسمى الجريان اتفاقاً . وهو يحصل بالغرفة اليسيرة إن حانها أخبار الدهن على المبالغة ، وإلا فقد عرفت مما سبق أن العمل بها على ظاهرها لا يخلو من قوة ورجحان ، وحينئذ نقول هنا : ان بعضاً من تلك الأخبار المتقدمة تضمنت أن التثنية من الاسباغ المستحب في الوضوء كما استفاض في جملة من الأخبار ، ومعنى الاسباغ هو الغسل الواجب بماء كثير يتيقن استيعابه للعضو ، ولا يستلزم تعدد الغرفات بل قد يكون بغرفة واحدة مملوءة ، فالاسباغ حينئذ يحصل إما بملء السكف من الماء مرة واحدة ، كما حكاه حماد بن عثمان في صحيحته عن الصادق (عليه السلام) (٢) في حكاية وضوئه (عليه السلام) حيث قال : « فدعا بماء فمسأ به كفه فعم به وجهه ، ثم ملأ كفه فعم به يده اليمنى ، ثم ملأ كفه فعم به يده اليسرى . . . الحديث » وكما حكاه زرارة في صحيحته عن أبي جعفر (عليه السلام) (٣) في حكايته وضوء رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) فان ذلك مبني على سنة الاسباغ ، إذ الغسل الواجب يحصل بما هو كالدهن ، وهو يحصل بالغرفة اليسيرة كما لا يخفى ، أو بالميتين الغير المملوءتين ، كما هو الظاهر من أحاديث التثنية بقرينة ما دل منها على ان الثانية اسباغ حلاً لمطلقها على مقيدتها . وقد استفيد كلا الفردين من صحيحة الاخوين (٤) حيث قال له : « فالغرفة الواحدة تجزئ للوجه وغرفة المذراع ؟ فقال : نعم اذا بالغت فيها والثنتان تأتيان على ذلك كله » فان ذلك كله مبني على سنة الاسباغ البتة ، وبمعين ذلك يقال

(١) المتقدمة في الصحيفة ٣٢٦

(٢) المروية في الوسائل في الباب ٣١ من أبواب الوضوء

(٣) و (٤) المروية في الوسائل في الباب ١٥ من أبواب الوضوء .

في رواية مؤمن الطاق (١) وما في معناها مما دل على ان الفريضة واحدة وزاد رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) الثانية لسنة الاسباغ فيغسل بمجموعها العضو لاجل الاسباغ ، والظاهر ان معنى قوله في رواية داود الرقي المنقولة عن الكشي (٢) : « واذف اليها رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) الثانية لضعف الناس » اي ضعف عقولهم بسبب عدم مقاومة الوسوس الشيطانية بالشك في وصول الماء الى جميع العضو عند الاكتفاء بغرفة ، فسن ( صلى الله عليه وآله ) الثانية ليحصل الجزم والاطمئنان باستيعاب العضو بالغسل . ( لا يقال ) : ان زيادة رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) الغرفة الثانية لسنة الاسباغ ينافية الحصر في المرة في قوله ( عليه السلام ) في موثقة عبد الكريم (٣) : « ما كان وضوء علي ( عليه السلام ) إلا مرة مرة » والقسم في قوله ( عليه السلام ) في رسالة الصدوق (٤) : « والله ما كان وضوء رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) إلا مرة مرة » . ( لانا نقول ) : قد عرفت ان الاسباغ يحصل باحد فردين : اما بالغرفة البالغة فيها كما عرفت من ذيك الحديثين المتقدمين (٥) او الثنتين الغير المبالغ فيها ، وهذان الخبران محمولان على الأول .

وبالجملة فان بعض الأخبار تضمن ان الغرفة الثانية لسنة الاسباغ ، وبعض الأخبار تضمن الغرفة الملوئة والمبالغ فيها ، ومن الظاهر البين أن المبالغة فيها وملا الكف بها انما هو لتحصيل سنة الاسباغ كما عرفت ، وبعض الأخبار جمعها معا ، وبعض تضمن الغرفة أو المرة من غير ذكر المبالغة والملا مع كونه مما يجب حمله على الوجه الاكل ، وبعضها تضمن الثنتين من غير ذكر الاسباغ ، فالواجب حمل ما تضمن من الأخبار المرة أو الغرفة عارياً عن القيد على مقيدها ليكون واقماً على الوجه الاكل ، وما تضمن الثنية

(١) المتقدمة في الصحيفة ٣٢٥ (٢) المتقدمة في الصحيفة ٣٢٦

(٣) و (٤) الروية في الوسائل في الباب ٣١ من أبواب الوضوء .

(٥) وهما صحيحا حماد ووزارة المتقدمان في الصحيفة ٣٣٨

عاريا عن ذلك القيد ايضاً على مقيدها بذلك القيد ، وعليه تجتمع الأخبار . على أنه يمكن ايضاً أن يقال : انه يجوز أن تكون التثنية مخصوصة بغيرهم ( صلوات الله عليهم ) ممن يضعف عقله عن الاكتفاء بالواحدة ، كما يستفاد من ظاهر حديث الكشي المتقدم (١) ويؤيده ما تقدم من كلام ثقة الاسلام : « ان الذي جاء عنهم ( عليهم السلام ) انه قال : « الوضوء مرتان » إنما هو لمن لم تقعه المرة واستزاده » ثم إنه حيث كانت سنة الاسباغ كما عرفت - تحصل بالغرفة الثانية متى اضيفت الى الأولى وغسل العضو بمجموعهما ، فالغرفة الثالثة حينئذ تكون بعد تمام الغسل فتوصف بالبدعة وعدم الأجر ، وهذا معنى ما رواه في مستطرفات السرائر عن الرضا ( عليه السلام ) (٢) من « ان الفضل في واحدة واحدة ومن زاد على اثنتين لا يؤجر » اي الفضل في واحدة واحدة مملوءة لأن فيه سنة الاسباغ الذي فيه الفضل او اثنتين غير مملوءتين كما هو المستفاد مما قدمناه ، وهو مطوي هنا في الكلام ومثله كثير ، ومن زاد على اثنتين لم يؤجر . وهذا هو الذي صرح به ثقة الاسلام والصدوق ( قدس سرهما ) فيما قدمنا في تحقيق كلامهما .

وأما قوله في رسالة ابن أبي المقدام (٣) : « إني لأعجب ممن يرغب أن يتوضأ اثنتين اثنتين وقد توضأ رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) اثنتين اثنتين » مع استفاضة الأخبار البيانية بان وضوءه ( صلى الله عليه وآله ) ما كان الا بغرفة غرفة ، فلعل المعنى فيه - والله سبحانه وقائله أعلم - انه كما واظب على الغرفة المملوءة في الاكثر كذلك توضأ في بعض الأوقات بغرفتين خفيفتين ، كما أمر به فيما نقله عنه ابنناؤه ( سلام الله عليهم ) من انه زاد الثانية لسنة الاسباغ ، والامام ( عليه السلام ) هنا تعجب ممن رغب عن هذه السنة التي سنّها رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) والحال انه قد أتى بها في بعض وضوءاته

(١) ص ٣٢٦ (٢) رواه صاحب الوسائل في الباب - ٣٩ من ابواب

الوضوء . وقد تقدم في التعليقة ٥ ص ٢٢٥ ان الحديث عن الصادق ( عليه السلام )

(٣) المروية في الوسائل في الباب ٣٩ من أبواب الوضوء .



وأما ما تضمنته رواية ابن بكير (١) من أن « من لم يستيقن أن الواحدة تجزبه لم يؤجر على اثنتين » فلعل معناه أنه لما كانت الواحدة هي الفرض من الله سبحانه وإن الواجب المفروض يتأدى بمثل الدهن كما استفاضت به الأخبار ، فمن لم يعتقد أجزاءها بل اعتقد فرض الثنتين كان مبدعا مشرعا في وضوئه ، لاعتقاده وجوب ما ليس بواجب وهو الثانية فلا يؤجر على وضوئه ، وهو عين ما ذكره الصدوق مما قدمنا نقله عنه .

وأما ما تضمنته رسالة ابن أبي عمير (٢) - وهي مضمون عبارة الصدوق المتقدمة أولا من أن « الوضوء واحدة فرض واثنان لا يؤجر والثالثة بدعة » - فيحتمل بمعونة ما ذكرناه في رواية ابن بكير أن الواحدة والاثنين بمعنى الفرفة وإن عدم الأجر على الثنتين مع عدم اعتقاد أجزاء الواحدة التي هي الفرض ، وأما الثالثة فهي بدعة لأنها زيادة على ما جاءت به السنة ، بخلاف الثانية ، فإنها سنة للأسبغ بها كما عرفت ، ولعل في التعبير بعدم الأجر إشارة إلى ذلك . ويحتمل حمل الواحدة والاثنين على الغسلة والغسلتين ، ومعناه حينئذ أن الغسلة الواحدة فرض والغسلتان لا يؤجر . وقد عرفت أن معنى هذا اللفظ الكتابية عن البدعية والتحريم ، وحينئذ فيكون المراد بلفظ البدعة في الثالثة بمعنى المبتدع المخترع لا ما قبل السنة ، وإلا فقد عرفت أن الثانية بدعة بذلك المعنى ، فراجع عدم الأجر في الثانية والبدعية في الثالثة إلى امر واحد .

وأما ما ذكره جملة من محققي متأخري متأخرينا - من عدم تحريم الغسلة الثانية بل عدم الكراهة ، مستندين إلى عدم الدليل على ذلك وإن لفظ « لا يؤجر » في الأخبار غاية ما يفهم منه عدم الأولوية - ففيه ما عرفت في تحقيق كلام الشيعيين المتقدمين ، ويزيده هنا أنها مع زيادتها وعدم كونها جزءا من العبادة - كما يعترفون به - فاما أن يعتقد المكلف في حال استعماله لها شرعيتها واستحبابها ، وهذا مما لا يستراب في تحريمه

وتشريعه بناء على ما اعترفوا به كما قدمنا الإشارة إليه . واما ان لا يمتقد ذلك بل يكون عابثاً لاعباً ، وهذا لا اختصاص له بهذا المقام ليخص بالذكر في أخبارهم (عليهم السلام) بل يجري مثله في الثالثة ، مع انهم لا يخالفون في بدعيتهما وتحريمها . وان هذا اللفظ قد ورد في رواية زرارة المتقدمة (١) في تعداد الروايات المعارضة بعد قوله : « مثني مثني » ومن الظاهر بل المعلوم ان المراد به التحريم اتفاقاً اعم من ان تجمل التثنية في الغسل كما هو المشهور او في الغرفة كما ذكرنا ، لأن الزيادة هنا بمعنى التثليث ، وهو مما لا اشكال عندهم في تحريمه . وما يدل ايضاً على ان اللفظ إنما خرج كناية عن التحريم قول الصادق ( عليه السلام ) في صحيحة داود بن فرقد المروية في الكافي (٢) : « إن أبي كان يقول ان للوضوء حداً من تعداه لم يؤثر ... » مع قول الباقر ( عليه السلام ) في صحيحة زرارة ومحمد بن مسلم (٣) : « إنما الوضوء حد من حدود الله ليعلم الله من بطيئه ومن يعصيه ... » فان نفي الأجر في الأول عبارة عن كونه معصية كما في الثاني كما لا يخفى .

( الثالث ) — قال في كتاب رياض المسائل وحياض الدلائل — بعد البحث في المسألة ، والجمع بين الأخبار بحمل بعضها على التجديد وبعضها على التقية وبعض على الغسلين والمسحطين — ما انفقه : « بقي هنا شيء ، وهو أنه لا خلاف في أنه إذا لم تكف الغرفة الأولى في غسل العضو وجبت الثانية وهكذا ، لعدم الخروج عن العهدة ، كما صرح به العلامة في المختلف وغيره ، كما انه لا خلاف في وقوع الخلاف في الثانية إذا كمل غسل العضو بالأولى . وأما لو لم يكمل غسل العضو بالأولى مع إمكان شمولها إياه واختار غسل العضو بغرفتين موزعتين عليه ، فهل يجري في الثانية الخلاف السابق أم لا ؟ لم أقف للأصحاب فيه على صريح كلام ، وكلامهم فيه قابل للأمرين ، إلى أن

(١) في الصحيفة - ٣٢٥

(٢) ج ١ ص ٧ وفي الوسائل في الباب ١٥ من ابواب الوضوء

(٣) المروية في الوسائل في الباب ٥٢ من ابواب الوضوء .

قال : والظاهر من الاخبار بعد التأمل فيها ومراجعة ما حررناه أن استئفاف الغرفة الثانية غير مأجور عليه ، وإن الاقتصار على الغرفة مع إمكان شمولها العضو ولو بالمبالغة فيها كماً أو كيفاً هو الأولى ، وإنها ليست بمحرمة بل هي غاية الحد في الوضوء الذي لا يجوز تعديه ، من زاد عليه فقد أبدع ، انتهى كلامه زيد مقامه .

وعندي فيه تأمل من وجوه : (أحدها) - أن الظاهر - من الأخبار الدالة على إجزاء ما يحصل به مسمى الغسل ولو كاللذهن ، وبه قال الأصحاب أيضاً - الاكتفاء في غسل العضو بالغرفة اليسيرة جداً ، وحينئذ فالظاهر من قول العلامة في المختلف - أنه مع عدم كفاية الكف الأول في غسل العضو يجب الثاني ولو لم يكفياً وجب الثالث وهكذا - إنما هو من قبيل الفرض في المسألة لأنه كذلك حقيقة ، حتى يصح جعل ما لو اختار غسل العضو بغرفتين موزعتين مع إمكان شمول الأولى له مطرحاً لخلاف آخر في المسألة أيضاً .

( ثانياً ) - أنك قد عرفت أن جملة من الأخبار دلت على كونه الثانية اسباً ، وأنه ( صلى الله عليه وآله ) قد سنّها لذلك ، ولا مجال لجلها على الغسلة ، لما فيه من المناقاة لأخبار الوحدة ، كما عرفت وحققه هو أيضاً ( قدس سره ) في أول كلامه ، فتحمل على الغرفة ، ومن الظاهر حينئذ أنها أعم من أن تكون الأولى تأتي على العضو كلاً ولم يغسل بها أم لا ، وبذلك يظهر لك ما في دعواه ( قدس سره ) في آخر كلامه : أن الظاهر من الأخبار بعد التأمل فيها أن استئفاف الغرفة الثانية غير مأجور عليه ، فانه خفلة زائدة عن ملاحظة هذه الأخبار ولا سيما روايتي الكشي وعلي بن يقطين (١) إلا أن عنده فيهما ظاهر ، حيث لم يتعرض لنقاهما في الكتاب المذكور ، ولعله ( طاب ثراه ) لم يطلع عليهما أو لم يخطر بباله حال التصنيف .

( ثالثها ) — ان صحيحة الأخوين (١) — كما عرفت — دلت على أن الثنتين تأنيان على ذلك كله بعد حكمه فيها بان الغرفة المبالغ فيها مجزئة لذلك ايضاً ، وقد عرفت شرح القول في معناها ، وهو أعم من اتیان الأولى على مجموع العضو وعدمه . وأما ما احتمله ( طاب ثراه ) في ضمن كلامه أولاً في الرواية المذكورة — من كون لام الثنتين عهدية إشارة الى الغرفتين المذكورتين أولاً للوجه واليدين ، بمعنى أن الغرفة الواحدة للوجه والغرفة الواحدة للذراع مع المبالغة فيها تأنيان على الوجه والذراع بحيث لا يحتاج الى ثنية الغسلات — ففيه من التكلف بل البعد عن ساحة الإمكان ما لا يحتاج الى الإيضاح والبيان .

( رابعها ) — ان الظاهر أنه لا معنى لوصف الغرفة بالوجوب او الاستحباب او البدعية الا باعتبار الغسل بها ، قالوصف إنما يرجع الى الغسل بها لاليها نفسها ، فلا يتحقق كل من الاوصاف الثلاثة إلا بعد الغسل ، فاذا غسل بالأولى — وإن كانت تأتي على مجموع العضو — بعضه خاصة ، فانه لاخلاف ولا إشكال في وجوب غسل بقية العضو ولو بغرفة يمكن اتيانها عليه كلاً ، وحينئذ فكيف يصح اجراء الخلاف فيها بعد الغسل بها ؟ وكيف يصح مع هذا ان استثناف الغرفة الثانية غير مأجور عليه ؟ نعم ربما احتمل اجراء كلامه في الثالثة ، حيث ان الثنتين المحففتين وان كان كل منهما يقوم بالغسل الواجب الذي هو ولو كالدهن ، إلا أنه لتحصيل سنة الاسباغ يستحب الغسل بهما معاً ، فمع تفرقه لهما على شطر العضو وعدم غسله بهما معاً مسح اتيانها عليه وأخذة ثالثة ، ربما تطرق اليها احتمال الدخول تحت اخبار بدعية الثالثة بحملها على ما هو اعم من ان يغسل بها بعد كمال الغسل بالثنتين او قبله مع حصول الاسباغ بالثنتين وتقصيره في الغسل بهما ، الا أنه بعد لا يخلو من شوب الاشكال .

( خامسها ) — قوله أخيراً في الغرفة الثانية : انها ليست بمحرمة ، وهو

بناءً منه (قدس سره) على ما فهمه من أخبار عدم الأجر على الثانية بجعل الثانية على العرفة وعدم الأجر على الجواز وعدم الاستحباب ، كما قدمنا نقله عن جملة من الأصحاب . وقد حققنا لك ما فيه وكشفنا عن باطنه وخافيه .

( الرابع ) — المشهور بين الأصحاب تحريم الغسلة الثالثة ، وقد صرح جملة من الأصحاب : منهم — الصدوق والشيخ في الخلاف فيما تقدم من عبارتيهما ببدءها ، ونقل عن البسوط والنهاية أيضاً . ونقل عن ابن الجنيد وابن أبي عقيل القول بعدم التحريم ، لكن الذي في المختلف عن ابن أبي عقيل التعبير عن ذلك بنفي الأجر ، كما هو مضمون رواية زرارة المتقدمة (١) وقد عرفت ما في هذا اللفظ . والشيخ المفيد (رحمه الله) في المغنمة أثبت التحريم فيما زاد على الثلاث وجعل الثالثة كلفة .

والأظهر المشهور ، ويدل عليه التصريح بالبدعية في رسالة ابن أبي عمير المتقدمة (٢) ونفي الأجر الذي هو ظاهر في التحريم أيضاً كما أشرنا إليه آنفاً . ولأنها عبادة والاتيان بها بدون الأذن تشريع محرم .

وما يقال — من أنه مع اعتقاد المشروعية فلا ريب في ذلك ولكن مجرد الاتيان بها لا يستلزمه ، وهب أنه يستلزمه وأنه اعتقد الاستحباب فغاية ما يلزم منه تحريم اعتقاد نديتها لأفعالها بدون ذلك الاعتقاد بل مع ذلك الاعتقاد أيضاً ، والكلام إنما هو في حرمة الفعل لا الاعتقاد كما هو الظاهر . ثم إن حرمة ذلك الاعتقاد أيضاً ممنوعة ، لأن الاعتقاد لو كان ناشئاً من الاجتهاد أو التقليد فلا وجه لحرمة . غاية الأمر أن يكون خطأ ولا اثم على الخطأ كما تقرر عندهم ، كذا قرره بعض محقق متأخري المتأخرين —

ففيه نظر من وجوه : (أحدها) — أن ظاهر ما دل على البدعية والتحريم من الأخبار وكلام الأصحاب كون ذلك ناشئاً عن اعتقاد المشروعية ، رداً على المخالفين القائلين باستحبابها والمؤكدين على المواظبة عليها ، حتى خرجت الأخبار بالامر للشيعه بذلك تقية

منهم كما عرفت سابقاً، والمناقشة بجواز الاتيان بها لا بهذا الاعتقاد امر خارج عن محل البحث ولا خصوصية له بهذا المقام بل هي مسألة على حيالها ، فان ادخال الافعال الاجنبية في العبادة لا يقصد كونها منها بل لغرض آخر او خالية من الغرض ان توجه له المنع من جهة اخرى غير جهة فعله امتنع من تلك الجهة والا فلا ، الا ترى ان الصلاة التي هي عبادة متصلة قد جوز الشارع اشتغالها على بعض الافعال الاجنبية لاغراض خاصة وحرم بعضاً آخر لمناقضته لها ، فالوضوء الذي هو عبادة منفصل بعضها عن بعض اجدر بالجواز . الا انه ينقدح الاشكال فيما نحن فيه من وجه آخر ، وهو وجوب المسح ببله الوضوء على الاشهر الاظهر ، والحال ان بلة الثالثة ليست منه اتفاقاً من المحرمين والمجوزين ، لا من مجرد الاتيان بها ، والا فلو تَمَضُّض اربعاً او زاد في غسل الوجه واليدين على الحدود المقررة شرعاً لا يقصد العبادة في شيء من ذلك . فانه لا ضرر فيه ، لما عرفت آنفاً من ان الافعال تابعة للقصود والنيات في تميز بعضها عن بعض وترتب اثارها عليها .

( ثانياً ) — ما ذكره — من انه مع اعتقاد استحبابها فغاية ما يلزم منه تحريم الاعتقاد لا الفعل — ظاهر البطلان ، كيف والافعال — كما عرفت — تابعة للقصود واليات صحة وبطلاناً وثواباً وعقاباً ، ومما لا ريب فيه ان هذا الفعل منهي عنه عموماً لدخوله في البدع المحرمة في الدين ، وخصوصاً لما في رسالة ابن ابي عمير ورواية زرارة السالفتين (١) ولا معنى للمحرم الا ما نهى الشارع عنه نهيّاً توجب مخالفته الاثم ، وهو هنا كذلك .

( ثالثها ) — انه لو تم ما رتبته من الغاية المذكورة لجري فيما لو زاد ركعة في صلاته عامداً معتقداً وجوبها فضلاً عن استحبابها ، فان غاية الامر تحريم اعتقاد وجوبها ولا يلزم منه تحريمها ، بل يلزم في كل مبدع في الدين ان يكون ما يأتي به من البدع جائزاً غير محرم وان حرم قصده واعتقاده جواز ذلك فيأثم على مجرد هذا القصد والاعتقاد ،

ما هذه الاسفسطة ظاهرة وكلمات متنافرة .

( رابعها ) - ان ما ذكره - من منع حرمة ذلك الاعتقاد لو كان ناشئاً عن اجتهاد او تقليد - على اطلاقه ممنوع ، بل الوجه فيه انه اذا كان هذا الاجتهاد مقتضى ما ادى اليه فهمه من ادلة الكتاب والسنة بعد الفحص والتبصير للدلالة حسب الجهد والطاقة فهو كذلك ، ومن المعلوم ان ما نحن فيه ليس منه ، والا فهو مخفى آثم في اعتقاده ومحتمل لاثم من قلده في ذلك ، كما هو مقتضى الآيات القرآنية والسنة المحمدية ، وان اباه جملة من الاصحاب تبعاً لما قرره العامة في هذا الباب كما حققناه في محل آخر .

( الخامس ) - انه على تقدير تحريم الثالثة وبدعييتها فهل يبطل الوضوء بمجرد فعلها ، او لا يبطل ، او يبطل ان مسح بآثارها مطلقاً ، او بخصوص ما اذا كانت الغسلة في اليد اليسرى ؟ اقول : اولها لا يبيح الصلاح ، وثانيها للمحقق في المعتبر ، وثالثها ظاهر الدروس والذكرى . بل الظاهر انه المشهور بين المتأخرين ، ورابعها للعلامة في النهاية . والظاهر عندي من هذه الاقوال الاول . وهو مقتضى كلام الشيخين الاقدمين (الصدوق وثقة الاسلام) كما قدمنا بيانه وشيدنا بنيانه .

وبدل عليه من الاخبار رواية الكشي (١) حيث قال في اولها : « ومن توضأ ثلاثاً ثلاثاً فلا صلاة له » وفي آخرها : « توضأ مثنى مثنى ولا تزدد عليه ، وانك ان زدت عليه فلا صلاة لك » .

وما رواه في الفقيه (٢) مراسلاً وفي كتاب العلل مسنداً عن الصادق ( عليه السلام ) قال : « من تعدى في وضوئه كان كناقضه » .

ويؤيده ما رواه في الكافي (٣) والتهذيب في الصحيح عن زرارة ومحمد بن مسلم

(١) المقدمة في الصحيفة ٣٢٦

(٢) ج ١ ص ٢٥ وفي العلل ص ١٠٣ وفي الوسائل في الباب ٣١ من ابواب الوضوء

(٣) ج ١ ص ٧ وفي التهذيب ج ١ ص ٣٨ وفي الوسائل في الباب ٥٢ من ابواب الوضوء

عن ابي جعفر ( عليه السلام ) قال : « اما الوضوء حد من حدود الله ليعلم الله من يطيعه ومن يعصيه ... » فانه صريح - كما ترى - في عصيان من زاد على الوضوء المحدود ، ومن الظاهر ان العصيان انما نشأ هنا من مخالفة الامر في العبادة المستلزمة للإبطال . ثم لا يخفى انه لو امكن المناقشة في بعض هذه الأدلة او في كل منها الا انه بالنظر الى مجموعها - مع عدم المنافي لها من الاخبار ، مع ان بعضها من مرويات الفقيه الذي ضمن مصنفه فيه صحة ما يرويه ، كما اعتمدوا على ذلك في غير موضع من كلامهم ، مضافاً الى قول الشيخين المعتمدين بذلك - لا يبقى لتطرق الشك في الحكم المذكور وجه ، وقد مر ايضاً ما يؤكد ويؤكد تأييداً .

( المسألة الثانية ) — الظاهر انه لا خلاف بين اصحابنا ( نور الله تعالى مراقدهم ) في وجوب الموالاة كما ادعاه جماعة ، انما الخلاف في معناها ، فقليل انها مراعاة الجفاف بمعنى انه لا يؤخر بعض الاعضاء عن بعض بمقدار ما يحجب ما تقدمه ، وقيل انها عبارة عن المتابعة اختياراً ومراعاة الجفاف اضطراراً .

وهل الاختلال بالمتابعة المذكورة هنا موجب للائم خاصة او للبطلان ايضاً ؟ قولان لاصحاب هذا القول ، والمشهور عندهم الاول ، وبه صرح العلامة في جملة من كتبه والمحقق في المعبر . وظاهر المبسوط الثاني ، وحينئذ في المسألة اقوال ثلاثة .

وظاهر المحقق الشيخ علي في شرح القواعد انكار القول الثالث ، فانه بعد ان نقل القولين ونقل عن بعض حواشي الشهيد قولاً ثالثاً جامعاً بين التفسيرين قال : « وعندي ان هذا هو القول الاول ، لان القائل به لا يحكم بالبطلان بمجرد الاختلال بالمتابعة ما لم يحجب البلل ، فلم يبق لوجوب المتابعة معنى الا ترتب الاثم على فواتها ، ولا يعقل تأنيث المكلف بفواتها الا اذا كان مختاراً . لامتناع التكليف بغير المقدور » انتهى ويظهر ذلك ايضاً من المختلف حيث لم ينقل فيه الا القول بمراعاة الجفاف والقول بالمتابعة من غير تعرض لكلام المبسوط . وانت خبير بان عبارة الشيخ في المبسوط



— حيث قال : « الموالاة واجبة في الوضوء ، وهو ان يتابع بين الاعضاء مع الاختيار وان خالف لم يجزه » — ظاهرة الدلالة على الابطال مع المخالفة اختياراً كما نسبته اليه جمع من المتأخرين .

وتقل الصدوق في الفقيه (١) عن ابيه في رسالته اليه انه قال : « ان فرغت من بعض وضوءك وانقطع بك الماء من قبل ان تتمه فأتيت بالماء ، فتمم وضوءك ان كان ما غسلته رطباً ، وان كان قد جف قاعد وضوءك . فان جف بعض وضوءك قبل أن تم الوضوء من غير ان ينقطع عنك الماء ، فاغسل ما بقي جف وضوءك او لم يجف » انتهى . ويظهر منه ان ابي الفريدين من مراعاة الجفاف والتتابع حصل فهو كاف في صحة الوضوء ، فلو تابع بين اعضاء الوضوء واتفق الجفاف لضرورة كان ام لاصح وضوءه ، ولو لم يتابع بل فرق بين الاعضاء لعذر كان ام لا روعي الجفاف وعدمه ، فان حصل بطل وضوءه وإلا فلا . والى هذا القول مال جملة من افاضل متأخري المتأخرين : منهم — المحدث الشيخ محمد ابن الحسن الحر العائلي في كتاب البداية وكتاب الوسائل ، حيث خص الابطال بالجفاف السابق بصورة التراخي والتفريق (٢) وبذلك يصير في المسألة قول رابع .

ثم ان ظاهر القول بكون الموالاة احد واجبات الوضوء ترتب الاثم على تركها ، وبذلك صرح اصحاب القولين المذكورين ، وان القائلين بمراعاة الجفاف صرحوا بانه مع التفريق بين الاعضاء حتى يجف السابق يآثم ويبطل الوضوء ، بل صرح الشهيد منهم في الدروس والبيان بانه يآثم مع التفريق اذا افترط في التأخير عن المعتاد وان لم يبطل الا مع الجفاف ، والقائلون بالمتابعة صرحوا بالآثم مع الاخلال بها وعدم البطالان الا بالجفاف ، وبعضهم — كما تقدم — قال بالآثم والابطال مع الاخلال بها . وفي ثبوت الاثم المذكور من الاذلة اشكال ، لعدم ما يدل عليه ولو في الجملة ، ومن ثم ذهب بعض من محققي متأخري المتأخرين الى شرطية الموالاة في الوضوء بمعنى توقف صحته عليها ، فغاية

ما يلزم من فواتها بطلانه دون الوجوب المستلزم لاستحقاق الذم بالمخالفة . اللهم الا ان يثبت اجماع على الوجوب او على حرمة ابطال العمل . وربما كان الظاهر من كلام علي بن بابويه ذلك ، ومنه ربما ينتج بلوغ الخلاف في المسألة الى اقوال خمسة .

ويدل على القول بمراعاة الجفاف من الاخبار صحيحة معاوية بن عمار (١) قال : « قلت لابي عبدالله ( عليه السلام ) : ربما توضأت فنغد الماء فدعوت الجارية فباطأت علي بالماء فيجف وضوئي ؟ فقال : اعد » .

وموثقة ابي بصير (٢) قال : « قال ابو عبدالله ( عليه السلام ) : اذا توضأت بعض وضوئك فعرضت لك حاجة حتى تنشف وضوئك فاعد وضوءك . فان الوضوء لا يبعث » .

واستدل بعض الاصحاب على ذلك ايضا برواية مالك بن اعين ومرسلة الصدوق المتقدمتين في الامر السابع من البحث الثالث في مسح الرأس (٣) لدلالتهما على اعادة الوضوء لمن نسي مسح رأسه وفقد البلة من اعضاء وضوئه .

وعندي في الدلالة نظر ، اذ من الجائز أن يكون استناد وجوب الاعادة المستلزم لبطلان الوضوء السابق انما هو للاخلال ببعض اجزاء الوضوء الذي هو المسح ، لعدم جوازه الا بيلة الوضوء ، مع تعذرهما كما هو المفروض . دون الجفاف .

وانت خير بان غاية ما يفهم من الروايتين الاولتين اللتين هما مستند القول المذكور الامر بالاعادة الدال على بطلان ما فعله سابقا ولا دلالة فيه على الذم والاثم بوجه ، بل ربما كل في سكوته ( عليه السلام ) عن الذم والانكار بالتأخير حتى يجف الوضوء نوع ايماء الى العدم ، وبذلك يظهر قوة القول بالشرطية خاصة . وما ربما يتوهم - من قوله في موثقة ابي بصير : « فان الوضوء لا يبعث » بناء على ان الجملة الخبرية هنا في معنى الانشاء وان المعنى حينئذ انه لا يجوز تبعضه - فردود بانه يجوز ان يكون

(١) و (٢) المروية في الوسائل في الباب ٣٣ من ابواب الوضوء :

(٣) في الصحيفة ٢٨١

المراد ان الوضوء الشرعي ليس بقابل للتبعيض ، بل تبعيضه يوجب الاتيان بوضوء غير مبعض ، لعدم الخروج عن العهدة ، فهو خير اريد به خبر آخر هو لازمه وهو عدم صحة المبعض ، ووجوب اعادته من قبيل السكناية ، او اريد به الانشاء وهو الامر بالاعادة . وشي\* منها لا يدل على الاثم ، ويرشد الى هذا انه وقع تعليلا للامر بالاعادة مع الجفاف في مادة عروض الحاجة الى الماء .

ثم ان مضمون الروایتين المشار اليهما ايضا حصول الابطال بالجفاف الناشئ\* عن التفريق ، اما لو اتفق الجفاف لا مع التفريق فلا دلالة للخبرين المذكورين على الابطال ، وليس غيرهما في الباب .

وبه يظهر قوة ما ذهب اليه الصدوقان ومن تبعهما من انه لو تابع بين اعضاء الوضوء مسح وضوؤه وان اتفق الجفاف ، لعذر كان من حرارة ونحوها ام لا ، وضعف ما ذكره شيخنا الشهيد في الذكرى والدروس من انه لو والى وجف بطل وضوؤه الا مع افراط الحر وشبهه ، وقال في الذكرى : « ظاهر ابن بابويه ان الجفاف لا يضر مع الولاة والاخبار الكثيرة بخلافه ، مع امكان حمله على الضرورة » انتهى . وما ذكره من الاخبار الكثيرة الدالة على الابطال مع الجفاف في الصورة المذكورة لم نعتز منها في هذا الباب على غير ما قدمناه .

ويدل ايضا على ما ذكرناه ما ذكره في كتاب فقه الرضا (١) حيث قال (عليه السلام) : « اياك ان تبعض الوضوء ، وتابع بينه كما قال الله تعالى : ابدأ بالوجه ثم باليدين ثم بالمسح على الرأس والقدمين ، فان فرغت من بعض وضوءك وانقطع بك الماء من قبل ان تتمه ثم اوتيت بالماء ، فأمم وضوءك اذا كان ما غسلته رطباً ، فان كلت قد جف قاعد الوضوء ، وان جف بعض وضوءك قبل ان تتمم الوضوء من غير ان ينقطع عنك الماء ، فامض على ما بقي جف وضوءك ام لم يجف » وقوله : وان فرغت

الى آخره هو عين ما نقله الصدوق عن والده ( قدس سرهما ) وهو مؤيد لما صرحنا به في تنمة المقدمة الثانية من مقدمات الكتاب من اعتماد الصدوقين على الاخذ من الكتاب المذكور ونقلها عبائره بعينها ، ويزيده تأييداً ان صدر عبارة الكتاب المذكور الى قوله « فان فرغت » وان لم ينقله في الفقيه لكن نقله في الذكرى عن علي بن بابويه متصلاً بما نقله في الفقيه ، وبذلك يظهر لك ان ما ذكره في الذكرى بعد نقل كلام علي بن بابويه المتقدم - من انه لعنه عول على ما رواه حريز عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (١) كما استنده ولده في كتاب مدينة العلم ، وفي التهذيب وقفه على حريز ، قال : « قلت : ان جف الاول من الوضوء قبل ان اغسل الذي يليه ؟ قال : جف او لم يجف اغسل ما بقى ... » - ليس على ما ظنه ( قدس سره ) بل انما عول على ما قدمنا ذكره ، وهذه الرواية حملها في التهذيب على الجفاف بالريح الشديدة والحر العظيم او التقية . والاخير اقرب كما ذكره في البحار . لان في تمام الخبر « قلت : وكذلك ضل الجنابة ؟ قال : هو بتلك المنزلة ، وابدأ بالرأس ثم افض على سائر جسدك . قلت : وان كان بعض يوم ؟ قال : نعم » اذ ظاهره هنا المساواة بين الوضوء والغسل ، فكما ان الغسل لا يعتبر فيه الريح الشديدة والحر كذلك الوضوء .

واستدل القائلون بالقول الثاني بوجوه نذكر ما هو امتها دلالة عندهم :

( فنها ) — قوله ( عليه السلام ) في صحيح زرارة (٢) : « تابع بين الوضوء كما قال

الله تعالى : ابدأ بالوجه ثم باليدين ثم امسح الرأس والرجلين ... » وقوله في رواية حكم ابن حكيم (٣) : « ان الوضوء يتبع بعضه بعضاً » وقوله ( عليه السلام ) في حسنة الحلبي (٤) : « ... اتبع وضوءك بعضه بعضاً » .

(١) رواه صاحب الوسائل في الباب ٢٣ من ابواب الوضوء . وفي الباب ٢٩ و ٤١ من ابواب الجنابة .

(٢) المروى في الوسائل في الباب ٣٤ من ابواب الوضوء .

(٣) المروية في الوسائل في الباب ٣٣ من ابواب الوضوء .

(٤) المروية في الوسائل في الباب ٣٣ و ٣٥ من ابواب الوضوء .

والجواب ان ظاهر الاخبار المذكورة ان المراد بالمتابعة فيها هو الترتيب بين الاعضاء بتقديم ما حقه التقديم وتأخير ما حقه التأخير . فالمراد من المتابعة فيها من باب تبع فلان فلانا اذا مشى خلفه لا المتابعة بمعنى الاحق والقرب والدنو كما هو المدعى ، بقرينة قوله في الرواية الاولى : « كما قال الله تعالى : ابدأ بالوجه .. الخ » على وجه التفسير والابدال والتعليل ، وقوله في الثالثة قبل هذا الكلام : « اذا نسي الرجل ان يغسل يمينه فغسل شماله ومسح رأسه ورجليه وذكر بعد ذلك ، غسل يمينه وشماله ومسح رأسه ورجليه ، وان كان نسي شماله فليغسل الشمال ولا يعتد على ما كان توشأ ، وقال : اتبع ... الخ » وقوله في الثانية بعد ان سأل الراوي عن رجل نسي من الوضوء الذراع والرأس قال : « يعيد الوضوء ، ان الوضوء ... الخ » على انه لو تم ما ادعوه منها لوجب الحكم بالبطلان دون مجرد الاثم بالمخالفة ، لعدم الاتيان بالفعل على الوجه المأمور به شرعاً واكثرهم لا يقول به كما عرفت وما ذكرناه في معاني الاخبار المذكورة ان لم يكن متعيناً لما ذكرنا من قرائن سياقها فلا أقل ان يكون هو الاظهر ، وبذلك يبطل الاستناد اليها فيما ذكروا ، ومنه يعلم ضعف الاعتماد عليها في ثبوت الاثم لمن اخل بالمتابعة كما يدعونه ، فضلاً عن حصول الابطال معه كما ادعاه في المبسوط .

و ( منها ) — اخبار الوضوء البياني (١) فانها مينة للامر المجمل في الوضوء .

والجواب انه وان كان كذلك كما حققناه آنفاً ، الا انه انما يحتاج به مع عدم دليل من خارج يقتضي تفسيد مطلقه وتبيين مجمله ، والاخبار الدالة على تخصيص الابطال بالجفاف في صورة التفريق مخصوصة ، على انه يمكن منع دلالة الوضوء البياني هنا على الوجوب بالمثل على ان ذلك مقتضى العادة في مثله . وجريان مثل ذلك في اعلى الوجه ومرفقي اليدين ممنوع ، والفعل في كل منهما مجمل والوضوء البياني مبين له .

و ( منها ) — موثقة ابي بصير عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٢) قال : « ان

(١) المروية في الوسائل في الباب ١٥ من ابواب الوضوء .

(٢) المروية في الوسائل في الباب ٣٥ من ابواب الوضوء .

نسيت فغسلت ذراعتك قبل وجهك فاعد غسل وجهك ثم اغسل ذراعتك بعد الوجه . . «  
وجه الاستدلال بها انه امر باعادة غسل الوجه الدال على فعله اولاً ، وليس ذلك الا بطلان  
الوضوء بفوات المتابعة بين اعضاء الطهارة ، لا لفوات الترتيب . لانه يحصل باعادة غسل  
الذراع خاصة .

والجواب انه لو كان الامر كذلك لحصل المنافاة بين صدر هذه الرواية وعجزها  
حيث قال بعد ما قدمنا ذكره منها : « فان بدأت بذراعتك الايسر قبل الايمن فاعد  
غسل الايمن ثم اغسل اليسار ، وان نسيت مسح رأسك حتى تغسل رجلك فامسح  
رأسك ثم اغسل رجلك » فانه لو كان الامر باعادة غسل الوجه في صدرها انما هو لترك  
المتابعة ، لكن ينبغى الامر باعادة غسل الوجه في الفرضين الاخيرين ، مع انه اقتصر  
فيهما على اعادة ما اخر تقدمه نسياناً ثم اعادة ما قدمه عليه ليحصل الترتيب بين اجزاء  
الوضوء . نعم يرد الاشكال فيها من جهة اخرى وهو ان تحصيل الترتيب ممكن بدون  
اعادة غسل ما اخره نسياناً ، بان يعمد غسل ما قدمه عليه خاصة ثم ما بعده ، وهذه مسألة  
على حياها قد تعارضت فيها الاخبار ، وسيجى تحقيقها ان شاء الله تعالى ، على ان  
ظاهر الرواية - بناء على ما يدعيه المستدل - الابطال بترك الموالاة ولو نسياناً ، وهم  
لا يقولون به ، بل غاية ما يدعون حصول الاثم مع العمد دون النسيان . والشيخ في  
النبسوط وان قال بالابطال الا ان الظاهر انه يخصه بصورة العمد ايضاً ، وحينئذ فلا  
انطباق للرواية على ما يدعونه منها .

. (و منها) — قوله في موثقة ابي بصير المتقدمة (١) : « فان الوضوء لا يبعث »  
وهو صادق مع الجفاف وعلمه .

والجواب انك قد عرفت آتفاً من معنى هذا اللفظ ان المراد به حيث وقع تعليلاً  
للاعادة مع الجفاف بطلان المبعث وعدم صحته ، وحينئذ فلو اريد بالتبعيض فيه مجرد

التفريق كما يدعيه المستدل ، للزم القول ببطالان الوضوء بمجرد التفريق وان لم يحصل الجفاف ، وهو لا يقول به ، فالظاهر ان المراد بالتعليل ان الوضوء لا يبعث بان يصير بعضه رطبا وبعضه يابساً بالتفريق ، بمعنى انه لا يفرق على وجه يلزم منه يبس السابق .

و (٥٠ منها) — رواية حكم بن حكيم المتقدمة (١) وجه الاستدلال بها ان المتابعة لو لم تكن واجبة لما حكم (عليه السلام) باعادة الوضوء ، مؤيداً ذلك بالتعليل : « ان الوضوء يتبع بعضه بعضاً » فانه يدل على ان المراد بالمتابعة عدم الفصل لا الترتيب ، لان حصول الترتيب لا يتوقف على اعادة الوضوء بل يكفي فيه الاتيان على العضو المنسي وما بعده .

والجواب ان روايات نسيان بعض اجزاء الوضوء (٢) قد اتفقت على ان الحكم في ذلك الاتيان بالجزء المنسي وما بعده ما لم يحصل الجفاف دون الابطال ، وهي مستفيضة ولا سيما الروايات الدالة على المسح بالبلية الباقية في اعضاء الوضوء لمن نسي مسح رأسه او رجليه (٣) المتضمن جملة منها لعدم ذكر ان ذلك الا بعد الدخول في الصلاة ، على انهم — كما عرفت آنفاً — لا يقولون بالاعادة إلا في حال الجفاف ، وانما غاية ما يدعونه حصول الاثم مع التخصيص بصورة العمد ، والا لوردت عليهم الاخبار المذكورة ، حينئذ فالواجب حمل هذه الرواية على اعادة الوضوء بالجفاف الموجب لفوات الموالاة ويحتمل ايضاً حمل اعادة الوضوء على الاتيان بما نسي منه وما بعده وهو الانسب بالتعليل واما على تقدير المعنى الاول فالأظهر في معنى التعليل المذكور حمله على ما تقدم في معنى قوله : « فان الوضوء لا يبعث » والمعنى حينئذ انه يعيد الوضوء لبطالان السابق بالجفاف ، فان الوضوء يتبع بعضه بعضاً ولا يفرق على وجه يحذف السابق ، وعليه

(١) في الصحيحة ٣٥٢

(٢) المروية في الوسائل في الباب ٣٥ من أبواب الوضوء .

(٣) المروية في الوسائل في الباب ٢١ من أبواب الوضوء

فتكون الرواية الثالثة لموثقة أبي بصير وصحيحة معاوية بن عمار المتقدمين في الدلالة على البطلان مع الجفاف بالتفريق .

وانت خير بان ملخص ما ظهر - من مطاوي هذا البحث بعد استقصاء النظر في ادلته - ان الموالاة التي هي عبارة عن مراعاة الجفاف شرط في صحة الوضوء مع التفريق واما مع المتابعة فلا يضر جفاف ما سبق لعذر كان من حرارة هواء ونحوها ام لا كما لا يخفى ، والاحتياط بالمتابعة مما لا ينبغي تركه .

تنبيهات : ( الاول ) - هل المبطّل على تقدير القول بمراعاة الجفاف هو جفاف جميع الاعضاء المتقدمة . او جفاف عضو في الجملة ، او العضو السابق على ما هو فيه ؟ اقول ثلاثة : اولها ظاهر المشهور ، وثانيها صريح ابن الجنيد على ما نقل عنه من اشتراط بقاء البلل في جميع ما تقدم الا لضرورة ، وثالثها ظاهر السيد المرتضى وابن ادریس . والظاهر هو القول المشهور ، لاصالة صحة الوضوء فيقتصر في بطلانه على القدر المتيقن وهو جفاف الجميع ، ولان الروایتين الدالتين على الابطال مع الجفاف ان لم تكونا ظاهرتين في ترتب الابطال على جفاف الجميع فلا ظهور لهما في جفاف البعض . ومما استدلل به على ذلك ايضاً الاخبار الدالة على الاخذ من بلة الوضوء لمن نسي مسح رأسه او رجله (١) ويضعف باحتمال اختصاص الحكم بالناسي كما هو مورد تلك الاخبار او الضرورة كما يقوله ابن الجنيد .

( الثاني ) - وقع في عبائر كثير من الاصحاب التقييد في الجفاف بالهواء المعتدل ، وظاهره ان تعجيل الجفاف في الهواء الشديد الحرارة وتأخيرها في الهواء الشديد الرطوبة لا اعتبار به بل الاعتبار بحكم الهواء المتوسط بينهما فيحمل عليه كل من الطرفين ، الا ان شيخنا الشهيد في الذكرى قال : « لو كان الهواء رطباً جداً بحيث لو اعتدل جف البلل لم يضر لوجود البلل حساً ، وتقييد الاصحاب بالهواء المعتدل

(١) المروية في الوسائل في الباب ٢١ من ابواب الوضوء .



ليخرج طرف الافراط في الحرارة « انتهى . وهو جيد ، لان الاعادة انما علفت في الخبرين المتقدمين على الجفاف ، وهو غير صادق هنا لا لغة ولا عرفاً ، والجفاف التقديري لا دليل عليه . لكن يبقى الاشكال ايضاً في طرف الافراط بالجفاف بالحرارة الشديدة من حيث ان الحكم معلق في الاخبار على الجفاف وقد تحقق كما هو المفروض والتقدير ايضاً لوجه له ، وتقيد النص بحال الاعتدال من غير دليل محل اشكال الا ان يتمسك بالضرورة . وفيه انه يتدفع بالتيمم او الاستتاف .

( الثالث ) - صرح جمع من الاصحاب بانه لو تعذرت الموالاة فلم تبق بلة على اليد للمسح جاز الاستتاف للمسح ، للضرورة ، وصدق الامثال . واختصاص المسح بالبله بحال الامكان . ويحتمل الانتقال الى التيمم . ولم اقف على نص في ذلك ، والاحتياط يقتضي التعميل في الوضوء ، فان لم تبق بلة جمع بين الاستتاف والتيمم .

( المسألة الثالثة ) - الظاهر انه لا خلاف بين الاصحاب ( رضوان الله عليهم ) في وجوب الترتيب بين اعضاء الوضوء فيما عدا الرجلين احدهما على الاخرى ، ووجوب الاعادة على ما يحصل معه مع مخالفته عمداً او نسياناً قبل الجفاف ، وشرح الكلام في هذه المسألة ينظم في فوائد :

( الاولى ) - القول بوجوب الترتيب - بان يبدأ بالوجه ثم باليد اليمنى ثم باليسرى ثم بالرأس ثم بالرجلين - مما انعقد عليه اجماعنا فتوى ورواية :

فمن الاخبار الواردة بذلك صحيحة زرارة عن الباقر ( عليه السلام ) (١) قال : « تابع بين الوضوء كما قال الله عز وجل : ابدأ بالوجه ثم باليدين ثم امسح الرأس والرجلين ، ولا تقدمن شيئاً بين يدي شي » تخالف ما امرت به ، فان غسلت الذراع قبل الوجه فابدأ بالوجه واعد على الذراع ، وان مسحت الرجل قبل الرأس فامسح على الرأس قبل الرجل ثم اعد على الرجل ، ابدأ بما بدأ الله عز وجل به « وهي صريحة

(١) المروية في الوسائل في الباب ٣٤ من ابواب الوضوء .

فى تقديم الوجه على مجموع اليدين ، وهما على مجموع الرأس والرجلين ، وتفتيم مسح الرأس على الرجلين .

وصحيحة منصور بن حازم عن الصادق ( عليه السلام ) (١) « فى الرجل يتوضأ فيبدأ بالشمال قبل اليمين ؟ قال يغسل اليمين ويعيد اليسار » وهي دالة على الترتيب بين اليدين .

وموثقة ابي بصير عنه ( عليه السلام ) (٢) قال : « ان نسيت فغسلت ذراعاك قبل وجهك فاعد غسل وجهك ثم اغسل ذراعاك بعد الوجه ، فان بدأت بذراعاك اليسر قبل اليمين فاعد غسل اليمين ثم اغسل اليسار ، وان نسيت مسح رأسك حتى تغسل رجلك فامسح رأسك ثم اغسل رجلك » وهذه الرواية قد استجمعت الترتيب بين الاعضاء ما عدا الرجلين ، الى غير ذلك من الأخبار :

بقي الكلام فيما لو توضأ بالمطر المتقاطر عليه ، كما رواه علي بن جعفر عن اخيه موسى ( عليه السلام ) (٣) قال : « سأله عن الرجل لا يكون على وضوء فيصديه المطر حتى يتل رأسه ولحيته وجسده ويداه ورجلاه ، هل يجز به ذلك من الوضوء ؟ قال : ان غسله فان ذلك يجز به ، او فى الماء ، فالظاهر ان المرجع فى وجوب تقديم ما يجب تقديمه وتأخير ما يجب تأخيره الى القصد ، فلا عبرة بمحصول الغسل فى شيء من تلك الاعضاء من غير اقترانه بالقصد المذكور ، وحينئذ فلو قدم فى قصده عمداً او سهواً بعض ما يجب تأخيره ابطال ووجبت الاعادة على ما يحصل به الترتيب .

( الثانية ) — اختلف الاصحاب فى وجوب الترتيب بين الرجلين وعدمه على اقوال ثلاثة : ( احدها ) — الوجوب بتقديم اليمنى على اليسرى ، نقله فى المختلف عن الصدوقين وابن الجنييد وسلار ، واختاره جملة من المتأخرين . و ( ثانياً ) — ما هو

(١) و (٢) المروية فى الوسائل فى الباب ٣٥ من ابواب الوضوء .

(٣) رواه فى الوسائل فى الباب ٣٦ من ابواب الوضوء .

المشهور من سقوط الوجوب فيجوز مسحها دفعة واحدة بالسكفين وتقديم اليمنى على اليسرى وبالعكس . و ( ثالثها ) - التخيير بين المقارنة وتقديم اليمنى دون العكس ، نقله في الذكرى عن بعضهم ، وهو ظاهر المحدث الشيخ محمد بن الحسن الحر في البداية والوسائل واختاره بعض فضلاء متأخرى المتأخرين .

والظاهر منها هو الاول ، ويدل عليه حسنة محمد بن مسلم عن ابي عبد الله ( عليه السلام ) ( ١ ) قال : « امسح على القدمين وابدأ بالشق الايمن » .

وما رواه النجاشي في كتاب الرجال ( ٢ ) باسناده عن عبيد الله بن ابي رافع وكان كاتب امير المؤمنين ( عليه السلام ) انه كان يقول : « اذا توضأ احدكم للصلاة فليبدأ باليمن قبل الشمال من جسده » .

وما استند اليه اصحاب القول المشهور - من اطلاق الاوامر وصدق الامثال الذي هو غاية ما اعتمدوا عليه - فيه انه يجب تقييد مطلق تلك الاوامر بما ذكرنا من الاخبار ، وصدق الامثال مع ما ذكرنا ممنوع .

والجواب - بحمل الاخبار على الاستحباب وان كان الامر من حيث هو حقيقة في الوجوب كما برهن عليه في الاصول ، معللاً بكثرة الاوامر في الشريعة للندب ، فلا وثوق في الاحتجاج بها على الوجوب الموجب لاشتغال الذمة ، كما اعتمد عليه جملة من فضلاء متأخرى المتأخرين وردوا لاجله الاوامر في جملة من الأحكام - مردود بانه تحريص في الدين وجراً على سيد المرسلين ، فانه كما ان الأصل براءة الذمة كما تعلقوا به وردوا لاجله تلك الاوامر فلا يثبت اشتغالها الا بدليل ، كذلك الأصل في الأمر الوجوب كما هو المسلم فلا يخرج عنه الا بدليل ، وكثرة ورود الاخبار للندب - معتضداً أكثرها بالقرائن الحالية والمقالية على ذلك - لا يقتضي حل ما ليس كذلك عليه ،

( ١ ) المروية في الوسائل في الباب ٣٤ من ابواب الوضوء

( ٢ ) في ص ٥ وفيه ( ابو محمد ) بدل ( ابي عبد الله ) وفي الوسائل في الباب ٣٤ من ابواب الوضوء .

والتحرز عن الوقوع في اشتغال الذمة ليس اولى من التحرز عن الوقوع في مخالفة الأمر الموجبة للآثم ، والتمسك باصالة البراءة انما يتم قبل ورود الأمر او بعده مع ظهور الدلالة على عدم الوجوب ، والتفصي عن المخالفة بالجل على الاستحباب لا يضمن ولا يقني من جوع في هذا الباب ، اذ حتى كان الحكم واجبا شرعاً وقد امر به حافظ الشريعة لذلك فحمل امره على الاستحباب المؤذن بمجواز الترك تحريصاً عين المخالفة لمقتضى امره والرد لنفاذ حكمه . هذا . وقد تقدم الجواب عن ذلك مستوفى في المقدمة السابعة (١) .

وبدل على القول الثالث ما رواه الطبرسي (قدس سره) في كتاب الاحتجاج (٢) من التوقيع الخارج من الناحية المحروسة في جملة اجوبة مسائل الخيري ، حيث سأل عن المسح على الرجلين : يبدأ باليمين او يمسح عليهما جميعاً ؟ فخرج التوقيع « يمسح عليهما جميعاً معاً ، فان بدأ باحدهما قبل الاخرى فلا يبدأ الا باليمين » .

وانكر جملة من محقق متأخري المتأخرين وجود دليل لهذا القول لعدم الوقوف على الرواية المذكورة حتى تكلف بعضهم الاستدلال عليه بما لا يخلو من شيء\* .

( الثالثة ) — لو خالف مقتضى الترتيب المذكور عمداً او نسياناً ، فانه تجب عليه الاعادة على ما يحصل به الترتيب مع عدم الجفاف ومعه فتجب الاعادة من رأس ، وظاهر العلامة في التحرير الاعادة مع العمد من رأس وان لم يجف ، وفي التذكرة عكسه وهو الاعادة مع النسيان من رأس وان لم يجف ، والتفصيل بالجفاف وعدمه مع العمد ، وهو غريب .

ثم انه هل يكفي في الاعادة مع عدم الجفاف اعادة ما قدم مما حقه التأخير دون ما أخر مما حقه التقديم لصحته ، اذ لا مانع من صحته الا تقديم ما حقه التأخير عليه ، وهو غير صالح للمانعة لفساده ، او يجب اعادة الجميع ، نظراً الى انه كما بطل الاول لتقدمه في غير موضعه كذلك بطل الثاني لترتيبه عليه ووضعه ايضاً في غير موضعه ؟

وجهان ، صرح باولهما المحقق في المعتبر وجامعة ممن تأخر عنه .  
والأخبار في ذلك مختلفة . فما يدل على الاول ما رواه ابن ادريس في مستطرفات  
السرائر نقلا من كتاب نوادر البزنطي عنه عن عبدالكريم بن عمرو عن ابن ابي يعفور  
عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (١) قال : « اذا بدأت يسارك قبل يمينك ومسحت  
رأسك ورجليك ثم استيقنت بعد انك بدأت بها غسلت يسارك ثم مسحت  
رأسك ورجليك » .

وعلى الثاني موثقة ابي بصير المتقدمة (٢) وصحيحة منصور بن حازم عن ابي عبدالله  
( عليه السلام ) (٣) في حديث تقديم السعي على الطواف ، قال : « ألا ترى انك اذا  
غسلت شمالك قبل يمينك كان عليك ان تعيد على يمينك » .

وقال الصدوق في الفقيه (٤) : « روي في من بدأ بغسل يساره قبل يمينه انه يعيد  
على يمينه ثم يعيد على يساره . وقد روي انه يعيد على يساره » انتهى . والرواية الاولى  
منها مما ينتظم في ادلة القول الثاني والثانية في ادلة القول الاول .

واما قوله ( عليه السلام ) في صحيحة زرارة المتقدمة (٥) : « ... ذن غسلت الذراع  
قبل الوجه فابدأ بانوجه واعد على الذراع ، وان مسحت الرجل قبل الرأس فامسح على  
الرأس قبل الرجل ثم اعد على الرجل ، ابدأ بما بدأ الله عز وجل به » فالظاهر منها بقرينة  
اختصاص لفظ الاعادة بالذراع والرجل وقوع التذكر قبل غسل الوجه في الاول وقبل  
مسح الرأس ، فامر به بالبدأة بغسل الوجه ثم الاعادة على الذراع والبدأة بمسح الرأس  
ثم الاعادة على الرجل ، ومثلها صحيحة منصور بن حازم المتقدمة في صدر المقالة (٦)  
وعلى ذلك فلا دلالة في شيء منها على ما نحن فيه .

(١) و (٣) المروية في الوسائل في الباب ٣٥ من ابواب الوضوء . (٢) و (٦) ص ٣٥٨

(٤) ج ١ ص ٢٩ وفي الوسائل في الباب ٣٥ من ابواب الوضوء

(٥) في الصحيفة ٢٥٧

ويمكن الجمع بين الأخبار المذكورة بحمل موثقة أبي بصير وصحيحة منصور ونحوهما على ما دلت عليه صحيحة زرارة وصحيحة منصور الأخرى من التذكر قبل غسل العضو الأخير ومسحه ، وحينئذ فيحمل لفظ الاعداد فيها على أصل الغسل مشاكلة لما بعده ، ويحتمل أيضاً - كما ذكره بعض - حمل الوثيقة المذكورة وأمثالها على ما إذا كان قد غسل العضو الأخير بقصد أنه مأمور به على هذا الوجه . فانه تجب الاعداد عليه لكون ذلك تشريعاً محرماً ، والروايات الأخرى على ما إذا غسله لا من هذه الخئية بل من حيث أنه جزء من الوضوء وان كان بالقصد الحكمي المستمر كما في سائر الأجزاء ، ولا يخفى ما فيه من البعد . والجمع بين الأخبار بالتخير لا يخلو من قرب ، وربما كان ذلك هو الظاهر من كلام الفقيه حيث نقل الخبرين المذكورين مع ظهورهما في التنافي ولم يجمع بينهما وقد ذكر بعض مشايخنا المتأخرين أن هذا دأبه فيما إذا لم يجمع بين الخبرين المتنافيين .

( المسألة الرابعة ) - وجوب الباشرة مع الامكان - وعدم جواز التولية في كل من الطهارات الثلاث - هو المشهور بين الأصحاب . بل ادعى عليه في الانتصار الاجماع ونقل عن ابن الجنيد أنه قال : « يستحب ان لا يشرك الانسان في وضوءه غيره بان يوضئه او يعينه عليه » ولا ريب في ضعفه ، لان المتبادر من الاوامر الدالة على الغسل والمسح كتاباً وسنة مباشرة المتوضى ذلك ، لان اسناد الفعل الى فاعله هو الحقيقة وغيره مجاز لا يحمل عليه الا مع الصارف عن الأول .

وبدل على ذلك رواية الوشاء (١) قال : « دخلت على الرضا ( عليه السلام ) وبين يديه ابريق يريد أن يثبياً منه للصلاة ، فدنوت لاصب عليه فابى ذلك وقال : مه يا حسن ، فقلت له : لم تنهاني ان اصب عليك ، تكره ان اوجر ؟ قال : تؤجر انت واوزرانا . فقلت له وكيف ذلك ؟ فقال : أما سمعت الله يقول : « فمن كان يرجو لقاء

(١) المروية في الوسائل في الباب ٤٧ من أبواب الوضوء .

ربه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه أحداً» (١) وهما إذا اتوضأ للصلاة وهي العبادة فأكراه ان يشركني فيها احد» وجه الاستدلال بها وقوع النهي عن الصب الذي هو حقيقة في التحريم ، مردقأله بما يزيده تأكيداً من ان قبول ذلك موجب للوزر والاثم الذي لا يكون الا على ارتكاب محرم ، معللاً لذلك بدخوله تحت النهي عن الشرك بعبادة ربه وكونه جزئياً من جزئيات ما نهى عنه سبحانه في هذه الآية التي لا مجال لانكار كون النهي فيها للتحريم ، فيستلزم تحريم قبول الصب عليه ، ولما فيه من الجمع بينه وبين صحيحة أبي عبيدة الخذاء (٢) قال : « وضأت أبا جعفر (عليه السلام) بجمع وقد بال فناولته ماء فاستنجزى ثم صببت عليه كفاً فغسل به وجهه وكفأ غسل به ذراعه الايمن وكفأ غسل به ذراعه الايسر ... الحديث » ورواه الشيخ ايضاً في موضع آخر بلفظ : « ثم اخذ كفاً فغسل به وجهه ... الخ » بدل قوله : « ثم صببت » الا ان قول الراوي : « وضأت » انما يلائم الأول كما لا يخفى ، وبذلك يظهر لك صحة الاستدلال بالرواية على تحريم التولية ، بحمل الصب فيها على الصب على اعضاء الطهارة ، دون الحل على الاستعانة كما عليه الجمهور من اصحابنا ، وجعلها دليلاً على كراهتها ، حملاً للصب النهي عنه على الصب في اليد وحمل الوزر على الكراهة بقرينة قوله في آخر الخبر : « فأكراه » وتكلف الجمع بينها وبين صحيحة الخذاء المتقدمة بحمل الصحيحة المذكورة على الضرورة او بيان الجواز . وفيه - زيادة على ما عرفت - ان استعمال الكراهة في المعنى المذكور اصطلاح اصولي طارئ والمفهوم من الاخبار استعمالها في التحريم كثيراً فلا يتقيد به النهي المتأصل في التحريم المؤكد المعلن بما اوضحنا بيانه وشيدنا ركانه .

ومثل رواية الوشاء فيما ذكرناه ما رواه الصدوق (رحمه الله تعالى) في الفقيه (٣)

(١) سورة الكهف الآية ١١٠

(٢) المروية في الوسائل في الباب ١٥ من ابواب الوضوء . (٣) رواه في الفقيه

ج ١ ص ٢٧ وفي الملل ص ١٢٣ وفي الوسائل في الباب ٤٧ من ابواب الوضوء .

مرسلاً وفي كتاب العلل مسنداً عن الصادق ( عليه السلام ) « ان أمير المؤمنين ( عليه السلام ) كان لا يدعهم يصبون الماء عليه ويقول لا أحب ان أشرك في صلاتي احداً » والطعن بكون « لا أحب » ظاهراً في الكراهة مردود بما في الاخبار من كثرة ورودها في مقام التحريم ، كما لا يخفى على من خاض في تيار عباها وذائق صافي لبابها .

اذا عرفت ذلك فاعلم ان المراد بالتولية المحرمة هي ان يتولى الغير غسل اعضائه او مشاركتها فيها ، واما مجرد صب الماء في اليد فليس منها بل هو من الاستعانة كما ذكره الاصحاب . واما طلب احضار الماء للطهارة فقد ذكر جمع من الاصحاب : منهم - السيد السند انه من الاستعانة المكروهة . وعندني في أصل الحكم بكراهة الاستعانة - وان كان مشهوراً بين الاصحاب - اشكال ، لعدم الدليل عليه بل قيام الدليل على العدم ، وذلك فانهم انما استدلوا على الحكم المذكور برواية الوشاء ومرسلة الفقيه المتقدمين ، وقد عرفت الحال فيهما ، فيبقى الحكم بناء على ما ذكرناه عارياً عن الدليل وصحيحة الحذاء - كما عرفت - قد دلت على الصب في يده ( عليه السلام ) ولا معارض لها بناء على ما اخترناه ، فتأويلها - بالخل على الضرورة او بيان الجواز من غير معارض - مشكل ، وطلب احضار الماء للطهارة قد وقع في عدة من اخبار الوضوء البياني وغيرها كحسنة زرارة (١) قال : « حكي لنا ابو جعفر ( عليه السلام ) وضوء رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) فدعا بقدح من ماء ... » وفي اخرى « فدعا بقعب من ماء » وفي ثالثة « فدعا بطشت او تور » وحديث وضوء علي ( عليه السلام ) (٢) وقول علي ( عليه السلام ) لابنه محمد بن الحنفية « ائتني باناء من ماء اتوضأ للصلاة » الى غير ذلك . وارتكب الحمل في الجميع من غير معارض سفسطة ظاهرة . وبالجملة فاني لم افق على دليل على ذلك زائداً على مجرد الشهرة .

(١) المروية في الوسائل في الباب ١٥ من أبواب الوضوء .

(٢) المروي في الوسائل في الباب ١٦ من أبواب الوضوء .



ثم ان ما ذكرناه من تحريم التولية مخصوص بحال الاختيار ، فلو اضطر الى ذلك لمرض او تقيّة او غيرها جاز اتفاقاً ، ولنفي الحرج في الدين وسعة الخيفية ، وعلى ذلك ينبغي حمل ما رواه الصدوق في كتاب المجالس (١) بسنده فيه عن عبد الرزاق قال : « جعلت جارية لعلي بن الحسين ( عليه السلام ) تسكب الماء عليه وهو يتوضأ فسقط الابريق من يده الجارية على وجهه فشجه ... الحديث » فانه ظاهر في التولية وغسل الاعضاء ، فالواجب حمله على الضرورة لمرض ونحوه ، ولو حمل على صب الماء في اليد - وان بعد عن ظاهره - فسيبيله سبيل الاخبار المتقدمة الدالة على جواز الاستعانة من غير معارض ، ولا ضرورة الى حمله حينئذ على الضرورة ، لعدم الدليل على الكراهة كما عرفت .

( المسألة الخامسة ) لا يجوز الغسل مكان المسح ولا العكس ، وهذا الحكم ثابت عندنا اجماعاً فتوى ودليلاً ، آية ورواية ، اذ مقتضى الآية الشريفة الواردة في الوضوء (٢) غسل بعض ومسح بعض ، فالواجب الاتيان بكل منهما فيما عين فيه ، والا لبقى تحت العهدة . لعدم الاتيان بالمأمور به ، وبذلك استفاضت الاخبار : ففي صحيح زرارة المضمّر (٣) قال : « لو انك توضأت فجعلت مسح الرجلين غسلًا ثم اضمرت ان ذلك هو المقترض لم يكن ذلك بوضوء » .

وفي رواية محمد بن مروان (٤) : « يأتي على الرجل ستون او سبعون سنة ما قبل الله منه صلاة . قال : قلت : وكيف ذلك ؟ قال : لانه يغسل ما امر الله بمسحه » وربما يبنى القول بذلك على تباين حقيقتي الغسل والمسح باشتراط الجريان في الاول ومجرد امرار اليد في الثاني كما هو احد القولين ، الا ان الظاهر - كما

(١) رواه في مستدرک الوسائل في الباب ٤١ من ابواب الوضوء .

(٢) سورة المائدة الآية ٨

(٣) و(٤) المروية في الوسائل في الباب ٢٥ من ابواب الوضوء .

استظهره جملة من محققى اصحابنا (رضوان الله عليهم) - ان النسبة بينهما العموم من وجه فيجتماعان في المسح باليد مع الجريان . فعلى هذا لو مسح في الوضوء بنداوة زائدة يحصل بها الجريان مع قصده المسح دون الغسل ، فالظاهر الخروج من العهدة ، وصدق الغسل عليه - باعتبار الجريان وان لم يكن مقصوداً - غير مضر ، لحصول الامثال بما ذكرنا ، ولان المتوضى سياً المسبغ في وضوئه لا تخلو يده بعد الفراغ من بلةزائدة يحصل بها الجريان ولو اقله كما نشاهده في انفسنا ، مع انه لم يرد عنهم (عليهم السلام) نفى ايديهم بعد الغسل لاجل المسح ولا الامر بذلك ، فالتكليف بالنفض والتجفيف حينئذ يحتاج الى دليل ، وليس فليس . وربما يستأنس لذلك بصحيح زرارة المتقدم الدال بمفهومه على ان حصول الغسل مع عدم نيته وقصده لا يبطل الوضوء ، وحينئذ فالظاهر تخصيص الاخبار المانعة من الغسل والاجماع المدعى في المقام بالغسل المشتمل على الجريان من غير امرار اليد او معه بقصد كونه غسلًا لا مسحاً ، فان الظاهر خروج تلك الاخبار في مقام التعريض بالعمامة الموجبين للغسل باحد الفردين .

وما يقال - من ان وقوع المقابلة بين الغسل والمسح في الآية يقتضي مخالفة حقيقة احدهما لحقيقة الآخر والا فلا معنى للتقابل - ففيه انه ان اريد بالمخالفة التباين السكلي فالتقابل بهذا المعنى ممنوع ، وان اريد ما هو اعم فسلم ، وهي متحققة في العموم من وجه ، اذ يصدق الغسل بدون المسح على مجرد الصب ونحوه من غير امرار اليد ، والعكس على الامرار بدون الجريان ، وهذا كاف في صحة التقابل وان اجتمعا في امرار اليد مع الجريان . ولك ان تقول بمعونة صحيحة زرارة المتقدمة ان الغسل حقيقة فيما يحصل منه الجريان لا مع امرار اليد او معه بقصد كونه غسلًا ، ويقابله المسح بامرار اليد لا مع الجريان او معه بقصد كونه مسحاً ، وحينئذ فالنسبة بينهما التباين ، وعدم جواز كل منهما مكان الآخر ظاهر لما بينهما من التباين ، وامرار اليد بما يستلزم الجريان في موضع المسح مع قصد كونه مسحاً كما انه كذلك مع قصد كونه غسلًا لا ينافي التباين حينئذ ، فان كان

مراد المعارض وغيره ممن عبر بعدم جواز الغسل مكان المسح وبالعكس ما ذكرناه من الغسل المجرد عن امرار اليد او معه مع قصد كونه غسلاً فرحاً بالوُضوء ، والا فهو محل نظر لما عرفت .

( المسألة السادسة ) — الظاهر انه لا خلاف في ان من اخل بالترتيب بترك بعض الاعضاء نسياناً ، اعاد متى ذكر على ما يحصل به الترتيب ان ذكر قبل جفاف السابق ، والا فن رأس ، ولو كان في الصلاة قطعها واعادها بعد الوضوء مرتباً ، والاخبار به مستفيضة :

ففي حسنة الحلبي عن الصادق (عليه السلام) (١) « اذا ذكرت وانت في صلاتك انك قد تركت شيئاً من وضوئك المفروض عليك ، فانصرف واتم الذي نسيته من وضوئك واعد صلاتك » والاتمام هنا اما محمول على عدم فوات الموالاة او انه كناية عن اعادة الوضوء .

وحسنه الاخرى عنه (عليه السلام) (٢) قال : « اذا نسي الرجل ان يغسل يمينه فغسل شماله ومسح رأسه ورجليه وذكر بعد ذلك ، غسل يمينه وشماله ومسح رأسه ورجليه ، وان كان نسي شماله فليغسل الشمال ولا يعيد على ما كان توضأً » والمراد من قوله : « ولا يعيد على ما كان توضأً » اي غسل ، والوضوء هنا بمعنى الغسل ، يعني لا يعيد ما غسله سابقاً ، فلا ينافي وجوب مسح الرجل بعد غسل الشمال ، وعلى ذلك ايضاً تحمل صحيحة علي بن جعفر عن اخيه موسى (عليه السلام) (٣) قال : « سألت عن رجل توضأ ونسى غسل يساره . فقال : يغسل يساره وحدها ولا يعيد وضوء شي غيرها » وحمله الشيخ (رحمه الله) على معنى لا يعيد وضوء شي غيرها مما تقدم دون ما تأخر ولا ضرورة اليه ، فان الوضوء هنا — كما عرفت — بمعنى الغسل ، فينصرف الى ما تقدم

(١) المروية في الوسائل في الباب ٣ و ٤ من ابواب الوضوء.

(٢) و (٣) المروية في الوسائل في الباب ٣٥ من ابواب الوضوء.

من غير تكلف الحل على ذلك .

ورواية زرارة عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (١) « في الرجل ينسي مسح رأسه حتى يدخل في الصلاة ؟ قال : ان كان في لحيته بلل بقدر ما يمسح رأسه ورجليه فليفعل ذلك وليصل . قال : وان نسي شيئاً من الوضوء المفروض فعليه ان يبدأ بما نسي ويعيد ما بقي تمام الوضوء . »

ورواية ابي بصير عنه ( عليه السلام ) (٢) « في رجل نسي ان يمسح على رأسه فذكر وهو في الصلاة ؟ فقال : ان كان استيقن ذلك انصرف فمسح على رأسه ورجليه واستقبل الصلاة . »

واما ما ورد في بعض الاخبار - في من نسي مسح رأسه مما ظاهره الاختصار عليه ، كرواية السكتاني (٣) قال : « سألت ابا عبدالله ( عليه السلام ) عن رجل توضأ فنسي ان يمسح على رأسه حتى قام في الصلاة . قال : فلينصرف فليمسح على رأسه وليعد الصلاة » ونحوها رواية المفضل بن صالح وزيد الشحام (٤) - فمحمول على ما تقدم من الروايات الدالة على انه يأتي بالمنسي وما بعده تحقيقاً للترتيب .

ولا فرق في ظاهر الاصحاب بين كون المنسي عضواً كاملاً او بعضاً منه ولو لمعة . فانه يجب غسله وترتيب ما تأخر عليه ، الا انه نقل في المختلف عن ابن الجنيد انه اذا كان المنسي لمعة دون سعة الدرهم ، فانه يكفي بلها من غير اعادة على ما بعد ذلك العضو ، ولم نفث له دليل الا انه نقل فيه ايضاً عن ابن الجنيد انه قال : « وقد روى توقيت الدرهم ابن سعيد عن زرارة عن ابي جعفر ( عليه السلام ) وابن منصور عن زيد ابن علي ، ومنه حديث ابي امامة عن النبي ( صلى الله عليه وآله ) » انتهى . وهو اعرف

(١) المروية في الوسائل في الباب ٣٥ من ابواب الوضوء .

(٢) المروية في الوسائل في الباب ٤٢ من ابواب الوضوء .

(٣) و(٤) المروية في الوسائل في الباب ٣ من ابواب الوضوء .

بما نقل . لكن روى الصدوق ( رضي الله عنه ) في الفقيه (١) مرسلًا عن السكاظم (عليه السلام) وفي كتاب عيون الأخبار مسنداً عن الرضا (عليه السلام) انه « سئل عن الرجل يبقى من وجهه اذا توضأ موضع لم يصبه الماء . فقال يجزئه ان يبله من جسده » وهو وان لم يكن واضح الدلالة على ما ذكره ابن الجنيد الا انه مناف بظاهره لما عليه الاصحاب ، والجل على الاتيان بما بعده وان كان بعيداً عن ظاهر اللفظ الا انه لا مندوحة عن المصير اليه .

وربما ظهر من الصدوق العمل بظاهر الرواية المذكورة ، حيث نقلها ولم يتعرض لتأويلها ولا ردها ، وهو ظاهر المحدث الشيخ محمد الحر في كتاب البداية . وجرى عليه ايضاً في كتاب الوسائل ، حيث قال : « باب من نسي بعض العضو اجزأه ان يبله من بعض جسده » ثم نقل الرواية المذكورة بطريقي الفقيه والعيون .

وانت خير بان اثبت الحكم المذكور - مع مخالفته لظواهر الاخبار المتعددة والقواعد الممهدة بمجرد هذه الرواية مع ضعف سندها وقبولها للتأويل - مشكل . وربما حلت ايضاً على ما اذا لم يتيقن عدم اصابة الماء بل وجده جافاً .

هذا . ومقتضى ما هو المعروف من كلام الاصحاب انه بعد غسل المعة المذكورة يرتب عليها ما تأخر عن ذلك العضو من الاعضاء ، واما انه يرتب اولاً ما تأخر عن تلك المعة من العضو الذي هي فيه عليها ايضاً فالمفهوم من كلام العلامة في المختلف بعد نقل كلام ابن الجنيد المتقدم تفريع ذلك على وجوب الابتداء من موضع بينه وعدمه حيث قال : « ولا اوجب غسل جميع العضو بل من الموضع المتروك الى آخره ان اوجبنا الابتداء من موضع بعينه ، والموضع خاصة ان سوغنا العكس » انتهى . وتحقيق الكلام في ذلك قد تقدم .

(١) ج ١ ص ٢٦ وفي العيون ص ١٩٢ وفي الوسائل في الباب ٤٣ من أبواب

الوضوء .

(المسألة السابعة) — الظاهر انه لا خلاف في تحريم الوضوء بالماء النجس ، ويدل عليه ايضاً ما رواه الشيخ محمد الحر في كتاب الوسائل (١) عن المرتضى ( رضي الله عنه ) في رسالة المحكم والمتشابه نقلاً من تفسير النعماني بإسناده عن علي ( عليه السلام ) قال : « واما الرخصة التي هي الاطلاق بعد النهي ، فان الله تعالى فرض الوضوء على عباده بالماء الطاهر ، وكذلك الغسل من الجنابة ... الحديث » ويدل عليه ايضاً جملة من الأخبار الواردة بالنهي عن الوضوء بالماء النجس (٢) .

وانما الخلاف في المعنى المراد من التحريم في هذا المقام . فقول المراد به المعنى المتعارف وهو ما يترتب الإثم على فعله مع بطلانه . وقيل انه عبارة عن مجرد البطلان والاول اختيار جماعة منهم - المحقق الثاني في شرح القواعد ، والشهيد الثاني في الروض ، وسبطه السيد السند في المدارك ، وعلوه بان استعماله فيما يسمى طهارة في نظر الشارع يتضمن ادخال ما ليس من الشرع فيه فيكون حراماً ، اذ المراد التحريم على تقدير استعماله والاعتداد به في الصلاة . والقول الثاني احتاره العلامة في النهاية . والاول اقرب لان اعتقاد الطهارة بما نهى الشارع عن الطهارة به تشريع البتة ، فيترتب عليه الإثم بلا اشكال . ثم ان الابطال - وجوب الاعادة وقتاً وخارجاً اذا كان عن عمد - مما لا خلاف ولا اشكال فيه ، والظاهر من كلامهم ان الطهارة به نسياناً في حكم العمد ايضاً من حيث وجوب التحفظ عليه ، واما الطهارة به جهلاً بالنجاسة فظاهر المشهور بين المتأخرين انه كذلك ايضاً ، والفهم من كلام الشيخ في المبسوط وجوب الاعادة في الوقت دون الخارج ، وبذلك صرح ابن البراج . وهو ظاهر كلام ابن الجنيد ، وعبائر جل متقدمي علمائنا ( رضوان الله عليهم ) مطلقة في وجوب الاعادة من غير تفصيل بين الأفراد المذكورة .

(١) في الباب ٥١ من ابواب الوضوء .

(٢) ذكر هذه الاخبار في الفصل الثالث من باب المياه في حكم القليل الراكد

وقال العلامة في المختلف بعد نقل جملة من عبارات الاصحاب الواردة في هذا الباب : « والوجه عندي اعادة الصلاة والوضوء والغسل ان وقعا بالماء النجس ، سواء كان الوقت باقياً او لا ، سبقه العلم او لا » وعلى منواله هذا جملة من المتأخرين ، واستدل على ما ذهب اليه في المختلف ب ورود الاخبار بالنهي عن الوضوء بالماء النجس ، مثل صحيحة حريز (١) الدالة على انه « اذا تغير الماء وتغير الطعم فلا تنوضاً منه » وصحيحة البقباق (٢) الدالة على السؤال عن اشياء حتى انتهى الى الكلب فقال ( عليه السلام ) : « رحس نجس لا تنوضاً بفضله ... » قال : « والنهي يدل على الفساد ، فيبقى في عهدة التكليف . لعدم الاتيان بالمأمور به » ثم قال : « لا يقال : هذا لا يدل على المطلوب لاختصاصه بالعالم ، فان النهي يختص به . لانا نقول : لا نسلم الاختصاص ، فانه اذا كان نجساً لم يكن مطهراً لغيره » ثم استدل ايضاً بما رواه معاوية في الصحيح عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٣) قال : « سمعته يقول لا يغسل الثوب ولا تعاد الصلاة مما وقع في البثر الا ان يثتن . فان اتن غسل الثوب واعاد الصلاة » قال : « وهذا مطلق سواء سبقه العلم او لا » .

وقال الشهيد في الذكري : « يحرم استعمال الماء النجس والمشتبه في الطهارة مطلقاً ، لعدم التقرب بالنجاسة . فيعيدها مطلقاً وما صلاه ولو خرج الوقت ، لبقاء الحدث ، وعموم « من فاتته صلاة فليقضها » (٤) يقتضي وجوب القضاء » انتهى .

ولننظر فيما ذكرناه ( قدس سرها ) مجال : اما ما ذكره العلامة ( رحمه الله ) من الاستدلال بالاخبار الدالة على النهي عن الوضوء بالماء النجس ، من حيث ان النهي

(١) المروية في الوسائل في الباب ٣ من ابواب الماء المطلق

(٢) المروية في الوسائل في الباب ١ من ابواب الاسآر و ١١ من ابواب النجاسات .

(٣) رواه في الوسائل في الباب ١٤ من ابواب الماء المطلق

(٤) الظاهر انه مضمون مستفاد من الاخبار الواردة في قضاء الصلوات

يدل على الفساد فيبقى في عهدة التكليف ، فسلم بالنسبة الى العامد والناسي ، واما بالنسبة الى الجاهل فممنوع لعدم توجه النهي اليه كما ذكرنا في غير موضع ، معللين له بقبح تكليف الغافل ، كما صرحوا به في مسألة الصلاة في الثوب المغصوب جاهلا والمكلف المغصوب ، فانه لا خلاف بينهم في الصحة ، وحجتهم على ذلك ما اشرنا اليه من عدم توجه النهي الى الجاهل لقبح تكليف الغافل ، على ان الأظهر - كما هو المستفاد من الأخبار ، وعليه جملة من محققي علمائنا الابرار - هو معذورية جاهل الحكم فضلا عن جاهل الاصل الا ما خرج بدليل ، كما تقدم تحقيقه في المقدمة الخامسة . وما ذكره اخيراً - من منع اختصاص النهي بالعالم معللاً بانه اذا كان نجساً لم يكن مطهراً لغيره - ففيه انه ان كان المراد به ما كان نجساً في نظر المكلف فسلم ولكنه ليس محل البحث ، وان اراد به ما كان كذلك واقعاً وان لم يكن معلوماً للمكلف حال الاستعمال فهو اول المسألة وكذلك ما ذكره في الذكرى من تعليقه عدم ارتفاع الحدث به بانه نجس ولا تحصل به الطهارة الى آخر ما ذكره ، وتوضيحه ان التكليف الواردة من الشارع انما جعلت منوطة بالظاهر في نظر المكلف دون الواقع ، والشارع لم يلتفت في ذلك الى نفس الامر ولم يكلف بالنظر اليه ، للزوم تكليف ما لا يطاق ، ولا نقول ان التكليف انما هو بالنظر الى الواقع وان سقط الاثم بالمخالفة دفعاً للخرج المذكور . فلا بد في الصحة من مطابقته كما هو ظاهر الجماعة ، لقولهم (عليهم السلام) : « كل ماء طاهر حتى تعلم انه قذر » (١) و « كل شيء نظيف حتى تعلم انه قذر فاذا علمت فقد قذر ... » (٢) فانه - كما ترى - ظاهر الدلالة على الحكم على كل ماء وكل شيء بالطهارة والنظافة الى وقت العلم بالقذارة ، وبعد العلم بالقذارة يحكم بانه قذر ، فصفة النجاسة لا تثبت له شرعاً الا بعد

(١) المروى في الوسائل في الباب ١ من ابواب الماء المطلق

(٢) المروى في الوسائل في الباب ٣٧ من ابواب النجاسات



العلم . وبؤيده قوله : « الناس في سعة ما لم يعلموا » (١) وقوله : « لا ابالي أبول اصابني ام ماء اذا لم اعلم » (٢) الى غير ذلك من الاخبار ، وحينئذ فالمكلف اذا توضأ بهذا الماء الطاهر في اعتقاده وان لاقته نجاسة واقعاً ، فطهارته شرعية مجزئة ، وصلاته بذلك الطهارة شرعية مجزئة اجماعاً . فبعد ثبوت النجاسة في ماء وضوئه وانكشف الامر لديه فوجوب قضاء تلك العبادة التي مضت على الصحة من وضوء وصلاة واعادتها يحتاج الى دليل ، وليس فليس . وصدق الفوات على مثل هذه العبادة - كما ادعاء في الذكرى - ممنوع ، كيف وقد فعل المأمور به شرعاً ، وامثال الأمر يقتضي الاجزاء والصحة كما حقق في محله .

والتحقيق في هذا المقام - وان استدعى مزيد بسط في الكلام ، فان المسألة مما لم يحسم حول حريم تحقيقها احد من الاقوام مع كونها كلاً اصل لا بناء جملة من الاحكام - ان يقال : الخلاف في هذه المسألة مبني على مسألتين اخريين : احدهما - معذورية الجاهل وعدمها ، وثانيتهما - ان النجس شرعاً هل هو عبارة عما لاقته النجاسة واقعاً خاصة او عما علم المكلف بملاقاة النجاسة له ، والمشهور بين الاصحاب في المسألة الاولى هو عدم معذورية الجاهل الا في مواضع مخصوصة ، والمشهور من الاخبار - كما اسلفنا بيانه في المقدمة المشار اليها آنفاً - هو المعذورية الا في مواضع خاصة ، والمستفاد من كلامهم في المسألة الثانية ان النجس شرعاً هو ما لاقته النجاسة وان لم يعلم به المكلف ، غاية الأمر انه مع عدم العلم ترتفع عنه المؤاخذه ، فعلى هذا لو صلى في النجاسة او توضأ بماء متنجس كان كل من صلاته وضوئه باطلاً في الواقع وان ارتفع الاثم عنه في ظاهر الأمر ، نقل ذلك عنهم شيخنا الشهيد الثاني في شرح الرسالة في الفصل الثالث في المنافيات

(١) تقدم في التعليقة ٢ ص ٤٣ ج ١ ان الاصل في هذا الحديث هو قوله (ع) : « دم في سعة حتى يغدوا » في رواية السفرة المروية في الوسائل في الباب ٥٠ من النجاسات و ٣٨ من الذبائح و ٢٣ من اللقطة . (٢) المروي في الوسائل في الباب ٣٧ من النجاسات .

للصلاة ، حيث قال المصنف : « الاول - نواقض الطهارة مطلقاً ومبطلاتها كالطهارة بالماء النجس » قال الشارح : « سواء علم بالنجاسة ام لا حتى لو استمر الجبل به حتى مات ، فان الصلاة باطلة غاية عدم المؤاخذه عليها ، لامتناع تكليف الغافل ، هذا هو الذي يقتضيه اطلاق العبارة وكلام الجماعة » انتهى . وحينئذ فيتجه القول بالبطلان . والمستفاد من الاخبار ان النجس ليس عبارة عما ذكروا بل هو عبارة عما علم المكلف بملاقاة النجاسة له ، كما ان الطاهر ليس عبارة عما لم تلاقه النجاسة بل عما لم يعلم ملاقاتها له ، وقد تقدم تحقيق المسألة في المقدمة الحادية عشرة (١) ويزيده هنا ما عرفت من الخبرين المتقدمين الدالين على ان « كل ماء طاهر ، وكل شيء نظيف حتى تعلم انه قدّر فاذا علمت فقد قدر » فانهما كما دلا على ان الماء وغيره من الاشياء على اصل الطهارة من حيث عدم العلم بملاقاة النجاسة له وان حصل ذلك واقعاً كذلك دلا على ان النجس الذي هو مقابل له بالمباعدة هو ما علم ملاقة النجاسة له تحقيقاً للبيان . وبذلك يظهر لك ما في كلامهم (رضوان الله عليهم) من الغفلة والمساحة في الاصل المذكور وما يبتني عليه . هذا مقتضى ما ادى اليه الدليل بالنظر الى هذا الفكر الكليل والذهن العليل والاحتياط يقتضي الوقوف على كلام الاصحاب ( نور الله مراقدهم ) .

ولم ار من تنبه لما ذكرناه واختار ما حققناه سوى العلامة المحدث السيد نعمة الله الجزائري في رسالته التحفة ، والشيخ جواد السكاظمي في شرح الرسالة الجعفرية ، اما الاول منها فانه صرح بان الطاهر والنجس ما حكم الشارع بطهارته ونجاسته ، فالطاهر ليس هو الواقع في نفس الامر بل ما حكم الشارع بطهارته وكذا النجس ، وليس له واقع سوى حكم الشارع بطهارة المسلمين فصاروا طاهرين ، صرح بذلك ( قدس سره ) في جواب شبهة بعض معاصريه من علماء العراق ممن اعتقد وجوب عزل السور عن الناس بزعم انهم نجسون قطعاً او ظناً . واما الثاني فانه في الكتاب

المدكور - بعد ان نقل ما قدمنا من عبارة الذكرى - قال : « وفيه نظر ، فانا لا نسلم بقاء حدثه . قولك : النجس لا تحصل به الطهارة قلنا النجس في نفس الأمر او النجس في علم المكلف ، الاول ممنوع ، والثاني مسلم ، ويؤيده انا مكلفون مع عدم العلم بالنجاسة لا مع العلم بعدمها ، لاستلزام ذلك الحرج المنفي بالآي والاخبار ، وعلى هذا فكون صلاته فاسدة ممنوع . وصدق الفوات بالنسبة اليه غير ظاهر ، كيف وهو قد فعل المأمور به شرعاً وامثال الأمر يوجب الاجزاء والصحة . اما الاول فلانه مأمور بالطهارة بماء محكوم بطهارته شرعاً اي ما كان طاهراً في الظاهر لا في نفس الامر ، لان الشارع لم يلفت الى نفس الامر لتعذر ، واما الثاني فلما ثبت في الاصول ، انتهى .

وهذه المسألة من جملة ما اشبعنا الكلام في تحقيقها في كتاب المسائل ، الا انا بعد لم نقف على كلام هذين الفاضلين . وبعض المعاصرين استبعد ما ذهبنا اليه لمخالفته ما هو المشهور ، حيث ان طبيعة الناس جبلت على متابعة المشهورات وان انكروا بظاهرهم تقليد الاموات ، وقد وفق الله سبحانه للوقوف على كلام الفاضلين المذكورين فانبتناه هنا لا للاستعانة على قوة ما ذهبنا اليه بل لكسر سورة نزاع من ذكرناه من المعاصرين ، لعدم قبولهم الا لكلام المتقدمين .

( المسألة الثامنة ) - لا خلاف بين الاصحاب ( رضوان الله عليهم ) في بطلان الطهارة بالماء المغصوب عالماً عامداً ، وهو لا اشكال فيه . اما مع الجهل فظاهرهم هنا الاتفاق على عدم التحريم والابطال ، لعدم توجه النهي اليه . واما نسيان الغصب فهل يكون حكمه حكم العمد كما ذكروا في ناسي النجاسة . فيتوجه اليه النهي ، لان النسيان انما عرض له بقلة التكرار الموجب للتذكّر ، او حكم الجاهل لامتناع تكليف الغافل ؟ قولان : اختار اولها العلامة في القواعد ، وثانيها اول الشهيدين في الرسالة ، وثانيهما في شرحها ، وثاني المحققين في شرح الرسالة المذكورة وفي رسالته الجعفرية ، وشارحاها في شرحيهما ، وهو الاظهر لما حققناه آنفاً .

ثم ان الفرق بين جاهل الغصب والنجاسة كما ذكرنا - معللين له بان مانع النجاسة ذاتي فلا يضره الجهل ، بخلاف الغصب ، فانه عرضي بسبب النهي عن التصرف في مال الغير ، ومع الجهل والنسيان لا يتحقق النهي لعدم التكليف ، فينتفي المانع - محل نظر يظهر مما حققناه آنفاً . هذا في جاهل الغصب وناسيه .

اما جاهل حكم الغصب وناسيه فهو عديم في حكم العمد ، لوجوب التعلم عليهما وضمهما الجهل الى التقصير فلا يمد تقصيرهما عنراً . وانت خير بما فيه من الوهن والضعف . لما اشرنا اليه آنفاً من قيام دليلي العقل والنقل على معذورية الجاهل ، اعم من ان يكون جاهلاً بالاصل او الحكم ، وتقصيره في التعلم غاية ما يوجب حصول الاثم لاخلاله بذلك على ما ذكرناه في كتاب الدرر النجفية ، حيث حققنا هناك المقام بمزيد بسط في الكلام لا يحوم حوله نقض ولا ابرام .

اذا عرفت ذلك فاعلم ان الغصب - على ما عرفوه - عبارة عن اثبات اليد على حق الغير عدواناً وظناً . واحترزوا بقيد العدوان عن اثبات الوكيل يده على مال الموكل ، ونحوه المرتين والولي والمستأجر والمستعير ، وظاهرهم عدم الاكتفاء بشاهد الحال اعني ظن رضا المالك في الخروج عن الغصب ، وبذلك ينقذ الاشكال ويقع الداء العضال في مثل هذه المسألة ، فانه متى سافر الانسان من بلد الى اخرى مسيرة شهر او ازيد او انقص ، يجب عليه حينئذ حل ماء مملوك معه الى ان يتمكن من تحصيل ماء مباح او مأذون او مشترى ، ولا يجوز له الاخذ من المياه التي يمر بها في الطرق لدخولها في باب الغصب ، وفيه من المشقة والخرج والعسر المنفي بالآية والرواية (١) ما لا يخفى ، ولعله لذلك صرح جمع : منهم - الشهيدان بجواز الشرب والوضوء والغسل من نحو القناة المملوكة والدالية والدولاب مطلقاً عملاً بشاهد الحال الا ان يغلب على الظن الكراهة ، ونفي عنه البعد في الكفاية ، وهو جيد ، وحينئذ لا فرق بين كون ذلك الماء مملوكاً

او مغصوبا ، لان شاهد الحال حاصل على التقديرين على حد ما يأتي بيانه ان شاء الله تعالى في المكان .

( المسألة التاسعة ) — هل يشترط طهارة اعضاء الوضوء اولاً من النجاسة لو كان ثمة نجاسة ثم اجراء ماء الوضوء عليها . او يكفي ماء واحد لازالة الخبث والحديث؟ قولان : المشهور الاول ، وسيأتي تحقيق المقام في فصل غسل الجنابة ان شاء الله تعالى .

( المسألة العاشرة ) — المشهور بين متأخري اصحابنا (رضوان الله عليهم) اشتراط الاباحة في مكان الطهارة ، فلو توضع في مكان مغصوب عالماً عامداً بطلت طهارته للنهي عن السكون الذي هو من ضروريات الفعل ، وقطع المحقق في الاعتبار بعدم مع اختياره الاشتراط في الصلاة ، واليه جنح السيد في المدارك ، وتحقيق المسألة حسبما يقتضيه النظر سيأتي ان شاء الله تعالى في مبحث المكان من كتاب الصلاة .

( المسألة الحادية عشرة ) — ظاهر كلام فقهاءنا (رضوان الله عليهم) الاتفاق على ان من كان على اعضاء طهارته جبائر — وهي في الأصل تقال للعيان والخرقة التي تشد على العظام المكسورة ، والظاهر من كلام الفقهاء اطلاقها على ما يشد على القروح والجروح ايضاً ، لاشتراك الجميع في الحكم الوارد في الروايات التي هي المستند في هذا الباب — فانه يجب عليه مع الامكان نزع الجبائر اولاً ، او تكرار الماء عليها على وجه يصل الى البشرة ويحصل منه الغسل المعتبر شرعاً ، وظاهرهم التخيير في ذلك مع الامكان بعدم التضرر بالنزع وعدم التضرر بتطهير ماتحت الجيرة لو كان نجساً ، ولو تعذر النزع وامكن ايصال الماء الى ماتحت الجيرة وجب ايضاً ، والا فيجب المسح عليها ، واحتمل العلامة في النهاية وجوب اقل ما يسمى غسلاً ، وهو بعيد . ولو كانت الجيرة نجسة ولم يمكن تطهيرها ثم انسح عليها قالوا يضع عليها خرقة طاهرة ثم يمسح عليها ، واحتمل في الذكرى الاكتفاء بغسل ما حولها . وصرح بعضهم بان القرح والجرح لو كان خالياً من الجيرة مسح عليه ان امكن والا وضع عليه شيئاً طاهراً ومسح عليه .

هذا اذا كانت الجيرة في موضع الغسل ، اما اذا كانت في موضع المسح ، فإن لم تستوعب محل المسح بحيث يبقى ما يتأدى به الفرض فلا اشكال ، وان استوعبت فإن امكن نزاعها والمسح على البشرة مع طهارتها او امكن تطهيرها وجب ذلك . والا مسح على الجيرة مع طهارتها ، ولا يكفي هنا تكرار الماء عليها بحيث يصل الى البشرة ، لان المسح انما يتحقق بإيصال اليد الى البشرة فيجب مع الامكان ولا يكفي امرار الماء ، ومع نجاسة الجيرة يضع عليها خرقة طاهرة ويمسح . هذا ما يستفاد من متفرقات كلماتهم في بحث الوضوء . ثم انهم في بحث التيمم جعلوا من جملة موجباته الخوف من استعمال الماء بسبب القروح والجروح من غير تقييد بتعذر وضع شيء عليها والمسح عليه ، وكلامهم في هذا المقام لا يخلو من اجمال يحصل به الاشكال .

وها نحن نسوق جملة ما وفقنا الله تعالى للوقوف عليه من الأخبار ، ونتكلم بعدها بما رزقنا سبحانه فهمه من تلك الآثار ، معتمدين بحبل توفيقه من العثار :

فمن ذلك صحيحة عبدالرحمان بن الحجاج (١) قال : « سألت أبا ابراهيم (عليه السلام) عن الكسير تكون عليه الجبائر او تكون به الجراحة كيف يصنع بالوضوء او عند غسل الجنابة وعند غسل الجمعة ؟ قال يفسل ما وصل اليه الغسل مما ظهر مما ليس عليه الجبائر ، ويدع ما سوى ذلك مما لا يستطيع غسله ، ولا ينزع الجبائر ولا يعث بجراحته » ورواه الشيخ باسناده عن الحسين بن سعيد عن صفوان مثله الا انه اسقط قوله : « او تكون به الجراحة » (٢) .

وروى العياشي في تفسيره عن علي بن ابي طالب (عليه السلام) (٣) قال : « سألت رسول الله (صلى الله عليه وآله) عن الجبائر تكون على الكسير كيف يتوضأ

(١) و(٣) المروية في الوسائل في الباب ٣٩ من أبواب الوضوء .

(٢) ولكن التعبير عنه (ع) بـ (ابي ابراهيم) انما هو في التهذيب وفي السكاني

عبر بـ (ابي الحسن) .

صاحبها ، وكيف يغتسل اذا اجنب ؟ قال : يجزئه المسح عليها في الجنابة والوضوء . قلت : فان كان في برد يخاف على نفسه اذا افرغ الماء على جسده ؟ فقرأ رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) : « ولا تقتلوا انفسكم ان الله كان بكم رحيمًا » (١) .

ورواية عبدالله بن سنان او صحيحته عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٢) قال : « سألت عن الجرح كيف يصنع به صاحبه ؟ قال : يغسل ما حوله » .

وقال في الفقيه (٣) : « وقد روي في الجبائر عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) انه قال : يغسل ما حولها » .

وحسنة الحلبي عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٤) انه « سأل عن الرجل تكون به القرحة في ذراعه او نحو ذلك من موضع الوضوء ، فيمصها بالخرقة ويؤوضا ويمسح عليها اذا توضع . فقال : ان كان يؤذيه الماء فليمسح على الخرقة ، وان كان لا يؤذيه الماء فلينزع الخرقة ثم يغسلها » قال : وسألت عن الجرح كيف اصنع به في غسله ؟ قال : اغسل ما حوله » .

ورواية عبدالاعلى (٥) قال : « قلت لابي عبدالله ( عليه السلام ) : عثرت فاقطع ظفري فجعلت على اصبعي مرارة فكيف اصنع بالوضوء ؟ فقال : يعرف هذا واشباهه من كتاب الله تعالى : قال الله تعالى : « وما جعل عليكم في الدين من حرج » (٦) امسح عليه » .

ورواية كليب الاسدي (٧) قال : « سألت ابا عبدالله ( عليه السلام ) عن الرجل

(١) سورة النساء الآية ٣٣

(٢) و (٤) و (٥) و (٧) الروية في الوسائل في الباب ٣٩ من ابواب الوضوء .

(٣) ج ١ ص ٢٩ وفي الوسائل في الباب ٣٩ من ابواب الوضوء

(٦) سورة الحج الآية ٧٨

إذا كان كبيراً كيف يصنع بالصلاة ؟ قال : ان كان يتخوف على نفسه فليمسح على جبائره وليصل .

وحسنة الوشاء (١) قال : « سألت ابا الحسن (عليه السلام) عن الدواء اذا كان على يدي الرجل أيجزه ان يمسح على طلي الدواء ؟ قال : نعم يجزه ان يمسح عليه . »  
ورواية جعفر بن ابراهيم الجعفري عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) قال : « ان النبي (صلى الله عليه وآله) ذكر له ان رجلاً اصابته جنابة على جرح كان به قاصر بالغسل فاغتسل فكثر فمات . فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : قتلوه قتلهم الله ... الحديث . »

وصحيفة داود بن سرحان عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) « في الرجل تصيبه الجنابة وبه قروح او جروح او يخاف على نفسه من البرد ؟ فقال : لا يغتسل ويقيم »  
وحسنة محمد بن مسكين وغيره عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٤) قال : « قيل له : ان فلاناً اصابته جنابة وهو مجذور فغسلوه فمات ؟ فقال : قتلوه ، ألا سألوأ ألا يعموه ، ان شفاء الى السؤال » وقال في السكافي (٥) عقيب نقل هذه الرواية : « وروى ذلك ذلك في السكير والمبطون يقيم ولا يغتسل . »

وحسنة ابن ابي عمير عن بعض اصحابه عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٦) قال : « سأله عن مجذور اصابته جنابة فغسلوه فمات . فقال : قتلوه . الا سألوأ فان دواء الى السؤال . »

وصحيفة محمد بن مسلم (٧) قال : « سألت ابا جعفر (عليه السلام) عن الرجل يكون به القرح والجراحة يجنب . قال : لا بأس بان لا يغتسل ، يقيم » ورواه في الفقيه

(١) المروية في الوسائل في الباب ٣٩ من ابواب الوضوء

(٢) و(٣) و(٤) و(٦) و(٧) المروية في الوسائل في الباب ٥ من ابواب التيمم

(٥) ج ١ ص ٢٠ وفي الوسائل في الباب ٥ من ابواب التيمم



بلفظ القروح والجراحات (١) .

وموتقة محمد بن مسلم عن احدهما (عليهما السلام) (٢) « في الرجل تكون به القروح في جسده فتصيبه الجنابة ؟ قال : يتيمم » .

وصحيفة ابن ابي عمير عن بعض اصحابه عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٣) قال : « ييمم المجذور والكسير اذا اصابتهما الجنابة » .

وموتقة عمار (٤) قال : « سئل ابي عبدالله ( عليه السلام ) عن الرجل ينقطع ظفروه هل يجوز ان يجعل عليه علكا ؟ قال : لا ولا يجعل عليه الا ما يقدر على اخذه عنه عند الوضوء ، ولا يجعل عليه ما لا يصل اليه الماء » .

وموتقة الاخرى (٥) « في الرجل ينكسر ساعده او موضع من مواضع الوضوء فلا يقدر ان يمسح عليه لحال الجبر اذا جبر ، كيف يصنع ؟ قال : اذا اراد ان يتوضأ فليضع اناء فيه ماء ويضع موضع الجبر في الماء حتى يصل الماء الى جلده ، وقد اجزأ ذلك من غير ان يحمله » ورواه الشيخ في موضع آخر عن اسحاق بن عمار مثله .

هذا ما وقفت عليه من الاخبار المتعلقة بالمسألة ، والكلام فيها يقع في مواضع :  
(الاول) — ان ما دلت عليه حسنة الحلبي — من المسح على الخرقه اذا كان يؤذيه الماء ، ورواية عبد الاعلى من المسح على المرارة لاستئزام رفعها المشقة والخرج ورواية كليب من الامر بالمسح على الجائر مقيداً بالخوف على نفسه — هو مستند الاصحاب فيما ذكروه من وجوب المسح على الجبيرة متى تعذر ايصال الماء الى ماتحتها ، واطلاق بعض الاخبار — الدالة على اجزاء المسح على الجبيرة من غير تعرض لتعذر ايصال الماء الى ماتحتها كرواية العياشي وحسنة الوشاء — مقيد بهذه الاخبار .

(١) ج ١ ص ٥٨ وفي الوسائل في الباب ٥ من ابواب التيمم .

(٢) و (٣) المروية في الوسائل في الباب ٥ من ابواب التيمم

(٤) و (٥) المروية في الوسائل في الباب ٣٩ من ابواب الوضوء

ونافش جملة من المتأخرين : منهم - السيد في المدارك في وجوب المسح على الجيرة قائلا بأنه لو لا الاجماع على وجوب مسح الجيرة لا يمكن القول بالاستحباب والاكتفاء بغسل ما حولها ، واحتج على ذلك بصحيفة عبدالرحمان بن الحجاج .

وانت خير بان المراد من قوله ( عليه السلام ) في الصحيفة المشار اليها : « يدع ما سوى ذلك مما لا يستطيع غسله » يعني يدع غسل ما لا يستطيع غسله من الجبائر ، كما يدل عليه ايضاً قوله اخيراً : « ولا ينزع الجبائر ولا يعبت بجراحته » وليس فيها نفي او نهي عن المسح بل هي مطلقة بالنسبة اليه ، ولا ضرر فيه ، لاستفادة الحكم من تلك الاخبار المذكورة مؤيداً بدعوى الاجماع في المسألة ، فيكون اطلاق هذه الرواية مقيداً بتلك الروايات فلا منافاة ، واما ما عدا هذه الرواية مما دل على غسل ما حول الجرح فالظاهر منه ان الجرح خال من الجيرة ، كما هو ظاهر الشهيد في الدروس ، فانه بعد ان ذكر التفصيل في الجبائر وما في حكمها قال : « والمجروح يغسل ما حوله » وصرح به في الذكرى . وبالجملة فالرواية التي استند اليها فيما ذكره لا تنهض حجة في ذلك . نعم ربما كان الظاهر من كلام الصدوق في الفقيه هنا التحخير بين المسح على الجيرة والاكتفاء بغسل ما حولها . حيث قال (١) : « ومن كان به في الموضع التي يجب عليها الوضوء قرحة او جراحة او دمايل ولم يؤذه حلها فليحلها وليغسلها ، وان اضر به حلها فليمسح يده على الجبائر والقروح ولا يحلها ولا يعبت بجراحته ، وقد روى في الجبائر عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) انه قال : يغسل ما حولها » انتهى ، وهذا بعينه ما ذكره في كتاب فقه الرضا حيث قال ( عليه السلام ) (٢) : « ان كان بك في الموضع التي يجب عليها الوضوء قرحة او دمايل ولم تؤذك فحلها واغسلها ، وان اضر بك حلها فامسح يدك على الجبائر والقروح ولا تحلها ولا تعبت بجراحك ، وقد زوي في الجبائر عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) قال : يغسل ما حولها » .

(الثاني) — المستفاد من ظاهر رواية عبدالله بن سنان وحسنة الحلبي ان القروح والجروح الخلية من الجيرة اذا تضررت بالغسل يكتفى بغسل ما حولها ، واما ما ذكره الاصحاب (رضوان الله عليهم) — من انه مع تعذر الغسل يمسح عليها ومع تعذر المسح يضع عليها ما يمسح عليه فوقها — فلم أقف له على دليل في الاخبار ، وقد اعترف ايضاً بذلك بعض متأخري علمائنا الابرار ، وما علل به — من ان فيه تحصيلاً لشبه الغسل عند تعذر حقيقته اذا كان الجرح في محل الغسل ، او انه وسيلة الى المسح الواجب في موضع المسح — فلا محصل له . مع عدم الدليل الشرعي على ذلك ، وكذلك ما ذكره من وضع خرقة على الجيرة لو كانت نجسة وتعذر غسلها ، فانه لا اشعار به في تلك الروايات بوجه ، والجيرة انما رخص في المسح عليها عند تعذر اوصول الماء الى ما تحتها ، لصيرورتها بسبب ضرورة التداوي بها ولصوقها بالجسد كأنها منه ، وهذا بخلاف وضع الخرقة على هذا الوجه الذي ذكره ، ولا بأس بالعمل بما ذهبوا اليه ، اذ لعلمهم اطلعوا على ما لم نطلع عليه .

(الثالث) — ما دلت عليه رواية عبدالاعلى من المسح على المراتة التي على ظفريه دليل ما ذكره الاصحاب من المسح على الجيرة وان كانت في موضع المسح ايضاً ، وعليه يدل ايضاً اطلاق رواية كليب الاسدي وظاهر حسنة الحلبي . وهل يجب التخليل مع امكانه وعدم امكان النزح للتوصل الى اوصول الماء للبشرة هنا ، كما لو كانت الجيرة في موضع الغسل ، او الواجب المسح على الجيرة خاصة ؟ ظاهر الاصحاب الثاني لما قدمنا نقله ، والمفهوم من كلام شيخنا صاحب رياض المسائل فيه الاول حيث قال : « ويجب التخليل مع امكانه ولو في موضع المسح وان حصل الجريان عليه على الظاهر ، اما على تقدير عدم صدق الغسل المنهي عنه عرفاً عليه فظاهر ، واما بتقدير الصدق فلانه ليس باعتقاد انه المفروض دون المسح بل باعتقاده انه مقدمة ما يستطيع الاتيان به من المسح المأمور به وهو اوصول الماء الى البشرة مع تعذره الا مع الجريان وعدم المماسه ،

ولتصريح جمع من الاصحاب - كما هو الاقوى - بتعين الغسل على الرجلين لو تأدت التقية به وبالمسح على الخنثين ، لكونه اقرب للامثال ، وتعلقه باعضاء الطهارة لا بامر خارج عنها بل عن المتطهر ، كما يدل عليه لغوى ما رواه ابن بابويه في النقيص (١) عن عائشة انه (صلى الله عليه وآله) قال : « اشد الناس حسرة يوم القيامة من رأى وضوءه على جلد غيره » ولظاهر اطلاق رواية اسحاق بن عمار عن الصادق (عليه السلام) في الرجل ينكسر ساعده ... الحديث كما تقدم (٢) . انتهى كلامه (قدس سره) وهو قوي وان امكن المناقشة في بعض ما ذكره .

(الرابع) - ان ما دلت عليه موثقة عمار الاولى في من انقطع ظفره - من انه لا يجعل عليه الا ما يمكن اخذه عنه عند الوضوء ، ولا يجعل عليه ما لا يصل اليه الماء - مما ينافي بظااهر الأدلة العقلية والنقلية . من وجوب دفع الضرر . ورفع الحرج . وسعة الخيفية ، وخصوص جملة مما تلوناه من اخبار الجبيرة الدالة على جواز استعمالها وانه يمسح عليها مع تعذر اصال الماء ، ولا سيما رواية عبد الله على خصوص الظفر . ويمكن حملها على عدم انحصار العلاج بذلك حتى ان بعض محقق متأخرى المتأخرين جعل من مستحبات الوضوء ان لا يضع على اعضاء طهارته عند الحاجة الى العلاج ما لا يقدر على اخذه عند الوضوء او ما لا يصل اليه الماء الا مع انحصار العلاج فيه ، ثم قال : « وفي حرمة تأمل ، ينشأ من عموم الرخصة : ومن خصوص الموثقة المذكورة » . وفيه ما لا يخفى ، فان العمل بظااهر الرواية المذكورة ممنوع بما ذكرنا لك من الأدلة ، فطرحها رأساً لما ذكرنا ليس بذلك البعيد ، لا سيما والراوي عمار المتفرد برواية الغرائب ، كما طعن به عليه المحدث الكاشاني في مواضع من كتاب الوافي . وحملها الشيخ في التهذيب على انه لا يجوز ذلك مع الاختيار . فاما مع الضرورة

(١) ج ١ ص ٣٠ وفي الوسائل في الباب ٣٨ من ابواب الوضوء .

(٢) تقدم في الصحيفة ٣٨١

فلا بأس به ، قيل : « وهو مجمل محتمل لان يراد بالاختيار المقابل بالضرورة ارتفاع الضرورة والحاجة مطلقاً ، وارتفاع الضرورة الخاصة الداعية الى العلاج الخاص بما لا يمكن نزعها عند الوضوء وما لا يصل اليه الماء . وربما كان المتبادر من كلامه الاول « انتهى وبالجملته فان امكن حملها على وجه تنتظم به مع تلك الاخبار والا فطرحتها متعين ، فما وقع فيه بعض متأخري متأخرينا بسببها من الاشكال ليس بذلك القريب الاحتمال .

( الخامس ) — ان ما دلت عليه موثقة عمار الرواية في موضع آخر عن اسحاق ابن عمار (١) — في من انكسر ساعده او موضع من مواضع الوضوء فلا يقدران بمسح على موضع السكسر لمحل الجبر ، من انه يضع اثناء فيه ماء ويضع موضع الجيرة فيه على وجه يصل الى البشرة — لعله مستند الاصحاب (رضوان الله عليهم) فيما قدمنا نقله عنهم من انه لو تعذر النزع وامكن ايصال الماء الى ما تحت الجيرة وجب مقد ما على المسح على الجيرة . والشيخ (رضوان الله عليه) حل ازواية المذكورة على الاستحباب . قائلان انه مع الامكان وعدم الضرر يستحب له ذلك . وفيه انه انما صير الى المسح لتعذر الغسل فمع امكانه على الوجه المذكور يكون واجباً لا مستحباً ، وحينئذ فالجبر محمول على امكان ايصال الماء وان كان مطلقاً في ذلك ، للاجماع ظاهراً ، ولزوم الحرج والمشقة المنفيين عقلاً ونقلاً ، والروايات المتقدمة .

( السادس ) — ظاهر الروايات الدالة على المسح على الجيرة استيعاب الجيرة بالمسح ، وهو ظاهر المشهور ، وجعله الشيخ في المبسوط احوط ، وحسنه في الذكرى مستشكلاً في وجوب الاستيعاب بصدق المسح عليها بالمسح على جزء منها كصدق المسح على الرجلين والخفين عند الضرورة . ولقائل ان يقول ان تبعض المسح في الرجلين انما هو لمكان الباء في المعطوف عليه وفي الخفين لتبعيته حينئذ لهما . واستدل ايضاً في المعبر على وجوب الاستيعاب بان المسح بدل من الغسل فكما يجب الاستيعاب في الغسل يجب في بدله . وصرح الاخبار

المذكورة عدم وجوب اجراء الماء على الجيرة وان امكن فلا يجب حينئذ لعدم ورود الامر به . واحتمل العلامة في النهاية وجوب اقل ما يسمى غسلا . وهو بعيد .

( السابع ) — ان ما دل عليه جملة من تلك الاخبار من الامر بالتيمم لدى القروح والجروح مناف لما دل عليه الجملة الاخرى من المسح على الجيرة وغسل ما حول الخالي عنها ، وقد اختلف كلام الاصحاب في وجه الجمع بينها على وجوه لا يخلو اكثرها من الابرار والبعد عن المراد ، والذي يقوى في البال حمل روايات التيمم على التخصيص بالبديلة من الغسل ، سيما اذا كانت القروح والجروح كثيرة متعددة في البدن ، وقونا على ظواهر الفاظها ، فانها انما وردت بالنسبة الى الغسل خاصة ، ووقوع السؤال فيها عن القروح والجروح بلفظ الجمع ، ومن الغالب لزوم الحيات لذلك ، وبكشف البدن لاجل الغسل ربما اضر به ملاقة الهواء لذلك ، كما تدل عليه رواية جعفر بن ابراهيم الجعفري ، فانها تضمنت انه بعد الغسل كز فمات ، والسكزاز كغراب داء يتولد من شدة البرد . وهو قرينة ما قلناه من لزوم الحيات للقروح والجروح وتضرر البدن لذلك بكشفه في الهواء ، ومثلها ظاهر روايتي محمد بن مسكين وابن ابي عمير وظاهر رواية العياشي ، فانها صرحت اولا بانه يحزبه المسح على الجبائر في الوضوء والغسل حيث لا يخاف على نفسه ، ومع الخوف على نفسه بافراغ الماء على جسده فانه ينتقل الى التيمم ، لان قراءته ( صلى الله عليه وآله ) الآية المذكورة يريد المنع من الغسل والانتقال الى بلله من التيمم .

وبالجملة فروايات التيمم مشعرة بكون السبب في العدول اليه هو التضرر بكشف البدن للغسل من اجل ما فيه من القروح والجروح ، بخلاف روايات المسح على الجيرة والغسل لما حول الجرح ، فانها اما صريحة في الوضوء بخصوصه كحسنة الحلبي ورواية عبد الاعلى وحسنة الوشاء واما فيسه وفي الغسل لسكن لا على الوجه الذي اشرنا اليه كصحبة عبد الرحمان وصدر رواية العياشي واما عامة لها كرواية عبدالله بن سنان

ورواية كليب الاسدي ، وحينئذ فالتيمم في هذه المسألة مخصوص بالبديلة عن الغسل على ذلك الوجه ، والمسح على الجيرة والغسل لما حول الجرح والقرح مخصوص بالوضوء والغسل على غير ذلك الوجه وعلى ذلك تنتظم الاخبار على وجه واضح المنار ، والاحتياط لا يخفى .

( المسألة الثانية عشرة ) — قد صرح اكثر الاصحاب ( رضوان الله عليهم ) بان صاحب السلس — وهو الذي لا يمسك بوله — يتوضأ لكل صلاة ويفتر حديثه بعده ، نظراً الى انه بتجدد البول يصير محدثاً فتجب عليه الطهارة ويمنع من المشروط بها الا ان ذلك لما امتنع اعتباره مطلقاً لتعذره وجب عليه الوضوء لكل صلاة مراعاة لمقتضى الحدث حسب الامكان .

ونقل عن الشيخ في المبسوط جواز الجمع بين صلوات كثيرة بوضوء واحد ، محتجاً بانه لا دليل على تجديد الوضوء وحمله على الاستحاضة قياس لا نقول به . وهذا الكلام محتمل لوجهين : ( احدهما ) — عدم جعل البول بالنسبة اليه حدثاً وحصر احداثه فيما عداه . و ( ثانيهما ) — عدم جعل ما يخرج بالتقاطر حدثاً واما الذي يخرج بالطريق المعهود فيكون حدثاً .

وذهب العلامة في المنتهى الى جواز الجمع بين كل من الظهرين والعشائين بوضوء واحد واختصاص الصبح بوضوء واحد واما ما عداها فيجب الوضوء لكل صلاة ، واحتج على ذلك بصحيفة حريز عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) ( ١ ) انه قال : « اذا كان الرجل يقطر منه البول والدم ، اذا كان حين الصلاة اتخذ كيساً وجعل فيه قطناً ، ثم علقه عليه وادخل ذكره فيه ، ثم صلى : يجمع بين الصلاتين الظهر والعصر يؤخر الظهر ويعجل العصر باذان واقامتين ، ويؤخر المغرب ويعجل العشاء باذان واقامتين ، ويفعل ذلك في الصبح » واما وجوب الوضوء لكل صلاة فيما عدا ما ذكر فوجه ما تقدم من

( ١ ) المروية في الوسائل في الباب ١٩ من نواقض الوضوء

دليل القول الاول كما صرح به في المنتهى .

والذي وقفت عليه من الاخبار المتعلقة بالمسألة صحيحة حريز المتقدمة .

وحسنة منصور بن حازم (١) قال : « قلت لابي عبدالله ( عليه السلام ) : الرجل يعتبره البول ولا يقدر على حبسه ؟ قال : فقال لي : اذا لم يقدر على حبسه فائتأوى الى العذر يجعل خريطة » .

ورواية الحلبي عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٢) قال : « سئلت عن تقطير البول . قال يجعل خريطة اذا صلى » .

وموثقة سماعة (٣) قال : « سألت عن رجل اخذ تقطير من فرجه اما دم واما غيره قال فليصنع خريطة وليتوضأ وليصل ، فان ذلك بلاء ابتلى به فلا يعيدن الا من الحدث الذي يتوضأ منه » .

وانت خبير بان ما عدا صحيحة حريز من الروايات المذكورة لا تعرض فيها للوضوء بكونه لكل صلاة ولا لكل صلاتين بل هي مطلقة في ذلك ، وقصارى ما تدل عليه جواز الدخول في الصلاة في تلك الحال مع وجوب التحفظ من النجاسة بحسب الامكان دفعاً للحرج والمشقة المفهومين من اولوية الله سبحانه بالعذر وانه بلاء ابتلى به ، وان الخريطة بالنسبة اليه كجزء من بدنه لا ينقض من النجاسة الا ما خرج منها دون ما بقى فيها ، ومقتضى القاعدة حمل مطلق الاخبار على مقيدتها ، وبه يظهر قوة ما ذهب اليه في المنتهى ورجحه السيد في المدارك ايضاً . واما ما عدا الفرائض اليومية فيشكل الوجه فيه لعدم الدليل الناص على حكمه . والاحتياط في المقام بوضع الخريطة المحشوة بالقطن والوضوء لكل صلاة في اليومية وغيرها . وقوله ( عليه السلام ) في آخر موثقة سماعة : « فلا يعيدن إلا من الحدث الذي يتوضأ منه » محتمل للمعنيين المتقدمين في كلام الشيخ

(١) و (٢) المروية في الوسائل في الباب ١٩ من نوافض الوضوء .

(٣) المروية في الوسائل في الباب ٧ من نوافض الوضوء .



في المبسوط ، وكيف كان فهي ظاهرة في كون التقطير ليس حدثاً بالنسبة اليه .  
ثم انهم صرحوا بأنه متى كلف للسلس فترة ينقطع فيها التقطير تسع الطهارة  
والصلاة وجب انتظارها ، لزوال الضرورة التي هي مناط التخفيف . ولا ريب في اولوبته  
ورجحانه . وذكر البعض ايضاً وجوب المبادرة الى الصلاة بعد الوضوء . وهو كذلك .  
واما المبطون وهو من به داء البطن يخرج غائط او ريج لا يتمكن من حبسه ،  
فقد ذكر جمع من الاصحاب ( رضوان الله عليهم ) انه يتوضأ لكل صلاة .  
والعلامة في المنتهى مع تصريحه بجمع ذي السلس بين الصلاتين صرح هنا  
بوجوب الوضوء لكل صلاة ومنع من الجمع ، معللاً بان الغائط حدث فلا يستباح معه  
الصلاة إلا مع الضرورة وهي متحققة في الواحدة دون غيرها . ولا يخفى ان ما ذكره جار  
في السلس ايضاً لكن كأنه قال بجواز الجمع هناك للصحيحة المتقدمة المختصة به .  
وصرح الاكثر بأنه متى تطهر ودخل في الصلاة ثم فاجأه الحدث فيها تطهر وبني .  
وذهب العلامة في المختلف الى وجوب استئناف الطهارة والصلاة مع امكان  
التحفظ بقدر زمانها والا بنى بغير طهارة ، لان الحدث المذكور لو نقض الطهارة لا بطل  
الصلاة ، لان من شروط الصلاة استمرار الطهارة . ورد بان ما ذكره من التعليل مصادرة  
على المطلوب . واجيب بمنع المصادرة بل هو احتجاج على هذه المقدمة بالاجماع . وفيه  
ما لا يخفى لمنع الاتفاق على الشرطية بالمعنى المدعى في موضع النزاع .  
وذكر جمع من المتأخرين في ذلك تفصيلاً وهو انه لا يخلو اما ان يكون له فترة  
تسع الطهارة والصلاة ام لا ، وعلى الثاني فلا يخلو اما ان يستمر حدثه بحيث لا يتمكن  
من الدخول في الصلاة على طهارة ام لا ، فعلى الأول يجب عليه انتظار حصول الفترة ،  
وعلى الاول من الثاني يتوضأ لكل صلاة ويفتر حديثه الواقع بعد الوضوء ولو في اثناء  
الصلاة دفعاً للحرج ، وعلى الثاني فالمشهور انه متى فاجأه في الصلاة فانه يتوضأ ويبنى ، وقيل  
بالتفصيل الذي تقدم عن المختلف . ومحل الخلاف في المسألة غير منقح في كلامهم .

والذي وقفت عليه من الاخبار في المسألة موثقة محمد بن مسلم (١) قال :  
« سألت ابا جعفر ( عليه السلام ) عن البطون . فقال : ينبي على صلاته » .

وموثقته الاخرى عنه ( عليه السلام ) (٢) قال : « صاحب البطن يتوضأ ثم  
يرجع في صلاته فيتم ما بقي » .

وصحيحة المروية في الفقيه عنه ( عليه السلام ) (٣) قال : « صاحب البطن  
الغالب يتوضأ وينبي على صلاته » .

وهذه الروايات - كما ترى - مطلقة لا دلالة فيها على خصوص فرد من تلك  
الافراد المفصلة ، والمفهوم من كلام بعضهم حملها على ما اذا كان ثمة فترة تسمع الصلاة  
او بعضها فتوضأ ودخل في الصلاة ثم فاجأ الحدث ، ومن كلام بعض آخر على ما اذا  
دخل في الصلاة متطهراً مطلقاً اعم من أن تكون فترة تسمع الصلاة كلا او بعضاً او بمقدار  
الطهارة خاصة كما هو المفهوم من التفصيل المتقدم .

والتحقيق في المقام ان الروايات المذكورة مطلقة الا انه ان كان الحدث المذكور  
متكرراً بحيث يؤدي اعادة الوضوء بعد الدخول في الصلاة الى العسر والخرج ويلزم  
منه السكثرة الموجبة لبطلان الصلاة ، فالظاهر وجوب الاستمرار في الصلاة وعدم ايجابه  
الوضوء عملاً باخبار سهولة الحنيفية وسعة الشريعة ورفع الحرج في الدين ، والا فالظاهر  
دخوله تحت الاخبار ووجوب الوضوء والبناء . ويحتمل قريباً ان معنى الرواية الاولى  
والثالثة ان البطون ينبي على صلاته يعني لا يقطعها بالحدث الواقع في اثائها ، وقوله  
في الاخيرة يتوضأ يعني قبل الدخول في الصلاة . اذ ليس فيها دلالة بل ولا اشارة الى  
دخوله في الصلاة خالياً من الحدث ، بل ربما اشعر قوله في الاخيرة : « صاحب البطن  
الغالب ... » باستمرار خروج الحدث ، وحيثئذ فتكون الروايتان دليلاً لما ذكرناه

(١) المروية في الوسائل في الباب ١٩ من نواقض الوضوء .

(٢) المروية في الوسائل في الباب ١٩ من نواقض الوضوء . وفي التهذيب والوافي

والوسائل تقييد البطن فيم بالغالب (٣) ج ١ ص ٢٣٧ .

في الشك الاول ، واما الرواية الوسطى فهي صريحة في كون الوضوء في اثناء الصلاة للفظ الرجوع واتمام ما بقي فتجعل دليلاً لما ذكرناه في الشك الثاني ، قال في الذكرى : « والظاهر انه لو كان في السلس فترات والبطن تواتر ، أمكن نقل حكم كل منها الى الآخر » انتهى .

ثم لا يخفى ان الروايات الواردة في السلس تضمنت انه بعد وضع الخريطة يصلي وان كان قد دخل في الصلاة بطهارة من الحدث والحث ، فاجأ الحدث في اثنائها ام لا وروايات المبطون تضمنت اعادة الوضوء والبناء ، ولعل الوجه فيه ما اشرنا اليه آنفاً من ان الخريطة المذكورة تكون كالجزء من بدنه ، والاحتياط في المقام بل وفي كل مقام من اعظم المهام .

( المسألة الثالثة عشرة ) — ذكر الاصحاب (رضوان الله عليهم) انه لو شك في شيء من افعال الوضوء فان كان على حاله اتى به وبما بعده ما لم يحف السابق والا اعاد . وان انتقل الى حال اخرى مضى ولم يلتفت .

وتحقيق هذا القول يقع في موارد : ( الاول ) - الظاهر انه لا خلاف ولا اشكال في وجوب الاتيان بالمشكوك فيه متى كان على حال الوضوء اي مشغلاً بافعاله وان كان في آخره وقد شك في شيء من اوله ، لما رواه زرارة في الصحيح عن ابي جعفر (عليه السلام) (١) قال : « اذا كنت قاعداً على وضوءك ولم تدر أغسلت ذراعيك ام لا ؟ فاعد عليهما وعلى جميع ما شككت فيه انك لم تغسله او تمسحه مما شئى الله مادمت في حال الوضوء . فاذا قمت من الوضوء وفرغت وقد صرت الى حال اخرى في صلاة او غير صلاة وشككت في بعض ما شئى الله مما اوجب الله عليك فيه وضوء فلا شيء عليك ، وان شككت في مسح رأسك واصبت في لحيتك بلة فامسح بها عليه وعلى ظهر قدميك ، وان لم تصب بلة فلا تنقض الوضوء بالشك وامض في صلاتك ، وان تيقنت انك لم تتم .

(١) رواء في الوسائل في الباب ٤٢ من ابواب الوضوء .

وضوءك فاعد على ما تركت يقيناً حتى تأتي على الوضوء . وهو - كما ترى - ظاهر الدلالة على انه ما لم يفرغ من وضوئه فانه يتلافى ما شك فيه .

وروى عبدالله بن ابي يعفور في الموثق عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (١) قال : « اذا شككت في شيء من الوضوء وقد دخلت في غيره فليس شكك بشيء . انما الشك اذا كنت في شيء لم تجزه » وضمير غيره كما يحتمل رجوعه الى الوضوء فيكون الحديث المذكور دالا على ما دلت عليه الصحيحة المذكورة كذلك يحتمل رجوعه الى شيء ، والظاهر انه الاقرب بحسب السياق ، وفيه حينئذ دلالة على عدم الرجوع الى فعل مع الشك فيه بعد الدخول فيما يليه ، ولا نعلم به قائلان من الاصحاب في هذا المقام ، وعلى ذلك فيكون منافياً للصحيحة المتقدمة . واطهر منه في المنافاة بذلك قوله ( عليه السلام ) في صحيحة زرارة (٢) : « اذا خرجت من شيء ثم دخلت في غيره فشكك ليس بشيء » وقوله ( عليه السلام ) في موثقة محمد بن مسلم (٣) : « كل ما شككت فيه مما قد مضى فامضه كما هو » وقوله في رواية ابي بصير (٤) : « كل شيء شك فيه مما قد جاوزه ودخل في غيره فليمض عليه » لصدق الشبهة على كل فعل من أفعال الوضوء وصدق الغيرية على كل منها بالنسبة الى ما سواه ، وقصر معنى الشيء في جميع هذه الاخبار على الوضوء مما لا يرام تجشمه ، وبذلك يظهر المنافاة بين جملة هذه الاخبار وبين الصحيحة المتقدمة . وربما يجاب بقصر الاخبار الثلاثة الاخيرة على موردها وهو الصلاة كما تضمنه صدر كل منها من تعداد السؤال عن جملة من أفعال الصلاة . او عمومها وتخصيصها بالصحيحة المتقدمة ، ولعله اظهر لاستنادهم الى العمل بالكيفية المنصوصة فيها في مواضع عديدة غير الصلاة ، واما موثقة ابن ابي يعفور فيتمين حملها على المعنى الاول ،

(١) رواه في الوسائل في الباب ٤٢ من ابواب الوضوء .

(٢) و(٣) المروية في الوسائل في الباب ٢٣ من ابواب الخلل في الصلاة

(٤) المروية في الوافي في باب ( الشك في اجزاء الصلاة )

ولا مندوحة عن ارتكاب التأويل في الروايات المذكورة وحمل الوثيقة على ما ذكرنا  
لاطباق الاصحاب على ان محل الرجوع مدة كونه على وضوئه كما هو مقتضى  
الصحيحة المذكورة .

( الثاني ) — هل الحال الذي يتلافى المشكوك فيها عبارة عن حالة الاشتغال  
بالوضوء . فلو فرغ منه وان بقى في محله لا يلتفت حينئذ وان التقيد بالقيام والضرورة  
الى حال اخرى — كما اشتملت عليه صحيحة زرارة المتقدمة — انما خرج منخرج الغالب  
من ان المتوضي\* اذا فرغ من وضوئه فالغالب انه يقوم من محله او يتشغل بحالة اخرى ،  
او انه عبارة عن البقاء في موضع وضوئه الى ان يقوم او يتشغل بامر آخر ما لم يطل  
العود حملا لتلك الالفاظ المذكورة على ظاهرها ؟ قولان : ظاهر الذكرى والدروس  
الثاني ، وبالأول صرح جمع من المتأخرين : منهم — ثاني المحققين وثاني الشهيدين في شرح  
القواعد والروض وشرح الرسالة والسيد السند في المدارك ، بل الظاهر انه المشهور في  
كلام المتأخرين ، واستظهره في كتاب رياض المسائل وحمل الصحيحة المتقدمة وما اشبهها  
من عبارات متقدمي الاصحاب على الخروج منخرج الغالب . وظاهر المولى الاردبيلي ( قدس  
سره ) في شرح الارشاد التوقف في ذلك بعد نسبته ذلك الى ظاهر الاصحاب : حيث  
قال بعد كلام في المسألة : « واكن هنا خفاء في ان المراد بعدم الالتفات بعد الانصراف  
ما هو ؟ ظاهر الاصحاب ان مجرد الفراغ يوجب ذلك ، وفي بعض الأخبار قيد بقوله :  
اذا فرغ وانتقل ودخل في شي\* آخر مثل الصلاة وغيره ، فهو محل تأمل وان كان ظاهر  
بعض الأدلة ما ذكره الاصحاب » انتهى . ولعله اشار بظاهر بعض الأدلة الدال على ما ذكره  
الاصحاب الى حسنة بكير ( ١ ) قال : « قلت له : الرجل يشك بعد ما يتوضأ ؟ قال هو  
حين يتوضأ اذكر منه حين يشك » فانها صريحة في عدم الالتفات الى الشك بعد اكمال  
الوضوء وان لم يحصل الانتقال الى حالة اخرى ، وموثقة ابن ابي عمير للمتقدمة حيث قال

( ١ ) المروية في الوسائل في الباب ٤٢ من ابواب الوضوء .

في آخرها : « انما الشك اذا كنت في شيء لم تجزه » يعني انما الشك الموجب للعمل بمقتضاه من الاتيان بالمشكوك فيه اذا كنت في شيء لم تخرج عنه ولم تجزه ، وحينئذ فالمراد بقوله في صدرها : « وقد دخلت في غيره » كناية عن مجرد الفراغ ، والترجيح في المقام لا يخلو عن اشكال وان كان القول المشهور لا يخلو من قوة .

لكن يبقى في المقام اشكال اشار اليه السيد السند في المدارك فيما اذا تعلق الشك بالعضو الاخير ، لعدم تحقق الاكمال الموجب لالغاء الشك . وربما يدفع بان الظاهر تحقق الاكمال والفراغ بمجرد ان يجد نفسه غير مشغول بافعال الوضوء بعد يقين التلبس به حينئذ لو طرأ الشك لم يعتد به .

وكيف كان فالاحوط بناء على هذا القول التدارك ما لم يحصل القيام او ما في حكمه ، وبعض الاصحاب صار الى القول الاول احتياطاً ، ولا ريب انه احوط .

( الثالث ) — قد عرفت مما اشرنا اليه آنفاً اشتراط الاصحاب في الاكتفاء بالاتيان بالمشكوك وما بعده عدم جفاف ما تقدم ، والا فالواجب عندهم الاعادة تفصيلاً للموالة الواجبة . وانت خير بان الظاهر من الرواية المتقدمة (١) التي هي مستند هذا الحكم الاعادة على العضو المشكوك مطلقاً بدون تقييد بعدم الجفاف . وما تقدم من الروايات الدالة على تفسير الموالة بمراعاة الجفاف لا عموم فيه على وجه يشمل ما نحن فيه حتى يخص به هذا الاطلاق . اذ ليس الا صحيحة معاوية بن عمار وموثقة ابي بصير كما حققناه سابقاً (٢) وموردها خاص بنفاد الماء وعروض الحاجة ، ولعله الى هذا يشير كلام المحدث الحر ( قدس سره ) في كتاب الوسائل حيث قال : « باب ان من شك في شيء من افعال الوضوء قبل الانصراف وجب ان يأتي بما شك فيه وبما بعده ، ومن شك بعد الانصراف لم يجب عليه شيء ... » فانه ظاهر في مراعاة الترتيب بالاتيان بما شك فيه وما بعده اعم من ان يجب ما قبله ام لا ، مع تخصيصه في كتاب البداية فيما تقدم

الابطال بالجفاف بالترخي والتفريق كما أوضحناه هناك ، والحق ان الكلام معهم (رضوان الله عليهم) يرجع الى اصل المسألة . فانهم حيث ذهبوا في تفسير الموالاة التي هي احد واجبات الوضوء عندهم الى مراعاة الجفاف مطلقاً او في صورة خاصة ، بناء على الخلاف المتقدم ، اتجه لم تمشية ذلك في جملة فروع المسألة ، واما على ما حققناه آنفاً من التخصيص فلا ، فالكلام هنا يتفرع على ذلك . وكيف كان فلا حوط هو الوقوف على ما قرره شكر الله تعالى اجتهادهم واجزل اسعاهم .

(الرابع) - صرح جمع : منهم - الشهيد في الذكرى بانه لو كثر شكه فلا قرب الحاقه بحكم كثير الشك في الصلاة دفعا للعسر والخرج ، وايده السيد السند في المدارك بقوله (عليه السلام) في صحيحة زرارة وابي بصير (١) الواردة في من كثر شكه في الصلاة بعد ان امر بالمضي في الشك : « لا تعودوا الخيث من انفسكم نقض الصلاة فتعليعوه ، فان الشيطان خيث معتاد لما عود » قال : « فان ذلك بمنزلة التعليل لوجوب المضي في الصلاة فيتعدى الى غير المسؤول عنه » انتهى .

اقول : ويؤيده ايضا ظاهر صحيحة عبدالله بن سنان عن الصادق (عليه السلام) (٢) قال : « قلت له رجل مبتلى بالوضوء والصلاة وقلت هو رجل عاقل ؟ فقال ابو عبدالله (عليه السلام) : واي عقل له وهو يطيع الشيطان ؟ فقلت له وكيف يطيع الشيطان ؟ فقال : سله هذا الذي يأتيه من اي شي ، هو ، فانه يقول لك من عمل الشيطان » فان الظاهر ان ابتلاءه بذلك باعتبار كثرة الشك في افعالها . واما حمله على ما يشمل الوسواس في النية - كما ذكره الشارح المازندراني في شرح اصول الكافي - فظني انه بعيد غاية البعد ، لان النية في الصدر السابق ليست على ما يترأى الآن من صعوبة الاتيان بها ولهذا لم يجر لها ذكر في كلام السلف ولا في الاخبار كما أوضحناه سابقاً على وجه واضح

(١) المروية في الوسائل في الباب ١٦ من أبواب الخلل في الصلاة .

(٢) المروية في الوسائل في الباب ١٠ من أبواب مقدمة العبادات

— ٣٩٦ — ( الشك في الطهارة مع يقين الحدث وعكسه ) ج ٢

المنار ساطع الانوار ، والوسواس فيها انما حدث بما احده متأخرو اصحابنا ( رضوان الله عليهم ) من البحث فيها وفي قيودها والمقارنة بها ونحو ذلك .

( الخامس ) - الظاهر - كما صرح به بعض محققى المتأخرين - ان عدم الالتفات الى ما شك فيه وتركه رخصة لا انه يحرم فعله ، وكذا في صورة تيقن الطهارة والشك في الحدث ، لعموم الاحتياط الموجب المشي على الصراط الذي هو عبارة عن الايمان بما يتيقن به الخروج عن العهدة على جميع الاحتمالات . ويحتمل الثاني لعموم قوله ( عليه السلام ) في موثقة بكير (١) : « اذا استيقنت انك احدثت فتوضاً ، واياك ان تحدث وضوءاً ابدأ حتى تستيقن انك قد احدثت » والظاهر حمل الخبر المذكور على المنع عن احداث الوضوء على سبيل الوجوب والحتم ، لعدم العمل به على ظاهره اجماعاً نصاً وفتوى .

( المسألة الرابعة عشرة ) - لو شك في الطهارة مع يقين الحدث او تيقنها مع الشك فيه ، بنى على يقينه في الموضوعين اجماعاً نصاً وفتوى .

ومن الاخبار الواردة في ذلك موثقة بكير المتقدمة ، وصحيحة زرارة عن ابى جعفر ( عليه السلام ) (٢) في حديث قال فيه : « قلت : فان حرك الى جنبه شيء ولم يعلم به ؟ قال : لا حتى يستيقن انه قد نام حتى يجي من ذلك امر بين ، والا فانه على يقين من وضوئه ولا ينقض اليقين ابدأ بالشك ولكن ينقضه بيقين آخر » .

اذا عرفت ذلك ففي المقام فوائد ثلاث : ( الاولى ) - المفهوم من كلام اصحابنا ( رضوان الله عليهم ) استثناء صورة واحدة من هذه القاعدة . وهو ما اذا بال ولم يستبرى ثم خرج بلل مشتب ، فانهم صرحوا بوجوب الوضوء في الصورة المذكورة بلا خلاف ، بل عن ابن ادريس دعوى الاجماع عليه ، ويدل عليه مفهوم قول الصادق ( عليه السلام )

(١) المروية في الوسائل في الباب ١ من ابواب نواقض الوضوء ، و ٤ من ابواب الوضوء

(٢) المروية في الوسائل في الباب ١ من ابواب نواقض الوضوء



ج ٢ ﴿ الشك في الطهارة مع يقين الحدث وعكسه ﴾ — ٣٩٧ —

في صحيحة ابن البخاري (١) : « ينتره ثلاثاً ثم ان سال حتى يبلغ الساق فلا يزال » وقول الباقر ( عليه السلام ) في حسنة محمد بن مسلم (٢) : « يعصر اصل ذكره الى طرفه ثلاث عصرات وينتر طرفه ، فان خرج بعد ذلك شي فليس من البول ولسكنه من الجبائل » وصريح صحيحة محمد بن مسلم عن الباقر ( عليه السلام ) (٣) الواردة في غسل الجنابة حيث قال فيها : « وان كان بال ثم اغتسل ثم وجد بللا فليس ينقض غسله ولا سكن عليه الوضوء » ومضرة سماعة (٤) : « وان كان بال قبل ان يغتسل فلا يعيد غسله ولا سكن يتوضأ ويستنجي » وهاتان الروايتان وان اطلقنا الوضوء بخروج البول وان كان مع الاستبراء الا انها مقيدتان بالاخبار المتقدمة مضافة الى الاجماع على عدم الوضوء مع الاستبراء ، وبذلك يظهر لك ما في كلام شيخنا الاوحد في كتاب رياض المسائل ، حيث قال بعد نقل الاحتجاج على الحكم المذكور بمفهوم الروايتين المتقدمتين : « وهو ان لم يكن اجماعاً محل تأمل » انتهى .

( الثانية ) — قد اورد في المقام اشكال ، وهو ان الشك المتعلق باحد النقيضين متى كان عبارة عن تساوي اعتقادي الوجود والعدم نافي اليقين المتعلق بالنقيض الآخر البتة ، لاقتضاء اليقين بوجود احد النقيضين نفي النقيض الآخر ، فكيف يمكن اجتماع الشك في الحدث مع يقين الطهارة وبالعكس ؟

واجاب شيخنا الشهيد في الذكرى بان قولنا : اليقين لا يرفعه الشك لا نعني به اجتماع اليقين والشك في الزمان الواحد لا متنازع ذلك ، ضرورة ان الشك في احد النقيضين يرفع يقين الآخر ، بل المعنى به ان اليقين الذي كان في الزمن الاول لا يخرج عن حكمه

(١) المروية في الوسائل في الباب ١٣ من أبواب نواقض الوضوء

(٢) المروية في الوسائل في الباب ١١ من احكام الخلوة

(٣) و (٤) المروية في الوسائل في الباب ١٣ من ابواب نواقض الوضوء ٣٩٦

من ابواب الجنابة

بالشك في الزمن الثاني لاصالة بقاء ما كان ، فيؤول الى اجتماع الظن والشك في الزمن الواحد فيرجح الظن عليه كما هو مطرد في العبارات . انتهى ، وحاصل كلامه ( قدس سره ) تغاير زماني الشك واليقين ، كأن يتيقن في الماضي كونه متطهراً ثم يشك في المستقبل في كونه محدثاً ، فهذا الشك لا يرفع حكم اليقين السابق بل يستصحب ذلك الحكم السابق ويظان بقاءه الى ان يتحقق الناقل .

وهو جيد الا ان قوله : فيؤول الى اجتماع الظن والشك ... الخ « محل بحث ، اذ عند ملاحظة ذلك الاستصحاب ينقلب احد طرفي الشك ظناً والطرف الآخر وهماً . فلم يجتمع الظن والشك في الزمان الواحد ، كيف والشك في احد النقيضين يرفع ظن الآخر كما يرفع يقينه ، كذا اورده بعض محققي المتأخرين عليه .

واجيب بان المراد بالشك في هذا المقام ما قابل اليقين ، كما تفهمه جملة الاستدراك في قوله في صحيحة زرارة المتقدمة : « ولكن ينقضه يقين آخر » بل هذا المعنى هو الموافق لنص اهل اللغة ، واما اطلاقه على تساوي الاعتقادين فهو اصطلاح بعض اهل المعقول وحينئذ فالشك بالمعنى المذكور - وهو مطلق التجويز لسكل من طرفي النسبة - لا انقلاب فيه عند ملاحظة ذلك الاستصحاب ولا يرفع يقينه ، ألا ترى انه قال : « فيؤول الى اجتماع الظن والشك » اي الى اجتماع ظن طرفي النسبة وتجويز مخالفه ، ولم يعبر بلفظ الانقلاب المؤدي الى الانقلاب كما وقع في كلام المعارض . وهو جيد ممتين الا ان فيه مناقشة من جهة اخرى سيأتى بيانها ان شاء الله تعالى .

واجاب السيد السند في المدارك بمحمل الحدث هنا على ما تترتب عليه الطهارة اعني نفس السبب لا الاثر الحاصل من ذلك ، قال : « وتيقن حصوله بهذا المعنى لا ينافي الشك في وقوع الطهارة بعده وان اتحد وقتها » انتهى . وانت خير بان مجرد الحل على نفس السبب لا يحسم مادة الاشكال ما لم يعتبر تعدد زماني الشك واليقين او تعدد زمان متعلقيهما .

والاظهر في وجه الجواب ان يقال بجواز التزام اجتماع الشك واليقين في زمان واحد مع تعدد زمان متعلقيهما، كأن يتيقن الآن حصول الحدث في زمان ماض اعم من ان يراد بالحدث نفس السبب او الاثر المترتب عليه ثم يشك ايضاً في ذلك الآن في وقوع طهارة سابقة متأخرة عن ذلك الحدث، سواء اريد بالطهارة نفس الوضوء او اثره المترتب عليه، ولا شك ان اجتماع اليقين والشك هنا في زمن واحد مما لا شك فيه ولا خلل يعتريه، لعدم تناقض متعلقيهما لاختلاف زمانيهما كمن تيقن عند الظن وقوع التطهر صباحاً وهو شك في انقطاعه، وحينئذ لا يحتاج الى تكلف التخصيص بالسبب مع ما عرفت فيه، ولا حمل اليقين على الظن.

(الثالثة) — هل الظن المقابل لليقين حكمه حكم الشك في وجوب اطراحه بمعارضة اليقين ام لا؟ المشهور ذلك. وظاهر شيخنا البهائي في كتاب الحبل المتين المخالفة في ذلك، حيث قال — بعد ان صرح اولا بان ما ذكره من ان اليقين لا يرتفع بالشك يرجع الى استصحاب الحال الى ان يعلم الزوال، فان العاقل اذا التفت الى ما حصل بيقين ولم يعلم ولم يظن طرو ما يزيله حصل له الظن ببقائه — ما صورته: « ثم لا يخفى ان الظن الحاصل بالاستصحاب في من تيقن الطهارة وشك في الحدث لا يبقى على نهج واحد، بل يضعف بطول المدة شيئاً فشيئاً بل قد يزول الرجحان ويتساوى الطرفان بل ربما يصير الطرف الراجح مرجوحاً، كما اذا توضأ عند الصبح — مثلاً — وذهل عن التحفظ ثم شك عند الغروب في صدور الحدث منه ولم يكن من عادته البقاء على الطهارة الى ذلك الوقت، والحاصل ان المدار على الظن، فما دام باقياً فالعمل عليه وان ضعف » ثم نقل عن العلامة في المنتهى ان من ظن الحدث وتيقن الطهارة لا يلتفت، لان الظن انما يعتبر مع اعتبار الشارع له، ولان في ذلك رجوعاً عن المتيقن الى المظنون، وقال بعده: « انتهى وفيه نظر لا يخفى على التأمل فيما تلوناه » هذا كلامه (قدم سره).

وبعض محققي متأخري المتأخرين بعد ان جزم بموافقة المشهور في صورة الشك

— ٤٠٠ — ( الشك في الطهارة مع يقين الحدث وعكسه ) ج ٢

في الحدث مع يقين الطهارة لدلالة ما قدمنا من الاخبار على ذلك استشكل في صورة العكس لعدم الدليل . قائل في توجيه الاشكال : « لان صحيحة زرارة المتقدمة كما يمكن ان يستدل بها على عدم اعتبار الظن نظراً الى مفهوم « ولكن ينقضه ييقين آخر » كذلك يمكن ان يستدل بها على اعتباره بمفهوم « لا ينقض اليقين بالشك » مع ان الاصل براءة الذمة » انتهى .

اقول : وفيه ان ظاهر قضية الاستدراك يوجب عدم اعتبار الظن بل مساوقته للشك ثم ، وهو المفهوم من جملة الاخبار الواردة في عدم معارضة الشك باليقين ومنها صحيحة زرارة عن ابي جعفر ( عليه السلام ) (١) قال : « قلت اصاب ثوبي دم رعا ف او غيره الى قوله : فان ظننت انه اصابه ولم اتيقن ذلك فنظرت فلم ار شيئاً ثم صليت فيه فرأيت ؟ قال : تفسله ولا تعيد الصلاة . قلت ولم ذاك ؟ قال لانك كنت على يقين من طهارتك ثم شككت فليس ينبغي لك ان تنقض اليقين بالشك ابداً » ومن المعلوم ان المراد بالشك هنا ما يشمل الظن ، ومثله في الاخبار غير عزيز يقف عليه المتتبع .

ثم اقول : انت خير بان الاصحاب ( نور الله تعالى مضاجعهم ) لما بنوا الاحكام الشرعية على ما في الواقع ونفس الامر وحلوا العلم واليقين في الاخبار المتعلقة بتلك الاحكام على ما هو المطابق للواقع ، اشكل عليهم المخرج في موارد كثيرة تفق عليها في اثناء مباحث هذا الكتاب ان شاء الله تعالى ، وانت اذا تأملت بعين التحقيق والانصاف علمت ان الله سبحانه لم يجعل شيئاً من الاحكام الشرعية منوطاً بالواقع ونفس الامر دفعاً للحرج ولزوم تكليف ما لا يطاق ، فان يقين الطهارة من النجاسة الذي اوجب الشارع البناء عليه ودفع الشك به في لباس المصلي وبدنه وماء طهارته ونحوها

(١) المروية في الوسائل في الباب ٧ و٣٧ و٤١ و٤٢ و٤٤ من ابواب النجاسات بنحو التقطيع .

ليس إلا عبارة عن عدم العلم بملافة النجاسة لا العلم بالعدم ، فكذلك أيضاً يقين الطهارة للصلاة من وضوء وغسل وتيمم ليس إلا عبارة عن فعلها مع عدم العلم بناقض لها لا مع العلم بالعدم ، وحينئذ فالمراد بهذا اليقين المذكور في الاخبار ما هو اعم من اليقين الواقعي اعني العلم بالعدم والظن باصطلاحهم ، وليس له فرد يقابله الا الشك خاصة الذي هو عبارة عن تجويز المخالفة واحتمالها ، والحل على الشك الذي هو عبارة عن المعنى المشهور بينهم اصطلاح متأخر مخالف لكلام اهل اللغة ، حيث نص في القاموس والصحيح على ان الشك خلاف اليقين ، مع انهم قد قرروا في غير موضع وجوب حمل الالفاظ الواردة في كلام حافظ الشريعة مع عدم الحقيقة الشرعية او العرفية الخاصة على المعنى اللغوي ، وحينئذ فالشك في الحدث مع يقين الطهارة - مثلاً - ليس إلا عبارة عن تيقن فعل الطهارة مع عدم العلم بالناقض لها ثم يحصل له بسبب عروض بعض الاشياء شك في انتقاض طهارته يعني احتمال وتجويز انتقاضها ، اعم من ان يكون ذلك الاحتمال والتجويز قوياً كما ربما عبر عنه في الاخبار بالظن او ضعيفاً يعبر عنه بالوهم او الشك ، واما لو توطأ صبيحاً ثم انه شك في آخر النهار بسبب طول المدة في انه هل احدث ام لا وان كان من عادته في سائر الايام الحدث في اثناء النهار وعدم الوضوء فهذا لا يخرج عما ذكرنا ايضاً . فالعمل على هذا الشك خيال نفساني بل وسواس شيطاني وان قوى حتى يبلغ مرتبة الظن ، بل هذا بمقتضى ما ذكرنا من الاخبار متطهر يقيناً يعمل على يقين طهارته وبذلك يظهر لك ما في كلام هؤلاء الفضلاء ( نور الله تعالى تربتهم واعلى رتبته ) ولا سيما كلام شيخنا البهائي . هذا هو التحقيق في المقام والله سبحانه الهادي الى سواء الطريق في جملة الاحكام .

( المسألة الخامسة عشرة ) — لو تيقن الطهارة والحدث معاً وشك في التأخر

فقد اطلق الاكثر سبب المتقدمين وجوب الوضوء ، لعموم الاوامر الدالة على وجوب الوضوء عند ارادة الصلاة من الكتاب والسنة ، خرج منه متيقن الطهارة ، وبطل عليه

خصوص ما ذكره في كتاب فقه الرضا (١) قال (عليه السلام) : « وان كنت على يقين من الوضوء والحديث ولا تدري ايها سبق فتوضاً » وبهذه العبارة صرح في الفقيه من غير اسناد الى امام كما هي عادته غالباً من كون ما ينقله فيه عارياً عن النسبة . أخوذاً من هذا الكتاب كما اشرنا اليه آنفاً ، ولأنه من المعلوم المقطوع ايجاب الشارع الدخول في الصلاة بطهارة يقينية والمنع من الدخول بالحديث ، وهذان اليقينان هنا قد تصادما ، ولم يعلم من الشارع ترجيح لاحدهما ، فالعمل على احدهما ترجيح من غير مرجح ، فيجب العاؤهما معاً والرجوع الى حكم الاصل من البقاء على الحديث الذي لا ينفك الانسان عنه في سائر احواله . ومع المناقشة فيما ذكرنا لا اقل ان يكون ذلك من قبيل الشبهات المأمور فيها بالاحتياط كما استفاض عن اهل العصمة (سلام الله عليهم) ولا ريب ان الاحتياط في الطهارة (لا يقال) : ان الاحتياط ليس بدليل شرعي كما يتداوله جملة من المتأخرين ومتأخريهم (لانا نقول) : قد قدمنا لك في المقدمة الرابعة ما يدل على كونه في مثل هذا المقام دليلاً شرعياً .

وفي المسألة قولان آخران : (احدهما) - لثاني المحققين صريحاً واولهما ظاهراً ، وهو انه ينظر الى حاله قبل الطهارة والحديث المفروضين فان جهلها تطهر وان علمها اخذ بضد ما علمه ، واحتج عليه في المعتبر بانه ان كان سابقاً محدثاً فقد تيقن رفع ذلك الحدث بالطهارة المتيقنة مع الحدث الآخر ، لانها ان كانت بعد الحديثين او بينهما فقد ارتفعت الاحداث السابقة بها ، وانتقاضها بالحدث الآخر غير معلوم للشك في تأخره ، فيكون متيقناً بالطهارة شاكاً في الحدث ، وان كان متطهراً فقد تيقن انه نقض تلك الطهارة بالحدث المتيقن مع الطهارة ، ورفعها بالطهارة الاخرى غير معلوم لجواز تقدمها عليه تجديد الطهارة السابقة او مع الذهول عنها ، فيكون متيقناً للحدث شاكاً في الطهارة . وضعفه ظاهر ، لان الاحداث السابقة في الصورة الاولى وان ارتفعت بالطهارة المجامعة

ج ٢ ﴿ من تيقن بعد الصلاة بالخلل في إحدى الطهارتين ﴾ — ٤٠٣ —

للحدث الاخير ، وكذلك الطهارة السابقة في الصورة الثانية وان ارتفعت بالحدث الجامع لتلك الطهارة الاخير ، لكن يبقى الشك في رفع ذلك الحدث الاخير بالطهارة الجامعة له ونقضها له من حيث الشك في تقدم ايها على الآخر ، وغاية ما يفيد كلامه رفع الحالة السابقة من طهارة او حدث واما محل الاشكال فهو باق على الاشتباه والاحتمال .

و (ثانيهما) — ما نقل عن المختلف ، حيث قال - بعد ان نقل عن الاصحاب اطلاق القول باعادة الطهارة في المسألة - ما صورته : « ونحن فصلنا ذلك في اكثر كتبنا وقلنا ان كان في الزمن السابق على زمان تصادم الاحتمالين محدثاً وجب عليه الطهارة ، وان كان متطهر آ لم يجب ، ومثاله انه اذا تيقن عند الزوال انه تقض طهارة وتوضاً عن حدث وشك في السابق فانه يستصحب الحال السابق على الزوال ، فان كان في تلك الحال متطهر آ فهو على طهارته . لانه تيقن انه نقض تلك الطهارة وتوضاً ولا يمكن ان يتوضاً عن حدث مع بقاء تلك الطهارة ، ونقض الطهارة الثانية مشكوك فيه فلا يزول عن اليقين بالشك ، وان كان قبل الزوال محدثاً فهو الآن محدث ، لانه تيقن انه انتقل عنه الى طهارة ثم نقضها والطهارة بعد نقضها مشكوك فيها » انتهى . وفيه ان ما ذكره يشعر بان طهارته لا تقع الا رافعة وحدثه لا يكون الا ناقضاً ، والظاهر ان هذا بعينه ما ذكره في القواعد من قوله : « ولو تيقنهما متحدين متعاقبين وشك في التأخر فان لم يعلم حاله قبل زمانها تطهر والا استصحب » ومراده بالانحداد تساوي اعداد الطهارات والاحداث وبالتعاقب وقوع الطهارة بعد الحدث وبالعكس ، ومثله في التذكرة ايضاً ، وبذلك تخرج المسألة عن باب الشك الا ان يحمل على انه باعتبار اول الامر وفي عبارته في المختلف مناقشات رأينا الاغماض عن التطويل بالتعرض لها اولى .

( المسألة السادسة عشرة ) — من تيقن بعد الصلاة بطهارتين ترك عضو من

احدهما او وقوع حدث بعد احدهما ففيه صور :

( الاولى ) — من توضاً ثم احدث وضوء آخر ثم صلى ثم ذكر الاخلال بمضوء

— ٤٠٤ — ﴿ من يتقن بعد الصلاة بالخلل في إحدى الطهارتين ﴾ ج ٢

من إحدى الطهارتين . فهذا الوضوء ان اما ان يكونا معاً واجبين او مندوبين او الاول واجباً والثاني مندوباً او بالعكس ، وعلى التفادير الاربعة اما ان تعتبر القرية خاصة او يضم اليها الوجه فقط او يضم الى ذلك احد الامرين من الرفع والاستباحة ، وحيث انه لا دليل عندنا على زيادة شيء وراء القرية فالصلاة المذكورة صحيحة ، لان الاخلال ان كان من الاولى فالثانية صحيحة عندنا ، وان كان من الثانية فالاولى صحيحة اتفاقاً ، فلا حاجة الى اعادة ولا اعادة الطهارة : واما على تقدير ضم شيء آخر الى القرية ففيه تفاصيل يلزم في بعضها اعادة كل من الوضوء والصلاة ، ولا ثمة مهمة عندنا في تطويل الكلام بالبحث عن تلك الشقوق ، مع ضرورة صرف الوقت فيما هو اهم من ذلك ، ومن احب الوقوف عليها فليرجع الى مطولات اصحابنا ( شكر الله تعالى سعيهم ) وايضاً فاننا قررنا في هذا الكتاب ان لا نطول البحث الا في موضع اغفلوا تحقيقه ، الا ان الشهيد في البيان نقل عن السيد جمال الدين ابن طائوس ( قدس سره ) عدم الالتفات الى هذا الشك مطلقاً لاندرجه تحت الشك في الوضوء بعد الفراغ ، واستوجه ايضاً ، وقوام العلامة في المنتهى ، قال في المدارك بعد نقل ذلك تبعاً لما لحصه في الذكرى : « ويمكن الفرق بين صورتين بان اليقين هنا حاصل بالترك وانما حصل الشك في موضعه بخلاف الشك بعد الفراغ ، فانه لا يقين فيه بوجه ، والتبادر من الاخبار المتضمنة لعدم الالتفات الى الشك في الوضوء بعد الفراغ المتحد الذي حصل الشك فيه بعد الفراغ منه » انتهى . وفيه ان يقين حصول الترك انما حصل بالنظر الى الوضوءين معاً اما بالنظر الى كل واحد على حدة فانه غير متيقن الترك بل مشكوك ، لاصالة الصحة واحتمال كون الترك من الآخر ، نظير ما قرره ( قدس سره ) في مسألة الاناءين المتيقن وقوع النجاسة في احدهما من ان كل واحد متيقن الطهارة مشكوك النجاسة .

( الصورة الثانية ) — وهي الاولى بعينها ولكن صلى بالوضوء الاول فرضاً والثاني فرضاً آخر من غير تخلل حدث ، وقد صرح الشيخ في المبسوط بوجوب اعادة



ج ٢ ﴿ من يثقن بعد الصلاة بالخلل في إحدى الطهارتين ﴾ — ٤٠٥ —

الصلاة المتوسعة بين الطهارتين لاحتمال ان يكون الخلل واقعاً من الطهارة الاولى ، واما الفريضة الاخيرة فصحيحة . وهذا واضح مع الحكم بصحة الوضوء الثاني كما اخترناه ، فان الاخيرة حينئذ واقعة بوضوء صحيح اما الاول او الثاني ، واما على تقدير العدم فيعيدهما معاً ، وبه صرح ابن ادريس بناء على ان الوضوء الثاني عندهم لم يحصل به رفع ولا استباحة ، واختاره في المختلف لاشتراطه ذلك في النية ايضاً . ويأتي على ما ذهب اليه جمال الدين والعلامة في المنتهى واختاره بعض محققي متأخري المتأخرين ايضاً عدم اعادة شيء من الصلاتين . ثم انه يأتي على القول الاول والثالث عدم اعادة الوضوء لحصول طهارة صحيحة عنده على الاول وصحتها لعدم تأثير الشك في شيء منها على الثالث ، وعلى الثاني تجب الاعادة لعدم صحة شيء منها ، اما الاولى فباعتبار احتمال ترك العضو منها ، والثانية غير رافعة ولا مبيحة .

واستشكل بعض مشايخنا المحققين في وجوب اعادة الصلاة المتخللة كما هو قول المبسوط او كلتا الصلاتين كما هو القول الآخر ، قائلاً : بانه انما تجب اعادة الصلاة بعد الفراغ منها على تقدير تعين فسادها ، وهو انما يحصل على تقدير حصول كل احتمال ممكن الوقوع ، وما نحن فيه ليس كذلك ، فان احد الاحتمالين الممكنين هنا كون الاخلال من الثانية فنصح الصلاتان على القولين ، فوجوب اعادتهما يستلزم نقض اليقين بالشك المنهي عنه عموماً ، والخروج عن القاعدة المجمع عليها المندرج ما نحن فيه تحتها عموماً من ان الشك بعد الفراغ لا يلتفت اليه ، وليس عدم تعين الصحة كافياً في الوجوب ، وادعاء ان الشك في الصحة كالشك في اصل الايقاع - والاصل بقاء شغل الذمة بها حتى يعلم الزيل - دعوى عارية عن الدليل ، وان تمت فانما تتم مع بقاء الوقت ، لان الشك في الايقاع بعد الفوت لا يوجب القضاء ، لعدم كون وجوب الاداء كافياً في سببية وجوبه اذ هو بامر جديد ، والامر الجديد بـ « من فاتته صلاة فليقضها كما فاتته » (١)

(١) هذا المتضمنون مستفاد من الاخبار الدالة على وجوب قضاء الصلوات الفائتة =

— ٤٠٦ — ﴿ من يتيقن بعد الصلاة بالخلل في إحدى الطهارتين ﴾ ج ٢ .

لا يتناولها ، لعدم حصول ما علق عليه ، وافول الصادق ( عليه السلام ) في حسنة زرارة والفضيل (١) : « متى استيقنت أو شككت في وقت فريضة أنك لم تصلها أو في وقت فوتها أنك لم تصلها صليتها ، وإن شككت بعد ما خرج وقت الفوت فقد دخل حائل فلا إعادة عليك من شك حتى تستيقن ... » وليس فساد إحدى الطهارتين بمقتضى ليقين فساد إحدى الصلاتين ، لجواز كون الفاسدة واقعاً هي الثانية وفسادها لا يقتضي فساد أحدهما بل يقتضي صحتهما ، فظهر أن وجوب إعادة الطهارة - لما يستقبل من الصلاة على تقدير القول به كما هو مقتضى كلام الفاضلين - لا يقتضي وجوب إعادة شيء من الصلاتين ، لأن وجه وجوب أعادتهما عند يقين حدث سابق على الطهارتين الاندراج في حكم الشك في الطهارتين مع يقين الحدث ، باعتبار أن الشك في حصول الطهارة المبيحة أو الرافعة شك في أصلها وهو لا يعارض يقين الحدث ، وذلك لا يوجب إعادة الصلاة ، لأن الشك في الطهارة مع يقين الحدث إنما يبطل من الصلوات ما وقع بعده بلا طهارة لا ما سبقه لمضيه على الصحة . ولم أقف لاحد من أصحابنا في هذا المقام على إيماء لما أشرنا إليه إلا أن الأدلة تدل عليه ، انتهى كلامه زيد في الخلاصة مقامه .

وقد تلخص مما ذكرنا في هذه الصورة أقوال أربعة : ( أحدها ) — وجوب إعادة الصلاة المتوسطة وعدم إعادة الوضوء كما هو مقتضى كلام المبسوط . و ( ثانيها ) — وجوب إعادة الوضوء والصلاتين معاً كما هو قول ابن إدريس والمختلف . و ( ثالثها ) — عدم إعادة شيء من الوضوء والصلاة كما هو مقتضى كلام السيد جمال الدين ( قدس سره ) و ( رابعها ) — صحة الصلاتين وإعادة الوضوء كما يشعر به آخر هذا الكلام الأخير ، إلا أن يحمل آخر كلامه على التنزل والمجارة دون الاختيار لذلك ، والافيرد عليه أن

== المروية في الوسائل في الباب ١ من قضا الصلوات ، ومنها صحيحة زرارة المروية في الباب ٢ منه .

(١) المروية في الوسائل في الباب ٢٠ من مواقيت الصلاة

## ج ٢ ﴿ من يعين بعد الصلاة بالخلل في احدى الطهارتين ﴾ — ٤٠٧ —

جل ما ذكره من التعليقات في عدم اعادة الصلاة يجري في الوضوء ايضاً كما لا يخفى .  
 ( الصورة الثالثة ) — هي الثانية بعينها ولكن مع تخلل الحدث بعد الصلاة  
 المتوسطة ، والظاهر انه لا ريب في اعادة الوضوء حينئذ . لانه - بالحدث السابق على  
 الطهارة الاولى والحدث المتوسط مع احتمال كون العضو المتروك من كل من الطهارتين -  
 يكون متيقناً للحدث شاكاً في الطهارة ، ولا ريب ايضاً في بطلان احدى الصلاتين لبطلان  
 احدى الطهارتين . لكن هل يجب حينئذ اعادة الفرضين معاً لتوقف الخروج من العهدة يقيناً  
 عليه ، ام يخص ذلك بما اذا اختلفا عدداً والافيكفي الاتيان بفريضة واحدة مرادة في نيتها ؟  
 الاكثر - الى الثاني ، والى الاول ذهب الشيخ في المبسوط بل اوجب ايضاً بناء على ذلك  
 قضاء الخمس لو صلاها بخمس طهارات ثم ذكر الاخلال المذكور في احدى الطهارات مع  
 تخلل الحدث بين كل طهارة وصلاة منها ، وتبعه ابو الصلاح وابن زهرة ، وربما لزم على  
 تقدير ما ذهب اليه السيد جمال الدين عدم وجوب اعادة شيء من الوضوء والصلاتين ،  
 لصدق انه شك بعد الفراغ ، والظاهر انه لا يلتزمه .

ويدل على قول الأكثر ورود النص في من فاتته صلاة من الخمس مشتبهة انه  
 يكتفي باثنتين وثلاث واربع مرادة (١) اما لكون العلة في الجميع واحدة ، او لكون  
 المتنازع فيه داخلاً في موضوع الخبر ، بان يقال ان بطلان الصلاة يبطلان شرطها المتوقف  
 صحتها عليه فوت يدخل في عموم « من فاتته ... الخبر » ويؤيد ذلك ايضاً قول  
 ابي جعفر (عليه السلام) في حسنة زرارة (٢) : « ... وان نسيت الظهر حتى صليت العصر  
 فذكرتها وانت في الصلاة او بعد فراغك فانوها الاولى ثم صل العصر ، فانما هي اربع  
 مكان اربع ... » لكن بشكل من حيث اختلاف هيئتي الجهرية والاخفائية جبراً واخفائاً  
 (١) وهو مرسل على بن اسباط ومرفوع الحسين بن سعيد المرويان في الوسائل  
 في الباب ١١ من قضاء الصلوات .  
 (٢) المروية في الوسائل في الباب ٦٣ من مواقيت الصلاة ؛

## — ٤٠٨ — ﴿ من تيقن بعد الصلاة بالحدث بعد إحدى الطهارتين ﴾ ج ٢

وان ذكروا انه غير بين الجهر والاخفات في صورة اجتماعها في الفرض المردد . واورد عليه ايضاً وجوب الجزم في النية مع الامكان فلا تجزئ النية المرددة ، وهذا لازم على المورد في صورة مورد الخبر المتقدم .

( الصورة الرابعة ) — ان يتوضأ وضوءين ويصلي بكل منهما فرضاً ثم يذكر الحدث عقيب واحد منهما غير معين ، فان قلنا بالاكتفاء بالقربة فالطهارتان صحيحتان وانما يقع الشك في فريضة واحدة باعتبار احتمال كون الحدث عقيب الطهارة الاولى فتبطل الصلاة الاولى خاصة واحتمال كونه عقيب الثانية فتبطل الصلاة الثانية خاصة ، فيرجع الكلام حينئذ الى ما تقدم من وجوب اعادتها معاً ان اختلفتا عدداً تحصيلاً ليقين البراءة ، والا فذلك العدد مردداً في النية ، ومقتضى ما نقل عن الشيخ آناً إعادة الجميع مطلقاً ، لكن لم ار من تصدى لنقل مذهبه هنا . وان لم نقل بالاكتفاء بالقربة - حسبما تقدم في الصورة الاولى من التفصيل - وجب إعادة الجميع ، لاحتمال كون الحدث عقيب الاولى فتبطل الصلاة الواقعة بعدها ، والوضوء الثاني انما وقع بنية التجديد وهو غير مبيح ولا رافع فتبطل الصلاة الواقعة بعده ، وعلى كل تقدير فيجب إعادة الطهارة هنا لاحتمال وقوع الحدث بعد الطهارة الثانية فيلزم بطلانها مع سابقتها بخلاف صورة الاختلال فانه انما تبطل الطهارة التي وقع فيها خاصة فتسلم له الاخرى .

( المسألة السابعة عشرة ) — يكره الوضوء بمجمل من المياه : منها - الماء المشمس في الآنية على المشهور بين الاصحاب ( رضوان الله عليهم ) بل نقل الشيخ في الخلاف الاجماع عليه لكنه اشترط في الحكم القصد الى ذلك ، وصرح في المبسوط بالتعميم واطلق في النهاية ، وهو الذي عليه جمهور الاصحاب .

والاصل في هذه المسألة رواية السكوني عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) ( ١ ) قال : « قال رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) : الماء الذي تسخنه الشمس لا تتوضأوا به

( ١ ) المروية في الوسائل في الباب ٦ من ابواب الماء المضاف

ولا تغتسلوا به ولا تعجنوا به . فانه يورث البرص .

ومارواه الصدوق ( رضي الله عنه ) في كتاب العلل ( ١ ) بسنده الى ابن عباس قال : « قال رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) : خمس تورث البرص . وعد منها التوضؤ والاغتسال بالماء الذي تسخنه الشمس » .

وموثقة ابراهيم بن عبد الحميد عن ابي الحسن ( عليه السلام ) ( ٢ ) قال : « دخل رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) على عائشة وقد وضعت قمقمها في الشمس ، فقال يا حميراء ما هذا ؟ قالت : اغسل رأسي وجسدي . قال : لا تعودى فانه يورث البرص . وحمل النهي على الكراهة لمرسلة محمد بن سنان عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله ( عليه السلام ) ( ٣ ) قال : « لا بأس بان يتوضأ بالماء الذي يوضع في الشمس » .

وربما علل الحمل على الكراهة بضعف سند الروايات المذكورة كما هو طريقة جملة من المتأخرين ومتأخريهم . وفيه ما تقدم في مقدمات الكتاب من ان ضعف السند ليس من جملة فرائض المجزأ الصارفة عن الحمل على الحقيقة ، ولو علل بذلك وجه الحكمة في الخبر لكان أقرب .

### تذبيهاً :

( الاول ) --- ظاهر الخبر الاول والثاني ثبوت الكراهة ، سواء كان في آنية او غيرها . من حوض وساقية ، وسواء كانت الآنية منطبعة ام لا ، وسواء قصد الى تسخينه او تسخن من قبل نفسه ، وسواء كانت البلاد حارة او معتدلة ، وبهذا الاطلاق حكم جملة من الاصحاب ، الا ان ظاهرهم نفى الكراهة في غير الآنية ، بل نقل عن العلامة في النهاية والتذكرة الاجماع عليه ، وظاهر العلامة في النهاية اشتراط كونه في الاواني المنطبعة غير الذهب والفضة ، قال : « لان الشمس اذا اثرت فيها استخرجت

( ١ ) رواه في الخصال ج ١ ص ١٢٨

( ٢ ) و ( ٣ ) المروية في الوسائل في الباب ٦ من ابواب الماء المضاف

منها زهومة تعلو الماء ومنها يتولد المحذور » وفيه ان العلة المذكورة لبيان وجه الحكمة فلا يجب اطرادها ، وعلل الشرع - كما صرحوا به - معرفات لا علل حقيقية يدور العلول مدارها وجوداً وعدمًا .

( الثاني ) — الحق جماعة من الاصحاب بالطهارة سائر وجوه الاستعمالات ، واقتصر جماعة: منهم - الشهيد في الذكرى على العجين وفاقاً للصدوق ووقوفاً على ظاهر النص ( الثالث ) — هل يشترط القلة في الماء ؟ قولان .

( الرابع ) — الظاهر ترتب الاثر المذكور على المداومة دون مجرد المرة او المراتين ولعل في قوله ( صلى الله عليه وآله ) في موثقة ابراهيم بن عبد الحميد - : « لا تعودى » من الاعتقاد او تعودى من العود - ايماء الى ذلك .

( الخامس ) — هل تنقى الكراهة وان زال التشميس ام لا ؟ قولان ، فنلع باولها الشهيد في الذكرى وتبعه جمع من المتأخرين ، تمسكاً بالاستصحاب ، وبقاء التعليل وصدق الاسم بناء على ان المشتق لا يشترط في صدقه بقاء مأخذ الاشتقاق . ويرد على الاول عدم ثبوت حجية الاستصحاب في مثل هذا المقام ، اذ الاستصحاب الذي يستفاد من الاخبار جواز الاعتماد عليه هو ما اذا دل الدليل على حكم من غير تقييد بزمان ولا كيفية ولا حالة مخصوصة ، فانه يستصحب الحكم المذكور في جميع الازمان والحالات عملاً بعموم الدليل كما تقدم تحقيقه في المقدمة الثالثة (١) الا انه ربما يقال هنا ان مقتضى الدليل الدال على كراهة الوضوء بالمتسخن بالشمس عموم ذلك لما بعد زوال السخونة ، وقد مر نظيره في المسألة الرابعة من الفصل الثاني من الباب الاول (٢) وتكلمنا في ذلك بما اقتضاه المقام . وعلى الثاني ما تقدم هنا . وعلى الثالث (اولاً) - عدم الدليل على صحة الاعتماد على هذه القاعدة كما تقدم تحقيقه في المقدمة التاسعة . و ( ثانياً ) - منع صدق الاسم ، فان صدق المشتق مع عدم بقاء مأخذ الاشتقاق لو سلم فهو مخصوص بما اذا لم يطرأ على المحل

وصف وجودي يضاده ، وهنا ليس كذلك لظرو وصف البرودة المضاد لوصف السخونة وما اجاب به في العالم وتبعه بعض افاضل متأخري المتأخرين - من ان الاشتقاق هنا من التسخين لا من السخونة ، وحينئذ ولو طرأ الوصف الوجودي لكان لا يضاد الاول لاشتراط وحد الفاعل في التضاد - ففيه ان الحكم منوط بالتسخن كما هو المشهور لا بالتسخين وان ذهب اليه الشيخ كما تقدم ذكره ، وحينئذ فالتضاد حاصل كما حققنا ذلك في كتاب الدرر النجفية .

( السادس ) - صرح جملة من الاصحاب بان الحكم بالكراهة مخصوص بما اذا وجد ماء غيره للطهارة ، اذ مع عدم وجدان غيره يتعين استعماله عيناً وهو مناف لتعلق النهي به . واعترض عليه بانه لا منافاة بين الوجوب عيناً والكراهة في الصلاة ونحوها على بعض الوجوه ، واللازم من ذلك عدم زوال الكراهة بفقد غيره ، لبقاء العلة وعدم منافاة وجوب الاستعمال لها .

اقول : والتحقيق انه ان فسرت الكراهة بالمعنى المصطلح الاصولي وهو ما يرجح تركه على فعله فللمنافاة حاصلة سواء وجد ماء غيره او لم يوجد ، فانه كما لا ريب في منافاة تعلق الامر الاجبائي العيني بشي مع النهي التنزيهي ، كذلك يأتي مثله في الامر الاجبائي التخيري مع النهي التنزيهي ، اذ كما يكون الامر بالشيء امراً ايجابياً عينياً مانعاً من تعلق النهي به المقتضى لرجوحيته ، كذلك الأمر به امراً تخييرياً المقتضى لرجحانه يمنع من تعلق النهي المقتضى لرجوحيته ، وسيأتي تحقيق المسألة ان شاء الله تعالى .

و ( منها ) - الماء الآجن ، لحسنه الحلبي عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) ( ١ )  
« في الماء الآجن ؟ يتوضأ منه الا ان يجد غيره فيتنزه عنه » .

و ( منها ) - الماء الذي مات فيه عقرب ، لموثقه شناعة عن ابي عبدالله ( عليه

---

( ١ ) المروية في الوسائل في الباب ٣ من ابواب الماء المطلق .

السلام) (١) وفيها « وان كان عقرباً قارق الماء وتوضأ من ماء غيره » ومثلها موثقة  
ابن بصير عن أبي جعفر (عليه السلام) (٢) .

و ( منها ) — سؤر الحائض ، لموثقة الحسين (٣) — والظاهر انه ابن أبي العلاء  
الحفاف — قال : « سألت أبا عبدالله (عليه السلام) عن الحائض يشرب من سؤرها  
قال : نعم ، ولا يتوضأ منه » وقيدها جملة من المتأخرين بالمتهمة ، ويدل على التقييد  
المذكور موثقة علي بن يقطين (٤) وربما ظهر من التهايب والاستبصار التحريم لظاهر  
النهي . وتحقيق المسألة قد تقدم في بحث الأسار .

( المسألة الثامنة عشرة ) — قد صرح جملة من الأصحاب بكراهة الوضوء في  
المسجد من حدث البول والغائط ، لصحيفة رفاة (٥) قال : « سألت أبا عبدالله (عليه  
السلام) عن الوضوء في المسجد فكرهه من البول والغائط » وقال الشيخ في النهاية  
وتبعه ابن ادریس : « لا يجوز التوضؤ من الغائط والبول في المساجد ولا بأس بالوضوء  
فيها من غير ذلك » وسوى ابن ادریس بين المنع من الوضوء من الغائط والمنع من إزالة  
النجاسة فيها . وفي المبسوط « لا يجوز إزالة النجاسة في المساجد ولا الاستنجاء من البول  
والغائط فيها ، وغسل الاعضاء في الوضوء لا بأس به فيها » ويحتمل قريباً — بل لعله الاقرب —  
حمل كلام الشيخ في النهاية على الاستنجاء وحمل الرواية المتقدمة ايضاً على ذلك ، فان استعمال  
الوضوء بمعنى الاستنجاء — بل بمعنى مطلق الغسل ، والكرهية بمعنى التحريم — شائع في  
الاخبار وكلام المتقدمين .

وروى بكير في الحسن عن احدهما (عليهما السلام) (٦) قال : « اذا كان الحدث  
في المسجد فلا بأس بالوضوء في المسجد » ولعل المراد بالحدث في المسجد مثل النوم

(١) و (٢) المروية في الوسائل في الباب ٩ من ابواب الاسار

(٣) و (٤) المروية في الوسائل في الباب ٨ من ابواب الاسار

(٥) و (٦) المروية في الوسائل في الباب ٥٧ من ابواب الوضوء



والريح مثلاً . ومفهوم الرواية على ما ذكرنا أنه لو كان النوم في غير المسجد كره الوضوء له في المسجد ، ولا ينافي ذلك مفهوم الرواية الأولى بناء على حمل الوضوء فيها على الرفع للحدث ، لأن ذلك مفهوم لقب .

ثم أنه لو اتفق حصول البول أو الغائط في المسجد اختياراً أو اضطراراً فهل يتصف الوضوء له في المسجد بالكراهة أم لا ؟ ظاهر الرواية الأولى - بناء على كون الوضوء فيها بمعنى الرفع - ذلك ، ولكن ينافيه ظاهر الرواية الثانية ، إلا أن يخص بما ذكرنا أو تحمل على أن وقوع حدث البول والغائط في المسجد لما كان نادراً أطلق الحكم بعدم البأس في المسجد من الحدث الواقع فيه . ويحتمل عدم الكراهة عملاً باطلاق الرواية الثانية وعمومها ، وحمل الأولى على أن البول والغائط لما كان حدوثها في المسجد نادراً فلذا أطلق عليها كراهة الوضوء لها في المسجد ، ويعضد أصالة البراءة من الكراهة . والله العالم .

( المسألة التاسعة عشرة ) — المشهور بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) كراهة التمثيل بعد الوضوء ، وقيل بعدم الكراهة ، ونقله في المدارك عن ظاهر المرتضى في شرح الرسالة وأحد قولي الشيخ .

ويدل على الكراهة ما روي بعدة طرق في الكافي وثواب الاعمال والحاشن (١) عن الصادق (عليه السلام) قال : « من توضأ وتمنل كتبت له حسنة ، ومن توضأ ولم يتمنل حتى يحف وضوؤه كتبت له ثلاثون حسنة » .

ويدل على الجواز روايات كثيرة : منها - صحيحة محمد بن مسلم (٢) : « قال سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن التمسح بالتمنل قبل أن يحف . قال لا بأس به » .

ورواية الحضرمي عنه (عليه السلام) (٣) قال : « لا بأس بتمسح الرجل وجهه بالثوب إذا توضأ إذا كان الثوب نظيفاً » .

وموثقة اسماعيل بن الفضل (٤) قال : « رأيت أبا عبد الله (عليه السلام) توضأ

(١) و (٢) و (٣) و (٤) المروية في الوسائل في الباب ٥ من أبواب الوضوء

للصلاة ثم مسح وجهه باسفل قيصه ، ثم قال : يا اسماعيل افعل هكذا فاني هكذا افعل .  
وصحيحة منصور بن حازم (١) قال : « رأيت أبا عبد الله ( عليه السلام ) وقد  
توضأ وهو محرم ثم اخذ منديلا فمسح به وجهه » .

وصحيحة المروية في المحاسن (٢) قال : « سألت أبا عبد الله ( عليه السلام ) عن  
الرجل يمسح وجهه بالمنديل . قال : لا بأس به » .

ومرسلة عبد الله بن سنان المروية فيه ايضاً (٣) قال : « سألت أبا عبد الله ( عليه  
السلام ) عن التتميد بعد الوضوء . فقال : كان لعلي ( عليه السلام ) خرقه في المسجد ليس  
الا للوجه يتميد بها » وروى مثله مسنداً في الصحيح عن عبد الله بن سنان (٤) .

وبذلك الاسناد ايضاً (٥) قال : « كانت لعلي ( عليه السلام ) خرقه يعلقها في مسجد  
بيته لوجهه اذا توضأ يتميد بها » .

وروى فيه ايضاً عن محمد بن سنان عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) (٦) قال :  
« كانت لأمير المؤمنين ( عليه السلام ) خرقه يمسح بها وجهه اذا توضأ للصلاة ثم يعلقها  
على وتد ولا يمسها غيره » .

وانت خير باننا لو خيلنا وظاهر هذه الاخبار لكان الاستفادة منها استجاب ذلك  
لظاهر حديث اسماعيل بن الفضل الدال بظاهره على مداومته ( عليه السلام ) على ذلك  
وكذلك اخبار المحاسن عن علي ( عليه السلام ) كما لا يخفى على التأمل فيها . فانها ظاهرة  
في مداومته ( عليه السلام ) على ذلك ، ومن البعيد مداومته على ذلك الامر المكروه ،  
والحديث الاول يضعف عن معارضتها لوحده . والجمع بين الاخبار بما ذكره  
المحدث الكشاني في الوافي - بحمل الخبر الاول على الافضل والاولى وحمل خبر الحضري  
وصحيحة محمد بن مسلم على الرخصة والجواز وحمل خبر اسماعيل بن الفضل على الضرورة  
من برد وخوف شين وشقاق - وان احتمل بالنسبة الى الاخبار التي ذكرها الا ان  
اخبار فعل علي ( عليه السلام ) الدالة بظاهرها على المداومة على ذلك لا تقبل الحمل على

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) المروية في الوسائل في الباب ٤ من ابواب الوضوء

الضرورة ولا على مجرد الجواز كما لا يخفى ولعل الاقرب الحمل على التقية (١) الا ان

(١) اختلف فقهاء المذاهب في التمدل بعد الوضوء ، ففي المدونة للمالك ج ١ ص ١٧  
 « لا بأس بالمسح بالتمديل بعد الوضوء » وتبعه الزرقاني في شرح مختصر ابى الصياد ج ١  
 ص ٤٧ قال : « لا يندب ترك مسح الاعضاء بخرقة بل يجوز » وفي المغني لابن قدامة الحنبلي  
 ج ١ ص ١٤١ « لا بأس بتنشيف اعضائه بالتمديل من بلل الوضوء والغسل » قال : « ومن  
 روى عنه اخذ التمدل بعد الوضوء عثمان والحسن بن علي وانس وكثير من اهل العلم ،  
 ونهى عنه جابر بن عبد الله ، وكرهه عبد الرحمن بن مهدي وجماعة من اهل العلم ، وفي المنهاج  
 للنووي الشافعي ص ٤ « من سنن الوضوء ترك التنشيف في الاصح » وفي الوجيز للغزالي  
 « لا ينشف الاعضاء فهي سنة على اظهر الوجهين » وفي شرح المنهاج لابن حجر ج ١  
 ص ١٠١ « ان النووي في شرح مسلم اختار اباحة التنشيف مطلقاً ، وفي شرح الدر المختار  
 للحصكفي الحنفى ج ١ ص ٢٥ « من آداب الوضوء التمسح بتمديل » .

ولا يفوت القارئ الكريم الوقوف على شيء طالما طعن اهل السنة به على الشيعة  
 الامامية وهو العمل بالتقية التي جوزها الكتاب المجيد حيث يقول في آل عمران ٢٨ :  
 « لا يتخذ المؤمنون الكافرين اولياء من دون المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس من الله في  
 شيء الا ان تتقوا منهم تقاة » ويقول في النحل ١٠٦ : « الا من اكره وقلبه مطمئن بالايمان »  
 ولم يتابع عن العمل بالتقية علماء اهل السنة ، ففي تفسير الالوسي ج ٣ ص ١٢١ في الآية  
 الاولى « ان فيها دلالة على مشروعية التقية ، وعرفوها بمحافضة النفس او العرض او المال  
 من شر الاعداء سواء كان العداء لاجل اختلاف الدين او للاغراض الدنيوية » ثم قال :  
 « وعد قوم من باب التقية مداراة الكفار والظلمة والفسقة بالتبسم في وجوههم والانبساط  
 معهم » وقال ابن العربي في ( احكام القرآن ) ج ٢ ص ٢٢٣ في الحجرات ٢ « ولا ترفعوا  
 اصواتكم فوق صوت النبي » : جوز الشافعي ونظرائه الاتمام في الجماعة خطف الفاسق  
 ومن لا يؤتمن على حبه من مال ، واصله ان الولاة الذين يصلون بالناس جماعة لما فسدت  
 اديانهم ولم يمكن ترك الصلاة معهم ولا يستطيع ازالته صلى معهم وراءهم ، ومن الناس من  
 اذا صلى معهم تقية اعادها ومنهم من يكتفي بها ، وانا اقول بوجوب اعادتها سراً ويمكن  
 لا ينبغي ترك الصلاة معهم » وقال الالوسي المفسر في رسالته ( الاجوبة العراقية ) ص ٢٢٥ :  
 « المسألة ٢٢ - كنت اصلي الظهر في البيت بعد صلاة الجمعة وانكر في قلبي علي من يصلها =

فيه ايضاً ما لا يخفى ، قال شيخنا المجلسي ( عطر الله مرقده ) في كتاب البحار بعد نقل جملة من هذه الاخبار : « والذي يظهر لي انه لما اشتهر بين بعض العامة كابي حنيفة وجماعة منهم نجاسة غسالة الوضوء ، وكانوا يعدون لذلك منديلاً يجففون به انتضاء الوضوء ويفسلون المندبل ، فلما نهوا عن ذلك وكانوا يتمسحون باثوابهم رداً عليهم ، كما روى عن مروان بن مسلم عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) قال : توشاً ... ثم نقل حديث اسماعيل بن الفضل الى ان قال : فيمكن حمل تلك الاخبار على التقية او انه لم يكن بقصد الاجتناب عن الغسالة او انه كان لبيان الجواز انتهى . ولا يخفى ما فيه . والحكم لا يخلو من شوب الاشكال .

ثم انه هل يختص الحكم بالمسح بالمندبل فلا يلحق به غيره ، او يشمل الذيل

... في الجامع جماعة وانه ليضيق صدرى ولا ينطلق لساني ، وفي الفروع لابن مفلح الحنبلي ج ١ ص ٤٨٢ « لا تصح امامة الفاسق مطلقاً واذا لم تصح صلى معه دفعاً للاذى ويعيد ، وقرأ المروزي على احمد بن حنبل ان انس بن مالك كان يصلي المكتوبة في منزله ويصلي الجمعة خلف الحجاج فلم ينكر ذلك احمد ، وفي مناقب ابي حنيفة للخوارزمي ج ١ ص ١٧١ حيدر اباد « ان ابا حنيفة كان يقول امام ابن هبيرة : « عمر افضل من علي تقية ، وفيه ص ١٧١ وفي مناقبه للبخاري في ذيل مناقبه للخوارزمي ص ١٧٢ « كان المشايخ في زمان بني امية لا يذكرون علياً ( ع ) باسمه خوفاً منهم والعلامة بينهم اذا رويوا عن علي ان يقولوا قال الشيخ كذا ، وكان الحسن البصري يتقى في الرواية عن علي بن ابي طالب فيقول روى ( ابو زينب ) كناية عنه خوفاً من بني مروان ، وروى ابن قدامة في المغني ج ٢ ص ١٨٦ عن ابي الحارث « انه لا يصلي خلف مرجى ولا رافضى ولا فاسق الا ان يخافهم فيصلي ويعيد ، ولم يتعقب هذه الرواية . وفي تاريخ بغداد للخطيب ج ١٣ ص ٣٨٠ « كان ابو حنيفة يعمل بالتقية خوفاً ، وفي تفسير المنارج ج ٣ ص ٢٨١ و ( اقتضاء الصراط المستقيم ) لابن تيمية ص ١٧٦ و ( التبصير في الدين الاسلامي ) للاسفرائيني ص ١٦٤ و ( الروض الباسم ) للوزير اليماني ج ٢ ص ٤١ والنجوم الزاهرة لابن تغربردي الحنفي ج ٢ ص ٢١٩ ما يؤيد ذلك .

والسك ونحوهما ، او المندبل والدليل خاصة ، او يلحق به التجفيف بالنار والشمس ايضاً ؟  
اقوال ، ولعل الاظهر منها الاقتصار على المندبل وقوفاً فيما خالف الاصل على موضع  
الوافق . ولاشمال اكثر الاخبار المتقدمة عليه خاصة .

### فائدة

لا ينبغي ان المكروه في اصطلاح الاصوليين والفقهاء عبارة عما يكون غنمه  
راجحاً على وجوده ، وهذا المعنى لما لم يتم اجراؤه في المبادات في المواضع التي ورد النهي  
عنها لرجحان الاثيان بها على غنمه ، فسروا الكراهة فيها بمعنى آخر وهو باعتبار اقلية  
الثواب فيها بالنسبة الى عبادة اخرى .

واورد عليه بان ذلك منتقض بكثير من المستحبات والواجبات التي بعض افرادها  
اقل ثواباً من الآخر مع ان الاقل ثواباً منها بالنسبة الى الاكثر لا يطلق عليه الكراهة .  
وربما اجيب بان المراد اقل ثواباً من مثله اي فرد اخر من نوعه .

وفيه ايضاً ما تقدم ، فان الصلاة في احد المساجد اقل ثواباً بالنسبة الى الصلاة  
في المسجد الحرام بل بعض المساجد بالنسبة الى آخر مع انه لا يوسم الاقل منها بالنسبة  
الى الاكثر بالكراهة ، وايضاً فان صوم عرفة لمن يضمفه عن الدعاء ليس اقل ثواباً  
من صوم آخر مع انه مكروه .

قيل : « والحق ان يقال المراد ان ضده افضل منه ، مثلاً - الدعاء يوم عرفة افضل من  
الصوم المضمف عنه . فسكره العبادة انما يكون في صورة تكون فيها عبادتان متضادتان ، انتهى  
اقول : انت خير بان مكروه العبادة - على ما عرفت - هو ما تعلق به النهي  
التنزيهي اعم من ان يكون معه عبادة اخرى مضادة ام لا ، فان الصلاة في الحمام ونحوه  
- من الاماكن المنهي عنها في الاخبار والوضوء في المسجد وبالماء المشمس ونحوها - ليس  
لها عبادة اخرى مضادة لها .

والتحقيق في الجواب ان المراد بمكروه العبادة ما كان اقل ثواباً منها نفسها لو لم تكن كذلك بل كانت متصفة باصل الاباحة ، ويدل على ذلك ما تقدم من حديث « من توضأ وتمنل كتبت له حسنة ومن توضأ ولم يتمنل كتبت له ثلاثون حسنة » وتوضيح ذلك ان يقال : ان العبادة قد تكون بحيث لا يتعلق بها امر ولا نهى غير الامر الذي تعلق باصل فعلها ، وبهذا المعنى تتصف بالاباحة كالصلاة في البيت البعيد عن المسجد او حال المطر ، وقد يتعلق بها امر زائد على الاول باعتبار انصافها واشتغالها على امر راجح به كالصلاة في المسجد مثلاً الا مع عذر مسقط ، وربما انتهى الى حد الوجوب كما اذا نذر ايقاعها فيه ، وقد يتعلق بها نهى بالاعتبار المذكور مع المرجوحية كالصلاة في الحمام ، وربما انتهى الى حد التحريم كهصالة الحائض والصلاة في الدار المغصوبة على اشهر القولين ، وحينئذ فمكروه العبادة هو ما كان اقل ثواباً بالاعتبار المذكور آنفاً منها نفسها لو لم تكن كذلك بل كانت متصفة بصفة الاباحة المذكورة ، فالصلاة في الحمام مكروهة بمعنى انها اقل ثواباً منها في البيت مثلاً لا في المسجد ، فلا يرد حينئذ ما اورد سابقاً من ان السكراهة بمعنى اقلية الثواب توجب كون الصلاة في جميع المساجد مكروهة لسكونها اقل ثواباً من الصلاة في المسجد الحرام ، فنالمعتبر - كما عرفت - في المفضل عليه بالاقلية هو المتصف باصل الاباحة ، وهكذا بالنسبة الى ما لم يوجد فيه امر زائد على الاول ، والله العالم .

ثم الجزء الثاني من كتاب الحقائق الناضرة في احكام العترة الطاهرة ويتلوه الجزء الثالث في النسل . والحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وعترة الطيبين الطاهرين . ولعنة الله على اعدائهم اجمعين .

## فهرس الجزء الثاني من كتاب الحقائق الناضرة

الصحيحة	الصحيحة
٢٨ هل يجب ازالة الاثر في غسل مخرج الفاط؟	٢ وجوب ستر العورة
٢٩ تحديد آلة الاستنجاء	٥ تعريف العورة
٣١ شروط آلة الاستنجاء	٧ وجوب الاستنجاء من البول بالماء
٣٢ اجزاء الاحجار ونحوها في غسل مخرج الفاط مع عدم التعدي	١٠ تنجيس المتنجس
٣٤ وجوب الزيادة على الثلاثة مع عدم النقاء بها	١٧ اقل ما يجزى من الماء في الاستنجاء من البول
٣٥ هل يجزى ذوالجهاث الثلاث؟	١٩ المراد بالمثلين الغسلة الواحدة او الغسلتان
٣٧ هل يجب امرار كل حجر على موضع النجاسة او يكفي التوزيع؟	٢٠ هل يعتبر الانفصال الحقيقي على تقدير التعدد؟
٣٨ استقبال القبلة واستدبارها بالبول والفاط .	٢٠ هل يجب التمسح بالحجر عند عدم الماء للتطهير من البول؟
٤١ تعلق حكم الاستقبال والاستدبار بالبدن او العورة	٢١ هل يجب الدلك في الاستنجاء من البول؟
٤١ لحوق حال الاستنجاء بحال التخلي في الحكم	٢٢ هل يجب على الاغلف كشف البشرة في الاستنجاء؟
٤١ التشريق والتغريب بالبول والفاط	٢٢ من صلى ناسياً للاستنجاء
٤٢ اشتباه القبلة	٢٦ تمين الماء في غسل مخرج الفاط مع التعدي
٤٢ ما يحرم الاستنجاء به	٢٨ وجوب غسل الجميع بالماء مع التعدي
	٢٨ عدم وجوب غسل باطن المخرج

— ٤٢٠ — ﴿ فهرس الجزء الثاني من الحقائق الناضرة ﴾ ج ٢

الصحيفة	الصحيفة
٤٤ وجوب اكرام التربة المشرفة وحرمة اهانتها	ابن مسلم
٤٦ هل يطهر المحل بالاستنجاء بما يحرم الاستنجاء به ؟	٦٤ استحباب تعجيل الاستنجاء
٤٨ هل يحرم تنجيس العظم والروث ؟	٦٥ استحباب الاكفاء على اليد قبل ادخالها الاناء
٥٠ استحباب ستر البدن كلاً في الغائط	٦٥ استحباب البدأة في الاستنجاء بالمقدمة
٥٠ استحباب ارتياد موضع مناسب للبول	٦٥ استحباب اختيار الماء
٥٠ التسمية والدعاء عند دخول المخرج والخروج منه	٦٦ افضلية الجمع بين المظهرين
٥٢ استحباب التقنع في بيت الخلاء	٦٦ اشكال صاحب المدارك في المقام وجوابه
٥٣ استحباب تغطية الرأس في بيت الخلاء	٦٨ هل يستحب الاعتماد على اليسرى في بيت الخلاء ؟
٥٣ استحباب تقديم الرجل اليسرى في الدخول والخروج .	٦٨ هل يستحب اعداد الاحجار ؟
٥٣ استحباب مسح البطن بعد الخروج	٦٩ المواضع التي يكره التعلي فيها .
٥٤ استحباب التسمية عند التكشف للبول	٧٠ كلام حول الاشجار المثمرة .
٥٤ استحباب ان لا يقطع في الاستنجاء إلا على وتر	٧٣ استقبال الشمس والقمر بالبول
٥٤ استحباب الاستبراء	٧٤ استقبال الشمس والقمر بالغائط
٥٦ كيفية الاستبراء	٧٤ استئبار الشمس والقمر
٥٨ هل يختص الاستبراء بالرجل ؟	٧٥ استقبال الريح واستئبارها
٥٨ البلل المشتبه	٧٥ كراهة السواك في الخلاء
٦٢ هل يستحب الصبر هنيئة قبل الاستبراء ؟	٧٥ كراهة طول الجلوس على الخلاء
٦٣ كلام المجلسي ( قد ه ) في حسنة محمد	٧٦ كراهة استصحاب خاتم فيه اسم الله او شي من القرآن



الصحيحة	الصحيحة
١١٩ الفرق بين السبب والموجب والناقص	٧٦ كراهة استصحاب درام يفض
١٢٠ وجوب الوضوء للصلاة الواجبة	غير مصرورة
١٢٢ وجوب الوضوء للطواف الواجب	٧٧ كراهة الكلام حال التخلي
١٢٢ حرمة مس المصحف على المحدث	٧٩ كراهة الاستنجاء باليمين
١٢٦ وجوب الوضوء غيري لا نفسي	٧٩ كراهة الاستنجاء باليسار وفيها خاتم
١٣٥ غايات الوضوء المستحبة	عليه اسم الله
١٤٦ تجديد الوضوء بلا فصل بصلاة	٨٣ كراهة الاستنجاء باليسار وفيها خاتم
١٤٧ استحباب وضع اناء الوضوء على اليمين	فصه من حجر زمزم
١٤٨ استحباب غسل اليدين قبل ادخلها الاثاء	٨٣ كراهة التخلي على القبور وبينها
١٥٠ استحباب التسمية والدعاء عند وضع	٨٤ كراهة مس الذكر باليمين وقت البول
اليدين في الماء	٨٤ كراهة البول قائماً
١٥١ استحباب التسمية على الوضوء	٨٤ كراهة البول معلماً به
١٥٤ استحباب الاغتراف باليمين	٨٤ كراهة البول في الماء
١٥٤ استحباب السواك	٨٥ كراهة الاكل حال التخلي
١٥٦ استحباب المضمضة والاستنشاق	٨٦ كراهة غسل الحرة فرج زوجها
١٦٢ الدعاء حالة المضمضة والاستنشاق	٨٦ انتقاض الوضوء بالبول والغائط
١٦٢ استحباب ان يكون ماء الوضوء مدأ	٩٤ انتقاض الوضوء بالنوم
١٦٤ استحباب ان يبدأ الرجل في غسل	١٠٤ انتقاض الوضوء بما يزيل العقل
الذراع بالظاهر والمرأة بالباطن	١٠٧ عدم انتقاض الوضوء بالمدى
١٦٥ استحباب فتح العينين عند الوضوء	١١٢ عدم انتقاض الوضوء بالتقبيل ومس
١٦٦ استحباب صفق الوجه بالماء	الفرجين والقهقهة والحقنة والدم
١٦٧ الدعاء على كل من افعال الوضوء	الخارج من السبيلين
١٦٩ استحباب قراءة سورة القدر حال	١١٧ اقسام البلل الخارج من الاحليل

الصحيفة	الصحيفة
٢٣٦ كلام صاحب المدارك في المقام	الوضوء وآية الكرسي على اثره
٢٣٨ هل يجب تحليل الناحية الخفيفة ؟	١٧٠ وجوب النية في الوضوء
٢٤٠ غسل اليدين - وجوب الابتداء بالمرفق .	١٧٣ محل النية
٢٤٢ هل المرفق داخل في الحد ؟	١٧٧ اعتبار الخلو في النية
٢٤٤ حكم مقطوع اليد	١٨٠ بطلان العبادة بقصد الرياء والسمعة
٢٤٧ حكم ما تحت المرفق وما فوق المرفق	١٨٣ عدم اعتبار ازيد من تعيين الفعل وقصد القرية في النية ؟
٢٤٨ وجوب تحريك ما يمنع وصول الماء الى المفصول	١٨٤ هل يجوز تقديم النية
٢٥٠ هل يجب ازالة ما تحت الاظفار من الوسخ ؟	١٨٥ وجوب استدامة النية الى الفراغ
٢٥٢ مسح الرأس - اختصاص الوجوب بمقدم الرأس	١٨٨ حكم الغنمية في النية
٢٦٣ المقدار الواجب من مسح الرأس	١٩٠ قصد التدب بواجبات العبادة وبالعكس
٢٧٠ المقدار المشروع من الزائد على الواجب	١٩٤ الوضوء الذي يصح الدخول به في الفريضة
٢٧٣ كيفية مسح المرأة من حيث وضع الحمار وعدمه	١٩٦ تداخل الاغسال
٢٧٥ هل يتصف الزائد على القدر المجزئ من الفرد الاكل بالوجوب ؟	٢٠٦ مواضع المدول في النية
٢٧٩ هل يجوز التمسك في مسح الرأس ؟	٢١٥ الشك في النية
٢٧٩ وجوب كون المسح بنداة الوضوء	٢١٨ حكم الوضوء مع عدم نية فعل الصلاة بعده
٢٨٧ هل يختص اخذ البالة من الوجه بجفاف اليد ؟	٢١٩ الفارق بين رفع الحدث وازالة الخبث في وجوب النية وعدمه .
	٢٢٢ غسل الوجه - حقيقة الفصل
	٢٢٦ ما يجب غسله من الوجه
	٢٣٠ وجوب الابتداء بالاعلى في غسل الوجه

المصحفة	المصحفة
٢٨٧ ما يمسح به وجوبا واستحباً	٢٨٨ وجوب المسح في الرجلين دون الفسل
٢٨٨	٢٩١ هل يجب الاستيعاب طولا في مسح الرجلين ؟
٢٩٥ تعريف السكب	٣٠٦ هل يجوز التمسح في مسح الرجلين ؟
٣٠٦	٣٠٧ هل يجب تقليل البلة لو كانت مشتملة على ما يتحقق به الجريان عند المسح ؟
٣٠٧	٣٠٧ هل يجب تحفيف المسوح لو كانت عليه بلة خارجة عن ماء الوضوء ؟
٣٠٩ عدم جواز المسح في الرأس والرجلين على الحائل	٣١٣ حكم الوضوء الضروري بعد زوال الضرورة
٣١٥ تعين الفسل لو تأدت التقية به عوضاً عن المسح على الخفين	٣١٥ هل يعتبر عدم المندوحة في العمل بالتقية
٣١٦ هل يجب اعانة العبادة الموافقة للتقية ؟	٣١٦ هل يجب اعانة العبادة الموافقة للتقية ؟
٣١٨ التكرار في المسح	٣١٨ التكرار في المسح
٣١٩ التنية في الفسل - الاقوال في المسألة	٣٢٣ الاخبار الواردة في المسألة
٣٢٧ هل يكفي ماء واحد لازالة الخبث والحدث في اعضاء الوضوء ؟	٣٢٧ هل يكفي ماء واحد لازالة الخبث والحدث في اعضاء الوضوء ؟
٣٢٧ هل يعتبر الاباحة في مكان الوضوء ؟	٣٢٧ هل يكفي ماء واحد لازالة الخبث والحدث في اعضاء الوضوء ؟
٣٢٧ حكم ذي الجبيرة	٣٢٧ هل يكفي ماء واحد لازالة الخبث والحدث في اعضاء الوضوء ؟
٣٨١ هل يجب المسح على الجبيرة عند تمذر	٣٨١ هل يكفي ماء واحد لازالة الخبث والحدث في اعضاء الوضوء ؟

الصحيفة	الصحيفة
٣٩٦ عدم الالتفات الى ما شك فيه في مورده رخصة او عزيمة ؟	ايرصال الماء الى ما تحتها ؟
٣٩٦ الشك في الطهارة مع يقين الحدث وعكسه	٣٨٣ حكم القروح والجروح الخالية من الجبيرة
٣٩٦ من خرج منه بالمشقة قبل الاستبراء	٣٨٣ هل يجب التخليل في المسح على الجبيرة الكائنة في موضع المسح ؟
٣٩٧ الاشكال في امكان اجتماع اليقين والشك وجوابه .	٣٨٤ تحقيق حول موثقة عمار الواردة في من اقتطع ظفره
٣٩٩ هل الظن المقابل لليقين في حكم الشك ؟	٣٨٥ كلام في مفاد موثقة عمار الواردة في من انكسر ساعده
٤٠١ اليقين بالطهارة والحدث والشك في المتأخر منها	٣٨٥ هل يجب الاستيماع في المسح على الجبيرة ؟
٤٠٣ من صلى بعد وضوءه ثم ذكر الاختلال بعوض من احدهما	٣٨٦ الجمع بين الاخبار الآمرة بالتيمم لدى القروح والجروح والآمرة بالمسح على الجبيرة وغسل ما حول الحالي منها
٤٠٤ من توضأ وضوءه بن وصلى بعد كل منهما ثم ذكر الاختلال من غير تخلل حدث	٣٨٧ حكم سلس البول
٤٠٧ من توضأ وضوءه بن وصلى بعد كل منهما ثم ذكر الاختلال مع تخلل الحدث بعد الصلاة المتوسطة .	٣٨٩ حكم المبطون
٤٠٨ من توضأ وضوءه بن وصلى بعد كل منهما ثم ذكر الحدث عقيب واحد منهما غير معين	٣٩١ الشك في افعال الوضوء - وجوب الاثنيان بالمشكوك فيه اذا كان المكلف على حال الوضوء
٤٠٨ المياه التي يكره الوضوء بها	٣٩٣ المراد بالحال التي يتلاني المشكوك فيها
٤١٢ الوضوء في المسجد	٣٩٤ اعتبار عدم الجفاف فيما تقدم في الاكتفاء بالاثنيان بالمشكوك فيه وما بعده
٤١٣ التمدل بعد الوضوء	٣٩٥ حكم كثير الشك
٤١٧ الكراهة في العبادة	

## استدراكات

ص	س	خطأ	صواب
٤٥	٢١	فيه	فيه
٦٤	٤	نترات	نترات
٦٤	٢٠	مترات	نترات
٦٨	١٨	جشمم	جشمم
١٠٤	٢٠	عليه	عنه
٢٤٠	١٩	ابا الحسن	ابا الحسن الرضا
٣٥٩	٧	ابي عبدالله	عبيد الله

## لفت نظر

(١) جاء في ص ١٢٦ س ٧ « كتاب انزلناه مبارك » وفي التعليقة انه في سورة الانعام الآية ٩٢ و ١٥٦ وهذا في نفسه صحيح الا ان الوجود في النسخ « كتاب انزلناه اليك مبارك » وهو في سورة ( ص ) الآية ٢٨ .

(٢) جاء في ص ١٦٧ س ١٦ « اللهم بيض وجهي يوم تسود فيه الوجوه ، ولا تسود وجهي يوم تبيض فيه الوجوه » الى ان قال : « اللهم ثبتني على الصراط يوم تزل فيه الاقدام » والقاعدة النحوية تقضى بزيادة كلمة « فيه » في الموارد الثلاثة كما في قوله تعالى : « يوم تبيض وجوه وتسود وجوه » في سورة آل عمران الآية ١٠٢ وقوله تعالى « وانذر الناس يوم يأتيهم العذاب » في سورة ابراهيم الآية ٤٤ وقوله تعالى « هذا يوم لا ينطقون » في سورة المرسلات الآية ٣٥ ، الا ان تكون الجملة الفعلية صفة لـ « يوم » فتكون كلمة « فيه » في محلها كما هو واضح ولكن لازم ذلك ان تكون كلمة « يوم » منونة وقد وردت في كتب الحديث بلا تنوين مع كلمة « فيه » في الموارد الثلاثة .

(٣) جاء في ص ٣٥٩ س ٧ « عن ابي عبدالله » والصحيح « عن عبيدالله »  
 وجاء في التعليقة (٢) من نفس الصفحة « وفيه ابو محمد بدل ابي عبدالله » وهذا المقدار  
 من هذه التعليقة خطأ ، والصحيح هكذا : « الوارد في رجال النجاشي ص ٥ وفي الوسائل  
 في الباب ٣٤ من ابواب الوضوء عن عبدالرحمان بن محمد بن عبيدالله بن ابي رافع » .







## منشورات دار الكتب في بيروت - لبنان

اسم الكتاب	المؤلف	اسم الكتاب	المؤلف
جوامع الجامع في تفسير القرآن	عبد الطيرسي	ضياء الصالحين	الجوهري
مصادر وأسانيد نهج البلاغة	عبد الزهراء الخطيب	عمار بن ياسر صدر الدين شرف الدين	الإسلام وأسس التشريع
شرائع الاسلام ١-٤ العلامة الحلي	جامع الرواة	عبد الحسن فضل الله	مقتل الحسين
معالم التوحيد	العلامة الشيخ جعفر سبحاني	عبد الله البيهقي	حجر بن عدي
معالم الحكومة الاسلامية	جعفر سبحاني	سلمان الفارسي	عبد الله البيهقي
معالم النبوة	جعفر سبحاني	عمار بن ياسر	مذهب أهل البيت
مفاتيح الجنان	عباس القمي	محمد الحيدري	كيف تكسب الأصدقاء
الباقيات الصالحات	عباس القمي	جعفر النقيدي	النكت الاعتقادية
الأنوار البهية	عباس القمي	محمد علي عابدين	علي الأكبر
فرق الشيعة	النوختي	محمد جواد مغنية	من ذا وذاك
حق اليقين	العلامة عبد الله شير	محمد جواد مغنية	شبهات الملحدون
تذكرة الخواص	سبط بن الجوزي	جعفر سبحاني	مصدر الوجود
ثواب الأعمال وعقابها	علي دجيل	بسام مرتضى	فلسفات إسلامية
مناقب الإمام علي	ابن المغازلي الشافعي	محمد الخليلي	طب الإمام الصادق
أدعية وأعمال شهر رمضان	إعداد الدار	محمد أمين زين الدين	الأخلاق عند الإمام الصادق
١٠٠ شاهد وشاهد	عبد الزهراء الخطيب	الحياة الجنسية في الإسلام	صباح السعدي
الاستنصار	الكرجكي	كشف الغمة في معرفة الأئمة	الأربلي
الوصية الخالدة	عباس الموسوي	سعد السعود	ابن طاووس
تلخيص المحصل	نصير الدين الطوسي	مناقب آل أبي طالب	ابن شهر آشوب
معالم العلماء	ابن شهر آشوب	الفصول المختارة	الشيخ المفيد
		الانتصار	الشراف المرتضى
		مبادئ الوصول إلى علم الأصول	العلامة الحلي





